جـامعـة الجـزائــر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم التنظيمات السياسية والإدارية

تأثير نزاع الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص تنظيم سياسي وإداري

من إعداد الطالبة **إشراف**

مليكة جرمولي **أ . د / مسعود شعنان**

اللجنة المناقشة

أ .د إسماعيل دبش .....رئيسا

أ.د مسعود شعنان .....مشرفا ومقررا

أ.د صالح زياني .....مناقشا

أ.د مصطفى صايج .....مناقشا

د نبيلة بن يحي .....مناقشا

د. سمير عياد .....مناقشا

2016 م/2017 م

1437هـ/ 1438هـ

شكر وتقدير

لله الحمد والشكر أولا،

ثم أتقدم بشكري الجزيل والخالص لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور مسعود شعنان على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى كل ما قدّمه لي من المساعدة والتشجيع وكل الشكر له على صبره وطيبته التي لا مثيل لها.

كما أتقدم بالشكر إلى الدكتورة حموم فريدة على كل ما قدّمته لي من مساعدة ودعم دون أن أنسى الأستاذة سعاد بومدين مروان .

و أتقدم بشكري كذلك للأستاذ الدكتور بن خرف الله الطاهر.

و إلى كل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم تقييم هذا العمل.

مليكة جرمولي

إهداء

إلى كل من أراد لي النجاح

إلى عائلتي، إلى الوالدين أطال الله في عمرهما، إلى إخواني محمد ونبيل وياسين، إلى أخواتي سميرة ونسيمة وأونيسة ونادية وندى وأمال.

إلى زوج أختي سميرة وابنها، وزوج أختي أمال.

إلى روح جدي محند طاهر –رحمه الله–

إلى كل من أحبني وتمنى لي النجاح

إلى كل من علمني ولو حرفا

إلى أساتذتي الذين كانوا في دروب حياتي الدراسية شعلة أمل، بودة طاهر، و براش موسى، وعباسي يوسف، و ميلاز مولود

إلى كل أساتذتي في الجامعة من الليسانس إلى ما بعد التدرج

إلى روح الأستاذ الدكتور منصور بلرنب –رحمه الله–

إلى كل هؤلاء، عرفانا بفضلهم

إلى وطني الغالي

أهديكم جميعا ثمرة جهدي هذه.

مقـدمــة

في عصر تختفي فيه الحواجز، ويأخذ فيه التنظيم المشترك والاتحادات بمختلف أشكالها حيزا واسعا يكاد يصل إلى توحيد الكيانات السياسية، لا تزال منطقة المغرب العربي تعاني من مخلفات الإستعمار، الذي ترك بعض مسائل الحدود دون تسوية، ويعتبر نزاع الصحراء الغربية آخر نزاع لا تزال القارة الإفريقية عامة والمنطقة المغاربية خاصة، تعاني من عرقلة وتأجيل حله وعدم التفاهم حول مستقبله، بحيث لا يزال عالقا ما بين عدم جدّية الأمم المتحدة في تطبيق الحل الأممي، وإخفاق الطرفان المباشران، المغرب والصحراء الغربية، في إيجاد تسوية مرضية بينهما، رغم وجود تنظيمات إقليمية كان بإمكانها المساهمة في حل هذا النزاع.

ويعود سبب تأخر حل نزاع الصحراء الغربية إلى تعدد واختلاف الحلول المقترحة من قبل طرفي النزاع، والأطراف المهتمة به، والمؤثرة فيه، بعد إدراج إقليم الصحراء الغربية من قبل الأمم المتحدة في قائمة الأقاليم التي ينبغي تصفية الإستعمار فيها رغم مساعي إسبانيا لإلحاقها بها، فبعد إنسحاب إسبانيا سيطر المغرب مباشرة على الإقليم، ليتحوّل النزاع من نزاع بين الصحراويين وإسبانيا إلى نزاع بين المغرب الذي يطالب بضم المنطقة إليه لمبررات تاريخية وروحية، وبين جبهة تحرير الساقية الحمراء وواد الذهب، "البوليساريو"، التي تطالب بدورها بإقامة دولة صحراوية وفق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، معلنة عن ميلاد دولة "الصحراء الغربية" سنة 1976.

تكمن المشكلة الأساسية من خلال سعي الطرفين إلى تحقيق هدفهما، في تأكيد المغرب على أن الجزائر، التي تدعّم جبهة البوليساريو في الدفاع عن مبدأ حق تقرير الشعب الصحراوي لمصيره، هي الطرف الحقيقي في النزاع، وما جبهة البوليساريو إلا أداة تستعملها الجزائر ضد المغرب لتصفية مسائل تاريخية بينهما، ولهذا تؤكد المغرب على أن الطرف الذي ينبغي أن تتفاوض معه في نزاعها مع الصحراء الغربية وممثل لهذه الأخيرة هو الجزائر وليس جبهة البوليساريو.

لقد أدى قيام النزاع على الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة تحرير الساقية الحمراء وواد الذهب، إلى توتر العلاقات بين بلدين شقيقين هما الجزائر والمغرب، اللذان جمعتهما الثقافة والتاريخ والدين والنضال ضد الإستعمار لفترة طويلة، ويمثلان قوتان في المنطقة لو تمّ تسوية نزاع الصحراء الغربية لكان بإمكانهما تحقيق تكامل واندماج كبيرين على جميع المستويات، إلا أن النزاع وما ترتب عنه من انعكاسات سلبية على مستوى علاقاتهما الثنائية، وسياساتهما الخارجية الإقليمية والدولية عرقل قيام ونجاح عدّة مشاريع أمام التحديات التي تواجهها المنطقة المغاربية، سياسيا واقتصاديا وأمنيا.

1 –مبررات اختيار الموضوع:

لاختيار أي موضوع للدراسة والبحث لا بدّ من وجود دوافع موضوعية مرتبطة بالموضوع الذي تم اختياره، وأخرى ذاتية مرتبطة بالباحث والتي جعلته يولي اهتماما بموضوع معين دون آخر.

أ –المبررات الموضوعية:

– الأهمية التي يكتسيها موضوع نزاع الصحراء الغربية كآخر نزاع خلّفه الإستعمار الأوروبي في القارة الإفريقية، وفي منطقة المغرب العربي، والذي ضل حلّه معلقا، بعدما انسحبت إسبانيا قبل إنهائها لمهمتها في تطبيق حق الشعب الصحراوي في الاستفتاء حول تقرير مصيره، مما دفع بنا لدراسة دور الإستعمار الإسباني في بقاء النزاع من دون تسوية.

– التأثير البالغ لنزاع الصحراء الغربية على السياسات الجزائرية والمغربية، خاصة وأن البلدان يمران بظروف داخلية و إقليمية ودولية لا تحبّذ الإستمرار في انسداد العلاقات، مما يضيّع عليهما فرص ثمينة في تحقيق التكامل والإستقرار السياسي، ومواجهة التوترات السياسية والمشاكل الإقتصادية والأمنية الداخلية والخارجية.

– الحيّز الكبير الذي شغله نزاع الصحراء الغربية في السياسة الخارجية لكل من البلدين وبشكل خاص المغرب، على المستويين الإقليمي والدولي بحثا عن الدعم والسند لموقفهما حول النزاع.

– السعي لمعرفة الدور الذي تلعبه القوى الكبرى في ترك المسألة من دون مخرج، وعجز الأمم المتحدة عن فرض حلولها لحسم المسألة من دون خسائر، والبحث في الأهداف الكامنة وراء ذلك.

– الفرص الضائعة إقليميا ودوليا لكل من الجزائر والمغرب بسبب عدم تحقيق تكامل إقليمي، والظهور ككتلة موحدة في مواجهة المسائل التي تهم المنطقة المغاربية خاصة، والإفريقية عامة بسبب نزاع الصحراء الغربية، في ظل تنامي التهديدات التي تواجه كلا البلدين والمنطقة المغاربية ككل.

ب–المبررات الذاتية:

– انتماؤنا لمنطقة المغرب العربي، وأملنا في أن تجد المسألة حلا نهائيا، حتى يتمكن المغرب العربي من تحقيق حلم الوحدة ومواجهة مشاكل المنطقة المشتركة بحزم و تحد.

– تأثرنا بما وصلت إليه أوروبا من تجاوز لصراعاتها التاريخية من أجل أوروبا موحدة، وطموح رؤية مثل هذا النجاح في التكامل والاندماج أيضا في منطقة المغرب العربي الذي عرف تاريخه الوحدة قبل أن تعرفها أوروبا.

– ملاحظتنا للواقع المعاش، يشير إلى تبادل الشعبين المغربي والجزائري للكثير من المودة والتقارب، ورغبتهما في حل الخلافات العالقة بين بلديهما، ورغبتنا كذلك في فهم أسباب وحجج النظامين الجزائري والمغربي الدافعة بهما للتمسك بموقفيهما المعارض لرغبات شعبيهما.

2– أدبيات الدراسة:

يعتبر موضوع نزاع الصحراء الغربية موضوعا قديما، حيث يعود إلى الربع الأخير من القرن العشرين، ورغم أن العديد من الباحثين والمهتمين تناولوه بالبحث والدراسة، إلاّ أنه لم يتم العثور على دراسة تناولته من زاوية تأثيره على العلاقات الجزائرية المغربية الثنائية والإقليمية والدولية، ومع ذلك نجد البعض منها أشارت للموضوع أو تناولته ضمن فصولها منها:

- كتاب للمؤلف **Hassan ALLAOUI** المعنون بـ **«Guerre secrete au Sahara occidental»**، أين أشار فيه إلى قيام حرب باردة بسبب نزاع الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب.

- كما تطرق إليه المؤلف **Taib DEKKAR** في كتابه **« Maroc-Algérie la méfiance réciproque »** ، من خلال تجربته الشخصية كصحفي مراسل، تطرق فيه إلى العلاقات الجزائرية المغربية منذ سنة 1989 بعد عودة العلاقات المقطوعة بين البلدين، متتبعا تلك العلاقات من خلال الظروف الداخلية الحاصلة في كل من الجزائر والمغرب، ومدى تأثيرها على العلاقات الجزائرية المغربية، خاصة فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، إلى أن تم غلق الحدود بين البلدين وما نتج عن ذلك من أثر على المستوى الثنائي وعلى نزاع الصحراء الغربية حتى بعد التغيرات الطارئة على هرم السلطة في البلدين.

- **علال الأزهر** في كتابه "**الصحراء المغربية والوحدة و التجزئة في المغرب العربي**"، تطرق فيه إلى المواقف العربية من المسألة الصحراوية، منها موقف الجزائر من فكرة المغرب في الوحدة وتقرير المصير في الصحراء الغربية وخلفيات ذلك، كما تطرق إلى آفاق النزاع في الصحراء على المغرب، وأثر ذلك على الوحدة في المغرب العربي.

- أطروحة الدكتوراه للطالب **Driss ABDESSAMAD** المعنونة بـ **"L'aspect géopolitique du conflict du Sahara occidental sur la scène regionale et internationale "** في العلوم السياسية و التي تم مناقشتها في جامعة باريس 8.سنة 2013 ، تطرق فيها إلى جيوبوليتيك النزاع في الصحراء الغربية، وأثره على الاندماج المغاربي، ووقعه على المستوى الدولي.

ومن خلال إطلاعنا على الدراسات السابقة، اتضح لنا أن العلاقات الثنائية الجزائرية المغربية وعلاقاتهما الإقليمية والدولية من خلال نزاع الصحراء الغربية لم تحظ بالاهتمام الكافي، الأمر الذي دفعنا للتركيز عليها في دراستنا هذه.

3- إشكالية الدراسة:

إن تأثير مسألة الحدود على العلاقات بين الدول المغاربية والإفريقية تعود إلى نهاية الحقبة الإستعمارية، وإن تمكّنت العديد من الدول من حل هذه المسألة بطرق ودية، أو من خلال منظمة الإتحاد الإفريقي، إلا أن نزاع الصحراء الغربية بقي النزاع الوحيد المعلق والمؤثر سلبا على العلاقات بين الجزائر والمغرب، بسبب دعم الجزائر لمطلب الصحراويين في تقرير مصيرهم ضد رغبة المغرب في ضمّ المنطقة إليها، وبناءا على ذلك نطرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى أثّر نزاع الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية والمغربية الثنائية والإقليمية والدولية ؟

حدود الإشكالية:

أ-الحدود الزمانية:

لتغطية الإشكالية محل الدراسة من حيث الزمان، كان لزوما علينا العودة إلى تاريخ منطقة الصحراء الغربية وبعض المناطق الحدودية قبل احتلال المنطقة، لمعرفة كيف كان وضعها قبل الإحتلال، وكما عدنا إلى نزاعات الحدود بين الجزائر والمغرب، قبل قيام نزاع الصحراء الغربية، أي منذ استقلال الجزائر سنة 1962، أين طالبت المملكة المغربية ببعض مناطق من الجزائر(تندوف)، وفق أطروحة الحق التاريخي ومشروع "المغرب الكبير" المغربي، والذي يضم أيضا الصحراء الغربية، حيث اعتبر نزاع الصحراء الغربية إمتداد للنزاع المغربي الجزائري حول منطقة تندوف من أجل استرجاع المغرب لما يراه أراضي تابعة له تاريخيا، وله فيها امتدادا روحيا(دينيا).

تستدعي الدراسة كذلك العودة لفترة الوجود الإسباني، ودوره كمحتل للمنطقة، وما نتج عن انسحابه منها من دون استكمال مهامه في تقرير مصيرها، وكذلك دراسة تداعيات تطور نزاع الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية بعد إنسحاب إسبانيا منها إلى غاية سنة 2016.

ب-الحدود المكانية:

لا ينحصر الإطار المكاني للدراسة في ثلاثية الجزائر، المغرب والصحراء الغربية فقط، بل يمتد إلى غاية دراسة تأثير هذا النزاع في علاقات الجزائر والمغرب على المستويين الإقليمي والدولي أي دراسة الامتداد الإقليمي والدولي لهذا النزاع بربطهما بالعلاقات الجزائرية والمغربية، وإبراز الدور الذي لعبه الطرفين(الجزائري والمغربي) والأطراف الإقليمية والدولية في استمرار التوتر في العلاقات بين البلدين، بسبب مواقفها من نزاع الصحراء الغربية .

التساؤلات الفرعية:

تسهيلا لدراسة الإشكالية، يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

– ما هي الأهمية التي تكتسيها منطقة الصحراء الغربية، والتي دفعت بأطراف النزاع والمهتمين به للتمسك بمواقفهم، ودور ذلك في تأجيل حل النزاع ؟

– ما مدى تأثر السياسات الداخلية للبلدين، وعلاقتهما البينية سياسيا واقتصاديا بالنزاع في الصحراء الغربية ؟

– كيف أثّر نزاع الصحراء الغربية على البعد الأمني للعلاقات الجزائرية المغربية، في ظل تنامي التهديدات على المنطقة ؟

– ما مدى تأثير العلاقات الجزائرية المغربية من خلال نزاع الصحراء الغربية على محيطيهما الإقليمي (المغاربي، العربي، والإفريقي) والدولي؟

4- فرضيات الدراسة:

- كلما زاد تمسّك كل من الجزائر والمغرب بموقفيهما إزاء مصير الصحراء الغربية كلما أثّر ذلك على العلاقات الجزائرية المغربية على عدّة مستويات، سياسية ودبلوماسية، اقتصادية وأمنية، وعلى سياستهما وعلاقاتهما الخارجية إقليميا و دوليا.

- إن الأهمية الجغرافية والإستراتيجية التي تتميّز بها الصحراء الغربية، هي من الأسباب التي أدت إلى تمسّك أطراف النزاع والمهتمين به بمواقفهم، ومحاولة كل طرف تحقيق طرحه لمستقبل هذه المنطقة ، لما يمكن تحقيقه خلال الوضع المستقبلي لها(إدماج مع المغرب أو إستقلال كلي).

- إن الأسباب التاريخية المرتبطة بتاريخ العلاقات بين الجزائر والمغرب وتاريخ المنطقة الاستعماري لها دور وتأثير في استمرار الطرفين الجزائري والمغربي في الدفاع عن موقفيهما ومنه في استمرار توتر العلاقات بين البلدين.

- إن تهديد الأوضاع الداخلية (سياسيا واقتصاديا) للنظامين ومنذ استقلال البلدين، لها تأثير على العلاقات بين الطرفين من الجانب السياسي، وبأكثر حدّة في الجانب الأمني، مما جعل مخاوفهما تنعكس على موقفيهما من نزاع الصحراء الغربية، مع بقاء العلاقات الإقتصادية البينية أقل تأثرا من العلاقات السياسية و الأمنية.

- أثّر نزاع الصحراء الغربية على السياسة الخارجية وعلاقات البلدين إقليميا، ودوليا خاصة مع الدول الغربية (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية)، بالقدر الذي كان يخدم فيه النزاع مصالحهم.

5- الإطار المنهجي للدراسة:

يقتضي البحث في أي موضوع وفي أي ميدان وفي أي علم الإستعانة بمناهج معينة، فكل بحث في أي فرع من فروع العلم، سواء الطبيعية أو البيولوجية أو الاجتماعية تقتضي مناهج مناسبة له، والتي لا تتناسب مع الفروع الأخرى بسبب طبيعة الظواهر، واختلاف طبيعة العلاقة بين الذات والموضوع.[1]

لهذا ومن أجل دراسة هذا الموضوع استعنّا بمجموعة من المناهج لإثبات أو نفي الفرضيات المطروحة، تتمثل في:

المنهج التاريخي، والذي يستخدم للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة، لأنه كثيرا ما يصعب على الباحث الفهم من دون الرجوع إلى ماضي الشيء، حيث الحياة المعاصرة تقوم على حياة الماضي وهي

---

[1] نصر محمد عارف ، **نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية-مقاربة ابستيمولوجية**، فيرجينيا، مؤسسة انترناشيونال غرافيكس، 1998 ، ص 75.

امتداد لها، لهذا فالباحث لا بدّ له من العودة إلى الماضي لدراسة الحوادث والوقائع السابقة من أجل تحليل حقائق المشكلات الإنسانية والقوى الاجتماعية التي تشكل الحاضر.[1]

ومن خلال المنهج التاريخي رجعنا إلى تاريخ منطقة الصحراء الغربية قبل الإحتلال وبعدها إلى غاية إنسحاب إسبانيا منها وهذا لمعرفة وضعيتها إزاء المملكة المغربية قبل وأثناء الإحتلال الإسباني وبعد انسحابه منها لمعرفة وضعيتها وعلاقتها بالمغرب وبطرحه للحق التاريخي في المنطقة، كما استعنا بالمنهج التاريخي للعودة إلى العلاقات الجزائرية المغربية قبل إستقلال الجزائر وبعدها، وأثناء قيام الحرب الحدودية بين الطرفين بسبب مطالبة المغرب ببعض المناطق الجزائرية، لمعرفة مدى صحة طرح كل طرف حول هذه المناطق.

واستعنّا أيضا **بالمنهج الوصفي**، حيث يستدعي الموضوع وصف بعض المؤسسات والظواهر المرتبطة بالموضوع، فمن خلال هذا المنهج يسعى كل باحث إلى وصف الظاهرة التي يريد دراستها وجمع أوصاف ومعلومات دقيقة عنها، لكونه يدرس الواقع أو الظاهرة كما هي موجودة في الواقع بوصفها وصفا دقيقا، والتعبير عنها كيفيا بوصف وتوضيح خصائصها، أو كميا بإعطائها وصفا رقميا يوضح مقدارها وحجمها ودرجة ارتباطها بغيرها من الظواهر.[2] ويعتبر البعض أن البحوث الوصفية "تقوم...على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة، والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها، ويتم ذلك وفق خطّة بحثية معينة، من خلال تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها" [3]

لذلك ومن خلال هذا المنهج سنقوم بوصف العلاقات الجزائرية المغربية دبلوماسيا وسياسيا واقتصاديا وأمنيا، وسياستهما الخارجية على المستويين الإقليمي (مغاربية وعربية وافريقية) والدولي من خلال نزاع الصحراء الغربية، ومساعي كل من الجزائر والمغرب خلال علاقاتهما الخارجية الحصول على تأييد دولي لموقفيهما من نزاع الصحراء الغربية.

واستدعت بعض نقاط الدراسة الإستعانة **بالمنهج المقارن**، وهذا لحاجتنا للمقارنة بين النظامين الجزائري والمغربي من خلال سياستهما، حيث تعتبر المقارنة محاولة لاكتشاف أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر المختلفة، فالمقارنة تكون ممكنة بين الظواهر التي تشترك في حد أدنى من الخصائص حتى وإن كانت خاصية واحدة،[4] ويقول الباحث **خليل عمر** ومجموعة باحثين عن المنهج المقارن "أن هدف هذا الأسلوب من التناظر والتقابل والتقاطع هو سبر غور واقع الظاهرة المدروسة وقياس العلاقة بين المتغيرات وبرهنة الافتراضات المطروحة في البحث، بعد ذلك تتجلى أمام الباحث مسارات واتجاهات المتغيرات ومنحى تبدلاتها ومدى عمق وحدات المقارنة المعيارية"، [5]

---

[1] عمار بوحوش، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط 3، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 103.

[2] **المرجع نفسه**، ص 139.

[3] عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام** ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008، ص 86.

[4] محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة** ، ط 2، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، 1998، ص 116.

[5] عامر مصباح، **المرجع السابق الذكر**، ص 93.

ولقد استعنا بهذا المنهج للقيام بالمقارنة الضمنية، حيث تعرضنا من خلاله للسياسات والأوضاع الداخلية للبلدين وعلاقتهما التي تأثرت بسبب نزاع الصحراء الغربية، وكذا للمقارنة بين النظامين من خلال السياسات المنتهجة (داخليا وخارجيا) من طرف كل منهما بسبب تخوفهم من تداعيات هذا النزاع، وكذا تأثير النزاع على البعد السياسي والاقتصادي والأمني لكل منهما وعلى سياستهما على المستويين الإقليمي(مغاربيا وعربيا وإفريقيا) والدولي (وعلى الخصوص أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية).

واستعنّا في دراستنا **باقتراب المؤسسة**، الذي يولي أهمية للبعد المؤسسي لدراسة الظواهر السياسية، ويربط ذلك ببقية الأوضاع الاقتصادية والثقافية التي توجد فيها المؤسسة، حيث أن المؤسسات السياسية أصبحت ذات أهمية كمحدّدة للسياسة العامة في علاقاتها ببقية الشروط الاقتصادية والثقافية حسب ما يراه ويلدافسكي، ويدرس من خلال هذا الاقتراب الآثار التي تتركها المؤسسة في مخرجات الدولة، فهناك مجموعة خاصة جدا من المؤسسات لها التأثير الكبير إن لم يكن الغالب في الحياة السياسية لكل بلد من البلدان.

قد تكون المؤسسة ذات التأثير الكبير في بلد ما هي المؤسسة الاقتصادية، وفي آخر المؤسسة العسكرية، وفي ثالث قد تكون المؤسسة الدينية، وفي رابع المؤسسة الاجتماعية، وفي خامس المؤسسة القبلية، وقد تتداخل مجموعة من أصناف هذه المؤسسات فيما بينها باختلاف تأثيرها، وتلعب خصائص هذه المؤسسات وأنماطها أدوارا في قدراتها التأثيرية. [1] وهذا ما سندرسه في النظامين الجزائري والمغربي وما دور تلك المؤسسات داخليا و في السياسة الخارجية فيما يتعلق بموقفهما من نزاع الصحراء الغربية.

6- تنظيم الدراسة:

قسّمنا الدراسة إلى أربع فصول، سنتناول في الفصل الأول المعنون بـ "**تاريخ وأهمية منطقة الصحراء الغربية وتطوّر النزاع حولها**"، من خلال مبحثين، حيث في المبحث الأول سنتطرّق إلى الصحراء الغربية من الإحتلال إلى الدعوة للإستقلال، وسندرس في المطلب الأوّل طبيعة وتاريخ منطقة الصحراء الغربية، وفي المطلب الثاني سنتطرّق إلى التواجد الأوروبي في الصحراء الغربية والاحتلال الإسباني، وهذا من أجل معرفة أهمية هذه المنطقة المتنازع عليها، وكيف كان وضع المنطقة والتنافس الأوروبي عليها قبل الاحتلال الإسباني. في حين في المبحث الثاني سنتطرّق إلى إنسحاب إسبانيا وقيام النزاع بين المغرب والصحراء الغربية، ستناول خلاله تطوّر وضعية الصحراء الغربية إلى غاية إنسحاب إسبانيا منها في البداية، ثم بعدها سنتطرّق إلى الصحراء الغربية بين الأطراف المتنازعة عليها والأطراف المهتمة بذلك النزاع، وذلك لمعرفة الخطوات التي اتبعتها إسبانيا قبل الانسحاب من الصحراء الغربية، وكيف أخذت كل الأطراف، سواء المتنازعة على المنطقة أو المهتمّة بالنزاع، مواقفها ومبررات كل منها حول ذلك .

---

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، الجزائر، د د ن ، 1997، ص 121 ، 122.

أما في الفصل الثاني الذي هو بعنوان " **تداعيات نزاع الصحراء الغربية على العلاقات السياسية والاقتصادية الجزائرية المغربية**"، فسنقسّمه إلى مبحثين، في الأول سنتطرق إلى توتر العلاقات السياسية الجزائرية المغربية من فترة تصفية الاستعمار في المنطقة المغاربية وقيام النزاع الحدودي بينهما وثم بعده توتر العلاقات مع قيام النزاع في الصحراء الغربية. ثم في المبحث الثاني سنتناول تأثير تصوّر البلدين للنظام الآخر على العلاقات بين البلدين، حيث سنتطرق إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية لكلّ منهما و تأثير النزاع في الصحراء الغربية، ثم في نقطة أخرى سنتطرق إلى الأزمة الإقتصادية وتكاليف الحرب في الصحراء الغربية.

في حين سنخصّص الفصل الثالث المعنون بـ " **تأثير نزاع الصحراء الغربية على البعد الأمني للعلاقات الجزائرية المغربية**". لدراسة جانب العلاقات الأمنية من خلال مبحثين، حيث في المبحث الأوّل سنتناول الأمنين الحدودي والداخلي الجزائري والمغربي، ثم الإرهاب من تهديد داخلي إلى تهديد دولي. وفي المبحث الثاني سنتطرّق فيه إلى تهديدات الجريمة المنظّمة، والتي سندرسها من خلال نقطتين في الأوّل تجارتي المخدّرات والأسلحة ومشكلة التهريب، ثم في نقطة ثانية الهجرة غير الشرعية. وذلك كلّه سعينا لإبراز على أي أساس أقام كلّ من الطرفين سياسته وعقيدته الأمنية بربطها بأوضاعهما الداخلية وثمّ بالطرف الآخر خلال نزاع الصحراء الغربية، والتهديدات التي تواجه كل المنطقة (بما فيها الجزائر والمغرب) وسياسة كلّ منهما لمواجهتها في ظل استمرار نزاع الصحراء الغربية وأثر ذلك على المساعي في المنطقة والمساعي الدولية لمواجهة هذه التهديدات في ظل غياب التعاون الجزائري المغربي.

أما في الفصل الرابع والأخير المعنون بـ "**تأثير نزاع الصحراء الغربية على علاقات الجزائر والمغرب الخارجية** "حيث قسّمناه إلى مبحثين، المبحث الأول سنتناول فيه تأثير نزاع الصحراء الغربية على علاقات الجزائر والمغرب الإقليمية والذي سنتعرّض فيه إلى علاقات البلدين مغاربيا وعربيا ثم إفريقيا. أما في المبحث الثاني فسنتطرق إلى التنافس الجزائري المغربي على المستوى الأوروبي والأمريكي حيث سنتطرّق فيه إلى علاقتهما من خلال نزاع الصحراء الغربية بأوروبا كمستعمر تقليدي يعمل على إبقاء نفوذه فيه، وثم في نقطة ثانيةّ علاقتهما بالولايات المتّحدة كمسيطر على العالم منذ الحرب الباردة والراغبة بدورها في التحكم في المنطقة.

الفصل الأول:
تاريخ وأهمية منطقة الصحراء الغربية وتطور النزاع حولها

تعتبر القارة الإفريقية أكثر قارة تعرضت للإستعمار، هذا الأخير الذي خلّف فيها صراعات دامية بسبب عدم مراعاة الدول الإستعمارية في تقسيماتها لخصائص الشعوب الإفريقية، وبعد سنوات من الإحتلال ظهرت موجات التحرر في العالم لتتجه دول القارة الإفريقية بدورها لخوض حروب ضدّ مستعمريها للحصول على حقها في تقرير مصيرها، وإن حققت جل دولها غايتها في الإستقلال إلا أن الإستعمار الأوروبي خلّف وراءه نزاعات حدودية، لكونه لم يراعي في تقسيمها التركيبة السكانية والإنتماءات الحضارية والثقافية لشعوب القارة، مما خلق بعد إستقلال دوله العديد من المشاكل، التي أدت أحيانا إلى نشوب حروب فيما بينها، بعدما قضت سنوات من أجل الكفاح لإستعادة سيادتها.

وإن تمكنت دول القارة الإفريقية من تجاوز مخلفات الإستعمار والنزاعات الحدودية، إلا أنه لا تزال الصحراء الغربية التي خضعت للإستعمار الإسباني الحالة الوحيدة التي لم تتمكن من إنهاء الجدل القائم حولها إلى يومنا هذا، بسبب إنسحاب إسبانيا منها من دون تطبيق حق تقرير مصيرها، الأمر الذي خلّف نزاعا معقدا بين الشعب الصحراوي، وبين المغرب الذي يطالب بضمها إليه.

المبحث الأول :الصحراء الغربية من الإحتلال إلى الدعوة للإستقلال

المطلب الأول: طبيعة وتاريخ منطقة الصحراء الغربية

تعني الصحراء في اللغة الأراضي القاحلة والخالية من البشر وأسباب الحياة، أما معنى غربية فهي لكونها إمتداد للصحراء الكبرى، والوطن الكبير من الجهة الغربية في شمال القارة.[1] يحد هذه المنطقة المغرب شمالا، والجزائر شرقا، وموريتانيا من الجنوب الشرقي، والمحيط الأطلسي غربا،[2](أنظر الخريطة في الملحق رقم01). يعتبرها المغرب عمقا له نحو الجنوب، وتراها موريتانيا عمقا لها نحو الشمال، والجزائر أقصر طريق يوصلها بالمحيط الأطلسي، و للإقليم أهمية إستراتيجية أخرى كونه تواجهه جزر الكناري التابعة لإسبانيا، وهي ذات أهمية بالغة للدول الكبرى المهتمة بالملاحة لموقعها بالنسبة للبحر المتوسط والمحيط الأطلسي.[3]

تبلغ مساحة الصحراء الغربية 284 ألف كيلو متر مربع ، وتقع بين خطي عرض 27-40 شمال خط الاستواء، ولها حدود مع المغرب والجزائر وموريتانيا، لها ساحل مطل على الأطلسي بواجهة بحرية طولها 1400 كلم،[4] طول سواحلها المطلّة على الأطلسي يمنحها أهمية بالغة.

إلا أن المنطقة رغم شساعتها فهي خالية، وذات منافذ محدودة، فالقليل فقط من طرقاتها كانت مهيأة، وهي المحيطة بمنطقة العيون الرابطة بين العاصمة وبوكراعة، والسمارة، وتازه، وحاقونية، ورأس بوجادور، في حين لا نجد في غير هذه المناطق إلا طرقا غير مهيأة، إحداها على طول الشريط الساحلي والأخرى تربط بين السمارة وتندوف، وأخرى تسمح بالتنقل إلى بوكراعة وبئر موغرين في موريتانيا، إلى جانب الطريق الرابط بين تندوف والعطار في موريتانيا. [5]

ظلت المنطقة في تاريخها وجغرافيتها محل نزاع، منذ اكتشاف الفوسفات في بوكراع، في حين كانت قبل هذا الحدث غير معروفة بأية ثروة، وإن كانت مساحتها واسعة تضاهي مساحة بريطانيا، وولاية كولورادو الأمريكية، ومقابلة للمحيط الأطلسي، إلا أن سواحلها تضل غير مهيأة، فهي صحراء ذات كثبان رملية، وجبال وحمادة وعرة، ورمال صخرية في الهضاب الداخلية وقليلة الغطاء النباتي، وبأشجار قليلة ونخيل في الواحات الصغيرة، وبكمية تساقط ضئيلة لا تتجاوز 5 سنتمتر في السنة، فيها أربع فصول، فصل حار جدا، وفصل بليالي جد باردة، مع فصل غيوم، وفصل متقلب.

---

(1) إسماعيل معراف، **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث عن الشرعية الدولية** ، الجزائر، دار هومة، 2010، ص 19.

(2) Erik Jensen , **Western Sahara Anatomy of stalemate** , London ,Lynne Rienner Publishers , p 20.

(3) ميلود بن غربي، **موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية**، الجزائر، مؤسسة كنوز الحكمة، 2011 ، ص 54.

(4) **المرجع نفسه** ، ص 54، 55.

(5) Maurice Barbier, **le conflit du Sahara occidental** , Paris, L'harmattan, 1982 , pp 13 ,14.

تعتبر المنطقة تقريبا كلها صحراء، منقسمة إلى منطقتين حيث في الشمال: الساقية الحمراء بمساحة 82,000 كلم^2، وفي الجنوب:واد الذهب(الدخلة) بمساحة تقدر بـ 184,000 كلم^2، وأراضيها مسطحة، مع وجود لبعض الهضاب التي لا يتجاوز ارتفاعها 400 م على الأكثر. يمر عبر منطقة الساقية الحمراء واد طوله400 كلم، ومنه جاءت تسمية الساقية الحمراء،[*] وعلى ضفافه نجد- نوعا ما- كمية معتبرة من التساقط خاصة في فصل الخريف، لهذا تقوم فيه الزراعة لكنها غير مكثفة بما يسمح فقط بتربية الحيوانات، كما نجد زراعة لبعض المحاصيل كالذرة والشعير خاصة في منطقة السمارة.

تتخلل منطقة الشمال الشرقي الممتدة من واد درعة إلى سلاسل زمور، هضاب صخرية، وحمادة وتربة جافة ومياه نادرة، مع قمم خصبة مغطاة بالأشجار، في حين المنطقة الوسطى الإستوائية أي منطقة واد الذهب، تتشكل من العرق والكثبان الرملية، وفي جنوبها سلسلة جبلية(جبال سوتوف) وتعدّ تقريبا صحراء قاحلة، بطقس تقريبا رياح طوال السنة، وإن كانت فيه كمية تساقط معتبرة إلا أنها تتسرب عبر الرمال لتصبح ثروة مائية جوفية، أما المنطقة الداخلية، فالتساقط فيها يسمح لبعض من البدو الرحل بزراعة الشعير، وبها بعض من السهوب التي تمكن من القيام بنشاط الصيد، وعلى بعد منها نجد صحراء جافة (صحراء تيريس) ذات طبيعة وعرة، أما المنطقة الساحلية فهي مسطحة ومغطاة بكثبان وسبخات ملح، أراضيها قاحلة ذات كثافة قليلة جدا، تقام حولها زراعات مروية لإنتاج الحبوب والخضر،[1] وتعرف المنطقة المحيطة بواد الساقية الحمراء بزراعة الحبوب، وتتخصص منطقة زمور وواد الذهب في زراعة الحبوب والخضر. وينقسم مناخ الصحراء الغربية إلى نوعين، وهما:

- **المناخ القاري الشبه الصحراوي الجاف:** المعروف بالتغير المفاجئ لدرجة الحرارة بين النهار والليل (من 0^0 إلى 65^0)، وتساقط غير منتظم بمعدل 30 ملم، ويسود هذا المناخ منطقة زمور.

- **المناخ المعتدل:** نجد هذا المناخ في سواحل الضفة الغربية للساقية الحمراء، يصل معدل درجة الحرارة فيها إلى 19^0، مع تساقط منتظم بمعدل 100 ملم، ودرجة حرارة تصل إلى 25^0، ويعود هذا الاعتدال في الحرارة إلى تضاريس المنطقة التي تتخللها مرتفعات.[2]

يعتمد سكان المنطقة في عيشهم منذ عصور، على مجموعة من النشاطات تتمثل خاصة في الصيد والزراعة وتربية المواشي، بفضل مياه البحار الداخلية والأودية والأنهار التي تصب في هذه المنطقة، كما يمارس الصحراويون الحرف التقليدية والتجارة، إلى جانب أنهم رجال دين ومحاربين، ومعروفين بعيشهم كبدو ورحل، يقطنون في الخيام ويتنقلون على ظهر الجمال. [3]

وان كانت الصحراء الغربية تبدو قاحلة إلا أنها تزخر بعدّة ثروات منها:

---

[*] تسميته بالوادي الأحمر بسبب لون تربته.

[1] Maurice Barbier, **op .cit** , pp 12 ,13.

[2] Mohamed Fadel ould Smail ould Es- sweyih, **la république sahraouie**, Paris, L'harmattan, 1998 ,pp14,15.

[3] **Ibid**, pp 17 , 18.

– **الثروة المائية:** اكتشف من خلال المسوح الجيولوجية وجود حوض من المياه الجوفية في الصحراء الغربية يقدّر طوله بـ 500 كلم، يمتد من رأس بوجادور شمالا إلى غاية امليلي قرب منطقة الدخلة، إلى جانب شريط ساحلي مطل على المحيط الأطلسي بطول 1400 كلم، ذات شواطئ صخرية لكن فيه عدّة مرافئ واسعة، كما أن الساحل الصحراوي عبارة عن سهل ساحلي أفقي الشكل تكثر فيه السهول الواسعة، ورغم كثرة المنخفضات المغطاة بالرمال التي تجلبها الرياح، تبق أراضي المنطقة صالحة للزراعة، أما الجزء الغربي منها فتنتشر فيه الكثبان الرملية.[1]

– **الثروات الحيوانية:** تتواجد في المنطقة الشمالية الوسطى، المعروفة بتربية الماعز والأغنام والجمال، والتي تعد أهم مصدر عيش لسكان المنطقة.

– **الثروات السمكية:** يوفرها الساحل الصحراوي بطاقة إنتاجية متجدّدة بحوالي مليوني طن سنويا، بها تقريبا 200 نوع من الأسماك، و60 نوعا من الرخويات، والعشرات من القشريات ورأسيات الأرجل.أهم الموانئ المجهّزة للصيد طرفاية والعيون وبوجادور. وفي الصحراء الغربية ثروات عدّة ذات أهمية اقتصادية مما جعلها محط أطماع الإستعمار، حتى وصفها وزير خارجية إسبانيا ألبرتو مارتين أتاخو سنة 1945 بـ "سوق المستقبل وهبة العناية الإلهية لإسبانيا"، وما زاد من جذب المستثمرين إليها اكتشاف ثروات باطنية (الفوسفات). [2]

– **الثروات المعدنية:** إلى غاية سنة 1965 لم تكن للصحراء الغربية أهمية، لكن مع اكتشاف المواد الأولية تغيرت النظرة إليها، خاصة منها الفوسفات، الذي شرع في استغلاله سنة 1963، ويعد الأجود عالميا بنسبة نقاء تتراوح مابين 56 إلى80 %، ويشكل نسبة 10% من الاحتياط العالمي بحوالي 3,8 مليار طن، ويعتبر منجم بوكراع أكبر منجم منفرد في العالم بمساحة تقدّر بـ 250 كلم، بطاقة إنتاجية بلغت سنة 1975 حوالي 2,6 مليون طن[*].

لا تزال عمليات التنقيب عن النفط والغاز مكثّفة في المنطقة إلى يومنا هذا، وتقوم بها شركات عالمية منذ بداية الستينات، كما اكتشفت عمليات التنقيب عن وجود خامات النحاس والمنغنيز والحديد والرخام، وتؤكد الدراسات على أهميتها المستقبلية في مجال الطاقة المتجدّدة. وبها ثروة الحديد يقدّر احتياطيه بـ 4,6 مليار طن، بنسبة نقاوة تتراوح مابين 38 و65 %، وبها إمكانيات استخراج التيتانيوم بكميات قد تصل إلى 10 مليون طن، ونصف مليون طن من الفاناديوم، مما يجعلها في المرتبة الثانية عالميا بعد جنوب إفريقيا، كما تعد المنطقة خزانا للملح لإمتلاكها42 سبخة، مع إمكانيات استخراج أملاح البوتاسيوم في ساحل المحيط الأطلسي. وأثبتت الدراسات أيضا وجود رواسب للذهب ومناجم تحتوي

---

[1] مليكة بقاح ، " الصحراء الغربية تاريخ وثروات" ، **الجيش**، مجلة جزائرية ، العدد 620 ، مارس 2015، ص 23.

[2] **المرجع نفسه**، ص 23 ،24 .

[*] ويقوم المغرب باستغلال هذه الثروات دون مراعاة وضع المنطقة السياسي والمصنف في لائحة الدول التي ينبغي تصفية الاستعمار منها، حيث ينقل خامات هذا المنجم نحو أوروبا عبر ميناء العيون على متن شريط الكتروني ناقل استطاعته تقدّر بـ 3000 طن في الساعة

على اليورانيوم، والقصدير والمنغنيز وغيرها، واكتشاف أنواع نادرة من الأحجار الكريمة في منطقة العيون.[1]

قد تظهر الصحراء الغربية غير مهمة، وأنها صحراء قاحلة ومناخها لا يسمح بتنوع الزراعة ويصعب من تربية الحيوانات، إلا أن الثروات المائية والسمكية والمعدنية وما تزخر به من ثروات باطنية يجعل منها منطقة هامة، الأمر الذي يوضح ويفسّر جانب من الانسداد الذي يعرفه طريق حل النزاع القائم بين الصحراء الغربية والمغرب.

I. وضع الصحراء الغربية في الحضارات القديمة وظهور التنافس الأوروبي عليها

عرفت هذه المنطقة حضارة قديمة تعود إلى ما قبل التاريخ، بل واحتلت مركزا هاما، حيث عرف عن منطقة شمال إفريقيا، وجود الإنسان المحترف للزراعة، والذي مارس تدجين الحيوان منذ العصر الحجريNéolithique الممتد ما بين 5000 إلى 2500 ق م. أما عن الوجود التاريخي لسكان المنطقة، فحسب التاريخ يعود إلى الحقبة من 10.000 و8500 ق م إلى غاية 5000 ق م أو ما يعرف بـ Mésolithique، الذي يمثل عصر التجمع على ضفاف الأنهار شمال خط الاستواء في المغرب (الصحراء، كينيا...الخ)، وهذا لخمس قرون قبل الميلاد، وكان **هيرودوس** ملك ضواحي بابل[*] يعرف منذ ذلك العصر الطريق المؤدية من المنطقة إلى الفزان.

كانت القوافل التجارية في عهد قرطاجة تنقل من المدن الساحلية ريش النعامة وبيضها والعاج والعبيد المستوردين من إفريقيا الوسطى وفتات الذهب من السودان، كما كانوا يستخرجون النيكل من هضبة باوتشي بنجيريا، ليتم نقلها عبر الصحاري على ظهور البقر والخيول،[**]وعرفت حدود الصحراء كمنطقة تمركز للتجار في مستعمرات مؤقتة، ليتوزعوا بعدها على المقاطعات المجاورة لاستبدال سلعهم من ملح ونسيج ونحاس وزجاج بالذهب.[2]

نظرا للموقع الهام الذي كانت تشغله الصحراء تاريخيا، فإن الحضارات القديمة جعلت منها طريقا للتجارة الإفريقية في الحقبة الرومانية، لهذا بعد الحروب القرطاجية امتدت سلطة أغوسطوس قيصر سيد إفريقيا الشمالية إلى حدود الصحراء، وساعد في توسع غزو المنطقة إدخال حيوان الجمل إليها في أوائل التاريخ الميلادي، وبذلك عظم شأن البربر لكونهم أحسن من يمتطي الجمال، لينشطوا في غزو الصحراء، التي كانت مجرد ممر تجاري، لكون الغزاة المحتلين لبلاد المغرب (شمال إفريقيا) يفضلون الاستقرار

---

[1] مليكة بقاح ، **المرجع السابق الذكر**، ص 24.

[*] هو ملك لليهود في ضواحي بابل عيّنه في ذلك المنصب قيصر الروم عهد الإمبراطورية الرومانية وهذا سنة 47 ق م.

[**] فلم يكن الجمل في تلك الحقبة في خدمة الإنسان بعد.

[2] علال الأزهر، **الصحراء المغربية، الوحدة والتجزئة في المغرب العربي**، المحمدية ، دار الخطابي للطباعة والنشر، 1988، ص 82، 83.

شمالا في المراكز الحضارية، ولم يظهر الإهتمام بالعيش فيها إلا بعد انتقال القبائل الصنهاجية (الجداليين) إليها، وبفضلهم تشكّلت تجمعات سكانية استوطنت في المنطقة إلى غاية حدود السودان.[1]

واستمرت علاقة هؤلاء بالنوميديين في الشمال من خلال المصاهرة،[*] ويرى البعض أن جود البربر فيها يعود إلى القرون الأولى من انتشار المسيحية لفرار بعض من يهود البربر الإفريقيون إلى واحات توأط (توات) هربا من الاضطهاد، حيث لعبوا دورا في تجارة الذهب في المنطقة لغاية السودان. إلا أن الإستقرار في الصحراء لم يكن ممكنا لمناخها القاسي وجفافها، خاصة وأن الحضارات القديمة قامت أساسا على الزراعة، ولعدم إمكانية ذلك في الصحراء، لم تقم أي حضارة فيها، لكن أهميتها كانت في كونها خلفية آمنة تفر إليها قبائل الشمال لأسباب اقتصادية أو عسكرية أو دينية، فوجود الصنهاجيين فيها يعود لفرارهم بحثا عن الأمن والاستقرار، وإن عاد جزء منهم إلى مواطنهم فهناك من بقي ليشكل الذرية التي انحدر منها المرابطون مؤسسو الإمبراطورية المرابطية. وبعد سقوط قرطاجة وانحطاط مصر القديمة، ظهر الغزو الإسلامي في إفريقيا، وتسقط عدة سلالات مالكة، وتتحطم عدة عروش، ويأتي تيار جديد يحمل تراث حضارات آسيا القديم،[2] وهو ما لعب دورا هاما في خلق مزيج من السلالات.

يرى بعض الدارسين لأصول المنطقة أن أصول سكان الساقية الحمراء ووادي الذهب (الدخلة) يعود إلى سلالة حسان بن النعمان وأبناءه، القادمين إلى شمال غرب إفريقيا مع الفتح الإسلامي عام 89هـ الموافق لـ 669م، لذلك أشارت كتب التاريخ إلى اقتراب أبناء الصحراء الغربية من أبناء الجزيرة العربية، نظرا للتشابه في بشرتهم السمراء وشعرهم الأسود، في حين تؤكد دراسات أخرى أن أصلهم بربري، من قبائل زناتة وصنهاجة المتواجدة في المنطقة منذ القرن الثاني بعد الميلاد، وكذا العربي، نسبة لقبائل بني هلال وبني سليم وبني معقل، القادمين إلى المنطقة مع الغزوات الهلالية بين القرنيين 7م و12، بعد الفتح الإسلامي ونشر الإسلام فيها، مع العلم أنه عرف على المنطقة قبل دخول الإسلام وجود ديانات أخرى كالمسيحية المنتشرة في الساقية الحمراء منذ القرن 6 م.[3] إلى جانب اليهودية كما سبق ذكره.

بدأت علاقات العرب الفاتحين بسكان المنطقة مع عقبة بن نافع القادم سنة 681 م عبر واد درعة لمحاربة المجوس في المنطقة، حيث صاهر سكان المنطقة (بتزوجه بإحدى بنات الصحراء)، وتستمر سلالته ليومنا هذا في منطقة الساقية الحمراء، في حين وصل في سنة 720م إلى المنطقة حبيب بن عبيدة باتجاه السنيغال، تاركا سلالته في قبيلة كنته الغربية.[4]

---

[1] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[*] فأشهر كتاب نوميديا في ذلك العصر هو الكاتب فنبيلوس(الذي أصبح رومانيا) كان يجمع الأصلين الجدالي و النوميدي.

[2] **المرجع نفسه**، ص 84، 85.

[3] إسماعيل معراف، **المرجع السابق الذكر**، ص 66، 67.

[4] علال الأزهر، **المرجع السابق الذكر**، ص85.

ويربط بعض الدارسين لتاريخ المنطقة تواجد العرب في المنطقة بطرد الخليفة العباسي لإدريس الأول (788م-791م)، ثم ابنه إدريس الثاني(793م/828م) من الجزيرة العربية، فغامر إدريس الأول لأول مرة بجيشه نحو الجنوب الذي يسكنه البربر المعتنقين للمسيحية واليهودية (أي قبل دخول الإسلام إليها)، ليقود بعده إدريس الثاني أول حملة إلى غاية منطقة مصمودة في جنوب مراكش، ويجعل كل سكان المناطق التي يمر عليها يعتنقون الإسلام، أما الصحراء المتواجدة على الجنوب الغربي من المغرب، فتمّ الوصول إليها من الطريق الشرقي، وما وراء واد بورغرغ فكان صحراء وخلاء، حيث يشكل الحدود بين الرباط وسالي أي الحدود الفاصلة بين المغرب والصحراء الغربية.[1]

يبقى الانتشار الحقيقي للإسلام مع مجيء حسان بن النعمان(_/705م) في عهد خلافة بني أمية، ومع ظهور الفرق الإسلامية في المشرق أخذت تنشط لتجعل من المغرب والصحراء مركزا لنشر دعواتها المعارضة للسلطة المركزية،[*] وكانت حركة الخوارج أول حركة تقييم قواعد لها في المنطقة، وطورت 3 عواصم لها هي أودغشت في غانا، وسجلماسة ونول في شمال الساقية الحمراء (المشهورة بصناعة النسيج والكتان والصوف)، فأصبحت سجلماسة وغدامس منطقة عبور باتجاه مصر والشام،في حين كانت نول نقطة الانطلاق نحو سهول المغرب غرب الأطلسي.[2] وقام خوارج القبيلة الصحراوية لمكناسة بتأسيس مملكة سجلماسة سنة 757م/758، في منطقة تافيلالت، والتي عمّرت قرن ونصف، ربطتها بمغرب الشمال منطقة عبور هي طريق سجلماسة، مكناس وفاس، وكانت لهذه المملكة علاقات جيدة مع مملكة تيهرت[**] وحسب ابن خلدون فإن أبو منصور إليسا، ملك سجلماسة في القرن 13م أخضع كل الصحراء واقتطع منهم ضريبة الخمس على ما يستخرج في منطقة درعة، وتوسع الإدريسيون نحو الجنوب لكنهم سرعان ما اجتاحتهم عائلات الجنوب المنافسة لهم من الصحراء لتفرض على المغرب سيطرتها،وتجعل من مراكش عاصمة لها وتزحف على فاس لتتحقق الوحدة بين الصحراء والمغرب تحت سلطة الجنوب(أي الصحراء الغربية حاليا) في ظل المملكة المرابطية.[3]

إلا أن العلاقة الحقيقية بين الصحراء والشمال تمت مع حكم الأدارسة، فبفضلهم تمّ مد خطوط المواصلات مباشرة من إفريقيا السوداء إلى مراسي المغرب والسنغال، فازدهرت التجارة في عهدهم بين مملكة غانا وسجلماسة، حيث شكّلت الصحراء الغربية معبرا للبضائع القادمة من مصر والشرق والوسط باتجاه الغرب، لتحتل بذلك الصحراء موقعا استراتيجيا تسيطر فيه على تجارة الذهب، وهو ما جعلها محل

---

(1) Robert Rézette, **le Sahara occidental et les frontières marocaines** , Paris, nouvelles éditions latinas, 1975 , pp 37,38.

(*) سواء الأموية أو العباسية،التي كانت قائمة في المشرق العربي,

(2) علال الأزهر، **المرجع السابق الذكر**، ص86.

(**) وهي في المغرب الأوسط أي الجزائر حاليا وتمثل هذه المنطقة تيارت حاليا.

(3) Robert Rézette, **op. cit** , p38.

صراع بين أنصار بني أمية في الأندلس، والدولة الفاطمية الناشئة وكل الطامعين من الخارج الذين أغراهم الذهب الصحراوي.[1]

تمكّنت في هذه المرحلة قبائل صنهاجة من استعادة مكانتها السابقة بفضل أمراء غانا الأقوياء، ساعية لتأسيس دولة لها، و ساعدها توقف نشاط الطريق التجاري الشرقي بسبب الزوابع الرملية، لتتحول التجارة إلى الطريق الغربي عبر سجلماسة، المتفرع باتجاه كوكا شرقا وأودغشت (موريتانيا حاليا) غربا، لتصبح سجلماسة من أغنى المراكز التجارية والعلمية في بلاد الإسلام، وممرا لتدفق ثروة الذهب من غانا إلى الشمال، ولهذا انطلقت دعوة الفاطميين من الصحراء من أجل السيطرة على ثروة وتجارة الذهب الصحراوية لتوجيهه نحو مصر، وحاولوا إقامة دولة إسلامية بديلة لمعارضتها الدولة العباسية الآيلة نحو السقوط، لتصبح بذلك الصحراء مركزا ينشأ منه أول تكتل قبلي بقيادة لمتونة الصنهاجية، ومنطلق الوحدة بين الجنوب الصحراوي والشمال (المغرب الحالي) بل ودعامة لقيام إمبراطورية الموحدين التي وصلت حدودها إلى مصر. [2]

1 - قيام مملكة المرابطين والوحدة بين المغرب والصحراء الغربية

يثبت لنا تاريخ المنطقة في عهد المرابطين على أنّ المغرب كانت تابعة لدولة المرابطين وهو بذلك ما ينفي التصور المغربي على أنّ المنطقة تاريخيا تابعة له.

فمع نهاية القرن التاسع أخذ مذهب الشيعة الإسماعيلية ينتشر في المغرب العربي، متسببا في تفكك مملكة تيهرت وتراجع حمايتها للمغرب على الحدود الشرقية، فقام المهدي أبو عبد الله (909/934م)[*] بإيفاد رسول إلى المنطقة لاستمالة قبائل البربر وتحريضهم على أمراء المنطقة العاملين لصالح العباسيين، والمناصرين لمذهب السّنة. فقام المهدي، المتجه نحو سجلماسة لتحرير سيّده عبيد الله، بالإطاحة بمملكة الخوارج في تيهرت، ليؤسس سنة 910م مملكة للفاطميين، عاصمتها المهدية منذ سنة 912م، وواجههم الخوارج الزناتيين بالثورة في عهد القيم بن عبيد الله.

وبوصول أمير قرطبة عبد الرحمن الثاني(788م/852م) للخلافة أعاد المذهب السني إلى المغرب الغربي، ليتوسع في المغرب الشرقي حيث نفوذ الخليفة في بغداد في ظل وجود الفاطميين، وهذا بقيادة المنصور ابن القيم المساند للقبائل الثائرة، وفي خلافة المعز المنصور (953م–973م) أرسل قائده جوهر لاستعادة المغرب (الأقصى حاليا) وسجلماسة سنة 958م، وأرسل بولوغين لمنع القبائل الراغبة في المرور نحو المغرب تحت الحماية الأموية في قرطبة (قبائل بني يفرن ومغراوة). ولما دخل بولوغين إلى المغرب (الأقصى) سنة 979م، استولى على فاس وسجلماسة فسيطر على كل البلاد(ماعدا سبتة) إلى

---

[1] علال الأزهر، **المرجع السابق الذكر**، ص 86 ،87.

[2] **المرجع نفسه** ، ص87.

[*] وهو مؤسس السلالة الفاطمية والدولة الشيعية الوحيدة التي حكمت كل المسلمين،حيث حكم معظم شمال افريقيا .

غاية سنة 984م، تبعتها عدة بعثات لأمويي الأندلس إلى المنطقة، ما بين سنتي 984م و996م بحثا عن السيطرة عليها، وهذا ما دفع بسكان الصحراء للنزوح لترك المكان للوافدين الجدد.[1]

في هذه الفترة نشطت التجارة في المنطقة، خاصة الملح والزجاج والمجوهرات، بفضل القبائل الصنهاجية[*] التي كانت تحمي القوافل المارة من الصحراء، في حين سيطرت مملكة غانا على مناجم الذهب الذي تبيعه للعرب، وأصبح طريق سجلماسة منذ سنة 870م إلى غاية سنة 880 م الطريق الوحيد للذهب، بعدما قام ابن طولون(835م/884) خليفة مصر بمنع طريق الصحراء لعدم أمنها (بسبب قطاع الطرق،وللزوابع الرملية). بسطت مملكة غانا سيطرتها على بربر لمتونة وجدالة الموريتانيين بعدما قضت على ملكهم سنة 990م لتستولي على أودغشت. وعجز البربر الصنهاجيون من التخلص من سيطرتها، وبفضل يحي ابن إبراهيم (صهر الصنهاجيين) وعبد الله ابن ياسين المعروف بتدينه وسط قبيلة جدالة من المذهب المالكي، انتشرت مبادئ الإسلام وسط بربر الصحراء الغربية.

وبفضل عبد الله ابن ياسين تمّ تأسيس جماعة المرابطين، فتوسعت أفكارهم، بل واستنجد به حاكم المغرب (وغاغ) ضد أمراء سجلماسة الزناتيين التابعين لبني أمية في الأندلس، أعداء الصنهاجيين، ليتمكنوا سنة 1054م بقيادة يحي ابن عمر اللمتوني من السيطرة على أودغشت (موريتانيا حاليا) ومنها على طريق الذهب، ويستمر ذلك قرنا بكامله، سيطروا فيه على المغرب الأقصى مع يوسف بن تاشفين (1009م/1106م)، ووصل حتى شرق الجزائر بين سنتي 1079م و1082م[2]، بل وإلى غاية اسبانيا بعدما استنجد به أمراء الأندلس بعد انتصاره في معركة الزلاقة، [**]وبذلك وحّد بن تاشفين بين كل من المغرب الأقصى والصحراء الغربية دينيا وسياسيا، وطور المنطقة في كل الميادين، إلى أن بدأت قبائل مصمودة في التمرد ضد سيطرة الصحراويين المعادين للمالكية في الأطلسي بقيادة ابن تومرت وهذا منذ سنة 1125م، وتبدأ ثورة الموحدين منذ سنة 1143م في معظم أراضي المغرب (الأقصى)، وتتمرد عنهم إسبانيا سنة 1144م، ليتراجع مجد المرابطين. [3]

يتضح أن سكان الصحراء الغربية لهم وجود في الحضارات القديمة وإن كانت المنطقة تعتبر مجرد ممر تجاري لمختلف السلع خاصة الذهب منها، الذي جعلها محل إهتمام من كل من يريد السيطرة على طريقه، إلا أنه كان يقطن فيها مزيج من البربر الفارين إلى المنطقة بحث عن الآمان، والعرب القادمين مع الفتح الإسلامي، حيث بعد دخول الإسلام فيها بدأت أهميتها تظهر بعدما اعتنق سكانها الإسلام ليساهموا في نشر مبادئه لكونهم محاربين، بل وبفضل سكان المنطقة من الصحراء الغربية

---

(1) Robert Rézette, **op .cit** , p39.

(*) المدعوون بالملثمين أي المرابطين، و اللمتونة والجدالة أو المسوفة

(2) **Ibid** , p 41.

(**)وهي معركة بين الجيش الإسلامي بقيادة يوسف بن تاشفين والجيش القشتالي المسيحي بقيادة ألفونسو السادس ملك قشتالة وليون.

(3) **Ibid** , p 43.

تأسست دولة المرابطين التي سيطرت على المغرب وجزء من الجزائر الحالي، ووصلت سيطرتهم إلى إسبانيا، وبالتالي هل من حق الصحراويين بناءا على هذا المطالبة بكل هذه المناطق التي سيطروا عليها استنادا إلى تاريخهم، مثل ما فعله المغرب كما سنراه لاحقا. وهذه المرحلة بذلك دليل على أنّه من حق الصحراء الغربية حسب طرح الحق التاريخي أن تطالب بالمغرب.

2 – الموحدون والصحراء الغربية

قامت حركة ابن تومرت(1078م–/1128م) ضد المعادين للمذهب المالكي،داعيا إلى الوحدة الإلهية، ومنها جاءت تسميتهم. تمركز ابن تومرت في تينمل Tinmel جنوب مراكش، ضمّ كل المعادين للمرابطين، وتوسع الموحدون ليسيطروا على مراكش ويقضوا على الأمراء المرابطين، لكن مع غزو الهلاليين تحوّلت وجهتهم من محور شمال–جنوب نحو محور شرق–غرب، سيطروا على كل شمال إفريقيا(المغرب العربي حاليا) بل واسبانيا بعد هزيمة المسيحيين، لكن هزيمتهم في معركة لاس نافاس[*] أدى إلى سقوطهم، فاستولى المرينيون على المغرب الأقصى في حين استقلّت تلمسان عنهم.[1]

أما منطقة الصحراء الغربية فإنه منذ منتصف القرن الثالث عشر قام أحد أعوان الوزير الموحدي محمد بن يونس، وهو علي بن يدر بالخروج عن طاعة الموحدين في منطقة سوس الأقصى والساقية الحمراء وبني حصنين، فسانده عرب بني حسان(من عرب بن معقل) المعادين للموحدين، فأسس دولة بني يدر الصحراوية ذات الشكيمة القوية، ضمّت زناتة ولمتة وأعراب الساقية الحمراء.

3 – العهد المريني والصحراء الغربية

قام أبو يحي زعيم قبيلة بنو مرين الزناتي من الهضاب العليا والصحراء، بالاستيلاء على فاس عاصمة المرينيين، الذين انشغلوا بالصراع مع أمراء شرق المغرب (مملكة بني عبد الواد في تلمسان، والحفصيون في تونس)، أما المغرب الأقصى فظل في فوضى استمرت حتى في عهد الوطاسيين (منذ 1465م). [2]

أما عن وضع الصحراء في ظل حكم المرينيين فكان العرب الهلاليين دعما لجيوش المرينيين ضد الإسبان، في حين بدأ توسع وجود عرب بني معقل القادمين إلى الصحراء والذين بلغوا منطقة السوس منذ سنة 1250م، محاولين الاستيلاء على المغرب الأقصى، لكن لم يسيطروا إلا على جنوبه، في حين توسّع وجودهم في موريتانيا منذ القرن الرابع عشر، ووجودهم هذا جنوب الصحراء أعاق توسع المغرب الأقصى فيها، خاصة وأن بنو معقل(أجداد قبائل الحسانية في الصحراء الغربية حاليا)، جعلوا طرق

---

[*] وتسمى كذلك معركة العقاب وهي التي وقعت بين الموحدين و قوات ألفونسو الثامن ملك قشتالة وحلفاءه سنة 1212.

[1] Robert Rézette, **op . cit** , p 43

[2] **Ibid**, pp 43 , 44.

الصحراء الغربية غير آمنة، منذ سنة 1270م [1]، وبالتالي تحولت طرق التجارة، وأخذت ثغور المغرب تختنق بسبب المنافسة التجارية في البحر والاحتلال المباشر الذي عرفته المنطقة.

بعد القرن الخامس عشر لم يكن بمقدور أي سلطة في المغرب العربي أن توحّد المنطقة من جديد، وظلّت الصحراء الغربية ضمن الجنوب الصحراوي، وشهدت عدة تمردات محلية، ومع الإحتلال التركي العثماني للمغربين الأدنى (تونس)، والأوسط (الجزائر) ظلت المغرب تواجه الهجوم الإبري للسواحل، وبانتصار السعديين على البرتغال اتجهوا نحو الصحراء بحثا عن جنة الذهب المفقودة في الصحراء.[2]

4 – عهد حكم السعديين

كان للسعديين في المغرب الأقصى الفضل في استعادة التقاليد الجنوبية في المنطقة، وزادت سمعتهم نتيجة معارضتهم للوجود البرتغالي والإسباني على الشواطئ المغربية، وكانت قبائل منطقة وادي درعة، التي تدعمها الزوايا والطرق الصوفية لمنطقة الساقية الحمراء، تنتقد ضعف الوطاسيين في مواجهة الاجتياح الأوروبي، وتمكّن السعديين بفضل محمد بن أحمد القيم من التصدي للبرتغاليين في أغادير، لكنها سقطت سنة 1541م، فدخل المغرب الأقصى في أزمة بسبب صعوبة تأقلم الوافدين من الأندلس المطرودين بعد سقوط غرناطة تحت السيطرة الإسبانية، وبسبب فتح إسبانيا والبرتغال لعدة مراكز لها على الموانئ تراجع ما تبقى من التجارة في المنطقة.

بعد سقوط أغادير استولى السعديون على عدّة مناطق منها مراكش ثم فاس بعد طرد الوطاسيين منها سنة 1549م، وبفضلهم تمّ الصد للزحف التركي ليتوقف عند الحدود بين الجزائر والمغرب الأقصى الحالية، بعد اتفاق تمّ بين السلاطين السعديين والمسيحيين الإسبان في وهران. بعد انتصار أبو العباس أحمد الملقب بالمنصور على البرتغاليين في القصر الكبير أعلن عنه سلطانا سنة 1578م، وبدأت الاتصالات من جديد مع الصحراء ومملكة غاو[*]، ولضعف الأخيرة استولى المغربيون على مناجم الملح المتواجدة في تاغازا، ثم قام المنصور ببعث حملة نحوها.[3]

قاد الباشا جودر حملته ليستقر في الأخير في تومبوكتو، لكن بعده عجز السعديون عن بسط سلطتهم وسيطرتهم فاكتفوا بالمدن فقط، في حين سيطر سكان المنطقة(الطوارق والبومباراس والبولس) على باقي البلاد، وتمكّن السعديون، لفترة قصيرة، من استغلال فتح طريق الصحراء الغربية، فجمع سلطانهم أحمد المنصور ما يكفيه من الذهب والعبيد حتى لقب بالذهبي، لكن بعد وفاته سنة 1603م بدأ عهد انحطاط السعديين، وتقاسم العرش أميرين سعديين أحدهما في فاس، والآخر في مراكش، في حين

---

(1) Robert Rézette, **op .cit** , p 44.

(2) علال الأزهر، **المرجع السابق الذكر**، ص89.

(*) التي كانت تضم في ذلك الوقت كل من السنيغال ومالي ونيجيريا والنيجر في الوقت الحالي.

(3) Robert Rézette, **op. cit** , p 46.

توزعت السلطة الفعلية بين رؤساء الزوايا والطرق الصوفية، وبذلك جاءت عائلة العلويين من جنوب المغرب الأقصى لإعادة توحيد المغرب من جديد، ليستمر حكمها إلى يومنا هذا.

5 – الصحراء الغربية في ظل حكم العلويين (قبل الوجود الأجنبي)

كانت قاعدة الحكم في العهد الإدريسي والسعدي، أن العرش ينبغي أن يعود لعائلة الرسول (عليه الصلاة والسلام) وتوفّرت هذه الصفة في المولاي شريف (1647–1652)، ومكّنته من فرض إرادته على الطرق الصوفية في المنطقة، لكن الحكم الفعلي للعلويين تحقق على يد المولاي إسماعيل[*]سنة 1664م،[1] الذي بسط نفوذه على المنطقة بمساندة من قبائل الحسانية من عرب بن معقل(من الصحراء الغربية)، لعلاقة القرابة بينهم والمولاي إسماعيل (فوالدته صحراوية) مما وطّد علاقات هذا الأخير بسكان الصحراء، وعين عدي زعيم الحسانية في ترارزا أميرا لها، وزادت علاقتهم بمصاهرة المولاي إسماعيل لهم (تزوج ابنة أمير براكنا المنحدر أصله من بني معقل).

وما بين سنتي 1703م و1727م وقع قائد قبائل الحسانية في ترارزا، الأمير علي شاندورا في صراع مع أفراد من عائلته من براكنا فهاجموا عليه، وواجهته معارضة الأوروبيين في السواحل والسنغال، فاضطر للانتقال إلى مكناس لطلب مساعدة المولاي إسماعيل، فأمدّه الأخير بمساعدات وبقوات عسكرية، وكلفه قيادة الجنوب الموريتاني، لكنه في طريق عودته التقى في واد النون بالشيخ التكني حمو سعيد الأزرقي ودخل تحت سلطته، ليدفع أمراء ترارزا منذ تلك الفترة ضريبة سنوية غير نقدية(في شكل جمال) لإزرقين، في حين كان هؤلاء يدفعون أموالا (كصدقة) للطريقة القادرية الموريتانية، واستمر الأمر لوقت طويل لم يكن ببعيد عن الوقت الحالي.

توزع الحكم بين أبناء المولاي إسماعيل الذين حكموا مقاطعات مستقلة (أربع مقاطعات)، ولم يتوحد المغرب الأقصى إلا في عهد محمد بن عبد الله (1757–1790) بعدما طرد البرتغاليين (1769) وعمل على استعادة دور المغرب في التجارة الصحراوية، وإقامة علاقات تجارية مع أوروبا.

في عهد المولاي سليمان (1791–1822)، لم يهتم بفتح المغرب الأقصى بل إهتم بالجانب الروحي الديني، وسمح بدخول التيار الوهابي القادم من العربية السعودية، وبنشاط الطريقة التيجانية التي تأسست في الجنوب الجزائري أين استقر مؤسسها في فاس، وكانت العلاقة بين المغرب الأقصى والصحراء الغربية تحددت مع توسع هذه الطريقة التي انتشرت بسرعة في الصحراء وفي السودان، كما حدث للحركة القادرية قبلها،إلا أن الكراهية التي تحملها هذه الطرق أدت إلى عزل المغرب عن الخارج.[2]

يظهر من تاريخ المنطقة تفسير سبب التركيبة البشرية لسكان الصحراء الغربية التي تعود إلى المزج بين عدة أصول، فالشعب الصحراوي له أصول بربرية، وعربية، ومن السود، ونظرا للتزاوج الحاصل

---

[*] ولد في تافيلالت من عائلة قادمة من العربية السعودية في نهاية القرن 13م، و هو من أحفاد الحسن ابن علي صهر الرسول (عليه السلام)

[1] Robert Rézette, **op. cit** , p 47.

[2] **Ibid** , p 50.

بين مختلف الوافدين من الشمال ذوي الأصول الصنهاجية، إلى جانب الأفارقة السود والعرب الفاتحين (قبائل حسان ومعقل)، أدى ذلك إلى ظهور شعب المورMaure المتكون من الموريتانيين والصحراويين،[1] ويتوزع بذلك الشعب الصحراوي في ثلاث 3 مجموعات اثنية أساسية وهي: الثكنة، الرقيبات، والمور.

1- الثكنة: تتكون من 12 قبيلة بربرية عربية، تتواجد في منطقة افني إلى المنطقة المواجهة للأطلسي، وفي منطقة الساقية الحمراء، يستقرون في المنطقة الإستوائية التي استعادها المغرب سنة 1958 من إسبانيا، يشتغلون في تربية الأغنام والإبل وجني التمر والزيتون والشعير، وفي سبخات الملح في طن طن(المغرب الإستوائية)، وتندوف (الجزائر)، وهم من ينشط تجارة القوافل الآتية من غولمين.

2- الرقيبات: يتواجدون في الجنوب، ووسط وشرق واد الذهب (الدخلة)، والمناطق المجاورة لموريتانيا وصحراء الجزائر، وهم بدو رحل، رافضين للخضوع لأي أجنبي، رغم خضوع القبائل البربرية والعربية الأخرى، وكانت هذه القبائل تعيش على الغزو، وقطع الطرق،[2] لمعاناتهم من نقص الموارد الطبيعية في المنطقة، كونها منطقة جافة. يمثل الرقيبات "الرجال الزرق" المنتقلون عبر الصحاري بالرغم من قساوتها، ويتحصلون على ما ينقصهم بالتنقل ويصلون إلى غاية جنوب المغرب خاصة غولمين.

3- المور: يتواجدون في أقصى جنوب الصحراء الغربية، وهم خليط من العرب والبربر والسود، لديهم مستوى ثقافي وعلمي عال، يعيشون على الرسوم المقتطعة من الموريين الصيادين كالمراغين IMRAGUEN الذي يسكنون بين نواقشط والدخلة والشناغلة CHNAGLA ،[3] يطلق عليهم اسم المور أو البيضان(البيض) وهو نقيض السودان أي السود،إلا أنهم ليسوا بيض وإنما فيهم البيض والسود، وهذا نتيجة التزاوج بين العرب والبربر والأفارقة السود. تشكل بلاد المور المنطقة الغربية للصحراء، تمتد من واد النون إلى واد درعة وإلى بحيرة السنغال جنوبا، ومن المنطقة الشرقية لمالي (تانزروفت) إلى المحيط الأطلسي.[4]

نجد أيضا طبقة من السود تستغل الواحات لصالح القبائل البربرية العربية، تتكون هذه الطبقة من الحراثين Harratines الذين تم تحريرهم، لكن بقوا على علاقة مع أسيادهم، وإلى جانبهم نجد العبيد الخاضعين، فلابد أن يخضعوا لإحدى القبائل أو لسيد من قبائل الثكنة أو الرقيبات أو المور لحمايتهم، وعلى ما يبدوا تم نقل هؤلاء من السنغال أو السودان في ظل نظام العبودية، ونجد الفلاليين Filalis وهم مهاجرون من تافيلالت المغربية، قريبون إثنيا من المور، استقروا خاصة في ساحل بوجادور يمثلون فئة متخصصة في مهنة التعليم.

---

(1) Mohamed Fadel ould Smail ould ES- sweyih, **op. cit** , p 17.

(2) Robert Rézette, **op.cit** , p 27.

(3) **Ibid** , p28.

(4) Ismail Sayeh, **les sahraouis**, Paris, éd l'harmattan , 1998 , pp 26 , 27.

يتحدث الفئات الثلاث (الثكنة،الرقيبات،المور) لهجة قريبة من اللغة العربية مع مزيج من الكلمات البربرية وتسمى لهجتهم بالحسينية، كما يستعملون اللهجة الشلحية، وهي لهجة بربرية يتحدّث بها سكان السوس، والذين أثروا في سكان شمال الصحراء الغربية.[1] عادة تكون أصول القبيلة منحدرة من أصل واحد (من جد تاريخي أو أسطوري واحد) .[2]

يعيش الصحراويين في مجموعة من القبائل واتحادات من القبائل، يتقاسمون – تاريخيا– المنطقة الصحراوية. أما عن تنظيم حياتهم الاجتماعية والسياسية فيسيرون شؤونهم على المستوى المحلي من خلال ما يسمى "بالجماعة"، التي تمثل مجلس متكون من الأعيان، هم عادة مشايخ يتم اختيارهم لحكمتهم وشجاعتهم وقدرتهم على مواجهة مشاكل القبيلة. أما على المستوى الوطني فيتولى أمرهم مجموعة أو مجلس الأربعين "أيت أربعين"، وهو مجلس له زعامة روحية يتولى كل السلطات أي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. و يتم تشكيله عند اقتضاء الضرورة كحالة وجود خلاف بين قبيلتين أو أكثر أو من أجل تنظيم صفوف الصحراويين للصد لأي عدو خارجي، وللسهر على التقسيم العادل للأراضي الخصبة (في فترات التساقط).[3]

من الناحية السياسية فإن درجة خضوع الصحراويين للسلطة المركزية ضئيلة،حيث ضلت المجموعات المتكونة من عدة أسر تنتقل بحثا عن الكلاء والآبار. وكان على رأس كل مجموعة رئيس، ومجموع هؤلاء الرؤساء يشكلون مجلس القبيلة آو الجماعة، التي تعين هذا الرئيس، وكان مجلس القبيلة يتولى كل السلطات بصورة مطلقة، واستمر التنظيم السياسي على هذه الطريقة حتى في عهد الاحتلال الإسباني، وظلّت السلطات الإسبانية تتدخل بشكل جد محدود، في القضايا التي تخص الأوروبيين مع السكان الأصليين.[4]

من خلال ما سبق، وجدت روابط بين كل من سكان الصحراء الغربية والمغرب، متعلقة ببيعة العلويين وتعيين هؤلاء لبعض أمراء من الصحراء، مع حصولهم على ضرائب منهم، وهو ما كان كذلك مع أزرقين من موريتانيا، فبالتالي لهذا كل من موريتانيا والمغرب يعتبر أن لديه الحق في المنطقة بناءا على الحجج التي تقدّم بها للمطالبة بالصحراء الغربية(كما سنراه في فصل لاحق) فأيهما أحق بذلك؟ وما مصير رغبة شعب الصحراء الغربية بذلك؟

---

(1) Robert Rézette , **op.cit** , pp 28 , 29.

(2) Mohamed Fadel ould Smail ould ES- sweyih , **op. cit** , p 18.

(3) **idem** .

(4) Robert Rézette , **op.cit** , p 29.

المطلب الثاني: التواجد الأوروبي في الصحراء الغربية والاحتلال الإسباني

1- الإحتلال الأوروبي للصحراء الغربية

إن التعمق في تاريخ الشعب الصحراوي يبين أنه شعب يتميز بخاصيتين، فهو من جهة متمسك بالحرية، ومن جهة أخرى يتسم بالروح التضامنية، فالتمسك بالحرية مرتبط بقساوة الطبيعة الواجب مواجهتها لتحقيق الإستمرار، وقساوة الطبيعة نفسها خلقت روح التضامن للتكامل بين أفراد المجموعة (القبيلة)، ومجموعة من القبائل، وجاءت الصفتان من حياة البدو الرحل التي ميزت نمط حياة الشعب الصحراوي على مر التاريخ، من خلال رفضه لأي خضوع أو سيطرة أجنبية، سواء لإمارات الجنوب أو الوسط أو جنوب المنطقة (موريتانيا حاليا)، هذا الطبع المتجذّر فيهم جعلهم يرفضون الخضوع لسلطان المغرب في الشمال.[1]

ارتبطت الصحراء الغربية بإسبانيا تاريخيا، قبل أن تحتلها، منذ عهد حكم المرابطين في القرن 11م، الذين توسعوا ليصلوا إلى عدة مناطق منها إمبراطورية غانا والمغرب وغرب الجزائر وإسبانيا الإسلامية، ليسيطروا عليها ما بين القرن 11م ومنتصف القرن 12م. والمرابطون صنهاجيون عاشوا في الصحراء، في شكل ثلاث قبائل أساسية، وهي لمتونة و ماسوفة و جدالة، كلهم أجداد الشعب الصحراوي وأدرار الموريتاني، عاشوا كبدو رحل في أدرار الموريتاني والساقية الحمراء.

قام المرابطون في فترة حكمهم ومجدهم بتغيير التركيبة السياسية لمنطقة المغرب الأقصى وتوسعوا فيها، ووصل نفوذهم إلى إسبانيا بفضل يوسف بن تاشفين، وامتدت إمبراطوريتهم من الصحراء إلى طنجة ووهران، إلى غاية إبرا (EBRE) الإسبانية، لتضم إليها مملكة الطوائف الإسبانية منذ سنة 1085، وبفضلهم أصبحت الروابط بين المغرب وإسبانيا قوية، بل وانتقلت بفضل ذلك الثقافة الأندلسية إلى إفريقيا الشمالية، واستمر مجدهم إلى غاية سقوطهم أمام الموحدين.[2]

إلا أن الموازين انقلبت حيث أصبحت المنطقة محل أطماع إسبانيا، التي أخذت تظهر مع ظهور أطماع الدول الأوروبية في السواحل الغربية لإفريقيا، ومحاولاتها المتكررة للسيطرة عليها واستغلال المناطق الداخلية منها، وتعود جذور هذه المحاولات إلى القرون الوسطى، أين قام بعض البحارة الأوروبيين بالاستكشاف في السواحل الشمالية الغربية لإفريقيا، وبعدها جزر الكناري.

في بداية القرن14م (1321-1335) بدأت الحملات البرتغالية والإسبانية تتوجه نحو المنطقة، وظلت البرتغال وإسبانيا طيلة القرن 15م في صراع حول من سيسيطر على هذا الأرخبيل، إلى أن استولت عليه إسبانيا وبصفة نهائية سنة 1490م، ولهذه الجزر أهمية في كونها تسهل الوصول إلى

---

(1) Martine de Froberville , **Sahara occidental le droit a l'indépendance**, Alger , ANEP, 2009 , pp 17 , 18.

(2) **Ibid** , pp 19,20.

السواحل الإفريقية، لذا كثّفت الدول الأوروبية من حملاتها، وبعد نزول أحد الفرنسيين (جون بيتونكورت Jean Béthencourt) في سنة 1405م في رأس بوجادور واستيلاءه على قافلة من المنطقة، عاد إهتمام البرتغال بها، فوجّهت إليها حملاتها، وبدأ نزول بحارتها فيها منذ سنة 1421 م من أجل حلم البحث عن الذهب والعبيد للتجارة، والصيد.

من نتائج حملات البرتغاليين اكتشاف جزيرة الأرغون، التي أسسوا فيها مركزا تجاريا، ووصلت بهم حملاتهم إلى حدود السنغال، وبدأ توغل بعض من التجار البرتغاليين في الصحراء سنة 1446 ليصلوا إلى وادان في الأدرار، أين امتهنوا تجارة الذهب والعبيد، ومنذ القرن 15م بدأ بعضهم يقوم بالتبشير للمسيحية في المنطقة، و بدأ البرتغاليون في تأسيس بعض المراكز التجارية على عدّة سواحل من المغرب، إلا أنهم لم يحتفظوا بها طويلا.[1]

مع سقوط مملكة غرناطة سنة 1492م، تأثر الوجود الإسباني والبرتغالي في المنطقة، لينتهي بهم الأمر سنة 1494 م بالاتفاق على تقسيم المنطقة بينهما، من خلال منح الحق لإسبانيا في شرق البينون دي فيلاز Benon de Velez المتواجدة بين سبتة ومليلة، وحصل البرتغال على المنطقة الغربية، في البداية احترم الطرفان هذا التقسيم، إلا أن اسبانيا وسعت نفوذها في المنطقة فوصلت لغاية بجاية في الجزائر بين سنتي 1505م و1512م، فتوسّع البرتغاليون بدورهم على سواحل المحيط الأطلنطي.

أدى التوسع الإسباني إلى دخول الأتراك إلى المنطقة (الجزائر)، واستمر الإسبان في التوسع في السواحل المغربية، فدخلوا في حروب مع سكانها استمرت لغاية سنة 1927م، مع نهاية حرب الريف، واستولوا على مليلة سنة 1497م، وبعدها على بينون دي فيلاز سنة 1507م، التي فقدوها سنة 1520م، ليحصلوا عليها في الأخير بتنازل إرادي عنها من طرف سلطان المغرب، مقابل التحالف مع الإسبان ضد الأتراك سنة 1564، وفي نفس الوقت كان البرتغاليون يوسعون وجودهم على سواحل المحيط الأطلنطي، مؤسسين مكاتب، لكن فقدوا بعضها في فترة حكم السعديين، إثر انهزامهم في مراكش سنة 1515م.[2]

يعود التغلغل الإسباني في الصحراء إلى نفس الفترة السابقة أي القرن 15م، ففي سنة 1476 أسس إسباني مكتبا تجاريا، وحصنا في سانتا كروز Santa Cruz demar Pequéna قرب ترفاية، احتفظ به الإسبان خمسين سنة رغم التوترات التي عرفتها المنطقة، لكنه دمر مع هجوم للقبائل المحلية سنة 1524م، وما بين القرنيين 15م و16م، أرسل سكان جزر الكناري عدة حملات نحو السواحل الإفريقية بحثا عن الذهب والعبيد، وصلت إحداها إلى غاية الساقية الحمراء في الصحراء الغربية، وفي

---

(1) Maurice Barbier , **op. cit** , pp 31 , 32.

(2) Robert Rézette , **op cit** , pp 52 , 53 .

سنة 1601م نزل أحد الفرنسيين في سواحل الصحراء بسفينته لكن الإسبان استولوا عليها، وما بين القرنيين 16م و19 م لم تكن هناك أية حملة منظّمة، ما عدا القليل من الرحلات لبعض السياح.[1]

في سنة 1638م، حل الهولنديون محل الإسبان وسيطروا على جزيرة الأرغون بعدما كانت تحت السيطرة المؤقتة للإنجليز منذ سنة 1665م، وهجم عليها الفرنسيون عدة مرات ليستولوا عليها سنة 1724، وخلال القرن 18م نزل تجار وبحارة إنجليز(اسكوتلانديون) على السواحل الصحراوية، لكن أوقفهم السكان الصحراويين وسجنوهم، وقد ظلّت منطقة الصحراء الغربية وجهة لعدّة حملات استكشافية،[2] خاصة منها الفرنسية(مابين 1784م و1786م)، خلّفت البعض منها كتابات عن الشعب الذي يسكن المنطقة، وصفته بحبه للحرية ورفضه الخضوع، بل وأشارت إلى أنه شعب لم يكن خاضعا تاريخيا للإمبراطور المغربي كما كان البعض يزعم.[3]

استطاعت إسبانيا– في الأخير–الاستيلاء على المناطق التي سيطر عليها البرتغال منذ سنة 1578م، بعد معركة قرب القصر الكبير، حيث تمكن فليب الثاني (1527م/1598م) من ضم البرتغال، فاستولى الإسبان على سبتة وطنجة ومزغان.[4] وفي حملة إسبانيا لإستعادة أراضيها[*] وطرد المسلمين الأندلسيين نحو الأراضي التي أتوا منها، قام الملك فيليب الثالث(1578م/1621م) بطرد العديد من الموريسكيين المسلمين واليهود، من الذين انتقلوا إلى إسبانيا ما بين سنتي 1609م و1612م، ليستقروا فيها، فبقي البعض منهم في الرباط وسالي، وأسسوا مثابة جمهورية، نظموا فيها أنفسهم إلى جانب الدول القائمة في الجزائر وتونس مع الأتراك، ولهذا كانت كل الحجج متوفرة للإسبان والبرتغاليين للعمل على تأمين الطرق البحرية، متخذة كقواعد ومراكز سواحل المغرب والصحراء الغربية.[5]

لكن في عهد الملك فيليب الرابع (1605م/1665م) انفصلت البرتغال عن إسبانيا، فاحتفظت إسبانيا بسبتة التي تم التنازل عنها في معاهدة لشبونة سنة 1668م، كما استولى الأمير دي مونتي ساكرو Demanté- sacro سنة 1673 على صخر الحسيمة لحساب إسبانيا، وجعلت كل من مليلة وسبتة والحسيمة وبينون دي فيلاز، وجزر الجعفرية قواعد للهجوم على المغرب، فحاصرت مليلة أمام عجز المولاي إسماعيل سلطان المغرب عن حمايتها، وانهزم إبنه في بينون دي فيلاز، وقاومت سبتة المحاصرة لمدة 27 سنة، ليتم في الأخير إبرام معاهدات حماية للمناطق السابقة في أعوام 1767 و1780 و1799، في حين احتلت إسبانيا سنة 1848 الجعفرية الواقعة قرب منطقة مولوية.[6]

---

(1) Martine De Froberville , **op .cit** , pp 19 , 20.

(2) Maurice Barbier , **op. cit** , p 33.

(3) Martine De Froberville , **op.cit** , p 21.

(4) Robert Rézette , **op cit** , p 53.

(*) وهو ما يطلق عليه الاسبان بـ La Reconquista

(5) **Ibid** , pp 50 , 51.

(6) Robert Rézette , **op.cit** , p 53.

أبرم الملك الإسباني كارلوس الثالث(1716م/1788م) سنة 1767م، معاهدة مع السلطان المغربي محمد بن عبد الله، يعترف فيها هذا الأخير بأن سلطته لا تتعدى واد النون، وتم تأكيد ذلك في معاهدة مكناس المبرمة سنة 1789،[1] ومع انهزام المغرب أمام إسبانيا سنة 1859م في حرب حول منطقة سبتة، اضطر السلطان المغربي المولاي محمد من خلال اتفاقية تيطوان المبرمة في 24 أفريل 1860،على التنازل عن سبتة مدى الحياة للإسبان، مع المنطقة المتواجدة قرب سانتا كروز(إفني حاليا)، لبناء مركز للصيد (مسمكة)، و تمّ بعدها إرسال لجنة لتحديد المكان وحدوده.

حاول السلطان المغربي تأخير تنفيذ محتوى المعاهدة المفروضة عليه، لعدم رغبته في انتفاع الإسبان من السواحل المغربية وتواجدهم فيها، واستفادتهم من التجارة الصحراوية، والتي تم تحويل وجهتها نحو الغرب منذ احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م، لهذا في سنة 1863 طلبت إسبانيا من السلطان التنازل عن أغادير التي توقفت عن التجارة منذ زمن، لكن السلطان رفض، وفضّل التنازل على المنطقة الجنوبية لواد النون، أي خارج الحدود المغربية. وفي سنة 1864 تم تكليف الإسباني خواشيم غاتل Joachim Gatel بالحصول على اعتراف سري على السواحل الصحراوية لتحديد منطقة سانتا كروز، فانتقل إلى منطقة واد النون على ساحل موجادور(السويرة حاليا) لأجل ذلك، وحاول الإسبان التفاوض مع قبائل منطقة واد النون لتأسيس مركزهم، وتكفل بالأمر قنصل إسبانيا في موجادور،إلا أن المغرب عارضهم، وأرسل إلى رؤساء القبائل المحلية بحملة سنة 1866، فعاود تجار إسبان سنة 1867 محاولة الإتصال بسكان المنطقة، لكن تم القبض عليهم وسجنوا من قبل أحد رؤساء قبائل قولمين من الصحراء الغربية(الشيخ حبيب بيروك)، ليطلق سراحهم سنة 1874 بتدخل من الحكومة الإسبانية مقابل غرامة.[2]

عادت إسبانيا للمطالبة بتطبيق اتفاقية تيطوان لسنة 1876م، فالقوى الأوروبية الكبرى كانت بحاجة إلى صرف منتجاتها الصناعية، فأرادت الوصول إلى القارة السوداء والسودان وإلى آلاف المستهلكين من المنطقة، خاصة وأن التجارة عبر الصحراء تحولت مع الإستعمار الفرنسي للجزائر بالاتجاه الغربي، ليتحول طريق القوافل منذ سنة 1847م من الطريق الوسطى من تومبوكتو والقليعة وتيارت، ويعوّض من الغرب بالطريق المؤدية إلى تندوف نحو قولمين والسوس، في منطقة درعة وتافيلالت ومدخل واد النون، وينتهي طريق القوافل في ميناء موجادور (افني حاليا)، أين يتم تصدير المنتجات القادمة من السنغال والسودان، في حين يبق الذهب والعاج والعبيد الأسود في المغرب، لهذا كانت السنوات الممتدة ما بين 1858 و1870، سنوات ازدهار للتجارة في المغرب،[3]

وحتى تصل البضائع إلى ميناء موجادور كان ينبغي دفع مستحقات للمخزن المغربي مقابل عبورها، لذا رغبت الدول الأوروبية في الحصول على السواحل الغربية لإفريقيا، والتي فيها نقاط عبور

---

(1) Martine De Froberville , **op.cit** , p 25.

(2) Maurice Barbier , **op.cit** , p 34.

(3) Robert Rézette , **op cit** , pp 56 , 57.

تسمح لها بتفادي المرور عبر المغرب، وبالتالي تجنب دفع الرسوم، وتمكنت مخططات الدول الأوروبية من إيجاد دعم لها من طرف بعض الأعيان المحليين ذوي المكانة في المنطقة(عائلة الشيخ بيروك)، ولما لاحظ الملك المغربي أن أعيان المنطقة أرادوا الاستفادة شخصيا من الوجود الإسباني، عمل على قطع الطريق أمامهم، من خلال تطبيق محتوى المعاهدات التي تربطه مع إسبانيا، وكانت إسبانيا قد بدأت تظهر مخاوفها من الوجود الإنجليزي وأطماعه في رأس جوبي.

حاول المولاي حسن (1873–1894) تقديم تعويض مالي لإسبانيا سنة 1878م حتى تتراجع عن تطبيق اتفاقية تيطوان، لكن الطرفان فشلا في الوصول إلى اتفاق، فأعدت إسبانيا محضرا ينص على أن المنطقة الواقعة بين افني وواد النون وأغادير متناسبة مع المواصفات المذكورة حول منطقة سانتا كروز (افني)، إلا أن المغربيون أبدوا تحفظهم، وحاول المخزن المغربي سنة 1881م، دفع إسبانيا للعدول عن هذا القرار من خلال منحها مبلغ مالي أعلى من الذي اقترحه سابقا، لكن إسبانيا رفضت الأمر نهائيا، فأرسل المولاي حسن سنة 1882 م حملة عسكرية إلى السوس للضغط على القادة المحليين للعدول عن التنازلات التي منحوها لإسبانيا، واضطر للتنقل بنفسه إلى غولمين وأغادير، وتمكن من الحصول على وعود من الأعيان المحليين بالوفاء له ومعارضة كل الأطماع الأوروبية، إلا أن قضية إفني لم تُطوى نهائيا، فاضطر السلطان لقبول تشكيل لجنة جديدة متساوية الأعضاء سنة 1883 م لتجديد الموقع، ولكن المغرب لم يمنح منطقة افني كما طالبت بها اسبانيا وإنما منحها منطقة أخرى في رأس جوبي[1].

قام الملك بإصدار مرسوم ملكي سنة 1884، ينص على وضع المنطقة الواقعة بين الرأس الأبيض ورأس بوجادور تحت الحماية الإسبانية بناءا على الاتفاق المبرم مع رؤساء القبائل المستقلة في تلك المنطقة، في حين أجري لقاء في برلين بين عامي 1884 م و1885 م، تقاسمت فيه القوى الأوروبية القارة الإفريقية، واعترفت رسميا بسيطرة إسبانيا على الصحراء الغربية،[2] ولم تكن إسبانيا والبرتغال المتنافستان الوحيدتان على المنطقة، فحينما حاولت إسبانيا بسط سيطرتها على الساحل المغربي بدأ الإهتمام الفرنسي بمنطقة الصحراء، وأطماع الإنجليز كانت تفوق أطماع فرنسا، حيث تمكن أحد المهندسين الإسكوتلانديين (دونالد ماكنزي) وبمساعدة من رجال أعمال مانشستر من تأسيس شركة تجارية، وهي شركة شمال غرب إفريقيا North west African company سنة 1875م، وبدعم من الحكومة الإنجليزية أسس مصنعا في ترفاية قرب رأس جوبي، مما أقلق الفرنسيين المتواجدين في السنغال والحكومة الإسبانية، وتذمر المخزن المغربي، لتخوفه من انتقال التجارة الصحراوية باتجاه رأس جوبي، فيخسر الضرائب التي يتحصل عليها والمقدرة بـ 10%، لذلك قدم تعويضا للمهندس ليتخلى عن مشروعه، وأرسل حملتين لإبعاده سنتي 1880م و1881م، لكنهما فشلتا، ولم تتجاوزا منطقة غولمين.[3]

---

(1) **Ibid** , pp 57 , 58.

(2) Martine De Froberville , **op.cit** , pp 25 , 26.

(3) Maurice Barbier , **op. cit** , pp 36 , 37.

لقد كانت الحركة التجارية في رأس جوبي في بدايتها ضعيفة، غير أن أهميتها بدأت تزداد منذ سنة 1883م، أين تمكن المهندس الإيكوسي (دونالد ماكنزي) من التقرب من سكان المنطقة، خاصة إزرغيين الذين أصبحوا حلفاءه، فتمكن من تنشيط تجارته وسط قبائل المنطقة وقبائل الأدرار، لدرجة أقلق الإسبان والفرنسيين بسبب بيعه الأسلحة للقبائل المستقلة، والتي يمكن أن تستعملها ضد السلطان أو ضد القوات الفرنسية،[1] إلا أن مقر تجارته تعرض للهجوم عدة مرات واغتيل المهندس سنة 1888 م بطلب من السلطان المغربي، فقامت إنجلترا بإرسال سفينة حربية اتجاه المغرب وأجبرته على دفع تعويض.

حاول الإنجليز الإستمرار في سيطرتهم على رأس جوبي واستغلاله تجاريا، لكن ذلك لم يستمر طويلا، وبعد سيطرة فرنسا على تومبوكتو سنة 1894م، تحوّل طريق التجارة الصحراوي نحو سان لوي (St Louis) السنغالية فتراجع نشاط المكتب التجاري الإنجليزي فقررت إنجلترا بيعه للمغرب، ليشتريه السلطان المغربي قاطعا الطريق أمام المتنافسين عليه، وتجنبا لأي تهديد للتجارة في موانئ المغرب، ليتم في الأخير إبرام اتفاق بين إنجلترا والمغرب سنة 1895م، يحتفظ المغرب بموجبه بسيطرته على منطقة ترفاية، ولا يتنازل عن أي جزء منها إلا باتفاق مع إنجلترا، وإبقاء المكتب التجاري مفتوحا للتجارة بنفس الحقوق الجمركية المطبقة على الموانئ الأخرى لحماية مصالح إنجلترا الإقتصادية، ولا يسمح لأيه دولة أوروبية من فرض سيطرتها على ترفاية، إلا أن إحدى القبائل القوية في المنطقة (إزرغيين) سيطرت عليه سنة 1910م بغرض التجارة مع جزر الكناري.[2] (الخريطة في الملحق رقم 2)

نظرا لهذه المنافسة الشديدة، عملت إسبانيا منذ سنة 1881م على إبعاد منافسيها، فاشترت إحدى الشركات الإسبانية (شركة اتصالات الكناري بإفريقيا Campania pasquerias Canario-African) أراضي من رؤساء قبائل منطقة واد الذهب (الدخلة حالية)،وقامت بتأسيس الشركة الإسبانية الإفريقية في مدريد في مارس 1884م، لتطوير وتنمية الإستعمار في إفريقيا، كما أمضت على مشروع تأسيس مكتب تجاري مؤقت في نوفمبر 1884م. وفي لقاء في برلين في 26 فيفري 1885 تمّ تحديد أسس تقسيم إفريقيا، فكانت القاعدة الأساسية، أنّ كل دولة تستولي على ساحل أي منطقة لها الحق في التوغل في الداخل، إلا في حالة اعتراض سكان المنطقة أو إن وصلت إلى مناطق سيطرت عليها قوى استعمارية أخرى، وتم المصادقة على ذلك في 14 جانفي سنة 1885م، ومنه امتدت الحماية الإسبانية من الساحل الإفريقي للرأس الأبيض إلى رأس بوجادور، وكان قد اعتُرف لها بذلك منذ لقاء مدريد سنة 1884، وفي جويلية سنة 1885م، تم إصدار مرسوم ملكي لتعيين المستكشف بونلي E.Bonelli مفتشا خاص بالشؤون المدنية والعسكرية في المستعمرات الجديدة.[3].

---

(1) **Ibid**, p 37

(2) **Idem** .

(3) Robert Rézette , **op cit** , p 59.

تكون بذلك إسبانيا قد ضمنت المناطق التي كانت ترغب في السيطرة عليها، وهذا بعد سكوت المغرب الذي اكتفى بمجرد التفاوض مع الدول الأوروبية حول المناطق التي استولت عليها، في حين لجأ إلى إرسال حملات إلى بعض المناطق التي قبلت دخول السيطرة الأجنبية، كما ضمنت إسبانيا عدم تدخل منافسيها في المناطق التي تريد السيطرة عليها.

ومهدت إسبانيا لهذه لمرحلة، وهي في الواقع احتلال، بعدة خطوات من خلال تأسيس شركة لها في برشلونة هي الشركة الإسبانية الإفريقية (La Campania Marcantal hispano- Africans) ،وفي 1884م أقامت بناية لها في واد الذهب (Villa Cisneros)، و فتحت خط مواصلات بحرية دائم مع شبه الجزيرة، إلا أن قبيلة أولاد دليم هاجمت البناية، فأرسلت إسبانيا قواتها في جوان 1884م، واستمرت في الهجوم خلال سنوات 1887 و1892 و1894، واضطر الإسبان للتراجع لينحصر وجودهم في منطقة واد الذهب، وألحقت إدارتها بالقيادة العامة لجزر الكناري بمقتضى مرسوم ملكي أصدر في 6 أفريل 1887م، وبعدما تحصلت إسبانيا على ما يثبت حقوقها من خلال اتفاقية إيجيل Idjil، التي أمضتها مع أمير الأدرار سنة 1886م،أين تنازل بمقتضاها لإسبانيا عن جزء من الساحل الممتد من رأس بوجادور إلى الرأس الأبيض، إلا أن هذه الاتفاقية لا قيمة لها في القانون الدولي، لأنه لا حقوق لأمير الأدرار في تلك المنطقة، الأمر الذي ادّعته إسبانيا، ولذا حاولت الحصول على مصادقة من سلطان المغرب، من خلال طلب سفير إسبانيا من محمد بن العربي طوريس أن يوضح لمولاي حسن حدود المغرب الجنوبية، لتخوفها من أي تدخل أجنبي في منطقة واد الذهب العائدة لها، فرد عليه المولاي حسن يوم 4 رمضان 1303هـ/1886 م برسالة أرسلها بوساطة محمد بن العربي طوريس محتواها :"حدودنا الجنوبية هي مصر من جهة والسودان من جهة، ومغنية من جهة أخرى، في حين منطقة واد الذهب، وحسب تحقيق قام به سكان المنطقة،فيسكنها أولاد دليم وقبيلة العروسين من الموالين لنا، استقروا في ضواحي مراكش وفاس وهم يطلقون على هذه المنطقة تسمية الدخلة".

تلقت فرنسا الإعلان السابق سنة 1884بتحفظ، فقامت بعقد لجنة تجمعها مع اسبانيا في مارس 1886م للنظر في هذا الاختلاف، كما عقدت لقاءات أخرى نتج عنها عقد اتفاق إسباني فرنسي سنة 1900م، لرغبة فرنسا في وضع حد للتوسع الإسباني، ولانشغالها بالسيطرة على موريتانيا، والتي عقدت اتفاقيات مع أمراءها، لأطماعها في الثغور الصحراوية المتواجدة في الجنوب الوهراني وفي المغرب، ولذلك عقدت مع إسبانيا ثلاث اتفاقيات ما بين سنتي 1900 و 1912. [1]

الاتفاقية الأولى هي اتفاقية باريس في 27 جوان 1900م، وهي حول الحدود مع موريتانيا في الجنوب والجنوب الشرقي، والثانية سرية في باريس سنة 1904م، والثالثة في مدريد سنة 1912م، وتتعلقان بحدود المغرب والجزائر وموريتانيا في الشمال الشرقي. فاتفاقية باريس تخص تحديد الحدود

[1] **Ibid** , pp 60 , 61.

الإسبانية في سواحل الصحراء، أي الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية لواد الذهب، ولم تكن تخص الساقية الحمراء لعدم معرفة المنطقة وجغرافيتها جيدا، لأن الحدود تحدد استنادا إلى دوائر العرض وخطوط الطول، دون إعطاء أي أهمية للتركيبة السكانية للمنطقة، فتمّ بذلك تقسيم شبه جزيرة الرأس الأبيض في الوسط لتمتد نحو الأعلى للشمال، إلى غاية خط الطول 20 درجة و21 درجة، وتمتد لتتقاطع مع دائرة عرض °20 و°15 غرب باريس لتنحني في دائرة العرض 20°15 و 20°16، وهي الطريقة التي تسمح لفرنسا بالحصول على سبخات الملح في إجيل، لتنحني مرة أخرى مباشرة مع مدار السرطان مع دائرة العرض $20^{0}14$، وتستمر حتى الشمال، إلا أن نهاية هذه الحدود لم يتم تحديدها (حسب محتوى المادة 01 من الاتفاقية)، ولم ينشر من هذه الاتفاقية إلا الخريطة الملحقة بها[1].(الخريطة في الملحق رقم 3)

في الأخير أمضت الحكومتان الفرنسية والإسبانية على إعلان في باريس في 03 أكتوبر 1904، تعترفان فيه بوحدة الإمبراطورية المغربية تحت سيادة السلطان، وكان البلدان في حقيقة الأمر يوسعان من مناطق نفوذهما، وفي نفس اليوم أبرمت اتفاقية سرية بينهما لتحديد حقوق ومصالح كل منهما في المنطقة، وقامتا بتكملة تحديد الحدود في الصحراء التي سيطرت عليها إسبانيا، وتم بذلك تحديد مناطق السيطرة الفرنسية ومناطق السيطرة الإسبانية في الجنوب. تبدأ هذه الحدود من نقطة تقاطع دائرة العرض $20^{0}14$ غرب باريس مع خط الطول 26^{0} ليستمر الخط إلى غاية تقاطعه مع دائرة العرض 11^{0} ويرتقي إلى غاية نقطة التقاء دائرة العرض 11^{0} مع واد درعة وتلواق واد درعة، إلى غاية نقطة التقاء الأخير مع دائرة العرض ° 10(محتوى المادة 05 من الاتفاقية).

وبناءا على ذلك تكون سيطرة إسبانيا على الساقية الحمراء ومنطقة ترفاية إلى غاية واد درعة في بلاد الثكنة، في حين تسيطر فرنسا على منطقة زمورا، كما يمكن لها أن تحتل افني، بشرط الاتفاق مع السلطان المغربي، وتتمتع بكل الحرية في الحركة في المنطقة الواقعة بين خطوط الطول 26^{0} و$27^{0}40$، من الجهة الشمالية ودائرة العرض 11^{0} غرب باريس، والتي تعد خارج الإقليم المغربي (المادة 06) وهذه المنطقة تتوافق مع الساقية الحمراء التي لم تكن تعتبر تابعة للمغرب،عكس المناطق المتواجدة بين خط الطول $27^{0}40$ ودائرة العرض 11^{0} وواد درعة (أي منطقة ترفاية)، وبقيت هذه المعاهدة سرية ولم يُكشف عنها إلا في سنة 1911.[2]

نصّت الاتفاقية على عدم تخلي إسبانيا عن أي جزء من الأقاليم المحددة و لو مؤقتا (المادة 07)، وتحتفظ بحقوق الملاحة والصيد في المياه والموانئ المغربية (المادة11)، وكان المغرب المهتم المباشر بالقضية، جاهل بأمر الاتفاقية، التي ظلت سرية، ولم تكن متبوعة بأي تطبيق فعلي فوري، واكتفت فرنسا و إسبانيا فقط بتحديد مناطق سيطرتها المستقبلية. دخلت ألمانيا الساحة مبدية أطماعها في المنطقة مع أحداث أغادير في جويلية 1911، فأظهرت برلين اهتماماتها بالجنوب المغربي، مما أسفر

(1) Maurice Barbier. **op.cit** , pp 58 , 59.

(2) **Ibid** , pp 60 , 61.

عنه إبرام اتفاق بينها وفرنسا في 4 نوفمبر 1911، حول المغرب والإجراءات الإقتصادية والتجارية التي من شأنها التقريب بين فرنسا وألمانيا، وأمضى المغرب على هذه الاتفاقية في 9 نوفمبر 1911، معتقدا بأن الوثائق الملحقة بالاتفاقية تخص اعتراف كل من فرنسا وألمانيا بامتداد حدودها ما بين الجزائر وإفريقيا الجنوبية الفرنسية، والمستعمرة الإسبانية في واد الذهب،[1] لكن الأمر الحقيقي هو أن الاتفاق لتحديد المنطقة التي سوف تتقاسمها كل من فرنسا وإسبانيا، وهو الأمر الذي أثبتته اتفاقية 27 نوفمبر1912 المبرمة في **مدريد**، والتي سعت من خلالها فرنسا لفرض حمايتها على المغرب، الذي كان في مرحلة ضعف.

أسفرت الاتفاقية السابقة عن إبرام اتفاقية فاس يوم 30 مارس 1912، تم من خلالها التوضيح بين فرنسا وإسبانيا للمصالح الإسبانية في السواحل المغربية والأقاليم التي تخضع لإسبانيا، لذلك وبعد مضي 08 أشهر أبرمت فرنسا وإسبانيا معاهدة مدريد (في 27 نوفمبر 1912)، تم من خلالها تحديد وضعيتهما إزاء المملكة الشريفية(المغرب)، وتحديد حدود المنطقة التي تسيطر عليها كل منهما ،كما وسبق أن حددته المعاهدة السرية لسنة 1904، لكن مع تعديل حول الحدود في جنوب المغرب التي تبدأ من واد درعة، وتتصاعد الحدود إلى غاية التقاءها بدائرة العرض 11^0 غرب باريس، وتتواصل هذه الدائرة متجهة نحو الجنوب إلى غاية التقاءها بخط الطول 40^027، في حين جنوب هذا الخط يبقى على نفس الحدود المنصوص عليها في المادة السادسة في الاتفاقية المذكورة سابقا، وبناء على ما سبق تستولي إسبانيا على منطقة ترفاية والساقية الحمراء إلى جانب مركز افني (والذي حدد في اتفاقية سنة 1912) وتكون الحدود في الشمال بواد بوسدرة، وفي الجنوب بواد النون، وفي الشرق ما طوله 25 كلم من الساحل.[2]

تنقسم منطقة السيطرة الإسبانية إلى منطقتين، الأولى في الشمال والثانية في الجنوب (ترفاية)، وكانتا تحت السلطة المدنية والدينية للسلطان، يسيرها ممثل عنه، بحيث يعين الخليفة من طرف السلطان ضمن قائمة مرشحين تقترحها الحكومة الإسبانية تحت رقابة المفتشية العليا الإسبانية، تكون بذلك حدود الصحراء التابعة لإسبانيا قد حدّدت نهائيا، وأصبحت تضم واد الذهب والساقية الحمراء، وترفاية وأصبحت المحمية يطلق عليها بالمغرب الاستوائي الإسباني، ومعها مساحة صغيرة في افني.[3]

2 – موقف سكان الصحراء الغربية من التنافس الأجنبي على المنطقة

لم يبق سكان منطقة الصحراء الغربية بعيدين عن الأحداث والأطماع والتنافس القائم حول أرضهم، فقد أبدوا مخاوفهم من التواجد الأجنبي منذ سنة 1861، وحاولوا حينها الإستعانة بالسلطان

---

(1) **Ibid** , p 62.

(2) **Ibid**, pp 62 , 63.

(3) **Ibid** , p 63.

محمد، فبعث سكان توات بوفد ليخبروه أن الفرنسيين،الكفار وأعداء دينهم، قد عرضوا عليهم الدخول تحت سلطتهم، وحاولوا إغراءهم بالهدايا، إلا أنهم رفضوا وطالبوا من السلطان التدخل لدى الفرنسيين وإلا يتولون هم طردهم بالسلاح.[1]

كان التوات تابعين تاريخيا لسجلماسة، وحررهم السلطان المغربي من دفع الضرائب له،عرفانا لما قدموه من مساعدات له في صراعه ضد الطوارق منذ القرن 18م، لذا منذ ذلك الحين لم يعد يحكمهم حاكم مغربي، لكن في عهد السلطان سليمان أرسل إليهم بحملة سنة 1808 ليرغمهم على الطاعة ضد ابن سيدي محمد الطامع في عرشه. وبعدما خلّفه المولاي عبد الرحمن بعد تنازله عن العرش سنة 1821، استعاد الأخير تبعية التوات وتديكلت وعرب الأحنات،ونفس الأمر في ظل عرش السلطان الحسن (1873/ 1894)،[2] الذي أدرك المخاطر المترتبة عن عزلة وضعف المغرب أمام الضغوط الإستعمارية، المهددة بالأوضاع الداخلية، لذا عمل على تقوية علاقاته بالجنوب(الصحراء الغربية)، الذي أظهرت إسبانيا، ومن قبلها البرتغال، أطماعهما حولها، خاصة بسبب التوترات الثقافية والسياسية التي عرفتها منطقة الساقية الحمراء في تلك الفترة، لظهور نشاط الشيخ ماء العينين، المحارب وقائد الحرب المقدسة ضد الأجانب المقيمين في موريتانيا والصحراء الغربية والمغرب، خاصة وأن له علاقات وطيدة بسكان الساقية الحمراء والرقيبات، الذين دعّموه بمحاربين وسهلوا عليه التنقل في واد الدرعة والأدرار الموريتاني، من خلال إيقاظ الضمير الديني والسياسي لسكان المنطقة. فكان له دور كبير في الحركات التي نظّمها سكان قبائل المنطقة ضد الوجود الإسباني في ساحل الصحراء منذ سنة 1884.[3]

لم يكن إذا المغرب وحده من كان يقلقه الوجود الأجنبي في المنطقة، بل وحتى قادة المنطقة اهتموا لأمر أراضيهم و دافعوا عنها، وحاربوا الوجود الأجنبي منذ بدايته من خلال الحرب المقدّسة، وهذا ما لم يكن للسلاطين في المغرب الشجاعة للقيام به في تلك الفترة مفضلين طرق التفاوض التي لم تأتي بنتيجة، مما سمح للطامعين بالتوسع أكثر في المنطقة وفي دول الجوار.

أدى الوجود الأجنبي إلى خلق توتر في المنطقة، وقام الرقيبات بالاستيلاء على تندوف سنة 1895، في حين فرنسا اعترفت بالثغور الجزائرية المغربية، وأخذت في التوسع في موريتانيا، غير أنها بدأت تظهر قلقها إزاء مطالبة إسبانيا بالمنطقة خاصة وأن فرنسا لم تسيطر عليها بعد، فقام الجنرال الفرنسي لابرين La Perrine سنة 1902 بتأسيس شركة صحراوية مستقلة، أثار نجاحها مخاوف سكان الجنوب الوهراني، بالرغم من إبرام اتفاقيات الحدود الجزائرية والمغربية منذ سنة 1845، ثم سنة 1901، ولكنها لم تكن مهتمة بتوزيع القبائل في الحدود، ولأي سيادة تخضع، هل لسيادة العرش المغربي أم لسيادة الإستعمار الفرنسي(الذي احتل الجزائر منذ سنة 1830)، أدى الأمر إلى نتائج وخيمة على تلك القبائل،

---

[1] علال الأزهر، **المرجع السابق الذكر**، ص94.

[2] Robert Rézette , **op. cit** , p 75 .

[3] **Ibid** , pp 70 , 71.

وعلى تجارتها بين تافيلالت والجنوب الوهراني، التي أُرغمت على تحديد السيادة التي تريد أن تخضع لها، دون مراعاة تاريخها القائم على اعتيادها الانتقال والتواجد في نفس الوقت في البلدين، لتقاسمهما المصالح معها، واختار البعض منهم الخضوع للسيادة المغربية (أولاد جرير ومنيعة)، وأضطُر السلطان إلى ترحيلهم إلى حدود بلاده.[1]

أما عن منطقة الصحراء الغربية فإن الشيخ ماء العينين قام بقيادة دعوة دينية وسياسية فيها، وأسس زاوية لإصلاح الشؤون الدينية في مدينة سمارة (في الساقية الحمراء)، وعمل على تخليص المنطقة من النصارى، وقاد معارك ضد القوات الفرنسية سنة 1906، من أجل طردها لحدود السنيغال بمساندة من القبائل الصحراوية، و كان المخزن المغربي في مرحلة ضعف، فاضطر ماء العنين للزحف نحو الشمال لمواجهة القوات الأجنبية، حتى يؤمّن الصحراء من الشمال والجنوب.[2] وبفضل عمله هذا كان في علاقة جيدة مع سلاطين المغرب، بل وساندته كل قبائل الجنوب في مقاومته ضد فرنسا ما بين سنتي 1903 و1910، وظل سلاطين المغرب يزودونه بالأسلحة والدعم، إلى أن خذلوه باستسلامهم للفرنسيين، ليستمر بمفرده في المقاومة. ويرى البعض في جهاده هذا أنه استغل سلاطين المغرب لضمان استقلاليته عن المخزن المغربي، في حين أن المغرب استغل تأثيره على الصحراويين ليتمكن من حماية نفسه من تقدم الفرنسيين من الجنوب نحو الشمال.[3]

بعد وفاة الشيخ ماء العينين سنة 1910، استمرت المقاومة بقيادة ابنه الهيبة، وأعلن نفسه سلطانا(وهو ما لم يفعله والده)، وحارب قوات الحماية في داخل المغرب، فاستولى على مراكش وانضمت إليه عدة قبائل كانت قد خضعت لفرنسا، لكن هذه الأخيرة حالت دون تقدم الهيبة، الذي عرقله ضعف عتاده الحربي أمام الإمكانيات الحربية الفرنسية، كما تمكنت فرنسا بإلحاق الهزيمة بأخيه الأغضف الذي قاد عملية في منطقة لبوارات في جانفي 1913، وطاردته إلى غاية مركز الساقية الحمراء، بهجمات دمرت من خلالها مدينة السمارة عن آخرها.

حاول جيش المور التصدي للقوات الفرنسية في طريق عودتها لكنه لم يصمد أمام قوتها، واصل المقاومة مريبح ربه، بعد وفاة أخيه (الهيبة) سنة 1919، بعد أن أعلن نفسه سلطانا (السلطان الأزرق)، فجمع كل أصحاب القرار في منطقة واد النون ودرعة والقبائل الصحراوية من أجل المقاومة، لكن العمليات التي قادها الإستعمار للسيطرة على المنطقة أرغمته على الانسحاب إلى رأس جوبي سنة 1934م، وطوال فترة المقاومة هذه، ظهرت عدّة تحالفات مؤقتة للحفاظ على حرية الصحراويين واستقلالهم، لكنها كانت ظرفية، وغير فعالة، حيث تظهر حينا لتختفي حينا آخر.[4]

---

(1) **Ibid** , p 74.

(2) علال الأزهر، **المرجع السابق الذكر** ، ص 96، 97.

(3) Martine De Froberville , **op.cit** , pp 22 , 23.

(4) **Ibid** , pp 23 , 24 .

فشلت مقاومة الصحراويين بعد وفاة زعيمها ماء العينين، فإبنه الذي خلفه، لم تكن له نفس قوة تأثير والده، كما أنهم فقدوا مساندة السلطان عبد الحفيظ، الذي خضع للضغوط المالية الأوروبية، التي أضعفت قوته، فتراجعت شعبيته ليستنجد بالقوات الفرنسية سنة 1911، ويتنازل عن العرش لأخيه المولاي يوسف، لكن بعدما أمضى على معاهدة الحماية في 30 مارس 1912، أما الهيبة فانهزم لتعرضه للخيانة من طرف بعض القادة الكبار والمعروفين في المنطقة(كالجلاوي والجندافي واللمتوني) الذين فضّلوا التحالف مع القوات الفرنسية، أما القوات الإسبانية فكانت في تلك الفترة منشغلة بمشاكلها الداخلية، ولم تستولي على المناطق الخاضعة لها في الصحراء الغربية إلا سنوات قبل الحرب العالمية الثانية.[1]

لا يعني هذا عدم اهتمام إسبانيا كليا بالمنطقة، حيث قامت حكومة مدريد منذ سنة 1903، بتعين القائد فرانشسكو بنس Francisco Bens حاكما سياسيا وعسكريا على منطقة واد الذهب (Rio de oro)،الذي اتبع سياسة مسالمة ومتعاونة مع قبائل البدو الرحل، وقام بإرسال بعثات إلى داخل البلاد وصلت إلى منطقة فيلا سيسنيروس Villa Cisneros (الدخلة حاليا) وضواحيها دون التغلغل داخل الصحراء، كما أسست الحكومة الاسبانية مركزا في ترفاية سنتي 1914 و1916، واستولى الإسبان على رأس جوبي سنة 1918، وعلى غويرة سنة 1920، دون الاستيلاء على افني، وبذلك منذ سنة 1912،أصبحت مستعمرة الصحراء الإسبانية وترفاية الواقعة تحت نظام الحماية، تسيران بنظام واحد، غير أن الوجود الإسباني ظل في المراكز الثلاث الساحلية (ترفاية،الدخلة، غويرة)، في حين لم يتجاوز عدد العسكريين المتواجدين فيها بعض المئات.[2]

في سنة 1926 تأسست أول قوات شرطة للأهالي بعد المحادثات الفرنسية الإسبانية لسنة 1928، إذ قررت مدريد تأسيس وحدات محاربين لمواجهة التمرد في المنطقة، ولغاية سنة 1934 فإن قوات الجيش الإسباني لم تقم بأي محاولات للسيطرة على المناطق الداخلية، فبعدما تمكنت فرنسا من القضاء على المقاومات السابقة، لم تكن اسبانيا تريد أي مواجهة مع القبائل المحلية، واستمرت عمليات الاستكشاف الفرنسية للمنطقة في سنة 1930، ليتم ربط المنطقة بأول خط جوي بين تولوز وداكار.[3]

بدأ الفرنسيون سنة 1934م، في العمل على تأمين الجنوب المغربي والثغور الجزائرية المغربية التي لم يسيطروا عليها بعد، فاستولت على جنوب المغرب، وعلى منطقة تندوف، وأخضعت قبائل الرقيبات القواسم، في حين استغلت إسبانيا تأمين فرنسا للمنطقة للاستيلاء على المناطق الداخلية المخصصة لها سنة 1934 (أي واد الذهب والسمارة)، كما استقر الإسبان في افني في 7 أفريل 1934، لكن بقيت الحدود الشرقية لها غير محدّدة بدقة،فكان يحددها خطين متباعدين بحوالي كيلو متر .[4]

---

(1) Robert Rézette , **op.cit** , pp 88 , 89.

(2) Maurice Barbier , **op.cit** , p 63.

(3) Robert Rézette , **op . cit** , p 64.

(4) Maurice Barbier , **op. cit** , p 64.

تم وضع المناطق التابعة لإسبانيا تحت سلطة المفتشية العليا الإسبانية في المغرب،التي أسندت لها بمقتضى المرسوم الصادر في 29 أوت 1934 مهام الحاكم العام لمنطقة افني والصحراء الإسبانية وواد الذهب (المادة01)، فكانت إسبانيا ترغب في توحيد إدارة مختلف المناطق التي استحوذت عليها، بالرغم من اختلاف وضع كل منها قانونيا، حيث كانت المنطقة الشمالية ومنطقة ترفاية خاضعتان لنظام الحماية، في حين أن منطقة افني ومنطقة الصحراء الإسبانية تم التنازل عنهما.[1] أما عن نشاطات إسبانيا فمابين سنتي 1932 و1934، فإنها عملت على عقد عدّة اتفاقيات مع بعض زعماء قبائل المنطقة من الساقية الحمراء وواد الذهب ،كان طابعها مرنا، حيث اكتفى الإسبان بالنشاط التجاري ووضع حد للفوضى في المنطقة دون التدخل في شؤون القبائل، وفي المقابل يلتزم الصحراويون بالهدوء مثل ما كانت عليه المنطقة الموضوعة تحت نظام الحماية.[2]

وفي ديسمبر 1934 تم لقاء في بئر مغرين بين الفرنسيين والاسبان، اتفقوا فيه على الاستيلاء فعليا على المناطق الصحراوية، من خلال إنشاء مراكز دائمة، خاصة في السمارة، مع السيطرة على زمور وواد الذهب عن طريق وحدات الخيالة، كما بدأت في إنشاء مؤسسات تجارية في واد الذهب وترفاية وغويرة، وفي جويلية 1936 نظّم الجنرال فرانكو انقلابا، وساندته القوات الاسبانية المتواجدة في الصحراء(ما عادى تلك المتواجدة في واد الذهب). وفي فترة الحرب الأهلية الإسبانية تم نفي العديد من الجمهوريين من جزر الكناري إلى واد الذهب، وجنّد العديد من المحاربين من الأهالي الصحراويين بالقوة، وأرسلوا إلى إسبانيا لجبهة القتال. وفي فترة التوترات الداخلية الإسبانية توقف توسع التواجد الإسباني في الصحراء، ولم تعد إسبانيا إلى الإهتمام بالمنطقة إلا في سنة 1939، لكن بتواجد محدود، ما يعني أن الوضع لم يتغيّر عمّا كان عليه سابقا. [3]

بعد الحرب العالمية الثانية، ومع ظهور الحركة الوطنية في المغرب، اضطرت إسبانيا لفصل إدارة محمياتها شمال المغرب عن باقي المناطق التابعة لها. وبمقتضى مرسوم 20 جويلية 1946، أصبحت الصحراء الغربية وافني مرتبطة مباشرة برآسة الحكومة، لتشكل ما عرف بإفريقيا الغربية الإسبانية، ووضعتها تحت سلطة حاكم عام يجمع بين السلطات السياسية والإدارية والعسكرية، يساعده أمين عام مكلف بالإدارة المدنية، من العسكريين، ونائب للحاكم خاص بالصحراء مقيم بالسمارة، وممثل خاص عن واد الذهب، ليتمَّ فصل منطقتي الصحراء وافني عن منطقة ترفاية المحمية، التي ظلّت خاضعة لنفس الإدارة مع الصحراء الإسبانية.[4] وبمقتضى نفس المرسوم تم تحديد طريقة إدارة إفريقيا الغربية الإسبانية، التي تضم:افني، ترفاية، جنوب المغرب الإسباني والساقية الحمراء وواد الذهب، وأصبحت

---

(1) **Ibid** , p 65.

(2) علال الأزهر، **المرجع السابق الذكر**، ص 98، 99.

(3) Maurice Barbier , **op.cit** , p 65.

(4) **Idem** .

"العيون" المركز الإداري لإفريقيا الغربية الإسبانية، وعاصمة كل الضواحي بمقتضى مرسوم سنة 1958.[1]

استمرت المناطق التي يديرها العسكريون على وضعها إلى غاية سنة 1956، ولم تمنحها إسبانيا أي إهتمام، في حين عرفت المنطقة حدثا إقتصاديا هاما في تلك الفترة، وهو اكتشاف الفوسفات من طرف عالم جيولوجيا إسباني سنة 1947، وقام الجنرال فرانكو بزيارة للمنطقة سنة 1950، لكن إستقلال المغرب لاحقا سنة 1956 مع تطور نشاط الحركة الوطنية، أدى إلى تغيير الأمور بالنسبة لهذه المنطقة، التي أصبحت منطقة توتر ومثيرة للقلق.[2]

في الواقع، إن استيلاء وتوسع إسبانيا في المنطقة يعود الى استسلام القبائل الصحراوية بعد التضحيات والمقاومة التي قادتها، بالرغم من بطء التوسع الاستعماري اقتصاديا في المنطقة، مقارنة بما يحدث في الريف المغربي (شمال المغرب)،الخاضع لنفس قوات الإحتلال(أي اسبانيا). ومع توسع الإحتلال الإسباني أخذت أوضاع الصحراويين الإقتصادية والإجتماعية في التدهور،[3] بحيث أصبحت منطقة الصحراء المنطقة الأكثر عزلة، ومع تزايد السكان، زاد البؤس والأوبئة، وتراجعت ثروة الملاك فيها خاصة مابين سنتي 1945 و1948، في حين لم يُقدم الإحتلال الإسباني أي مشروع من أجل تحسين وضعية المنطقة، ولا حالة المراعي والموارد المائية فيها.[4]

مع تطور الحاصل في منطقة المغرب، والمغرب العربي ككل، خاصة مع الأحداث التي عرفها المغرب سنة 1953، ثم نفي السلطان محمد الخامس، وتطور الوضع في المغرب العربي مع الكفاح المسلح وظهور جيش التحرير المغربي وجبهة التحرير الوطني في الجزائر، فإن الصحراء الغربية لعبت دورا هاما، خاصة وأن إسبانيا أبدت معارضتها للإجراءات التي اتخذها الإستعمار الفرنسي في المنطقة، وبذلك شكلت المناطق المحتلة من إسبانيا مناطق آمنة للمقاومة ولجيش التحرير، كون اسبانيا كانت تسمح لهذا الجيش بالمرور عبر الساقية الحمراء وواد الذهب نحو موريتانيا، للقيام بعملياته ضد القوات الفرنسية، كما أن تساهل المسئولين الإسبان وصمتهم ساعد على تأمين طرق نقل الإمكانات المادية الطبية والحربية من مدريد لصالح كل من جيشي التحرير المغربي والتحرير الوطني الجزائري. ولقد أظهر ذلك أهمية ودور الصحراء، بفضل التناقضات التي ظهرت بين القوات الإستعمارية الإسبانية والفرنسية حول المنطقة، مما ساهم في إعطاء بعدا تصعيدا وأكثر جذرية للكفاح في منطقة المغرب العربي ككل.

---

(1) Erik Jensen, **People place and the role of Spain in western Sahara anatomy of stalemate**, London, Lynne Rienner peblishers , p 25.

(2) Maurice Barbier , **op.cit** , pp 65, 66.

(3) علال الأزهر، **المرجع السابق الذكر**، ص 100، 101.

(4) **المرجع نفسه**، ص 102.

ومع تحول طبيعة الشعارات التي ينادي بها قادة الكفاح المسلح في المنطقة حول وحدة المغرب العربي، ولو كأسلوب لمواجهة العدو المشترك (أي الإستعمار)، فإن الصحراء شكلت جزءا من هذا النضال، خاصة مع تحوّل أسلوب النضال من سياسي إلى كفاح مسلح، جعل الأمر من الصحراء مركزا أماميا للقتال ضد الاستعمار.[1]

لم يكن لإسبانيا أي حقوق في المغرب، إلا ما سمحت به فرنسا ومما كان في صالحها، ففرنسا هي وحدها المتمتعة بحق فرض الحماية، لكن لما انتهى حق فرنسا في ذلك فإن إسبانيا آليا لم يعد لديها أي حق مما كانت قد سمحت به فرنسا لها من قبل في المنطقة، لكن ميدانيا الأمر لم يكن كذلك، حيث وإن تراجعت إسبانيا عن حقوقها في الشمال المغربي(الريف) بعد إعلان مدريد انسحابها عن جزء كبير منه[*]،إلا أنها رفضت التنازل عن المناطق الجنوبية التي هي نقاط مهمة لها بالنسبة لجزر الكناري.[2]

استقل المغرب رسميا في 2 مارس 1956 بعد إلغاء معاهدة الحماية، في 7 أفريل 1956 أمضت الحكومة الإسبانية مع محمد الخامس إعلانا مشتركا من خلاله تصبح اتفاقية 27 نوفمبر 1912 ملغاة، وأعادت إسبانيا مناطق الشمال الواقعة تحت حمايتها، في حين كانت ترغب في الاحتفاظ بمنطقة افني والمنطقة الجنوبية من المحمية، التي ألحقت إداريا بالصحراء، لكن واجهت معارضة قوية من جيش التحرير المغربي ومن سكان المنطقة، وبدأت منذ 10 أفريل 1956 مظاهرات مناهضة للوجود الإسباني في إفني، وفي 23 نوفمبر 1957، قام جيش التحرير بمساعدة من القبائل المحلية (آيت بوعمران) بالهجوم على افني، وبالرغم من أن القوات الإسبانية كانت أكثر عددا فقد فقدت مركزين لها، واضطرت للانسحاب لمدينة سيدي افني، ويتم إمدادها بمساعدات من الطيران الجوي لجزر الكناري، فقنبلت المنطقة وأنزلت فيها حوالي 5000 جندي، واستمرت المعارك شهرا (من 23 نوفمبر إلى 22 ديسمبر 1957)، لكن في الأخير انهزمت إسبانيا، ولم يعد بإمكانها تجاوز حدود مدينة سيدي افني.[3]

انضمت قبائل الثكنة والرقيبات إلى جيش التحرير، وقاموا بعدة هجمات على القوات الإسبانية الرابضة في المنطقة الإستوائية وفي الصحراء، و طنطان وترفاية والعيون وأرغون، ونشبت معارك في بداية جانفي 1958 في العيون وأرغون، فاضطرت حكومة مدريد للرد بتعديل الوضع القانوني لهذه المناطق، وتنظيم حملات عسكرية بمساعدة من فرنسا، فأصدرت مرسوم في 10 جانفي 1958 يمنح منطقة افني والصحراء الغربية وضع قانوني جديد، جعلها ملحقات إسبانية، يتم إدارتها مثل المناطق المتروبولية (تابعة للحكومة المركزية). ووضّحت سياسة الإدماج هذه أن إسبانيا ترغب في ضم

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص101.

[*] ما عدا مناطق سبتة، مليلة والجزر الجعفرية وتسمى بـ Les Présides. فهذه المقاطعات تدخل تحت سلطة حكومة مدريد.

[2] Robert Rézette , **op.cit** , p 98.

[3] Maurice Barbier , **op.cit** , p 67

مستعمراتها لتلحق بالمتروبول للسيطرة عليها، ومنعها من التدخل في منظمة الأمم المتحدة، التي انضمت إليها إسبانيا منذ سنة 1955، ومنحتها هذه الوضعية حتى تمنعها من الدفاع عن قضيتها.[1]

تضمن القانون الإسباني السابق تأسيس إقليم الصحراء منفصل عن افني، يتم إدارته من طرف مقيم عام تابع مباشرة لرئاسة الحكومة (في مدريد)، وأصبح بذلك الإقليم ممثلا في البرلمان الإسباني (الكورتيس Curtis) بـ 3 نواب، وأصبحت بذلك الصحراء جزءا مدمجا مع إسبانيا، بل وعدّلت حتى تسميتها لتصبح الصحراء الإسبانية(الخريطة في الملحق رقم 4).[2]

لم تبق الصحراء من دون ردّة فعل، حيث انتقل الحماس والرغبة في الإستقلال إليها منذ هجوم الصحراويين في نوفمبر 1957على القوات الإسبانية في ترفاية، ولقد عمّ بعدها الاضطراب المنطقة، لتجد إسبانيا نفسها مهددة في مستعمراتها الصحراوية، خاصة بعدما انضمام الصحراويين إلى جيش التحرير المغربي، الذي تغلغل في الجنوب في منطقة الصحراء لدفع قوات الإحتلال الفرنسية للجلاء عن موريتانيا، وأمام الوضع قرّرت القوتان الإسبانية والفرنسية التعاون للصد لذلك، فأعلنت باريس ومدريد عن عملية مشتركة هي "عملية المكنسة" [(*)] في 10 فيفري 1958.[3]

أُرغمت إسبانيا بعد إستقلال المغرب على الإعتراف بسيادة المغرب، فأعلن الجنرال فرانشسكو فرانكو إعادة ترفاية وجنوب المغرب الإسباني سنة 1958.[4] لكن بعد إستقلال المغرب رفض جيش التحرير المغربي المتواجد في الجنوب العمل في خدمة القوات الملكية، فجعلوا من الصحراء مركزا لهم، وبالتحالف مع القوات المتواجدة في المنطقة قرروا مواجهة القوات الفرنسية في موريتانيا، واستغلال الاضطرابات التي عرفتها المنطقة للتخلص من السيطرة الإسبانية، ولمواجهة ذلك قامت فرنسا وإسبانيا بالتفكير منذ سنة 1957 بعملية مشتركة، فالهجوم على افني وحّد القوتان، لهذا اتفقتا سريا منذ بداية 1958 على توحيد جهودهما[5].

استمرت "عملية المكنسة" 15 يوم، جنّدت فيها الحكومتان 14000 مقاتل (900 إسبانية و5000 فرنسية) دعّمتها بالطائرات الحربية، هاجمت خلالها على الساقية الحمراء، وأدت إلى معارك دامية في السمارة ضد قوات جيش التحرير بعدما تخلت عنه الرباط ، وتكبده لخسائر فادحة، بعدها إتجهت القوات الإستعمارية نحو واد الذهب لطرد المقاتلين منها فسيطرت على بئر انزارن وأوسرت، وعاد الهدوء في المنطقة خلال شهر مارس، ما دفع بالعديد من الصحراويين إلى النزوح، مثل قبائل الثكنة الذين

---

(1) **Ibid** , p 68.

(2) علال الأزهر، **المرجع السابق الذكر**، ص 124.

(*) Ecouvillon من الجانب الفرنسي و Ouragan من الجانب الاسباني أي Teide بالاسبانية

(3) Martine de Froberville , **op.cit** , pp 24-27.

(4) Erik Jensen , **op.cit** , p 25

(5) Martine de Froberville , **op.cit** , p 28.

لجئوا إلى ترفاية، والرقيبات إلى أغادير وموريتانيا، في حين انسحب الثوار نحو الجنوب، وأدمج البعض منهم في القوات الملكية المغربية، و بقي الباقي في الجنوب لمواصلة الكفاح.[1]

بعد عملية المكنسة قرّرت إسبانيا إعادة ترفاية للمغرب، أي المنطقة الواقعة بين واد درعة ودائرة العرض $27^{0}40$ الموضوعة تحت الحماية الإسبانية، والمدمجة بإدارتها في الصحراء.[2] إذ أرادت إسبانيا إسكات الرباط كي لا تزعجها في المناطق الأخرى التي أرادت الاحتفاظ بها، وبذلك في 01 أفريل 1958 تم توقيع اتفاق في سنترا Cintra بالبرتغال من طرف وزراء خارجية البلدين، لتعاد بذلك منطقة ترفاية للمغرب في 10 أفريل 1958إ إلا أن الرباط ظلّت غير معترفة بالحدود الشمالية للصحراء الإسبانية، أي المنطقة المحددة بشكل تقريبي بدائرة العرض 40°27 ، وهي المسألة التي نتجت عنها عدة اضطرابات، فقامت قوات الجيش المغربي في 11 مارس 1961 في الشمال الشرقي بالحقونية بإلقاء القبض على مجموعة ناقبين عن البترول وسلّمتهم لسفرائهم في الرباط، في حين سلّمت مجموعة من الإيطاليين إلى ممثل إيطاليا في جزر الكناري .[3]

ظل السلطان المغربي منذ الإستقلال يطالب بضم الصحراء الغربية وموريتانيا، راغبا في تحقيق حلم "المغرب الكبير" "Le grand Maroc"، الذي كان قد أعلن عنه علال الفاسي مؤسس الحزب الوطني المغربي منذ سنة 1955، معلنا من خلاله مواصلة المغرب للكفاح لغاية حصول كل أجزاءه على الإستقلال، وتتحرر معه الصحراء من السيطرة الفرنسية (أي تندوف والقنادسة وكولومب بشار وتوات وموريتانيا)، ويرى علال الفاسي في مشروعه هذا أن حدود المغرب جنوبا هي سان لوي السنغالية(حسب الخريطة في الملحق رقم 5)،[4] وهو نفس المطلب الذي عبر عنه الملك محمد الخامس في خطابه في 25 فيفري 1958 في المحمدية في واد درعة قرب الحدود الجزائرية، ممجدا في نفس الوقت وفاء القبائل الصحراوية له، وداعيا إلى مواصلة الكفاح لاستقلالها.[5]

---

(1) Maurice Barbier, **op.cit** , p 69.

(2) **Idem**.

(3) Maurice Barbier , **op.cit** , p 69

(4) Martine de Froberville , **op.cit** , p 29.

(5) Robert Rézette , **op.cit** , pp 93 , 94.

المبحث الثاني: إنسحاب إسبانيا و قيام النزاع بين المغرب و الصحراء الغربية

المطلب الأول: تطوّر وضعية الصحراء الغربية إلى غاية إنسحاب إسبانيا منها

عرفت منطقة الصحراء الغربية تغيرات في وضعيتها إزاء الإدارة الإسبانية، من مستعمرة إلى مقاطعة إسبانية، ولم تكن إسبانيا تنوي في البداية التخلي عنها لكن تطوّر الأحداث بعد تدويل القضية دفعها للانسحاب منها تاركة الحل الأممي حول تقرير المصير معلّقا إلى تاريخ مجهول، لكن ماهي التغييرات التي أحدثتها إسبانيا في المنطقة إلى أن انسحبت منها تاركة المكان ليشغله المغرب المطالب بالمنطقة وما جاورها؟

كان الوجود الإسباني في منطقة الصحراء الغربية إلى غاية سنة 1934، مقتصرا على النشاط التجاري، فلا تتدخل الإدارة الإسبانية إلا لمنع حدوث الاضطرابات فيها، تاركة مسألة تسيير الشؤون الداخلية للصحراويين يتصرفون فيها بكل حرّية.[1] واستمر الوضع على حاله إلى غاية سنة 1946، لكن مع بداية توسع إسبانيا في الأراضي الصحراوية مع وصول الجنرال فرانكو Franco إلى الحكم سنة 1936، بدأت في إرسال قوات عسكرية إلى المنطقة، وفي أثناء الحرب العالمية الثانية أخذت في تجنيد الأهالي بالقوة، لتقدم على تغيير طريقة إدارتها للصحراء الغربية بعد هذه الحرب.[2]

أسست من خلال مرسوم صادر في 29 جويلية 1946 ما يسمى بـ " إفريقيا الغربية الاسبانية" Afrique occidentale Espagnole ، ووضعتها تحت رئاسة مجلس، يدير كل محمياتها من المناطق المغربية، والمستعمرات الأخرى، بما فيها منطقة افني التي أصبحت مقاطعة إسبانية، ومع صدور مرسوم 12 جويلية 1947 وضعت المنطقة في وضع خاص ضمن إفريقيا الغربية الإسبانية، وفي 10 جانفي 1958 صدر قانون يفصل من خلاله مقاطعة الصحراء عن افني (والتي أصبحت بدورها مقاطعة منذ 14 جانفي من نفس السنة)، ووضعت على رأسها حاكما عاما تابعا لرئاسة الحكومة، ممثلة بنواب في مجلس النواب الإسباني، وتجعل العيون، في الساقية الحمراء عاصمة لها.[3]

تصبح بذلك الصحراء الغربية في نفس وضع منطقة افني، لكن لكل منها إدارتها الخاصة، لاختلاف وضعيتهما القانونية، وأسست بعدها حكومة مدريد إدارة محلية في منطقة الصحراء تشبه التي تسيّر بها المقاطعات الإسبانية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن للمنطقة خصوصياتها(خاصة دينيا)، لتجعلها

---

[1] علال الأزهر، **المرجع السابق الذكر**، ص 98 ، 99.

[2] Maurice Barbier , **op.cit** , p 65.

[3] Robert Rezette , **op.cit** , pp 101 , 102.

مع قانون 19 أفريل 1961، مثل المقاطعات الإسبانية، وألحقتها خلاله برئاسة الحكومة الإسبانية وأصبح سكان المنطقة ممثلون في البرلمان مثل أي مقاطعة إسبانية، وتم تحديد طريقة تسييرها إداريا، كما زوّدها القانون بمجلس محلي وقسّمها إلى بلديات. وألحق المرسوم السابق بمرسوم آخر في 29 نوفمبر 1962، حُدّد من خلاله كل التنظيمات المحلية للمنطقة وصلاحياتها، ويتولى الحاكم العام، ممثل إسبانيا في المنطقة الصحراوية كل الشؤون المدنية والعسكرية، ويسهر على تطبيق القوانين، ويتولى تسيير الشؤون العامة ويتخذ كل الإجراءات لتطوير الإقليم، بمساعدة مسئول عن الأمن والنظام العام، وأمين عام مكلّف بتسيير الشؤون الإدارية، وقسّمت الصحراء الغربية بعدها إلى 12 محافظة.[1]

يتشكل مجلس المقاطعة من 14عضوا، ورئيسه يكون نائبا في مجلس النواب الإسباني، ويتم انتخاب الأعضاء كالتالي:

- اثنان منهم منتخبان من البلديات.
- 6 منتخبون من طرف الموظفين في القطاع الصناعي والتجاري.
- 6 منتخبون من طرف البدو الرحل.

لكل من العيون والدخلة مجلس بلدي خاص بها(الأولى بـ 12 عضو والثانية بـ 9 أعضاء) نصف أعضائه منتخبون من طرف أرباب العائلات، والنصف الباقي من طرف موظفي القطاع الصناعي والتجاري، أما المجلسان المحليان لمدينتي السمارة وغويرة فيتكونان من 4 أعضاء، ويعترف فقط لرب العائلة البالغ من العمر 23 سنة بحق الانتخاب، وأجريت أول الانتخابات في ماي 1963، شارك فيها ما بين 75% و85% من الصحراويين، لكن النتائج لم تكن عادلة، كون أن عدد الصحراوين يفوق عدد الإسبان بـ 4 مرات، في حين تقسيم المقاعد كان بالمناصفة– تقريبا– [2]

تم تقسيم مقاطعة الصحراء إلى بلديات، وجماعات محلية، وفئات البدو الرحل، والتي أصبح لها الحق في التمثيل، في حين لم يمنح ذلك للقبيلة، لحجمها الكبير ولتوزعها على مساحات واسعة، أما الصغيرة الحجم فاعتبرت فئة واحدة حسب القانون الإسباني.[3] وتكون بذلك إسبانيا قد عملت على إلحاق الصحراء الغربية بها وبسلطتها المركزية، تخضع لنفس الأساليب المتبعة في مقاطعاتها.

بدأت فكرة تصفية الإستعمار من المنطقة الصحراوية تظهر في منابر منظمة الأمم المتحدة منذ سنة 1956، لكن إسبانيا ضلّت ولمدة ثلاث سنوات ترفض اعتبارها دولة مستعمرة، ولكن في نوفمبر سنة 1958، اعترفت بامتلاكها لـ "مقاطعات ما وراء البحار"، وأعلنت في 7 نوفمبر 1960 عن استعدادها لتزويد المنظمة بالمعلومات حولها، وفي 18 ماي 1961 قدَّم نائب الممثل الدائم لإسبانيا على مستوى المنظمة لأول مرة معلومات دقيقة أمام لجنة الإعلام حول الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي،

---

(1) Maurice Barbier , **op.cit** , p 70 .

(2) **Ibid** , p 71.

(3) Robert Rezette , **op.cit** , p 102.

واستمرت في تبليغ المنظمة بالمعلومات إلى غاية سنة1975،[1] لإبداء حسن نيتها للمنظمة، في حين كانت تطمح إلى مصير آخر للمنطقة.

في 14 ديسمبر1960، أصدرت منظمة الأمم المتحدة قرارا بمنح الإستقلال للشعوب المستعمرة،[2]وبدأت من خلال مختلف أجهزتها(الجمعية العامة، ولجنة تصفية الاستعمار) في النظر في قضية الصحراء الغربية منذ سنة 1961، معترفة بذلك بحق شعبها في تقرير مصيره واستقلاله،و سجّلت "اللجنة الخاصة" بالقضية في تقرير أعدته في 20 سبتمبر 1963 أن "ممثل الحكومة الإسبانية قد ذكّر بأن حكومته سوف تحترم مبدأ تقرير المصير للشعوب التي تدير شؤونها"، وتبنّت اللجنة في 16 أكتوبر 1963 القرار الرامي إلى دفع الحكومة الإسبانية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق محتوى الإعلان المتعلق بمنح الإستقلال للدول والشعوب المستعمرة من دون أي شروط.

أصدرت اللجنة في 16 نوفمبر 1966 القرار (A/ AC 109/214) الذي ميّز بين الصحراء والأقاليم الأخرى الواقعة تحت السيطرة الإسبانية، وطالبت من خلاله إسبانيا بوضع، وفي أقرب الآجال، الضمانات الكفيلة بتطبيق حق الشعوب الأصلية في الصحراء الإسبانية في تقرير مصيرها والاستقلال، وفي 20 ديسمبر 1966 أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 2229 (XXI) تطالب فيه القوات المسيطرة بوضع الأساليب اللازمة لتنظيم استفتاء في أقرب الآجال، تحت مراقبة الأمم المتحدة، وذلك بما يتناسب مع السكان الأصليين، وباستشارة الحكومتان المغربية والموريتانية وكل الأطراف المهتمة، لتمكين شعب المنطقة من ممارسة حق تقرير مصيره وبكل حرّية.[3]

اضطرت بذلك إسبانيا تحت الضغط الأممي منذ سنة 1964، قبول تطبيق مبدأ تقرير المصير في الصحراء، ومنذ ذلك الحين عملت على إشراك الصحراويين في إدارة المنطقة، ونظّمت انتخابات فيها منذ جوان 1965 لنصف مقاعد المجالس، بلغت نسبة المشاركة 70%، وانتخب سايلة ولد عبيدة زعيم الرقيبات والموالي للإسبان خلفا لخاطري الجماني، كما أجرت انتخابات محلية أخرى سنة 1967، لكن نسبة المشاركة فيها تراجعت مقارنة بالانتخابات السابقة حيث بلغت 38% فقط، وانتخب فيها سايلة ولد عبيدة رئيسا لبلدية العيون،[4] لتضمن بذلك إسبانيا إدارة موالية لها.

وفي 11 ماي 1967 أصدرت إسبانيا مرسوما بموجبه تمّ تأسيس جمعية عامة لإقليم الصحراء سميت بـ " الجماعة" تضم 82 ممثلا محليا للصحراويين، يتم تعيينهم لمدة أربع سنوات، ينتخب النصف منهم مباشرة من طرف الصحراويين الذكور، البالغين سن الواحد والعشرين على الأقل، في حين

---

(1) Mohamed Fadel ould Ismail ould Es –Sweyih , **La République Sahraouie** , Paris, L'Harrmattan, 1998, p 24

(2) عجاج حميدة ،" الصحراء الغربية آخر مستعمرة في إفريقيا ، محطات تاريخية و رهانات " ، **الجيش** ، مجلة جزائرية ، عدد 620 ، مارس 2015 ، ص 26.

(3) Mohamed Fadel ould Ismail ould Es – sweyih , **op.cit** , pp 25 , 26.

(4) Maurice Barbier , **op.cit** , pp 71 , 72.

النصف الباقي يضم رؤساء القبائل والمقاطعات والبلديات(العيون والدخلة) ورئيس مجلس المقاطعة وأمينها العام، وينتخب رئيس الجماعة ونائبه من طرف الأعضاء.وقسّمت المقاعد بين القبائل لتستحوذ الرقيبات على أكثر من النصف(لموالاتها لإسبانيا). تجتمع الجمعية في دورتين عاديتين في السنة كما يمكن أن تجتمع استثنائيا بطلب من أعضائها أو الحاكم العام.[1]

تكون بذلك إسبانيا قد وسّعت من الهيئة الناخبة بعدما عمّمت الانتخاب على كل الذكور(وليس لأرباب العائلة فقط) و تخفيض سن الانتخاب إلى 21سنة، وجعلت لإقليم الصحراء هيئة تمثيلية محلية تمثل كل المؤسسات التقليدية، إلا أنها لم تكن تمثيلية كلها، لأن عدد الممثلين المنتخبين 36 نائبا فقط، بدلا من 40 نائبا،لأن اسبانيا، من خلال أسلوب التمثيل النسبي، تترك أربع مقاعد غير موزّعة(يختار الحاكم العام من يشغلهم منذ سنة 1973).[2] أصبحت الإجراءات السابقة محل التنفيذ منذ 19 ديسمبر1967، فتتجاهل بذلك اسبانيا كل القرارات الأممية الرامية إلى تصفية الإستعمار من المنطقة.[3]

أسندت للهيئة مهمة النظر في المصلحة العامة للإقليم والاهتمام بشؤونه الاقتصادية والاجتماعية والمالية والقانونية(باقتراح قوانين مكمّلة)، وقامت برفع عدد الممثلين من 82 ممثلا إلى 98 سنة 1970، ثم إلى 102 سنة 1973، كما طوّرت وضعية الوصايا على الإقليم منذ سنة 1969، باستبدال مديرية المؤسسات والمحافظات في إفريقيا La Direction des établissements et des provinces d'Afrique، بالمديرية العامة لترقية الصحراء،[4] وما زاد إهتمامها بالإقليم أكثر هو اكتشاف الفوسفات في بوكراع شرق مدينة العيون، حيث قدّر احتياط المنطقة منه بـ 10 مليار طن، تتراوح نقاوته ما بين70 %و80 %، وبدأت إسبانيا في استغلاله سنة 1974، بمعدل 2,3 مليون طن سنويا، وقد يصل إلى 10 ملايين طن سنويا،[5] وبمقابل ذلك شرعت بتنمية المنطقة من خلال تمويل عدة مشاريع فيها، كالسكن، من أجل تشجيع الصحراويين على الإستقرار، كما اهتمت بالتعليم، وبإرسال بعثات للتعليم العالي إلى اسبانيا، إلى جانب الصحراويين الذين يتلقون تعليمهم في المغرب، لكن رغم ذلك بقي عدد المتعلمين الصحراويين والموظفين في المناصب المهمة محدودا، فالهدف الحقيقي لإسبانيا هو تمتين علاقاتها بسكان المنطقة لتتمكن من استغلالها، لكن استقلال دول الجوار جعل هذه الأخيرة تهتم بهذا الإقليم وبمصيره.[6]

---

(1) **Ibid** , p 72.

(2) Robert Rezette , **op.cit** , p 104.

(3) عبد القادر رزيق المخادمي، **نزاعات الحدود العربية** ، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004، ص 132.

(4) Robert Rezette , **op.cit** , pp 104 , 105.

(5) توفيق المدني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل** ، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص 51.

(6) Maurice Barbier , **op.cit** , pp 74 , 75.

1- ظهور حركة تحرير الصحراء الغربية وردة الفعل المغربية والإسبانية

بدأت التغيرات تظهر على المستوى الدولي، من خلال ظهور رأي عام دولي يدعو إلى تصفية الإستعمار، خاصة بعد الإطاحة ببعض الأنظمة الإستعمارية، لذا أخذ يظهر في القارة الإفريقية اتجاه يدعو إلى تصفية الإستعمار المباشر، فبدأت إسبانيا تعد لمشروع إجراء استفتاء في المنطقة،[1] وأرفق الجنرال فرانكو ذلك بتنمية اقتصادية محلية، وأرضية سياسية تقوم عليها عملية بناء الدولة الصحراوية، وهذا لخلق نظام موال تربطه باسبانيا مصالح اقتصادية تفضيلية،[2] لذلك ومنذ سنة 1967 عملت إسبانيا على تأسيس هيئة" الجماعة"، منتخبة من طرف الصحراويين وممثلة لهم، عملت على أن تكون من الموالين والمتعاونين معها، ولكسب الصحراويين لجانبها، وسّعت من تعليمهم وأرفقت ذلك بتنمية اقتصادية للمنطقة، وشجّعت استقرار الصحراويين في المناطق الحضرية خاصة وأنهم تضرّروا من الجفاف المستمر في المنطقة، وبذلك أصبح الصحراويون يحسون بالانتماء إلى نفس المجتمع كما بدأت تظهر فيهم الروح الوطنية والتي دفعت بهم في الأخير إلى الكفاح المسلّح من أجل الإستقلال.[3]

في الواقع تعود جذور فكرة الكفاح المسلّح إلى عملية المكنسة التي قادتها القوتان الإسبانية والفرنسية في المنطقة، بعدما أسس الفقيه البصري جبهة تحرير الصحراء Front de Libération du Sahara(FLS) أو ما كان يسمى أيضا بحركة تحرير الصحراء(MLS)، انضم إلى الحركة مناضلون صحراويون وأبناء المجاهدين الصحراويين المولودين في المغرب والمنخرطين في جيش التحرير،ومن المغاربة المنتمين إلى التيار الماركسي المعادي للعرش المغربي، حيث لجئوا إلى الصحراء الإسبانية، وبمساندة من القبائل المحلية تمكنوا من تأسيس شبكة لنقل الأسلحة لصالح جيش التحرير الجزائري،فأثار ذلك حفيظة القوات الفرنسية، لذلك عملت على القضاء عليهم بالتحالف مع القوات الاسبانية من خلال عملية المكنسة، وبسبب مساعدة الجيش المغربي قوتا الإحتلال الإسباني والفرنسي في تلك العملية، قام هؤلاء النشطاء بتأسيس الحركة السابقة، التي كان لها الدور لاحقا في تأسيس جبهة البوليساريو.[4]

طالبت الحركة بقيادة البصري، بالاستقلال الذاتي الداخلي لإقليم الصحراء، وباحترام الهوية الصحراوية، وبدأ في ربط العلاقات مع دول الجوار كالجزائر والمغرب وموريتانيا، وقدّم لها وثيقة مطلبية يناشدها بالدعم والمساندة.[5] وكانت الحركة قد تأسست بتشجيع من المغرب، وتعد أول حركة وطنية صحراوية، ضمّت عناصر نشطة حتى من موريتانيا، وتمكّنت في 17 جوان 1970 من تنظيم مظاهرات في العيون، قدّمت من خلالها لائحة مطلبية للحاكم العام الجنرال بييرز ديلما Perez Delma، تطالب

---

(1) علال الأزهر، **المرجع السابق الذكر**، ص 125 .

(2)Jean-Sylvester Mongrenier, « Sahara occidental un conflit sans fin », in **Afrique Magazine**, Revue mensuelle Française , N° double 303-304 , déc 2010 , jan 2011 , p 66.

(3) Mohamed Fadel ould Ismail ould Es-Sweyih , **op.cit** , p 37.

(4) Jean Sylvestre Mongrenier , **op.cit** , p 66.

(5) Maurice Barbier , **op.cit** , p 98.

فيه بالاستقلال الذاتي الداخلي وجلاء القوات الإسبانية والتوقف عن استغلال الموارد الصحراوية، إلا أن المظاهرات أسفرت عن توقيف المئات من الناشطين بما فيهم البصري، لتفشل بذلك المطالبة السلمية بالاستقلال، فراجعت جبهة تحرير الصحراء إستراتيجيتها من خلال تحويل الجبهة إلى حركة نواة لتحرير الصحراء الغربية MELS سنة 1971، وأخذت في جمع الأسلحة والتخطيط للكفاح.[1] وإلى جانب سياسة الإدماج التي سعت إليها إسبانيا، بدأ المغرب بالمطالبة بهذا الإقليم مستغلا مرض الجنرال فرانكو.[2]

كانت أوضاع المغرب في تلك الفترة جد متوترة، إذ تعرّض الملك وفي ظرف سنتين، لمحاولتين انقلابيتين، قادتهما فئة من الجيش، في حين شهدت الأوضاع الإجتماعية حركة احتجاجية كنتيجة للأحداث التي عرفها المغرب سنة 1965، بسبب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، دعّمتها الأحزاب المعارضة للقصر(الاتحاد الوطني للقوات الشعبية)، والعمال الأجراء والطلبة، مطالبين من خلالها بالديمقراطية، لكن نتيجتها كانت قمعية،حيث تمّ توقيف العديد من المشاركين فيها، مما أدى الى عزل القصر الملكي عن الأحزاب والعمال والطلبة وجزء من الجيش والشعب. وفي تلك الظروف ظهرت مسألة الصحراء الغربية على الساحة الوطنية المغربية وعلى المستوى الدولي لتحويل الأنظار عن الوضع الداخلي،[3] المضطرب، خاصة مابين سنتي 1969و1973، بسبب إضراب أقدم عليه الطلبة، فانظم اتحاد الطلبة المغربيين إلى التيار اليساري.[4]

من ضمن الطلبة المضربين بعض من الصحراويين، يدرسون في جامعة محمد الخامس في الرباط، بفضل منح قدّمتها الحكومة المغربية، من بينهم الوالي مصطفى سعيد، الذي عمل على تجديد حركة التحرير الصحراوية.[5]حيث دعى الطلبة الصحراويين إلى المعارضة بسبب القمع الذي تعرضوا له بعد مطالبهم، وكان العديد من زعماء الأحزاب في المغرب ينادون باستقلال الصحراء وسبتة ومليلة، خاصة منهم علال الفاسي وعبد الرحمان بوعبيد، لكن الفقيه البصري كان أكثرهم حماسا وتأثيرا،[6] التقى به مصطفى الوالي، حيث كان عضوا في الاتحاد الوطني للطلبة المغربيين منذ سنة 1972، فأبدى رغبته في العودة إلى الكفاح المسلّح الذي توقّف منذ سنة 1966، وبدأ البصري العمل من خلال الإتصال بالقائد الليبي معمر القدافي، كما حاول الإتصال بالقادة الجزائريين للحصول على النصح منهم.[7]

---

(1) Paul Balta , **op. cit** , p 170.

(2) Martine de Froberville , **op.cit** , p 35.

(3) Laurent Pointier , **Sahara occidental la controverse devant les nations unies**. Paris , Karthala , 2004 , pp 75 , 76.

(4) Tony Hodges , **Sahara occidental origines et enjeux d'une guerre du désert**, traduit par Dominique Kugler, Paris , L'Harmattan ,1987 ,pp 200 , 201 .

(5) **Ibid** , pp 199 , 200

(6) Gilles Perrault, **Notre ami le roi** , Paris , éd Gallimard ,1990 , p 241.

(7) **Ibid** , p 242.

كان لمصطفى لوالي الفضل في تأسيس رابطة من الطلاب، لكنها لم تكن في البداية تدعو إلى الاستقلال، وإنما القضاء على الإستعمار الإسباني، لهذا بين سنتي 1971 و1972 كانت الرابطة تسعى فقط للحصول على دعم الأحزاب المغربية المعارضة والمدافعة عن فكرة المغرب الكبير، والرافضة لتعاون الحكومة المغربية مع نظام فرانكو، واتصل مصطفى الوالي بقادة حزب الإستقلال والإتحاد الوطني للقوات الشعبية، وحزب الحرية والاشتراكية، والاتحاد المغربي للعمل، لكون البعض من أعضاءها من الطلبة الصحراويين أو كانوا يعملون بالتنسيق معها بشكل غير مباشر، فشكّل هؤلاء النواة الأولى لحركة تحرير جديدة، وبتحضيرهم للعمل من أجل الكفاح المسلّح كانوا يبتعدون تدريجيا عن مبادئ الأحزاب المعارضة في المغرب التي وإن رفضت الوجود الإسباني، إلا أنها لم تسعَ إلى ذلك عمليا، لهذا عقدوا أول لقاء سري سنة 1971، في طنطان المغربية من أجل الإعداد لتأسيس حركة تحرير جديدة، وسعوا إلى الحصول على دعم من القائد معمر القدافي والرئيس الموريتاني مختار ولد داده والرئيس الجزائري هواري بومدين و الحكومة العراقية، كما اتصلوا بالمنادين بالاستقلال من قدماء حركة التحرير الصحراوية.[1]

في 07 مارس 1972 قاد مجموعة من الشباب الصحراوي مظاهرات في مدينتي الدخلة والعيون أصفر عنها مقتل ثمانية صحراويين بحسب الصحف المغربية، وفي 08 مارس تمّ الإعلان عن حالة الطوارئ في الصحراء الإسبانية،[2] وكانت السلطات المغربية تطاردهم منذ خريف 1972، وسط احتجاجات شعبية وطلابية، نتج عنها وقف نشاط الإتحاد العام للطلاب المغربيين في جانفي 1973، وعرفت المرحلة ارتفاعا لعدد السجناء السياسيين، لكون الحكومة المغربية لن تخاطر بالسماح لتنظيم مستقل عنها، وفي أراضيها، يطالب بتحرير الصحراء الغربية وبمحاربة إسبانيا، لهذا لمّا نظّم الشباب الصحراوي، ومن بينهم مصطفى الوالي، مظاهرات منددّة بالاحتلال الإسباني من دون ترخيص من الحكومة المغربية، ردّت الشرطة المغربية عليها بالقمع.

بعد هذه الأحداث نظّم الملك الحسن الثاني زيارة إلى الجنوب المغربي في 23ماي، وفي طريق عودته ألقى خطابا في أغادير أعرب فيه عن عدم تخليه عنهم، وأن السياسة التي انتهجها مع إسبانيا لا تتعارض مع نيته في التواصل مع رعيته في الصحراء، وعلى إثر ذلك نظّم الطلبة الصحراويون مظاهرات أخرى في طنطان يوم 26 ماي، أدّت لاعتقال السلطات المغربية للعديد منهم. ليُثبت بذلك للصحراويين أنه من الخطير تأسيس حركة تحرير للصحراء في الأراضي المغربية.[3]

في 10 ماي 1973، عقد مجموعة من الصحراويين لقاءا سرّيا في الزويرات، انبثق عنه تأسيس جبهة تحرير الساقية الحمراء وواد الذهب أو البوليساريوPolisario، ووضع المؤتمرون أرضية سياسية من أجل استقلال الصحراء الغربية، وقرّروا البدء في الكفاح المسلّح، وانتخبوا مصطفى الوالي

(1) Tony Hodges , **op.cit** , pp 201 , 202.

(2) Robert Rezette , **op.cit** , p 110.

(3) Tony Hodges , **op.cit** , pp 202 , 203.

كاتبا عاما للجبهة، وتمّ تعيين باقي الإطارات من الطلبة خريجي الجامعات المغربية والإسبانية، ومن الصحراويين الفارين من الجيش الإسباني، ومناضلين سابقين في قوات المقاومة الفلسطينية،[1] وتمّ تعيين اللجنة التنفيذية، التي قامت بإعداد بيان للإعلان عن تأسيس الجبهة كممثل وحيد للشعب الصحراوي المناضل من أجل استعادة حرّيته الكاملة، إلا أن أصعب مهمة واجهتها كانت خوض الحرب لعدم امتلاكها للأسلحة، رغم ذلك قادت أوّل عملية لها بعد 10 أيام فقط من تأسيسها، بالهجوم على مجموعة من الحراس في منطقة الخنقة (قرب الحدود المغربية) للاستيلاء على أسلحتهم، واستمروا في أسلوب الهجوم المفاجئ للحصول على الأسلحة خلال السنتين المواليتين لتأسيس الجبهة.[2]

اعتمدت الجبهة على جريدة "20 ماي" لإيصال أفكارها وبثّ مبادئها كممثل وحيد للشعب الصحراوي، تسعى إلى الاستقلال الكامل، وترفض التبعية للمغرب ولموريتانيا، وتحارب من أجل قيام نظام وطني جمهوري للصحراء الغربية غير منحاز وله علم خاص به.[3] وكانت الصعوبة في تلك المرحلة، هي في إيجاد الدعم المادي، وتجنيد المحاربين من الصحراويين، لعدم استقرار الصحراويين، وعيشهم كبدو رحل، لهذا كان الثوار الأوائل من المثقفين من المدن الصحراوية أو من الأقاليم المجاورة، خاصة من المعتقلين من طرف السلطات الإسبانية في العمليات التخريبية التي قادتها البوليساريو في أول هجوم لها، ولم يكن عدد مقاتلي الجبهة في بداية كفاحها المسلّح يتجاوز 200 مقاتل.[4]

تلت الهجمات السابقة هجمات أخرى على منطقتي تفاريتي وبئر لحلو انطلاقا من الأراضي الموريتانية، فبفضل الجريدة السابقة وجد المحاربون الصحراويون دعما لهم من المناضلين الموريتانيين في الحركة الوطنية الديمقراطية، ومن صحراويي الجنوب المغربي، ومن تندوف، ومنذ سنة 1974، أصبحوا يتلقون الدعم المادي والدبلوماسي من الجزائر وليبيا، والذي مكّن الجبهة من الإتصال بالدول العربية والأجنبية، بل أصبح ممكنا لها بثّ أول برنامج إذاعي لها منذ سنة 1974، كما انتسبت إلى مؤتمر الشباب العربي والأوروبي، والحركة الإفريقية للشباب.[5]

استقبلت الجزائر بعثة صحراوية بداية سنة 1974، وقامت الحكومة المغربية من جهتها بتنبيه الملك بالأوضاع المتدهورة في الصحراء، لكنه فضّل المناورة مع الحكومة الإسبانية بدل المواجهة المسلّحة، فأعلن عن تبنيه للقضية الصحراوية، ومنع تأسيس أية دولة في الجنوب، وفي 9 سبتمبر 1974 التقى الأمين العام لجبهة البوليساريو مصطفى الوالي بوزير خارجية إسبانيا كورتينا موري Cortina Mori في الجزائر.[6]

---

(1) Paul Balta , **op.cit** , p 170.

(2) Tony Hodges , **op.cit** , pp 204 , 205.

(3) Paul Balta , **op.cit** , p 171.

(4) Tony Hodges , **op.cit** , pp 205 , 206.

(5) Maurice Barbier , **op.cit** , pp 100 , 101.

(6) Paul Balta , **op.cit** , pp 173 , 174.

واصلت الجبهة هجومها على القوات الإسبانية، ويسقط أول شهيد في شهر مارس عام 1974، في معركة حاسي معيطلة وأوكيرا في الساقية الحمراء،[1] وأمام هذه الأحداث اضطرّت الحكومة الإسبانية لتغيير سياستها في المنطقة، فوجّهت رسالة للأمين العام الأممي كيرت ويلدهايم Kurt Waldheim في 20 أوت 1974، مبدية فيها نيّتها في قبول قرارات الأمم المتحدة والموافقة على إجراء استفتاء خلال الأشهر الأولى من سنة 1975، تحت مراقبة المنظمة، حسب قرار الأمم المتحدة رقم 3162 المؤرخة في 14 ديسمبر 1973.[2] كما أقدمت إسبانيا على خطوة إيجابية في 14 سبتمبر 1974، بإلغاء الإجراءات المفروضة منذ سنة 1972 على الإعلام وما يحدث في المنطقة.[3]

عقدت جبهة البوليساريو ما بين 25 و 31 أوت 1974 مؤتمرها الثاني في عين بنتيلي، تبنى من خلاله الحاضرون بيانا سياسيا وبرنامجا وطنيا أكثر وضوحا وتفصيلا، وكان واضحا فيه تأثره بالنموذج الجزائري، بل وأشار كذلك المؤتمرون إلى ضرورة وأهمية الاعتماد على المساعدة الجزائرية بعد استقلالها، ويدعو البيان إلى التجنيد الشعبي والاستقلال الكامل للصحراء الغربية، ورفض مخطط الإستقلال الذاتي المقترح من طرف قوات الإحتلال، ونقد البيان مشروع الاستفتاء لأن الشعب الصحراوي قد قرّر مصيره بإعلانه للكفاح المسلّح رغم محدوديته، ويقبل بالاستفتاء تحت الرقابة الأممية وجامعة الدول العربية بشرط إنسحاب الإدارة والقوات الإسبانية والمستوطنين، مع عدم تدخل أي قوات أجنبية، وعودة المنفيين السياسيين، ولقد تطرّق المؤتمرون إلى ضرورة تأميم الموارد المنجمية وضرورة العمل على تحقيق تنمية في كل القطاعات المتوفرة في البلاد.

أخذت الجبهة في الإهتمام أكثر بتنظيم نفسها سياسيا وعسكريا، من خلال تأسيس مكتب سياسي متكوّن من 21 عضو، ولجنة تنفيذية بـ 7 أعضاء، على رأسها أمينا عاما مكلف بالشؤون السياسية، يتولى ثلاث أعضاء منها المهام السياسية في حين كُلّف الأربع الباقون بالعمليات العسكرية، وعلى رأسهم الأمين العام للمنظمة مصطفى الوالي زعيم الحركة التحريرية.[4]

واصلت الجبهة عملياتها، فأعلنت الصحف الإسبانية في 26 أكتوبر 1974، عن عملية تخريبية لخط نقل الفوسفات في بوكراع، ومابين 11 و12 نوفمبر قُتل 15 جنديا إسبانيا و5 من المناضلين الصحراويين في منطقة جديرية بحسب الصحف المغربية، وإلى غاية 1975، قادت البوليساريو مابين 20 و 30 عملية، لكن ظلّت الحكومة الإسبانية متكتمة على الأحداث، إلى أن تعرض جنودها للقتل في 17 ديسمبر 1974 في معركة في تيفاريتي في أعجيمات قرب الحدود الموريتانية، ولتأزم الوضع مابين شهري جانفي و فيفري 1975، بسبب تكرار الهجمات على مراكز الشرطة والرقابة،

---

(1) Tony Hodges , **op.cit** , p 205.

(2) Laurent Pointier , **op.cit** , p 87.

(3) Tony Hodges , **op.cit** , p 214.

(4) Maurice Barbier , **op.cit** , pp 101 , 102.

أقدمت السلطات الإسبانية على اعتقال العديد من الصحراويين، بحسب الصحف الإسبانية والمغربية، كما أصدرت أمرا بحضر التجوال في مدينة العيون منذ فيفري 1975،[1] وفي11 مارس 1975 قامت البوليساريو باختطاف أحد رجال الأعمال الإسبان من أجل تخويف المستوطنين الأوروبيين.[2]

لم تكن السلطات الإسبانية تعترف بأي تنظيم للصحراويين، سوى بحزب الاتحاد الوطني الصحراوي PUNS، منذ أكتوبر 1974، المدعّم من طرف حكومة مدريد، والتي كانت ترغب في تحويل السلطات لصالحه في حالة إستقلال الصحراء، لهذا ظلّ الحزب يدعو إلى ربط علاقات صداقة مع إسبانيا، وكان على رأس الحزب خالي حنة ولد الرشيد من الرقيبات، خريج الجامعة الإسبانية والمتشبع بثقافتها، وحسب إسبانيا انخرط في الحزب حوالي 15 ألف صحراوي من الأعيان وشيوخ أعضاء "الجماعة"، لكن الرقم في الحقيقة مضخّم، وشعبية الحزب كانت جدٌّ محدودة، وكان لأمينه العام علاقة بالبوليساريو، إذ سبق له وأن التقى في سرّية بأعضاء من البوليساريو من دون أي نتيجة أو اتفاق، إلا أن خالي حنة ولد الرشيد لجأ إلى المغرب سنة 1975، بعدما استولى على كل مال الحزب، ويعلن الولاء للملك المغربي الحسن الثاني، لذلك تمّ تجديد قيادة الحزب في أوت 1975، لكن القيادة الجديدة دخلت في صراع علني مع جبهة البوليساريو، ليتواجها في جويلية 1975، مما أدى إلى انشقاق العديد من أعضاءه لينظموا في الأخير إلى البوليساريو.[3]

أما عن الصحراويين فإن ممثليهم في هيئة "الجماعة" اقترحوا إتباع الإجراءات اللازمة للتحضير لنظام قائم على الإستقلال الداخلي في انتظار الإستقلال المحتمل، واقترحت الجماعة ذلك في دورتها المنعقدة ما بين 19 و22 نوفمبر،المؤجلة بسبب هجمات البوليساريو على ناقلات الفوسفات في بوكراع،[4]واتخذت "الجماعة" بعض التدابير في الجانب القضائي والوظيفة العامة والجنسية الصحراوية، متولية بذلك المهام المخولة لها من طرف الحكومة الإسبانية، والمتمثلة في إعداد الإقليم الصحراوي لتسيير شؤونه الداخلية، كما قامت في فيفري 1975 بتأسيس لجنة دائمة بمثابة مكتب اتصال بين "الجماعة" والسلطة التنفيذية، وللإعداد للاستفتاء قامت الحكومة الإسبانية بإحصاء السكان سنة 1974 وكانت المهمة صعبة، لكون معظم السكان بدو رحل، كما أن الإحصاء لم يشمل الصحراويين الذين يعيشون خارج الإقليم (اللاجئون السياسيون والمنفيون).[5]

ما يوضح التناقض في ما تقوم به إسبانيا، هو أنها كانت تعد لمشروع اقتصادي في الصحراء للفترة الممتدة مابين 1974 و 1978 من خلال برنامج تنموي خصّصت له حوالي 20 مليار بيزوس

---

(1) Robert Rézette , **op.cit** , p 110.

(2) Tony Hodges , **op.cit** , p 205.

(3) Maurice Barbier , **op.cit** , pp 102 , 103.

(4) Tony Hodges , **op.cit** , p 215.

(5) Maurice Barbier , **op.cit** , p 174.

(Pestas)، منها 8،3 مليار لشركة الفوسفات في بوكراع، و9 مليار لتنمية المنطقة اجتماعيا (السكن،التعليم،الصحة)، و7,2 مليار للتنمية الإقتصادية (المنشآت القاعدية والصناعة)، ووضعت ثلاث مشاريع مفصّلة في الصناعة الصيدية والموارد المائية والسياحة، في حين كان مشروع الحكم الذاتي سوف يعد الصحراء للحصول على استقلالها،[1] فتحصل المشروع على موافقة الممثلين الصحراويين في "الجماعة" في الدورة المنعقدة في جويلية،[2] إلا أنه لم يطبق بسبب تطور الأوضاع الداخلية في الصحراء، والصعوبات التي واجهت إسبانيا على المستوى الدولي بسبب رفض المغرب لاستقلال الصحراء(يريد ضمّها)، مع ضغوطات الأمم المتحدة،[3] حيث أعلن الحسن الثاني لجوءه إلى محكمة العدل الدولية والتي ردّت بقرارها في 16 أكتوبر 1975، لكنه فاجأ الجميع بالاتفاق مع الرئيس الموريتاني مختار ولد داده على تقاسم الصحراء الإسبانية، وأبدى الرئيس الجزائري هواري بومدين موافقته على الأمر في اجتماع مغلق في القمة العربية المنعقدة في الرباط، ليغيّر موقفه فيما بعد، فتتوتر بذلك العلاقات بين الجزائر والمغرب،[4] كما سنراه لاحقا.

بعد حكم محكمة العدل الدولية في 16 أكتوبر 1975، أقرّت فيه بوجود علاقة خضوع لبعض من القبائل الصحراوية – وليس كلها– للملك المغربي قبل الإحتلال الإسباني، في حين أقرّت بوجود علاقة مرتبطة بالأرض، وهي علاقة قانونية حسب المحكمة، بين موريتانيا وإقليم الصحراء الغربية، لهذا بعد هذا الإعلان بساعات أعلن الحسن الثاني أمام شعبه في الشروع فيما سماه بـ "مسيرة خضراء" سلمية، بدأت في 6 من نوفمبر، شارك فيها 75 ألف مغربي، زحفوا على الصحراء، حاملين في أياديهم المصحف الشريف وصورة للملك والعلم المغربي، هاتفين بـ" الله أكبر" على أنها حرب مقدّسة.

اغتنم المغرب فرصة تدهور الأوضاع الصحية للجنرال فرانكو وعدم رغبة رئيس الدولة بالنيابة خوان كارلوس ببداية حياته السياسية بالعنف ضد المغرب، لذا شرع الطرفان المغربي والإسباني في محادثات أسفرت عنها اتفاقيات مدريد، والتي وافق عليها مجلس النواب الإسباني في 18 نوفمبر 1975، أقر فيها تقسيم الصحراء بين المغرب وموريتانيا، وتمّ الاتفاق دون حضور الجهة المعنية وهم الصحراويين وممثلهم المتمثل في جبهة البوليساريو.[5]

تمّ ذلك رغم أنّ كل قرارات منظمة الأمم المتحدة منذ سنة 1969، تعترف كلها بحق الصحراويين في تقرير مصيرهم والاستقلال، وحتى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، وإن كان يقرّ بوجود علاقة خضوع لبعض من القبائل الصحراوية للملك المغربي تاريخيا، إلا أنه يرى أن ذلك لا يعني

---

(1) **Ibid** , p 110

(2) Tony Hodges, **op.cit** , p 214.

(3) **Idem** .

(4) Paul Balta, **op.cit** , p 174.

(5) Gilles Perrault , **op.cit** , pp 245 , 246.

سيادة المغرب على هذا الإقليم، كما أن ذلك لا يلغي حق الصحراويين في تنظيم استفتاء لتقرير مصيرهم.[1] ورغم أنّ رأي محكمة العدل الدولية في أنّ المغرب ليس من حقه المطالبة بالأراضي الصحراوية إلا أنّ المغرب أعطى شرحا آخر لقرار المحكمة على أنها اعترفت بوجود تلك العلاقات التاريخية.

فما مصير النزاع بعد إنسحاب إسبانيا منه؟ وما حجّة كل طرف في مساعيه؟

المطلب الثاني: الصحراء الغربية بين الأطراف المتنازعة والأطراف المهتمة بالنزاع

لم تكن مسألة تقرير المصير للشعب الصحراوي مسألة سهلة منذ بداية اعتراف إسبانيا لهم بذلك، وهذا يعود إلى تشابك أطراف القضية وتنازع المصالح الإستراتيجية التي مسّت حتى مصالح الدول الكبرى، لتظهر التحالفات المزدوجة والمصالح المتبادلة غالبا، مما أدى إلى المواجهة داخل منظمة الأمم نفسها، خاصة تحت هامش الجلسات، والأمر بدأ منذ أن فتح المغرب ملف المستعمرات ضد إسبانيا في المحافل الدولية وأبدى رغبته في استرجاع منطقة افني والساقية الحمراء وواد الذهب لإدماجها مع المغرب بعد إنسحاب القوات الإسبانية منها، ولمعرفة المغرب بعجزه عن المواجهة المباشرة مع إسبانيا، لجأ منذ البداية إلى المعركة الدبلوماسية على مستوى منظمة الأمم المتحدة للحصول على ذلك.[2]

1- الصحراء الغربية بين المطالب المغربية والمطالب الموريتانية

بدأت مطالب الملك محمد الخامس بمنطقة الصحراء مباشرة بعد عملية "المكنسة"، التي ساهم المغرب في إنجاحها بدعم قواته العسكرية للقوتين الإسبانية والفرنسية، والرغبة في ضمهاّ جاءت تطبيقا لفكرة علال الفاسي، وحلم المغرب الكبير، إذ أعلن الملك عن نيته في خطابه في مدينة المحمدية، ألقاه يوم 25 فيفري 1958،[3] موجها إياه للصحراويين الذين يعتبرهم من رعيته الأوفياء، من قبائل الرقيبات وشنقيط والثكنة وأولاد دليم وقبائل أخرى، دون أن يحدد أي إقليم كان يخصه بالخطاب، في حين ما أشار إليه هو استعادة المغرب لصحرائه في إطار احترام حقوقه التاريخية وتطبيقا لرغبة سكانها في ذلك، ولقد جدّد الملك رغبته هذه في عدّة خطابات لاحقة ألقاها في سنوات 1958 و1959 و1960.[4]

لما أصدرت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة القرار رقم 1514 الرامي إلى منح الإستقلال للشعوب المستعمرة في ديسمبر 1960، أخذ المغرب يطالب بتطبيق هذا القرار لصالحه على الصحراء الغربية، وبالاعتماد على القرار السابق نفسه أكد أحقيته في ذلك، ولما كان نفس القرار يحتوي

---

(1) Ismail Sayeh, **op.cit** , p 52.

(2) إسماعيل معراف، **المرجع السابق الذكر**، ص 88 ، 89.

(3) Martine de Froberville , **op.cit** , p 36.

(4) Maurice Barbier , **op.cit** , p 79.

على بند مفاده أن المستعمرة التي كانت قبل الإستعمار تشكل جزء من دولة لا يطبق عليها هذا القرار وإنما يتم إلحاقها بالدولة الأم مباشرة بعد استقلالها (أي لا ينطبق عليها حق تقرير المصير) فان المغرب رأى أن هذا البند ينطبق على منطقة الصحراء الغربية والمغرب التي اعتبرها دولة الأم.[1]

في واقع الأمر لو نعود إلى الظروف الداخلية التي ظهر فيها مثل هذا الخطاب، فإن الملك أدلى بتصريحه السابق وقوفا في وجه المعارضة التي كان يقودها حزب الإستقلال، على رأسه علال الفاسي صاحب فكرة "المغرب الكبير"، وخوفا من أن يحصل الأخير على تأييد شعبي حول هذه الفكرة مما سيضعف من دور العرش الملكي في تحريك الحس الوطن، فسارع الملك لتبني فكرة علال الفاسي، مختطفا منه بذلك الفكرة، حتى يظهر للشعب أن العرش الملكي أدى دوره في استعادة الأراضي التابعة للمغرب، محوّلا بذلك أهداف حزب الإستقلال لصالحه.[2]

بدأ المغرب يثير القضية في رواق الأمم المتحدة، ويظهر رغبته في استعادة الأراضي المحتلة من طرف إسبانيا، حتى لا يواجهها مباشرة، لهذا طالب الملك من المنظمة الإعتراف بالحقوق التاريخية للمغرب في المنطقة لتتبنى هي هذا الاعتراف،[3] فالمغرب لم يكن راغبا في الدخول في مواجهة عسكرية مع إسبانيا، فلقد كانت محاولته الوحيدة بعد عملية "المكنسة"، حين قام بنشر جنوده على طول الحدود الجنوبية للتعبير عن عدم رضا المغرب بما قامت به فرنسا وإسبانيا،إلا أنه لم يظهر أي نية بعد ذلك في السماح بظهور مقاومة ضد الوجود الإسباني، ولم يبادر بأي محاولة عمليا لإستعادة المنطقة.[4]

فما قام به المغرب بعدما تمكّن من استعادة منطقة ترفاية من إسبانيا في أفريل1958، هو تأسيس محمد الخامس للجنة استشارية مكلّفة بدراسة مشكلة الحدود،حيث أصبح يطالب بالصحراء الإسبانية وموريتانيا، في حين أجّل المطالبة بمناطق أخرى(تندوف وقنادسة وكولومب بشار وتوات)، الواقعة في الحدود الجزائرية، للنظر فيها وحلها مع الأشقاء الجزائريين، بعد حصول الجزائر على استقلالها، لهذا في سنة 1961 لما استقلت موريتانيا وطلبت الانضمام إلى الأمم المتحدة، قام الرباط مباشرة بالمطالبة بها وبالصحراء الإسبانية، إلا أن ما قطع الطريق أمامه هو حصول موريتانيا على عضوية المنظمة في نفس السنة.[5] وعلى ما يبدو أن المغرب ينتظر إنسحاب قوات الإستعمار أولا من المناطق التي استعمرها ليطالب بها حتى لا يتواجه معه، بل يفضل اللجوء بعدها الى منظمة الأمم

---

[1] "مقتطفات من كتاب نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو للمؤلف طاهر سعود "من الموقع **http://documents.tips/documents/-pdf55cf93f5550346f57b9ee705.html** ، اطلع عليه يوم 16 أوت 2016 ، على الساعة 14:14.

[2] مسعود شعنان، " نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية ، حقوق الإنسان و حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير "، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2007، ص 90.

[3] إسماعيل معراف، **المرجع السابق الذكر**، ص 89.

[4] مسعود شعنان، **المرجع السابق الذكر**، ص 92.

[5] Martin de Froberville , **op.cit** , pp 36 , 37.

المتحدة أو التفاهم مع الدول التي لها حدود يطالب بها منها بعد استقلالها عن طريق التفاهم مثل حالة الحدود بينه والجزائر التي يريد أن يسويها بطريقة ودّية.

لهذا بعد فشله في السيطرة على منطقة الصحراء الغربية، راجع المغرب إستراتيجيته في عهد الحسن الثاني، فحاول إقامة علاقات حسنة مع إسبانيا، حيث أقدم الملك الحسن الثاني على تطبيق سياسة تقوم على تبادل المنافع من خلال التأكيد على التعاون الاقتصادي مع إسبانيا، كبديل عن الأساليب التقليدية التي اعتمدها، والمتمثلة في المطالبة مباشرة باستعادة المناطق التي احتلتها إسبانيا(الصحراء، افني، سبتة ومليلة)، واستغل الحسن الثاني تقاربه من حيث الإيديولوجية مع الجنرال فرانكو المعادي للشيوعية، ونتيجة ذلك ربطت بينهما علاقات صداقة انتهت بلقاء الطرفين في قمة براخاس Barajas بالقرب من مدريد في إسبانيا منذ 6 جويلية 1963.[1]

لم يكن المغرب الوحيد الذي طالب بالصحراء الإسبانية، فكذلك فعلت موريتانيا، وإن كان الأمر من جانبها بشكل غير معلن عنه، وبحجج أقل قوّة من حجج المغرب، وأظهرت موريتانيا ذلك منذ سنة 1957 من خلال خطاب ألقاه مختار ولد داداه نائب رئيس المجلس الحكومي الموريتاني في جويلية سنة 1957، مشيرا فيه إلى مختلف الروابط التي تجمع شعبي الإقليمين، ويدعو إخوانه الصحراويين إلى تبني فكرة "موريتانيا الكبرى" الإقتصادية والروحية، إلا أنّه لم يكن لهذه الدعوة صدى مثل الذي حققته الحملة الدعائية المغربية الداعية إلى تأسيس" المغرب الكبير"، لهذا في سنة 1963 اكتفى المختار ولد داداه، الذي أصبح رئيسا لموريتانيا بعد استقلالها، بالمطالبة بالتفاوض المباشر حول مستقبل ما كان يسمى بالصحراء الإسبانية، وأبلغ منظمة الأمم المتحدة بذلك في أكتوبر 1964، مجدّدا الطلب في فيفري 1966،[2] كما أن المندوب الموريتاني الدائم في المنظمة أحمد بابا مكي أعلن أن الصحراء الغربية جزء من التراب الموريتاني، وأن سكانها جزء من شعب موريتانيا.[3]

خلال الفترة الممتدة من سنة 1963 إلى غاية سنة 1966، بدأت لجنة تصفية الإستعمار التابعة لهيئة الأمم، في دراسة مشكلة الصحراء الغربية بربطها مع قضية افني،حيث شاركت إسبانيا في المناقشة بصفتها المسئولة عن إدارة إقليم الصحراء، إلى جانب ممثلان عن المغرب وموريتانيا كالطرفان المطالبان باستقلال الصحراء، إلاّ أن اللجنة أجّلت النظر في المسألة للدورة اللاحقة، والتي عقدت سنة 1964، أين تبنت خلالها من دون أي معارضة، مشروع لائحة إفريقي أسياوي يندد بتأخير تطبيق قرار تصفية الإستعمار من طرف إسبانيا في الأقاليم التي تديرها، في حين رفض في هذا المشروع مطالب كل من المغرب وموريتانيا، كما لم يطالب إسبانيا بالتفاوض معهما حول مسألة الصحراء.[4]

---

[1] مسعود شعنان، **المرجع السابق الذكر**، ص 92.

[2] Maurice Barbier , **op.cit** , p 81.

[3] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**.، ج6 ، ط 1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1990، ص 272.

[4] إسماعيل معراف، **المرجع السابق الذكر**، ص 92 ، 93 .

أما عن منظمة الوحدة الإفريقية فظهر غموض على مستوى قراراتها، إلا أنها برّرت الأمر بسببين، الأول هو أن المغرب، الذي يستخدم سلاح الحق التاريخي، يطالب بتقرير المصير واستقلال الصحراء الغربية لمراوغة إسبانيا، وفي نفس الوقت يستعمل أساليب تكتيكية معها لتأمين المنطقة، (أي أن المغرب لم يوضح ما يريده فعلا)، ولهذا جاء على لسان وزير خارجية المغرب سنة 1972 أنه " بعد إستقلال هذا الإقليم، فإن حدوده سوف تحترم كما تحترم حدود أي دولة مستقلة"، لكن فيما بعد يقوم الملك الحسن الثاني بالإعلان في20 أوت 1974 أنه" إذا طرح مبدأ الإستقلال، فإن المغرب سوف يرفض جملة وتفصيلا "الاستفتاء"، لهذا بعد أن أعلنت إسبانيا في 21 أوت 1974 تنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية في السداسي الأول من سنة 1975، لجأ المغرب مباشرة لمحكمة العدل الدولية ليسترجع ما يعتبره "حقوقا تاريخية" للمغرب. أما السبب الثاني فيعود الى انقسام الأطراف على مستوى المؤسسات الدولية بين مساند لطرح إستقلال الصحراء، ومساند لضمها للمغرب، لذا فالمنظمة وإن دافعت عن مسألة تصفية الإستعمار في المنطقة، إلا أنها تركت المسألة لدول المنطقة (الجزائر،المغرب، موريتانيا) للتشاور للوصول إلى حل.[1]

4 - حجج كل من المغرب وموريتانيا في مطالبتهما بالصحراء الغربية

يطالب المغرب بإقليم الصحراء الغربية ويعتبر ذلك استعادة للأراضي التي هي إمتداد طبيعي وتاريخي للتراب المغربي، إلا أن رغبة المغرب تتجاوز أراضي الصحراء الغربية، فالملك المغربي يطمح في تحقيق أطروحة "المغرب الكبير" لعلال الفاسي، والتي تتضمن جزء من الجزائر(الواحات والساورة وتوات وقورارة) والشمال المالي والصحراء التي احتلتها إسبانيا(ما سُمي بالصحراء الإسبانية) وكل موريتانيا، وهذا في رأيه هو استكمال لاستقلال المغرب. [2] (الخريطة في الملحق رقم5)

لهذا السبب ظل المغرب يطالب بالصحراء وموريتانيا، حتى بعد استقلالها في نوفمبر1960، وتقديمها لطلب الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة. استغل المغرب،الذي تدعمه فرنسا، الوضع لتقديم مطالبه للمنظمة بغية تدويل القضية، إلا أن موريتانيا حصلت على قبول الانضمام لتلتحق بها في أكتوبر 1961 وتعترف بها المجموعة الدولية، فرفض المغرب الإعتراف بها، لكونها جزء من حدوده التي لمّح لها حتى في دستور سنة 1962، بل ومن الفترة الممتدة مابين سنتي 1961 و1969 كان في الحكومة وزيرا من موريتانيا ومن الصحراء الغربية، أي كان الملك منذ تلك الفترة يعتبر سكان المنطقة من رعاياه.[3]

---

(1) **Ibid** Bassma Kodmani-Darwish (Dir) , **Maghreb les années de transition** , (collection enjeux internationaux Travaux et recherches de L'IFRI) , Paris , éd Masson , 1990 , pp 235 , 236.

(2) Maurice Barbier , **op.cit** , p 76.

(3) **bid** , p 80.

أما عن اعتبار المغرب الصحراء الغربية جزءا من أراضيه، فيربطها بعدة أسباب، منها التاريخية كون سلطته وسيادته استمرتا على المنطقة طوال قرون ماضية، والقانونية لأن المعاهدات الدولية التي أبرمها مع الدول الأوروبية نتج عنها سيادة الأمن والإستقرار في هذه المنطقة، لا لشيء إلا لسيادة المغرب عليها.[1] وشدّد المغرب على هذه الحجج التي يرى أنها تثبت مغربية الصحراء، لأن السلطان المغربي، كان يرسل ببعثات إلى المنطقة، وكان له تاريخيا تأثير سياسي عليها، وهذا من خلال تعيين القادة فيها، وحصوله على تعهد بالطاعة من سكانها،[2] إلى جانب تأدية الصلاة في مساجد المنطقة باسم أمير المؤمنين(السلطان المغربي)، وشعب المنطقة يحمل نفس العادات والتقاليد والحضارة التي تعرفها المغرب، كما عرفت المنطقة بعلاقاتها بالشمال(المغرب) من خلال العلاقات التجارية والتبادل الإقتصادي بينهما، وحتى خط الكتابة المستعمل في الصحراء هو نفسه المستعمل في شمال إفريقيا.[3]

ولقد كان زعيم وقائد المقاومة الصحراوية ضد الإسبان الشيخ ماء العينين العامل في الساقية الحمراء، ممثلا للسلطان فيها، ويعد هذا دليلا على سلطة السلطان على المنطقة، يضاف إليها الحملات التي قادها السلطان المغربي في المنطقة الجنوبية من السوس سنتي 1882 و1886، والضرائب التي تدفعها منطقة الصحراء الغربية للعرش المغربي. كانت هذه كلها الحجج التي أظهر المغرب من خلالها أحقيته في الصحراء الغربية، إلا أن هذا الأمر لم تجد له محكمة العدل الدولية أي دليل وأثر، فحملات المغرب في المنطقة لم تصل إلى واد درعة أي إلى الصحراء الغربية، كما لجأ المغرب إلى حجج وإثباتات دولية من خلال الاتفاقيات الموقعة بينه والدول الغربية التي قدّمها إلى المحكمة مثل الاتفاقية المبرمة مع إسبانيا سنة 1767 حول حماية وتحرير البحارة حول الشواطئ القريبة من واد النون، إلاّ أنها غير كافية لأنها لا تتضمن ما يمكن الاستدلال به على سلطة المغرب على المنطقة، والاتفاقية مع إنجلترا سنة 1895، التي تعتبر الإقليم الممتد من واد درعة حتى رأس بوجدور هو جزء من مراكش، لكن هذا يتعارض والوثائق التي تحصلت عليها المحكمة، والتي تختلف مع الحدود التي أشار إليها المغرب .

ظل المغرب يدافع عن طرحه هذا مستندا وحسب تصوره، إلى علاقات الخضوع التي تربط السكان الصحراويين بالعرش المغربي، وهذا منذ القرن 19، بالرغم من أن العودة إلى هذا التاريخ تثبت استقلالية المنطقة الصحراوية عن العرش المغربي، حتى بعد بعثات السلطان المغربي في سنة 1886م إلى السوس والنون.[4]

---

[1] مسعود شعنان، **المرجع السابق الذكر**، ص 92 ،93.

[2] Maurice Barbier , **op.cit** , pp 80 , 81.

[3] مسعود شعنان، **المرجع السابق الذكر**، ص 93.

[4] Martine de Froberville , **op.cit** , p 38.

رغم الرأي الإفتائي الذي قدّمته محكمة العدل الدولية في 16 أكتوبر 1975، استمر المغرب في موقفه، وعبّر عن شكوكه في القواعد القانونية التي اعتمدتها المحكمة، والقائمة على القانون الوضعي الذي يتجاهل التقاليد التاريخية والقضائية للمناطق المعنية، حيث وجود المغرب يمتد لقرون، كما أن مصدر السيادة والحدود للمغرب تختلف عن المفهوم الغربي للدولة القومية، فتتشكل الروابط التاريخية للمنطقة مع السلطان كونه "أمير المؤمنين" وهو الأساس الذي تقوم عليه السيادة المغربية على المنطقة، التي تقوم على الولاء عن طريق البيعة من طرف الرعية للملك، كزعيم روحي له شرعية توارثية روحية ودينية، وعلى هذا الأساس يرى المغرب قيام علاقة بينه وبين قبائل الصحراء الغربية، لهذا حسب المغرب فرأي المحكمة الدولية فيه غموض، فمن جهة تعترف بوجود ما سبق ذكره تاريخيا، في حين ترفض من جهة أخرى السيادة المغربية على المنطقة والتي إن لم تكن كلها لكن على الأقل الجزء الشمالي منها.[1]

لقد عمل المسئولون والمؤرخون المغربيون على تقديم مجموعة من الوثائق القانونية لإثبات تلك الروابط ومنها الظهير (المرسوم الملكي) الذي أصدره السلطان مولاي عبد العزيز سنة 1904، الذي يؤكد فيه مكانة قبيلة الرقيبات كأشراف، إلا أن هذا النوع من الوثائق لا يؤخذ بها، فالوثائق التي يتم الاستشهاد بها ينبغي أن تكون وثائق قانونية، كأحكام قضائية مثلا لفض نزاعات بين القبائل،أو دينية كوجود ابتهالات دينية تدعو بإسم الملك، أو تاريخية كشهادة شخصيات مرموقة ووجهاء من الصحراء الغربية بالسيادة المغربية على الأراضي التي تطالب بها.[2]

من خلال رغبة المغرب في ضم الصحراء الغربية وفق البند الذي تضمّنه القرار الأممي السابق الذكر فيقول خبير الشؤون الدولية جورج جوفي في بحث له قدّمه سنة 1997، أن اعتماد المغرب على النص السابق(القرار الأممي 1514) يعني تجاهله لمضمونه الحقيقي، الذي كان الهدف منه تطبيقه على أجزاء صغيرة من الأراضي وليس على كل منطقة الصحراء الغربية، كما أن الحكم التقليدي الإسلامي المغربي قبل الإستعمار كان يمارس من خلاله نفوذه على الشعب وليس على الأرض، ومسألة تصنيف الفرد على أنه مغربيا كانت تقوم على الولاء للسلطة المغربية وليس بالضرورة على المكان الموجود فيه، وهذا متعارض مع القانون الدولي الذي يقوم فيه مبدأ السيادة على السيطرة على الأرض.

ففي القانون الدولي يتم ربط تصفية الإستعمار بمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الإستعمار، وعن منطقة الصحراء الغربية فحدودها المرسّمة استعماريا والمعترف بها دوليا تعود إلى معاهدة الحماية لسنة 1912، الموقعة بين فرنسا وإسبانيا(كدولتان مستعمرتان) مع المملكة المغربية، والتي حدّدت من

---

[1] " الصحراء الغربية تكاليف النزاع "، تقرير international crisis group working to prevent conflict worldwide ، تقرير رقم 65 حول الشرق الأوسط ، القاهرة/بروكسل 11 جويلية 2007 (نسخة الكترونية) في الموقع
http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/North%20Africa/Western%20Sahara/Arabic%20translations/Western%20Sahara%20The%20Cost%20of%20the%20Conflict%20Arabic.pdf ، ص 1، اطلع عليه يوم 20 أفريل 2016 ،على الساعة 14:50.

[2] **المرجع نفسه**، ص 2.

خلالها حدودها مع الصحراء الغربية. وأخذت منظمة الوحدة الإفريقية بهذا المبدأ في ميثاقها، والحجة التاريخية تطبّق في حال توافقت مع إرادة السكان المعنيين، والقانون الدولي يغلب حق الشعب في تقرير مصيره على الحق التاريخي، فيرى أن "السكان هم من يقررون مصير إقليم ما، وليس الإقليم هو من يقرر مصير سكان ما". [1] فبالتالي بناء على ما ينص عليه القانون الدولي، وما أفتت به محكمة العدل الدولية فمطالب المغرب في الصحراء الغربية لا أساس لها قانونيا.

إن اختلاف التصوّرين المغربي والغربي في مسألة الحدود يعود إلى اختلاف مفهوم كل منهما لمسألة الحدود، فبالنسبة للمغرب هي مرتبطة بمفهوم الإقليم عند العرب والمسلمين، فبالنسبة للإسلام الإقليم غير مرتبط بالمفهوم الغربي للدولة، فالأخير لا أثر له في النماذج والنظم القانونية التقليدية للدولة الإسلامية على مر التاريخ، ففي الإسلام هو مرتبط بالمفهوم السوسيولوجي الديني لمعنى الأمة، والرابط الوحيد للأفراد فيها هو الدين الإسلامي، أما المعطى الجغرافي فلا يدخل في إطار تحديد الإقليم الذي تتواجد عليه هذه الأمة. فبغياب ممارسة السلطة السياسية داخل الحدود فإن المعطيات الدينية هي التي تحدد الإطار المكاني الذي تعيش فيه الأمة الإسلامية، و"دار الإسلام "هو الإقليم الذي تمارس فيه سلطة الدولة، بل ويعتبر بيت المسلمين، فلذلك دار الإسلام تظم كل الرقعة الجغرافية التي تعيش عليه الأمة، ومنه إطارها الجغرافي غير ثابت، أي لا يقوم على معطيات وحدود جغرافية، وفي حالة الخلافات حول المسألة فإن المشرّع في الإسلام يلجأ إلى عنصري الإنتماء الديني للإسلام، والبعد الحضاري، ويعني الإنتماء للأمة العربية. [2]

أما المطالب الثاني بإقليم الصحراء الغربية التي هي موريتانيا فتتمثل مبرراتها الرامية إلى تحقيق فكرة "موريتانيا الكبرى"، تظهر من خلال ما أشار اليه مختار ولد داداه من الروابط التي تربط موريتانيا بشعب الصحراء، وهذا في خطابه الذي ألقاه في العطار في 1 جويلية 1957 يقول فيه:

> "لا يمكنني أن أمنع نفسي عن التفكير بمختلف الروابط التي تجمعنا، فنحن نحمل نفس الألقاب،ونتحدث نفس اللغة، وحافظنا على نفس العادات، ونمجد نفس القادة الدينيين، ونرعى قطعاننا في نفس المراعي ونسقي من نفس الآبار، وباختصار فنحن نطالب بنفس هذه الحضارة الصحراوية والتي نفتخر بها، وبالتالي أطالب إخواني في الصحراء الإسبانية بالتفكير في موريتانيا الكبرى الإقتصادية والروحية" .[3]

فهذا الخطاب يلخص لنا أسباب مطالبة موريتانيا بالصحراء الغربية، وتبنت هذا الموقف أمام اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة بلسان ممثلها في هذه اللجنة، وأعلنت عن ذلك منذ سنة

---

[1] " مقتطفات من كتاب نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو لطاهر سعود " ، **المرجع السابق الذكر**.

[2] Boualem Bouguétaia , **Les Frontières méridionales de L'Algérie**, préface de C A Colliard , Alger , sned ,1981 , p 24.

[3] Tony Hodges , **op.cit** , p 131.

1966، وطالبت باستقلال الصحراء عن إسبانيا وعن المغرب، وردة الفعل الموريتانية هذه في واقع الأمر، كانت نتيجة قلقها من المطالبة المغربية بالمنطقة أكثر من رغبتها في ضمها إليها.[1]

قامت المطالبة الموريتانية بالصحراء الغربية على أساسان، الأساس الأول يتعلق بالروابط التاريخية والجغرافية والسكانية، حيث كانت موريتانيا تطلق على منطقة الصحراء الغربية تسمية موريتانيا الإسبانية، ودعّمت كل ذلك بوثائق منها "الوثيقة البيضاء" المطبوعة سنة 1960، وأخرى نشرتها سنة 1966، ومعاهدة السلم والتجارة المصادق عليها من طرف كل من المغرب وإسبانيا سنة 1967، إلى جانب وثيقة أخرى نشرتها وزارة الخارجية المغربية نصّت فيها على أن إقليم موريتانيا يتضمن المناطق الجنوبية للمغرب والواقعة بين تندوف والساقية الحمراء شمالا، والمحيط الأطلسي في الغرب، ونهر السنغال جنوبا، وهي نفس الوثائق التي استعملها المغرب للمطالبة بالصحراء الغربية. وإن سعت موريتانيا لإثبات أن الصحراء جزء منها،إلا أنها من جهة أخرى أيدت حق تقرير المصير للشعب الصحراوي منذ سنة 1962، ولقد عبرت عن هذا الموقف في الأمم المتحدة منذ سنة 1972.[2]

وهذا في الواقع يعود إلى ثقة موريتانيا بأن الصحراء جزء منه، فلو نعود إلى المغرب نجده يعترف بنفسه بأن الصحراء ليست من ضمن حدوده، ففي المادة "3" من الاتفاقية التي أبرمها مع إسبانيا في 27 نوفمبر 1912 بمدريد، التي تشير إلى المادة "8" من الاتفاقية المبرمة بين العرش المغربي وإسبانيا في 26 أفريل 1860، فإن المغرب اعترف فيها، ومن خلال هذه المادة، بأن حدوده الجنوبية تنتهي في واد النون.[3] لهذا اعتمدت موريتانيا على نفس الوثائق التي استعملها المغرب في المطالبة بالصحراء والتي تثبت فيها المغرب أن الصحراء لا تدخل في حدودها، بل وحتى بتطبيق مبدأ تقرير المصير على الشعب الصحراوي، والذي دعّمته موريتانيا، فإنها كانت واثقة من أن النتيجة ستكون لصالحها ويختار الصحراويون الانضمام إليها بدلا من المغرب.[4]

لم يكن المغرب المطالب الوحيد بالصحراء الغربية، فموريتانيا تقدّمت ليس فقط بنفس المطلب بل وبنفس الحجج، ويشتركان حتى في الدوافع التي حملت كل منهما للاهتمام بمسألة استعادة ما يعتبرونه أراض تابعة لهم من خلال انتهاج سياسة إلهاء شعبيهما، ففي واقع الأمر لكل من موريتانيا والمغرب أسبابهما، ومنها الانسداد السياسي الداخلي، فالمغرب بسبب المحاولات الانقلابية الفاشلة، واهتمامه باستمالة الغرب وكسب ثقته من جديد، في حين موريتانيا تسعى لمواجهة المعارضة الداخلية الشرسة للنظام، يضاف إلى تلك الأسباب، الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الصحراء الغربية في حد ذاتها، حيث يربطها المغرب بتاريخه الذي قام على محور شمال–جنوب، ورغبته في استعادة امتداده الصحراوي، الذي

---

(1) Martine de Froberville , **op.cit** , pp 39 , 40.

(2) مسعود شعنان، **المرجع السابق الذكر**، ص99 ،100.

(3) Robert Rezette , **op.cit** , pp 67 , 68.

(4) مسعود شعنان، **المرجع السابق الذكر**، ص100.

جعل منه قوّة ولعدّة قرون. أما موريتانيا فإنها تريد بذلك المحافظة على وجودها، ومواجهة جارها المغرب في سياسته التوسعية في الجنوب، كما أن المصالح الإقتصادية المرتبطة بالفوسفات الذي تزخر به المنطقة شكل دافعا آخرا، فالمغرب بالفوسفات الصحراوي سيصبح المنتج والمصدر الأول عالميا له، وسيجعله المتحكم في السوق العالمية، خاصة مع ارتفاع أسعاره مابين سنتي 1973 و1975.[1]

لكن موريتانيا بعدما تقاسمت هي والمغرب الصحراء الغربية، في إطار معاهدة مدريد الثلاثية بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا، المبرمة في 14 نوفمبر 1975، تراجعت عن الأمر لتعترف بالصحراء الغربية، وهذا بعد الانقلاب الحاصل في موريتانيا سنة 1978، بل وأعادت منطقة واد الذهب التي كانت حصتها في التقسيم للبوليساريو، مما أدى إلى تحرّك المغرب عسكريا لإستعادة الإقليم ميدانيا، وتنظيم حملة سنة 1979 للحصول على مبايعة الصحراويين، خاصة وأن الرئيس الجزائري هواري بومدين المدافع عن إستقلال الصحراء كان قد توفي سنة 1978.[2]

3- من صراع بين إسبانيا وجبهة البوليساريو إلى صراع بين المغرب والبوليساريو

كان ينتظر أن تتم تسوية مسألة تصفية الإستعمار وتطبيق الحق في تقرير المصير للشعب الصحراوي مابين إسبانيا البلد المستعمر، وبين الشعب الصحراوي وممثله جبهة البوليساريو كحركة تحررية صحراوية طالبت باستقلال الصحراء الغربية.

أ- مساعي إسبانيا قبل ظهور جبهة البوليساريو

بالنسبة لإسبانيا، فإن موقفها عرف تغيرات جذرية، فبعدما عملت على إلحاقها بها تخلّت عنها للمغرب وموريتانيا في إطار معاهدة مدريد مقابل بعض المصالح، فكانت في البداية تنوي الاحتفاظ بالصحراء الغربية و جعلت منها منذ سنة 1958 مقاطعة إسبانية، وزاد إهتمامها وتمسّكها بها بعد اكتشاف الفوسفات سنة 1962، مبرّرة ذلك بوجودها الطويل في المنطقة، وأن المغرب الذي يطالب بها، لم يكن له أي سيادة على المنطقة، ونفس الأمر بالنسبة لموريتانيا التي لم تكن حتى معروفة إلى أن استقلت سنة 1960. فهي شغلت منذ نهاية القرن 19 وبداية القرن 20، أرضا بلا سيّد (Terra nullius)، كما أنها من اكتشف الفوسفات وبالتالي ليس من حق أي دولة مجاورة المطالبة بالاستفادة منه، ما عاد السكان الأصليين.

أقدمت اسبانيا على التحايل على منظمة الأمم المتحدة التي طالبتها منذ 24 فيفري 1956، بتقديم معلومات حول مستعمراتها، فقامت بتحويل الوضعية القانونية للصحراء الغربية من مستعمرة إلى مقاطعة تابعة لها، وألغت تسمية المنطقة بـ "إفريقيا الغربية الإسبانية"، وأعلنت في 10 من نوفمبر 1958

---

[1] Abdelkhaleq Berramdane , **Le Sahara occidental enjeu maghrébin** , Paris , Karthala, 1992 , pp 57 , 58 .

[2] مصطفى الخلفي، "أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية" من الموقع **http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/09d2f2cc-a1e7-4681-9c2e-d92da5e12078#TOP**، اطلع عليه يوم 30 أفريل 2016، على الساعة 20:30 .

على أنها لم تعد تملك أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي لأن الأقاليم الخاضعة لها في إفريقيا أصبحت مقاطعات إسبانية وفق التشريعات والقوانين المطبقة في إسبانيا.[1] وتتقدم إسبانيا بأول معلومات مفصّلة عن المنطقة في الأمم المتحدة في 8 ماي 1961،[2] فبعدما ألحقت إسبانيا المنطقة بالدولة المركزية أصبحت بذلك الصحراء الغربية تابعة مباشرة لرئاسة الحكومة الإسبانية، وينظمها القانون الصادر في 9 أفريل 1961 الذي من خلاله أصبح للصحراء الإسبانية ممثلون منتخبون في المجلس النيابي الإسباني (Cortes)، وحاكم عام يتولى الشؤون المدنية والعسكرية، كما تمّ تنظيم الشؤون المحلية والإدارية للمقاطعة.[3] تكون بذلك إسبانيا قد عبرت فعلا عن عدم رغبتها في التخلي عن الصحراء الغربية بالرغم من التحولات الطارئة على المستوى الدولي بتراجع العديد من القوات الإستعمارية، وانسحابها من عدة مناطق بداية من فترة الستينات،أما نظام الجنرال فرانكو فلم يكن ينوي التخلي عن مستعمراته.[4]

إلا أن قرارات الجمعية العامة كانت عكس ما كانت تريده إسبانيا، ففي ديسمبر 1965 تبنت أول لائحة حول الصحراء الغربية، وكانت إسبانيا والبرتغال الوحيدتان المصوتتان ضد اللائحة، وعملت إسبانيا على استمالة منظمة الأمم المتحدة بالدفاع عن نفسها وتفنيد فكرة كونها دولة مستعمرة، من خلال استغلال مسألة منطقة جبل طارق، التي تنازلت عليها إسبانيا لصالح انجلترا سنة 1713 بناء على معاهدة أوترخت Utrecht، كما حاولت كسب تعاطف المنظمة ودول العالم الثالث، وجعل من نفسها ضحية للإستعمار في أراضيها، بل وعمل نظام الجنرال فرانكو على كسب صداقة الدول العربية خاصة المغاربية حتى تدعّمه في منابر الأمم المتحدة، واستغل حتى القضية الفلسطينية وساندها ورفض الإعتراف بإسرائيل لكسب ودّهم، كما حاول تحقيق التقارب مع المغرب وموريتانيا والجزائر في ماي 1966، وزار ممثلون عن الحكومة الإسبانية الصحراء الغربية لدراسة الوضع فيها.

أرسل الجنرال فرانكو بعد الزيارة السابقة ببضع أشهر، لجنة "24" الأممية، اقترح فيها تسوية الخلاف حول منطقة افني مع المغرب وقبوله لتطبيق مبدأ تقرير المصير في الصحراء الغربية،[5] ولضمان الولاء لتحقيق هدفها، قامت باستبدال الممثلين الصحراويين في التنظيمات الإدارية الجديدة، والتي نصبت بعد إلحاق الصحراء بإسبانيا بمساعدة من القادة الصحراويين الموالين لها. في نوفمبر وديسمبر من سنة 1966 قدّم ستة ممثلين صحراويين مذكرة لمنظمة الأمم المتحدة تحمل توقيع 800 من الأعيان، ومذكرة ثانية أمضاها 91% من السكان الصحراويين وممثلوهم في مجلس النواب الإسباني، معبّرين فيها

(1) Tony Hodges , **op.cit** , p 173.

(2) Mohamed Fadel ould Ismail ould Es- Sweyih , **op.cit** , p 24.

(3) Maurice Barbier , **op.cit** , p 70.

(4) Gilles Perrault , **op.cit** , p 241.

(5) Tony Hodges , **op.cit** , pp 173 , 174.

عن رضاهم بالسياسة التي تطبّقها إسبانيا في الصحراء،إلا أن تلك المذكّرة لم تحض بأي إهتمام، خاصة وأن الملك المغربي الحسن الثاني صرّح بأنه قد التقى بعدة ممثلين من الصحراء أدلوا بولائهم له.[1]

بعدما أعربت إسبانيا عن نيّتها في إنهاء الخلاف مع المغرب حول منطقة افني، وتطبيق مبدأ حق تقرير المصير في الصحراء،أعلنت في 7 نوفمبر 1966 عن إرسال بعثة لمناقشة قضية تعيين لجنة لإرسالها إلى الصحراء الغربية مع الأمين العام الأممي، لكن إسبانيا رغم كل هذه الجهود صوّتت ضد اللائحة التي تبنّتها الجمعية العامة، وبرّرت ذلك برفض محتواها المتضمن التفاوض مع حكومتي المغرب وموريتانيا حول تنظيم الاستفتاء المقترح من طرف الجمعية العامة، واستمرت إسبانيا في رفض كل القرارات المقترحة في الجمعية العامة حول الصحراء إلى غاية سنة 1970، وتنازلت في المقابل عن افني بعد الاتفاقية المبرمة بينها والمغرب في 4 جانفي 1969، ليستردها المغرب رسميا في 30 جوان من نفس السنة، إلا أن افني لم تكن في الحقيقة ذات أهمية إستراتيجية ولا اقتصادية بالنسبة لإسبانيا.[2]

ب- ظهور جبهة البوليساريو ومطالبتها باستقلال الصحراء الغربية

كانت إسبانيا في إطار مساعيها من أجل ضم الصحراء الغربية تواجه الدول المغاربية التي كانت تطالب بتحرر كل المنطقة المغاربية، حيث بدأت مسألة الصحراء الغربية تكتسي بعدا مغاربيا، وظهر التفاهم بين المغرب وموريتانيا والجزائر حول المسألة منذ سنة 1969، وطالبت الأطراف الثلاث بالتعجيل بعملية القضاء على الإستعمار في الصحراء الغربية، معارضين السياسة الإسبانية الرامية إلى احتفاظها بالصحراء.[3]في تلك المرحلة لم تكن حركة تحرير الصحراء قد ظهرت بعد، ولما تمّ تأسيسها كانت ليبيا الوحيدة في المغرب العربي التي تعاطفت معها منذ البداية، في حين دول الجوار الأخرى، بما فيها الجزائر لم تكن مؤيدة لها أو تساندها، ومنذ جوان 1972 أعلن العقيد معمر القدافي رسميا أنه يساند حرب الشعب الصحراوي، بل ودعّم ثوارها بالأسلحة، في حين موريتانيا وإن سمحت لقادة الحركة بالتواجد في أراضيها، وللثوار بالانسحاب إليها في حالة متابعة الإسبان لهم، إلا أنه لم تقدّم لهم أي دعم عسكري، حتى لا تفسد علاقاتها، التي تعتبرها مهمّة بإسبانيا، خاصة من الجانب الإقتصادي، أما الجزائر فكانت جد حذرة إزاء الجبهة في هذه المرحلة من تأسيسها، بل ومنعت مرور الأسلحة القادمة من ليبيا عبر أراضيها نحو الصحراء الغربية، وقامت بإيقاف الوالي و طرده أثناء زيارته للجزائر سنة 1973.[4]

نتج عن هذا التقارب بين دول المغرب العربي لقاء بين كل من الرئيس الجزائري هواري بومدين والملك المغربي الحسن الثاني والرئيس الموريتاني مختار ولد داداه في أغادير بالمغرب في جويلية

---

(1) Robert Rezette , **op.cit** , p 103.

(2) Tony Hodges , **op.cit** , pp 174 , 175.

(3) Khadidja Mohsen- Fennan , **Sahara occidental , les enjeux d'un conflit régional**, préface de William Zartman, Paris , CNRS ,1997, p 29.

(4) Tony Hodges , **op.cit** , pp 206 , 207.

1973، للنظر في مسألة تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية،[1] كانت نتيجته المطالبة بإجراء استفتاء تقرير المصير للصحراويين، بعدما إنسحاب القوات الإسبانية منها، حتى لا تعمل على تزوير نتيجة الانتخابات.[2]

تمّ التقارب الرسمي بين المغرب وموريتانيا، بعد سنة 1974، وإن كان ذلك في الحقيقة منذ قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في الرباط بالمغرب سنة 1972، والتي خلالها اتفقت كل من الرباط ونواقشط على تقاسم الصحراء الغربية بعد استقلالها،[3] وكان هدف دول المنطقة من خلال هذا التقارب هو بناء إتحاد المغرب العربي، وتعتبر مسألة تحرير الصحراء الغربية مسألة مهمة بالنسبة للدول المشاركة، لأنها ستشكل رابطة بين دول الجوار، لكن حماس تحقيق هذا الهدف سرعان ما بدأ يتلاشى بسبب اختلاف المصالح بين دول المنطقة، فموريتانيا من جهتها كانت متخوّفة من توسع المغرب على القرب من حدودها، لهذا سعت للحصول على جزء من الصحراء، في حين كانت الجزائر متخوّفة من ألاّ يوقّع المغرب على اتفاقية الحدود لسنة 1972، كما لم تكن راغبة في سياسة الهيمنة والتوسع التي كان يتّبعها المغرب، إلى جانب تقويّته لقاعدته الإقتصادية من خلال الثروات المتواجدة في المنطقة.[4]

أما إسبانيا التي بدأت تفقد مستعمراتها، فظلّت متمسكة بالمنطقة ولم تكن تنوي التخلي عنها، فبعدما انسحبت من أفني، أضحت الصحراء الغربية مستعمرتها الوحيدة في إفريقيا على غرار الجزر المتواجدة على سواحل البحر المتوسط للمغرب، وهذا متناقض مع المواقف التي أظهرتها على مستوى منظمة الأمم المتحدة الرامية إلى قبول تطبيق مبدأ تقرير المصير على الشعب الصحراوي، فاكتشاف الفوسفات في منطقة بوكراع وشروعها في الاستثمار فيه غيّر مشاريعها، وإن كانت متمسّكة بمبدأ تحقيق الحكم الذاتي للمنطقة، إلا أنها ظلت تحاول إقناع منظمة الأمم المتحدة بعدم إمكانية تنظيم الاستفتاء، بسبب طابع السكان الصحراويين غير المستقر وعيشهم كبدو رحل، و تراجع مستوى التنمية الإقتصادية، لهذا فنيتها هو تنظيم الاستفتاء حين يكون السكان جاهزون لذلك.[5]

وطمأنت إسبانيا الصحراويين برغبتها في تصفية الإستعمار منذ سنة 1970 من خلال الرسالة التي وجّهها الجنرال فرانكو للشعب الصحراوي في 21 سبتمبر1973، قائلا "إن إسبانيا لا تزال تعترف بأن الشعب الصحراوي هو السيّد في مسألة تقريره لمصيره، وليس من حق أي طرف أن يجبره على تغيير إرادته، إن إسبانيا سوف تدافع عن حرّية وإرادة الشعب الصحراوي وستضمن احتفاظه بحقه، وحرّية اختيار مستقبله".[6]

---

(1) Paul Balta , **op.cit** , p 173.

(2) Khadidja Mohsen- Fennan , **op.cit** , p 29.

(4) Martine de Froberville , **op.cit** , p 40.

(4) Khadidja Mohsen- Fennan , **op.cit** , p 29.

(5) Tony Hodges , **op.cit** , pp 175 , 176.

(6) Martine de Froberville , **op.cit**, p 35.

أعلن الملك المغربي رفضه لفكرة الاستفتاء التي تتضمن خيار الإستقلال للصحراء، في خطاب ألقاه بمناسبة ذكرى نفيه، كما عبّر عن عدم تخوّفه من الاستفتاء وتقرير المصير وعدم تهربه منه لأن المغرب بنفسه دعى إليه، لأن الصحراويون الذين لا زالوا تحت السيطرة الإسبانية راغبين في العودة إلى وطنهم، و أن الاستفتاء لا بدّ أن يتم في جو ملائم وتحت ضمانات ورقابة منظمة دولية بعد جلاء القوات الإسبانية، مع اشتراطه تطبيق القواعد الدولية وموافقة المغرب على صيغة سؤال الاستفتاء، حيث يرفض أي صيغة تحمل فكرة وجود شعب صحراوي.[1]

أما عن قرار الصحراويين فانه تحدّد من خلال تأسيس مجموعة من الحركات المطالبة بتحرير الصحراء، منها جبهة تحرير الصحراء التي أسسها البصري (كما سبق الإشارة إليه) التي قدّمت لائحتها المطلبية للحاكم العام لمقاطعة الصحراء، بييرز دلما Perez Delma، طالبت فيها بمنح الإستقلال الذاتي للصحراء، وكانت الحركة النواة التي من خلالها أُسّست جبهة البوليساريو، التي أخذت على عاتقها مسألة البدء في الكفاح المسلّح.[2] والتي سوف تدخل في صراع مسلح مع إسبانيا ثم المغرب، من أجل الحصول على استقلالها.

لقد أظهر المغرب قلقه من حركة البوليساريو منذ بداية نشاطها، لذلك شجّع على تأسيس حركة المقاومة للرجال الزرق بقيادة ادوارد موحا المنظم إلى الطرح المغربي الرامي إلى ضم الصحراء، لكن لم تكن هذه الحركة الوحيدة الناشطة، إذ تأسست جمعية للصحراويين من أصول الصحراء الإسبانية سنة 1975، ردا على تأسيس جبهة البوليساريو، وتأسست جبهة أخرى بقيادة رشيد محمد دويحي وهي جبهة التحرير والوحدة، ولم تبق إسبانيا في وضع المتفرج، بل شجّعت بدورها على تأسيس حزب الاتحاد الوطني الصحراوي سنة 1974، واعترفت به رسميا في 16 فيفري 1975، وسمحت له بالاستعراض أمام لجنة التحقيق الأممية، التي انتقلت إلى العيون ما بين 12 و19 ماي 1975، إلا أنه فاجأ الجميع بمطالبته باستقلال الصحراء ليتبنى بذلك شعار جبهة البوليساريو، لكن قائد هذا الحزب التحق في الأخير بالرباط ، وأعلن بيعته وتبعيته للملك الحسن الثاني.[3]

بقيت في الأخير جبهة البوليساريو الوحيدة الداعية إلى الثورة منذ صدور بيانها التأسيسي سنة 1973، والذي نصّ على هدف تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب كتعبير جماهيري وحيد، يتخذ العمل السياسي والكفاح المسلّح وسيلة للوصول إلى الحريّة الشاملة، ليواجه بذلك المغرب بطرحه الرامي إلى إلحاق الصحراء بالمغرب، باعتبارها جزء من سيادته الإقليمية والتاريخية، ورفضت الجبهة السيطرة المغربية واعتبرته احتلالا لا بدّ من إنهاءه، لتدخل بذلك في مواجهة معه. دعّمت البوليساريو موقفها وبمساندة من الجزائر، بالقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، كقرار الجمعية

---

(1) Martine de Froberville , **op.cit** , p 35.

(2) Paul Balta , **op.cit** , pp 170 , 171.

(3) **Ibid** , pp 172 , 173 .

العامة رقم 1514 الصادر في سنة 1960، وما جاء بعده. (قرارها رقم 2928 الصادر في سنة 1972 وقرار مجلس الأمن رقم 504 الصادر في سنة 1985وغيرها من القرارات).[1]

إن دعوة جبهة البوليساريو للإستقلال قائم على توفر الدعائم التي يمكن من خلالها للشعب الصحراوي تأسيس دولته، فإسبانيا عبر تواجدها الاستعماري في المنطقة قد مهّدت وساهمت في بناء مؤسسات لدولة مستقبلية مستقلة، فإقليم الصحراء وحدودها حدّدتها من خلال الاتفاقات التي أبرمتها سنوات 1900 و1904 في باريس وفي سنة 1912 في مدريد، فبطريقة غير مباشرة ساهمت إسبانيا في ظهور مجموعة بشرية متجانسة وواعية بهويتها، منظّمة سياسيا واجتماعيا من خلال "الجماعة"، و تحت سلطة مجلس "أيت أربعين"، وهذا النظام مختلف عن نظام المحافظات الموجود في موريتانيا والنظام الملكي الموجود في المغرب، ما يعني أن للشعب الصحراوي خصوصياته، كما ساهمت أيضا بالتأسيس لنظام إداري في الصحراء منذ سنة 1960، حتى تسمح للصحراويين تدريجيا بتسيير شؤونهم بأنفسهم، وهذا من خلال المجالس المحلية والبلدية، ومجالس المقاطعة وجمعية عامة منتخبة(الجماعة).[2]

إن ما أقدمت عليه إسبانيا من خلال اتفاقية مدريد الثلاثية وتنازلها عن إدارة الصحراء الغربية، لا يحمل الصفة الشرعية، لأن صلاحيات إسبانيا كدولة مستعمرة للإقليم لا يمنحها حق التصرف بأرض الإقليم، ولا تملك التفويض لها بذلك، فسلطاتها في الإقليم تقتصر على إدارته فقط، في حين اتخذ المغرب تلك الاتفاقية كوثيقة دولية، أقامت عليها مبررها القانوني للزحف على الصحراء الغربية من خلال ما أطلق عليه بالمسيرة الخضراء، ومن وجهة نظر القانون الدولي فالتصرف الذي أقدم عليه المغرب هو عمل حربي وعدائي، حسب ما ينص عليه قرار الجمعية العامة رقم 3314 المتخذ في 14 ديسمبر 1974.[3]

كما أن المغرب من خلال إحالته المسألة على محكمة العدل الدولية للبت فيها قد قام بخطوة من خلالها فرض إرادته على مسار عملية تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية على حساب القانون الدولي، فشتّت الجهود ووجه الأمر نحو وضعية جديدة من التنازع، تتعلق بتفسير وتأويل رأي المحكمة، خاصة وأن أجوبة الأخيرة كانت فضفاضة، لينحرف بذلك الإهتمام عن جوهر القضية.[4]

إن محكمة العدل الدولية وإن أقرت من جهة بأن أرض الصحراء الغربية قبل احتلال الإسبان لها لم تكن أرضا سائبة بل كان بها سكان يخضعون لسلطة اجتماعية وسياسية، وأن الدلائل القانونية التي قدّمها المغرب غير كافية، إلا أنها أقرّت من جهة أخرى بوجود روابط قانونية في حقبة الإستعمار الإسباني وهي روابط (البيعة) بين سلطان المغرب وبعض قبائل المنطقة، لهذا اعتبر المغرب أن رأي

---

[1] أحمد توفيق المدني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل** ، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص 58 ، 59 .

[2] Mohamed Fadel ould Ismail ould Es-Sweyih , **op.cit** , pp 36 , 37.

[3] " مقتطفات من كتاب نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو لطاهر سعود "، **المرجع السابق الذكر**.

[4] **المرجع نفسه**.

المحكمة لصالحه، لكنه لم يكن الوحيد الذي اعتبر الرأي لصالحه، فحتى موريتانيا والشعب الصحراوي كان لهم نفس الفهم، لكون الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لم يكن واضحا تماما.[1]

فبالنظر إلى جوابها عن السؤال الأول الموجه لها، حول الروابط القانونية بين إقليم الصحراء وكل من المغرب وموريتانيا، فإنه ورغبة منها في إرضاء الطرفين المطالبان بالصحراء، أجابت عنه بأن الصحراء لم تكن أرضا بلا سيّد، و إن كان جوابها عن السؤال الثاني أقرّ بوجود علاقة تبعية بين سلطان المغرب والقبائل الصحراوية، إلا أنها أضافت أنه لم تكن هناك روابط سيادية بين الصحراء والمغرب، وهذا الغموض منح الملك المغربي فرصة تقديم تفسيرات شخصية نشرتها مباشرة حكومته، لتعلن بذلك على أن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لا يعني إلا أمرا واحدا هو أن الصحراء مغربية، وأنّ الصحراويين مغربيون.

فالمغرب اعتبر ذلك إقرارا بوجود روابط تاريخية بين بعض من القبائل الصحراوية والمغرب، لذلك نظّم الملك الحسن الثاني ما سماه بالمسيرة الخضراء، والتي نتج عنها اتفاق مدريد الذي تمّ من خلاله تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا، وبعد إنسحاب موريتانيا من المنطقة التي احتلتها، استمرت الحرب بين الصحراء الغربية (بقيادة البوليساريو) والمغرب، التي بدأت منذ سنة 1975، أدان مجلس الأمن ذلك واعتبره احتلالا للصحراء الغربية، إلا أن النتيجة غير المتوقعة هو تحوّل النزاع من نزاع بين الطرفين السابقين إلى نزاع وكأنه بين محورين هما الجزائر والمغرب.[2] لكن ما الأمر بالنسبة للجزائر؟

بالنسبة لوضعية الجزائر التي لها حدود مع الصحراء الغربية، فإنها لم تطالب إطلاقا بإقليم الصحراء الغربية مثلما فعل كل من المغرب وموريتانيا، فهي على عكسهما ساندت حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وصوّتت لصالح كل قرارات الأمم المتحدة الرامية إلى ذلك، لكن في بداية ظهور جبهة البوليساريو رفض النظام الجزائري مساندتها، واعتبرها غير ناضجة سياسيا للقيام بمهامها، وتفتقر للدعم الشعبي، حتى أنه لما قرّر الحسن الثاني الزحف على المنطقة في سنة 1974 تردّدت الجزائر في التعبير عن موقفها، وهذا حتى لا توتر العلاقات التي بدأت تتحسن مع المغرب، وهذا ما بين سنتي 1968 و1969. في سنة 1974 كان الاعتقاد السائد هو أن الجزائر سوف تقبل بمخطط التقسيم ما بين المغرب وموريتانيا، إلا أنها أعلنت رسميا في بداية سنة 1975، عن مساندتها لجبهة البوليساريو.[3]

اعتبر المغرب أن تغيير الجزائر موقفها إزاء الصحراء الغربية ظهر بعدما بدأ المغرب يسجل حسما للمسألة الصحراوية مع إسبانيا لصالحه، حيث يرى أن الجزائر لما أدركت خروجها من دون مكاسب عملت على تقوية علاقاتها مع إسبانيا، وتزامن تغييرها لموقفها هذا مع ظهور قوّة البوليساريو لدعم ليبيا لها، معتقدا أن الجزائر أدركت أنها يمكن أن تستغني عن الممر الغربي المار على المغرب لتسويق

---

(1) **المرجع نفسه**.

(2) أحمد توفيق المدني، **المرجع السابق الذكر**، ص 59 ، 60.

(3) Tony Hodges , **op.cit** , p 237.

حديدها، من خلال دعم مشروع دولة الصحراء الغربية، وهو الأمر الذي سيوفر لها طريقا أقل تكلفة إن مرّ عبر الصحراء الغربية، لهذا يرى أن الجزائر غيّرت موقفها منذ سنة 1975 لصالح تقرير المصير في الصحراء الغربية،[1] بل واعتبر المغرب أنها ترى في استعادته للصحراء الغربية تهديدا لوحدتها، من خلال تحليليها لخطاب العقيد هواري بومدين في 24 فيفري 1976، حين رفضت الجزائر **اتفاقية مدريد** الثلاثية لسنة 1975 بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا، والراجع حسب المغرب لتجاهله وعزله لها، ويرى أنّ الجزائر فضّلت بذلك المواجهة العسكرية المباشرة معه في أمغالا في 26 جانفي 1976،لا لشيء إلا لمواجهة العزلة التي حصلت له بعد قيام المغرب بما سماه بالمسيرة الخضراء.[2]

لم تكن للجزائر أي مطالب في المنطقة كما عبّرت عنه في عدة مناسبات، لكن تبق وجهة نظرها حول المنطقة مختلفة، فتعتبر الصحراء الغربية إقليما مستعمرا لا يتمتع بالحكم الذاتي، لهذا دعت إلى الإسراع في تصفية الإستعمار، وصرّحت بأنها تدعم كل مسار رام إلى ذلك، فبالتالي الأسباب الدافعة بالجزائر إلى اتخاذ موقفها ذلك ليست المصالح المادية وإنما لأسباب جيوسياسية واهتماما بالوحدة الجهوية، لكن إنهاء النزاع بالنسبة إليها لن يكون إلا من خلال البحث عن حلول سلمية للمشكلة الصحراوية.[3] وبالنسبة للنظام الجزائري فمحاولة المغرب إلحاق الصحراء الغربية بحدوده توضع في نفس الخانة مع مطالبه المزعومة بموريتانيا وبعض المناطق من الصحراء الجزائرية.[4] وهذه السياسة التوسعية المهددة بالمنطقة بل وبالقارة ككل هي التي ترفضها الجزائر، وتحارب ضدها وليس ضد ضم المغرب للصحراء الغربية.

ظلّت الجزائر متمسكة باستقلال الصحراء الغربية معتبرة ذلك مسألة مبدأ، فحالة الصحراء الغربية مثل حالة الجزائر التي كانت ضحية الإستعمار، وعلى هذا من حق الصحراويين نيل استقلالهم، فهي مسألة إجلاء استعمار، أما مطلب المغرب فتعتبره الجزائر موقف متعصب ومغالي في الوطنية أي الشيفونية (المغالاة في فكرة متعصبة ومتطرفة)، وتدعّم الجزائر موقفها بالمراجع المشيرة للقانون الدولي، وتمكّنت الجزائر والمغرب في الأخير من الوصول إلى إصدار بيان مشترك سنة 1988، مؤكدتان على أن الحل الأنسب هو إجراء استفتاء من دون قيود، وهذا بعدما أصبح موقف كل اللاعبين المعنيين منصبا نحو تنظيم استفتاء لتقرير المصير، وترى الجزائر أن المغرب هو من عمل على عرقلة عملية الاستفتاء،[5] ولا تزال هذه العملية غير معروفة المصير، بهذا السبب أي عراقيل المغرب.

---

[1] مصطفى الخلفي، **المرجع السابق الذكر**.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] مسعود شعنان، **المرجع السابق الذكر**، ص 101 .

[4] Tony Hodges , **op.cit** , p 238.

[5] "الصحراء الغربية تكاليف النزاع "، **المرجع السابق الذكر**، ص 4 .

وتضل الجزائر مصرّة، أمام موقف المغرب الذي يعتبرها طرفا في النزاع، على أن الطرفان المعنيان بالنزاع في الصحراء الغربية هما جبهة البوليساريو والجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية والمغرب، في حين الجزائر وموريتانيا ما هما إلا طرفان مهتمان بالمسألة، فيعود إهتمام الجزائر بهذا النزاع لكونه يتم عند حدودها مما يتحتّم عليها اليقظة، كما أنها تنوي العمل على التخفيف من التوتر بين المغرب والبوليساريو،لأن النزاع بين الطرفين سيكون مضرا لها لموقعهما المجاور لها، كما يعرقل إقامة علاقات مع دولة مجاورة لها، وهي المغرب.[1]

يستمر العداء بين الجزائر والمغرب بسبب استمرار نزاع الصحراء الغربية، وترجم البعض هذا العداء بالمواجهة العسكرية بينهما في تندوف سنة 1963،و هو ما يفسّر استمرار المجابهة بينهما حول نزاع الصحراء الغربية منذ سنة 1975، في حين أرجع البعض الآخر التناقض بين إيمانهما بفكرة الوحدة وواقع علاقتهما العدائي إلى النمط السلطوي في شرعنة الحكم السائد في كلا البلدين، فبالنسبة للمغرب أولوية استمرارية الملكية هو محوره الإستراتيجي، في حين بالنسبة للجزائر الثورة مهدّدة بالفشل إن توقفت عند الحدود مع المغرب.[2]

في حين أظهرت اتفاقية مدريد حول منطقة الصحراء الغربية على أنها صفقة بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا، بحيث انسحبت إسبانيا من الصحراء الغربية مباشرة بعدما توقيع المغرب وموريتانيا عليها، لتمنح المغرب وموريتانيا إدارة الإقليم، ليتم في سنة 1976 تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا مقابل احتفاظ إسبانيا بحقها في الصيد و الملكية الجزئية على مناجم المنطقة، منتهكة بذلك القانون الدولي.[3] ولقد انسحبت الإدارة والشرطة الإسبانية من معظم المناطق الصحراوية منذ 28 أكتوبر، في حين انسحب جيشها في 31 أكتوبر، وبدأت القوات الملكية المغربية مباشرة تحل محلّهم.[4]

أما جبهة البوليساريو، فاستمرت في الدفاع عن مبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوي، والذي ظلّ مبدأها الأساسي منذ تأسيسها، ولا تزال تدافع عن تطبيق ما تنص عليه القوانين الدولية ومنظمة الأمم المتحدة في قرارها رقم 1514، المرتبط بتصفية الإستعمار في الصحراء الغربية، من خلال الاستفتاء الذي يقرّ من خلاله إجلاء الإستعمار، ويعتبر الاستفتاء الحل الوحيد لإنهاء النزاع، حتى وان كانت نتيجته قبول الصحراويين بالانضمام إلى المغرب فإن القرار سوف يحترم من طرف الجبهة، إلا أن مشكلة المغرب ترتبط بجبهة البوليساريو ذاتها، حيث كانت ترفض التفاوض معها، بسبب اعتبارها ممثلا غير

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 4 ، 5 .

[2] توفيق المدني، **المرجع السابق الذكر**. ص 25.

[3] عجاج حميدة ، **المرجع السابق الذكر**، ص 27.

[4] Paul Balta , **op.cit** , p 174.

شرعي للصحراويين، بل ويفضل المغرب التفاوض مع الجزائر التي يعتبرها المتحكم في جبهة البوليساريو، التي يفضل تسميتها الجيليساريو(أي الجزائر–ساريو).[1]

ردّت جبهة البوليساريو على اتهام المغرب لها بعدم شرعية ما تقوم به وتأسيس الدولة الصحراوية سنة 1976، بأن جمهورية الصحراء الغربية التي تمّ تأسيسها تقوم على كافة الأركان القانونية التي تقوم عليها الدول في العالم، حيث لها دستور علماني حديث، كما لها بنية إدارية وسياسية، تمارس السلطة الكاملة من خلالها بكل استقلالية وعلى ترابها الوطني، ولها حدود معترف بها عالميا، واعترف باستقلالها أكثر من 70 دولة، تنتمي لعدة مناطق جيوسياسية، كما لها علاقات رسمية مع عدّة دول لا تعترف بها رسميا، ولها مكانة دولية محترمة، وعضوية كاملة في منظمة الوحدة الإفريقية، وتحترمها كافة المنظمات والهيئات الدولية.[2]

بعد جهود جبهة البوليساريو تمكّنت في الأخير من الحصول على اعتراف لها بحق إجراء استفتاء من أجل تقرير المصير في الصحراء الغربية، إلا أنه ضلّ مؤجلا، وترى أن المغرب تحايل عليها بعدما تم الاتفاق على ذلك بشكل مشترك، وذلك لأن المغرب متيقن من أن النتيجة ستكون مخالفة لمصالحه، فلجوء المغرب لاستعمال مبرر الحقوق التاريخية هو تغطية لطموحه الوطنية المتطرفة، والإدعاء المغربي هذا هو من أجل تحقيق طموحه في مشروعه القديم "المغرب الكبير"، وهذا حوّل المملكة المغربية إلى دولة توسعية، والتي كانت تطالب أيضا بموريتانيا، وبغرب الجزائر، وبسبتة ومليلة ،وحتى بجزء من مالي، وإتباع رغبات المغرب سوف يؤدي إلى مطالبة كل دولة بأراض كانت قد احتفظت بها في سنوات مضت، مما سيؤدي إلى حرب الكل ضد الكل. وترى البوليساريو أن موقف الملك المغربي ودعوته إلى إتحاده المقدّس لا لشيء إلا لمواجهة نفوذ حزب الإستقلال والجيش(أي ما يهدد عرشه)، لذلك عمل على إقناع شعبه بأن المغرب مهدّد في وحدته، كما استعملت نزاع الصحراء الغربية لتحويل الأنظار عن الظلم والقمع الذي يعيشه الشعب،[3] فهذه الأسباب حسب جبهة البوليساريو هي الدافعة بالمغرب إلى المطالبة بالصحراء الغربية وليس لحق يراه له فيها.

لكن ما مآل مسألة تقرير مصير الصحراء الغربية في ظل التنافس بين الجزائر والمغرب ؟

بعد عجز البوليساريو عن مواصلة المقاومة العسكرية، وعجز المغرب عن الحصول على سند دبلوماسي، قبل الطرفان في الأخير المفاوضات، من خلال إعلانهما في أوت 1988 قبول اقتراح الأمم المتحدة، الذي استند إلى اقتراح منظمة الوحدة الإفريقية، القاضي بوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى

---

[1] "الصحراء الغربية تكاليف النزاع" ، **المرجع السابق الذكر**، ص 2 ، 3.

[2] " مقتطفات من كتاب نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو لطاهر سعود "، **المرجع السابق الذكر**.

[3] **المرجع نفسه**.

والسماح بعودة اللاجئين، مع إنسحاب القوات المغربية من المنطقة، على أن يتبع كل ذلك بتنظيم استفتاء يخيّر فيه الصحراويون بين الإستقلال أو الانضمام إلى المغرب.[1]

بعدما أصدرت الجمعية العامة القرار 40/50، في ديسمبر 1988، تُكلّف من خلاله الأمين العام الأممي خافيير ديكويلار بإيجاد حل للنزاع، اقترح الأخير حل الاستفتاء، الذي لقي القبول في تلك الفترة، ونتج عنه الاتفاق على وقف إطلاق النار بين البوليساريو والمغرب منذ سبتمبر 1991، ليتم تشكيل بعثة أممية هي"المينورسو" [*] لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية.[2]

إلا أن الجهود المبذولة من أجل الوصول إلى الإعتراف بحق الشعب الصحراوي في الاستفتاء لتقرير مصيره وقبول المغرب له، سرعان ما تعثّرت بسبب اختلافات حول تطبيق المبدأ في نقطتان هما:

- دور الإدارة والجيش المغربي في المرحلة الانتقالية الممتدة مابين تاريخ وقف إطلاق النار، والذي تمّ في 6 سبتمبر 1991، وتاريخ إجراء عملية الاستفتاء، والذي حدّد بفيفري 1995.

- تحديد الهيئة الناخبة، والتي بدأ التسجيل فيها منذ أوت 1994، حيث لقيت العملية صعوبات في تحديد من هو صحراوي ومن هو غير صحراوي. [3]

وكانت منظمة الأمم المتحدة قد حدّدتهم من خلال خطة السلام التي وضعتها ووافق عليها مجلس الأمن سنة 1990، والتي تعتمد على إحصاء سنة 1974، الذي وضعته إسبانيا، والذي يُقدّر عدد الصحراويين بـ 74 ألفا، لكن الأمين العام الأممي دي كويلار، وقبل انتهاء عهدته بأيام سنة 1991 أضاف إليهم الذين غادروا الصحراء وكان معظمهم من المغرب، حيث تمّ إدراجهم بعدما رفض المغرب اعتبار الإحصاء الإسباني قاعدة، وطالب بإضافة الفارين منها بسبب بطش الإسبان في سنوات 1953 و1956 و1958، كما اختلف الطرفين المتنازعين في قرائن إثبات الهوية الصحراوية، فجبهة البوليساريو تطالب بالاعتماد على وثائق صادرة من الصحراء، في حين المغرب يطالب بالاكتفاء بتصريح شفوي.[4]

كما يشك المغرب في عدد اللاجئين الصحراويين الذين أعلنت عنهم جبهة البوليساريو، بحجة كونهم رهائن لا يضمّون فقط الصحراويين بل حتى الطوارق والعرب(الماليين والموريتانيين

---

[1] "الصحراء الغربية: الخروج من المأزق"، تقرير international crisis group working to prevent conflict worldwide، تقرير رقم 66 حول الشرق الأوسط،القاهرة/بروكسل11جويلية 2007(نسخة الكترونية) .ص 1. من الموقع

http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/North%20Africa/Western%20Sahara/Arabic%20translations/Western%20Sahara%20Out%20of%20the%20Impasse%20Arabic.pdf

إطلع عليه يوم 16 ماي 2016 ، على الساعة 11:11.

[*] تمّ تجديد لتفويض الهيئة من طرف الأمم المتحدة في30 جوان 2015 .

[2] هيثم سليماني، "ملف الصحراء الغربية الى أين 2/2" 9 جانفي 2015 في الموقع **http://www.noonpost.net/content/4969**، إطلع عليه يوم 19 أوت 2015 ، على الساعة 16:15.

[3] George Mutin , **Géopolitique du monde arabe** , 1ére éd , Paris , Ellipse, 2001, p 90.

[4] سها رجب، **نزاعات الحدود في العالم العربي من نهايات القرن العشرين الى بدايات القرن الواحد والعشرين** ، القاهرة، مركز المحروسة للنشر،2009، ص 133 ،134.

خاصة) الذين فرّوا بسبب الجفاف الذي ضرب منطقة الساحل منذ سنوات الثمانينات، وفوق كل ذلك لا يزال المغرب يعتبر جبهة البوليساريو محاورا غير شرعي، ويفضل التحاور مع الجزائر، كونه يعتبرها ممثلا للبوليساريو، التي لا وجود لها لولا الدعم الدبلوماسي والمالي والعسكري والإقليمي الجزائري.[1]

في ضل هذه الظروف تقدّم الأمين العام الأممي بطرس غالي للأمم المتحدة بثلاث خيارات لحل الأزمة في الصحراء، بعد فشل كل حل وسط تمّ اقتراحه، الحل الأول هو استمرار المحادثات بين الأطراف المعنية، ولكن كانت فرص نجاح هذا الحل ضئيلة، أما الحل الثاني فهو تطبيق الاستفتاء حسب تقرير الأمين العام السابق دي كويلار من دون التعاون مع الطرفين(المغربي والصحراوي)، في حين كان الحل الثالث هو إتباع بديل جديد لا يدخل ضمن خطّة التسوية، واعتبر هذا الأخير بمثابة تحذير للأطراف، على أن الأمم المتحدة مصرّة على حل النزاع حتى بطريقة لا تتوافق مع مطالب الطرفين أو من دون إشراكهما في تطبيق حل الاستفتاء.[2]

وجدت جبهة البوليساريو نفسها بعدما وافقت على وقف إطلاق النار سنة 1992 في موقف حرج، فخطتها في طريق الانهيار بسبب تأجيلات الاستفتاء، وحتى قبول تعجيل الاستفتاء ليس في صلحتها، وبدأت تهدد بحمل السلاح من جديد وتحميل المغرب مسؤولية فشل المحادثات وجره إلى الخيار العسكري، هذا الخيار الذي يصعب حسمه، لكن المغرب تمسّك بموقفه وأكّد على أن الحل الوحيد لإغلاق ملف الصحراء هو إصدار مجلس الأمن لقرار فوري قاضي بالتطبيق الفوري للقرارات السابقة حول النزاع، فكان رد الجزائر عن ذلك هو عدم قبولها للاستفتاء إلا على أساس إحصاء سنة 1974، وهو نفس موقف جبهة البوليساريو.[3]

بعدما تمّ توقيف عملية تحديد هوية الناخبين بناءا على اتفاقية هوستن لسنة 1997، بسبب حجم الطعون المودعة لدى لجان تحديد الهوية التابعة للمينورسو (130 ألف طعن)، ثبت للأمم المتحدة استحالة تطبيق خط التسوية القائم على تنظيم الاستفتاء، الأمر الذي أثبت فشل المنظمة في فرض الحل القانوني، لذا اتجهت إلى اقتراح حل سياسي وقانوني، كان يقوم في البداية على إقامة حكم ذاتي مرحلي في انتظار إجراءا استفتاء بعد مضي أربع أو خمس سنوات، وتجسّد هذا في مشروع تقدّم به جيمس بيكر(وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية سابقا) مبعوث الأمم المتحدة سنة 2001، وسمي بـ " إتفاق الإطار" أو " خطة بيكر الأولى".

يقوم المشروع على تأسيس إدارة محلية في الصحراء الغربية، تمارسها هيئة تنفيذية منتخبة في المرحلة الأولى من طرف المسجلين في اللوائح المؤقتة للاستفتاء، ثم وبعد أربع سنوات تنتخبها الهيئة التشريعية للإقليم، وهذه الأخيرة تكون منتخبة من طرف عامة السكان المقيمين منذ سنة 1998، وبعد

---

[1] " الصحراء الغربية تكاليف النزاع" ، **المرجع السابق الذكر**، ص 2 ،3 .

[2] سها رجب، **المرجع السابق الذكر**، ص 135.

[3] **المرجع نفسه**، ص 135 ، 136.

مرور خمس سنوات على بدء تطبيق الإدارة المحلية يجرى استفتاء يحدد الوضع النهائي للإقليم، يشارك فيه كل من يقيم في الإقليم منذ سنة، إلا أنّ جبهة البوليساريو والجزائر رفضتا هذا المشروع، في حين مال المغرب إلى قبوله،[1] لكونه يُطبّق وفق التشريع الساري في المغرب، كما يشارك في الانتخاب الأول كل من بلغ سن 18 سنة ومقيم في المنطقة منذ سنة 1998، في حين في الانتخاب الثاني يشارك كل من بلغ سن 18 سنة ومقيم في المنطقة خلال العام السابق، ويبدو ذلك في صالح المغرب.[2]

جاء هذا المخطط بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 1309 في 25 جويلية 2000، بناءا على مبادرة أمريكية فرنسية، تقضي بمنح أقاليم الصحراء حكما ذاتيا موسعا تحت الحكم المغربي لمدة 5 سنوات، ثم ينظّم بعدها الاستفتاء المتفق عليه سنة 1988،[3] على أن تنحصر خلال هذا المخطط سلطة الصحراويين في أربع قطاعات فقط هي، الجباية المحلية، ضبط النظام العام، التربية والثقافة، في حين يتولى المغرب القطاعات السيادية والمتمثلة في، الدبلوماسية، والدفاع، والأمن الوطني.[4] ولقد لقي هذا الخيار معارضة حادة من طرف جبهة البوليساريو والجزائر، لكونه يتضمن اندماجا كاملا للصحراء الغربية، مع منح نوع من الإستقلال الذاتي للشعب الصحراوي(في بعض القطاعات فقط)، و هذا الحل لا يتوافق واللائحة الأممية رقم 1514، والتي تضع المغرب في وضعية احتلال ينبغي أن يزول.

لقد كان الخيار لصالح المغرب الذي كان يعرف في تلك الفترة ظروفا داخلية صعبة، بسبب الصراعات داخل العائلة الملكية، وكانت رغبة المغرب متجهة نحو فرض هذا الحل على الصحراويين، ووجه الاتهام للجزائر في إثارة الصحراويين ضد هذا الحل، في فترة متزامنة مع سعيه إلى إقناع الشركات على الاستثمار في المناطق الجنوبية للمغرب، والتي كان يقصد منها الصحراء الغربية،[5] يضاف إلى كل هذا أن المخطط الذي تقدّمت به الأمم المتحدة يعتبر غامضا ومعقدا، فهذا الخيار يمنح إستقلال ذاتي واسع للصحراويين في إطار السيادة المغربية، وانتخاب جمعية من طرف الصحراويين فقط، لكن كيف سيتم تحديد هؤلاء الصحراويين خاصة مع ارتفاع عدد المغربيين الذين انتقلوا للعيش في الصحراء؟، كما أن الإعتراف بالحكم الذاتي للصحراويين في ظل حكم مركزي مغربي على أساس اثني، يمكن أن يخلق صعوبات للمغرب بذاته كدولة مركزية، حيث قد يدفع ببعض المناطق كمنطقة الريف التي سبق وأن

---

[1] أحمد بودراع ، " نزاع الصحراء الغربية: خطة بيكر الثانية والسلام الموعود " ، **المستقبل العربي** ، عدد 315، السنة 28، مركز دراسات الوحدة العربية ، ماي 2005، ص 73 ،74.

[2] "الصحراء الغربية : الخروج من المأزق"، **المرجع السابق الذكر**، ص 2.

[3] هيثم سليماني، **المرجع السابق الذكر**.

[4] Rémy Leveau (Dir) , **Afrique du nord Moyen- Orient Espace et conflits** , Paris , la documentation Française , 2003, pp 144 , 145.

[5] إسماعيل معراف، **المرجع السابق الذكر**، ص 244.

تمرّدت ضد النظام، لأن تطالب بدورها بتطبيق الحكم الذاتي عليها، وهذا الأسلوب في الحكم يخلق مشاكل للدولة حول المواطنة والانتماء للاثنية على حساب الوطن.[1]

بعد ردود الفعل التي تلقاها المخطط السابق، تقدّم كوفي عنان الأمين العام الأممي بتقرير لمجلس الأمن في فيفري 2002، مقترحا أربع خيارات، الأول العودة إلى حل الاستفتاء مما يثير التساؤل إن كانت الظروف التي لم تكن متوفّرة من قبل قد أصبحت متاحة لتطبيقه في تلك الفترة، أما الخيار الثاني فهو الحكم الذاتي دون أي تفاوض، والثالث هو تقسيم الإقليم والتي اقترحها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة للرئيس الأمريكي جورج بوش، والأخير هو التقسيم والحكم الذاتي، مع اقتراح إنهاء مهام "المينورسو"، وهذا يعني إخفاق المنظمة في مهمتها.[2]

لقد أدى اقتراح الجزائر لخيار التقسيم إلى تأزم أكثر للعلاقات بين البلدين، حيث اتهم المغرب الجزائر بالطمع في الصحراء تحت غطاء تقرير المصير، لأن باقتراحها لفكرة التقسيم فهي تنوب عن الصحراويين في مسألة تقرير مصيرهم، ومع الزيارات التي قام بها الملك المغربي لمحافظات الصحراوية ردّ الرئيس الجزائري بزيارة له، ولأول مرّة، لتندوف حيث تتواجد مخيمات جبهة البوليساريو.[3]

إنّ اقتراح منظمة الأمم المتحدة لخيار انسحابها من الملف يقضي على كل الجهود التي بذلتها لتسوية النزاع بشكل عادي، بعد كل ما صرفته من أموال طائلة على بعثاتها الدبلوماسية والتقنية (المينورسو)، وبعد كل القرارات واللوائح الصادرة من الجمعية العامة ومجلس الأمن، مما يوحي بعدم مصداقيتها، لتدعّم بذلك أطروحة المغرب في ضم الإقليم إليه، وهو ما قد ينعكس على كل الدول الأخرى، بفتح الطريق للنزاعات والحروب في كل المنطقة.[4]

من جهته كان المغرب يقوم بتصرفات توحي وكأنه السيّد على الإقليم، مما أدى إلى احتجاج جبهة البوليساريو على ذلك، كون مسألة السيادة على الصحراء لم تسّو بعد، فمثلا في سباق الرالي للسيارات باريس– داكار، المغرب هو البلد المانح لإذن العبور على الإقليم في كل مرّة يجرى فيها السباق، كما تولى أمر إمضاء عقود مع عدّة شركات للبترول،[5] بل في سنة 2012 أمضى الإتحاد الأوروبي على اتفاقية مع المغرب حول تجارة المنتجات الزراعية والأسماك، والتي كانت جزء منها يأتي من منطقة الصحراء الغربية، الأمر الذي دفع بجبهة البوليساريو لرفع دعوة قضائية لدى المحكمة الأوروبية في ديسمبر 2015، والتي كانت نتيجتها إبطال جزء من الاتفاقية.[6]

---

(1) Rémy Leveau (Dir) , **op.cit** , pp 144 , 145.

(2) **Idem** .

(3) خير الله خير الله، **المغرب في عهد محمد السادس ماذا تغيّر** ، د م ن، دار الساقي، 2008، ص 184 ، 185.

(4) إسماعيل معراف، **المرجع السابق الذكر**، ص 247.

(5) Rémy Leveau (Dir) , **op.cit** , p 145.

(6) Charlotte Bruneau , «Sahraouis sont engagés dans un bras de fer avec l' UE sur l'accord commercial marocain » , Al– monitor du 21 juillet 2016, **in http://www.al–**

بعد المخططات السابقة تقدّم جيمس بيكر بدعم من الأمين العام الأممي كوفي عنان، بمخطط آخر سمي بخطة السلام من أجل تقرير مصير الصحراء الغربية، تتشكل من خلاله سلطة تنفيذية للصحراء الغربية، يشرف عليها رئيس منتخب من طرف شعب الصحراء الغربية، وهذا خلال السنة الأولى من بداية تنفيذ الخطة ولمدة أربع سنوات أو لحين تغيير السلطة في الصحراء الغربية،[1] و تتضمن قائمة الناخبين كل من بلغ 18 سنة من المقيمين في الصحراء الغربية منذ 31 أكتوبر 1998، أو من بين قوائم اللاجئين المقرر عودتهم، في حين تخضع الجمعية لأحكام الدستور المغربي، ثم بعد سنة يجرى استفتاء حول الوضع النهائي للمنطقة تشارك فيه قوائم مختلفة عن الأولى، حيث يمكن أن يشارك كل من بلغ 18 سنة ومقيم في المنطقة خلال العام السابق.

لقي الاقتراح قبول المغرب، وهو ما حفزه على تشجيع ترحيل وتوطين المغاربة في المنطقة لضمان النتائج لصالحه، ولأن الاقتراح لم يحدد الخيارات التي يتم عليها الاستفتاء رفضته البوليساريو وبعدها الجزائر، مما دفع بمجلس الأمن لعدم المصادقة عليه في جويلية 2002. اقترح على **بيكر** إعادة صياغة مقترحاته بالتحاور مع الأطراف، ليتقدم بذلك بمشروع آخر سنة 2003 بعنوان "خطة سلام من أجل تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية"، أكثر تفصيلا من الأول، يتضمن حكم ذاتي للمنطقة لمدة خمس سنوات قبل الاستفتاء، يطرح فيها خيارات ثلاث: الإستقلال، الحكم الذاتي، والاندماج مع المغرب، كما أن قائمة الناخبين هي نفسها السابقة، لكن بشرط الإقامة المستمرة في المنطقة للناخب خلال الخمس سنوات الأخيرة منذ 30 ديسمبر 1999، وهذا ما لا يسمح للمغرب بتوطين موجات جديدة للتلاعب بالنتائج لصالحه، في البداية رفضتها البوليساريو في حين رحّبت بها الجزائر، لتتراجع في الأخير وتقبلها، بالمقابل رفضتها المغرب كونها تتضمن اقتراح الإستقلال، ليتراجع عنها مجلس الأمن في الأخير.[2]

هذا الخيار الأخير في الحقيقة لا يختلف عن المقترح سنة 2002، فهو يبقى في نفس اقتراح الحكم الذاتي في الصحراء الغربية، أي في ظل السيادة المغربية خلال فترة تتراوح مابين 4 الى 5 سنوات وبعدها يجرى استفتاء لتقرير المصير حول انضمام الصحراء أو استقلالها، أما الاختلاف فيكمن في تحديد قوائم الناخبين، حيث ظهرت في هذا المخطط صرامة منظمة الأمم المتحدة عكس ما كان في المخطط السابق، وعلى كل الأطراف المهتمة والدول المجاورة قبول نتائج الاستفتاء، لكن طُرح تساؤل عن إمكانيات فرض قبول معايير تحديد القوائم بعدما كانت مرفوضة سابقا، ومدى امتلاك الأمم المتحدة للإمكانيات اللازمة لفرض نتائج الاستفتاء على مختلف الأطراف.[3]

---

monitor.com/pulse/ar/originals/2016/07/morocco-eu-farm-trade-deal-western-sahara.html , consulté le 1 Aout 2016 , à 17 :49.

[1] أحمد بودراع ، "نزاع الصحراء الغربية: "خطة بيكر الثانية والسلام الموعود "، **المرجع السابق الذكر**، ص 73 ، 74.

[2] "الصحراء الغربية : الخروج من المأزق"، **المرجع السابق الذكر**، ص 2 ، 3.

[3] Rémy Leveau (Dir) , **op.cit** , p 146.

رغم أن مجلس الأمن قرّر تقديم "الدعم القوي" لمشروع بيكر السابق، الداعي للسلام والمساند من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه رُفض بإلحاح من فرنسا، ولم يقدم بعده أي مشروع آخر، ليستمر الانسداد في حل نزاع الصحراء الغربية ما بين 2003 إلى غاية 2006، بعد جهود مبعوثي الأمم المتحدة من أجل الاستفتاء، سواء خلال تلك الفترة أو بعد التفاوض مع الأطراف المتنازعة والمهتمة(البوليساريو والمغرب والجزائر وموريتانيا)، وكانت النتيجة على حد قول المبعوث الأممي فرانشسكو باستاغلي عن الوضع بأنه " استعصاء بكل ما في الكلمة من معنى".[1]

إن الحلول التي تم اقتراحها منذ فشل الحل العسكري ووقف القتال بين جبهة البوليساريو والمغرب في سبتمبر1991، وقبولهما تنظيم استفتاء تقرير المصير، لم تجد لها أي سبل للتطبيق، ليتم تأجيل الاستفتاء إلى تاريخ غير معلوم، ويصبح النزاع بين الصحراء الغربية والمغرب يصب على تشكيلة الهيئة الناخبة، التي لها الأثر البالغ على طبيعة السيادة على الإقليم، فبالنسبة للمغرب، الذي راهن على الصحراء الغربية على حساب الحياة السياسية في المغرب، إنه يسعى إلى تحقيق نجاح كامل في المنطقة، في حين بالنسبة لجبهة البوليساريو الفشل في هذا الاستفتاء يعني نهاية دوره كفاعل إقليمي ودولي، وهذا خاصة في منطقة يصعب تحديد هوية شعبه بسبب عدم اعتراف هذا الأخير بفكرة الحدود، لهذا سعى كلا الطرفين لوضع معاييره الخاصة لتحديد الهيئة الناخبة تحقيقا لهدفه.

إن عدم الاتفاق على تشكيلة الهيئة الناخبة ليس وحده سبب تأجيل عملية الاستفتاء، فلا يمكن تصور مغرب مقتنع بحقوقه في المنطقة أن يتراجع عن أهدافه، فهو وافق على مبدأ الاستفتاء سنة 1981، لأنه يريد أن يمنح لنفسه الوقت والإمكانيات اللازمة لإنهاء سياسة إدماج الصحراء، من خلال التحكم في سكان وثروات المنطقة، مغتنما التجميد الذي عرفته المسألة نتيجة الصعوبات التي عرفها السلام في المنطقة سنة 1988، فيستغل كل ذلك لتحقيق الوحدة الداخلية، مما سيضع بذلك هيئة الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع، في حين بالنسبة للبوليساريو استمرار الوضع يضمن استمرار وجودها، ويمنحها الوقت في التعريف بأسباب نضالها وكسب دعم سياسي، و فشلها في مهمتها سيجعلها تختفي.[2]

استمر الوضع في الانسداد على كل المستويات، فلا الأمم المتحدة حسمت الأمر، ولا الأطراف المتنازعة والمهتمة بالنزاع سعت إلى إيجاد حل حسب ما اقترحه مجلس الأمن، في حين سنة 2003 تقدم المغرب باقتراح مشروع للحكم الذاتي في الصحراء الغربية، والتي تعود في الحقيقة جذورها إلى الثمانينات حين قال الملك الحسن الثاني " لا أريد إلا العلَم والطابع البريدي، وأما كل ماعدا ذلك فقابل للتفاوض"، وكأنه إيحاء على أن المهم هو حصول المغرب على رموز السيادة في المنطقة، مع إمكانية منح قدر من الحكم الذاتي فيها، ولقد شجعت الولايات المتحدة وفرنسا الرباط في مشروعه هذا منذ ذلك

---

[1] الصحراء الغربية : الخروج من المأزق"، **المرجع السابق الذكر**، ص 3 ، 4.

[2] Rémy Leveau (Dir) , **op.cit** , pp 143 , 144.

الحين، وفي الحقيقة هذا التصور كان مقترحا منذ سنة 1991، بل وكأن الأمناء العامين للأمم المتحدة منذ ذلك الحين اقتنعوا بعدم إمكانية تطبيق تقرير المصير، مفضلين الحكم الذاتي كتسوية لا بد منها.

يعاود المغرب اقتراحه السابق سنة 2007 تحت عنوان " المبادرة المغربية للتفاوض على وضع الحكم الذاتي في الصحراء"، بحيث تتمتع الصحراء الغربية بحكم ذاتي تحت سيادة المملكة ووحدة ترابها، ويطرح المشروع للتفاوض مع تصور طرحه للاستفتاء.[1]

لكن ما لا يأخذه المغرب في اعتباره أنّ مشروع الحكم الذاتي هو خطر في حدّ ذاته على "وحدته الترابية" التي يعتبرها أحد أهم مصادر شرعية الحكم، حيث الاعتراف بالحكم الذاتي هو إثارة لخصوصيات عدّة مناطق التي قد تطالب بدورها بالاعتراف لها بالحق في الحكم الذاتي مما سيفتت المغرب، و إدراكا من المغرب للأمر حاول اعتماد مبدأ "الجهونة" Régionalisation التي تقوم على اللامركزية الواسعة، حسب ما اقرّه الملك محمد السادس سنة 2011، وهذا حتى يبدو مقترح الحكم الذاتي في الصحراء الغربية داخل في إطار السياسة العامة للبلاد وليس تنازلا منه عن الصحراء الغربية.[2]

بالمقابل للاقتراح المغربي تقدّمت جبهة البوليساريو بمشروع مضاد بعنوان" إقتراح جبهة البوليساريو من أجل حل سياسي يقبله الطرفان ويضمن تقرير مصير شعب الصحراء الغربية"، لتحتفظ البوليساريو بمبدئها القديم المتمثل في الاستفتاء عن تقرير المصير، يتضمن في خياراته الإستقلال التام، لكن مع إشارتها إلى "حل يقبله الطرفان" من خلاله توحي بأن الإستقلال الذاتي للمنطقة ستكون نتيجته تقديم ضمانات للمغرب حول العلاقات المستقبلية به، خاصة التعاون الأمني والاقتصادي.[3]

المشكلة في كلا الاقتراحين هو غموضهما، خاصة الاقتراح المغربي الذي يعتبر الأكثر خطورة، مع حصوله على الدعم المتزايد من طرف عدّة دول غربية، والمرتبط بتحديد سلطات وحدود حكومة الصحراء التي ستتمتع بالحكم الذاتي، إذ لا ينص المقترح على الحدود الجغرافية للمنطقة، فيمكن أن يكون المغرب قصد حتى أجزاء موجودة جنوبا وتابعة له، والتي هي غير داخلة في منطقة الصحراء الغربية، أي إمكانية إدراج ناخبين من جنوب المغرب بما يسمح بتغلب عددهم في الانتخابات عن الناخبين في منطقة الصحراء الغربية، وقد تكون نتيجة ذلك هو الإعتراف القانوني للمغرب بالصحراء الغربية لكن من دون ضامن من أن تحكم المنطقة المعنية نفسها بنفسها، يضاف إليه أن استعمال المغرب لكلمة "الأطراف الأخرى" في التفاوض وعدم ذكرها للبوليساريو بالاسم لا يلزمه بالتفاوض معها.[4]

بعد الاقتراح السابق جمع بين طرفي النزاع مفاوضات في مجموعة جولات حضرتها الجزائر وموريتانيا كأطراف مهتمة، وهذا بعد قرار مجلس الأمن رقم 1754، من أجل التفاوض للوصول لحل

---

[1] الصحراء الغربية: الخروج من المأزق"، **المرجع السابق الذكر**، ص 6.

[2] رابح لونيسي، **مستقبل الجزائر في ضوء الاستراتيجيات الدولية – دراسة استشرافية** –، الجزائر ، دار المعرفة ، 2015 ، ص 49 .

[3] الصحراء الغربية: الخروج من المأزق"، **المرجع السابق الذكر**، ص 6.

[4] **المرجع نفسه**، ص 6 ،7.

النزاع من دون شروط مسبقة، تكفل للشعب الصحراوي حق تقرير مصيره. [1] بدأت هذه المفاوضات منذ جوان 2007، أي في نفس السنة التي يقترح فيها المغرب مشروعه، واختتمت هذه المحادثات في مانهاست بنيويورك في مارس 2008، تم من خلالها التأكيد على تطبيق قرارات مجلس الأمن(1754 و1783)، وتوصل الأطراف إلى الاتفاق على بعض الأمور(الإدارة والعدالة والموارد) مع التأكيد على استئناف المفاوضات،[2] إلا أنّ كل ذلك لم يأتي بنتيجة ملموسة لإنهاء حالة الانسداد في مسألة حل النزاع.

ووصل استمرار الانسداد في المسألة خاصة مع عمل المغرب على سحب الثقة من مبعوث الأمم المتّحدة كريستوف روس، لكن يعود للتراجع لاحقا عنه. [3] ومع التطورات الحاصلة والانتهاكات التي سجّلت في المنطقة كانت المندوبية الأمريكية تسعى إلى تقديم مشروع قرار يتضمن توسيع اختصاصات المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وهو الأمر الذي استنكره المغرب. [4]

في حين تستمر منظمة الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية المينورسو، وهذا لعدّة مرات، كان آخرها في أفريل 2016، ولقد دعى المغرب إلى سحب الموظفين المدنيين من البعثة مما جعل الأمين العام لجبهة البوليساريو محمد عبد العزيز يندد بذلك، كما نّدد بانتهاك المغرب لاتفاق إطلاق النار في فيفري 2016 قرب الشريط العازل بين الطرفين (في ميجيك). وإن استمرت المفاوضات بين الطرفين حول المسألة، إلا أنها لم تخلو من شروط مسبقة، كما أنها لم تظهر فيها النية الحسنة في الوصول لحل سياسي يكفل تطبيق حق تقرير المصير في الصحراء الغربية.[5]

استمرت بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ مهمتها، في مراقبة وقف إطلاق النار ودعم مجموعة برامج للمساعدات للعائلات الصحراوية التي تعاني في المنطقة، في ظل استمرار المباحثات بين الطرفين المغربي والصحراوي من أجل الوصول إلى تسوية سياسية مقبولة، كما تعمل على مساعدة الطرفين للالتزام بوقف إطلاق النار عبر شريط الحماية(أو ما يسمى بالمصد) الممتد على طول المنطقة المتنازع

---

[1] مركز أنباء الأمم المتحدة ،"المفاوضات حول الصحراء الغربية تستأنف في شهر آب/أغسطس من الشهر القادم" ، من الموقع **http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=7470#.V9fAeDWP5qc** ،اطلع عليه يوم 13 سبتمبر 2016، على الساعة 10:11.

[2] مركز الأمم المتحدة للأنباء،" اختتام محادثات نيويورك حول الصحراء الغربية برعاية الأمم المتحدة" ، من الموقع **http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=8903#.V9fEwDWP5qc** ،اطلع عليه يوم 13 سبتمبر 2016 ،على الساعة 10:28.

[3] الحسن بوقنطار، **السياسة الخارجية المغربية**، ط 1 ،الرباط ، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية، 2014، ص 44.

[4] **المرجع نفسه** ، نفس الصفحة .

[5] الأم المتحدة، مجلس الأمن ، "تقرير الأمين العام عن الحالة فيم يتعلق بالصحراء الغربية" ، من الموقع **http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/minurso/reports.shtml** ،اطلع عليه يوم 13 سبتمبر 2016 ،على الساعة 11:05.

عليها.[1] ومع بداية المغرب أشغال شق الطريق في المنطقة وإظهار البوليساريو معارضتها بدأت المخاوف تظهر حول إمكانية العودة للمواجهة المسلحة بين الطرفين بسبب قيام المغرب بنشر قوات مسلحة على حدود قريبة من موريتانيا، خاصة مع التوترات التي ظهرت في منطقة الكركرات المحتلة في جنوب الصحراء الغربية، بسبب تمركز قوات من الطرفين على بعد 120 متر عن بعضها البعض، الأمر الذي أقلق الأمم المتحدة في عودة الطرفين إلى المواجهة المسلحة، وما سينتج عنه من تداعيات إقليمية.[2] دفع الأمر لنشر البعثة الأممية لمراقبين عسكريين غير مسلحين في المنطقة، لمراقبة الأوضاع مخافة تحولها إلى أعمال عدائية، بل وعقد مجلس الأمن جلسة مناقشة طارئة للنظر في المسألة.[3]

لقد أصبح نزاع الصحراء الغربية أقدم نزاع في العالم لم يوجد له حل، كما يعتبر النزاع الأكثر إهمالا، وبنزوح أعداد ضخمة من السكان بسببه، وبعد إعلان وقف القتال في سنة 1991، وتجميد المواقف العسكرية، تبقى تسويته بعيدة المنال بسبب الحقيقة المرتبطة بالوضع القائم الذي يعطي مزايا بالنسبة للفاعلين في هذه المسألة و المتمثلين في المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر ودول غربية معينة، حيث يمكن أن يتعرضوا للمخاطر جراء أي تسوية للمسألة. وترى أطراف النزاع، استنادا إلى الحسابات الخاصة لكل منها، أن عدم التوصل إلى حل هو دخول في مأزق غير قابل للتحمل، ويرى البعض أن تكاليف النزاع التقديرية أقل بدرجة كبيرة من تكاليف تسوية مؤذية أو غير مرغوب فيها من طرف أي من الأطراف أو الفاعلين في النزاع.

بالنسبة للمغرب قد يكون للتسوية غير المرغوب فيها عواقب وخيمة وخطيرة جدا محليا، لكون النظام الملكي قد حوّل المسألة لتصبح قضية نفوذ فيما يتعلق بالوحدة الوطنية، حيث أصبح وسيلة لمنع التهديد الموجه لنفوذه وسلطته من قبل بعض الأحزاب ومن قبل الجيش، وبالنسبة لجبهة البوليساريو فإن أي تسوية غير مرغوب فيها فهي ضربة لها كمنظمة سياسية، ومذلة لكبار الشخصيات الذين عقدوا السلام مع المغرب، وبالنسبة للاجئين فإن السنوات التي أمضوها في مخيمات اللاجئين في تندوف قد ذهبت سدا، أما بالنسبة للجزائر فإن أي تسوية غير مرغوب فيها هي خسارة لنفوذها، وقوتها في علاقاتها مع المغرب، وهزيمتها في تحقيق المبادئ التي كانت تدافع عنها لسنوات.[4]

---

[1] مينورسو، بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية،" معلومات أساسية حول بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية" ، من الموقع **http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/minurso/background.shtml** ، اطلع عليه يوم 13 سبتمبر 2016، على الساعة 11:27.

[2] " قلق أممي من وقوع مواجهة بين المغرب والبوليساريو" ،الخبر اونلاين،ل يوم 8 سبتمبر 2016، من الموقع **http://www.elkhabar.com/press/article/111608/** ، اطلع عليه يوم 13 سبتمبر 2016 ، على الساعة 15:17.

[3] "مجلس الأمن يعقد جلسة طارئة حول إقليم الصحراء " على شبكة بالعربي ليوم 9 سبتمبر 2016 ، من الموقع **http://www.belarabinews.net/news/190781.html** ، اطلع عليه يوم 13 سبتمبر 2016 ، على الساعة 16:36.

[4] "الصحراء الغربية: تكاليف النزاع" ، **المرجع السابق الذكر**، ص أ .

كما كلّف استمرار النزاع الكثير للمجتمع الدولي، فمنذ تأسيس بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية "المينورسو"سنة 1991، ينفق على المسألة حوالي 45 مليون دولار سنويا من دون احتساب جهود مجلس الأمن والمبعوثين الخاصين من طرف الأمين الأممي، يضاف إليها المساعدات المقدّمة للاجئين في تندوف، وتكاليف برنامج الغذاء العالمي الذي بلغ حسب تقديرات 2007 حوالي 11 مليون دولار، وما يكلّفه ذلك أيضا للمفوضية السامية للاجئين المقدرة منذ سنة 1991 بـ 11مليون دولار سنويا. ولقد تحوّلت مهام المينورسو من إعداد للاستفتاء إلى مجرد مراقب لعدم إطلاق النار بين الطرفين، وهذا الجمود في حل المسألة أمميا جعل من النزاع أقدم نزاع تعالجه الأمم المتحدة لدرجة جعلها تفقد مصداقيتها، بل وجعل العديد من الدول تتأثر بما ترتب عنه، وأصبحت حتى القارة الأوروبية قلقة بشأنه، بسبب ما ترتب عنه من قيامها كمنطقة خطرة(الهجرة والإرهاب والتجارات غير الشرعية)، كما أن استمرار النزاع أدى إلى تعقيد الأمور حتى على الدول الغربية(فرنسا والولايات المتحدة وإسبانيا)، التي تعمل على تحقيق استقرار المملكة المغربية لكن من دون معاداة الجزائر، من خلال إتباع سياسات تعمل على تحقيق التوازن بينهما، إلا أن الأمر يبدو صعبا مع مرور الزمن، إذ لا بدّ من حسم المسألة لإنهاء النزاع.[1]

يبدو هذا الأمر بعيد المنال في إطار استمرار كل من الجزائر والمغرب في التصلب، ورفض كلاهما التراجع عن مواقفهما، خاصة مع صعوبة إيجاد حل لا رابح ولا خاسر فيه، بما يعيد العلاقات بينهما، وينهي الحرب الباردة بما يجعل كلا الطرفين يعمل على تحقيق التعاون والتكامل الثنائي، والإقليمي بما يخدم شعوب المنطقة في عالم تسوده التكتلات على المستويات الإقليمية والدولية.

[1] **المرجع نفسه** ، ص 18.

خلاصة الفصل

بعدما كان الاعتقاد السائد في أنّ الصحراء الغربية مجرد أراضي قاحلة وجرداء، وبعد المكانة التي أخذتها عبر التاريخ في كونها مجرد طريق لعبور مختلف التجارات في المنطقة، وخلفية انسحاب آمنة للقبائل المحاربة أو المضطهدة، أصبحت الآن تشكّل مصدر ثروات ذات أهمية اقتصادية(خاصة المعدنية من الفوسفات ذات الجودة العالية) مع احتمال وجود ثروات أخرى فيها(خاصة منها الطاقوية)، إلى جانب ما يوفره شريطها الساحلي المطلّ على المحيط الأطلسي، وما يمثّله موقعها ذلك في إستراتيجية دول كل المنطقة، وهو ما جعل الاستعمار الإسباني يتمسّك بها من خلال إلحاقها بالمقاطعات الإسبانية، وبعد انسحاب إسبانيا منها دخل المغرب وموريتانيا في نزاع مع البوليساريو، التي أعلنت قيام الدولة الصحراوية، بحجّة وجود روابط تاريخية بينها والمنطقة، وبعد تقاسم المغرب وموريتانيا للمنطقة تنسحب منها الأخيرة، ليبق النزاع بين الصحراء الغربية والمغرب، في حين تظهر الجزائر (ومعها ليبيا) من الأطراف المهتمّة بالنزاع، ويصرّ المغرب على جعلها طرفا فيه لأطماعها فيه، في حين أنّ الجزائر تصرّ على دفاعها عنها لموقفها من حقّها في تقريرها لمصيرها وهو المبدأ الذي أقرّته منظمة الأمم المتحدة والشرعية الدولية . كلّ ذلك بعث على التنافس بين الجزائر والمغرب لفرض موقفيهما، ولكل منهما دوافعه للتمسّك بموقفه، حيث ثروات الصحراء الغربية تسمح للمغرب المطالب بها بأن يضاعف إمكانياته ليسيطر بذلك على السوق العالمية في إنتاج الفوسفات، في حين أنّ الجزائر سيمكّنها استقلال الصحراء الغربية من وضع حد للأطماع التوسعية المغربية التي تهدد حدودها وتهدد كل المنطقة.

الفــصل الثانـــي:

تداعيات نزاع الصحراء الغربية على العلاقات السياسية والاقتصادية الجزائرية المغربية

لم يكن نزاع الصحراء الغربية حجر العثرة الوحيد في العلاقات الجزائرية المغربية، ولم تكن الصحراء الغربية الإقليم الوحيد الذي كان يطالب به المغرب، حيث يدخل ذلك في إطار مشروع أوسع يضم فيه المغرب عدّة مناطق من دول الجوار في إطار مشروع "المغرب الكبير"، الذي ناد به حزب الاستقلال المغربي وتبنته الملكية المغربية بعده. ومن دول الجوار التي يسعى المغرب لضمها بعض من مناطق الجزائر، حيث يرى المغرب أن الإستعمار الفرنسي قد اقتطع بعض من المناطق منه ليضمها إلى الجزائر في فترة احتلاله لها.

فبعد سنوات من الكفاح جنبا إلى جنب من أجل تصفية الإستعمار في شمال إفريقيا، وطموح بناء مغرب عربي أساسه الوحدة والتعاون، أخذت مشاكل الحدود بين دول المغرب العربي تحبط مشروع الوحدة، حيث بدأ التباعد بين الجزائر والمغرب يظهر بسبب المطالب الحدودية المغربية التي سرعان ما تحوّلت إلى حرب بينهما، وزاد من هذا النزاع الحدودي عدم الاتفاق بينهما في التصورات والتوجهات السياسية الداخلية والخارجية مما جعل نقاط التباعد أكثر من نقاط التقارب.

المبحث الأول: توتر العلاقات السياسية الجزائرية المغربية

المطلب الأول: تصفية الاستعمار وأزمة الحدود بين الجزائر والمغرب

لو نعود إلى مرحلة ما قبل استقلال الجزائر والمغرب فنجد أنّ العلاقات بينهما كانت علاقات تضامن وتعاون، تجسّدت من خلال ظهور الحركة الوطنية مع قيام نجم شمال إفريقيا في النصف الثاني من عشرينيات القرن العشرين، حيث وّحد مطالب كل أقطار المغرب العربي،[1] ظلت الحركة تدعو إلى خلق هوية مغاربية عربية موحدة، وتوحيد النضال من أجل "ولايات شمال إفريقيا الموحدة"، إلا أن النجم بدأ يركز على البعد الوطني الجزائري منذ سنة 1935، ليعود إلى الفكرة من جديد مع حزب الشعب الجزائري سنة 1947، والتي كان يبثها من خلال مجلته، مجلة "المغرب العربي"، تعبيرا على المجال الذي تعمل من أجله.[2]

في سنة 1944 وبمبادرة من الجزائر، تأسست "جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية" في القاهرة، تتكوّن من مهاجرين من دول المغرب العربي، تسعى إلى تحقيق وحدة شمال افريقيا وتحريرها من الاستعمارين الفرنسي والإسباني، والعمل على ضمها إلى جامعة الدول العربية. كان للجبهة نشاطات مكثّفة تهدف من خلالها التعريف بقضايا المغرب العربي.[3] ومن أجل التقريب بين الحركات الوطنية لأقطار المغرب العربي عملت الأخيرة على عقد مؤتمر للمغرب العربي ما بين 15 و22 فيفري 1947، نتج عنه تأسيس مكتب المغرب العربي مقرّه القاهرة، هدفه توحيد الجهود والتعريف بالقضية الإستعمارية بالمنطقة ومنه التعبئة من أجل استقلالها.[4]

في سنة 1948 تم تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي، لتحقيق الائتلاف بين مختلف أحزاب حركاتها الوطنية، وتشجيع مواصلتها للنضال ضد استعمارها، بل ووضعت ميثاقا للّجنة للتأكيد على العمل على تحقيق هدفها في الإستقلال،[5] وبفضل الزعيم المغربي عبد الكريم الخطابي تمّ التأكيد على ضرورة العمل المسلح بدل الاعتماد على الأساليب السياسية، فكان له الفضل الكبير في تأسيس اللجنة السابقة،[6] حيث اتفق الخطابي مع حزب الشعب الجزائري في فكرة أن العمل الثوري هو من سيحقق إستقلال شعوب

---

(1) علي محافظة، **فرنسا والوحدة العربية1945_2000**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008 ، ص215.

(2) محمد عابد الجابري وآخرون، **وحدة المغرب العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،1987، ص 74، 75.

(3) عامر مصباح، **تكامل المغرب العربي الأبعاد والمقاربات**، القاهرة ، دار الكتاب الحديث، 2010، ص 188-190.

(4) أمحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**. ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994، ص 450 ،451.

(5) **المرجع نفسه** ، ص 454 ، 455.

(6) محمد علي داهش،" اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر"، **دراسات إستراتيجية** ،ع87. أبو ضبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2003، ص41.

شمال إفريقيا،إلا أن حزب الدستور التونسي وحزب الإستقلال المغربي كانا لا يزالان يفضلان الوسائل السياسية.[1] ومن جهود المنطقة كذلك أن تمّ في سنة 1952 تأسيس جبهة مشتركة هي "جبهة الوحدة والعمل،" مهمتها النظر في ما وصلت إليه أقطار المغرب العربي جراء الاستعمار من قمع واضطهاد. أدركت الجبهة وحدة أهدافها في التحرر منه وتعهدت من خلال اتفاقية مبرمة بينها، في لقاء تم في باريس يوم 2 فيفري 1952، على مواصلة الكفاح المسلح لتحرير كل الشمال الإفريقي، من خلال التنسيق فيما بينها، تأكيدا على وحدة المغرب العربي، الذي تجمع بينه الروابط الدينية والتاريخية والجغرافية والثقافية.[2]

بعد إستقلال المغرب بقيت الجزائر تحت السيطرة الفرنسية، وفي سنة 1957 صرّح الملك المغربي محمد الخامس بأن المنطقة كل واحد، لارتباطاتها باللغة والدين والتقاليد، حيث اعتبر مستقبل المنطقة موحد مثل ماضيه، وأن كل ما يمس الجزائر يحدث صدى عميق في المغرب بسبب العلاقة بين الطرفين وجوارهما الجغرافي. لم يغفل مؤتمر الصومام سنة 1956 مسألة التضامن وتأسيس اتحاد دول شمال افريقيا، ولقد أتى مؤتمر طنجة المنعقد في المغرب سنة 1958 بتجسيد الأفكار التي سعت إليها دول شمال افريقيا من أجل تحقيق وحدتها من خلال تحديد المؤسسات التي ستجسّد هذه الوحدة. [3] وفي ظل الكفاح المسلح ضد الوجود الفرنسي في الجزائر والمغرب توحّد الكفاح المسلح بينهما أواخر سنة 1955، حيث تكوّن جيش تحرير المغرب العربي، واجتمع قادته في القاهرة في فيفري سنة 1956، من أجل وضع خطّة موحدة للقتال مع الإلتزام بمواصلة الكفاح إلى غاية تحرر كل أقطار المغرب العربي.[4]

تحصّل المغرب على استقلاله في مارس من سنة 1956، وانضم إلى جامعة الدول العربية، لكن الجزائر بقيت مستعمرة، لذلك قرّرت جامعة الدول العربية وبالتعاون مع الدول الأفروأسياوية عرض قضيتها على مجلس الأمن الدولي، ومواصلة مساعدتها من خلال الصندوق الخاص بشمال إفريقيا.[5]غير أن المغرب منذ استقلاله سنة 1956، أخذ يطالب ببعض المناطق التابعة للجزائر مثل منطقة تندوف وبعض المناطق في الصحراء الجزائرية، حيث كانت فرنسا قد ساومته في التخلي عنها مقابل التوقف عن دعم الثورة الجزائرية لكن محمد الخامس رفض ذلك، واعتبره طعنا للثورة الجزائرية التي لا تزال تكافح من أجل استقلالها، ففضّل انتظار إستقلال الجزائر ليناقش مسألة الحدود مع الأشقاء الجزائريين .[6]

وعن تصور المغرب لحدوده، فكان يراها تنتهي في مدينة سان لوي st louis في السنغال، لتضم بذلك كل من موريتانيا، والسودان الفرنسي، والجنوب الغربي الجزائري، التي كان يعتبرها أجزاء من

---

(1) محمد عابد الجابري وآخرون، **المرجع السابق الذكر**، ص 75 ، 76.

(2) علي محافظة، **المرجع السابق الذكر**، ص217.

(3) عامر مصباح، **المرجع السابق الذكر**، ص 211- 214 .

(4)علي محافظة، **المرجع السابق الذكر**، ص 245 ، 246.

(5) **المرجع نفسه** ، ص 243 ،244.

(6) Benjamin Stora , **Algérie Maroc histoires parallèles destins croisés** , Paris, éd Maisonneuve et larose , 2002 , p 25

المغرب التاريخي، لذا طالب من خلال مندوبه في الأمم المتحدة بمنطقة واد الذهب وافني التي تمثل الصحراء الغربية(حاليا) منذ نوفمبر 1957، ثم تقدّم بالمطالبة بمنطقة تندوف الجزائرية من خلال وزير خارجيته.[1] إلا أن مطالبته بتلك المناطق من الجزائر لم تمنعه من الإستمرار في دعم استقلالها، وعبّر عن ذلك ممثلي المغرب في منظمة الأمم المتحدة، الذين أيّدوا القضية الجزائرية ومطالب الشعب الجزائري في حقه في تقرير مصيره واستعادة سيادته. وكان ذلك من خلال الممثل المغربي في المنظمة احمد العراقي، الذي ومن خلال عمله الدبلوماسي عمل على تدويل القضية الجزائرية باعتبارها مشكلة سياسية يستدعي حلها والاعتراف لها بالحق في تقرير مصيرها وليس الاكتفاء بمجرد الإصلاحات.[2]

واتضح كذلك دعم المغرب لاستقلال الجزائر خلال مؤتمر طنجة المنعقد ما بين 27 و29 أفريل 1958 بالمغرب، الذي حضره وفود من تونس والمغرب والجزائر، ودعى من خلاله المؤتمرين إلى استكمال مخططهم في الوحدة المغاربية، وضل جوهر اللقاء هو استكمال الإستقلال، حيث أكدت كل من تونس والمغرب على مواصلة عملها وتحمل مسؤولياتها، من خلال مكتب ولجنة المغرب العربي، وهذا من أجل تحقيق إستقلال الجزائر، بناءا على وحدة مصير شمال إفريقيا،[3]

وبدا واضحا أن حزب الإستقلال المغربي أراد أن يلعب الدور المهم والتاريخي في تحقيق الوحدة، نضرا لكون تكوين زعمائه كان في ظل الثقافة العربية التقليدية، المرتبطة بتاريخ سلاطينه المتمتعين بمكانة روحية في كل شمال إفريقيا،[4] ولرغبتهم في إحياءها. أما فيما يتعلق بملف الحدود وإن أثاره المغرب فقد إتفق الطرفان على تأجيله لما بعد إستقلال الجزائر، وحسب ممثل جبهة التحرير الوطني عبد الحميد مهري فإن القادة الجزائريين لم يرغبوا في إثارة المسألة تخوفا من أن يفقدوا دعم المغرب للثورة الجزائرية.[5]

منح المؤتمر السابق أهمية بالغة لمساندة الثورة الجزائرية، خاصة وأن القوات الفرنسية بالرغم من إستقلال كل من المغرب وتونس إلا أنها كانت تتخذهما قاعدة للهجوم على الجزائريين، كما كانت القوات الفرنسية في الجزائر تتوغل باستمرار عبر حدود الدولتين، بل وهاجمت عليها(على ساقية سيدي يوسف في تونس وعلى جنوب المغرب) ولهذا رأى المؤتمرون ضرورة التعاون لاستقلال كل الشمال الإفريقي،

---

[1] علي محافظة، **المرجع السابق الذكر**، ص 219.

[2] إسماعيل دبش، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)**، الجزائر، دار هومه ، 2007، ص 106.

[3] أمحمد مالكي، **المرجع السابق الذكر**، ص 457 ، 458.

[4] محمد علي داهش، **المرجع السابق الذكر** ، ص 54.

[5] Taib Dekkar, **Maroc-Algérie La méfiance réciproque** , Paris , éd l'Harmattan , 2013 ,p 97 .

وتقرر في المؤتمر تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية،[1] وتم الأمر فعلا يوم 19 سبتمبر 1958،على رأسها فرحات عباس ونائبه احمد بن بلة، واعترفت بها العديد من الدول العربية.[2]

كان لوجود المغرب جغرافيا بجوار الجزائر أهمية إستراتيجية بالنسبة لجبهة التحرير الوطني سياسيا وعسكريا، حيث كان المغرب يسمح لها بالقيام بنشاطاتها السياسية والعسكرية عبر الحدود، مما أدى بفرنسا إلى الضغط على المغرب وتهديده، بل والاعتداء على مدينة وجدة الحدودية في 30 جويلية 1961، إلى جانب تقديمه للتمويل المالي والعسكري لجيش التحرير الوطني ، وتبرعات مالية وطبية بشكل دوري، حتى أن بعض المتطوعين المغربيين شاركوا في عدة معارك في الجهة الغربية للجزائر.[3]

استمر المغرب في دعمه لجبهة التحرير الوطني، ورغم استقلاله لم يفتح أي مناقشة مع فرنسا حول المناطق التي يرى أنها تابعة له، مفضّلا تسويتها مع الجزائر. وحتى لما قررت فرنسا الاحتفاظ بالصحراء بعدما اكتشفت فيها البترول وتجريبها لقنبلتها الذرية في رقان، فالمغرب لم يطالب باستعادة المناطق الصحراوية التي يرى أنها تابعة له، والتي تمثّل كولومب بشار أي تندوف حاليا،[4] في حين أنه أثناء حرب التحرير اقترحت فرنسا على المغرب إعادة تندوف له مقابل غلق مراكز جبهة التحرير المتواجدة شرق المغرب، لكن السلطان المغربي محمد الخامس رفض ذلك مفضلا تسوية ذلك مع الإخوان الجزائريين، وحصل على ضمان لذلك بإمضائه بروتوكولا مع فرحات عباس(رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة) سنة 1961.[5]

في مرحلة المفاوضات ضلّ موقف الملك المغربي مساندا لما توصل إليه المفاوضون الجزائريون حول مسألة إستقلال الصحراء، إلا أنه تخوّف من نتائج عمليات الاستفتاء حول تقرير المصير في منطقة تندوف، فأرسل برسالة إلى رئيس السلطة التنفيذية المؤقتة ثم لرئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة محتجا على تنظيم العملية في المنطقة التي يطالب بها، في حين لم تكن الحكومة المؤقتة تنوي ترك أي شبر بل أعدت بالتفصيل الولايات التي ستشملها العملية وعلى الخصوص ولايتا الساورة والواحات، لهذا كان الرد من طرف السلطة التنفيذية المؤقتة أنه غير مخوّل لها كجهة إدارية، إبداء أي رأي حول المسألة، في حين كان رد الحكومة المؤقتة على أن الإستقلال سيشمل الحدود كما هي موجودة، وإن كان هناك أي اعتراف بحدود أخرى فسوف يناقش مع الحكومة النهائية.[6]

---

[1] عبد الإله بلقزيز وآخرون، **الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947-1986 محاولة في التاريخ**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 155-157.

[2] محمد علي داهش، **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي** ، دمشق، اتحاد الكتاب العرب ، 2004، ص27.

[3] إسماعيل دبش، **المرجع السابق الذكر**، ص107، 108.

[4] Pierre Vermeren, **Histoire du Maroc depuis l'indépendance**, 3éme éd, Paris, La Découverte ,2002 , p38 .

[5] George Mutin, **Géopolitique du monde arabe** , 4éme éd , Paris , Ellipse , 2012, p136.

[6] رضا مالك، **الجزائر في افيان المفاوضات السرية 1956-1962**، تر فارس غصوب ، ط3، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2003، ص 325.

لقد جمعت الرغبة في التحرر من الإستعمار بين الجزائر والمغرب، كما ظهرت رغبتيهما وطموحيهما في تحقيق الوحدة بين كل الأقطار المغاربية، واستمرت المساعي إلى أن استقلت الجزائر سنة 1962، إلا أن الأخوة والتعاون وحلم الوحدة لم يتحقق، لظهور الخلاف حول الحدود بين دول المغرب العربي، بل ويتحوّل الخلاف إلى حرب و يصبح بسببها أشقاء الأمس أعداء اليوم.

مع مرحلة الاستفتاء، كان الوضع في تندوف مقلقا بالنسبة للسلطة التنفيذية المؤقتة، لمحدودية نفوذ جبهة التحرير الوطني فيها بعدما نشط فيها حزب الإستقلال المغربي بقوة، كما أن الإستعمار عمل على خلق حركة فيها تميل إلى المغرب، كما أبدى زعماء المنطقة ارتباطهم بالرباط وكونهم مغاربة، رافضين بذلك المشاركة في الاستفتاء كونه لا يعنيهم، إلا أن الاستفتاء جرى في ظروف عادية بجهود السلطة التنفيذية المؤقتة، بالرغم من وجود تحركات للجيش في الجهة الأخرى من الحدود.[1]

كانت أول مشكلة معقدة تواجهها المغرب والجزائر بعد استقلالها هي مشكلة الحدود بينهما، حيث كانت الجزائر، من خلال حكومتها المؤقتة، قد وقّعت مع الملك المغربي اتفاقية تتعهد من خلالها بالنظر في مسألة الحدود بعد الإستقلال، لذلك قام المغرب بتذكير الرئيس احمد بن بلة بذلك الاتفاق، لفتح المفاوضات حول المناطق التي يرى المغرب أن فرنسا قد سلّمتها للجزائر. كان رد الجزائر أن المطالب المغربية لا أساس لها من الشرعية، والمناطق تلك تدخل في الحدود الطبيعية للجزائر، في حين يرى المغرب أن تلك الحدود من صنع فرنسا، التي رسمت الحدود الغربية للمغرب من خلال معاهدة لالا مغنية بعد طلب لوي فليب Louis Philippe من السلطان مولاي عبد الرحمان التنازل له عن تلمسان وما جاورها بسبب مساندة المغرب للأمير عبد القادر وللجزائريين، الأمر الذي تسبب لها في قصف فرنسا لطنجة مرتين، وكانت القوات الفرنسية تريد من ذلك الحصول على بعض المناطق مقابل وقف قصفها، ونظرا للأزمة الإقتصادية التي كان يعاني منها المغرب اضطر للرضوخ.[2] لكن الأمر المثير لماذا لم يحتج المغرب عندما حاولت تقسيم فرنسا الجزائر أثناء المفاوضات لمنح الإستقلال للجزائر من دون الصحراء التي أراد الاحتفاظ بها؟

لكن ما علاقة المغرب بالمناطق التي يطالب بها، والواقعة في إقليم الجزائر ؟

1 _ تاريخ المناطق المطالب بها من طرف المغرب وقيام حدودها مع الجزائر

تعود الحدود بين الجزائر والمغرب إلى الحقبة الإستعمارية حيث تم تحديدها بموجب عدة اتفاقيات أبرمت بين المغرب وفرنسا، منها معاهدة لالا مغنية المبرمة في 18 مارس 1845، الموقعة بعد انهزام المغرب أمام القوات الفرنسية في معركة ايسلي في 14 أوت 1844. نصّت الاتفاقية على الإبقاء

---

[1] رضا مالك، **المرجع السابق الذكر**، ص 326.

[2] Abdellatif Filali , **Le Maroc et le monde arabe** .Paris , éd Scali ,2008 , pp 95,96

على الحدود بين الجزائر والمغرب كما كانت عليه بين المغرب والأتراك(الدولة العثمانية)، إلا أنها لم تحدد الوضع بالنسبة لمنطقة تندوف محل نزاع، إلى جانب المعاهدة السابقة أمضى المغرب اتفاقيات أخرى مع فرنسا كلما تقدم تغلغل الأخيرة في الأراضي المغربية، وهذا في سنتي 1901 و1902.[1]

وإن كان المغرب بذلك قد حدّد حدوده مع الجزائر أثناء الوجود الاستعماري فيها، بل ومنذ عهد وجود الدولة العثمانية، فعلى أي مبرر أسّس مطالبه ؟ هل كانت له في هذه المناطق فعلا حقوقا تاريخية كالتي يراها حول منطقة الصحراء الغربية؟

لقد طالب المغرب ليس فقط بتندوف بل حتى بمنطقة تلمسان، والمسألة مختلفة بين وضع المناطق الصحراوية ووضع منطقة تلمسان، فبالنسبة لتلمسان، فإن عدنا إلى عصر ظهور الدويلات في شمال إفريقيا أي بعد انهيار الخلافة الأموية وقيام الخلافة العباسية وخروج شمال إفريقيا(ما عاد تونس) عن السيطرة العباسية بعدما كانت تابعة للخلافة الأموية[2]حيث في تلك الفترة أسس الخوارج إمارة لهم في المغرب الأوسط في منطقة تاهارت[3]

أما في المغرب الأقصى فإن الصفريين، وهم من الخوارج، تمكنوا من استمالت سكان المنطقة، وأقاموا فيها دولة لهم، وبسطوا نفوذهم على كل من المغربين الأدنى(تونس) والأوسط(الجزائر)، واجبروا الرستميين على الانسحاب إلى تاهرت حيث الدولة الرستمية، واتجهوا نحو تلمسان وأسسوا فيها إمارة لهم أو الدولة الصفرية، لكن تلمسان سقطت سنة 786م، ويسيطر عليها الأدارسة سنة 790م. وفي تلك الفترة كان قد قامت الدولة الإدريسية في المغرب الأقصى على يد إدريس بن عبد الله العلوي بعدما فشل في المطالبة بالخلافة من العباسيين في المشرق لصالح آل البيت، ففرّ إلى المغرب الأقصى سنة788م أين أقام دولة له،[4] فتبعه أخوه سليمان بن عبد الله وأقام كيانا له في تلمسان.[5]

كانت إذن تلمسان تابعة لنفس الحكام الذين حكموا المغرب أي الإدريسيين، في حين قامت في المغرب الأوسط(الجزائر حاليا) دولة الأغالبة على يد إبراهيم بن الأغلب الموالي للخلافة العباسية، والتي وقفت إلى جانبه للتصدي للأدارسة الطامعين في التوسع في المنطقة.[6] تمكّن بذلك الأدارسة من الاستيلاء على تلمسان بعدما دخلوا مع الصفرية المسيطرين عليها في صلح، ليخضعوها فيما بعد لإدارتهم، واستولوا على بعض المناطق التابعة للأغالبة في غرب المغرب الأوسط(الجزائر حاليا)، لكن حكم الأدارسة سقط في القرن العاشر للميلاد بعدما استولى على بلادهم الأمويون من الأندلس، ثم الشيعة الفاطميين من المشرق، فأسقطوا كل من الأغالبة في القيروان ورقاده والاباضيين بتاهرت والادريسيين

---

(1) عمر سعد الله ، **الحدود الدولية بين النظّرية والتطبيق** ، الجزائر، دار هومه ، 2007، ص 327، 328.

(2) شوقي الجمل، **المغرب العربي الكبير من الفتح العربي إلى الوقت الحاضر**، القاهرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2003، ص 12.

(3) يوسف علي بديوي، **عصر الدويلات الإسلامية في المغرب والمشرق من الميلاد إلى السقوط**، الجزائر، دار الأصالة، 2010 ، ص 46.

(4) محمود السيّد، **تاريخ المغرب العربي ليبيا ،تونس،الجزائر، المغرب، موريتانيا**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،2000، ص 215-217.

(5) يوسف علي بديوي، **المرجع السابق الذكر**، ص 55.

(6) محمود السيّد، **المرجع السابق الذكر**، ص 151.

بتلمسان، ليخضعوا بذلك كل من بلاد المغرب الأوسط والأقصى وعيّنوا عبيد الله المهدي أميرا للمؤمنين،[1] وما يلاحظ من ذلك أن الحكم الأجنبي هو من ضمّ تلمسان للمغرب وليس الحكام المحليين.

كانت فترة حكم الأغالبة مضطربة بسبب الحروب بين الأغالبة السنيّين والخوارج، وانسحب الفاطميون إلى مصر وجعلوا القاهرة عاصمة لهم ليعينوا بولوغين بن زيري الصنهاجي، من المنطقة نائبا للملك فيها، فاقتطعوا منها كل من برقة وطرابلس وصقليا كي لا يتوسع حكمه عليها. لم يستمر حكمه طويلا فخلفه زيري بن مناد،[2] وبعد مقتل الأخير عيّن الفاطميون بلكين بن زيري للقضاء على الثورات التي ظهرت في عدة مناطق بما فيها تلمسان، فيسيطر على كل المنطقة من تونس إلى المغرب الأقصى وحتى طرابلس، أي خضوع المغرب الأقصى لحكام من المغرب الأوسط، لكن الصراع قام بين الزناتيين والزيريين إلى أن تحقق الانتصار للزناتيين بقيادة زيري بن عطية، إلا أن الزيريين تمكنوا من هزيمته بقيادة حماد بن بلكين مؤسس الدولة الحمادية،[3] وهذا في المغرب الأوسط، وكان الحماديون تابعين للفاطميين، في حين تمكّن المغرب الأقصى من الإستقلال عن الفاطميين بفضل قيام الدولة المرابطية.[4]

بقيت تلمسان تحت حكم الزناتيين إلى غاية قدوم قبائل بنو هلال وبنو سليم، الذين أرسلهم الفاطميون من مصر، بسبب إعلان الحماديين التبعية للعباسيين أهل السنة، وبتحالفهم مع بنو هلال وبنو سليم سيطروا على كل المنطقة من القيروان إلى المغرب الأقصى، إلا أن المرابطون المتواجدون في تلمسان،غرب المغرب الأوسط، حالوا دون سيطرتهم،[5] فبعدما استولوا على تلمسان بعد انهزام الزناتيين، بسطوا نفوذهم على بعض المناطق من المغرب الأوسط وعلى كل المغرب الأقصى، وحتى الأندلس، وجعلوا مراكش عاصمة لهم وتابعة للعباسيين، إلى أن اسقط الموحدون دولتهم(1130م-1270م)[6] فبسطوا بذلك بدورهم نفوذهم على تلمسان وكل المغرب الأوسط، ووصلوا إلى غاية تونس وحتى طرابلس وكل المغرب الأقصى، وأقاموا عاصمتهم (مراكش).[7]

بدأ مجد الموحدين يتراجع بظهور النفوذ الحفصي، حيث استقل الحفصيون بالشرق (المغرب الأدنى أي تونس حاليا)، وجزء من المغرب الأوسط سنة 1228م، في حين قامت الدولة المرينية في الغرب(المغرب الأقصى) والدولة الزيانية في الوسط (المغرب الأوسط).[8] أما عن حال تلمسان فإن الزيانيون أقاموا فيها إمارة لهم بقيادة يغمراسن بن زيان بن ثابت منذ فترة حكم الموحدين، حيث سمحوا له

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 152.

[2] عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ضل التحولات العالمية**، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1996، ص39 ، 40.

[3] محمود السيّد، **المرجع السابق الذكر**، ص 153-155.

[4] يوسف علي بديوي، **المرجع السابق الذكر**، ص 119.

[5] محمود السيّد، **المرجع السابق الذكر**، ص 153-156.

[6] **المرجع نفسه**، ص 225 ، 226.

[7] يوسف علي بديوي، **المرجع السابق الذكر**، ص 176 ، 177.

[8] عبد الحميد براهيمي، **المرجع السابق الذكر**، ص 46.

بذلك لإخلاص الزيانيين لهم، وفي الأخير تنازلوا كليا عنها لهم، فأسس الزيانيون دولتهم سنة1235م.[1] وبعد صراع مع الحفصيين أعلنوا الولاء لهم، ليدخلوا في عداوة مع الموحدين، وفي صراع مع المرينيين الذين استولوا على تلمسان سنة 1325م،[2] وعلى كل شمال إفريقيا(بأقاليمه الثلاثة) إلى أن انسحبوا من الجزء الشرقي (تونس حاليا)[3]

مع استعادة الحفصيين لقوتهم تمكنوا من استعادة تلمسان سنة 1434م، وسيطروا عليها لغاية 1487م،[4] لكن أوضاع الحكم المتدهورة أدت إلى استيلاء أسطول خير الدين بربروس عليه، فضمّوا المنطقة إلى الخلافة العثمانية،[5] وكان في تلك الفترة الحكم في المغرب قد استولى عليه الوطاسيون، إلى أن جاء السعديون في فترة اضطراب أوضاعهم الداخلية ليقضوا على حكمهم، ويستولوا على السلطة،[6] حيث قاوموا إثرها توسع الأتراك الذين حاولوا مساعدة الوطاسيين للعودة إلى الحكم، واستولوا معها على تلمسان في النصف الثاني من القرن السادس عشر، لكن طردهم الأتراك منها بل أرسلوا بحملة للاستيلاء على المغرب الأقصى سنة 1580 لكنها فشلت.[7]

إذن لا يمكن الجزم بأن المنطقة تابعة لهذه الجهة أو لتلك، بناء على استيلائها لها تاريخيا في مرحلة من المراحل، وهذا لتعاقب الإحتلال والغزو للمنطقة من طرف الأجانب الذين أخضعوا هذه المناطق لهم، والذي بدورهم – إن اعتمدنا على هذا الحق التاريخي- يمكنهم المطالبة بها. وما تمّ ملاحظته أن حكام من سلالات أجنبية عن المنطقة(الصفريون، الإدريسيون وغيرهم) القادمون من المشرق هم من استولوا على هذه المنطقة وليس الحكام المحليين، ولقد حاربهم الحكام المحليون من لاستعادتها.

وفي فترة حكم العلويين في المغرب ظهرت رغبتهم كذلك في التوسع على حساب الأراضي الجزائرية، لكن حكام الجزائر تصدوا لهم وانتهى الأمر بالطرفين إلى إبرام اتفاق حول الحدود الفاصلة بين الجزائر والمغرب الأقصى (التي كانت تسمى آنذاك بمراكش) في عهد المولاي رشيد،[8] لتبقى بذلك تلمسان تابعة للجزائر إلى غاية الإحتلال الفرنسي لها سنة 1830. وفي مرحلة بداية الإحتلال، لما أخذ الإستعمار يتوسع غربا، التجأ التلمسانيون إلى السلطان المغربي عبد الرحمان(1822-1860) طالبين الدخول تحت حكمه وبيعته حتى يحميهم من العدو الفرنسي، فقبل السلطان عبد الرحمان وعيّن واليا

---

[1] شوقي الجمل، **المرجع السابق الذكر**، ص 33.

[2] محمود السيّد، **المرجع السابق الذكر** ، ص 160.

[3] شوقي الجمل، **المرجع السابق الذكر**، ص 30.

[4] محمود السيّد، **المرجع السابق الذكر**، ص 159.

[5] شوقي الجمل، **المرجع السابق الذكر**، ص 30.

[6] محمود السيّد، **المرجع السابق الذكر**، ص 238-243.

[7] شوقي الجمل، **المرجع السابق الذكر**، ص 97-99.

[8] زاهية قدورة، **تاريخ العرب الحديث**، بيروت، دار النهضة العربية ، 1967، ص 536.

عليهم، وأرسل معه كتيبة جنود لحفظ النظام، إلا أنّ ما تبقى من الأتراك الكراغلة وبعض قبائل المنطقة تمردوا عليه، فاضطر للانسحاب من تلمسان،[1] ليكون بذلك آخر وجود للمغرب في تلمسان.

إن ضم منطقة إلى أخرى يتضح من خلال ما سبق أنه مرتبط بعامل القوّة والسيطرة، فمن يستولي على المنطقة يضمها إليه، وإن كان عنصر الولاء حاضرا تبقى القوّة هي الحاسمة، و آخر من كانت له السيطرة على المنطقة هي الجزائر، وهذا منذ عهد الإستعمار الفرنسي.

لكن الأمر يبقى غامضا بالنسبة للمناطق الصحراوية حول المالك الحقيقي لها، وحتى بالعودة إلى التاريخ، فالمسألة مرتبطة بالمصالح وحولها قامت عدة رهانات إستراتيجية في كل شمال إفريقيا، وإن كانت الحدود في الشمال قديمة تعود إلى ما قبل الإستعمار، أي إلى فترة الحكم التركي، إلا أن الأمر مختلف بالنسبة لمناطق الصحراوية، فبالعودة إلى التاريخ لم تكن الصحراء تمثل أبدا حاجزا ولا مصدر خلاف، بالعكس كانت همزة وصل بين شعوب كل المنطقة ومحطة كبرى للتجارة. فمنذ القرن الثامن كانت تمثل "الطريق نحو الذّهب"،هذا المعدن النفيس القادم من مملكات السودان في إفريقيا السوداء، والذي ينقل عن طريق القوافل الإستوائية العابرة للصحراء باتجاه الشرق الأوسط، حيث ينقل الذهب والعاج والرقيق والتوابل من الجنوب نحو الشمال، والحرير والأسلحة واللؤلؤ والمخطوطات والملح من الشمال نحو الجنوب. وتراجعت أهمية هذه الطرق الصحراوية في القرن الخامس عشر، مع فتح الطرق البحرية عبر المحيط الأطلنطي واكتشاف الذهب في أمريكا اللاتينية، لكنها تبقى تمثل الطريق الذي يقرب بين قبائل البدو الرحل والقاطنة للمنطقة الصحراوية.[2]

لما بدأ التغلغل الفرنسي في الصحراء، بدأت تهتم بها من خلال إطلاق مشروع "الطرائق السلمية الهادئة"، حيث ترمي هذه الطرق إلى إقامة مشاريع ومؤسسات اقتصادية ومراكز تجارية، بناء على المرسوم الصادر في أفريل1902، فتمّ إنشاء خلاله الشركات الصحراوية لاستغلال إمكانات الصحراء ولتشغيل السكان حتى يتراجعوا عن المقاومة ضد الإستعمار. وتلت عملية التغلغل هذه عدة عمليات استكشافية وتوسعية للإستعمار في المنطقة، مما جعله يصطدم ببعض قبائل المغرب الأقصى، بعد احتلاله للواحات المقاومة لقوافل القوات الفرنسية، فأصبح ذلك يهدد المخزن بسبب سعي الإستعمار إلى إتمام خط الحدود.[3]

أصبحت للمناطق الصحراوية أهمية بعد الدراسات التي قدمها أحد المهندسين (هو دي دوبنشالDe duponchel) سنة 1874 ونشر دراسات عن مد الطرق في صحراء الجزائر سنة 1878م يوضح فيها الفائدة التي سيتم تحقيقها لو تمّ التغلغل في الأراضي السودانية، والاستحواذ على تجارتها من خلال مد السكك الحديدية عبر الصحراء، كما أنها ستنافس إنجلترا في خطها من الرأس(Le cap) نحو

---

[1] شوقي الجمل، **المرجع السابق الذكر**، ص 233 ، 234.

[2] George Mutin, Géopolitique du monde arabe, 4éme é , **op.cit** , p133.

[3] إبراهيم مياسي، **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934**، الجزائر، دار هومه، 2005، ص 547-551.

القاهرة، ويجلب إلى صحراء الجزائر كل التجارة الدولية. في سنة 1879، تحوّلت هذه الفكرة إلى مشروع قدّمه وزير الأشغال العمومية لرئاسة الجمهورية، وكانت فرنسا قد بدأت في هذا المشروع منذ سنة 1844 في الشمال، لتعممه ليشمل الصحراء، مروجة للفكرة بما سوف يحققه من فك للعزلة ومن فوائد اقتصادية واجتماعية، حيث سيوصل الصحراء الجزائرية إلى تنبوكتو بل إلى نهر النيجر وكذا بحيرة التشاد، وسوف ينقص من ضغوطات السلطات الطرابلسية على اليسار، والسلطات المغربية على اليمين، ويضمن عمليات عبور مستقيمة ومستقلة في الصحراء.[1]

وحتى لا تتعرض فرنسا لأي تصادم مع المغرب في الحدود الصحراوية عملت على إتمام خط الحدود في الصحراء، وتم ذلك من خلال لقاء بين وزير خارجية المغرب عبد الكريم بن سليمان وديلكاس من الجانب الفرنسي، أمضوا من خلاله على بروتوكول 20 جويلية 1901، المتمم لمعاهدة 1845م، يمدد خط الحدود نحو الجنوب، ويعترف من خلاله المخزن بشرعية الوجود الفرنسي في واحات التوات.[2]

وازداد الإهتمام الاستعماري بالصحراء في سنوات الخمسينيات من القرن العشرين، بعد اكتشاف ثروات جديدة فيها، كالمحروقات في الصحراء الوسطى، واليورانيوم، والمعادن النادرة في الهقار، والحديد في موريتانيا، والفوسفات في الصحراء الإسبانية، مما غيّر نظرة القوات الإستعمارية إلى أهمية الصحراء، لتصبح رهانا دوليا لدرجة جعلت فرنسا تعمل على اقتطاعه من الجزائر، وتؤسس "المنظمة المشتركة للمناطق الصحراويةOrganisation commune des régions sahariennes" للتعاون والإتحاد بقيادة فرنسا.[3] تضم إلى جانب صحراء الجزائر النيجر والتشاد، وكان هدف الإحتلال هو قطع الطريق أمام نشاط جبهة التحرير الوطني في الولاية السادسة، وبالرغم من سياسة التقسيم الإستعمارية وتأخر الاستقلال بسنة بسبب صدّ جبهة التحرير الوطني لذلك، إلا أن الإستقلال تحقق في الأخير بالحدود التي كانت موجودة في العهد الاستعماري، والتي استفادت منها الجزائر ولم تعارضها، كما لم تطالب بأي تعديل قد يوسع لها من حدودها، وظلت تدافع عن مكاسبها وتعمل على الحصول على اعتراف دول الجوار بها، وظل هدفها الأساسي هو تحديد حدودها مع المغرب.[4]

2 _ قيام الحرب على الحدود بين الجزائر والمغرب

مباشرة بعد إستقلال الجزائر بدأت المناوشات والأحداث على الحدود الجزائرية المغربية بين القوات العسكرية للبلدين، حيث –حسب الطرف المغربي– تعود أسبابها إلى خروج سكان تندوف في مظاهرات يطالبون فيها بالولاء والانضمام إلى المغرب، فقامت القوات الجزائرية بقمعهم، فتدخلت القوات

---

(1) **المرجع نفسه**، ص 437-443.

(2) **المرجع نفسه**، ص 550.

(3) George Mutin , **Géopolitique du monde arabe** , 4éme éd , **op.cit** , p 135.

(4) Michel Faucher, **Fronts et frontières un tour du monde géopolitique** , Paris ,éd Arthème Fayard,1988, p178 .

المغربية المتواجدة في المراكز الحدودية، مما أدى إلى مناوشات بين القوتين. ويرى المغرب أن القوات الجزائرية تسلّلت بالمدافع خلال شهر سبتمبر بالقرب من منجم بوعرفة في الشمال الغربي من منطقة فقيق وقصر الزدغو جنوب تافيلالت وفي واد الدرعة، مما كاد يثير مواجهات عسكرية بين الطرفين.[1]

في سنة 1963 زادت العلاقات بين البلدين توترا، خاصة بعد طرد الاشتراكيين المغربيين من المغرب، لاتهامهم بالتآمر على القصر ولجوئهم إلى الجزائر، وفي شهر جويلية ظهرت توترات مع القوات الملكية المغربية على الحدود، واتهم أولفقير الجزائر بالتواطؤ مع المتآمرين، وقام المغرب بطرد 60 جزائريا من أراضيه. واستغل المغرب الظروف المتوترة في الجزائر في منطقة القبائل مع نظام الحزب الواحد للهجوم على غفلة على الجزائر،[2] حيث كانت الظروف في الجزائر متوترة بسبب دخول قوات جيش التحرير الوطني في صراع مع الناحية السابعة في منطقة القبائل، والتي قرر قائدها العقيد محند ولحاج مع حسين أيت أحمد مقاومة النظام لمعارضتهما لاتجاهاته.[3]

كان المغرب متمسكا بالمنطقة، لاحتمال أن تكون فيها ثروات معدنية خاصة وأن فرنسا قد بدأت تجني فوائد استغلال نفط هذه المنطقة، إلى جانب وجود مناجم الحديد والغاز الطبيعي فيها. وتداولت أقاويل أن بعض من الشركات المستغلة لثروات المنطقة هي من حرّضت المغرب على استعمال القوة، لأنها تفضل التعامل مع الحكومة المغربية بدلا من الجزائر التي انتهجت النهج الإشتراكي والداعية إلى تأميم الثروات ووسائل الإنتاج. وكانت الإتجاهات في المغرب منقسمة إزاء هذه المسألة الحدودية، فكان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ذات الاتجاه التقدمي متعاطف مع الجزائر، ورفض سياسة الرباط المعتمدة على القوة لحل المشكلة الحدودية،[4] وأدان الحزب المغربي السابق ما قام به الجيش المغربي في الحدود من خلال مجلته "التحرير"، واعتبر ذلك محاولة لإضعاف الثورة الجزائرية، كون فرنسا قد تنازلت عن الصحراء للجزائر رسميا، والجزائر أعلنت الاحتفاظ بالحدود الموروثة عن الإستعمار كما نص عليه ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.[5] هذه المسألة التي لم يتقبلها النظام المغربي الذي سبق وأن اتفق مع الحكومة الجزائرية المؤقتة بقيادة فرحات عباس على حل هذه المسألة وديا بعد الإستقلال.

لخطورة الوضع في الحدود على العلاقات بين البلدين، اجتمع وزيرا خارجية البلدين في 5 أكتوبر 1963 وأكد الطرفان في بلاغ مشترك عن التزامهما بعدم التدخل في شؤونهما الداخلية، والعمل

---

[1] محمد رضوان، **منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية**، بيروت، إفريقيا الشرق ، 1999، ص 175 ، 176.

[2] Pierre Vermeren , **op.cit** , p 38.

[3] Benjamin Stora , **Algérie histoire contemporaine 1830-1988** , Alger , Casbah éd , 2004 , p 249.

[4] صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر-تونس-المغرب الأقصى** ، ط 6، د م ن، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1993، ص587.

[5] Pierre Vermeren , **op.cit** , p 38.

على تطبيع العلاقات بين البلدين، والاتفاق على لقاء بين زعيميهما، لكن ذلك لم يتم.[1] حيث في يوم 14 أكتوبر 1963 هاجمت القوات الملكية في الجنوب، كما هاجمت من منطقة وجدة وفي منطقة تندوف بقيادة العقيد أولفقير والعقيد بن أعومار وحققت القوات المغربية الانتصار بفضل مدرعاتها.[2]

أدت حرب الحدود إلى سقوط ضحايا من الطرفين، ومن السكان القاطنين على الحدود، وهو ما ترك أثارا على المشاريع والطموح المشتركة للبلدين، وأنهى سنوات التضامن التي بدأت منذ نفي محمد الخامس وأثناء حرب التحرير الجزائرية. صرّح وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة في سنة 1964 أمام لجنة التحكيم التي أسستها منظمة الوحدة الإفريقية بسبب حرب الحدود بين الطرفين، أنه بالنسبة لجبهة وجيش التحرير الوطنيين فإن مدّة حرب التحرير كانت بإمكانها أن تكون أقل مما كانت عليه لو قبل الجزائريون التنازل عن جزء من الصحراء لفرنسا، فمواصلة الكفاح من أجل تحرير كل البلاد أدت إلى التضحية بآلاف أخرى من أرواح الجزائريين،[3] ولهذا الأمر ومع هذه التضحيات لا يمكن تخيل تنازل الجزائر عن أرض من أجل تحريرها تأخر الإستقلال ولأجلها زادت تضحيات شعبها.

حاولت العديد من الأطراف التوسط بين البلدين عن طريق جامعة الدول العربية إلا أنها فشلت، تخوف المغرب من الخلاف القائم بين التيارين المحافظ والتقدمي في الجامعة، مما قد يؤثر في حياد الوساطة، لهذا رفض طرفا النزاع الوساطة عن طريق جامعة الدول العربية، كما رفضا اجتماع قمة رؤساء الدول العربية الخمس الإفريقية بالاشتراك مع دولة إفريقية سادسة، وقبلا بعقد مؤتمر رباعي تشارك فيه مالي وإثيوبيا، الذي انتهى باتفاقية باماكو في 29 أكتوبر 1963، أين تم الاتفاق فيها على وقف القتال في موعد أقصاه 2 نوفمبر 1963، وانسحاب القوات المغربية إلى الحدود السابقة وتخلفها قوات مالية وإثيوبية مجردة من السلاح، إلا أنه قبل أن يحين موعد وقف القتال توغّلت القوات الجزائرية في منطقة فجيج، وأصبحت هي كذلك مطالبة بالانسحاب إلى الحدود السابقة.[4]

تم إعلان وقف القتال من طرف الملك الحسن الثاني في 2 نوفمبر1963 بفضل وساطة الإمبراطور الإثيوبي هايلي سيلاسيي Hailé Selassié، لكن في حقيقة الأمر قوات فرنسا التي لا تزال متواجدة في الصحراء، هي من فرضت على المغرب وقف القتال في الصحراء لأن المغربيون لم يجدوا أي تفسير منطقي لذلك،[5] ما يعني أن المغرب لم يكن راض بالانسحاب، وإنما انسحب تلبية لرغبة فرنسا التي لها مصالح في الصحراء، اكتسبتها مع المفاوضات، وانزعجت من تواجد القوات المغربية فيها.

---

[1] محمد رضوان، **المرجع السابق الذكر**، ص 176.

[2] Pierre Vermeren ,**op.cit** , pp 38 , 39 .

[3] Abdelkader Bouselham , **Regard sur la diplomatie Algérienne** , préface de Mohamed El Bedjaoui , Alger , Casbah éd, 2005 , pp 211 , 212.

[4] صلاح العقاد، **المرجع السابق الذكر**، ص587 ، 588.

[5] Pierre Vermeren , **op.cit** , p 39.

وتمكنت لجنة التحكيم المنعقدة مابين 24 و28 جانفي من تحديد منطقة منزوعة السلاح، ودعت الطرفين إلى عقد اتفاقية يوم 19 فيفري 1964، حول عودة قواتهما إلى حدودها حتى لا تعود الاشتباكات، فتراجع المغرب بذلك عن المناطق التي احتلها،[1] وفي لقاء تم في القاهرة سنة 1964 تم معالجة أسباب النزاع، حيث فرض على الطرفان البدء في مفاوضات للاتفاق على الاستغلال المشترك لمناجم الحديد مقابل اعتراف المغرب بجزائرية منطقة تندوف،[2]

في 11مارس 1964 تبادل المغرب أسراه الجزائريين(375 أسيرا) مع الأسرى المغربيين(52 أسيرا)، ليعود الإستقرار على حدوده الشرقية ولو لفترة،[3] كما تلا ذلك عدة اجتماعات بين الطرفين من أفريل 1964 إلى فيفري 1965، في عدة عواصم عربية وافريقية(باماكو،الرباط،القاهرة نيروبي) وبذلك بدأت العلاقات بين البلدين في التحسن خاصة بعد تبادلهما للأسرى، واعتمادهما للسفراء ووقف حملاتهما الدعائية، كما تم تأسيس لجنة تقنية مشتركة للنظر في المسائل محل النزاع، وتنمية تبادلاتهما التجارية.[4]

في 12ماي 1965 التقى الرئيس الجزائري أحمد بن بلة الملك المغربي في سعيدة (بالجزائر) وقبل الطرفان، إعادة النظر في المسألة الحدودية، وبدأ الرئيس أحمد بن بلة البحث عن طريقة تعوّض المغرب اقتصاديا حتى يتوقف عن مطالبه، لكن انقلاب العقيد هواري بومدين أطاح به، ليدخل الطرفان من جديد في حرب باردة، خاصة وأن الرئيس بومدين اتبع سياسة أكثر تشددا حول مسألة الحدود.[5]

كادت الحرب تنشب ثانية سنة 1966 لما أعلنت الجزائر عن رغبتها في تأميم مناجمها، بما فيها غار جبيلات المتواجد في المنطقة المطالب بها من المغرب، فرفض هذا الأخير الأمر، كون التأميم يتناقض وقبول الجزائر لمهام لجنة التحكيم الإفريقية، في حين ترى الجزائر أن ذلك داخل في سيادتها. وأدى الأمر إلى تصعيد الحملة الإعلامية بين الطرفين، وحشدهما لقواتهما العسكرية في منطقة تندوف.[6]

فاكتشاف الحديد في منطقة الصحراء الشرقية جعلتها أكثر أهمية، فجدّد المغرب المطالبة بتسوية المسألة، بل أصبح النزاع دوليا ودخل في إطار صراعات الحرب الباردة، بعدما اصطفّ المغرب لجهة الولايات المتحدة الأمريكية، والجزائر لصف الإتحاد السوفياتي، خاصة بعد انقلاب هواري بومدين سنة 1965، ووصل لصدامات عسكرية سنة 1967، وطرح المغرب النزاع على الأمم المتحدة، وما دفع الطرفين للدخول في مفاوضات كون الحديد المكتشف لا يمكن نقله بسهولة وبكلفة أقل من تندوف نحو

---

(1) محمد رضوان، **المرجع السابق الذكر**، ص 178.

(2) عمر سعد الله، **المرجع السابق الذكر**، ص 328.

(3) Pierre Vermeren, **op.cit** , p 39.

(4) محمد رضوان، **المرجع السابق الذكر**، ص 179.

(5) M'hamed Youssfi, **Le pouvoir 1962-1978** , Alger , éd mimouni , 2012, p 122.

(6) محمد رضوان، **المرجع السابق الذكر**، ص 179.

المحيط الأطلسي إلا مرورا على المغرب،في حين نقله من الشمال الجزائري يعدّ مكلفا، لهذا اتجه الطرفان إلى مفاوضات لأجل الاستغلال المشترك لمناجم الحديد مقابل الإعتراف المغربي بجزائرية تندوف.[1]

بدأ الانفراج بين الدولتين واتجاههما نحو تسوية المسألة الحدودية في لقاء في أفران في 15 جانفي 1969، نتج عنه إبرام معاهدة أخوة وحسن الجوار لمدة 20سنة، يتعهد فيها الطرفان على عدم اللجوء إلى القوة، وحل مشاكلها من خلال لجان مشتركة. تبقى الجزائر المستغل الوحيد لغار جبيلات، في حين يتولى المغرب مسألة النقل والتجارة، على أن يتم إعداد مشروع أنابيب الغاز نحو إسبانيا عبر الأراضي المغربية.[2]

جاءت مفاوضات 27 جويلية 1972، نتج عنها معاهدة الحدود بين الجزائر والمغرب لتعترف المغرب بجزائرية تندوف مقابل دعم الجزائر لمغربية الصحراء الغربية، حيث تلتها تصريحات للرئيس الجزائري هواري بومدين مؤيدة لمطالبه في الصحراء الغربية، وهذا من خلال مؤتمر القمة العربي المنعقد في الرباط في أكتوبر 1974، صرّح فيه على أن مشكلة الصحراء الغربية لا تهم إلا المغرب وموريتانيا، والجزائر تؤيد تحرير كل أرض من الصحراء الغربية إلى سبتة ومليلية وكل الجزر التي يحتلها الإسبان.[3]

والتقى لاحقا زعيما البلدين(الحسن الثاني والشاذلي بن جديد) في لقاء في تلمسان يوم 27 ماي 1979، اتفقا فيه على تفعيل بنود معاهدة أفران في تشكيل لجنة مختلطة، تقوم بالإشراف على وضع خط الحدود بين البلدين، كما اتفق الطرفان على تأسيس شركة جزائرية مغربية للاستغلال المشترك لمناجم غار جبيلات. وبانعقاد القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الإفريقية بالرباط وقّع الزعيمان على اتفاقية الحدود، التي صادقت عليها الجزائر في ماي 1973، في حين تأخرت مصادقة المغرب عليها حتى سنة 1992، وحدّدت الاتفاقية حدود البلدين من ثنية الساسي إلى تندوف، مع الأخذ بعين الاعتبار معاهدة لالا مغنية لسنة 1845، واتفاقيتي سنتي 1901 و1902، لتنتهي أزمة الحدود بين البلدين.[4]

ماذا استفاد الطرفان من حرب الرمال؟ حسب الرئيس الراحل محمد بوضياف ليس المهم البحث عن من هو المسئول عنها، وإنما المهم هو ما استفاده النظامان من خلال هذه الحرب، فحتى إن كان النظام الجزائري هو من أثار المغرب إلا أن هذا الأخير لم يتصرف بما يضع حدا للصراع مع الجزائر، حيث اغتنم الفرصة المتاحة له لجذب المعارضة اليمينية والقضاء على المعارضة اليسارية، وهذا بتصفية الحزب الوطني للقوات الشعبية، الذي كان يشكل خطرا على النظام المغربي لعلاقته مع الرئيس الجزائري أحمد بن بلة، هذا الأخير الذي يواجه معارضة داخلية مسلّحة مع جبهة القوى الاشتراكية.[5]

---

[1] مصطفى الخلفي، "أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية"، **المرجع السابق الذكر**.

[2] Paul Balta, **Le Grand Maghreb des indépendances à l'an 2000** , Paris ,éd la Découverte, 1990 , p 204 .

[3] مصطفى الخلفي، **المرجع السابق الذكر**.

[4] محمد رضوان، **المرجع السابق الذكر**، ص 179 ، 180.

[5] Benjamin Stora, Algérie histoire contemporaine 1830-1988 , **op.cit** , p 244.

فمع التوترات التي سادت الجزائر بسبب تمرّد جبهة القوى الاشتراكية بقيادة حسين أيت أحمد والعقيد محند ولحاج، الذي سيطر على جزء كبير من الجيش في الداخل، استغل الرئيس بن بلة ظروف الحرب بين الجزائر والمغرب ليواجه بها هذه الصراعات الداخلية، حيث ناد بالقتال للدفاع عن السيادة الترابية مستغلا التهديد الخارجي، والدعوة للتحلي بالوطنية للدفاع عن التراب الوطني، ليتمكن بذلك من حل أزمة النظام مع المعارضة. [1]

كانت حرب الرمال في مصلحة النظامين على المستوى الداخلي، حيث من خلالها تمكّن النظام المغربي من جذب معارضيه وتصفية خصومه، نفس الأمر كان مع الجزائر التي أنهت تمرد منطقة القبائل، بالدعوة لتوحيد الصفوف لمواجهة المغرب، وحماية سيادة البلاد، وتبق هذه الطريقة، والتي تقوم على مواجهة التهديدات الخارجية، طريقة لجمع الصفوف وجذب المعارضة لصالح النظام في الأنظمة المغاربية.

المطلب الثاني: نزاع الصحراء الغربية وعودة توتر العلاقات السياسية

لم تكن أزمة الحدود بين الجزائر والمغرب قد وصلت بعد إلى التسوية حتى بدأت أزمة أخرى حول الصحراء الغربية، وهذا بعد مطالبة المغرب بضمّ الصحراء الغربية إليه، وإن كانت هذه المشكلة لا تعني الجزائر، إلا أنها ولمساندتها الشعب الصحراوي دخلت في خلاف آخر مع المغرب قبل حتى أن تغلق ملف مشكلها الحدودي معه.

بدأ الإهتمام بمنطقة الصحراء الغربية من طرف المغرب بعدما أعرب الجنرال فرانكو عن رغبته في تطبيق مبدأ تقرير المصير على إقليم الصحراء الغربية، فاحتج المغرب على المسألة لاعتباره الإقليم مغربيا، مثله مثل منطقة ترفاية، التي استرجعها سنوات من قبل.[2]

يرى المغرب أن موقف الجزائر ظهر بعدما احتدم الصراع بين المغرب وإسبانيا، وأخذ المغرب يحسم النزاع لصالحه، حيث يرى أنّ الجزائر أدركت خروجها من المسألة من دون مكاسب، لهذا عملت على تقوية علاقاتها مع إسبانيا، في الوقت الذي كانت فيه جبهة البوليساريو قويّة بفضل دعم ليبيا لها. ويرى المغرب أنّ سبب تحوّل موقف الجزائر لصالح تقرير المصير وقيام دولة صحراوية، هو لتوفير ممر لها عبر الصحراء الغربية من دون كلفة كبيرة،[3] أي أن الجزائر تفضل ممر تحت سلطة الصحراويين في الصحراء الغربية على ممر تحت سلطة المغرب لو تم ضم الصحراء إليه، وهذا التشديد جاء خاصة بعد الحرب التي دخل فيها الطرفان بسبب مشكلة الحدود بينهما، والتي لا زال لم يطوَ ملفها بعد في تلك

---

[1] رابح لونيسي، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ** ، الجزائر، دار هومه، 2011، ، ص 133 ، 134.

[2] Abdellatif Filali , **op .cit** , p 113.

[3] مصطفى الخلفي، **المرجع السابق الذكر**.

الفترة. كما أنّ الواقع يفند فكرة المغرب في سعي الجزائر لإيجاد ممر لها نحو المحيط، فمرور أنابيب الغاز الجزائري نحو أوروبا عبر التراب المغربي خير دليل على أنّ لو فيه مصلحة غربية في المنطقة سيرضخ المغرب ويفتح الطريق للجزائر حتى في أراضيه. يعني لن تجد الجزائر أي عرقلة مغربية للمرور عبر المحيط. فليس استقلال الصحراء الغربية هو الضامن لها لهذا الطريق.

لقد ظل وضع الصحراء الغربية منذ بداية السبعينيات دون تغيير، حيث لا تزال على نفس الحال أي تصفية الإستعمار حتى بعد إنسحاب إسبانيا منها، وحل هذه الوضعية هو بمنح السكان الصحراويين حق تقرير مصيرهم بأنفسهم، وإن كان مبدأ الأمم المتحدة حول المستعمرات هو السماح بعودة المناطق المستعمرة إلى الدول التي كانت تنتمي إليها قبل استعمارها، إلاّ أن ما تقدّم به المغرب حول كون الصحراء الغربية جزءا من مملكة مراكش تاريخيا قبل إن تُستعمر، قد رفضته محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر في أكتوبر 1975، بعدما تقدّم المغرب بنفسه بالطلب ذلك. [1]

لكن محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري السابق، صرحت بوجود علاقات تاريخية بين المغرب وبعض قبائل الصحراء الغربية، وهو ما استغله وأقام عليه المغرب حجته، فاستغل مرض الجنرال فرانكو ليرغم الإسبان على مغادرة الصحراء الغربية، واسترجاعها بإعلانه لما سماه بالمسيرة الخضراء ليوم 6 نوفمبر 1975، والتي عرفت مشاركة شعبية قدّرت بحوالي 35 ألف من المدنيين، اتجهوا نحو الصحراء الغربية، حاملين المصحف الشريف(وكأنها حرب مقدّسة) والعلم المغربي(دليل على سيادة المغرب)، وكان المغرب قد وزّع قواته العسكرية في الشمال الشرقي للإقليم لمواجهة أي تدخل جزائري محتمل، ومواجهة مناضلي جبهة البوليساريو العازمين على المقاومة، والذين لجئوا إلى تندوف في الجزائر.[2]

يرى الباحث جورج ميتان George Mutin أنّ الجزائر أمام الوضع تردّدت في اتخاذ قرارها، وهذا للتعارض بين اتجاهين داخل النظام، الأول عبّر عنه وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة الذي يرى أنه على الجزائر قبول بمغربية الصحراء مقابل اعتراف المغرب بجزائرية تندوف، من خلال المصادقة على اتفاقية أفران لسنة 1969. أما الاتجاه الثاني، الذي قاده الجيش، فيطمح للثأر لحرب الرمال سنة 1963، ويفضّل حل النزاع بالتدخل العسكري لتحرير الصحراء الغربية، حيث فضّل الرئيس هواري بومدين الحل الثاني، ليدخل الطرفان الجزائري والمغربي في مواجهة دامت من 27 جانفي إلى 15 فيفري 1976،[3]وسمّيت حملة أمغالا. واستمرت الاتهامات بين الطرفين لتنتهي بقطع العلاقات الدبلوماسية بين

---

[1] "الصحراء الغربية: الخروج من المأزق"، **المرجع السابق الذكر**، ص 1.

[2] Jean Sylvestre Mongrenier , « Sahara occidental un conflit sans fin » in **Afriques magazine**, mensuel international ,France, numéro double :303-304 .déc 2010-Jan2011 , p 67.

[3] George Mutin , **Géopolitique du monde arabe** , 1ére éd , **op.cit** , p 87.

البلدين في مارس 1976، وفي نفس الشهر انسحبت القوات الإسبانية من الصحراء الغربية نهائيا،[1] تاركة مسألة تقرير المصير التي هي بصدد الإستعداد للاستفتاء حولها من دون تطبيق.

بدخول القوتان الجزائرية والمغربية في حرب، كان يظهر الصراع على أنه بين البلدين، خاصة بانسحاب إسبانيا المستعمرة للمنطقة. اتهم المغرب الجزائر بالتنسيق مع إسبانيا لتهجير سكان الصحراء نحو تندوف، بعدما قامت القوات المغربية بالدخول إلى الصحراء في فيفري 1976، مباشرة بعد انسحاب الإسبان منها. ولما أيّدت الجزائر فكرة تأسيس الجمهورية الصحراوية المعلن عنها، قطع المغرب علاقاته الدبلوماسية معها، بعد اتهامه القوات الجزائرية بالتغلغل في منطقة أمغالا، إلا أن الجزائر بررت تواجدها في المنطقة لتقديم مساعداتها للاجئين الصحراويين بالمواد الغذائية والأدوية،[2] ومنذ اعتراف الجزائر بالجمهورية الصحراوية، دخلت في عداء وخلاف علني مع المغرب. ونظرا لكون جبهة البوليساريو تقود عملياتها من منطقة تندوف الواقعة في الحدود الجزائرية، فإنّ الأمر كاد أن يؤدي إلى اشتباكات بين القوتان الجزائرية والمغربية في العديد من المرات.[3]

ردا من الجزائر على قطع المغرب للعلاقات الدبلوماسية قامت بطرد العمال المغربيين المتواجدين في الجزائر في ديسمبر 1975، ولا يزال هذا الملف عالقا بين الجزائر والمغرب إلى يومنا هذا، ورفع العمال المسألة إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والتي طالبت منه خلال لجنتها التعويض من الجزائر، وردّت الجزائر على ذلك بالمطالبة بدورها من المغرب التعويض للجزائريين الذين صودرت ممتلكاتهم خلال سياسة التأميم التي أعلن عنها المغرب في مارس 1973، حيث عوّض المغرب كل الجنسيات إلا الجزائريين.[4]

يفسّر البعض الاختلاف القائم بين المغرب والجزائر حول مسألة قيام دولة في الصحراء الغربية، باختلاف مفهوم الدولة الأمة لدى النظامين، فبالنسبة للجزائر فإقليم الدولة كركن من أركانها هو مجال سياسي، فالتاريخ الاستعماري والكفاح ضد الإستعمار هو من يخلق الإقليم وليس وجوده من قبل أو تقسيمه السابق، أما بالنسبة للمغرب فإن تكوّن الدولة ليست مسألة اعتباطية تخضع للتحكيم، بل هو نتاج للتطوّر التاريخي للبلاد. فالثقافة السياسية الجزائرية تكوّنت مع انتصار الاتجاه الوطني في الكفاح المسلح ضد الإستعمار فهي ليست قديمة من حيث تاريخها، في حين بالنسبة للمغرب فالاستقلال هو إعادة للعلاقة بين حاضره وماضيه البعيد.[5]

---

(1) Pierre Vermeren , **op.cit** , pp 72 , 73.

(2) خير الله خير الله، **المرجع السابق الذكر**، ص 180.

(3) Yves Lacoste , **Géopolitique de la Méditerranée** , Paris , Armand colin , 2006 , p 258.

(4) "ماذا تعرف عن المغاربة المطرودين من الجزائر" 17 مارس 2015 من الموقع **http://www.noonpost.net/content/5878** ، إطلع عليه يوم 18 أوت 2015 ، على الساعة 11:45 .

(5) George Mutin , Géopolitique du monde arabe , 1ére éd , **op.cit** , p 86 .

كما ربط كل من النظامين الجزائري والمغربي نزاع الصحراء الغربية بشرعية نظامه، فحركة التحرير الجزائرية التي من خلالها تحقق الإستقلال، قد منحت للنظام الجزائري الشرعية، وتعد من أبرز الحركات على مستوى دول العالم الثالث، لهذا رأت الجزائر أنه من واجبها مساعدة أي حركة تحررية أخرى بما فيها حركة تحرر الصحراء الغربية، فشرعية تحرر الصحراء الغربية من شرعية قيام النظام الجزائري نفسه. أما النظام المغربي فيربط شرعية نظامه بهذا النزاع من خلال العلاقات التاريخية القائمة بين المخزن وبعض قبائل بلاد السيبة، الأمر الذي يرى أنه يقر بحقوق تاريخية للمغرب في الصحراء، كما اعتمدت الملكية المغربية على نزاع الصحراء الغربية للحصول على الدعم الشعبي، واعتبرت كل معارضة لمشاريع النظام ضرب في الملكية في حدّ ذاتها.[1] لهذا ربط كل منهما نجاح نظامه داخليا من خلال استعمال هذا النزاع لتوحيد الصفوف، وخارجيا كبرهان على قوّة النظام في تحقيق الأهداف الإستراتيجية التي وضعها، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

لوحظ على سياسة بومدين في فترة حكمه اعتماده على محورين أساسيين، الأول مرتبط بالداخل حيث وظّف نزاع الصحراء الغربية من أجل خلق الاندماج داخل الدولة الجزائرية الفتية، في حين المحور الثاني، وهو ذو طابع إقليمي، يريد من خلال نزاع الصحراء الغربية وضع حدود لرغبات المغرب في الهيمنة الإقليمية،[2] كما أن الجزائر لم تخرج عن التوجه الإقليمي والدولي، حيث دعّمت الشعب الصحراوي في حقه في تقرير مصيره ضمن الحدود الموروثة من الإستعمار، متبعة بذلك مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة، لهذا بناء على هذه الأسس دعّمت جبهة البوليساريو في حربها ضد القوات المغربية والموريتانية التي احتلّت معظم أراضيها وألحقت بها الخسائر، ورغم إنسحاب موريتانيا من النزاع سنة 1978، استمر المغرب في حربه ضد البوليساريو.[3]

ونفس موقف عدم الثقة يبادله المغرب للنظام الجزائري، فبالنسبة للملك الحسن الثاني، الذي عاش توترات داخلية، ونجا من محاولتان انقلابيتان، فلم يكن بدوره واثقا من النظام الجزائري الثوري والمعادي للإمبريالية، ويرى فيها المدعّم والمموّن للمعارضين الراديكاليين المغربيين، وأنها لا تزال تحمل الحقد ضده نتيجة حرب سنة 1963، وتنتظر فقط الفرصة للانتقام منه.[4] حيث يرى أنّ الجزائر لم تنسى حرب الحدود مع المغرب، خاصة مع استمرار المغرب في التماطل في المصادقة على المعاهدة السابقة الذكر، والتي لم تتم إلا سنة 1989 بمناسبة تأسيس إتحاد المغرب العربي.[5]

---

[1] خالد السرجاني،" أسباب الحرب الباردة بين الجزائر والمغرب " ، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، السنة العاشرة، عدد 109، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، جانفي 2004, ص 9.

[2] Khadidja Mohsen-Finan , Sahara occidental enjeux d'un conflit régional , **op.cit** , p 115.

[3] Paul Balta , **op.cit** , pp 122 ,123 .

[4] Taib Dekkar , **op.cit** p 99.

[5] George Mutin , **Géopolitique du monde arabe** , 4éme éd , **op.cit** , p 137 .

كما لا ننكر تضارب المصالح الإقتصادية، التي لعبت دورا في مسألة الصحراء الغربية، فالمغرب من خلال ضم إقليم الصحراء الغربية سيدعّم اقتصاده بالفوسفات المتواجد في بوكراع، والمقدر احتياطه بـ 15 مليار طن، فيصبح المسيطر الأول في السوق العالمية، يضاف إلى ذلك استفادته من الشريط الساحلي الغني بالثروات السمكية، والممتد على طول 600 كلم. أما بالنسبة للجزائر فيرى المغرب أنّ استغلالها للحديد في غار جبيلات ونقله نحو المحيط الأطلسي مرورا بالصحراء الغربية بدلا من نقله من البحر الأبيض المتوسط، سيختصر عليها الطريق، ووجود دولة صحراوية صديقة سيسهل عليها مد السكك الحديدية لنقله والوصول به إلى سواحل المحيط الأطلسي، لهذا فنزاع الصحراء الغربية اعتبره البعض تنافسا قائما بين القوتان المغاربيتان الأساسيتان الطامحتان إلى تأدية دور راجح في المنطقة، مع مغرب بسياسته التوسعية، وجزائر ساعية لأن تكون قوة مهيمنة إقليميا.[1]

مع مجيء الرئيس الشاذلي بن جديد بدأ يظهر التغيير في طريقة تسيير ملف الصحراء الغربية، بعدما تغيّرت طريقة إدارة المغرب لحربها في الصحراء الغربية، كما أن الرئيس الجزائري أخذ في إتباع سياسة جديدة فيما يتعلق بملف الصحراء الغربية، حيث أصبح النزاع بمثابة رهان في مسألة الصراع من أجل السلطة، وظهر في هذه الفترة رغبة الرئيس بن جديد في التخلي عن سياسة الرئيس السابق هواري بومدين، من خلال الإصلاحات التي اتخذها في عدّة مجالات، تمكّن من خلالها من التغلب على المؤسسة العسكرية، بل وإبعاد العديد من المدافعين عن سياسات الرئيس السابق.[2]

لهذا في بداية الثمانينات بعدما تولى الشاذلي بن جديد رئاسة الجزائر بعد وفاة الرئيس هواري بومدين(سنة 1978)، بدأت الاتصالات بين الطرفين بما يوحي للبعض بمحاولة التقارب بينهما، فبدأت في سنة 1981 مفاوضات سرية بين الجزائر والمغرب، سرعان ما فشلت بسبب اختلاف المواقف بين البلدين، حيث ترى الجزائر أنه لا بد من إشراك جبهة البوليساريو في المفاوضات، وتكون هي فيها وسيطا فقط، مع الإعتراف بالصحراء الغربية وبحدود يتم الاتفاق عليها، وأن يتم استغلال ثروات المنطقة في إطار المغرب العربي، في حين كان موقف المغرب هو التفاوض مع الجزائر لا غيرها وأن الصحراء مغربية، والتي تعد بالنسبة إليها مسألة لا رجعة فيها، وضرورة تطبيق مقررات منظمة الوحدة الإفريقية، خاصة منها قرارات نيروبي الثانية، الداعية إلى وقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء.[3]

في حين تمّ تفسير استمرار الجزائر في إتباع نفس السياسة التي اتبعها الرئيس السابق، على أنه وراءه صراع بين تيارين مختلفين من حيث الطريقة التي يريد كل منهما إدارة هذا الملف، وهو بالنسبة

---

(1) George Mutin , **Géopolitique du monde arabe** , 1ére éd , **op.cit** , p 87.

(2) Khadidja Mohsen-Finan, Sahara occidental enjeux d'un conflit régional , **op.cit** , p 115.

(3) مصطفى الخلفي، **المرجع السابق الذكر**.

إليهم ما أثبتته أحداث أكتوبر سنة 1988، التي أدت مباشرة بعد مضي عام فقط عليها إلى التقارب بين الجزائر والمغرب، وعودة العلاقات المقطوعة منذ سنة 1976.[1]

ويرجع البعض الأمر كذلك إلى كون نزاع الصحراء الغربية قد خلق تناقضات في مواقف مختلف الأطراف، وفي موازيين القوى على الصعيد العسكري، ففي منتصف الثمانينيات تمكن المغرب من جعل الكفة تميل لصالحه مع بنائه للجدار الكبير العازل الممتد من الحدود الجزائرية عند بوجدور إلى غاية مداخل المحيط الأطلسي، لتسيطر بذلك القوات الملكية المغربية على "المثلث المفيد"[2] والذي يقصد به ما يضم المنطقة التي تشمل العيون والسمارة ومناجم بوكراع، أي المناطق التي فيها ثروات ولهذا سُمي مفيدا.[3]

حيث صعّب الجدار هجمات البوليساريو، التي أصبح محتما عليها الدخول من موريتانية للصعود شمالا حيث لا سيطرة للجيش المغربي، لتتمكّن من مهاجمته مباشرة، واستغل المغرب الوضع لإعادة طرح مسألة الاستفتاء حول تقرير المصير، يقينا منه أنه سيطر على الوضع بفضل ما أحرزه من تقدم،[4] ولثقته بتحكمه في الوضع بفضل بناء هذا الجدار العملاق في الصحراء الغربية لمنع هجمات البوليساريو وحماية مناجم الفوسفات. وإلى جانب ذلك عمل المغرب على إقامة البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، بل وبدأ في تخصيص مبالغ ضخمة للاستثمار فيها، حيث أنفق عليها مابين سنتي 1979 و1989 حوالي 2,8 مليار دولار ومدّ فيها الطرقات وأنجز فيها حوالي 5200 كلم.[5]

بل وقام المغرب بتحسين ظروف المعيشة فيها من خلال توزيع المياه والكهرباء بالمجان، لتشجيع السكان للاستقرار فيها لكسب ولائهم، وتشجيع هجرة المغربيين أنفسهم نحو المنطقة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عدد المغربيين فيها، لهذا تلخصت السياسة المغربية في المنطقة على ثلاث ركائز، من جهة محاربة البوليساريو، ومن جهة أخرى بناء جدار في الحدود، ومن جهة ثالثة كسب ولاء سكان المنطقة.[6]

من جهة العلاقة بين الجزائر والمغرب فالأمور اتجهت نحو نوع من التقارب، كون المغرب وجد نفسه في نهاية المطاف معزولا على المستوى الدولي، والإفريقي والمغربي، ففي سنة 1983 أمضت الجزائر وتونس وموريتانيا اتفاقية المودة والأخوة، في حين اتجه المغرب إلى إبرام اتفاق الوحدة مع ليبيا سنة 1984، وبعد قبول منظمة الوحدة الإفريقية عضوية الجمهورية الصحراوية سنة 1984، انسحب المغرب منها، كما خسر سنة 1987 سباقه من أجل الحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن،

---

(1) Khadidja Mohsen-Finan, Sahara occidental enjeux d'un conflit régional , **op.cit** , p 115.

(2) توفيق المدني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، **المرجع السابق الذكر**، ص 50.

(3) Bassma Khoudmani-Darwish(Dir) , **Maghreb les années de transition** , Paris , Masson ,1990, p 242.

(4) توفيق المدني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، **المرجع السابق الذكر**، ص 50.

(5) **المرجع نفسه**، ص 60.

(6) Michel Faucher , **op.cit** , p 184.

والذي نجحت الجزائر في الحصول عليه،[1] لهذا فقد المغرب الأمل في الدفاع عن قضيته على المستوى الأممي بعدما فقده على المستوى الإفريقي مع اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بالصحراء الغربية.

منذ أن قبل المغرب والبوليساريو باقتراح الأمم المتحدة سنة 1988 المتمثل في المفاوضات ثم بعده وقف القتال سنة 1991، اتبعت الجزائر سياسة أكثر ليونة مع المغرب، لتعود العلاقات الدبلوماسية المقطوعة سنة 1988، ليس بمبادرة منهما بل بتشجيع من أوروبا، التي ترى في الإتحاد الاقتصادي بين دول المغرب العربي حل لمشاكله التنموية والاقتصادية ولخلافاته الإقليمية.[2] وتحققت المصالحة بعد اللقاء الذي جمع الرئيس الشاذلي بن جديد والعاهل المغربي الحسن الثاني بوساطة سعودية أين حظر الملك فهد اللقاء في 24 ماي 1988 في المنطقة الحدودية العقيد لطفي، وكانت نتيجة اللقاء هو إظهار الطرفان لرغبتهما في فتح الحوار حول إيجاد حل لنزاع الصحراء الغربية، [3] خاصة وأن الفترة متزامنة مع معاناة الطرفين من مشاكل اقتصادية، والتي ترتب بعضها عن النزاع في حدّ ذاته.

تجدّد لقاء الطرفان في جوان 1988، خلال القمة المغاربية المنظّمة في زرالدة بالجزائر من أجل وضع أسس تأسيس إتحاد المغرب العربي، وتبعه لقاء آخر في مراكش بالمغرب في 17 فيفري 1989، حيث صادق المغرب خلاله على اتفاقية أفران، ليعلن كل من العاهل المغربي الحسن الثاني والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد عن المصالحة رسميا في لقاء بوهران، ويتم بعدها فتح الحدود، وتنسحب الجزائر رسميا عن دعمها المالي والعسكري للصحراء الغربية.[4]

إن الأسباب التي أدت إلى التقارب بين الطرفين بدأت تظهر نهاية الثمانينات سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، وللأمر علاقة بتراجع عائدات الجزائر من المحروقات مع تزايد الأعباء السياسية والاجتماعية الناتجة عن دعم البوليساريو، يضاف إليها ما يحدث على المستوى الدولي من انتهاء الحرب الباردة وانهيار كتلة الشرق، وتزايد قوّة الولايات المتحدة التي أخذت في الإهتمام بالمنطقة المغاربية، كما عرف حينها تزايد المطالبة بتدخل الأمم المتحدة في عدّة قضايا وتوترات في العالم (إنهاء حرب العراق وإيران،إنسحاب السوفيات من أفغانستان)، فكان لذلك تأثير على العلاقات الجزائرية المغربية خاصة مع وجود مناخ إيجابي للعلاقات العربية(كتوقيع اتفاق الطائف سنة 1989) والذي من نتائجه التحضير لإنشاء إتحاد مغاربي، خاصة مع التفاهم الأممي المغربي حول مشروع لتسوية نزاع الصحراء الغربية.[5]

كما ظهر التفاهم بين الطرفين بعدما أصدرت الجمعية العامة القرار 40/50، في ديسمبر 1988، تكلّف من خلاله الأمين العام الأممي خافيير ديكويلار بإيجاد حل للنزاع فاقترح الاستفتاء، حيث

---

(1) Bassma Khoudmani-Darwish (Dir) , **op.cit** , pp 243 ,244 .

(2) Jean Sylvestre Mongrenier , **op.cit** , p 68.

(3) Djamel Edine Ghechi , **L'union du Maghreb Arabe** , Alger , Casbah éd , 2002 , p 30.

(4) George Mutin , **Géopolitique du monde arabe** , 1ére éd , **op.cit** , p 89.

(5) مصطفى الخلفي، **المرجع السابق الذكر**،

لقي الأمر القبول في تلك الفترة، ونتج عنه الاتفاق على وقف إطلاق النار بين البوليساريو والمغرب منذ سبتمبر 1991، ليتم تشكيل بعثة أممية هي"المينورسو" لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية.[1]

إلا أن موقف المغرب إزاء وقف المسار الانتخابي في الجزائر بعد فوز الإسلاميين في الدور الأول للانتخابات التشريعية لسنة 1991، أعاد التوتر بين البلدين بسبب التصريح الذي قام به الملك الحسن الثاني لإحدى الصحف الفرنسية، معبرا فيه عن أسفه في توقيف المسار الديمقراطي في الجزائر، حيث يرى أنه كان على الجزائر أن تدع التيار الإسلامي يحكم كي تكون الجزائر كمخبر –حسب تعبيره – لتجربة الإسلاميين، مما دفع بالجزائر للرد من خلال إعلامها على أنه يجدر بالمغرب أن يجرب ذلك في عقر داره، خاصة وأن هذا الموقف من الملك نسبي ويتعارض وموقفه من تنظيم العدل والإحسان المغربي الذي كان محظورا، لكن الجزائر عندما فاز التيار الإسلامي في المغرب(حزب العدالة والتنمية) في انتخابات سبتمبر 2011 غيّرت رأيها، لتقدّم تهانيها للحزب، مرحبة بذلك بالتجربة الإسلامية.[2]

إن الانفراج الذي بدأ بين الطرفين في المرحلة السابقة لم يستمر طويلا، حيث وجدت جبهة البوليساريو نفسها بعدما وافقت على وقف القتال سنة 1992 في موقف حرج، فخطّتها في طريق الانهيار بسبب تأجيلات الاستفتاء، وحتى قبول تعجيل الاستفتاء ليس في صالحها، وبدأت الجبهة تهدد بحمل السلاح من جديد وتحميل المغرب مسؤولية فشل المحادثات وجره إلى الخيار العسكري الذي يصعب حسمه، لكن المغرب تمسّك بموقفه وأكّد أن الحل الوحيد لإغلاق ملف الصحراء الغربية هو إصدار مجلس الأمن لقرار فوري قاضي بالتطبيق الفوري للقرارات التي أصدرها حول عملية الاستفتاء، فكان رد الجزائر هو عدم قبولها بالاستفتاء إلا على أساس إحصاء سنة 1974، وهو نفس موقف جبهة البوليساريو.[3]

مع ظهور الاختلاف من جديد في مسألة الاستفتاء حول تقرير مصير الصحراء الغربية ومن يشارك فيه، كانت العلاقات الجزائرية المغربية جدّ متوترة، مما زاد من المسألة السابقة تعقيدا، ولقد أرجع البعض حالة التوتر هذه إلى التغيرات التي حدثت في الحكم في الجزائر بعد اغتيال الرئيس محمّد بوضياف، بل ويرى البعض أن سبب اغتياله هو رغبته في تسوية نزاع الصحراء الغربية. في حين تعود السياسة المتشددة للجزائر إزاء المغرب بعد اغتيال الرئيس محمد بوضياف إلى الانتخابات البلدية التي تمّت في المغرب في أكتوبر 1992 والتي تضمّنت بعض الأقاليم الصحراوية وتحفظ الجزائر حول المسألة .[4]

---

[1] هيثم سليماني، "ملف الصحراء الغربية الى أين 2/2" 9 جانفي 2015 في الموقع **http://www.noonpost.net/content/4969**، إطلع عليه يوم 19 أوت 2015، على الساعة 16:15.

[2] Taib Dekkar , **op.cit** , pp 109-111.

[3] سها رجب، **المرجع السابق الذكر**، ص 135 ، 136.

[4] سها رجب، **المرجع السابق الذكر**، ص 134.

بعد تعثر تطبيق الاستفتاء في الصحراء الغربية لعدم التفاهم بين المغرب وجبهة البوليساريو حول من يشملهم الاستفتاء، وبعدما وجدت هذه الأخيرة نفسها في موقف حرج بسبب قبولها وقف إطلاق النار منذ سنة 1992 وصعوبة عودتها إلى حمل السلاح مجددا لصعوبة حسم المسألة عسكريا، رفضت الجزائر قبول إجراء الاستفتاء إلا بناءا على إحصاءات 1974 كما تطالب به البوليساريو.[1]

بالرغم من التقارب الذي تم خلال المرحلة السابقة إلا أنه لم تكن كل أطراف النظام الجزائري توافق على ذلك الاتجاه الجديد الذي انتهجه الجميع، حيث أثارت هذه السياسة الجديدة قيادة الجيش الجزائري، خاصة بعد التغير الجذري للموقف الجزائري بعد تعيين رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، الذي أعلن سنة 1992 تعليق المساعدات المالية لجبهة البوليساريو، وضرورة عمل كل من المغرب والجزائر على إيجاد حل سريع لنزاع الصحراء الغربية. ولتزامن فترة حكمه مع تغيّر المواقف الرسمية حول نزاع الصحراء الغربية وبعدها اغتياله، جعل بعض من الملاحظين يربطون بين مسألة اغتياله سنة 1992 ومواقفه المتعلقة بحل النزاع.[2] في حين أنه معروف لدى الجميع أنّ الجزائر كانت في أزمة اقتصادية مما تحتم عليها التخلي عن الشؤون الخارجية لصالح الشؤون الداخلية، فهو ليس تخل عن مسألة الصحراء الغربية بل لضرورة ما يحدث في الداخل.

وما جعل البعض يشك في مسألة الاغتيال هو عودة العلاقات الدبلوماسية المغربية الجزائرية بعد قطيعة دامت مدة 14سنة، ولما عادت العلاقات بين الطرفين مسّ الأمر حل نزاع الصحراء الغربية، لكن الأمر ظهر في الواقع منذ لقاء العاهل المغربي الحسن الثاني والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، ويرجع البعض ذلك إلى تراجع سيطرة المؤسسة العسكرية في توجيهها للسياسة الخارجية الجزائرية.[3]

وحسب البعض فإنّ الجيش الجزائري اتّهم الرئيس محمد بوضياف بتقديمه لتنازلات لصالح المغرب، واستغرب كيف تمّ ذلك آنذاك ومن دون سابق إنذار، متسائلا عن إمكانية وجود تنازلات قدّمها الرئيس محمد بوضياف للحصول على مصادقة الملك الحسن الثاني على معاهدة قديمة عمرها 20 سنة تعود إلى سنة 1972، وما أثار تلك الشكوك هو أن اللقاء الذي جمع بين الشخصيتين لم يكن مبرمجا رسميا، بل كان على هامش زيارة شخصية للرئيس محمد بوضياف لعائلته في المغرب، في حين أعلن المغرب عن المصادقة عن المعاهدة في نشرة رسمية. ولقد اتّجه الجيش الجزائري إلى اعتبار أن التنازل الوحيد الذي قام به الرئيس محمد بوضياف لن يكون إلا حول نزاع الصحراء الغربية، لذلك يعتبر المغرب أن الرئيس محمد بوضياف لم يتم اغتياله بل تصفيته بسبب علاقاته مع المغرب، نتيجة لما حدث اعتبر المغرب مصادقته على الاتفاقية السابقة والإعلان عنها رسميا بمثابة خطأ فادح ارتكبه تسرّعا منه.[4]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 135 ، 136.

[2] George Mutin , **Géopolitique du monde arabe** , 4éme éd , **op.cit** , p 145 .

[3] مصطفى الخلفي، **المرجع السابق الذكر**.

[4] Taib Dekkar , **op.cit** , p 119.

ومع هذا الوضع وفي فترة حكم الجنرال اليمين زروال عادت الجزائر إلى موقفها تجاه المغرب في نزاعه مع الصحراء الغربية، معتبرا أن التقارب الذي تمّ بين الجزائر والمغرب سابقا(أي قبل اغتيال محمد بوضياف) كان على حساب الجزائر، مؤكدا على موقف الجيش الجزائري نفسه، والذي يرى أن الحل لن يكون إلا بالاستفتاء على تقرير المصير، بالاعتماد على إحصاءات سنة 1974، وكانت نتيجة عودة الخلاف أن تم غلق الحدود من جديد سنة 1994.[1]

بتولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة السلطة كان من المتوقع تحسن العلاقات خاصة مع تولي الملك محمد السادس العرش في المغرب، وإبداءه للانفتاح حول انفراج العلاقات الجزائرية المغربية، ووصفه نزاع الصحراء الغربية بأنه من المخلفات التي تواجه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وكان لذلك التصريح أثر على المستوى المغاربي. وأكّدت الجزائر بدورها في إطار الحوار المغربي الجزائري، على الفصل بين العلاقات بين البلدين ومسألة الصحراء الغربية التي تضعها بين قوسين لأنها مطروحة أمام الأمم المتحدة، إلا أن المغرب ضلّ متمسكا بالمفهوم الشامل لطرح الملفات، لكنه تراجع عن موقفه وأعاد النظر فيه لاحقا بشكل ملفت للانتباه، حيث أصبح هو من يفصل بين النزاع والعلاقات الجزائرية المغربية، لأن ذلك سيزيل عرقلة الجزائر له على مستوى الأمم المتحدة، مما سيسمح له بإحراز التقدم في القضية، ولكن الجزائر –هذه المرة– هي من عاودت طرح المسألة من منطلق المقاربة الشاملة، وحينها أخذ نزاع الصحراء الغربية في هذه الفترة يسلك مسلكا آخر على مستوى منظمة الأمم المتحدة،[2] التي أخذت تعمل وتحاول إيجاد حل سياسي للنزاع بتجاوز العقبات التي عرفتها مسألة الاستفتاء من خلال اقتراح مخططات بيكر لسنوات 2001 و2002 و2003، إلا أنها لم تصل خلالها إلى أي نتيجة حيث رفضت كلها.

فالجزائر والبوليساريو وإن قبلتا بفكرة الاستفتاء، إلا أنهما نددتا بهذه الحلول التي رأت أنها في خدمة المغرب، ولكن بالنسبة للأمم المتحدة يبقى الشيء الإيجابي في المخططات السابقة هو أنها ستجنب–على الأقل في المرحلة الأولى– فوز أي من الطرفين سواء كليا أو جزئيا، ومن جهة أخرى فهي بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة سوف تشترك فيها كل الأطراف (المعنية والمهتمة) بالنزاع خاصة الجزائر، وبالنظر على وجه الخصوص إلى الدور الذي ستلعبه كل من فرنسا والولايات المتحدة في المنطقة، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الشعب الصحراوي، ولو ضمنيا، فمن خلالها ستتكوّن هوية صحراوية.[3]

في هذه المرحلة عرفت العلاقات الثنائية الجزائرية المغربية تطورا إيجابيا، حيث بدأ الانفتاح بينهما، لكن مع إهتمام أكبر من المغرب، وهذا بإعلان الأخير عن إلغاء فرض التأشيرة على الجزائريين

---

(1) George Mutin , **Géopolitique du monde arabe ,** 4éme éd **, op. cit** , p 145 .

(2) خير الله خير الله، **المرجع السابق الذكر**، ص 183، 184.

(3) George Mutin , **Géopolitique du monde arabe** , 4éme éd , **op. cit** , p 145 .

من طرف واحد، لتتبعها الجزائر في اتخاذ نفس القرار، ولكن من دون فتح الحدود، مع ذلك ظلّ المغرب يؤكد على أن الحل السياسي هو من خلال حكم ذاتي موسّع تحت السيادة المغربية، في حين أظهرت الجزائر شكوكها حول المسألة بسبب الموقف المتناقض للولايات المتحدة حول المغرب، حيث منحت له مكانة حليف لها خارج بلدان الحلف الأطلسي، لكنها في الوقت ذاته اعتبرته بلدا محتلا للصحراء من خلال المذكرة التي تقدّمت بها إلى الأمين العام الأممي.[1]

بقي الطرفان يجددان محاولات التقارب، في عدّة لقاءات بين الرئيس بوتفليقة والملك محمد السادس، أولها إثر وفاة الملك الحسن الثاني، وكان ينتظر أن ينتج عنه الانفراج لكنه لم يحدث، لاتهام الجزائر للمغرب بإيوائها لمجموعة مسلّحة تسببت في مذبحة غرب البلاد، ما وتّر مجدّدا العلاقات بينهما، لدرجة اعتبر البعض أن الحرب وشيكة. وغذّى التوتر دعم الجزائر للبوليساريو بالسماح لها بعقد مؤتمرها العام في تندوف، ورد المغرب على أنّ سماحه للجماعة المسلّحة الجزائرية بالتنقل في أراضيه بكل حرّية ردا على الجزائر التي تسمح لرموز البوليساريو في التنقل في الجزائر، أي تطبيقا لمبدأ المعاملة بالمثل. وأثناء لقاء على هامش القمة الأفرو–أوروبية المنعقدة في القاهرة، حاول عدّة رؤساء وملوك عرب والرئيس الفرنسي جاك شيراك، التوسط بين الطرفين لكن من دون نتيجة.[2]

رغم النشاط الذي عرفته الزيارات المتبادلة لوزراء البلدين سنتي 2013 و2014 إلا أن الأمر لم يدم طويلا بسبب تصريح أدلى به مسئولون مغربيون حول دور الجزائر في ملف الصحراء الغربية. ووصل التوتر ذروته بسبب حادثة اقتلاع أحد المتظاهرين المغربيين للعلم الجزائري في القنصلية الجزائرية في الدار البيضاء في المغرب، في يوم أول نوفمبر 2013 تزامنا مع احتفال الجزائر بعيد الثورة.[3]وأعلن المغرب سنة 2013 عن مشروع حول تسييج حدوده مع الجزائر على مسافة 70 كلم تنفيذا لتوصيات مسئولين عسكريين ومن المخابرات المغربيين من أجل الحيلولة دون تسلل الإرهابيين وتجار المخدرات إلى جانب المهاجرين السريين، وهو ما أثار حفيظة الجزائر.[4]

ويبدوا السلوك مناف لما يدعو إليه الرباط حول فتح الحدود مع الجزائر، ومن جهة الجزائر، وردا على مشروع المغربي الذي بدأ يوسع فيه ليبلغ 110 كلم على الحدود الجزائرية، قامت بحفر خنادق على

---

(1) خير الله خير الله ، **المرجع السابق الذكر**، ص 185 ، 186 .

(2) يحي أبو زكريا،" العلاقات الجزائرية المغربية" في **http://www.arabtimes.com/writer/zakaria/doc31.html** ، إطلع عليه يوم 17 أوت 2015، على الساعة 12:40.

(3) Kader A. Abderrahim et Lounes Guemache, « Algérie–Maroc une dangereuse dégradation » in **http://www.tsa-algerie.com/2014/10/20/algerie-maroc-une-dangereuse-degradation** , consulté Le 26 janvier 2016 , à 14h48.

(4) عبد السلام سكية،" المغرب يسيّج حدوده مع الجزائر" في بوابة الشروق الصادر يوم 25 ديسمبر 2013 من الموقع **http://www.echoroukonline.com/ara/articles/189463.html** ، إطلع عليه يوم الاطلاع 27 جويلية 2016، على الساعة 12:37.

حدودها من أجل مكافحة التهريب،[*] كما أعلنت عن ترحيل مجموعة مغربيين كانوا متجهين نحو ليبيا عبر الجزائر، وقرّرت تعليق خط طيرانها نحو طرابلس لمنع المغربيين الراغبين في الالتحاق بليبيا، وكل ذلك يدخل في إطار الإجراءات الأمنية المتخذة لمكافحة الإرهاب مخافة اتخاذ المغربيين للجزائر كمعبر للمرور نحو ليبيا.[1]

زاد حدّة التوتر وقوع حادثة في أكتوبر 2014 على الحدود البرية الجزائرية المغربية، حيث اتهم المغرب الجيش الجزائري بإصابة مواطن مغربي بطلقة نارية، وطالبت الجزائر بتقديم توضيحات، واستدعت السفير الجزائري وطالبت إحالة مطلق النار على القضاء، فرفضت الجزائر ذلك واعتبرت الأمر فيه خطأ، واحتجت على المبالغة الإعلامية والسياسية للمسألة.[2]

اعتبر بعض المراقبين للعلاقات الجزائرية المغربية أن هذه التصرفات تعود إلى عدم نضج العلاقات بينهما بسبب ملف يتجاوز ربع قرن، وحلّه لن يتم في لقاء أو اجتماع واحد، ولن يتم إلا بالأخذ بعين الاعتبار موقف البلدين منه، إلى جانب التوافق على الصعيد الاقتصادي، فملف الصحراء الغربية ملف متشعب يستدعي تسوية كاملة، غير أن الحل لا يتوقف على هذا الأمر، لأن المشكل بين البلدين مشكل معنوي ولا وجود له على الخريطة السياسية، مرتبط برغبتهما في زعامة وقيادة المغرب العربي.

هذا التنافس بين الطرفين أحدث صراعات سياسية أدت في العديد من المرات إلى اعتبار الحرب بينهما وشيكة، خاصة وأنها سبق وأن حدثت سنة 1963، وتستمر تلك المخاوف بسبب تكثيف الجزائر لقواتها على الحدود مع المغرب، وتزايد مناورات جبهة البوليساريو على الحدود المغربية، واعتبار الشارع الجزائري أن ذلك سيكون هدفا لجنرالات الجزائر لتجنيب الضغوط الداخلية والخارجية حول الاستحقاقات السياسية، وأن الأمر مرتبط بإستراتيجيات بعض الأطراف التي لها مصلحة في استمرار الوضع.[3]

يستمر تبادل الاتهامات في تأخير عملية تطبيع العلاقات، والسبب الوحيد هو ملف الصحراء الغربية، بالرغم من الظروف واللااستقرار الذي تعاني منه المنطقة، ورغم كون البلدين هما الأكثر استقرارا في المنطقة، ومرشحين للعب أدوار في إعادة التوازن لها، والعلاقات لن تعود إلى طبيعتها ما لم يحسم النزاع بما يرضي الطرفين، فعلى البلدين تجاوز هذه الخلافات للبحث والعمل على استثمار التفاهم والتعاون بدلا من الاستثمار في الخلافات.

---

[*] يصل عرض الخندق 7 أمتار بدل 5 أمتار المقررة، وعمقه سيصل إلى 11 مترا، وشرعت الجزائر في هذا المشروع منذ سنة 2013.

[1] عبد الله عياش، " الجيش الجزائري يوسع الخندق الفاصل بين المغرب والجزائر" من الموقع **http://www.hibapress.com/details-63074.html** ، إطلع عليه يوم 27 جويلية 2016 ، على الساعة 13:14.

[2] "بوتفليقة يدعو الى توثيق علاقات الأخوة مع المغرب" في 18 نوفمبر 2014 في **http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2014/11/18/html** ، إطلع عليه يوم 17 أوت 2015 ، على الساعة 13.55.

[3] يحي أبو زكريا،" العلاقات الجزائرية المغربية"، **المرجع السابق الذكر**.

المبحث الثاني: تأثير تصور البلدين للنظام الآخر على العلاقات الجزائرية المغربية

لم تكن الخلافات السبب الوحيد لعدم التقارب الجزائري المغربي، فبالرغم من تشاركهما التاريخ والمشاكل الموروثة عن الإستعمار إلا أنه لكل منهما توجهه الخاص للوصول إلى التقدم الإقتصادي، ولقد أثّر هذا الاختلاف الإيديولوجي على تصورهما لمسألة الصحراء الغربية، فالجزائر باتجاهها الإشتراكي تنظر إلى المغرب الليبرالي بنظرة الإستعمار الذي يرغب في الاستيلاء على الصحراء الغربية طمعا في ثرواتها، في حين المغرب تنظر إلى الجزائر على أنها تريد أن تحرمها من الصحراء حتى تظهر بمظهر القوّة والسيطرة الإقليمية وقيادة وزعامة كل المنطقة، وحقيقة تنافسهما على المسألة مرتبطة بعجزهما وإخفاقهما على المستوى الداخلي، سياسيا واقتصاديا، مما جعل كل منهما يحاول لفت أنظار شعبه نحو مسألة تعطي لكلا الطرفين وزن خارجي في حالة نجاح أي طرف منهما في تغليب تصوّره على الآخر.

المطلب الأول: الأوضاع السياسية والتنمية الاقتصادية وتأثير النزاع في الصحراء الغربية

يعرف عن أنظمة العالم الثالث لجوئها إلى مسألة الوحدة الوطنية والتهديد الخارجي لإلهاء شعوبها عن المسائل الداخلية لتغطية فشلها في مشاريع بناء دولة قوية وتحقيق التنمية الاقتصادية، لكن هذا الفشل الذريع لم يكن عائدا في واقع الأمر إلى عجز الدولة على تحقيق التنمية بقدر ما كان مرتبطا بالفساد السياسي المتفشي في مؤسسات النظام، فبعد تضحيات الشعب بحرياته مقابل التنمية وجد نفسه لم يحقق لا هذا ولا ذاك، وظل النظام في كلا البلدين يتستر وراء تهديد الوحدة الوطنية وتخويف شعبه بتهديد وحدته الإقليمية من طرف العدو الخارجي لتحويل الأنظار عمّا كان يحدث في الداخل من تجاوزات.

إن أولوية أي دولة بعد استقلالها هو بناء مؤسسات سياسية قويّة واقتصاد قوي، يسمح للدولة بإيجاد مكانة لها على المستوى الإقليمي والدولي، ولقد بدا واضحا اختلاف رؤى كل من الجزائر والمغرب حول المسألة، من خلال الاتجاه الذي اتبعه كل منهما سياسيا واقتصاديا، وكان أمام النظامين عقبات ينبغي تجاوزها لإثبات قوتهما داخليا وخارجيا(خاصة إزاء بعضهما البعض)، حيث شكلت الرهانات الداخلية عوائق في وجههما، جعلتهما يستعملان أساليب أحيانا قمعية للحفاظ على استمرار النظام واستقراره، بل كان عليه أحيانا اللجوء إلى حجّة التهديد الخارجي للوحدة الوطنية لتعطيل مطالب الشعب وتأخيرها، خاصة وأن الجزائر قد كان لها تجربة مريرة في هذا المجال مع المغرب في حرب الرمال، لهذا كانت مسألة الصحراء الغربية بالنسبة لكلاهما طريقة لتحويل أنظار شعبيهما عن المسائل والأزمات الداخلية حتى لا يحاسب النظام على إخفاقه في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية الموعود بها.

وأرجع البعض موقف الجزائر وعدائها المستمر للمغرب للمواجهة العسكرية بينهما سنة1963، لتستمر حول نزاع الصحراء الغربية، لكن هناك من أرجع الأمر بينهما إلى التناقض في إيمانهما بالوحدة، ويفسر واقع علاقتهما العدائي كذلك بسبب اختلاف النمط السلطوي في شرعنة الحكم السائد في كلا البلدين، فبالنسبة للمغرب أولوية استمرارية الملكية هو محوره الإستراتيجي، في حين بالنسبة للجزائر الثورة مهدّدة بالفشل إن توقفت عند الحدود مع المغرب.[1]

يرى المغرب أن النظام الملكي المغربي يضرب بجذوره وامتداداته الجغرافية في التاريخ، الذي يريد إحياءه من خلال مشروع "المغرب الكبير"، وأن الجزائر تفتقر لتلك الجذور حيث وجود الدولة الجزائرية تعود إلى الإستقلال من الإحتلال الفرنسي، في حين أن الجزائر والتي ترى بأنها قامت بفضل كفاح وثورة من أجل التحرر لا يمكن لها أن تدير ظهرها للشعوب المكافحة من أجل استقلالها، لذا ترى أنه من واجبها دعم الثورة في كل بقعة لا تزال تحت السيطرة الإستعمارية، وهي بذاتها لولا دعم الدول لها وتدويل قضيتها لما وصلت إلى ما هو عليه.

يرى الباحث المغربي مصطفى الخلفي أن طبيعة النظام الجزائري القائمة على الإيديولوجية الاشتراكية الثورية هي التي تقلق المغرب في حين أن النظام الجزائري الجمهوري بدوره تقلقه طبيعة النظام الملكي المغربي، ولقد كان ذلك واضحا منذ حرب الرمال من خلال الحرب الإعلامية الإيديولوجية الشرسة التي قامت بين الطرفين.[2]

ما مدى صحة هذين الموقفين؟ ماذا حققته الاشتراكية الجزائرية الثورية حتى تقلق الملكية المغربية؟ وماذا حققته الملكية المغربية الليبرالية حتى تقلق النظام الجمهوري الجزائري؟ لماذا هذا القلق المتزايد لدرجة العداء وتضييع فرص ثمينة للتعاون من خلال الخوض في حرب بتكاليف وخسائر على المستويين السياسي والاقتصادي وبآثار على الجميع سواء كانوا أطرافا في النزاع أو مهتمين به؟

واجه كل من المغرب والجزائر بعد استقلالهما، صراعات ومشاكل سياسية داخلية تعود إلى اختلاف اتجاهات الأطراف التي ناضلت لتحرير البلاد، فبعد تحقيق هدف الإستقلال بدأت الاختلافات القائمة بينها تطفو إلى السطح .

1-طابع الدولة والحياة السياسية في المغرب :

أرسى النظام المغربي بعد استقلاله الملكية بالاعتماد على المشروعية التقليدية الروحية، التي تثبَّتت بدعم الشعب المغربي للملك ووقوفه معه بعد نفيه من طرف الإحتلال، وهذا بعد مساندة الملك محمد الخامس للحركة الوطنية أثناء الكفاح المسلّح ضد الإحتلال، وبفضل ذلك اتخذه الشعب المغربي

---

[1] توفيق المدني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل دراسة تاريخية سياسية**، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب،2006، ص 25.

[2] مصطفى الخلفي، "أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية" من الموقع **http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/09d2f2cc-a1e7-4681-9c2e-d92da5e12078#TOP**، إطلع عليه يوم 30 أفريل 2016 ، على الساعة 20:30.

رمزا للإستقلال والوحدة الوطنية، فالملكية لم تكن مفروضة في المغرب، كما لم تلق أي معارضة، لأنها قامت على أساس ديني،[1] فالوطنية لدى الشعب المغربي تعزّزت بشخصية الملك كقائد روحي ديني يمثل أمير المؤمنين، في حين قامت الوطنية في الجزائر على النظام الجمهوري وعلى العروبة والإسلام وعلى الروح الدينية والمساواة، وتمحورت على الشعبية(الشعبوية) التي وقفت ضد الاندماج مع الإستعمار.[2]

ولما أخذ النظام المغربي في إبداء ولاءه للغرب منذ بداية الستينيات، كانت الجزائر عكس ذلك، حيث كانت تصورات نظامها تميل إلى الاتجاه البعثي، و بالرغم من أن كلاهما ينادي بالهوية العربية إلا أن الإتجاهات الإيديولوجية التي اتخذها النظامين كقاعدة تختلف، فالجزائر متأثرة إلى حد كبير بمصر والناصرية، حيث تعدّ الحليف الطبيعي للحركة البعثية في المشرق، بينما كان النظام المغربي يتقارب من الهاشميين في الأردن ومن النظام السعودي في إطار الأنظمة الملكية الموالية للنظام الأمريكي.[3]

لم يختلف النظامين في نظرتهما إلى بناء الدولة فقط، بل وكذا حول كيفية جعلها قوية، ويتجلى ذلك في السياسات المنتهجة من طرفهما، والهادفة إلى جعل نظامهما قوتان إقليميتان، فبالرغم من وحدة ثقافتهما البربرية العربية وإرثهما الاستعماري الثقافي والتاريخي إلا أن نظامهما واتجاهاتهما السياسية اختلفت، ففي حين سيطر في الجزائر التيار الوطني الثوري ذات التوجه الإشتراكي، الذي يعتز باستقلاله بفضل نضاله الطويل وبمكانته بين دول العالم الثالث، وبثرواته البترولية، يرى في نظامه قائدا مستقبليا لمغرب عربي موحد، يقابله من المغرب نظام ملكي قائم على أسس تاريخية مرتبطة بتقاليده الدينية، يدعمه القادة وشيوخ القبائل والطرق الدينية، وفي نفس الوقت قائم على المؤسسات الحديثة الموروثة من عهد الحماية، لكن رغم ذلك ظّل متخوفا من انتقال الأفكار الاشتراكية والثورية للنظام الجزائري[4] خاصة وأنّ هذه الأفكار والمبادئ الاشتراكية الثورية هي نفسها التي حملت الجزائر لدعم البوليساريو. [5]

ويرى المغرب أن النظام المغربي يقلق النظام الجزائري الاشتراكي، ويعود إلى تخوّفه من طبيعة النظام الذي اختاره المغرب. فالاختلاف بين النظامين حسب الباحث والمحلل المغربي مصطفى الخلفي يمكن أن يعود لعدّة عوامل، تاريخية وجغرافية وإيديولوجية وحتى دولية. حيث بالنظر إلى العامل التاريخي فالبلدين تطوّرا بشكل مختلف، فالمغرب له رصيد تاريخي في الإستقلال السياسي، وله بيئة داخلية تجمعها الرغبة في استعادة ماضيه، ويحتل موقعا جغرافيا مطوقا، في حين يرى أن الجزائر كانت تبحث عن هوية لها حتى لا تدخل ثورتها في مأزق حاد، لذا كان دواؤها الذوبان في وحدة المغرب العربي. وهذا يبدو واضحا في الاختلاف بين طبيعة النظامين السياسيين في البلدين، ملكية للمغرب وجمهورية للجزائر.

---

(1) Paul Balta , **op.cit** , pp 112 ,113.

(2) Benjamin Stora , Algérie Maroc Histoires parallèles ,destins croisés , **op.cit** , p 66.

(3) **Ibid,** pp 29,30.

(4) Yves Lacoste , **op.cit** , p 256.

(5) Khadidja Mohsen-Finan, Sahara occidental enjeux d'un conflit régional , **op.cit** , p 116.

ولقد تبع كل ذلك تخوّف مغربي من الحضور الجزائري المتزايد عربيا وإفريقيا ودوليا،وكان ذلك واضحا حتى في الحرب الإعلامية التي قامت بينهما بعد حرب الرمال مباشرة، حيث يرى الملك المغربي أن سبب الخلاف هو أنّ نظامه هو من يقلق الجزائر، في حين ترى الجزائر إن اشتراكيتها هي من تقلق المغرب، و بذلك الخوف كان المغرب يفسّر الأسباب الخفية لدعم الجزائر للمعارضة المغربية.[1]

هذا الأمر يجعلنا نستفسر عن مدى نجاح نموذج كل منهما للدرجة التي يثير فيها قلق النظام الآخر ويهدد وجوده، والتساؤل إن كان إخفاق النظامين في تحقيق أهدافهما يعود إلى الخيارات السياسية والاقتصادية المتخذة، أم إلى النظام الآخر المنافس حسب ما تقدّم به كلاهما من تبريرات كما سبق ذكره، ونتساءل في نفس الوقت عن مدى توظيف الطرفين لنزاع الصحراء الغربية في مواجهة ما يحدث داخليا، وآثار ذلك على علاقاتهما الثنائية سياسيا واقتصاديا.

لم يغب في المغرب التيار الإشتراكي، بل كان حضوره قويا منذ استقلاله، يمثله حزب الإستقلال بقيادة المهدي بن بركة، حيث كان هذا الأخير يطمح في جعل هذا الحزب الوحيد في البلاد، اعتمادا على دعم إتحاد العمل المغربي، الذي بفضل قوّته العددية يطمح في إقناع الملك بانتهاج النهج الإشتراكي، إلا أنه لم ينجح في ذلك، إذ كانت خيارات الملك مختلفة عماّ كان يطمح إليه، ولهذا كان معارضا لعدّة خيارات اتخذها الملك محمد الخامس، من بينها اختياره لابنه الحسن الثاني، المسئول عن الأمن وليا للعهد، معتبرا ذلك قطيعة مع العادات المغربية، وتجاوزا لمبادئ الإسلام التي تمنع توريث الحكم، ونظرا لمعارضته للملك فضّل هذا الأخير تقريبه من النظام من خلال تعيينه رئيسا للمجلس الانتقالي (مجلس الشورى) وهو هيئة غير منتخبة.[2]

لكن حزب الإستقلال كان في صراع داخلي بين تيارين، المحافظ واليساري، أدى الأمر في الأخير إلى طرد بن بركة ومؤيديه من الحزب سنة 1959، فأسّسوا حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية[3] الذي انظمّ إليه أحسن عناصر حزب الإستقلال (الشباب والطلبة والنقابيين) منهم رئيس الحكومة عبد الله إبراهيم وكل المطالبين بالاستقلال الفعلي للبلاد وبإصلاحات عميقة في النظام. أخذ التفاهم القائم بين الملك وحزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية يتراجع مع اعتقال الملك لعضوين من الحزب(الفقيه البصري وعبد الرحمان اليوسفي) بعد نشرهما في صحيفة "التحرير" لمقال يشير فيه إلى أن الحكومة مسئولة أمام الشعب، أي من حق الأخير محاسبتها، فاعتبر القصر ذلك مساسا بمكانة الملك، الذي يعد الوحيد الذي تكون الحكومة مسئولة أمامه، لهذا في فيفري 1960 اتهم القصر كل من المهدي بن بركة والفقيه البصري بالمؤامرة على ولي العهد الحسن الثاني.[4]

---

[1] مصطفى الخلفي، **المرجع السابق الذكر**.

[2] Gilles Perrault , **op. cit** , pp 48-50.

[3] مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**. ج 19، بيروت، الشركة العالمية للموسوعات ،2003 ، ص 119.

[4] Gilles Perrault , **op.cit** , pp 51 , 52.

ونتيجة لنقد الحزب الإدارة وإدانتها بسبب فسادها ودخول عناصر موالية للإستعمار في مختلف مؤسسات الدولة، أقيلت حكومة عبد الله إبراهيم، ودخل الحزب في المعارضة منذ ذلك الحين.[1] فتولى الملك رئاسة المجلس في حين عيّن ابنه الحسن الثاني نائبا عنه ووزيرا للدفاع، ففرض الرقابة منذ ذلك الحين على كل الإدارة والجيش.[2] لهذا ظهر فعلا تخوّف النظام من الاتجاه الإشتراكي الذي بدأ يحاسبه على عمله، خاصة مع فشله في استمالته، ونظرا لنقده للنظام جعل الأخير يضيّق عليه الحرّية.

لقد نجح محمد الخامس في توحيد صفوف المغربيين بعد الاستقلال، وتمكّن من تجميد الإتجاهات المعارضة بفضل شعبيته، باعتباره بطل الإستقلال الذي رفض السياسة الإستعمارية ووقف مع المطالب الإستقلالية للحركة الوطنية المغربية. وبعد الإستقلال، كانت الأولوية التي وضعها هي معالجة الوضع الإقتصادي المنهار نتيجة حرب التحرير والعمليات التخريبية للعناصر اليمينية الفرنسية المعارضة للإستقلال، كما أن أهم المنشآت الصناعية والمالية والزراعية في تلك المرحلة، لا تزال في يد الفرنسيين، واستمرت شعبية الملك محمد الخامس إلى غاية وفاته سنة 1961.[3]

كان على الملك الجديد الحسن الثاني أن يواجه الغضب الحزبي ويعمل على إعادة الإستقرار للبلاد، إذ كان اليسار يطالب بتحويل تسيير الإدارة إلى المغربيين، واستعادة الأراضي من المستوطنين، وتأميم المؤسسات الأجنبية، وجلاء كل القوات الأجنبية، في حين كان حزب الإستقلال يطالب بتعريب التعليم والقضاء، والرجوع إلى تطبيق تعاليم الشريعة، وتحرير كل الأراضي المغربية التي لا تزال تحت الإدارة الإستعمارية، وكانت العلاقات المغربية في تلك المرحلة متوترة مع كل من فرنسا وإسبانيا، والتيار الوطني الجزائري، وتونس، لمساندتها مع العديد من الدول الإفريقية، لاستقلال موريتانيا.[4]

ولضمان حكومة موالية، كانت أول حكومة يعيّنها الملك الحسن الثاني في 2 جوان 1961 لا تضم أية شخصية من المعارضة، أين استبعد الإتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي، واستولى الملك على منصب الوزير الأول ووزير الخارجية، وعيّن صديقه رضا غديرة وزيرا للداخلية.[5] وكانت أول خطوة للملك هي وضع أول دستور للمغرب بعد استقلاله، فأصدره في 3 مارس 1962، يعترف فيه بالحريات العامة وبالتعددية، وأصبحت السلطة التشريعية بغرفتين بعد استحداث غرفة منتخبة من طرف الشعب، هي مجلس النواب. كان هذا الدستور من وضع الملك نفسه، كما صرح به في رسالة لشعبه يوم 18 نوفمبر 1962، وهو ما يعبر عن سلطته العليا التي يمارسها على الشعب.[6] وإن كان وضع الدستور خطوة ديمقراطية للملك الجديد، إلا أنه جعل معظم السلطات في يده، مما أثار المعارضة، التي

---

[1] مسعود الخوند، **المرجع السابق الذكر**، ص 117.

[2] Paul Balta , **op.cit** , p 115.

[3] مسعود الخوند، **المرجع السابق الذكر** ، ص 92 -95.

[4] Abdallah Laroui , **op.cit** , pp 19, 20.

[5] Paul Balta , **op.cit** , p 115.

[6] Bernard Cubertafond , **Le système politique marocain** , Paris, L'Harmattan 1997, p 56.

انضم إليها حزب الإستقلال الذي طالما دعّم الملك، وللرد عليها أسّس الملك جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية برئاسة وزير الداخلية رضا غديرة.[1] أما عن توجهاته الإقتصادية فلم يكن يميل إلى الاشتراكية، فالملك الحسن الثاني كان يرغب في تحقيق الربح السريع والمشروع والمضمون، فهو يفضّل من يعتمد على نفسه في الحصول على ثروته بغض النظر عن الطريقة المتبعة.[2]

كانت سنوات الستينات أكثر السنوات اضطهادا، ففوز الإتحاد الوطني للقوات الشعبية بالأغلبية في انتخابات 17 ماي 1963 التشريعية، أدى إلى إثارة قلق القصر الملكي وشهرين بعد ذلك اكتشفت مؤامرة جديدة لقتل الملك والإطاحة بالنظام، واتجهت أصابع الاتهام إلى كل من المهدي بن بركة والفقيه البصري، ليحكم عليهما غيابيا بالإعدام.[3] ليبدأ الصراع العلني بين القصر الملكي والتيار الاشتراكي. والفوز الذي حققه حزب بن بركة يعبّر عن رغبة الشعب واقتناعه بالأفكار الاشتراكية، الأمر الذي أقلق القصر، لهذا كان يعمل على إبعاده حتى لا يهدّد اتجاهات القصر الليبرالية.

كما أن الاتجاه اليساري بقيادة بن بركة كانت له علاقات جيّدة بالنظام الجزائري، فهو عاش في الجزائر في فترة نفيه، بل ووقف مع الجزائر في حرب الرمال، حيث لما طالبت المغرب الجزائر ببعض أراضيها، وهي المسألة التي أدت إلى نشوب حرب الرمال سنة 1963، استنكر الإتحاد الوطني للقوات الشعبية بقيادة المهدي بن بركة المسألة في منفاه بالجزائر، ووصف ذلك بـ "اعتداء الملكية الإقطاعية على الثورة الجزائرية"، وأدى الأمر إلى اتهام الأحزاب الموالية للمخزن اليساريين بالخيانة، ولمواجهة ضغوطات هذه المعارضة لجأ الملك إلى سلاح المزايدة الوطنية، مما أدى إلى إضعاف المعارضين اليساريين، بل واتهم الحزب السابق بالتآمر على أمن الدولة.[4]

وسرعان ما علق الدستور الديمقراطي والليبرالي الذي وضعه الملك ابتداء من 7 جوان 1965 إلى غاية جويلية 1970، ويعود الأمر لسببين، الأول هو المظاهرات التي حدثت في الدار البيضاء مابين 22 الى 25 مارس 1965 بعد منشور أصدره وزير التربية، تعرض المتظاهرون خلالها للقمع، مما أثار الغضب الشعبي، وزاد عليها خاصة الأوضاع الإجتماعية السيئة. أما السبب الثاني – والذي هو حجة الملك– فإنه يعود إلى الاستغلال التعسفي للأحزاب للوسائل التي منحها لها الدستور لإعاقة سلطات الملك من أجل التقليص منها، الأمر الذي دفعه إلى الإعلان عن حالة الطوارئ.[5]

قام الملك بعد تجميد الدستور بحل المجلس النيابي، وشكّل حكومة جديدة برئاسته، وفي 29 أكتوبر 1965 اغتيل المهدي بن بركة في باريس، واتهمت محكمة فرنسية وزير الداخلية المغربي آنذاك

---

[1] مسعود الخوند ،**المرجع السابق الذكر**، ص 95.

[2] Abdallah Laroui , **op.cit** , p 58.

[3] Paul Balta , **op.cit** , p 116.

[4] توفيق المدني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، **المرجع السابق الذكر**، ص 250.

[5] Bernard Cubertafond , **op.cit** , p 61.

الجنرال أولفقير باغتياله، فحكمت عليه غيابيا بالسجن مدى الحياة، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات المغربية الفرنسية، وبقي حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية في نشاطه المعارض رغم اغتيال زعيمه، إلا أنه واجه صراعات داخلية أدت به إلى الانشقاقات. في سنة 1970 كوّن مع حزب الإستقلال"الكتلة الوطنية"، حيث كانت تدعو إلى الديمقراطية وإقامة اقتصاد وطني متحرر من السيطرة الرأسمالية، وكان الملك في تلك الفترة قد أعلن عن إلغاء حالة الطوارئ وعودة الحياة الدستورية وأصدر دستورا جديدا، والذي عارضته الكتلة الوطنية، واعتبرته مطابقا لدستور1962، بل أنه وسّع أكثر من صلاحيات الملك.[1]

استندت حالة الطوارئ المفروضة بعد أحداث 1965 إلى ما نصّت عليه المادة 35 من الدستور لوجود ظرف يعرقل عمل المؤسسات الدستورية، بسبب نشاط الأحزاب والمظاهرات، إلا أنه في الواقع الحكومة هي من أعاقت عملها وليس الأحزاب أو مجلس النواب، وتشير نفس المادة إلى أن حالة الطوارئ ينبغي أن تؤدي إلى إعادة وظائف المؤسسات الدستورية إليها، لكن مابين سنتي 1965 و1970 تركزت السلطات لصالح الحكومة لتتحول حالة الطوارئ سنة 1970 إلى نظام حكم الطوارئ،[2]بسبب محاولة الانقلاب التي قادها الجنرال المذبوح وزير الدفاع والقائد الفعلي للجيش المغربي في 10جويلية 1970 في قصر الصخيرات.[3] وناب المذبوح عن أولفقير في هذه المحاولة، بسبب الأفكار الديمقراطية وحرية الأحزاب والصحافة التي دعا إليها الملك والتي كانت لا تخدم قادة الانقلاب، إلا أن الخلاف في صفوف الانقلابيين أفسدهم الخطة، ليعيد الجنرال أولفقير الكرّة سنة 1972 إلا أنها فشلت وأعدم أولفقير، وفي سنة 1984 حاول من جديد الجنرال أحمد الدليمي، لكن الخطة اكتشفت وتكتّم عنها الجميع .[4]

في تلك الفترة كانت المسائل الداخلية بالنسبة للملك أكثر أهمية من المسائل الخارجية، فأقدم على مجموعة من الإصلاحات بعد محاولة الانقلاب الأولى من خلال إصدار دستور جديد أكثر ديمقراطية، يمنح من خلاله صلاحيات للبرلمان وبعض الحريات للأحزاب.كما أعلن عن محاربة الفساد، واتخذ بعض الإجراءات في الجانب الاجتماعي،إلا أنه بعد الاستفتاء على الدستور الجديد تم الإعلان عن حل البرلمان، والذي من المفروض يمنح له الدستور بعض الصلاحيات، والتي لم ينعم بها مما جعل الأحزاب والجيش تشك في ديمقراطيته، لذا جاء الانقلاب الثاني لسنة 1972، وضل المغرب في تلك الفترة في جو سياسي متوتر لكن دون أن ينتفض أي اتجاه.[5]

يبدوا واضحا تخوّف الملك من الاتجاه الإشتراكي، بل تراجع بسبب تلك المخاوف حتى عن الحريات التي أعلن عنها، ليعلن عن حالة الطوارئ، ويجمّد الدستور، ويحل البرلمان، ويوسع بالمقابل من

---

[1] مسعود الخوند، **المرجع السابق الذكر**، ص 96

[2] Bernard Cubertafond , **op.cit** , p 61.

[3] Gilles Perrault , **op.cit** , pp 117-120.

[4] مسعود الخوند ، **المرجع السابق الذكر**، ص 97 ،98.

[5] Paul Balta , **op.cit** , p 120 .

سلطاته. وأرجع ما كان يحدث في الداخل إلى الجيش الذي يريد عرقلته بسبب الدستور المتفتح الذي أعلن عنه، كما يظهر تخوّف الملك من الجيش الذي يقلقه توسع صلاحياته، خاصة وأنه قاد محاولتين انقلابيتين ضده، وفي الواقع هذا يوضح أن حتى الجيش لم يكن راض عن السياسات التي كان يتخذها، بل وحتى الشعب لم يكن راض عن تلك الظروف وانتفض بدوره ضد السياسة الملكية منذ سنة 1965.

لقد جعلت هذه الظروف الداخلية العمل الدبلوماسي المغربي يتراجع، فبعد الإعلان عن الحالة الاستثنائية بعد أحداث سنة 1965، وانقلابي سنتي 1971 و1972، أثرت ظروفه الداخلية على علاقاته بالجزائر، حيث برر عدم توقيعه لمعاهدة الحدود مع الجزائر بسبب عدم تمكنه من تمريرها على البرلمان للمصادقة عليها لغياب مؤسسة البرلمان، إلى جانب وجود معارضة داخلية للمعاهدة من طرف حزب الإستقلال الذي كان يقوده علال الفاسي، وهو المطالب باستعادة المغرب لأقاليمه في شرق البلاد.[1]

حسب الكاتب جيل بيروGilles Perrault[*] فإن سبب المحاولة الانقلابية للجنرال المذبوح تعود إلى اكتشافه للفساد الذي يعانيه النظام المغربي، والصفقات المشبوهة للشركات الغربية والتي تورط فيها المقربون من القصر والعائلة الملكية، بل مسّ الفساد حتى المستويات الدنيا من السلم الإجتماعي في المغرب، حيث يعتبر الملك أول مالك عقاري في البلاد، وهو المصدر الأول للحمضيات، والمقاول الأول، وصاحب ممتلكات بنك باريس وهولندا، ومستثمر في منتجات عدّة داخل البلاد وخارجه(الحليب والشمندر السكري والورود). كما يستحوذ عدّة وزراء من حكومته على عدّة ممتلكات، وأصبح الفساد حسب تصريح مستشار الملك المقرب أحمد رضا غديرة للمجلة الفرنسيةLe nouvel observateur ليس في النظام وإنما هو النظام نفسه على حد قوله.[2]

في ظل تأخر تطبيق الديمقراطية الموعود بها من طرف الملك، فإن الحسن الثاني اتجه منذ توليه الحكم اتجاها معارضا للديمقراطية، بتطبيق سياسة الاضطهاد لمعارضيه خاصة مع اليساريين واليساريين المتطرفين، من خلال اعتقال البعض وتعذيبهم واختطاف وتصفية آخرين[*][3] ويرى الملك الحسن الثاني أن ذلك مبرر،[**] حيث أن أي نية منه نحو تحقيق الديمقراطية كانت يقابلها الموت(يقصد هنا محاولات اغتياله)،حيث أشار إلى أنه في عامي 1971 و1972 لما اختار التوجه نحو الديمقراطية وجد أن هناك من كان يهيئ للانتفاضة على السلطة، ويقصد انقلابي المذبوح وأولفقير. لكنه لم يكن المبرر الوحيد، بل يرى أنه لما أبعد الخطر السابق خرجت له من ثنايا التاريخ مسألة الصحراء الغربية،

---

(1) Taib Dekkar , **op.cit** , p 93 .

(*) وهذا في كتابه « Notre ami le roi » (صديقنا الملك) .

(2) Gilles Perrault , **op.cit** , pp 123 , 124 .

(*) إبراهيم سرفاتي، والمهدي بن بركة الذي تم تصفيته سنة 1965.

(3) توفيق المدني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، **المرجع السابق الذكر**، ص 255.

وهي التي جعلته يختار الأسوأ لتحقيق الممكن.[1] فالملك الحسن الثاني يبرر عدم تطبيقه للديمقراطية في البداية بالخوف من المعارضين وتهديدهم لعرشه، خاصة الاتجاه الاشتراكي وعناصر من الجيش.

ما يمكن استنتاجه عن فترة حكم الحسن الثاني، أنّ الحجة التي أقام عليها الباحث مصطفى الخلفي الخلاف الجزائري المغربي من تخوّف النظام الجزائري من ليبرالية النظام المغربي وتفتحه السياسي لا مبرر لها، فالنظام المغربي لم يكن ليبراليا للحد الذي يخوّف فيه نموذجه النظام الجزائري بل لم يكن ليبراليا إلا في الحدود التي تخدم فيه الملكية سياسيا، ومصالحها ومصالح المقربين منها اقتصاديا، بل في الواقع استفاد من الليبرالية الرأسمال الأجنبي، فما الأمر الذي سيخيف النظام الجزائري من كل ذلك؟

جاء ملف الصحراء الغربية ليحل مشكلة التوترات والمطالب الداخلية على الملكية في المغرب، ولقد تمكن الملك الحسن الثاني بفضل هذه المسألة من أن يجعل حتى هؤلاء المعارضين ينظمُّون إلى صفّه، وهذا للدفاع والرد عن تهديد الوحدة الوطنية، بل شكلت مسألة الصحراء الغربية طريق الحياة السياسية المغربية، من خلال الإجماع حول أن المسألة مسألة وحدة وطنية، وجعلت المغرب يدخل في جمود سياسي طيلة الفترة الممتدة من سنة 1975 إلى غاية سنة 1995، مما عبّر عن قدرة الملك المغربي عن تجميع صفوف المعارضة وتهدئة التيار الوطني الذي ظلّ ينتقد الملك في عدّة قضايا تخص السلطة. وتمكّن الملك من تحقيق الوحدة حول المسألة من خلال توزيع حتى الأدوار على الفواعل الوطنية بإسم الوحدة الوطنية من أجل تحقيق قراره التاريخي حول استعادة الصحراء الغربية والاحتفاظ بها.[2] لتكون بذاك مسألة المطالبة بضم الصحراء الغربية هي منقذ الملك من نقد المعارضة الحزبية والجيش.

كان نزاع الصحراء الغربية الحل الأسهل بالنسبة للملك لتصدير الضغط السياسي نحو الخارج، وامتصاص غضب شعبه، ولقد صرّح بنفسه سنة 1975 بأنه لو فشلت ما أطلق عليها بتسمية المسيرة الخضراء لتنازل عن العرش[*] لتصبح بذلك مسألة نجاحها تزكية لترسيخ الملك على العرش المغربي.[3] وظل المغرب منذ ذلك الحين يعتبر مسألة ضمّ الصحراء الغربية مهمة للاستقرار الداخلي للمملكة المغربية، وأن أي تخل عنها سوف يزعزع النظام، على أنّ الرأي العام المغربي بنفسه يرفض إستقلال الصحراء الغربية، بل وأقنع الملك كل من باريس وواشنطن على ذلك حتى تسانداه في المسألة، حيث ربط

[**] باعتراف له في كتابه "ذاكرة الملك"

[1] توفيق المدني، **المرجع السابق الذكر**، ص 249 ، 250.

[2] Rachid EL Houdaigui , **La politique étrangère sous le règne de Hassan II** , préface de Edmond Jouve , Paris , L'Harmattan,2003 , pp 207 , 208.

[*] كما ذكر في كتاب C R Pennel, "Morocco since 1830, a history", Hurst and Company, London, UK, 2000 ص 57/55.

[3] قويدر سي الطيب، " دراسة حتمية الحرب بين الجزائر والمغرب من منظور جان ميرشايمر" جامعة لندن الحضرية، 26 ماي 2015 من الموقع **http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=416:-marocuerre-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.V6xAeBKP5qc** ، إطلع عليه يوم 11 أوت 2016، على الساعة 11:17.

الأمر بالعاطفة الشعبية التي ليس من حق أي شخصية سياسية المراوغة فيها، ولقد أصبحت مطالبه في الصحراء الغربية خطا أحمرا وطنيا حقيقيا، وأي حكومة مغربية تشك في هذا الإجماع لن يكتب عليها الإستمرار.[1] والأمر نفسه حتى في علاقات الدول به، والتي تتحدّد بموقفها من نزاع الصحراء الغربية.

بل وجعل المغرب من مسألة ضم الصحراء الغربية و"وحدته الترابية" أحد أهم مصادر شرعية الحكم، وأن أي تنازل حتى ولمجرد الاعتراف فقط بالحكم الذاتي، هو إثارة لخصوصيات عدّة مناطق قد تطالب بدورها بالاعتراف لها بالحق في الحكم الذاتي مما سيفتت المغرب .[2]

ويقف المغرب في وجه الإصلاحات الديمقراطية باستعمال حجّة النزاع حول الصحراء الغربية، حيث عرف في تاريخ الملك الحسن الثاني لجوءه إلى سلاح الوحدة الوطنية لإيقاف أي حل راديكالي محقق للديمقراطية مثلما فعل مع اليساريين بقيادة المهدي بن بركة، لما وقفوا مع الجزائر في حربها مع المغرب سنة 1963، حيث اتهمتهم حتى الأحزاب اليسارية الموالية للملك بالخيانة، والمزايدة بالقضية الوطنية، والتآمر على أمن الدولة، لهذا مع ظهور نزاع الصحراء الغربية حفظت المعارضة الدرس السابق، وساندت هذه المرة، وبكل اتجاهاتها وإيديولوجياتها الخطاب الملكي الرسمي، مؤيدة مبدأ استرجاع الصحراء الغربية من إسبانيا. يستثنى من اليساريين تنظيم "إلى الأمام" بقيادة ابراهام سرفاتي ذو الاتجاه الماركسي اللينيني، بل وشاركت كل المعارضة اليسارية في الدعوة لتلك المسيرة.[3]

واتخذ الملك قرار القيام بما سماه بالمسيرة الخضراء من دون انتظار حتى رأي محكمة العدل الدولية، فلقد كان يخطط لها مع الشخصيات المقربة له في الجيش ثم مع وزير الداخلية، إلى أن أعلن عنها رسميا يوم 26 أكتوبر 1975، متخذا في خطابه الطابع الوطني–الديني بجعل ما سموه بالمسيرة الخضراء مثل الفتوحات الإسلامية من طرف أمير المؤمنين، في حين شعبه بمثابة مجاهدين مهمتهم إخراج الإسبان الكفار من أرض المسلمين.[4]

ومكّن ملف الصحراء الغربية المؤسسة الملكية من تجاوز الانسداد الذي وصلت إليه من الحالة الاستثنائية وأزمة الحوار بينها والمعارضة السياسية، وهذا من خلال تعبئة الجميع من أجل خلق إجماع وطني، بالاعتماد على التأويلات التقليدية، وأولوية إمارة المؤمنين وشرعية البيعة، بل وحتى تسمية المسيرة بخضراء لمقارنة نفسه مع دخول الرسول (عليه الصلاة والسلام) مكّة، وتصبح بذلك ما أطلق عليه بالمسيرة الخضراء مجسّدة للعلاقة بين الدين والسياسة.[5]

---

[1] "الصحراء الغربية تكاليف النزاع" ، **المرجع السابق الذكر**، ص 2.

[2] رابح لونيسي ، **مستقبل الجزائر في ضوء الاستراتيجيات الدولية – دراسة استشرافية** – ، الجزائر ، دار المعرفة ، 2015 ، ص 49

[3] توفيق المدني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، **المرجع السابق الذكر**، ص 250.

[4] Rachid El Houdaigui , **op.cit** , pp 208,209.

[5] فخر الدين ميهوبي، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي،دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص287.

وان كانت الحرب في الصحراء الغربية طريقة لتوحيد صفوف الملك والمعارضة، إلا أنها بالنسبة للجيش، والذي سبق وأن قاد محاولتين انقلابيتين فاشلتين، فإن الحرب كانت تشكل أمرا آخر، فهي عقاب لهم، حيث جعل الملك من الحرب في الصحراء الغربية طريقة لتصفية خصومه في الجيش، من خلال بعثهم إلى ساحات الحروب، بعدما بعث بجزء منهم للحرب في الجولان سنة 1973، حيث فقد في الصحراء الغربية حوالي 30 ألف من جنوده، وللثأر ممنّ تذمروا من تلك الحرب بعث بهم لدعم حروب دول الجوار مثلما فعل مع موبوتو في الزائير.[1]

وفي واقع الأمر فإن المطالب الحدودية بالنسبة للمغرب كانت ومنذ استقلاله مسألة مهمة، حيث ارتبطت في الأساس ببناء الدولة الأمة، لكونها تثير مشكلة الامتداد البشري والترابي للوطن المغربي، فبالتالي بالنسبة للنظرة الإستراتيجية المغربية فإن استعادة الصحراء الغربية لا ينبغي أن تخضع لأي مساومات، فالجميع مسئول عنها، لهذا فطرح خيار الإستقلال غير مقبول، لأن ذلك سيؤدي إلى استقرار سياسي دائم في المغرب، مما سيؤثر سلبا على كل المنطقة. حيث الملكية المغربية لا يمكن لها أن تستمر أمام هذا الفشل، لأنه بذلك سيدفع المغرب ثمنا باهظا.[2] والشعب المغربي مسئول بدوره وليس فقط المخزن، وبذلك عليه أن يعمل على تحقيق بناء الدولة بذالك الامتداد البشري والحدودي الذي يراه المخزن المغربي مهما للاستقرار السياسي للمغرب ولشعبه.

أخذ النظام الملكي يعمل بحرص على فكرة الوحدة الوطنية من خلال علاقته مع الفواعل السياسيين حتى في الانتخابات، فقبل تنظيم الانتخابات مابين سنتي 1976 و1977، وكانت هناك قراءتان متناقضتان للحياة السياسية، فمن جهة أحزاب المعارضة (التي يمثلها الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية) فهي تريد انتخابات نزيهة، تتشكل منها حكومة منبثقة من أغلبية برلمانية، في حين من جهة الملك وإن كان يريد ضمان انتخابات نزيهة، إلا أنه عبّر عن رغبته في تكوين حكومة وحدة وطنية، هذا يعني أن الملك كان يريد تجنيب نفسه خطر تسوية قضية الصحراء الغربية مع حكومة يسارية بعدما أصبح نزاع الصحراء الغربية يأخذ طابع نزاع إقليمي، خاصة بعدما بدأ النزاع يأخذ شكل نزاع عسكري بسبب تواجد القوات العسكرية الجزائرية والمغربية في المنطقة، مما يذكر بحرب الحدود التي قامت بينهما، وهذا بعدما أقدمت الجزائر على طرد عدّة عائلات مغربية من الجزائر، وقيام مواجهة بين الطرفين في أمغالا يوم 27 جانفي 1976.[3]

---

[1] "الجيش المغربي ،حطب نار الحروب" من الموقع .**http://blog-sahara.blogspot.com/2015/12/blog-post_84.html** ، إطلع عليه يوم 11 أوت 2016 ، إلى الساعة 18:49.

[2] Jacques Frémeaux et autres (Dir) , **Menaces en Afrique du Nord er au Sahel et sécurité globale de l'Europe** , Paris , ellipses, 2013 , p 155.

[3] Rachid El Houdaigui , **op.cit** , p 212

بدأ الحسن الثاني في حملته على المستوى الدولي، بل ووزّع القادة السياسيين لأهم التشكيلات السياسية على عدّة عواصم ليشركهم في المسألة التي أصبحت موضوع كل الصحف الوطنية بكل اتجاهاتها، وهذا يظهر إجماع كل التيارات حول القضية. كما حرص على استمرار ذلك الإجماع، وتجنبا لأي انشقاق سياسي، استجاب الملك حتى لرغبة الأحزاب في إجراء تعديلات على مستوى هياكل اتخاذ القرار العسكري والسياسي، حيث قام بتعديلات على مستوى قوات الجيش الملكي في مناطق تمركز الحرب ضد البوليساريو، إلى جانب تعديلات على المستوى السياسي، من خلال محاولة إشراك التشكيلات السياسية في تسيير وإدارة ملف الصحراء الغربية، فوجه رسالة للبرلمان لتأسيس مجلس دوره هو المساهمة في مسألة حماية الإقليم الوطني وأمن الدولة، والذي وافق علي البرلمان، ليتم تشكيل المجلس الوطني للأمن متكون من بعض الوزراء وأعضاء دائمين، خاصة من حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية، وحزب التقدم والإشتراكية، وحزب الإستقلال، وحزب الحركة الشعبية، والتجمع الوطني للأحرار. [1]

إلا أن ذلك وان حقق الوحدة الوطنية لكنه لم يجنب النظام الفشل على المستوى الرسمي، خاصة على المستوى الخارجي، وهذا بعد ما تم التصويت على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية على نص يمنح للشعب الصحراوي الحق في الاستفتاء عن تقرير مصيره، وإمضاء موريتانيا مع جبهة البوليساريو في الجزائر على اتفاق السلام النهائي لتنسحب رسميا عن الحصة التي أخذتها من منطقة الصحراء الغربية، فيصبح منذ ذلك الحين الصراع بين المغرب وجبهة البوليساريو، التي استمرت الجزائر في دعمها.[2]

وان تمكّن هذا الملف من تحقيق إجماع كل القوى الشعبية والسياسية المغربية وحتى المعارضة، إلا أنه يبق التساؤل عن الثمن الذي دفعه المغربيون، وتكلفة سعي النظام لأجل ضم الصحراء الغربية، ومستجدات النزاع مع قدوم الملك محمد السادس.

إن المتتبع لتاريخ النشاط السياسي في المغرب وعلاقته بمشاركة المواطنين يجد أن واقع هذه العلاقة معقدة بسبب هيمنة الملكية الإقطاعية عليه، وللممارسات السلبية التي عرفتها اللعبة السياسية في المغرب أثر على ذلك، حيث كان لها الدور في تأطير الآراء المتعددة وغير المتوافقة حول كيفية مساندة مشروع السلطة، والدفاع عنها لكونها حامية الوحدة وضامنة للإستمرارية. لكن مع وصول محمد السادس إلى السلطة بدأت تظهر رغبة داخلية وضغوطات خارجية دافعة نحو التغيير، وإن احتفظت الملكية المغربية ببعض العناصر الرمزية كالبيعة إلا أنها استبدلت التمثيل التقليدي(أعيان وقبائل وشرفاء) برجال السلطة وممثلين عن المناطق، وحاولت الملكية خلق صيغ جديدة ومقومات متطورة لتدعيم أركان الدولة.

ومع التغيرات الحاصلة في العالم مع النظام الدولي الجديد والعولمة، استدعى الأمر تغيير العلاقات بين الحاكم والمحكومين، من خلال الانتقال نحو الديمقراطية عن طريق المشاركة السياسية التي

---

(1) **Ibid** , pp 212 – 214.

(2) **Ibid** , pp 214 , 215.

تخلق التوازن بين أطراف اللعبة السياسية بما يخدم المصلحة العامة، لهذا أصبحت الأحزاب تطمح إلى العمل على تطوير المسار التعددي من أجل تحقيق الديمقراطية، وإعادة دسترة نشاطها من أجل ترسيخ مكاسبها وتحقيق أهدافها، وإشراكها في عملية توجيه الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن ذلك لم يتحقق حيث ظل النظام السياسي هو المسيطر على هذه المجالات، ولا يمكن أن نجعل هذه الإنجازات ضمن إنجازات الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة في المغرب، بل يراها البعض هبات مخزنية للشعب الذي بايعه، وللأمة التي تحسن الانقياد لإرادة الملك،[1] لذلك لا يمكن القول أن الفواعل السياسية في المغرب تلعب دورا في تحقيق التغيير نحو الديمقراطية، فما يحدث من تغيرات نحو تكريس الديمقراطية ماهي إلا تكريس لإرادة الملكية التي منحت ذلك كهبة للشعب، والذي بدوره يمنحها بالطاعة.

فبالنظر إلى الحياة السياسية في المغرب نجد أن الفاعل الأكثر مبادرة وتأثيرا في مختلف ميادين الحياة العامة هو الملك، بل وأصبح الجميع ينتظر مبادرته للتحرك، مما جعل المؤسسات السياسية وخاصة الحزبية مجرد إطارات لتسجيل مواقف ارتدادية، عاكسة لإرادة الملك في التغيير، وهو الأمر الذي يسعى إليه الخطاب السياسي للعرش باستمرار. وأعلنت العديد من القوى السياسية الاعتماد على الخيار المشاركاتي والمساءلة باعتبارها سلوكا حضاريا توفر للحكومات أجواء مناسبة للعمل بإيجابية، عكس الخيار الانقلابي،[2] ما يعني سعيها إلى تجنب الأساليب التي كانت سائدة في عهد الملك الحسن الثاني، والمحاولات الانقلابية التي كانت تقودها المعارضة داخل الجيش المغربي لتحقيق التغيير، خاصة مع السياسات الصارمة التي انتهجها الملك والتي أدت الى عداء عناصر له من النظام.

كما أن المعارضة التي توحدت صفوفها مع الملك الحسن الثاني تحت غطاء الدفاع عن الوحدة الترابية، والتي كان في اعتقادها أنها ستشارك بفعالية في تسيير ملف الصحراء الغربية، سرعان ما أدركت أن حتى هذا الملف ينفرد الملك بتسييره، حيث أن مجلس الأمن الوطني الذي تم تأسيسه بهذا الشأن لا سلطة له، الأمر الذي أعلنت عنه أحزاب المعارضة(الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية)، مشيرة إلى الفشل الدبلوماسي والعسكري الذي وصل إليه المغرب في المسألة، بل ووصف بعض منها الدبلوماسية المغربية بالمتناقضة والمتقلبة، وبعدم الجدية، وليس لها لا تأثير ولا سلطة ولا فعالية. في حين حمّل النظام ذلك الإخفاق لعجز الأجهزة الدبلوماسية على التأقلم وتجديد إطاراتها، لتصبح سنوات الثمانينات سنوات العزلة الدبلوماسية للمغرب بسبب استمرار الوضع القائم.

وعرفت تلك السنوات حركات احتجاجية داخلية أضعفت النظام داخليا، وكان على الملك أن يعيد توجيه سياسته في الصحراء الغربية من خلال إستراتيجية حربية تعمل على بعث السلام في المنطقة من أجل إيقاف الحملة العدائية التي تعرّض لها دوليا، حيث توجّه من خلالها المغرب نحو اقتراح حل

---

[1] الطاهر خاوة ، " واقع وآفاق المشاركة السياسية في الجزائر والمغرب دراسة مقارنة "، **مجلة فكر ومجتمع** ، فصلية جزائرية ، عدد 8، أفريل 2011، ص 137 ، 138 .

[2] **المرجع نفسه** ، ص 139.

الاستفتاء دون إعلام أي طرف من الأحزاب، وفي ظروف داخلية جدّ متوترة كادت تعيد أحزاب المعارضة إلى المعارضة، لرفضها الدفاع عن مشروع لم يشاركها الملك في إعداده (حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية)، لكنها في الأخير رضخت، وتقبّلت طرح الملك حتى لا تزيد من التوترات الداخلية القائمة.[1]

لقد اتبع الملك سياسة التأثير في مشاعر المواطنين من خلال مسألة الصحراء الغربية من أجل دفع الرأي العام الوطني والأحزاب السياسية نحو ما أطلق عليه بتسمية المسيرة الخضراء، ولما أصبحت المسألة نزاعا مع البوليساريو التي تدعّمها الجزائر، اضطر المغرب لمضاعفة مجهوداته العسكرية والدبلوماسية، إلا أنها أظهرت فيما بعد محدوديتها في إضفاء الشرعية لمسألة استعادته الصحراء، فاضطر الملك لقبول تطبيق الاستفتاء، ليضع بذلك نهاية لهذا الملف المحسوم، الأمر الذي أثار المعارضة، ليستعمل الملك الإكراه للإبقاء على الإجماع الوطني وحمل الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية على احترام سياسته.

ولكن ظل بالنسبة إليها طرح الاستفتاء بمثابة تهيئة النظام لنفسه لأن يتقبل خسارة الصحراء الغربية، أي التخلي عنها في حالة كانت النتيجة تمنح السيادة للصحراء الغربية، وأمام المضايقات والمتابعات التي تعرض لها المعارضون لتوجّه الملك الجديد، ومحاولات إقصاءهم من النظام اضطر المعارضون للبقاء في خط الوحدة الوطنية.[2]

وإن استطاع ملف الصحراء الغربية تحقيق الوحدة الوطنية، إلا إن ذلك لم ينقذ النظام من النقد على الممارسات المنتشرة على مستوى النظام، وإن فهمت المعارضة درس ضرورة الوقوف مع النظام في مسائل الوحدة الترابية، ومساندته في مطالبه لبعض الأقاليم منذ حرب الرمال مع الجزائر، إلا أن ذلك لا يعني الوقوف معه في كل سياساته، حيث إلى جانب المشاكل السياسية السابقة التي كان يعاني منها النظام المغربي وجد نفسه أمام تحد آخر هو الفساد الذي أخذ ينتشر وسط بعض من المستفيدين من مزايا النظام والذين استغلوا مناصبهم.

رغم محاولات التغيير من أجل تفعيل المشاركة السياسية في المغرب إلا أنها لم تأت بالنتيجة المنتظرة، فكانت نتائج الانتخابات ذات طبيعة توظيفية، وعرفت تراجعا كبيرا في نسبتها بسبب العزوف عن الانتخابات، والغريب أن عناصر في النظام ذاته هم المسئولين عن ما آلت إليه الظروف، لأن المشاركون في البرلمان المغربي وفي الحكومة المغربية أعلنوا عن وجود تزوير منظم في عمليات المشاركة السياسية، والذي ساهمت فيه السلطات الرسمية وقادة الأحزاب المشاركين في الانتخابات من أجل الحصول على المكاسب التي تتيحها الدولة، وهم نفسهم الناقدون لذلك الوضع، لكن ومع ذلك قبلوا شغل مقاعد ومناصب في مؤسسات الدولة، كما يلاحظ أن الأحكام المتعلقة بالفساد السياسي تأتي من

---

(1) Rachid El Houdaigui , **op.cit** , pp 215 -217.

(2) **Ibid** , pp 222 , 223.

وزراء سابقين، ومن بعض قادة التحالف الحكومي في سنة 2007، ما يعني عدم جدوى الانتخابات والمشاركة فيها، كما أن ما يفسر تراجع المشاركة هو نظرة المواطنين المتعلقة بعدم أهمية المؤسسات تلك(تمثيلية أو تنفيذية) بما أن القرارات لا تصدر منها، إلى جانب أن انتخاب المواطنين ليس مرتبطا بنوع السياسات العامة المطبقة من طرف الحكومات، وهو ما يعني أنه لا جدوى من الانتخاب.[1]

إذن المكاسب التي حققها الشعب المغربي زائفة تخدم عناصر من النظام لا غير، فلا المكاسب السياسية ولا المكاسب المادية تحققت بعدما استحوذت فئة على الامتيازات التي قدّمها المخزن وعلى حساب الشعب، فلقد عرف الإقتصاد المغربي احتكارا من طرف المخزن والمقربين منه لمعظم القطاعات الإقتصادية، وظل الإقتصاد يعتمد على الفوسفات والحمضيات في صادراته حتى بعد مضي سنوات على استقلاله، وتسيطر العائلة الملكية على أكبر حصّة في هذا القطاع، فحسب ما كتبه مومن ديوري في كتابه "من يملك المغرب"، فإن الملك الحسن الثاني لوحده يملك أكبر حصة من الأراضي الزراعية(1,400,000 هكتار من الأراضي الزراعية)، وثلث مداخيل تصدير الحمضيات، في حين50 % من مداخيل الفوسفات توجه نحو حساباته البنكية في الخارج. يضاف لذلك تكاليف الحرب التي تقودها المغرب في الصحراء الغربية، وكل ذلك على حساب الفقراء الذين يمثلون نسبة 50% من المغربيين.[2]

وصل إهتمام الملك بمسألة استعادة الصحراء الغربية إلى تخصيص أكبر نسبة لتسليح جيشه، مضحيا بالشؤون الإجتماعية من أجل تحرير ما يعتبرها أرضا مقدّسة، و لقد خصّص 100 مليون دولار لشراء الأسلحة، ولاهتمامه الزائد بالقضية جعل حتى الولايات المتحدة تقلق على العرش المغربي مخافة حدوث انفجار شعبي، لذلك السبب اضطر لخفض تلك المخصصات لتبلغ النصف سنة 1983،[3] مما يعني أن الشعب المغربي لا يستفيد من الثروة والاقتصاد الوطني، والملك الذي هو من أغنى الشخصيات في العالم يخضع للرأسمالية الأجنبية، ولصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومصالح فرنسا التي لها ممتلكات في المغرب.[4]

أما الإقتصاد المغربي ذو الطابع الليبرالي الذي يعتبر بدوره اقتصادا ريعيا، فتسيطر عليه شبكة من الزبونية، التي يصل نفوذها إلى مستوى عال في السلطة. ظهر هذا الطابع في الإقتصاد المغربي منذ السنوات الأولى من استقلاله، وانتشر وجوده في عدّة قطاعات، كالزراعة والصيد والنقل، وحتى في ميدان استغلال الرمال(المرملات)،حيث تستولي عليها شخصيات ذات نفوذ في السلطة، بل وحتى شخصيات رياضية استفادوا من تراخيص وموافقات تسمح لهم بالاستحواذ والسيطرة على الاستثمار في عدّة قطاعات،

---

[1] الطاهر خاوة ، **المرجع السابق الذكر**، ص 145 ، 146.

[2] Moumen Diouri , **op.cit** , p 55.

[3] **Ibid** , pp 112 , 113.

[4] **Ibid** , p 23.

والعديد منهم استفادوا من توزيع الملك منذ السنوات الأولى من الإستقلال، للممتلكات التي تركها المعمرون، خاصة منهم ذوي الرتب العليا في الجيش والمسئولين السياسيين والنقابيين.[1]

ساهم المخزن لتخوّفه من المعارضة، من توسّع استغلال تلك الفئات للثروات الوطنية، فلضمان ولاء ودعم بعض الطبقات للملك الحسن الثاني اتبع نفس سياسة والده محمد الخامس، الذي بعد عودته من المنفى سنة 1955، فضّل التقرب من نبلاء المناطق الريفية على حساب المعارضة، بمنحهم مكاسب مادية، ومع الإستقلال تمكّن الملك من توسيع سلطته، ومع الانسحاب التدريجي للإستعمار من المغرب تمكّن من الحصول على أفضل الأراضي ويصبح أكبر مالك للعقارات، وأصبح معه النظام المخزني مصدرا لتوزيع الأرباح لزبائن القصر، وبعد انتفاضة الدار البيضاء لسنة 1965، وحل للبرلمان وإعلان للحالة الاستثنائية، اعتمد الملك على تلك الفئة في هذه المرحلة من أجل ضمان بقاءه على تلك الدائرة التي تتحكم في "الفساد المنظم"، فأصبحت الأخيرة لدعمها للملك في مركز السلطة. فحسب تحليل جون واتربيري Jean Waterbury فإّن الفساد السياسي مكّن الملك من الجمع بين مصالح الضباط السامين في الجيش، والحكومة، ووزارة الداخلية، والنبلاء من الريف من أجل استمرار الملكية.[2]

يعتبر الجيش من الذين استفادوا من وضعية متميزة، حيث دعّم الملك في سياسته في الصحراء الغربية، لذا منحهم امتيازات واهتم بهم أكثر، حيث رفع من عدد قواته، وحسّن ظروفه المادية، وجعله يستفيد من علاوات وإجازات، خاصة بعد وضع الملك لـ"إستراتيجية الجدران"، والتي منحت استقلالية مالية لهذه المؤسسة، بل أصبحت ميزانيتها يتم التصويت عليها بالإجماع في البرلمان، فصارت أكثر استقلالية إزاء البرلمان والحكومة و تخلّصت بذالك من متابعة البرلمان ورقابته.[3]

لهذا أصبحت الفوارق الطبقية والاجتماعية في المغرب واضحة، خاصة في المدن، حيث تعاني الغالبية من التهميش بسبب فرض طبقة مكوّنة من المستأثرين بالمناصب والامتيازات لنفسها، وأصبحت تتقاسم الثروة في إطار نظام يبدو محتفظا بسمات إقطاعية. وفي إطار الخيارات الإقتصادية والإجتماعية التي اتبعها النظام فالنتيجة كانت توسع دائرة الفقر(في مدن الصفيح) وتفشي البطالة خاصة بين خريجي الجامعات، والتي أدت لعدّة انفجارات شعبية سنوات الثمانينات والتسعينات في الدار البيضاء سنة 1981، في مراكش وتيطوان سنة 1984، في فاس وطنجة سنة 1990،[4] فلم يجني الشعب شيئا مقابل دفاعه عن بناء دولتهم وعلى امتدادها السياسي والحدودي، الحجة التي اتخذها الملك طريقة لجمع شمل شعبه.

---

(1) Omar Brouksy , **Mohammed vi derrière les masques ,le fils de « notre amis »**, préface de Gilles Perrault, Paris , éditions nouveau monde , 2014 , pp 180 , 181.

(2) Mohamed Hachemaoui , « Institutions politiques et corruption politique .L'Algérie et le Maroc en perspective comparée » in **Revue internationale de politique comparée** , revue Française , vol 19 , n° 2 , 2012, p 150.

(3) Rachid El Houdaigui , **op.cit** , p 225

(4) توفيق المدني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، **المرجع السابق الذكر**، ص 259 ، 260.

ويرى بعض من المحللين السياسيين أن هذه الأوضاع الداخلية المتدهورة في المغرب أثّرت حتى على دبلوماسيته، وعلى مساعيه في مسألة الصحراء الغربية، حيث انشغل المغرب بالأزمات الداخلية التي بدأ يعاني منها منذ سنوات الستينات، ثم فرض الحالة الاستثنائية التي تم تمديدها مع محاولتي الانقلاب، فكان لذلك تأثير في القرارات التي اتخذها المغرب، ولقد ظهر ذلك في انتخابه على مستوى منظمة الأمم المتحدة لصالح الاستفتاء في الصحراء الغربية، الأمر الذي كان معارضا لمطالبه بإقليم الصحراء الغربية، لدرجة أن هذا القرار أثار استغراب الجزائريين، وجعلهم يتساءلون كيف للمغرب أن يقبل بإجراء استفتاء للصحراويين حول تقرير مصير لإقليم ضل يعتبره تابعا له.[1]

هذا القرار المغربي كان راجعا إلى الأوضاع الداخلية حيث تم حل البرلمان، وخرج المواطنون في مظاهرات في الدار البيضاء، إلى جانب اختفاء المهدي بن بركة، كل هذا أدى إلى تراجع الإهتمام بالسياسة الخارجية، بل وفسّر بعض المحللين أن تأخر مصادقة المغرب على اتفاقية الحدود بينه وبين الجزائر يعود إلى هذه التوترات الداخلية التي شغلت الملك الحسن الثاني عن الملفات الخارجية،[2] في حين –كما سبق ذكره– ترى الجزائر أن الأمر راجع إلى رغبة المغرب في ربح الوقت والحصول على موافقة الجزائر حول ضم منطقة الصحراء الغربية حتى تمضي بالمقابل على تلك المعاهدة.

إنّ استمرار الوضع في الصحراء الغربية يخدم مصلحة المستفيدين الاعتياديين،لأن ذلك يحقق لهم الأرباح في ظل انعدام الرقابة على المنطقة، والتي لا يعُرف مصيرها إلى الآن، في حين أن تسوية المسألة لن يسمح باستمرار ذلك، بل حتى وإن استمر فسوف يكون بدرجة أقل بكثير مما هو عليه، سواء تم حل النزاع بضم المنطقة رسميا إلى المغرب مما سيجعلها مثل المناطق الأخرى، أو استقلت الصحراء الغربية وتدخل بذلك المنطقة تحت سلطة ورقابة الصحراويين.

أصدر الملك الحسن الثاني ظهيرا منذ سنة 1973، من خلاله تمَّ تأميم الشركات التي كانت ملكا للأجانب، وأصبحت بذلك تسيّر من طرف المغربيين بنسبة 51 % على الأقل، حيث قرّر الظهير أن يسيطر المغربيون على ثلثي 3/2 مجلس الإدارة وطقم الإدارة المسيّر للشركات، وبذلك تم تحويل العديد من تلك الشركات من ممتلكيها الأصليين نحو شخصيات مغربية عدّة(مقرّبة من العائلة الملكية وإطارات سامية ورجال أعمال)، وفي سنة 1992 في إطار عملية خوصصة المؤسسات العمومية تحوّلت الشركات كلية إلى خواص، وسيطرت المَلكية علي أكبر نسبة فيها، وتستمر عملية استحواذ وسيطرة بعض الشخصيات السياسية على النشاط الإقتصادي.[3]

زاد على الوضع قضايا الفساد التي استنزفت ثروات البلاد مما أثّر على الإقتصاد المغربي، مثل فضيحة سنة 2001، التي ندّدت بها الأحزاب المعارضة والنقابات المغربية، حيث استحوذ أحد أبطال

---

(1) Taib Dekkar , **op.cit** , p 180.

(2) **Idem** .

(3) Omar Brouksy , **op.cit** , p 101.

الرياضة المغربية على شركتين للدولة بقيمة زهيدة لا تعادل قيمتها، ولقد نشر موقع ويكيليكس في سنة 2009 شخصيات سياسية (وزراء سابقون أو ذوو مناصب عليا) من المقربين من الملك، متورطين في اتخاذ قرارات في هذه القضايا، بل وحسب ما نشره الموقع فإن الملك نفسه له علاقة بتوزيع هذا الريع. [1]

ولتوسع بؤرة الفساد قام حزب العدالة والتنمية، المشارك في انتخابات سنة 2011 عقب الربيع العربي،بوضع حملة لمحاربة الفساد، ووعد بنشر قائمة المستفيدين من موافقات للاستغلال والاستثمار في عدّة قطاعات كالنقل والصيد، واستغلال الرمال، لكن لم تنشر إلا قائمة واحدة في قطاع النقل، كما تورط في هذه القضايا شخصيات عسكرية وسياسية وحتى أشراف وشخصيات من الصحراويين، وقادة سابقون في جبهة البوليساريو انظموا إلى الطرح المغربي بحسب إحدى المواقع المستقلة (Lakom.com). كما أصبحت المنطقة التي يسيطر عليها المغرب في الصحراء الغربية إحدى الملاذات الضريبية، فحسب وثيقة رسمية من العيون فإن حوالي 5 آلاف شركة مغربية أنشأت في المنطقة الصحراوية فرارا من الضرائب، وحسب ما نشره المجلس الإقتصادي والاجتماعي والبيئة سنة 2013، فإنه يعترف ضمنيا بوجود ملايين من الموظفين الوهميين في هذه المنطقة.[2]

لم يجني المغربيون أي ثمار في إطار نظام ليبرالي متخوّف من نظام جزائري اشتراكي ثوري، فلم يكن اليساريون هم من كان يهدد النظام بل عناصر من النظام ومن المقربين من الملك، استغلوا وجودهم في السلطة للحصول على ريع الدولة، في حين أن نزاع الصحراء الغربية لم يكن إلا طريقة لتهدئة الأوضاع الداخلية لدرجة أنها أدخلت المغرب بين سنوات 1975 و1995 في ركود سياسي، تمكّن من خلالها الملك من توجيه المعارضة وتحييد التيار الوطني الذي كان ينتقده في القضايا السيادية.[3]

نستنتج مما سبق أنه لم يكن هناك ما قد يثير فعلا مخاوف النظام الجزائري من النظام المغربي، فالليبرالية المغربية لم يجني منها المغرب شيئا في ظل ما عرفه المغرب من توترات داخلية، وحتى بعدما استعمل نزاع الصحراء الغربية من أجل جمع صفوف المعارضة وشعبه لم يجني الشعب من ذلك شيئا إلا الفئة القليلة التي تدور في فلك الملكية المغربية، والتي استفادت من كل الأوضاع، بما فيها الفساد والنزاع في الصحراء الغربية، يبقى التساؤل عما حققته الجزائر باتجاهاتها الثورية والإشتراكية، والذي اعتبرته مقلقا للمغرب.

تعود اتجاهات الجزائر الإيديولوجية إلى فترة الإستقلال، حيث تم الإجماع في مؤتمر طرابلس على تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب الطليعة الوحيد في البلاد، يتولى وظيفة التخطيط والتوجيه

---

(1) **Ibid**, pp 101-105.

(2) **Idem** .

(3) Rachid El Houdaigui , **op.cit** , pp 207 , 208.

ورقابة كل النشاطات في البلاد[1] فخيار الحزب الواحد كان منذ الإستقلال، كما اعتمدت على الإقتصاد الموجه من طرف الدولة، عكس المغرب الذي يظهر تعدديا، في حين تلعب الملكية دور الحزب الواحد.

ومبررات الجزائر في إتباع الأحادية الحزبية في تلك المرحلة، كونها الإطار الوحيد القادر على حماية الوحدة الوطنية من الصراعات التي ظهرت مع استقلالها، ومن خلاله كانت الأولوية للتعليم والتنمية لتحسين المستوى التعليمي للمواطنين وظروف معيشتهم.[2]

لكن لم تكن الأوضاع السياسية مهيأة منذ البداية، فمع الصراع الذي ظهر سنة 1962 بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وقيادة الأركان العامة، أسقط رئيس الحكومة بن يوسف بن خدّة، وخروج الشعب إلى الشارع، وكانت قيادة الأركان العامة تدعّم أحمد بن بلة، فعارض محمد بوضياف سياسة جيش الحدود، متمسكا بمبدأ مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956 الداعي إلى أولوية السياسي عن العسكري وقيادات الداخل عن قيادات الخارج. انتصر جيش الحدود ونصّب أحمد بن بلة رئيسا للمجلس التأسيسي لينتخب في15 سبتمبر1963 رئيسا للجمهورية الجزائرية المستقلة، فانشق محمد بوضياف عن الجبهة ليؤسس أول حزب معارض وهو حزب الثورة الاشتراكية، فأمر بن بلة باعتقاله، وحُلّ حزبه في جوان 1963، كما استقل حسين أيت أحمد من رئاسة المجلس التأسيسي ليؤسس بدوره حزب جبهة القوى الاشتراكية، وتحوّل الصراع بينه وبين السلطة إلى تمرّد مسلّح في منطقة القبائل، وأخذ بن بلة ينفرد تدريجيا بالسلطة من خلال تجميع عدّة مناصب سياسية.[3] فالمعارضة في الجزائر قامت منذ الإستقلال، إلا أنها كانت ممنوعة، وبالرغم من تأسيس المعارضين لبعض الأحزاب إلا أنها ظلّت غير قانونية.

رغم قيام المعارضة إلا أن النظام تمكّن من توحيد الصفوف في أزمة الحدود مع المغرب بنشوب حرب الرمال سنة 1963، والتي استغل المغرب فيها التوترات التي عرفتها الجزائر في منطقة القبائل للهجوم عليها.[4] كانت التوترات بسبب تمرّد جبهة القوى الاشتراكية بقيادة حسين أيت أحمد والعقيد محند ولحاج المسيطر على جزء كبير من الجيش في الداخل، واستغل الرئيس بن بلة المطالب المغربية الحدودية التي أدت إلى نشوب حرب أكتوبر 1963، ليواجه بها الصراعات الداخلية، لينادي بالقتال للدفاع عن السيادة الترابية والتهديد الخارجي من خلال الدعوة للتحلي بالوطنية للدفاع عن التراب الوطني، ولقد مكّنه الأمر من حل الأزمة الداخلية من خلال الاتفاق مع المعارضين، والأزمة الخارجية بإعلان الطرفين الجزائري والمغربي عن وقف القتال بعد تدخل من منظمة الوحدة الإفريقية, وانتهت الحرب باتفاق بين البلدين في 5ديسمبر1963. [5]

---

[1] Abdelkader Yefsah , **op.cit** , pp 78 , 79

[2] عبد الحميد براهيمي، **المرجع السابق الذكر** ، ص 163.

[3] نور الدين حاروش، **رؤساء الجزائر**، ط 1 ،الجزائر، دار الأمة، 2012، ص 135 ، 136.

[4] Pierre Vermeren , **op.cit** , p 38.

[5] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، **المرجع السابق الذكر**، ص 133 ، 134 .

هذه الحرب وإن أنهت الخلاف مع جبهة القوى الاشتراكية، فإنها كشفت عن الخلاف بين وزير الدفاع بومدين والرئيس بن بلّة بسبب اعتماد بن بلّة على العقيد محند ولحاج في الحرب ضد المغرب، مما أدى إلى تخوّف بومدين على مكانته على رأس الجيش، وتصاعد الخلاف بين الطرفين، واتهم الرئيس بن بلة وزير الدفاع بومدين باختراقه لوقف إطلاق النار الذي تسبب في الحرب مع المغرب، وهو يعرف أنه عاجز عن وقف هذا العدوان، فرد بومدين على اتهامه بإدخال جيشه في حرب لم يكن قادرا عليها، أن الأمر يعود لإمكانيات البلاد المحدودة.[1]

فالجيش كان يعرف عدم قدرته على مواجهة المغرب بسبب قلّة إمكانياته، في حين كانت حرب الحدود للرئيس بن بلّة فرصة لوقف الصراع الداخلي بإلهاء خصومه بتلك الحرب، وهو نفس الأسلوب الذي اتبعه الملك الحسن الثاني لمّا وحّد صفوف المعارضة للدفاع عن مطالبه في الأقاليم التي يرى أنها مغربية، ولمّا أرسل بخصومه إلى الحرب في الصحراء الغربية لإلهائهم عن التفكير في الانقلاب ضده، هذا يعني أن سياسة الإلهاء بالتهديد الخارجي لمواجهة من خلالها الصراعات الداخلية معروفة عن النظامين منذ استقلالهما.

عُرفت مرحلة الرئيس بن بلة بإنفراده بالسلطة، حيث أبعد معارضيه ورفاقه في الثورة، واعتقل البعض الآخر، في حين انسحب آخرون من السلطة، ووصلت المعارضة الى أن قادوا ضده تمردا سنة 1964 بقيادة محمد شعباني، وبدعم من محمّد خيضر، وفي نفس السنة اعتقل حسين أيت أحمد وحكم عليه بالإعدام، وأدى الأمر إلى انتشار الفوضى على كل المستويات بما فيها مؤسسات الدولة.[2]

من أهم سمات فترة حكم أحمد بن بلة أن النظام كان متعدد الأقطاب من رئاسة، حكومة، مكتب سياسي، برلمان وقيادة أركان قوية، إلى جانب قوى أخرى منظمة تدافع على السلطة، وبقايا بيروقراطيات كولونيالية، لكن الأمر انتهى بتركيز السلطة في يد الرئيس أحمد بن بلة.[3] أدى الأمر في الأخير بوزير الدفاع هواري بومدين إلى الإطاحة به بانقلاب في 19 جوان 1965، وسجنه بحجّة تفرده بالسلطة.[4] يستولي بذلك الجيش على السلطة، وهو ما يظهر قوّة الجيش في الجزائر مقارنة بالجيش المغربي، حيث تبق الملكية الأكثر قوّة، بل أصبحت تستعمل الجيش لصالحها.

ما يمكن ملاحظته في الجزائر في الفترة السابقة هو وجود المعارضة إلا أن النظام فرض توجّه واحد من خلال الحزب الواحد، وتركيز السلطة في يد شخص واحد، وإن جاء الانقلاب للقضاء على النظام السابق، إلا أن الأمور لم تكن مختلفة عما كانت عليه سابقا، فبعد الانقلاب بدأت السلطة في

---

[1] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 134 .

[2] نور الدين حاروش، **المرجع السابق الذكر** ، ص 139 ، 140.

[3] مصطفى هميسي ، **من بربروس إلى بوتفليقة كيف تحكم الجزائر؟** ، الجزائر، دار هومة، 2011، ص 249.

[4] نور الدين حاروش ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 136.

الجزائر تأخذ شكل نظام يسيطر عليه الجيش بشكل مباشر، وإن بدأ الأمر في الحقيقة منذ الإستقلال، حيث كان الجيش الحاسم للصراع القائم حول السلطة بتدخله لصالح أحمد بن بلة.

ولقد اتجهت سياسة بومدين نحو إعادة بناء مؤسسات الدولة من خلال مقولته المشهورة" بناء دولة لا تزول بزوال الرجال"، ولكنه جمع بين منصبي رئاسة الحكومة ورئاسة مجلس الوزراء، ويتم انتخابه سنة 1976 رئيسا للجمهورية،ولوحظ في برامجه منحه مكانة هامة للجانب الثقافي (تطبيق سياسة التعريب)، فالثورة ليست اقتصادية فقط (زراعية وصناعية) بل هي كذلك ثقافية. [1]

أما عن السمات الأساسية للنظام الذي أقامه هواري بومدين بعد انقلاب 19 جوان فيقوم على المركزية الكلية، حيث لا قيادة حزبية، ولا مجلس تشريعي، ولا نص دستوري تلتزم به السلطة، بل جمّد ما تبقى من المؤسسات التي لم يجمدها الرئيس السابق بن بلة، وركّز بالسلطة في البداية في يد مجلس الثورة قبل أن يحوّلها في الأخير إلى نفسه.[2]

وعن تولي المناصب السياسية وعملية الانتقاء فكانت مرتبطة بالمواقف من الثورة، التي تعدّ عاملا مهما للانتماء للنخبة، بل وحتى المناصب العسكرية الهامة في الجيش وفي أجهزته تمنح للمناضلين المجاهدين وليس للمحترفين العسكريين، كما يتم الأمر عمليا بالاعتماد على الإنتماء الجغرافي من دون أن يكرّس ذلك سياسيا وقانونيا.[3] أما المناصب الحكومية فإنها للعسكريين، بل ومن عناصر مجموعة وجدة الأوفياء للرئيس بومدين،[4] في حين غُيّب السياسيون، حيث لم يمنح هواري بومدين مجالا واسعا للعمل السياسي، ولم يسمح بقيام مؤسسة سياسية قادرة على الدفاع الحقيقي عن قناعاتها السياسية، بل ووصل الأمر إلى وصف الدولة في عهد بومدين بدولة من دون حزب.[5]

في هذه الفترة كانت المؤسسة العسكرية هي المسيطرة سياسيا، كونها المكلّفة بحماية الأمن والدستور والوحدة الترابية، وظهرت كمؤسسة يمكنها فرض حدود العلاقات القائمة مع الدول الأخرى كما كان مع المغرب، الذي توترت معه العلاقات بسبب نزاع الصحراء الغربية، بل وكانت تحدّد حتى حدود هذه التوترات، وتبعد أي دور للسياسيين في موقفها في نزاع الصحراء الغربية،[6] لينتهي الأمر بسيطرة الجيش وقيادته داخليا تدريجيا، وينتهي به المطاف إلى إقصاء السياسيين حتى في المسائل الخارجية التي من المفترض أن تترك لهم، ليتم بذلك سيطرتها على السياسة الخارجية.

تعرّض الرئيس بومدين لمعارضة عنيفة داخل الجيش انتهت بمحاولة انقلابية بقيادة الزبيري، وهو مسانده في انقلاب سنة 1965، لكن تمكّن بومدين من إفشال الانقلاب وتصفية الزبيري، وإبعاد أو

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 158 ، 159.

[2] مصطفى هميسي، **المرجع السابق الذكر**، ص 253 ، 254.

[3] **المرجع نفسه**، ص 272 ، 273.

[4] **المرجع نفسه**، ص 275.

[5] **المرجع نفسه**، ص 287.

[6] Khadija Mohsen– Finan , Sahara occidental enjeux d'un conflit régional , **op.cit** , p 116.

تصفية آخرين، حتى أنه وجد من جماعة وجدة نفسها معارضين لسياسته الداخلية المرتبطة بالاشتراكية وبالتأميم، وتطبيق البرامج التنموية، ولسياساته الخارجية المعادية للإمبريالية ومواقفه من نزاع الصحراء الغربية، الذي لا يتفق فيه مع وزير خارجيته عبد العزيز بوتفليقة، [1] والذي يرى أنه على الجزائر قبول بمغربية الصحراء مقابل اعتراف المغرب بجزائرية تندوف من خلال المصادقة على اتفاقية أفران لسنة 1969، أما الجيش وعلى رأسه الرئيس هواري بومدين، فكان البعض يرى أنه كان يطمح في الثأر لحرب سنة 1963، ويفضّل حل النزاع بالتدخل العسكري لتحرير الصحراء الغربية، وهو ما نتج عنه دخول الطرفان الجزائري والمغربي في مواجهة دامت من 27 جانفي إلى 15 فيفري 1976،[2]

أكسبت الأفكار المناهضة للإمبريالية الرئيس بومدين الشعبية، حيث أقنع الشعب بأنه يحارب العدو الخارجي بكل أشكاله من أجل كسبه لصفه، كما زادت من شعبيته مساندته للحركات التحررية في مختلف أنحاء العالم على الخصوص في إفريقيا وفي فلسطين،[3] ولم تكن هذه الشعبية على المستوى الوطني فقط بل على المستوى الدولي أيضا.

فالجزائر التي تدعم جبهة البوليساريو ماليا ودبلوماسيا، تدرك بذلك أنها كوّنت لنفسها صورة على المستوى الدولي، قائمة على "مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها"، وتستخدم صورتها هذه للدفاع عن الصحراء الغربية. وبالنسبة للسلطة في الجزائر فأي حل لنزاع الصحراء الغربية لا يأخذ بمبدأ تقرير المصير والاستقلال قد يؤدي إلى إضعافها داخليا، لهذا يعتبرون انخراطهم في مسألة إستقلال الصحراء الغربية كمهمة مقدّسة، للدفع بالدولة لتكون قوة إقليمية وقارية لها الحق في التدخل كفاعل إقليمي يساهم في الإستقرار، في حين تعتبرها المغرب فاعل ثانوي. إذن الوطنية تظهر هنا في صورتها الإيديولوجية من خلال التنشئة السياسية للنخبة الجزائرية، وفي صورتها العملية من خلال بناء مكانة دولية للجزائر.[4]

ويظهر هذا التوجه السياسي الإيديولوجي للجزائر حتى في البيان الذي أصدرته جبهة التحرير الوطني في ديسمبر 1975 والذي تؤكد فيه الجبهة مساندتها للحركات التحررية، وتعتبر أن نضال الشعب الصحراوي هو بين تيارين، من جهة التيار التقدمي الذي تمثله جبهة البوليساريو، ومن جهة الإقطاعية الذي تمثله كل من المغرب وموريتانيا، ولا يمكن حل المشكلة إلا بتحقيق الإستقلال للشعب الصحراوي.[5]

---

[1] صالح بلحاج، **النظام السياسي الجزائري من 1962 إلى 1978 السلطة- المؤسسات-الاقتصاد والسياسة- الايديولوجيا** ، الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2013 ، ص 68-74.

[2] George Mutin , **Géopolitique du monde arabe** , 1ére éd , **op.cit** , p 87.

[3] مصطفى هميسي، **المرجع السابق الذكر** ، ص 468 ، 469.

[4] Jacques Frémeaux et autres (Dir) , **op.cit** , p 156.

[5] جاسم شعلان، "مشكلة الصحراء الغربية وانعكاسها على مستقبل الأمن القومي العربي-بحث في الجغرافية السياسية-" وثيقة الكترونية،جامعة بابل، كلية التربية الأساسية، 2004 ، ص 6 ، من الموقع

https://www.researchgate.net/publication/290475912_mshklt_alshra_alghrbyt_w_ankasha_ly_mstqbl_alamn_alqwmy_alrby_bhth_fy_aljghrafyt_alsyasyt ، إطلع عليه يوم 20 أوت 2016 ، على الساعة 11:35.

كان المسار الثوري للرئيس هواري بومدين واضحا حتى في سياسته الخارجية، وظل يعمل على إعطاء هيبة للجزائر من خلال استمراره في دعم الحركات التحررية، ومساندة الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، وهذا اتّضح أكثر مع بروز نزاع الصحراء الغربية، ومساندته لجبهة البوليساريو، حيث ظل يُسخّر الدبلوماسية الجزائرية لدعم إستقلال الصحراء الغربية، خاصة وأنه وصل عدد الدول المعترفة بالجمهورية الصحراوية إلى 70 دولة.[1]

لهذا السبب أشار الباحث المغربي مصطفى الخلفي في دراسته إلى تخوّف النظام المغربي من ثورية النظام الجزائري التي لا تتوقف عند الحدود الجغرافية للجزائر، حيث يعتبرها المغرب بذلك تهديدا له لمطالبه في الصحراء الغربية، وتضع بذلك حدودا لمطامحه في ضَمّ هذا الإقليم، أو أي طموح أخرى مستقبلية، فهو لم يقصد بتهديده لنظامه داخليا و إنما يقصد تهديده لمشروع تحقيق" الوحدة الترابية" التي يصف بها مطالبه في الصحراء الغربية.

أما عن الرئيس هواري بومدين فإن الحملة التي قادها المغرب إعلاميا ضد الجزائر جعلته يدافع ويردّد مسألة الصحراء الغربية حتى في خطاباته أمام الشعب، حيث في لقاء له في مارس 1976 مع الإطارات الفلاحية بجامعة قسنطينة أشار إلى أن المغرب يقود حملة مسعورة ضد البلاد، بهدف إخفاء حقيقة المذابح المرتكبة في الساقية الحمراء، وأشار حتى إلى المتحالفين مع الرجعية المغربية.[2] وهنا يقصد بعض من الشخصيات السياسية التي رفضت التوجه الذي اتخذه في الإنفراد بالسلطة.

فبعد سنة من انفجار أزمة الصحراء الغربية في 9 مارس 1976، وجهت مجموعة من الشخصيات السياسية المنسحبة عن الحياة السياسية (فرحات عباس وبن يوسف بن خدّة وحسين لحول ومحمد خير الدّين) نداءا للشعب الجزائري يتهمون فيه الرئيس بومدين بالإنفراد بالسلطة، ونادوا بالتفتح السياسي، وتحرير النظام، وإنشاء مجلس تمثيلي، ولما رأى بومدين هذا النقد اتّهمهم بالتواطؤ مع مصالح أجنبية مغربية وفرنسية، والتي تسعى إلى زعزعة النظام بسبب معارضة الجزائر لموقفها حول نزاع الصحراء الغربية.[3] في حين ويعتبر البعض أن موقف هؤلاء المعارضين حول النزاع هو سبب فرض الإقامة الجبرية عليهم ومصادرة ممتلكاتهم، وليست أفكارهم ونقدهم للسلطة، وهذا الأمر كان بعدما وجّهوا النقد للرئيس بومدين متهمين إياه بإثارة الحرب مع الأشقاء المغاربة بسبب الصحراء الغربية، التي اعتبروها مغربية، ونفس الموقف تقاسمه معهم حزب الثورة الاشتراكية بقيادة محمد بوضياف حول القضية.[4]

وحسب ما أشار إليه مصطفى الخلفي فالجزائر كذلك تتخوّف من التيار الليبرالي الداعي إلى التفتح، والذي انتقد سياسة السلطة القائمة على الاتجاه الأحادي الرافض لأي معارضة سياسية حول

---

[1] نور الدين حاروش ، **المرجع السابق الذكر**، ص 161، 162.

[2] **المرجع نفسه**، ص 164.

[3] Paul Balta , **op.cit**, p 93.

[4] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، **المرجع السابق الذكر**، ص 206.

الشؤون الداخلية أو الخارجية منذ الإستقلال، واتهم بعض من عبّر عن مواقفه المعارض في السياسة الخارجية و في نزاع الصحراء الغربية بالتواطؤ مع المغرب.

هي في الواقع نفس السياسة التي اتبعها المغرب مع معارضيه من اليساريين لما رفضوا في فترة أزمة الحدود مع الجزائر شنّ المغرب للحرب على الجزائر سنة 1963، واعتبروا ذلك ضربا للأشقاء الجزائريين، لكن ما يتضح كذلك مما سبق هو رفض كلا النظامين لأي نقد ومعارضة حول المسائل الخارجية، واعتبارهم ذلك ضربا للوحدة الوطنية. ما تبقى هو البحث في مدى نجاعة النظام الجزائري الإشتراكي الثوري هذا داخليا، حتى يقلق المنافس المغربي الليبرالي.

إن مسألة بناء دولة قوية سياسيا واقتصاديا ومنحها مكانة على المستوى الإقليمي والدولي لم يكن بالأمر السهل، فتصفية الخصوم والقضاء على من يهدد وجوده ووحدته لم يكن الهاجس الوحيد الذي عرقل النظام، فهناك مسائل أخرى مرتبطة بالفساد السياسي الذي استغل ضعف الدولة بعد الإستقلال، واستمر في التفشي بسكوت النظام عليه، وانشغاله بمحاولة إعطاء صورة النظام الثوري المدافع عن حق الشعوب في تقرير مصيره، ناسيا بذلك الثورة التي ينبغي أن يقودها في الداخل ضد الفساد حتى يكتمل مشروع بناء الدولة وقوّتها داخليا، بدلا من العمل على البحث عما يصنع لها القوّة والشعبية على المستوى الخارجي والدولي، من خلال الدخول في حرب تنافسية مع المغرب لإثبات أنها قوة إقليمية، لتحويل أنظار الشعب الذي عاش البؤس لفترة طويلة جراء سنوات الإستعمار .

لم تكن الاختلافات في المسائل السياسية هي ما يواجهه النظام فقط، بل أيضا قضايا مرتبطة بالفساد[*] في مستويات عليا في الدولة، والتي كانت تظهر بين الحين والآخر، إلا أن النظام تكتم عنها مخافة زعزعة الإستقرار. توسعت مشكلة الفساد السياسي منذ مرحلة هواري بومدين، مع علمه بتورط بعض من المسئولين والمشاركين في دائرة اتخاذ القرار، لكن رغبته في توسيع نفوذه جعلته يتغاض عنها. ولقد ساعدت سياسة التصنيع ذات الاستثمارات والتكاليف الضخمة المتبعة آنذاك في تفشي الظاهرة، وحسب عبد الحميد براهيمي فالظاهرة تعود إلى اللجوء المفرط إلى الخارج (لاستيراد التكنولوجيا، قروض لتمويل المشاريع)، مما أدى إلى إنفاق زائد وإسراف في الاستثمار وفي سير الوحدات الصناعية. ويرى البعض أن هواري بومدين كان متجه نحو إصلاحات سياسية لمواجهة الفساد لولا وفاته المفاجئة.[1] فالجزائر المستقلة واجهت حربا آثارها التخريبية مسّت كل المجالات، وفترة إستقلال متأزمة سياسيا بسبب الصراع على السلطة بين قادة الثورة، واقتصاد في مستويات متدنية بعد النهب الذي تعرض له من طرف المعمرين، وبإمكانيات ضئيلة للنهوض به، مما سهّل من انتشار الفساد.[2]

---

[1] محمد حليم ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والآثار والإصلاح**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2011، ص198-201.

[2] نور الدين حاروش، **المرجع السابق الذكر** ، ص 177

مع تولي الشاذلي بن جديد الرئاسة لم تتغيّر السياسات، حيث استمر في نفس النهج الإشتراكي، وتأييد الحركات التحررية في العالم الثالث إلا أنه تراجع عن بعض سياسات بومدين كالتعريب حيث اتخذ موقفا صلبا منها، في حين عرفت مرحلته بتراجع الرقابة الأمنية على المواطنين لكن مرحلة الرئيس بومدين خلّفت له العديد من المشاكل، لذا بدأ النظام الجديد بتصفية حساباته مع بعض من المعارضين له من النظام القديم، وقام بتحويل ملفات كل من المتنافسين المفترضين على خلافة بومدين(*) إلى مجلس المحاسبة بتهم الفساد واستغلال المال العام، وشكل لجنة تحقيق وزارية. (**) [1]

ما يظهر من مرحلة الرئيس هواري بومدين، أنه لا مظاهر لثورة اشتراكية ايجابية يتخوّف النظام المغربي الليبرالي من انتقالها إليه، فهي لم تثبت حتى جدارتها داخليا، فأي نموذج سوف يتم تصديره لخارج الجزائر؟ فتخوّف المغرب من انتقال النظام الجزائري الثوري إليه لا يستدعي كل ذلك التنافس والعداء، بعدما أثبت محدوديته.

بمجيء الشاذلي بن جديد إلى الحكم فمثل سابقيه، كان عليه تصفية حساباته مع خصومه ومنافسيه، ويظهر جدارته من خلال محاربة من يعتبره النظام سببا في فشل السياسات السابقة، فشّن حملة ضد الفساد من خلال إنشاء مجلس المحاسبة سنة 1980، اعتبرها البعض كخطة من مساندي الرئيس لتهديد منافسيه وعزلهم.[2] ولم تكن المهمة سهلة له، وهو الذي أتى به الجيش إلى السلطة من دون تجربة سابقة، و إن كان قد التحق بمجلس الثورة منذ سنة 1956 إلا أنه لم يسبق له وأن تولى وظيفة سياسية، حيث كان عقيدا في منطقة الغرب الجزائري، ما يعني أنه كان في مركز الدعم المقدّم للبوليساريو. [3]

ولقد بدأت تظهر توجهاته نحو مخالفة سياسة سابقه الرئيس بومدين على مستوى السياستين الداخلية والخارجية، فمنذ بداية الثمانينيات أخذ في إعادة النظر في الخيارات الإقتصادية، بالتراجع تدريجيا عن الخيارات السابقة لصالح الانفتاح على السوق الرأسمالية. كما اتجهت سياسته الجديدة نحو تدعيم الإنتاج، وتثمين العمل وتشجيع النمط الاستهلاكي، من خلال إتباع عدة مشاريع كمخطط مكافحة الندرة.[4] وتم التخلي عن سياسات التقشف، وأغرق السوق بكل المواد الاستهلاكية، كما فتح الطريق أمام القطاع الخاص، وبدأ التنازل عن أملاك الدولة، آخذا بذلك التوجه نحو الليبرالية.[5]

لكن وإن سمحت هذه السياسات بالانفتاح أكثر على الخارج، إلا أنها شجّعت الفساد، فانتشرت الرشوة التي تعمل لدعم رؤوس الأموال المحلية من خلال التجارة الخارجية، إلى جانب الرأسمال الذي استفاد أصحابه من مواقع بيروقراطية عسكرية في النظام. وتمكن المال الخاص من دعم نفسه من خلال

---

[1] مصطفى هميسي، **المرجع السابق الذكر**، ص 404.

[4] محمد حليم ليمام، **المرجع السابق الذكر**، ص 201.

[3] Khadija Mohsen-Finan , Sahara occidental les enjeux d'un conflit régional , **op.cit** , p 117.

[4] محمد حليم ليمام، **المرجع السابق الذكر**، ص 202 ، 203.

[5] مصطفى هميسي، **المرجع السابق الذكر**، ص 408.

العمولات الضخمة المتأتية من الصفقات العسكرية والمدنية في إطار المبادلات التجارية مع الدول الأجنبية، وتمكن هؤلاء من التخفي وراء الوضع الإقتصادي العالمي الجيّد، مما قلّل من الوعي بدرجته إلى أن جاءت الأزمة الإقتصادية بعد انخفاض أسعار النفط عالميا سنة 1986، لتكشف عن النزيف المالي الذي عرفه الإقتصاد الجزائري.[1] وما يمكن قوله عن هذه المرحلة هو أنها عرفت تعديلات على مستوى الإيديولوجية القائمة، وذلك من خلال التخفيف من الاشتراكية، بمحاولات سياسية لإعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية العمومية، لكنها لم تمس بأسس اتخاذ القرار.[2]

أما سياسيا فإن الإجماع الشكلي القائم قد بدأ في التلاشي، من خلال ظهور مطالب الحركة الأمازيغية سنة 1980، وبعدها بعامين بدأت الحركة الإسلامية في الظهور من خلال مظاهرات عارمة، أما في دائرة اتخاذ القرار، وإن توزّعت على الرئاسة والجيش والحزب، إلا أنّ قيادات الجيش والبيروقراطية هم المقررون الفعليون، في حين وجد التكنوقراط–نوعا ما–مجالا للتعبير عن مواقفهم حول بعض المشاكل، خاصة الإقتصادية منها. ومع التعديلات الجزئية لدستور سنة 1976 تم استحداث منصب الوزير الأول بصلاحيات يحدّدها رئيس الجمهورية، وعرفت النخبة الحاكمة تجديدا في السنتين الأوليتين من حكم الرئيس الشاذلي بن جديد في عدّة أجهزة خاصة أجهزة من المؤسسة العسكرية، تمكّن خلالها الضباط المحترفون في الجيش الكولونيالي من تولي مناصب هامة في الجيش، وأُحيل عدّة جنرالات على التقاعد بسبب الصراعات، واستمر الأمر لفترات لاحقة.[3]

لكن بدأت ملامح الأزمة الاقتصادية تظهر في منتصف الثمانينات، والتي كانت أسبابها تعود إلى الفترة السابقة أين تمّ تسجيل تأخرا في إنجاز المشاريع التنموية التي ماهي إلا تتمة لسابقتها، فمثلا المخطط الخماسي للعهدة الأولى للرئيس كان ¾ منه ما هي إلا بقايا لإنجاز التأخر المسجّل في المخططين السابقين له.[4] لهذا عرفت هذه المرحلة تأخرا للإنجازات، مع هدر للمال العام لاستكمال مشاريع قديمة. كما استفحلت ظاهرة الفساد، التي طالت أجهزة النظام واستنزفت المال العام، فلم تكن الأزمة الإقتصادية لوحدها هي التي أظهرت هشاشة السياسات المتبعة وعدم فعاليتها، فلتحويل المال العام وسوء التسيير وغياب المحاسبة أدوار في فشل المشاريع التي شرع فيها النظام تحت رئاسة بن جديد، يضاف لها سمات أخرى للنظام تتمثل في انغلاقه وتغييب دولة القانون، وتوسع الهوة بين الحكام والمحكومين، وتغلغل الفساد في جميع مستويات الدولة متخفيا وراء الوضع الإقتصادي الجيّد لأواخر فترة السبعينات وبداية الثمانينات.

---

[1] محمد حليم ليمام، **المرجع السابق الذكر**، ص 202 ، 203 .

[2] مصطفى هميسي، **المرجع السابق الذكر**، ص 405.

[3] **المرجع نفسه**، ص 405–409.

[4] **المرجع نفسه**، ص 408 ،409.

غير أن الأزمة الإقتصادية التي عرفها الإقتصاد الوطني جراء انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية سنة 1986، كشفت عن استنزاف المال العام وضلوع الحزب الواحد في ذلك، مما فضح هشاشة مؤسسات الدولة وعجزها عن الاستجابة لمتطلبات المجتمع المتزايدة، وهو ما أدى في الأخير إلى الانفجار الشعبي في أكتوبر 1988، حيث دعى الشعب خلالها إلى وضع حد لتجاوزات وفساد الحزب الواحد وإصلاح النظام من جذوره،[1] وظلت الشكوك تراود النظام حول عدم عفوية أو وجود شخصيات في السلطة كانت وراء تحريك الشعب في أحداث أكتوبر، ولإرضاء المطالب الشعبية، قام النظام في البداية بإجراء تعديلات في الحزب، ثم وضع دستور جديد يقوم على التعددية.[2]

كما هو مألوف، لم تغب فرضية المؤامرة الخارجية عن تفسيرات أحداث أكتوبر، فلقد بقيت بعض من التفسيرات على سابق عهدها، أي تخويف المواطنين بوجود أطراف خارجية تهدد أمن البلاد ووحدته، وهذا بسبب ما حدث من تشويش على مستوى بعض من رادارات المطارات والقوات الجوية الجزائرية، واضطر على إثرها منع إقلاع الطائرات، ووجه البعض أصابع الاتهام إلى المغرب.[3] وهذا يعني أن العداء القائم بين الطرفين لم يتغيّر مع التغيّر القائم على رأس السلطة التي أظهرت نوعا من التفتح مع المغرب، في مرحلة عرفت العلاقات تحسنا نتج عنها تأسيس إتحاد المغرب العربي.

ما نستنتجه أنه تشابهت الأوضاع في النظامين الجزائري والمغربي بعد استقلالهما، من حيث قهر المعارضة وتوزيع السلطة وريعها على دائرة محدودة من المقربين من النظام، لكن الشبه لا يتوقف هنا فالفشل الذي وصل إليه كلاهما لا يزال كل منهما يبرّره بالمؤامرات الخارجية، وطبعا مع توجيه الاتهام للطرف الثاني من طرف كل من النظامين، كما نلاحظ استمرار تحميل النظام أزماته لبعض من الشخصيات والتضحية بها حتى لا يقع كل النظام.

لقد دخل النظام في أزمة سياسية منذ بداية محاولات الشاذلي بن جديد إحداث تغييرات في السلطة، وبذلك فشل المشروع الديمقراطي، وانهارت معه المؤسسات، وظهر الصراع بين الحكومة وقوى المعارضة التي قامت بتعبئة الشارع الجزائري بعدما أثبتت عدم قدرتها الفعلية في إدارة الأزمة العامة، فاتجهت الأحداث نحو العنف، وهو ما منح الجيش حجّة للتدخل ووقف العملية الانتخابية سنة 1992،[4] بعدما عارض الحكومة[*]في السياسة التي اتبعتها في مواجهة الجبهة الإسلامية التي دخلت في إضراب، وإخفاقها أمامها ليجبرها على الاستقالة.[5]

---

[1] محمد حليم ليمام، **المرجع السابق الذكر**، ص 203.

[2] مصطفى هميسي، **المرجع السابق الذكر**، ص 427.

[3] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين**، الجزائر، دار المعرفة، د ت ن ، ص 215.

[4] محمد حليم ليمام، **المرجع السابق الذكر**، ص 203 ، 204.

[*] بقيادة مولود حمروش.

[5] مصطفى هميسي، **المرجع السابق الذكر**، ص 517.

وصلت الأمور إلى هذا الحد بعدما دخلت الجزائر في سلسلة من الإصلاحات منذ أحداث 1988، التي جاءت مع المشاكل السياسية والإجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البلاد، ولقد كانت تلك الإصلاحات استجابة للمطالب الشعبية بتحسين ظروف معيشته، بعدما تمّ إعادة النظر في طريقة الحكم، إلاّ أن هناك مجال واحد لم يعرف أي تغيير وهو الدبلوماسية، حيث بقيت السياسة الخارجية على حالها فيما يتعلّق بنزاع الصحراء الغربية .[1]

لم تغيّر الجزائر موقفها من نزاع الصحراء الغربية رغم التفتح والليبرالية التي أبداها نظام الشاذلي بن جديد، حيث بقيت متمسكة بمبدأ حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، والأمر راجع – نسبيا– إلى أن طابع السلطة لا يزال عسكريا، فالرئيس الشاذلي جديد كان عسكريا، لذا لا يمكن تصوّر خروجه عن توجه المؤسسة العسكرية التي تتحكّم في السياسة عامة وفي هذه المسألة على الخصوص.

أما عن المواقف الدولية حول ما حدث في الجزائر، فاعتبر العديد توقيف المسار الانتخابي ضربة قضت للديمقراطية التي شرعت فيها الجزائر بعد إعلانها عن التعددية منذ صدور دستور سنة 1989، أما الموقف المغربي فأظهره الملك المغربي في لقاء صحفي له مع صحف فرنسية أين عبّر عن أسفه عن إقدام النظام الجزائري على توقيف المسار الانتخابي، وهو الذي كان ينتظر أن تجرب الجزائر التيار الإسلامي في الحكم وتكون بذلك بمثابة "مخبر" لتجربة حكم الإسلاميين. ولقد أثار هذا الموقف حفيظة الجزائر التي ردّت من خلال إعلامها بأنه على الملك أن يطبق ذلك في عقر داره.[2]

وبربط المسألة بنزاع الصحراء الغربية فإن المغرب اعتبر إلغاء الجزائر لتلك الانتخابات تناقضا مع مواقفها حول الصحراء الغربية، حيث من جهة تدافع عن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره من خلال الاستفتاء، في حين ترفض تطبيق ذلك على شعبها من خلال إلغاءها لانتخابات حرّة ونزيهة. ويبرر المغرب بأنه حتى المراقبين الدوليين ندّدوا بما أقدمت عليه الجزائر.[3]

إن تفسير توجه المغرب هذا يعود إلى ما قام به زعيم حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ عباسي مدني في مقابلة مع الصحافة، عندما صرّح بدعمه للتقارب الجزائري المغربي وأنه لا حل لمسألة الصحراء الغربية خارج السيادة المغربية، مما يتماشى وطموح المغرب، لذلك رحّب بالتجربة الإسلامية في الجزائر. وما زاد من توتّر العلاقات هو رؤية الجزائر أن المغرب يدعم الحركات الإسلامية المتشدّدة في الجزائر من خلال إيواء بعض عناصرها، كما أنّ إقدام المغرب على إدانة مجموعة من الجزائريين المتواجدين في سجونه باتهامهم بمحاولة تهريب الأسلحة نحو الجزائر من أوروبا عبر ترابه، أقلق الجزائر، خاصة وأنها سعت للتفاوض مع المغرب ليسلمها بعض من المعارضين الإسلاميين المتواجدين عنده إلا

---

(1) Taib Dekkar , **op .cit** , p p 65 , 66.

(2) **Ibid** , pp 109,110.

(3) **Ibid** , p 196.

أنه رفض، فأدت هذه المواقف إلى الزيادة في الهوّة بين الطرفين.[1] لذلك كانت الجزائر ترى أن المغرب تساند الإسلاميين ولا تساندها في حربها مع الإرهاب الذي أرغمها على اللجوء إلى العنف.

أما عن الوضع في الجزائر، فبعد الفراغ الدستوري الذي عرفته هذه المرحلة مع تولي هيئة غير شرعية للمهام السياسية، حاول النظام الإستعانة بشخصيات من أجل منح نوع من المصداقية للفئة الحاكمة لوضع حد للتنديدات الداخلية والخارجية، التي ضلّت تدعو إلى العودة للحياة الديمقراطية. ومع كل ما يحدث في البلاد استمر النظام في الانغلاق، الأمر الذي شجّع على تطرف المعارضة، وتفاقم الاضطرابات. برزت مع هذه الظروف فئات استغلت الوضع من خلال ظاهرة الموالاة، توسّع النّهب، ليتعدى النخبة الحاكمة ويطول الطبقة السياسية والنخبة المثقفة والإعلامية.

لتشهد بذلك الجزائر مرحلة لإعادة بناء الفساد، الذي عجز حتى القضاء والإجراءات العقابية على وضع حد له، وبتولي الرئيس محمد بوضياف السلطة كانت الظاهرة قد عمّت على كل مؤسسات الدولة، ولقد أشار في عدّة مناسبات إلى ضرورة محاربتها أو محاربة ما أسماه بـ "المافيا السياسية المالية" أي المرتبطين بالفساد في دائرة السلطة، مدركا بذلك أصل الأزمة الإقتصادية التي تعيشها الجزائر، والمتسببة في إدخال البلاد في فوضى،وخراب الإقتصاد الوطني. [2]

بعد تعرض الرئيس محمد بوضياف للاغتيال في 29 جويلية 1992، ساد الغموض حادثة اغتياله، وفسّرها البعض بسعيه لفتح ملف الفساد الذي تورط فيه بعض المسئولون والفاعلين في السلطة، ولشنّه حملة ضد المهربين على الحدود الجنوبية والمضاربين في السوق الداخلية، خاصة مع زيادة تفشي الفساد أكثر مع الظروف المتأزمة، حيث زاد تهريب الأموال العمومية نحو الخارج، وحجم تبييض الأموال، وتوسعت الزبونية وانتشرت الرشوة في جميع القطاعات، [3] فقدّرت مبالغ الفساد عندما أثيرت لأول مرّة القضية في مارس 1990 بحوالي 26 مليار دولار خلال العشرين سنة الأخيرة.[4]

واستمر الأمر في المرحلة الانتقالية، وتوسع الفساد إلى مجالات أخرى غير التجارة، من خلال السياسات المرتبطة بإعادة هيكلة الإقتصاد الوطني، وبسبب فتح المجال أمام خصخصة الشركات الوطنية التي استغلها البعض للاستحواذ على أموال الدولة، كما أن التعاقد مع الشركات المتعددة الجنسيات في مجال استغلال النفط زاد من حجم الفساد السياسي.[5]

في فترة تولي اليامين زروال السلطة شرع منذ سنة 1994 في الحوار الوطني بغية توفير الشروط اللازمة للخروج من الأزمة، وانطلق في الحوار مجددا في نوفمبر 1995، وقدّم بذلك اقتراحات

---

[1] خير الله خير الله، **المرجع السابق الذكر**، ص 181 ، 182 .

[2] محمد حليم ليمام، **المرجع السابق الذكر**، ص 204.

[3] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[4] إسماعيل الشطي وآخرون ، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 841.

[5] محمد حليم ليمام، **المرجع السابق الذكر** ، ص 206.

لدعم المسار الانتخابي ومنه عقد ندوة الوفاق الوطني، التي أكّدت على ضرورة مراجعة الدستور، ووضع تعديلات على الممارسات الديمقراطية وتنظيم مختلف السلطات، مع مراجعة قانوني الجمعيات ذات الطابع السياسي والانتخابات.[1]

تمّت العودة للحياة الديمقراطية من خلال انتخاب اليمين زروال كرئيس في نوفمبر1995، وحاولت السلطة بذلك إقناع الرأي العام في الداخل والخارج بالعودة إلى المسار الديمقراطي، لكن وإن تغيّرت القوى السياسية إلا أن الأزمتين السياسية والاقتصادية مستمرتين، وترسّخ معهما الفساد ليصبح منظما بعدما فشلت الحكومة[*] في حملتها الرسمية ضده، وإن عمل الرئيس على وضع سياسة جديدة لمحاربة الفساد من خلال تفعيل مؤسسات لذلك[**] إلا أنه انسحب من الحكم قبل انتهاء عهدته.[2]

تعود قضية الفساد لتشغل السلطة والصحف من جديد سنة 1999، ووصلت بعض التقديرات إلى بلوغ الأموال المشبوهة للجزائريين في البنوك الأجنبية لحوالي 30 إلى 35 مليار دولار،[3] مما يعدّ استنزافا لثروات البلاد، وهو ما يفسّر لنا اتجاهات الذين استغلوا المال المسيّر من طرف النظام الاشتراكي(حيث تدخل الدولة في كل المشاريع)، وجعلوا منه نظاما يعمل لمصلحة فئة قليلة من الذين استحوذوا على السلطة، والذين استفادوا من تحولات النظام من الاشتراكية واتجاهه نحو الليبرالية.

واستمرارا في الخطى الديمقراطية بعودة المسار الانتخابي، نظّمت انتخابات أخرى سنة 1999 لرئاسة الجمهورية، لكن من دون أن يترشح الرئيس زروال، والتي تمت بالرغم من إنسحاب المترشحين منها.[4] حيث بقي في المنافسة عبد العزيز بوتفليقة كمترشح حر، في حين انسحب منها المترشحون الآخرون لتشكيكهم في تزوير الانتخابات.

فاز المترشح عبد العزيز بوتفليقة بنسبة 98 % من الأصوات، ولقد واجهت مرحلة حكمه عدّة مشاكل سياسية وقانونية وإعلامية.[5]

عرفت هذه المرحلة مجموعة إصلاحات في هياكل الدولة ومهامها في عدّة قطاعات(كالقضاء والتربية خاصة)، كما عرفت تفعيلا لدور الجزائر على المستوى الخارجي، خاصة على المستوى القاري من خلال الإتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا(النيباد)، وعلى المستوى المتوسطي من خلال إبرام اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة 2001، إلى جانب تفعيل جهود الجزائر من أجل مواصلة بناء إتحاد المغرب العربي. وأعيد انتخاب الرئيس لعهدة ثانية في 8 أفريل 2004، في حين

---

[1] نور الدين حاروش، **المرجع السابق الذكر**، ص 209، 210.

[*] التي كان يترأسها بلعيد عبد السلام

[**] تأسيس مجلس المحاسبة، وهيئة لمكافحة الرشوة وشن حملة "الأيادي النظيفة"، لكن البعض اعتبرها وسيلة لتصفية الحسابات.

[2] محمد حليم ليمام، **المرجع السابق الذكر**. ص 207 ، 208.

[3] إسماعيل الشطي وآخرون، **المرجع السابق الذكر**، ص 841.

[4] نور الدين حاروش ، **المرجع السابق الذكر**، ص 211.

[5] نور الدين حاروش، **المرجع السابق الذكر**. ص 223 ، 224.

سياسيا تم الاستفتاء على مشروع المصالحة الوطنية الذي زكاه الشعب الجزائري بحوالي80%، أما دوليا فانضمت الجزائر إلى مسار الإتحاد من أجل المتوسط بالرغم من التحفظات التي أبدتها. [1]

إلا أن هذه المرحلة بدأت تعرف عدّة إشاعات حول الحالة الصحية للرئيس(نهاية سنة 2005)، مما أدى إلى فوضى إعلامية لعدم وجود قنوات رسمية تعلم الشعب عن حالته، كما عرفت تعديل دستوري جزئي سنة 2008، بما يسمح بترشح الرئيس لعهدات أخرى غير محدّدة(*). [2]

أكّد عبد العزيز بوتفليقة منذ وصوله إلى الحكم على تفشي الفساد، مؤكدا على أنه أصبح أكثر تنظيما بفضل شبكات متطوّرة متعاونة مع جماعات إرهابية مسلّحة من خلال تمويلها، خدمة لمصلحتها الخاصة، ولمواجهتهم هدد الرئيس بالرحيل إن لم تلتزم بالقانون وبالقواعد الإقتصادية، لكن ضلّت هذه المافيا تكتنفها الضبابية والغموض في قدرتها على الخروج عن سيطرة الدولة، وأثبتت قضية الخليفة، وهي أشهر فضيحة فساد في هذه المرحلة، أنّ الفساد سياسي ومنظم، تتداخل فيه الأبعاد السياسية والقانونية والاقتصادية،[3] بسبب ما أدت إليه من استنزاف للثروة الوطنية، حيث قدّر ما كلّفه مجمع الخليفة للإقتصاد الجزائري بـ 100 مليار دينار جزائري، حسب تصريح رئيس الحكومة آنذاك أحمد أويحي.[4]

كما لم تكن الحريات السياسية في المستوى، حيث كانت التجربة السياسية التي جاءت بالتعددية التي أسّس لها دستور سنة 1989 وبعده الدستور المعدّل لسنة 1996، غير قادرة على أداء الدور الحقيقي المنوط بها بسبب الجهوية، وأدى الوضع ببعض المعارضة للخروج عن دورها الحقيقي، ودفع بها نحو استعمال القوة والعنف والتطرف، كانت النتيجة اتخاذ إجراءات لتقليص عددها، وعقلنة خطاباتها بما يتناسب وثوابت الشعب، من خلال وضع ضوابط جديدة، و بتحييد الإدارة، والعمل على حل المشاكل التي تعاني منها الأحزاب بسبب الصراعات داخلها، والتي كانت توظف لضربها داخليا.[5]

يتضح أن النظام الجزائري لم يكن على أحسن حاله داخليا، لا مع الاشتراكية ولا مع التفتح الإقتصادي والليبرالية، بما يثير الاستغراب عن سبب تخوّف النظام المغربي من ثورية النظام الإشتراكي الجزائري الذي أخفق في ثورته الداخلية على مختلف الأصعدة، بل أخذ يحذو حذو النظام المغربي الذي اتخذ الليبرالية والتعددية منذ البداية.

أمام هذا الفشل الداخلي، تمكنت الجزائر من تغطية ذلك بالبروز في سياستها الخارجية بالعمل على الهيمنة على المستوى الإقليمي، إلا أنها حتى على هذا المستوى لم تحقق أي نجاح يعوّضها عمّا سبق. ويعود ذلك في الحقيقة لأسباب داخلية مرتبطة بنظامها السياسي وبالمجتمع، ولفشل نخبتها

---

[1] إسماعيل الشطي وآخرون ، **المرجع السابق الذكر** ص 224 ، 225.

[*] وفعلا أعيد انتخابه لعهدة ثالثة سنة 2009 ثم رابعة سنة 2014

[2] **المرجع نفسه**، ص 225 ، 226.

[3] محمد حليم ليمام، **المرجع السابق الذكر**، ص 209 ، 210.

[4] **المرجع نفسه**، ص 212.

[5] الطاهر خاوة ،ا **لمرجع السابق الذكر**، ص 133-135.

السياسية– العسكرية في استثمار الإمكانات المالية التي حققتها مداخيل البترول، مما ولّد عدم الرضا لدى مختلف شرائح المجتمع، زاد عليها الانغلاق السياسي والإعلامي، وتنامي المشاكل الإجتماعية كأزمة السكن والبطالة والمحسوبية والرشوة، وغلاء المعيشة.

أدت الأوضاع إلى ارتفاع نسبة الاحتجاجات لتصل تقديراتها سنويا –حسب قوات الدرك الوطني– بـ 11500 تجمعا واحتجاجا ومطالبات، بالمقابل تظهر فئة قليلة من المستفيدين من السلطة تُجهر بثرائها، بما يظهر حجم الفوارق واللامساواة مع الغالبية الشعبية التي عرفت مداخلها جمودا، مع تهميش فئة الشباب، وتضر الإقتصاد الوطني بسبب توسع الإقتصاد غير الرسمي الذي حرمت الدولة من الضرائب المتأتية منه، إلى جانب عدم استفادتها من هذه الفواعل الإقتصادية، ومداخيل الضمان الإجتماعي، حيث تتجه في الواقع لتغذية شبكات لها علاقات مع فئات من النظام.[1]

ومع الربيع العربي، ظهرت محاولات لإعادة تعبئة المجتمع للعمل على تحقيق تغييرات في النظام سلميا، مع محاولات من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لإحداث تغييرات، لكن تزامن ذلك مع ظهور عدّة جعلت النظام محاصرا بالصراعات القائمة بين مختلف الفئات المؤثرة فيه، وأصبح بدوره مطالب بالتغيير، لأن التهديد أصبح داخليا وليس خارجيا،[2]

إن عرض حال النظامين الجزائري والمغربي هو لتبرير عدم صحّة اتجاهات ومخاوف كل من النظامين من الآخر، حيث برّر النظام المغربي عدم وقوف الجزائر لجانبه في مطالبه لخوفها من نظامه، وما سبق يعدّ تفنيدا بذلك لما أشار إليه الباحث مصطفى الخلفي عن أن كلا النظامين متخوّف من طبيعة النظام الآخر، والذي اعتبره مبررا للطرفين عن العداء القائم بينهما.

إن ما وصل إليه كلا النظامين من صراعات وفساد سياسي دليل على أن السياسات الداخلية أولى بالاهتمام من السياسات الخارجية، فمن يبني نفسه بشكل قوي داخليا يمكن له أن يتجه بعده للبحث عن مكانة له إقليميا ودوليا مثلما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية، لكن بالنسبة للنظامين الجزائري والمغربي فكل منهما كان يعمل على إيجاد مكانة إقليمية تهربا من الفشل الذريع الذي وصل إليه داخليا، بل ظلا يبرران ذلك الفشل بمؤامرات خارجية، موجهين أصابع الاتهام إلى بعضهما البعض، لدرجة وصلت بالمواطنين المستعملين لشبكات التواصل الإجتماعي إلى التهكم بالقادة السياسيين في تبريرهم للأزمة الإقتصادية، بعدما أدرك الشعب أن الفساد سببها النخبة الحاكمة، في حين اعتاد النظامين على أن يبرروها بالمؤامرة من البلد الجار، الذي هو بدوره يعمل على قيادة حملات إعلامية دعائية لتحويل الأنظار عن المشاكل الداخلية.

---

(1) Salim Chena , « Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo-maghrébine », in **Revue Hérodote,** consacrée à la Géopolitique du Sahara, revue trimestrielle française sur la géographie et la géopolitique , n°142 , 3éme semestre, 2011 , p121.

(2) **Idem.**

يرى الباحث طاهر خاوة أن التغيير الذي سعى إليه النظامين الجزائري والمغربي (بعد التسعينات بالنسبة للجزائر وفي العشرية الأخيرة بالنسبة للمغرب)هو نتاج وترتيب راجع لعوامل داخلية وخارجية، وأحيانا يكون سريعا نحو الأمام، وأحيانا أخرى يعد رجوعا إلى الوراء. ويبقى أن مسعى الدولة في كلا النظامين للتخلص من الإرث التقليدي السلبي نحو تبني مقومات التفاعل مع تطوّر مصير محتوم لا يمكن إيقافه. ولقد ورث النظام الجزائري سلبيات الممارسة السياسية التي كانت في فترة نظام الحزب الواحد إلى جانب الإصلاحات الإجتماعية والاقتصادية غير المعقلنة التي صاحبت عملية التحول نحو التعددية والديمقراطية. أما في المغرب فاستمرار الاستبداد المخزني الذي مسّ بكل الفرقاء السياسيين، يعود إلى التقليد والتمسك بمتغيرات تجاوزها الزمن، لكنها أخذت في التراجع، حيث ظهرت بوادر عدم قبولها سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى علاقات الدولة مع محيطها الإقليمي أو العالمي، لأن بناء دولة ديمقراطية لا ينبغي أن يكون حكرا على مؤسسة معينة مهما كانت متمتعة بالشرعية، أو مهما توفرت على إمكانيات لتحقيق ذلك.[1] ويأتي الربيع العربي ليفرض ذلك التغيير بقوة حيث اتجه النظامين نحو إتباع بعض الإصلاحات.

نخلص في الأخير إلى أنه لا يوجد ما يقلق أي نظام من النظام الآخر، فكلاهما بالرغم من اختلافهما إلا أنهما تجربتان من الفشل الذريع الذي لا يستدعي كل هذا الخوف من التهديد الذي يراه كل طرف في الآخر، فهي حجج لفئات تعمل على السيطرة عل السلطة بكل الطرق، وهو الأمر الذي تم عرضه سابقا.

المطلب الثاني: الأزمة الإقتصادية وتكاليف الحرب في الصحراء الغربية

كان للخلاف الجزائري المغربي بسبب نزاع الصحراء الغربية أثاره على علاقاتهما الإقتصادية، فكان بإمكانهما تجنب بعض نتائج الأزمات الإقتصادية التي عرفها الطرفان، إلا أن خلافاتهما ضيّعت عليهما الفرصة، فبالرغم من السياسات المتبعة وجهود البلدين منذ استقلالهما للنهوض بالتنمية، إلا أن النتائج كانت سلبية بسبب محدودية السياسات المتبعة، ومحدودية التعاون، وضياع فرص التنمية المتبادلة بينهما بسبب خلافهما حول نزاع الصحراء الغربية.

بالنسبة للجزائر، حتى بعد الإستقلال لم يتحقق استقلالها الإقتصادي بشكل تام عن الإستعمار، حيث استمر في تبعيته وتوجيهه نحو الخارج، أي في خدمة فرنسا المستعمر القديم. واتسم اقتصادها بالازدواجية وسيطرة القطاع الزراعي، فمن جهة يوجد قطاع متطور تحت سيطرة المعمرين، ومن جهة أخرى قطاع تقليدي ذات مرودية محدودة في يد الجزائريين، وهذا الأخير دخل في أزمة بسبب رفض

[1] الطاهر خاوة ، **المرجع السابق الذكر**، ص 131 ، 132.

الفلاحين العمل فيه، نتيجة التهميش والفقر الذي عانت منه هذه الطبقة إلى جانب توسّع ظاهرة النزوح الريفي. ولقد بقيت الجزائر في سنة 1962 محتفظة بطابعها الريفي الزراعي وكان القطاع الصناعي ضئيلا لا يتجاوز نسبة 27% من الإنتاج الإجمالي، وما نسبته 50% منه كان يقوم على تحويلات بسيطة للمنتجات الزراعية لا غير، أما عن التخطيط للقطاع فاتسمت سنتي 1961 و1962 بالفراغ الإقتصادي بسبب مغادرة الأوروبيون للبلاد بشكل جماعي، بحوالي900 ألف أوروبي، من ضمنهم 300 ألف إطار إداري واقتصادي، وكان نصف المداخيل الجبائية للبلاد يضمنها نصف الأوروبيون.[1]

أما عن المغرب فإن اهتمامه الأول بعد الإستقلال انصب على معالجة الوضع الإقتصادي المنهار نتيجة حرب التحرير والتخريب الذي قامت به عناصر يمينية فرنسية الرافضة للإستقلال، وكانت أهم المنشآت الصناعية والمالية والزراعية في تلك المرحلة لا تزال في يد الفرنسيين.[2] في حين كان وضعها الإقتصادي في أزمة، فالوضعية الخاصة والامتيازات التي استفاد منها الأوروبيون زالت مع الإستقلال، وبتراجع النشاطات التي سيطر عليها الأوربيون تمّ تخفيض النفقات، مما دفعهم للفرار برؤوس أموالهم، (خاصة مع توحيد العملة لتصبح الدرهم).

ونتج عن إنسحاب الأوربيون غلق المؤسسات الصناعية، وركود التجارة، وارتفاع البطالة، وتراجع الاستثمار في المغرب. وللخروج من هذا الوضع أخذ المغرب في وضع مخططات في القطاعين الزراعي والصناعي، وشجّع زراعة القطن والزراعات المروية، واهتمّ بالتشجير، وتشجيعا على هذا القطاع قدّمت الدولة مساعدات للخواص بالعتاد الفلاحي وبالبذور. لكن رغم ذلك بقي مستوى الزراعة ضعيفا، أما في القطاع الصناعي فتمّ توسيع الاستغلال المنجمي، ليرتفع تصدير المعادن، ومكّن استغلال الفوسفات من توفير مداخيل معتبرة، بفضلها تمّ توسيع الاستثمار، خاصة في مجال التنقيب عن المعادن والبترول جنوب المغرب، مما سمح بتشييد العديد من المصانع. ولقد ركّز المغرب في المخطط الانتقالي للمرحلة الممتدة من 1958-1960، وفي المخطط الخماسي 1960-1965 على مشاريع الصناعة القاعدية. [3]

لقد اتبع المغرب بعد الإستقلال،على عكس من الجزائر، سياسات ليبرالية موروثة في الأساس من اقتصاديات الإستعمار الفرنسي، الذي يعتمد على التصدير من أجل تحقيق الفوائد، كما ركّز في الاستثمار العمومي على الهياكل الإقتصادية، وهذا من خلال تشجيع الاستثمار الخاص.[4]

وفي السنوات الأخيرة من حكم محمد الخامس، عملت الدولة على استعادة السيطرة على الإقتصاد من خلال المركزية، في حين اتجهت الجزائر نحو تجربة التسيير الذاتي في ظل حكم الرئيس

---

(1) Benjamin Stora, Algérie histoire contemporaine 1830-1988 , **op.cit** , pp 228 , 229.

(2) مسعود الخوند ، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج 19، بيروت، الشركة العالمية للموسوعات ، 2003، ص 92 -95.

(3) René Gallissot , **L'économie de l'Afrique du nord** , Paris , Presse Universitaire De France ,1961 , pp 114-117

(4) عبد الحميد براهيمي، **المرجع السابق الذكر**، ص 108 ، 109.

أحمد بن بلة. وانصبّ إهتمام المغرب نحو القطاع الزراعي المعتمد على المساحات الزراعية الواسعة، في حين اهتمت الجزائر بالصناعات المصنعة على المثال السوفيتي،كما اعتمدت على الملكيات المشتركة.[1]

فالخيار الإيديولوجي الذي اتبعه المغرب يقوم على الإستمرار في الاعتماد على الغرب واقتصاد السوق القائم على الرأسمالية، لكن مع اختلاف مع هذه الأخيرة، فالقطاع الخاص في المغرب نمى وازدهر داخل المؤسسة الملكية، التي أسّست إلى جانب ذلك قطاعا عموميا في المجال الصناعي، إلا أنها جعلت من القطاع العام يبدو وكأنه نوع من الملكية الخاصة،[2] فعلى سبيل المثال يستولي الملك الحسن الثاني لوحده على ما نسبته 50% من المداخيل التي يحققها المكتب أو الديوان الملكي للفوسفات، التي يفضل إيداعها في البنوك الأجنبية على استثمارها في البلاد.[3]

لم يكن الملك المسيطر الوحيد على الملكية الخاصة وإنما كذلك حاشيته والمقربين من البلاط الملكي، والبرجوازية في المدن خاصة منها البرجوازية التقليدية المتمركزة في الدار البيضاء، أين تسيطر على أهم حصّة من الإقتصاد الوطني، كما تسيطر البيروقراطية (المستفيدة من التعديلات التي اتخذها الملك بعد المحاولتين الانقلابيتين). ولقد حاول الملك استغلال مداخيل الفوسفات لتأسيس مجموعة من المقاولين الذين استفادوا من عمليات التأميم، وكذا من القروض الخارجية، [4] إلى جانب الفئات السابقة يضاف لها البرجوازية من المدن التي تمثل الطبقة المثقفة المستفيدة من التعليم بعد الإستقلال، وهي تسيطر بطريقة غير مباشرة، من خلال الخبراء الأجانب التابعين للمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي، كما نجد إلى جانبها البرجوازية من الأصل البربري المسيطرة على التجارة. وهاتان الفئتان تمكنتا من تحقيق مكانة اقتصادية وسياسية مهم،.[5] وكل ذلك على حساب الطبقات الشعبية الأخرى.

من هنا يظهر لنا أن اقتصاد كل من الجزائر والمغرب بعد استقلالهما كان في نفس المستوى أي ضعيفا، إلا أن تصور كل منهما للنمط الإقتصادي الذي سيحقق لهما التنمية كان مختلفا، حيث فضّلت الجزائر النهج الإشتراكي وأولوية القطاع العام، في حين اتجه المغرب نحو الرأسمالية مفضلا تشجيع القطاع الخاص ودعمه مع اختلاف في القطاع الذي ركّز كل منهما عليه.

أ – تطوّر الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال.

فضّلت الجزائر تدخل الدولة من أجل تحقيق التنمية من خلال سياسات التخطيط والاقتصاد الموجه والتصنيع، وطبّقت سياسة التسيير الذاتي على الأراضي الزراعية الشاغرة التي خلّفها المستوطنون، عكس المؤسسات الصناعية التي اعتمدت فيها على تسيير الدولة. فالتنمية بالنسبة للنظام الجزائري تتحقق

---

(1) Benjamin Stora, **Algérie Maroc Histoire parallèles**, **destins croisés**, Paris ,Maisonneuve et Larose(Zellige) , 2002 , p 24.

(2) عبد الحميد براهيمي، **المرجع السابق الذكر**، ص 161 ، 162.

(3) Moumen Diouri, **A qui appartient le Maroc** ? , Paris , L'Harmattan , 1992 , p 55.

(4) Bassma Khoudmani-Darwish (Dir) , **op.cit** , pp 64 ,65.

(5) **Ibid** , pp 65 , 66.

بالتدخل المكثف للدولة، والذي تجسّد من خلال ثلاث مشاريع تنموية في فترة حكم الرئيس هواري بومدين، من خلال المخطط الثلاثي(1967-1970) والمخططان الرباعيان(1970-1973و 1974-1977) وكانت فيها أكبر حصّة من نصيب الصناعة على حساب القطاع الزراعي. وأقدمت الجزائر من خلال مشاريع الصناعة المصنّعة على إنشاء حوالي 50 شركة وطنية كبرى، إلى جانبها مصانع ومركبات صناعية كبرى(*)[1]

لم يخضع اختيار هذه السياسة لأي حوار، فالإرث الاستعماري دفع بالبورجوازية البيروقراطية الصغيرة والتي حلّت محل الإدارة الكلونيالية، إلى بسط سيطرتها على القطاع الصناعي، ووضع كل السياسة الإقتصادية للبلاد، وقامت بتهميش الزراعة لصالح الصناعة الثقيلة، والتي دافع عنها الإقتصادي الفرنسي دوبرنيس Debernis.[2] وهي السياسة التي اقتنع بها الرئيس هواري بومدين.

أما ما يمكن قوله عن الحصيلة الإقتصادية للفترة الممتدّة من سنة 1965 و 1978، فترة حكم الرئيس هواري بومدين، فكانت تهدف إلى تحقيق الإستقرار السياسي والتنمية الإقتصادية السريعة، بالاعتماد على التخطيط المركزي، وعلى الريع البترولي والموارد الخارجية لتمويل الإصلاحات الزراعية والتصنيع السريع والثقيل، الموجه في الأساس نحو الاستهلاك الداخلي. كانت نتيجتها تضاعف متوسط الناتج المحلي، كما تحسّنت الحياة الإجتماعية على حساب الحياة السياسية، لكن التركيز على الصناعة الثقيلة مع سوء تسيير القطاع الزراعي خلق عجزا واسعا على مستوى السلع الاستهلاكية، خاصة مع التحضُّر المتزايد، والنمو السكاني السريع، فارتفعت نسبة البطالة لتبلغ 20 %، ولكن في نفس الوقت رغم ذلك تمّ تسجيل انخفاض في الفقر، بالرغم من لاعدالة توزيع الدخل. وسجّل مؤشر التنمية البشرية ارتفاعا من 0،28 إلى 0،43 بفضل الريع البترولي، وارتفاع صادرات البترول من نسبة 66 % إلى 98 % من الصادرات الإجمالية للسلع سنة 1978، وكذا بفضل اللجوء للتمويل الخارجي المتزايد الذي سجّل بدوره ارتفاعا من مليار دولار سنة 1970 ليتجاوز 15 مليار دولار نهاية سنة 1978.[3]

أما في فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد، فارتفاع أسعار النفط الناتج عن الثورة الإيرانية سنة 1979، ساعد النخبة الحاكمة الجديدة في مواجهة القيود الإقتصادية الجديدة، كالعجز الذي تعاني منه في السلع الاستهلاكية، والذي أدى إلى التذمر الشعبي، وهو ما دفع بالحزب الحاكم إلى تبني برنامج إصلاحي لإرضاء الشعب، من خلال رفع نسبة استيراد السلع الاستهلاكية مع عرضها بأسعار معقولة،

(*) كمركب الحجار للحديد والصلب في عنابة ومركب تمييع الغاز بالقرب من آرزيو.

(1) Paul Balta , **op.cit** , p 83

(2) Abdelkader Yefsah , **La Question du pouvoir en Algérie** , Alger , En A P éd, 1990, p 286.

(3) إبراهيم البديوي وسمير المقديسي، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 ، ص 316-318.

وتأجيل المشاريع التنموية الجديدة لاستكمال المشاريع التي كانت طور الإنجاز، وتوجيه البرنامج التنموي لصالح مشاريع الإسكان والبنى التحتية الأساسية مع تشجيع القطاع الخاص.[1]

خلال هذه الفترة أهمل القطاع الزراعي لصالح الصناعة، ولم تستفد الدولة من المداخيل التي حققها الريع البترولي، فكانت تعاني ليس فقط من قلة التمويل بل ومن مشاكل أخرى مرتبطة بنقص آليات الري والمشكل الديمغرافي، وسوء الاستغلال، وضعف حصتها في الاستثمار مقارنة بالقطاع الصناعي، الذي استهلك معظم مداخيل المحروقات بحوالي 38,6% في المخطط الخماسي الأول (1980-1984) و31,6% في المخطط الخماسي الثاني (1985-1989). ولقد شهدت الزراعة تراجعا ملحوظا، خاصة مع توسيع بناء المدن والمصانع ومد الطرقات الأمر الذي بدوره قلّص من الأراضي الزراعية الخصبة والصالحة للزراعة،[2] فبناء مصانع لصالح مشاريع الصناعة المصنّعة[*] اقتطع لأجلها حوالي 30 ألف هكتار من أخصب الأراضي الصالحة للزراعة، وبتواطؤ من عناصر في السلطة.[3]

لقد كان معدل النمو الإقتصادي في فترة 1980-1985 يمثل 5,1%، في حين بلغ معدل نمو متوسط الناتج الإجمالي سنويا ما نسبته 1,7% فقط، وهو أقل من نصف ما تم تحقيقه في فترة حكم الرئيس السابق بومدين، مع ارتفاع الدّين الخارجي بسرعة من 15,8 مليار دولار نهاية سنة 1984 إلى 22,65 مليار دولار سنة 1986، ورغم ذلك لم يقلص برنامج الرفاه الإجتماعي المتبع بل زاد مع توسيع برنامج الإسكان الإجتماعي مقابل ارتفاع البطالة لتمثل 20%، لكن مع تناقص في نسبة الفقر، وارتفاع نسبة التعليم.[4]

في المقابل لم تحقق الصناعة التي تمّ التركيز عليها النتائج المنتظرة، والأمر بدا واضحا خاصة ما بين سنتي 1978و1980 بغياب التخطيط، وحاول النظام تحليل الوضع الإقتصادي ليبدأ بين سنتي 1980و1982 بإعادة هيكلة مؤسساته، إلا أنه لم يحقق أي نتيجة ،[5] فلقد بدأ الميزان الإقتصادي في التطور في الاتجاه السلبي، ليتجه نحو الانكماش خلال المخططات المطبقة مابين 1980و1989، بعدما عرف تطورا ما بين 1967 و 1979، لأكثر من 7%، لينخفض في المخطط الخماسي 1985-1989 إلى 1%، وهو ما يوضح دخول الإقتصاد الجزائري في أزمة، ليصبح عاجزا على إشباع حتى حاجيات المواطنين الاستهلاكية، في ظل التبعية للخارج في التموين بنسبة 32 % من الواردات، وبالاعتماد على صادرات المحروقات بنسبة 93 %.

---

(1) **المرجع نفسه** ، ص 318.

(2) Taib Said Amer, **L'Algérie face à son avenir**, Alger , éd El Hikma , 2000 , pp 42 ,43 .

(*) مشاريع ما يسمى بمصانع المفاتيح في اليد و بعدها المنتوج في اليد.

(3) Abdelkader Yefsah , **op.cit** , p 296

(4) إبراهيم البديوي وسمير المقديسي ، **المرجع السابق الذكر**، ص 318 ، 319.

(5) Mostafa Boutefnouchet , **La Société Algérienne en Transition** , Alger, OPU, 2004 , p 82.

لهذا أثّر عدم استقرار أسعار المحروقات مباشرة في الإقتصاد الوطني، وهو ما يوضّحه ما حدث في سنة 1986، ليصل إلى 13 دولار بعدما بلغ 40 دولارا سنة 1981، ثم إلى 11 دولار سنة 1988، كما انخفضت حينها قيمة الدولار بنسبة تتراوح مابين 40% و50%.[1] فكانت نتيجة ذلك أن فقدت الجزائر –حسب تصريحات رسمية– 60 % من عائداتها من البترول، وما زاد من الأعباء هو التحوّل الذي عرفه نمط الاستهلاك بسبب برنامج مكافحة الندرة المتبع، والذي شكّل عبئا وزيادة في فاتورة النفقات. [2] ولتجاوز ما سبق لجأت الدولة من جديد إلى القروض لتصل الديون إلى 26 مليار دولار نهاية سنة 1988، وإلى 28 مليار دولار نهاية سنة 1991. وأدى تقليص الاستيراد إلى الإضرار بالنمو الإقتصادي، خاصة مع وقف الاستثمارات الجديدة، بل انهار النمو الإقتصادي ليصل متوسطه إلى – 1,9 % سنويا، ما بين سنتي 1985 و1990.[3]

إلى جانب الأزمة الإقتصادية دخلت الجزائر في اضطرابات إجتماعية.[4] فالنظام الجزائري الريعي يقوم على التوزيع، وحسب الدراسات حول هذا النوع من الأنظمة، فإن الإستقرار واحتفاظ النظام بتوازنه لا يرتبط بفعالية النظام بقدر ما هو مرتبط بمدى تمكّنه من توفير أدوات لتلبية الطلب الإجتماعي، حيث ظل النفط والبنك المركزي هما الأساس في العمل على تحقيق أو استعادة الإستقرار وليس الخطاب السياسي.[5]

فالمواطن لا يبحث عن الشعارات السياسية وإنما على تغيير فعلي لواقعه وما يحقق له معيشة أفضل، لكن النظام الجزائري لا يزال يستمر في نفس السياسة في مواجهة مشاكله إلى يومنا هذا. ونتج عن ذلك انتفاضة العمال في سنة 1988 ضد الدولة، ليجد القطاع الصناعي نفسه في مأزق، وكان على النظام إيجاد طريقة لبعث القطاع الإنتاجي من جديد، إلا أنه احتار بين الإستمرار في الملكية العامة الوطنية لهذا القطاع أو عرضه للبيع، أو تقسيمه، أو الاحتفاظ به وجعله قطاعا مربحا.[6]

لذا بعد سنة 1988 بدأت الجزائر تنتهج سياسة أخرى، فأقدمت على مجموعة من الإصلاحات السياسية كردة فعل على الأزمات الإقتصادية والسياسية كحل وحيد لضمان بقاء النخبة السياسية الحاكمة. كما أقدمت منذ التسعينات على مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية مع تطبيق برنامج التكييف الهيكلي المرتبطة بصندوق النقد الدولي ومتطلبات نادي باريس لإعادة جدولة ديون الجزائر،[*] واتخذ الجزائر ذلك

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية تشريح وضعية** ، الجزائر، مطبعة دحلب ، 1993، ص 28–30.

[2] مصطفى هميسي، **المرجع السابق الذكر**، ص 409 ، 410 .

[3] إبراهيم البديوي و سمير المقديسي، **المرجع السابق الذكر** ، ص 319.

[4] محمد بلقاسم حسن بهلول، **المرجع السابق الذكر** ، ص 30.

[5] مصطفى هميسي، **المرجع السابق الذكر**، ص 429 ، 430.

[6] Mostafa Boutefnouchet , **op.cit** , p 82.

[*] أمضت الجزائر مع نادي باريس اتفاقيتين الأولى سنة 1994 لمعالجة الدين البالغ قيمته 5،3 مليار دولار والثانية سنة 1995 لمعالجة الدين البالغ 7،3 مليار دولار

كطريقة لكسر الحصار المفروض من طرف الدول الغربية عليها، والعزل الدولي الذي تعرّضت له بسبب رفض المحيط الدولي ما وصل إليه الحال في الجزائر بإسناد الحكم للجيش.[1]

لقد كان للتغيرات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر في فترة حكم هواري بومدين إلى غاية فترة حكم الشاذلي بن جديد وظهور الأزمة الاقتصادية أثر على دعم الجزائر لجبهة البوليساريو في حربها ضد المغرب، ففي فترة حكم هواري بومدين وبفضل ارتفاع مداخيل البترول في الجزائر حظيت جبهة البوليساريو بدعم مادي جزائري إلى جانب الدعم الليبي. وكان ذلك واضحا، حيث إلى غاية بداية الثمانينات حققت الجبهة انتصارات على المغرب الذي تكبّد خسائر، خاصة بعد هجمات البوليساريو على مناجم بوكراع، والتي توقفت عن الإنتاج سنة 1980، كما أجبرت موريتانيا على الانسحاب، وإن كان ذلك بسبب المعرفة الجيّدة لمقاتلي البوليساريو للمنطقة، إلا أن الدعم الجزائري والليبي كان له الدور الفعال في تحقيق ذلك.[2]

ارتبطت السياسة الجزائرية في فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد إزاء نزاع الصحراء الغربية بالإصلاحات التي دخلت فيها الجزائر اقتصاديا وسياسيا بل وحتى عسكريا، حيث من الجانب الإقتصادي ارتبطت بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية خاصة المؤسسات الكبرى منها الموروثة من عهد بومدين. هذا الأمر كان له صلة غير مباشرة فيما بعد مع سياسة الرئيس بومدين حول نزاع الصحراء الغربية، حيث تقديم المساعدات لجبهة البوليساريو كان مرتبطا بالمجموعات الصناعية الكبرى، والتي يغذيها التوسع الإقتصادي القائم على البنية الصناعية وقدراتها الإنتاجية المحتملة، وما له من حاجة إلى فضاء اقتصادي حيوي، حيث من المفترض أن يغطي كل السوق المغاربية، إلا أن فشل نموذج التنمية القائم على الإقتصاد الموجه دفع بالجزائر نحو الإقتصاد الحر.

لقد كان لذلك أثر على دعم الجزائر للبوليساريو، لأن المشاريع التي اعتمدت عليها من أجل دعمها فشلت، ما كان يعني في نهاية المطاف أنه لابد من إتباعها لسياسات أخرى كفتح الحدود وتعاون اقتصادي مع المغرب، وهذه المسألة لا يمكن تصورها دون تسوية نزاع الصحراء الغربية. هذا الأمر أرغم الجزائر على إعادة النظر في سياستها إزاء نزاع الصحراء الغربية.[3] وهو ما يفسّر اقتصاديا التقارب الحاصل بين الجزائر والمغرب سياسيا في فترة نهاية الثمانينات، الأمر الذي أسفر عنه في الأخير تأسيس إتحاد المغرب العربي، والانفراج الذي عرفه لاحقا نزاع الصحراء الغربية المجسّد في وقف القتال بين الطرفين المغربي والصحراوي، خاصة مع انشغال الجزائر أكثر بأوضاعها الداخلية بسبب أزمتها الأمنية.

أما عن الأوضاع الإقتصادية، فالاقتصاد الجزائري الذي كان في البداية أقل تفتحا وقائم على الإقتصاد الموجه سرعان ما تخلّت عنه الجزائر بعد فشله، لتتجه تدريجيا نحو اقتصاد متفتح يقوم

---

[1] إبراهيم البديوي وسمير المقديسي ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 311 ، 312.

[2] مسعود شعنان، **المرجع السابق الذكر** ، ص 141.

[3] Khadija Mohsen- Finan , Sahara occidental enjeux d'un conflit régional , **op.cit** , pp 118 , 119.

على مؤسسات لها استقلالية في ظل اقتصاد السوق، وهذا بعد أزمة أسعار البترول لسنة 1986 التي نتج عنها اختلال في الميزانية دفعت بها إلى إتباع إصلاحات اقتصادية منذ نهاية التسعينيات، وإن تمكّن الإقتصاد الجزائري من تسجيل الإستقرار إلى غاية سنة 2014 ،إلا أنه يضل غير متطوّر.[1]

كما أن وتيرة التحول نحو الليبرالية وما ترتب عنها من إصلاحات كانت بطيئة، ونتيجتها تقدّم اقتصادي محدود، وهو ما يوضحه تصنيف الجزائر سنة 2008 من طرف مؤسسة التراث للحرية الإقتصادية، حيث جاءت في المرتبة 134 عالميا، والمرتبة 14 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبقي الإقتصاد الجزائري حر جزئيا، ولوحظ عليه تدني درجات القطاع المالي مع انتشار الفساد، ويرتبط الأمر بتوزيع الريع بشكل قوي، والفضائح المالية والمصرفية الناتجة عن انتشار الفساد، ففضيحة مصرف الخليفة التي حوّلت من خلالها ريوع النفط بطرق غير شرعية أحسن مثال، حيث نزل مؤشر الفساد من 50 سنة 1995 إلى 28 فقط سنة 2007، وتستمر السيطرة الحكومية على الإقتصاد، الأمر الذي عرقل قيام نظام شفاف للحكم.[2]

رغم ذلك حققت الجزائر بعد النصف الأول من الألفية الثالثة ارتفاعا لمداخيلها، باحتياطي صرف مقدّر بـ 200 مليار دولار، كما تمكّنت من خفض مديونيتها إلى أقل من 5 مليار دولار، في حين بلغ احتياط صندوق ضبط الإيرادات 4000 مليار دولار، مع تحقيق نمو اقتصادي خارج قطاع المحروقات مابين 5 و6 %. لهذا خلال فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تم إقرار برنامج دعم للنمو الإقتصادي بتكلفة قيمتها 60 مليار دولار، تم تعزيزه ببرنامج الجنوب والهضاب العليا.[3]

تدهورت الحالة الإقتصادية بعدها بسبب الانخفاض الذي عرفته أسعار المحروقات، لتصل إلى أدنى مستوياتها، مع انعدام التخطيط لمواجهة ذلك بتطوير وتنويع الإقتصاد الوطني، نتج عن كل ذلك تخفيض قيمة الدينار، حيث فقد حوالي 25%من قيمته، كما تجاوز التضخم لنسبة 5,5%، بالرغم من عمل الدولة على تخفيض الواردات ورفع تكاليفها، إلا أن ذلك لم يحقق أي نتيجة حيث وصلت إلى مستوى عجز تجاري لم يسبق أن وصلت إليه منذ استقلالها. وأدى الأمر إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن وارتفاع نسبة البطالة لتبلغ 8,9 % سنة 2014.[4] وهو ما يعني أن لا السياسات الاشتراكية ولا السياسات الليبرالية حقّقت للجزائر القفزة الإقتصادية التي كانت تنتظرها بسبب تبعية الإقتصاد للمحروقات الخاضعة للسوق الدولية. هذا هو مستوى الإقتصاد الجزائري الذي يتخوّف منه النظام المغربي.

---

[1] سمية رفاش ، " التجربة الاقتصادية المغربية والجزائرية: الواقع والمتغير" في مجلة القانون والأعمال ، جامعة الحسن الأول ، ماي 2015 ، من الموقع **http://www.droitetentreprise.org/web/?p=2722** ، إطلع عليه يوم 21 أوت 2016 ،على الساعة 14:35.

[2] إبراهيم البديوي وسمير المقديسي ، **المرجع السابق الذكر**، ص 312 ، 313.

[3] نور الدين حاروش، **المرجع السابق الذكر**، ص 225.

[4] حفيظ صواليلي، " الجزائر في قلب الأزمة " في يومية الخبر الجزائرية ليوم 26 أوت 2015 من الموقع **http://www.elkhabar.com/press/article/88749/#sthash.bvXJWfDP.vEvlaXOo.dpbs** ، إطلع عليه يوم 21 أوت 2016، على الساعة 11:50.

ب – تطوّر الإقتصاد المغربي بعد الإستقلال

عرفت الحالة الإقتصادية للمغرب تحسّنا في منتصف السبعينات، بفضل ارتفاع أسعار الفوسفات من 13 دولار إلى 42 دولار سنة 1974، ثم حوالي 68 دولار سنة 1975، مما شجّع الاستثمار ليرتفع من 1,2 مليار درهم سنة 1973 إلى 10,2 مليار درهم سنة 1977، وبفضل ذلك أعلنت الدولة عن المخطط الخماسي 1973–1977، إلا أن الأجر القاعدي للفرد في سنة 1977 يضل هو الأدنى على المستوى العالمي مع وجود فارق كبير فيه بين مختلف الفئات. (*)[1]

وضع المغرب آمالا اقتصادية، وهذا بعد الارتفاع الذي عرفته أسعار الفوسفات في السوق العالمية، فلأول مرة في تاريخ المغرب منذ استقلاله، حقّق ميزانه التجاري فائضا بلغ 102%، مما شجّع الحكومة على تطبيق مخططات تقوم على الإنفاق بنسبة مرتفعة، الأمر الذي صّعب عليها تخفيضها لاحقا، خاصة أن ما سجّلته أسعار الفوسفات من ارتفاع لم يدم لأكثر من سنتين، لتنخفض مجددا بنسبة 16 % في نهاية سنة 1975، و بـ 36 % سنة 1976 ثم بـ 3,6 % سنة 1977، هذا الوضع أرغمها على وضع حدّ للإيرادات المتأتية من التصدير. ومن سوء حظ الإقتصاد المغربي أنه كان قد تحوّل إلى اقتصاد ريعي. ومع استمرار أسعار البترول في الارتفاع، زاد ذلك من فاتورة استيراد الطاقة بنسبة 15 %، ويضاف إلى هذه الأعباء تكاليف الدفاع الوطني المتزايدة جراء دخول المغرب في حرب مع الصحراء الغربية، وهو ما زاد من حجم العجز على المستوى الخارجي. [2]

لم يكن الشعب هو المستفيد من تحسُّن الحالة الإقتصادية خلال السنوات السابقة، بل زاد الأمر مع ظهور بعض الأزمات الداخلية، حيث في سنة 1979 تأثّرت الصناعة المغربية بالأزمة البترولية، وفي سنة 1980 دخل الإقتصاد الأوروبي في ركود وهو ما أثّر بدوره على الصادرات المغربية، وفي نفس السنة دخلت معها الزراعة في أزمة، فكانت تلك السنوات عصيبة على الإقتصاد، حيث ارتفعت فيه الديون الخارجية بشكل مذهل من 8,57 مليار سنة 1978 إلى 13 مليار سنة 1983، وكان المغرب قد سبق وأن لجأ إليها من قبل، من أجل تمويل المخطط الخماسي (1973–1977)، للعجز الذي عرفه اقتصاده بسبب انخفاض أسعار الفوسفات خاصة سنة 1978. ورغم كل هذه الأزمات رفض النظام المغربي إتباع سياسة التقشف في المخطط اللاحق أي المخطط الخامس(1978–1982). و بالرغم ممّا كلّفته الحرب في الصحراء الغربية من جهة أخرى، والتي أدت بدورها هيكليا إلى التضخم إلا أنه كان على النظام أن يعمل في الجانب التنموي على دعم اقتصاده حتى تتقبل الطبقات الفقيرة تلك الحرب.[3]

(*) فدخل الفرد في المغرب يبلغ 391 درهم ، في حين يبلغ دخل رئيس–مدير عام 30 ألف درهم، وهو يعد فارقا شاسعا.

(1) Paul Balta , **op.cit** , p 124 .

(2) Kamal Cheklat , « L'intégration régionale à l'épreuve des régimes autoritaires : l'exemples des états du Maghreb » , **Thèse de doctorat** , écoles doctorale pratiques des théories du sens , sciences politiques , Université Paris 8 –Vincennes– ,St Denis, France, 2013, p 50.

(3) Pierre Vermeren , **op.cit** , p 79 .

حاول النظام معالجة الوضع الإقتصادي منذ سنة 1978، لكنه لم ينجح في تحقيق التنمية، ويعود ذلك لعدّة أسباب منها السياسية والعسكرية والأمنية. جاءت معها الأزمة العالمية للديون لتعقّد الأمر أكثر، فكان المغرب أكثر دول العالم الثالث تضررا منها، واضطر به الأمر في الأخير للرضوخ لشروط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ليشرع بدوره في برنامج إعادة الهيكلة وما جاء معها من شروط، وهذا لمدّة عشر سنوات، من أجل تسديد ديونه، المعاد جدولتها. منح النظام خلال تلك المرحلة الأولوية للإقتصاد على حساب المجتمع، حيث فرضت عليه سياسة التقشّف، من خلال تجميد رفع الأجور، وتخفيض الدعم الحكومي. أدى ذلك إلى انفجار الغضب الشعبي يوم 27 جانفي 1984، لتتوسع الأحداث والمظاهرات التي وقعت في الدار البيضاء منذ سنة 1981 لتصل إلى كل من تيطوان والناضور في منطقة الريف المغربي، وكانت نتيجة الاحتجاجات مئات القتلى.[1]

إذن ما وصل إليه المغرب نتيجة السياسات الرأسمالية المتبعة، هو ارتفاع مستوى الفقر، لذلك بدأ الشعب يظهر سخطه على النظام، بالرغم من الرقابة الواسعة التي تمارسها الملكية على مختلف الإدارات وعلى التنظيمات المختلفة من أحزاب و نقابات.[2]

كانت النتيجة التي وصل إليها المغرب جراء الليبرالية التي اتبعها الخضوع للمصالح والبنوك الأجنبية، وأصبح الإقتصاد المغربي يعاني من الفساد ومن سيطرة السلطة السياسية. وفي دراسة للأمريكي جون واتربوري John Waterbury[*] أشار فيها إلى العلاقة بين الفساد والتخلف، ووصل إلى أن التخلف في المغرب متجذّر، فمنذ قرن ظلّ يعمل من أجل دعم الرأسمال الأجنبي.[3]

وإن وقع اختيار النظام المغربي منذ استقلاله على اقتصاد متفتح مكّنه من تحقيق عدّة مكاسب، كرفع الناتج الداخلي العام، وارتفاع حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر، وعصرنة بعض القطاعات (كالفلاحة والصناعة والتجارة)، إلا أن ذلك حمل معه كذلك من السلبيات، خاصة ما نتج عنه من عجز في الميزان التجاري واختلالات بنيوية، مما جعل المغرب يتخذ إصلاحات منذ الثمانينيات، أي بعد الأزمة التي عرفها، مع تبني برنامج تقويمي بتوصية من البنك الدولي، فقام بتحرير أسعار معظم السلع والخدمات، وأقدم على الخوصصة وغيرها من الإصلاحات. رغم ذلك تبق حصيلة البرامج التنموية التي انطلق فيها ضعيفة، مع ارتفاع معدل البطالة ليصل سنة 2014 8,9 %، ويرتفع الدين الخارجي العمومي من 75,5 % سنة 2013 إلى 79,7% سنة 2014 مع احتمال ارتفاعه أكثر لاحقا.[4]

---

(1) **Ibid** , pp 80 , 81.

(2) عبد الحميد براهيمي ، **المرجع السابق الذكر**، ص 162.

(*) تحمل عنوان "أمير المؤمنين" " Le Commandeur des Croyants"

(3) Moumen Diouri , **op.cit** , pp 25 , 26.

(4) سمية رفاش ، **المرجع السابق الذكر**.

بعد كل ما سبق، لا مبرر لخوف النظام الجزائري من طبيعة النظام المغربي، فلا تبرر طبيعة النظام المتبع التخوّف المستمر من تهديد أي منهما للآخر، لأن النتائج نفسها لكلا النظامين حتى مع اختلافهما. فالفشل كانت نتيجة السياسات التي اتّبعها كل منهما، فهذا المبرر غير مقنع بذلك إطلاقا.

ووسط كلّ هذه السياسات الإقتصادية المتبعة والتي كانت نتيجتها الفشل الذريع للنظامين الجزائري والمغربي، نستفسر عن ما كان سيجني الطرفين اقتصاديا لو كان طرحه في حل نزاع الصحراء الغربية هو الذي تحقق، ونتساءل عن سبب استمرار الطرفين في دعم حرب مكلفة اقتصاديا في ظل فشل اقتصادياتها، ونبحث عن ماذا كان بإمكانهما أن يحققا اقتصاديا لو تم تجاوز نزاع الصحراء الغربية من أجل تعاون وتكامل اقتصادي بيني.

من جهة النظام المغربي في علاقته مع النظام الجزائري، ظلّ يتساءل عن سبب استمرار الأخير في دعمه لفكرة إستقلال الصحراء الغربية، بالرغم من عدم وجود أي مصالح اقتصادية له في المنطقة، وبالرغم من التكاليف المترتبة عن ذلك، خاصة مع إيوائه لعناصر جبهة البوليساريو ولمؤسساتها السياسية والعسكرية، ودعمه سياسيا ودوليا لهم، فهذا الدعم كلّف الجزائر اقتصاديا وسياسيا على حساب علاقاته بالمغرب كشريك مهم لها على المستوى الإقليمي إذا تحقق التقارب بينهما.[1]

خاصة أنه، وبعد سنوات من الخلافات، اتضح أنه لم يعد نزاع الصحراء الغربية حجة لكلا النظامين، بل أصبح عبئا ينبغي التخلص منه، فالجزائر في عهد الشاذلي بن جديد وبفضل المستوى الإقتصادي الذي حققته من مداخيل البترول والغاز، أصبحت لم تعد تطمح في لعب الدور الريادي في المنطقة، خاصة مع المشاكل الهيكلية التي واجهتها منذ بداية الثمانينات، والتي أدت إلى تراجعها عن الأفكار الوطنية الراديكالية المعادية للامبريالية. كما تراجع تأثير الجزائر على المستوى الدولي، الذي ظهر كذلك حتى على مستوى علاقاتها مع النظام المغربي، وهذا من خلال اتجاه الرئيس الشاذلي بن جديد نحو سياسة جوار إيجابية، انتهى بلقائه بالعاهل المغربي في 26 فيفري 1983. أما النظام المغربي فإنه أدرك بدوره أن الإستمرار في نزاع الصحراء الغربية لم يعد يخدم مصالح المغرب الإقتصادية.[2]

عرف المغرب نفس الخيبة التي عرفتها الجزائر، فالحرب ضد جبهة البوليساريو كلّفت الكثير لخزينة الدولة، مع عجز مداخيل الفوسفات عن التعويض عن ذلك بسبب عدم استقرار أسعاره، مثله مثل المحروقات (التي تعتمد عليها الجزائر)، أضف إلى ذلك إرهاق كاهل الدولة بالديون وعجزها عن التسديد، لذا لم تتمكن القوات الملكية في الأخير من إنهاء الحرب مع جبهة البوليساريو، بالرغم من تمكن النظام

---

(1) Centre d'études Internationales (Dir) , **Maroc– Algérie Analyses croisées d'un voisinage hostile**, Paris , Karthala , 2011 , p 27 .

(2) Bassma Khoudmani–Darwish (Dir) , **op .cit** , pp 242 , 243.

المغربي من استمالة النظام الليبي المدعّم للبوليساريو من خلال اتفاقية سنة 1984، ومساندة الشعب له، إلا أن ذلك لم يمنع الشعب من الاحتجاج في مظاهرات الدار البيضاء.[1]

بسبب هذه الحرب ازدادت الأعباء الإقتصادية والمالية بعد بناء الجدران الواقية، والرفع من عدد القوات العسكرية، فتضاعفت نفقات وزارة الدفاع بست مرات مابين سنتي 1974و1986، لتبلغ 5,5 مليار درهم سنة 1986 من دون احتساب ميزانية القوى الداعمة، وقوى الأمن الوطني، والدرك الوطني التابعة لوزارة الداخلية، والتي بدورها عرفت تزايدا في التعداد والتكاليف والتي قدّرت بـ 3,1 مليار درهم.[2] وهذا في فترة كان يعاني فيها المغرب من ارتفاع للديون الخارجية لدرجة تعتبر من ضمن الأعلى على المستوى الدولي، حيث ارتفعت في هذه الفترة الديون الخارجية، بما فيها المساعدات العسكرية من 9,217 مليار دولار سنة 1980 إلى 20,7 مليار دولار سنة 1988.[3]

يضاف إلى ذلك نتائج أخرى نتجت عن الجدار الذي بناه المغرب، حيث تراجعت النشاطات الإقتصادية التقليدية التي كان يمارسها السكان في المنطقة الصحراوية، والتي تقع تحت السيطرة المغربية (مثل نشاط الرعي)، كما تراجعت التجارة التي كان يمارسها سكان المنطقة بسبب الجدار وبسبب غلق الحدود مع موريتانيا مابين سنتي 1979 و2002، كما عرف استغلال الأراضي الزراعية تراجعا في المنطقة بسبب الألغام المزروعة فيها.[4]

وبسبب عجز اقتصاد المغرب لجأ إلى استغلال ثروات الصحراء الغربية السمكية والمعدنية بطريقة غير قانونية، الأمر الذي أدانه الصحراويون، لأنه يعد انتهاكا للقانون الدولي. كما استغل المغرب الفوسفات في مناجم بوكراع الذي ينقله عبر العيون (عاصمة الصحراء الغربية)، في حين استغل الثروة السمكية في الساحل الصحراوي وخصص لها أسطولا يتكوّن من 3400 قارب صيد، تمكن سنة 2005 من صيد حوالي 700 ألف طن من الأسماك، بقيمة مليونين درهم، أي حوالي 242 مليون دولار، وهو ما يعادل أربعة أضعاف المداخيل المحققة عشرة سنوات من قبل، في حين معظم من يستغل هذه الثروات من سكان الشمال(أي من المغرب)، إلى جانب انتشار بعض النشاطات غير القانونية التي من خلالها يسعى بعض من الجنود المتواجدين في المنطقة لتحقيق ثروات من خلالها، كإقدامهم على بيع رخص الصيد للراغبين في ممارسة هذا النشاط في المنطقة، كما قام المغرب بإبرام اتفاقيات صيد مع الإتحاد الأوروبي سنة 2005، مما جعل الصحراويون يدينونه لعدم شرعيته، لأن النزاع حول الإقليم لم يحسم ولا يعتبر تابعا للسيادة المغربية، في حين تصرفات المغرب توحي على أنه حسم الأمر لصالحه.[5]

---

(1) **Idem** .

(2) ميلود بن غربي، **موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية**، الجزائر، كنوز الحكمة،2011 ، ص 89 ، 90.

(3) Moumen Diouri , **op.cit** , p25.

(4) " الصحراء الغربية تكاليف النزاع"، **المرجع السابق الذكر**، ص 12.

(5) **المرجع نفسه**، ص 12 ، 13.

لقد أنفق المغرب الكثير في الصحراء الغربية بالرغم من أنه لا يرى ذلك إنفاقا، وإنما استثمارا لا يقدّر بثمن، إلا أنّ نفقاته في المنطقة كانت مرتفعة، حيث كانت نفقات قطاع الأمن لوحده جدّ عالية وفي تزايد، بسبب بناء الجدار الذي يصل طوله إلى 2500 كيلومتر، مزوّد برادارات ووسائل رقابة الكترونية متطوّرة، كما يعني ذلك أنه يحتاج إلى ترسانة من الجنود، لذا خصص لحماية المنطقة 130 ألف جندي من ضمن 250 ألف جندي، وهو العدد الإجمالي للقوات الملكية المغربية المسلحة، لهذا يمكن التقدير بأن نصف ميزانية المغرب العسكرية تصب على مهامها العسكرية في الصحراء الغربية. ولهذه الأعباء يتلقى المغرب مساعدات من دول الخليج على أساس "تضامن الأسر الحاكمة"، فالتجهيز العسكري لا يكلفه الكثير كون جزء منه تدفعه السعودية في شكل مساعدات.[1]

إن الإخفاق الإقتصادي الذي وصلت إليه كل من الجزائر والمغرب، كانت له أسبابه، وخلّف بدوره آثارا على المجتمع ككل، فالخيارات الإيديولوجية لكلا النظامين لم تشارك فيها كل الأطراف، بل كانت خيارا للفئات التي تمكّنت من فرض سيطرتها على الإتجاهات الأخرى على المستوى السياسي. وإن حاول النظام في كلا البلدين شراء السلم من خلال اتخاذ سياسات اقتصادية رامية إلى تعويض القهر السياسي بالتنمية الإقتصادية، إلا أن هذه الأخيرة لم تكن في الموعد، ليتبع الإخفاق السياسي بالإخفاق الإقتصادي. لهذا بعد دخول اقتصاد البلدين في أزمة كانت ردة فعل الشعب هي الانتفاضة، لأن تضحياته بالحريات السياسية مقابل تحسين ظروفه الإجتماعية لم تأت بنتيجة.

بالنسبة للجزائر فبعد تعثر الاستفتاء في الصحراء الغربية وتوتر العلاقات الجزائرية المغربية منذ عهد حكومة بلعيد عبد السلام، قامت الجزائر بتخصيص من ميزانيتها لسنة 1992 مبالغا مالية للاجئين الصحراويين، ولدعم جبهة البوليساريو في موقفها.[2] ولأجل دعم الجزائر لمبدئها الذي لا ترى له ثمنا، فإنها وجدت نفسها تدفع ثمنا ليس بقليل، بسبب تركيزها لآلاف من قواتها في الحدود الغربية، إلى جانب القوات المتواجدة في تندوف، وهذا كون الإستراتيجية المرتبطة بالأمن بالنسبة للتحاليل العسكرية الجزائرية منذ حرب الرمال و نزاع الصحراء الغربية، تقوم على أن الخطر يأتي من الغرب. وبالنسبة للتكاليف الإقتصادية فإن نزاع الصحراء الغربية قد كلّف الجزائر زيادة في الأعباء بسبب المساعدات التي ارتفعت لدعم البوليساريو(أغذية، أسلحة، ومساعدات مالية) جراء تراجع المساعدات الدولية لها. كما أن الجزائر لم تتمكن من الإستفادة من احتياط الحديد في مناجم غار جبيلات بسبب استمرار النزاع، الذي يكلّف الجزائر في مشاريعها، فمع مشروع الجزائر في بناء خط أنابيب ثاني للغاز نحو إسبانيا(مدغاز) لا يمر بالمغرب، ويربط بني صاف وبالميريا بإسبانيا، فإنه عليها تحمّل تكاليف وأعباء ضخمة،[3] في حين سيكون أقل كلفة لو مرّ على المغرب.

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص 13.

[2] سها رجب، **المرجع السابق الذكر**، ص 134.

[3] " الصحراء الغربية تكاليف الحرب"، **المرجع السابق الذكر**، ص 17.

تحمّل المغرب كذلك أعباء بسبب النزاع على الصحراء الغربية، فكلفة عملية التنمية في الصحراء الغربية تعتبر مرتفعة، وهذا على حساب سكان الشمال في المغرب، حيث تعاني مناطق المغرب الشمالية الفقر ونقص الاستثمارات الحكومية، في حين أن المغرب ينظر إلى ذلك على أنه ليس ثمنا خسره بل استثمارا. كما كلّف إهتمام المغرب بالبنية التحتية في المنطقة حوالي 2,4 مليار دولار، قام خلالها ببناء مطارين(الدخلة والعيون)، وجهّز فيها مدرجات للطيران(في كلميم وطنطان والسمارة)، يضاف إليها أربع موانئ(في طنطان،ترفاية،المرسى–العيون،الدخلة) إلى جانب ما قام به من تعبيد للطرقات وإيصال الماء والكهرباء، لتصل كلفة الاستثمار في المنطقة مابين سنتي 2004 و2008 إلى 870 مليون دولار.[1]

يضاف إلى التكاليف السابقة عبئ العلاوات التي تدفع للموظفين الحكوميين مقابل عملهم في الصحراء الغربية، حيث تتراوح الزيادات في أجورهم مابين 25 إلى 75 %، مع حصولهم على مواد استهلاكية مدعومة. ويبرر المغرب كل ذلك بقساوة الظروف المعيشية في المنطقة، بل ويقدم المغرب إلى جانب ذلك إعفاءات ضريبية لسكان المغرب من الشمال الذين يتجهون للعيش في الصحراء، ويقدّم رواتب مدى الحياة للصحراويين مقابل دعمهم لطرحه، ليلخص الباحث فؤاد عبد المومني تكلفة نزاع الصحراء الغربية على المغرب بقوله أن " ثمن هذه القضية هو بكل بساطة عدم تطوير المغرب".[2]

ما لوحظ أن كل من النظام الجزائري والمغربي، وإن دخلا في أزمة اقتصادية، إلا أنهما لم يتراجعا عن مواقفهما إزاء نزاع الصحراء الغربية، الذي كلّف كل منهما ماليا، بل أدى تخوّف كل منهما من الآخر إلى دخولهما في سباق نحو التسلح زاد من الأعباء المالية للدولة، حيث استمرا في تخصيص من ميزانياتهما السنوية مبالغ مرتفعة لدعم قطاع الدفاع في إطار سياسة التسابق نحو التسلح. فحسب الدراسات التي صدرت عن مجلة Jeune Afrique في فيفري 2012، فإنّ الجزائر في سنة 2010 خصصت 5،67 مليون دولار أي ما يعادل 3،5 % ، لتحتل المرتبة الثانية إفريقيا بعد مصر، في حين خصّص المغرب 3،2 مليار دولار[*] لنفس القطاع.[3] كان الأجدر لهما بدل تخصيص ميزانية مرتفعة في التسليح، العمل على تطوير جوانب أخرى من الإقتصاد، مثل تنمية القدرات التقنية والبشرية، وتطوير البحث العلمي، وهو ما سيقلّل مخاوف كل منهما من ارتفاع الميزانية العسكرية للآخر.[4]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 13.

[2] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة .

[*] حيث مليار منها قدّمته الولايات المتحدة كمساعدة للمغرب .

[3] «L'Armée Algérienne est riche mais celle du Maroc est plus puissante » in **http://www.slateafrique.com/92341/larmee-marocaine-plus-puissante-que-larmee-algerienne**, consulté le 4 Avril 2014 , à 09H35.

[4] Nourredine Abdi (Dir) , **Algérie, Maghreb le pari méditerranéen** , Paris , éd Méditerranée, 2005 ,p 152.

لم تكلف هذه الحرب ماديا فقط، بل كلّفت أضرار أكثر خطورة ، بعضها لا تعوّض، وهذا من الجانب البشري، حيث خلّفت العديد من المهجرين قصرا، فمابين سنة 1975 وسنة 1991 (التي هي سنة وقف إطلاق النار بين البوليساريو والمغرب) كانت نتيجة الحرب تهجير أعداد كبيرة من السكان، وبعد بناء المغرب للجدار الذي يطلق عليه "بيرم" على طول 1500 كلم، أدى الأمر إلى تقسيم الصحراء الغربية إلى قسمين جزء تحت سيطرة المغرب يمثل 85% من مساحة الصحراء الغربية، والجزء المتبقي تسيطر عليه البوليساريو والذي حسب تقديراتها فرّ إليه حوالي 50 ألف من السكان الصحراويين الذين كانوا في المنطقة التي تسيطر عليها المغرب.

لقد أصبح العديد منهم يقطنون في المخيمات خارج الصحراء الغربية في تندوف في الجزائر، وحسب البوليساريو بلغ عددهم 155 ألف، يضاف لهم 30 ألفا موجودين في موريتانيا، و3500 في كوبا، ومابين 12 ألف و15 ألف في إسبانيا. إلا أن المغرب شكّك في المسألة، خاصة مع تقديم المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة بشكوى على أن البوليساريو يمنعها بالقيام بتعداد حقيقي للسكان. كما يتواجد العديد من الصحراويين منفصلين عن عائلاتهم قسرا، يعيشون في مخيمات تندوف أو في الأراضي الصحراوية المحرّرة. وإن وافق المغرب على وضع برنامج للزيارات سنة 2005، إلا أن عدد من تحصلوا على الموافقة ضئيل، والميزانية المخصصة لذلك ضعيفة، وبسبب الصعوبات التي يواجهها الصحراويين في زياراتهم أصبحت موريتانيا البلد الذي يلتقي فيه الصحراويون الذين يعيشون في الجانب المغربي مع ذويهم الذين يعيشون في المخيمات، ومع ما يعانيه الصحراويون من أجل الزيارات، بسبب عدم جاهزية الطرقات والوسائل الموصلة بين مناطق تواجد المخيمات ومناطق لقاء ذويهم. يضاف إليها ظروف العيش القاسية بسبب المناخ الحار في مخيمات تندوف، ونقص أو تأخر وصول المساعدات ونقص التجهيزات الصحية، مما يتسبب في مشاكل صحية للصحراويين.[1]

وأكثرها ضررا المعاناة من مخاطر الألغام الأرضية المزروعة حول الجدار، حيث حسب باسكال بونغارد Pascal Bongard ، مدير برنامج تابع لمنظمة "نداء جنيف"، فإنها تتراوح مابين 5 إلى 10 ملايين لغم، مزروعة حول الجدار، ومابين 2 إلى 5 ملايين أخرى منتشرة في المنطقة المعنية، بما فيها التي تسيطر عليها المغرب والبوليساريو، وحتى في الجزائر وموريتانيا، حيث يفَترض مدير البرنامج احتمال عدم وضع خرائط لها، وخطر إزاحتها بفعل الأمطار والرمال والرياح المحتمل من أماكنها في المنطقة، وهو ما سيصعب تحديد مكانها في حالة العمل على نزعها. كما خلّفت ضحايا إنسانية، مع العلم أنه لم تتوفر أرقام دقيقة حول الوفيات التي تسببت فيها الألغام، خاصة وأن الصحراويون بدو رحل، أما عدد المصابين بسببها فقدّر بـ 350 شخص. لهذا قامت منظمة المينورسو بالتعاون مع المنظمة البريطانية

[1] "الصحراء الغربية تكاليف النزاع"، **المرجع السابق الذكر**، ص 5-7.

غير الحكومية الخاصة بحقول الألغام "لاند ماين أكشن" بوضع خرائط للألغام سنة 2006، في حين قامت البوليساريو فقط بنزع ألغامها وحرق مخزونها منها.[1]

إذن تكلفة النزاع في الصحراء الغربية سياسيا واقتصاديا بالنسبة لأطراف النزاع لم تكن التكلفة الوحيدة، وإنما كلفت حتى بشريا، وهو الضرر الوحيد الذي لا يعوّض. كما أنه إلى جانب العلاقات السياسية المتوترة والعداء العلني والمستمر بين الجزائر والمغرب، فإن العلاقات الإقتصادية بدورها قد تضررت، بالرغم من الدراسات الايجابية التي قدّمها المختصين في الميدان الإقتصادي حول إمكانية تجاوز التوترات السياسية في التعاون الإقتصادي.

فحسب الخبراء الاقتصاديون ودراستهم لطبيعة العلاقات الإقتصادية الجزائرية المغربية فإن نتائجهم تظهر نوعا من التفاؤل، حيث بالنسبة إليهم ضعف العلاقات الإقتصادية لا يعود الى التوترات السياسية، فبالنظر إلى العلاقات العربية فيما بينها على العموم فإنها تعتبر الأضعف في التكتلات الإقتصادية، رغم ما يربط بينها من علاقات دبلوماسية جيّدة. فحسب المختص الإقتصادي المغربي محمد حركات فإن العلاقات الإقتصادية الجيّدة بين بلدين أو مجموعة من البلدان تتحكّم فيها عدّة معطيات، سياسية واجتماعية ودبلوماسية وتاريخية وكذا المصالح، وضعف العلاقات المغربية الجزائرية لا علاقة لها بالتوترات الحاصلة بينهما، حيث يرى أن العامل الإقتصادي بإمكانه أن يكون عاملا أساسيا في عدّة علاقات دبلوماسية بينهما، من أجل مواجهة التحديات التي تواجههما خاصة وأنهما متجاوران.[2]

بناءا على ذلك على الجزائر والمغرب أن يحققا تعاونا اقتصاديا بينهما وينميا العلاقات التجارية المغاربية عامة والجزائرية المغربية خاصة، فلقد أصبحت هذه المسألة من ضمن انشغالات حتى الإتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية، في حين تضل هذه العلاقات التجارية لا تتجاوز 2 % بين الدول المغاربية رغم ما تتوفّر عليه من إمكانيات مقارنة بالدول الكبرى، حيث لدى هذه الأخيرة تصل إلى نسبة 70 % بين الدول الصناعية الكبرى. [3]

ومن جانب التعامل الإقتصادي بين البلدين، يبقى التبادل بينهما محدودا منذ غلق الحدود بينهما سنة 1994، بعدما فرض المغرب تأشيرة لدخول الجزائريين إلى الأراضي المغربية بسبب اتهامه لتسلل جزائريين إلى المغرب وقيامهم بتفجيرات فيها، وعرقل ذلك حتى مسار إتحاد المغرب العربي،

---

[1] الصحراء الغربية تكاليف النزاع"، **المرجع السابق الذكر** ، ص 7.

[2] سعاد ب ،"خبراء اقتصاديون يؤكدون تحسن العلاقات بين الجزائر والمغرب" في يومية صوت الأحرار الجزائرية، من الموقع–**http://sawt-alahrar.net/oldsite/modules.php?name=News&file=article&sid=3096** ، اطلع عليه يوم 28 جويلية 2016 ، على الساعة 10:42.

[3] سعاد ب ، **المرجع السابق الذكر**.

وتضرر المغرب جراء ذلك اقتصاديا، وهذا في مناطقه الشرقية المتاخمة للحدود الجزائرية الغربية بسبب شلل تلك المناطق جراء غلق الحدود. [1]

استمرر إلحاح المسئولين المغاربة على ضرورة فتح الحدود وقيام المغرب بإلغاء التأشيرة من طرف واحد عن الجزائريين، إلا أن الجزائر ظلّت متمسكة بغلق الحدود، وتعتبر أن المسألة لا تتم إلا بحل كل القضايا العالقة تجنبا لعودة المشاكل في المستقبل. وتمّ تسجيل غياب أي موقف من طرف الإتحاد المغاربي رغم التغيرات الطارئة على أنظمتها بعد الربيع العربي، والذي جرّ الجزائر والمغرب إلى إتباع إصلاحات هامة في مؤسساتهما. ومع النشاط الذي عرفه تبادل الزيارات بين البلدين كان ينتظر أن يحقق التعاون الإقتصادي حل المشاكل التي لم تتمكن السياسة من حلها.[*][2]

شهدت الزيارات نوعا من الانتعاش، نتج عنها اتفاق بين الطرفين، يتم من خلاله زيادة كميات الغاز الجزائري الذي يستفيد منه المغرب لضمان تطوير الطاقة الكهربائية، من خلال عقد بين شركة سوناطراك الجزائرية والديوان الوطني للكهرباء المغربي، لمدّة عشر سنوات منذ سبتمبر 2011، إلى جانب إبرام ثلاث اتفاقيات في قطاع الفلاحة، واستفادة الجزائر من خبراء مغربيين، في انتظار تفعيل التعاون في قطاعات أخرى. وسجّل مع هذه التغيرات التبادل التجاري نموا معتبرا، حيث ارتفعت قيمة الغاز المصدر من الجزائر نحو المغرب بين سنتي 2010 و2011 من 215,562 مليون دولار إلى 712 مليون دولار، في حين بلغت واردات الجزائر من المغرب 606,189 مليون دولار.[3]

وما يساعد في الأمر أنه تأكّد المغرب من أن الغاز الجزائري يضل آمنا، فلم يحدث وأن انقطع الغاز الجزائري حتى مع توتر الظروف السياسية، كما يضل هو الأقرب إليها جغرافيا، والأقل كلفة، وهو ما يؤكده الخبير الإقتصادي المغربي محمد حركات في تصريح له عن أن التوترات السياسية لا تؤثر على المبادلات الإقتصادية والتجارية.[4]

رغم ذلك في سنة 2014، أعلن المغرب عن إنجاز أكبر ميناء غازي في شمال إفريقيا على سواحلها المطلة على الأطلسي من أجل استقبال شحنات الغاز من موردين آخرين، معبّرة عن نية عدم تجديد اتفاق الغاز الذي يجمعها بالجزائر (1993 – 2021)، وهو ما كان يربطها بالجزائر اقتصاديا،

---

[1] الخير شوار،"توجه جديد للعلاقات الجزائرية المغربية:هل يصلح الاقتصاد ما أفسدته السياسة؟" في الجزائر نيوز الصادر في 18 نوفمبر 2011، من الموقع **http://www.djazairess.com/djazairnews/31313** ،إطلع عليه يوم 26 جويلية 2016، على الساعة 16:45.

[*] تتمثل هذه المشاكل في التهريب والمخدرات ومراقبة الحدود

[2] **المرجع نفسه .**

[3] "العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر والمغرب" في جريدة الوجدية المغربية الصادرة يوم 24 نوفمبر 2011، من الموقع **http://www.maghress.com/oujdia/13779** ، إطلع عليه يوم 26 جويلية 2016 ، على الساعة 17:43.

[4] حفيظ صواليلي ، "الجزائر ترفع إمداداتها من غاز البوتان والبروبان لمصر والمغرب" ، في الخبر الصادر يوم 16 أوت 2011، من الموقع **http://www.djazairess.com/elkhabar/262258** ، إطلع عليه يوم 26 جويلية 2016، على الساعة 18:47.

بالرغم من أن الاتفاق السابق جعل من المغرب يتلقى الغاز مجانا من الجزائر مقابل حق المرور على أراضيها نحو إسبانيا. إلا أن المغرب يفضل الحصول على رسوم مالية بدلا من الغاز المجاني(*)، كما يفضّل تمويل الحصول عليه من موردين آخرين غير الجزائر.[1]

يمكن اعتبار أن التبادل التجاري بين البلدين يسير في طريق إيجابي، فحسب التقرير الإقتصادي والمالي المصاحب لمشروع قانون المالية لسنة 2016 في المغرب، فإن المبادلات التجارية المغربية مع دول المغرب العربي –بما فيها الجزائر– قد ارتفعت مابين سنتي 2004 و2016 بنسبة 17,5 % مقابل 12,6 % للصادرات، وتحتل الجزائر المرتبة الأولى لشركاء المغرب تجاريا في إفريقيا، وهذا بحوالي 12,6 مليار درهم من الصادرات مقابل 11,2 مليار درهم من الواردات لسنة 2014.[2] وتمثل نسبة المبادلات المغربية في القارة مع الجزائر نسبة 60 %(أنظر الجدول في الملحق رقم 06)، مع هيمنة المنتجات الطاقوية على الصادرات الجزائرية إلى جانبها المنتجات نصف المصنعة، وبعض من المنتجات الاستهلاكية، أما المغرب فيصدر للجزائر منتجات غذائية ومشروبات، ومنتجات نصف مصنعة، ومنتجات صناعية واستهلاكية.[3]

تعتبر الجزائر بذلك –رغم الحدود المغلقة بينها وبين المغرب –المتعامل التجاري الأول للمغرب في كل القارة وهذا دون احتساب النشاطات التجارية غير الشرعية المترتبة عن التهريب في الحدود(*)، لهذا تضلّ الجزائر تفنّد موقف المغرب في أن الحدود المغلقة أثرت على التعامل بين البلدين وعلى بناء المغرب العربي والتنمية فيه.[4]

لكن يبق ذلك المستوى من التبادل ضعيفا، حيث حسب تقرير اللجنة الإقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة(**) فإنها تعتبر التبادلات التجارية في المغرب العربي الأدنى في الدول الإفريقية، وأن

(*)وكان المغرب يستفيد من نسبة 7 بالمائة من التدفق الغازي عبر أنبوب الغاز الجزائري الاسباني إلى غاية ,2009 إلا أن مضاعفة الحاجيات الطاقوية المغربية بنسبة تتراوح ما بين 4 إلى 5 بالمائة سنويا دفعت المغرب إلى العودة إلى الغاز الجزائري وتفضيل اقتناء كميات من الغاز عوض أخذ مبالغ مالية مقابل حق المرور للأنبوب عبر ترابها

(1) هشام حدوم، "المغرب يلجأ الى "اتفاق الغاز" لابتزاز الجزائر" في البلاد أون لاين الصادر في 21 ديسمبر 2014 من الموقع **http://www.djazairess.com/elbilad/227274** ، إطلع عليه يوم 26 جويلية 2016 ،على الساعة 18:33.

(2) " تقرير :الجزائر تعتبر الشريك التجاري الأول للمغرب بإفريقيا" ، في 22 أكتوبر 2015 ، من الموقع **http://www.lakome2.com/mobile/economie/6290.html** ، إطلع عليه يوم 29 جويلية 2016 ،على الساعة 11:33.

(3) لمياء حرزلاوي ،"الجزائر صدّرت حوالي مليون دولار من المحروقات الى المغرب " يومية الفجر الجزائرية ،من الموقع –**http://www.al-fadjr.com/ar/national/272889.html** ، إطلع عليه يوم 29 جويلية 2016 ، على الساعة 12:39.

(*) حيث تعرف الحدود بين الجزائر والمغرب نشاط تهريب واسع خاصة الوقود والمواد الغذائية، حيث مثلا خلال الأشهر الأولى فقط من سنة 2015 تم حجز ما قيمته حوالي 18 مليار سنتيم.

(4) سليمان ح ، " سقوط اتهامات محمد السادس لفتح الحدود" ، يومية الخبر الجزائرية ، الصادرة في 15 جويلية 2015 ، من الموقع **http://www.elkhabar.com/press/article/85594/#sthash.vOKBdCOp.dpbs** ، إطلع عليه يوم 29 جويلية 2016 ، على الساعة 14:20.

(**)وهو تقرير أعدته اللجنة حول النقل الدولي ودوره في التجارة الدولية في شمال إفريقيا

السوق المغاربية هي الأقل ديناميكية في العالم، رغم الضروريات المتوفرة فيه والعوامل الجغرافية والثقافية والتاريخية المساعدة على نجاحه، وسبب ذلك وجود معوقات في وجه ازدهار التجارة في المنطقة، منها غلق الحدود البرية بين الجزائر والمغرب، في حين أن فتحها سيسهل النقل بين البلدين، وهذا لكون أنّ النقل البري هو الأكثر استعمالا في المنطقة، حيث يمثل نسبة 99 %. كما أن المواد المتبادلة محدودة تنحصر في النفط ، ولولا هذه المادة لكادت المبادلات تنعدم. [1]

حسب الخبراء الاقتصاديون، يعود عدم تطوّر المبادلات الإقتصادية بين الجزائر والمغرب إلى عدّة عراقيل، منها التعقيدات الجمركية، وغياب التنسيق وآلياته، وغياب الإرادة السياسية. حيث كان بإمكان الاندماج الإقتصادي المغاربي أن يحقق معدلات نمو اقتصادي، بما يمكنها من تقليص معدلات الفقر والبطالة، والتي بلغت 11 % في المغرب و18% في الجزائر. ولتجاوز ذلك يجب إصلاح نظام التعريفات وتحسين الإجراءات الجمركية، مع تنظيم الملاحة البحرية بشكل ملائم. فالرسوم الجمركية بين البلدين تضل مرتفعة لتصل في الجزائر إلى 19 %، وفي المغرب إلى 26 %. كما يجب تنظيم الصرف مع وضع مصالح مشتركة للتأمين على الصادرات من حيث النقل وشبكات اللوجستيكي، وعلى الأطراف تنظيم الموانئ، لكون النظام السائد يعرقل النمو الإقتصادي ويؤخر المعاملات التجارية، ويعتبر فتح الحدود البرية بين البلدين حلا عمليا للمشاكل السابقة كونه سيسهّل ويطوّر المبادلات التجارية ويشجع المشاريع الإقتصادية بين البلدين.[2]

كما أنّه بمقدور البلدين تطوير علاقاتهما الإقتصادية رغم خلافاتهما السياسية لوجود عناصر عدّة تتجه بهم نحو التكامل ولعب أدوار على المستويين الإقليمي والدولي، وهذا بسبب ما يجمعهما من لغة ودين (الإسلام السني من المذهب المالكي) وتاريخ مشترك. ولذلك بإمكان الجزائر والمغرب التقارب من أجل استغلال هذا الإرث المشترك، إلى جانب ذلك توفرهما على إمكانيات التكامل الإقتصادي، ففي القطاع الصناعي مثلا أثبت الأنبوب الناقل للغاز بين الجزائر وإسبانيا عبر المغرب إمكانية استعمال ذلك للتقارب والاندماج الإقليمي، وكذا منجم الفوسفات في غار جبيلات الذي تم استغلاله بصفة مشتركة. كما تمنح الصناعة إمكانيات تعاون جيّدة خاصة في مجال الآلات الميكانيكية، والآلات المصنعة ونصف المصنعة، والمعادن غير الحديدية.

بإمكان المغرب تأسيس هيكل مؤسساتي كالمجموعة الأوروبية للفحم والحديد الذي أسسته الدول الأوروبية، ليكون كقاعدة لبناء تعاون إقليمي، كما يمكن للجزائر من أن تستفيد من الخبرة الزراعية المغربية خاصة في الفواكه والحمضيات، على الرغم من التشابه في الإمكانيات في مجالي زراعة الحمضيات والتمور والزيتون. وإلى جانب إمكانية تعاونهما على محاربة التصحر وغزو الجراد كونها

---

[1] إيمان مقدم ،"إغلاق الحدود بين الجزائر والمغرب وراء هزالة المبادلات التجارية مغاربيا" في يومية الفجر الجزائرية الصادرة في 09 أوت 2015، من الموقع **http://www.djazairess.com/alfadjr/311256** ، إطلع عليه يوم 29 جويلية 2016 ، على الساعة 17:53.

[2] سعاد ب، **المرجع السابق الذكر**.

ضمن المشاكل التي يعاني منها كلا البلدين. وفي مجال الصيد البحري يمكن لكل دول المغرب العربي (ضمنها الجزائر والمغرب) العمل على تفعيل مشروع "المغرب الكبير الأزرق"، خاصة لطول سواحل كل من الجزائر والمغرب، المطلّة على واجهتين، هي المتوسط والمحيط الأطلسي الغنية بالثروة السمكية، واستغلال ما يمنحه قطاع السياحة من إمكانيات، كل هذه المجالات إن تم استغلالها بشكل ثنائي يحقق المصالح الثنائية الجزائرية المغربية يمكن أن يفتح آفاقا إقليمية للتعاون المغاربي في القطاعات الحيوية.[1]

ولن يتم ذلك إلا إن نظر الطرفين إلى ذلك، من خلال ما سوف يتحقق وراء ذلك من مصلحة لكلاهما، وهذا إن تمّ تجاوز نزاع الصحراء الغربية، لكن لم يعد هذا هو المجال الوحيد الذي ينبغي العمل على تحقيق التعاون فيه، وهذا بسبب بروز مجال الأمن كأولوية لما تعرفه المنطقة من تهديدات، لم يعد بمقدور أي دولة بمفردها مواجهتها بسبب طبيعتها المعقّدة، وانتشارها غير المحدود .

(1) Nourredine Abdi (Dir) , **op.cit** , pp 150-152.

خلاصة الفصل

لم تكن العلاقات الجزائرية المغربية جيّدة منذ إستقلال الجزائر بسبب مشكلة الحدود بينهما، والتي أوصلت بهما إلى حدّ الحرب سنة 1963، وأتى نزاع الصحراء الغربية ليكمّل على مشكل الحدود السابق الذي لم يحل إلا في سنة 1989. وكان في اعتقاد المغرب أن اعترافه بجزائرية تندوف سيدفع بالجزائر بالمقابل من ذلك إلى اعترافها بمغربية الصحراء الغربية، إلا أن الأمور لم تتم كما خطّط لها المغرب، كانت نتيجة ذلك أن أصبحت العلاقات بين البلدين مرهونة بحل هذه النزاع . ولم يفسّر أي طرف منهما تمسّك الطرف الآخر بموقفه لاقتناعه بشرعية ما يدافع عنه، بل فسّره كلّ منهما –جزئيا– بكون الطرف الآخر يتخوّف من طبيعة النظام الذي يتّبعه، في حين أنّ كل منهما أثبت إخفاقه الداخلي خلال النظام الذي انتهجه، فلا ثورية الاشتراكية الجزائرية ولا ليبرالية المملكة المغربية نجحت بتحقيق طموح بناء دولة قوية مستقرّة، فتحوّل النزاع في الصحراء الغربية إلى وسيلة للتهرب من الفشل الذي عرفه كل منهما سياسيا واقتصاديا، مستغلين النزاع للحصول على الشرعية التي لم يحظيا بها من شعوبهما، ولكن بطريقة أخرى من خلال توجيه أنظارهم نحو مسألة الوحدة الوطنية، حيث اتخذت مسائل الحدود منذ ظهورها كمهدد خارجي للوحدة الوطنية، هذه الحجّة التي في الحقيقة بدأت مع حرب الحدود بين الجزائر والمغرب. وهو ما أثّر على العلاقات بين البلدين سياسيا والتي ظلّت متوترة إلى غاية نهاية الثمانينيات حيث عرفت نوعا من التطبيع بفضل جهود قيام إتحاد المغرب العربي، لكن ذلك لم يستمر. وتبقى العلاقات الإقتصادية الأقل تأثرا بل لم تتأثّر إطلاقا بنزاع الصحراء الغربية، إلا أنّها علاقات محدودة بسبب التبادل الاقتصادي المحدود بين الجزائر والمغرب. وهذا المستوى يمكن الاستثمار فيه من خلال المصلحة الاقتصادية من أجل تحسين العلاقات السياسية.

الفصل الثالث:

تأثير نزاع الصحراء الغربية على البعد الأمني للعلاقات الجزائرية المغربية

ارتبط مفهوم الأمن في المنظور التقليدي بقدرة الدولة على حماية حدودها وأراضيها عسكريا، ومع نهاية الحرب الباردة، بتهديدات ومخاطر أكثر تعقيدا من حيث نوعها وانتشارها، مثل الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، والتي لم تعد فقط تهديدات لأمن الدولة بل وللأمنين الإقليمي والدولي، وهو ما يستدعي تحولا على مستوى العقيدة الأمنية لكل من المغرب والجزائر، حيث لا يزال يستمر منطق التنافس بينهما والبحث عن التحالفات في المنطقة وفي العالم، بسبب خلافاتهم حول إستقلال الصحراء الغربية.[1]

تتحدّد العقيدة الأمنية لأي دولة من خلال السياسة الأمنية التي يضعها القادة السياسيين للدولة في بعديها الداخلي والخارجي، أي من خلال الربط بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية. كما تحدّد العقيدة الأمنية من خلال أطر أخلاقية ودستورية للدولة، والتي تحدّد بدورها توجه القادة السياسيين في سياستهم الخارجية. إذن العقيدة الأمنية للدولة تعطي للفاعلين الأمنيين في الدولة الإطار النظري المتناسق الذي يساعدهم في تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي. وبعدما كان الأمن حسب المنظور الواقعي مرتبط بالقوة العسكرية، فإنّه مع نهاية الحرب الباردة أصبح للمفهوم مضامين جديدة كالأمن الإنساني والبيئي والاقتصادي وغيرها. فحسب باري بوزان فالأمن هو "العمل على التحرر من التهديد على المستوى الدولي، أي قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانهما المستقلين وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية. أما العقيدة الأمنية للدولة فهي المنهجية التي تقارب الدولة من خلالها أمنها، والتي تقوم على تصوّرها للتهديدات والمخاطر التي قد تواجهها.[2]

ومع العولمة التي ألغت الحواجز، أصبح من الصعب على أي دولة أن تواجه لوحدها هذه التهديدات، لتتحوّل من تهديدات وطنية إلى تهديدات إقليمية ودولية. وفي حالة الجزائر والمغرب التي تعيش في منطقة شهدت تزايدا في التهديدات الأمنية، وتعقدها وتوسع انتشارها، لدرجة تتطلب جهودا جماعية لمواجهتها، إلاّ أنه مع استمرار نزاع الصحراء الغربية وعدم التفاهم حول حل له، عطّل التعاون بين البلدين، ويطرح التساؤل عن إمكانية تجاوز هذا الملف، والنظر إلى ضرورة العمل على تحقيق استقرار المنطقة التي هي من مصلحة الجميع، وهذا من خلال ضمان أمنها جماعيا بالتعاون بين الجزائر والمغرب مع باقي دول المنطقة، ولا بدّ لنا من التعرّف عن قرب على هذه التهديدات التي تواجهها المنطقة، وطريقة مواجهة كل منهما لها، وكيف ألقى نزاع الصحراء الغربية بضلاله على البعد الأمني في العلاقات الجزائرية المغربية

---

[1] علي جهاد بورعة ، "الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية"، من الموقع **http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=123:-securite-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.VoFbJk-P6n8** ، إطلع عليه يوم 17 فيفري 2016 ،على الساعة 11:11.

[2] **المرجع نفسه.**

المبحث الأول: مواجهة التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية وبروز الإرهاب الدولي

يعتبر بناء دولة قوية مستقلة أهم هدف سعت إليه دول العالم الثالث حديثة الإستقلال، وكانت القوّة بالنسبة إليها تمر عبر مفهوم التنمية الإقتصادية، لهذا كان تركيز القادة السياسيين في خطاباتهم موجة منذ البداية نحو تحقيق الرضا الشعبي من خلال تحقيق التنمية، والتضحية من أجل ذلك بالعديد من الحقوق السياسية، إلا أن تعثر التنمية جراء الأزمات الإقتصادية يضاف إليها الإخفاق السياسي الذي وصلت إليه هذه الأنظمة دفعت شعوبها، التي ضحت بحرياتها، إلى المطالبة بالتغيير، مما دفع بالقادة للبحث عن مبررات أخرى لإثبات وجودهم، ومواجهة المطالب الشعبية بخلق تهديدات أو باستغلال ما كان قائما من تهديد سواء على المستويين الداخلي أو الخارجي، لما لذلك من دور في مسألة استقرار النظام واستمرار وجوده وحمايته من التهديد الداخلي والخارجي .

ولم تكن المشاكل الإقتصادية والسياسية هي الهاجس الوحيد للنظامين الجزائري والمغربي واللذان استعملا من خلالهما ذريعة التخوف من طبيعة النظام الآخر بعد ظهور نزاع الصحراء الغربية، فحتى البعد الأمني أخذ نصيبه في توتر العلاقات الجزائرية المغربية، بالرغم مما يواجه كل منهما من تهديدات ومخاطر أمنية ذات انتشار سريع وطبيعة معقّدة، بما جعل النظامين في الجانب الأمني بين مواجهتين، لااستقرار داخلي يهدد بزعزعة النظام، وتهديدات معقّدة من حيث طبيعتها ومحيط انتشارها، تستدعي تضافر الجهود الإقليمية والدولية.

المطلب الأول : الأمنين الحدودي والداخلي الجزائري والمغربي

بلورت الجزائر عقيدتها الأمنية منذ السنوات الأولى من الإستقلال، بعد مواجهتها للمغرب في نزاعهما الحدودي، مع قيام حرب الرمال في أكتوبر 1963، ليصبح المغرب مهددا مباشرا للأمن القومي الجزائري، بل أحد المحددات الأساسية في السياسات الدفاعية الجزائرية، والمحّدد حتى لطبيعة وبنية القوات المسلّحة التي اهتمت الجزائر بتطويرها، خاصة وأن النزاع لم يتوقف في مجرد التهديد بل أصبح غزوا، لذلك كان تصور الجزائر لتهديد أمنها شبه مبسط في كونه تهديدا بريا، لتمنح بذلك الأهمية لتطوير وتحديث القوات البرية على حساب القوات الجوية والبحرية، لهذا كانت قواتها الأكثر تطورا تتمركز أكثر على الحدود مع المغرب، نفس السياسة اتجه إليها المغرب، فبعد القضايا الحدودية مع الجزائر والصحراء الغربية ركّز بدوره في خياراته الدفاعية على القوات البرية على حساب القوات الجوية والبحرية.[1]

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي** ، د م ن، المكتبة العصرية، 2005 ، ص 42.

كانت حرب الرمال المؤثر الأول في السياسة الأمنية الجزائرية، ومنذ ذلك ركّزت على مناطق حدودها البرية مع المغرب،[1] لكن إلى جانب ذلك يعتبر إرثها التاريخي عاملا مهما في تحديد هذه العقيدة، حيث أن للثورة التحريرية دور في صياغة وبلورة الجزائر لعقيدتها الأمنية، فبناء الدولة الجزائرية وعقيدتها الأمنية، وتحديد أولويات الدولة، والتزاماتها الداخلية والخارجية، خضعت لتأثير البعد التاريخي الذي جعلها ترى نفسها قائدا للحركات التحررية في العالم، وزعيما لمنطقة المغرب العربي. فالموقع الجغرافي للجزائر يعدّ عاملا آخر في وضع عقيدتها الأمنية كونها نقطة تقاطع إستراتيجي بين دول المغرب العربي، إلى جانب توسطها لجبهة شمالية يمثلها الإتحاد الأوروبي، وأخرى جنوبية تمثلها دول الساحل الصحراوي والعمق الإفريقي، مما جعلها جبهة منكشفة أمنيا على كل الجبهات، وهو أمر أخذه النظام الجزائري بعين الاعتبار في تحديد عقيدته الأمنية منذ الحرب الباردة، ومنذ حكم هواري بومدين.[2]

كما أن العقيدة الأمنية للجزائر لا تخرج عن مبادئ سياستها الخارجية، والتي أساسها الثابت عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهي بناءا على كل ما سبق، ومع التغيرات التي حدثت على المستوى الدولي، فإنها تقوم على العناصر التالية:

– **العامل التاريخي:**يرتبط بنضال الجزائر ضد الإستعمار على مرّ التاريخ، حيث خرجت منه بفضل المقاومة والكفاح، ويعتبر عنصرا مهما سواء في رسم مسارها على المستوى الداخلي أو الخارجي.

– **العامل الجغرافي:** لكون الجزائر تحتل موقعا إستراتيجيا متعدد الأبعاد، مغاربي ومتوسطي وإفريقي، وعلى أساسه أصبحت الجزائر تلعب دورا محوريا في دعم الحركات التحررية، ومكافحة الإرهاب، في ظل التحولات الناتجة عن نهاية الحرب الباردة، وأحداث 11 سبتمبر 2001.

– **البعد الإيديولوجي:**والذي وضعته منذ الإستقلال، وتتمثل في الاشتراكية ومعاداة الإستعمار والاستغلال، وهو الأمر الذي أكدته في مختلف دساتيرها، وقبل التغيرات التي حدثت بعد سنة 1988، والتي جاءت لمواكبة تغيرات ما بعد نهاية الحرب الباردة، حيث تم الانتقال من المفهوم الضيق للأمن وهو الأمن الصلب نحو المفهوم الواسع للأمن وهو الأمن اللين –ولو نسبيا– خاصة مع ما يحدث في منطقة الساحل وجنوب الصحراء.[3]

بالنسبة للسياسة الأمنية المغربية فإنها ارتبطت بدورها بمحيطها الإقليمي والدولي، وهي مرتبطة بالدرجة الأولى بالعامل الجغرافي والتحولات التي تؤثر على هذا المحيط، كما قد يغيّر المغرب إستراتيجيته باستغلال هذا العامل الجغرافي بما يعمل على تحقيق مصالح الوطن. ولقد أشار الملك الحسن الثاني إلى الجانب الجغرافي للمغرب مشبها المغرب بشجرة تتغذى جذورها من إفريقيا وتستنشق هواءها من أوروبا،

---

(1) Tayeb Chenntouf , **Le Maghreb au présent** , Alger , OPU, 2003 , p 45.

(2) عز الدين قطوش، **الناتو والجزائر من العداء الى الشراكة**، الجزائر، دار الكتاب الحديث ، 2015، ص 233.

(3) علي جهاد بورعة ، "الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية" ، **المرجع السابق الذكر**.

معتبرا المغرب همزة وصل بين الشرق والغرب. ولهذا ظلت السياسة الدفاعية التي يتبعها المغرب مرتبطة بكفاحه لتحقيق الوحدة الترابية، والتهديد الذي تمثله دول الجوار، فربط هذا التهديد بالجزائر والمواجهة العسكرية بين الطرفين، التي تعود إلى حرب الرمال سنة 1963، وبالمطالبة المغربية ببعض من المناطق الصحراوية التي تدخل في الحدود الجزائرية. كما يعود الصراع بين الطرفين إلى مساندة الجزائر ودعمها ماديا ولوجيستيكيا ودبلوماسيا للجمهورية الصحراوية التي تأسست سنة 1976، والمعترف بها من طرف منظمة الوحدة الإفريقية منذ سنة 1984، ومن طرف منظمة الأمم المتحدة.[1]

لم تكن الجزائر بالنسبة للمغرب المهدد الوحيد، بل وإسبانيا أيضا، حيث عرف الطرفان توترا للعلاقات، ونزاعات مرتبطة بالإقليم، وعلاقات الجوار، والتنافس الاقتصادي، تعود إلى الخلاف حول منطقتي سبتة ومليلة وصخرة فيلز، والجزر الجعفرية، والتي استولت عليها إسبانيا منذ القرنين 15 و16، واعتبرها المغرب استعمارا لأراضيه، ويمكن أن تتطوّر التوترات إلى مستوى المواجهة العسكرية بين الطرفين كما حدث سنة 2002 حول جزيرة ليلى. ومنذ إستقلال المغرب وهو يطالب باسترجاع هذه المقاطعات التي يرى أنها تدخل ضمن وحدته الترابية.[2]

واهتماما بالجانب الأمني، انصب إهتمام النظامين على المؤسسة العسكرية منذ استقلالهما، ولم يتوقف دورها في مجرد حماية حدود الدولتين، بل تعداه إلى تأدية الجيش لمهمة الحفاظ على الإستقرار الداخلي للنظام. في البداية كانت مهمتها تتوقف على محاربة الانشقاقات والحركات الانفصالية الجهوية، كالحركة التي ظهرت في منطقتي الريف وتافيلالت في المغرب سنة 1958، وفي منطقة القبائل في الجزائر سنة 1963، لكن تعاظم أكثر دور المؤسسة العسكرية، وأنيط لها أدوار أخرى غير مهامها الأساسية، بل أصبح النظام يستنجد بها لإخماد الثورات الداخلية، لعجز الشرطة عن مواجهة ذلك.[3]

1 – دور الجيش في تنفيذ سياسيات الدولة الداخلية والخارجية

في ظل سيادة فكرة كل من النظامين المغربي والجزائري عن أن الصراع الخفي بين الطرفين وإن تجسّد في الواقع من خلال حرب الرمال وبعدها الحرب في الصحراء الغربية، إلا أن أساسه هو القلق المتبادل للطرفين من طبيعة نظام الآخر، وهذا كما يشير إليه الباحث المغربي مصطفى الخلفي من أن طبيعة النظام الجزائري القائمة على الإيديولوجية الاشتراكية الثورية هي التي تقلق المغرب في حين أن النظام الجزائري الجمهوري بدوره تقلقه طبيعة النظام الملكي المغربي، ولقد كان ذلك واضحا منذ حرب

---

(1) Brahim Saidy , « La politique de défense marocaine : articulation de l'interne et de l'externe » in **Maghreb Machrek,** revue trimestrielle française, n° 202, hiver 2009 /2010, pp123 , 124.

(2) **Ibid** , pp 124 , 125

(3) Rémy Leveau , **Le sabre et le turban** , Paris , éd François Bourin, 1993 , p 35.

الرمال من خلال الحرب الإعلامية الإيديولوجية الشرسة التي قامت بين الطرفين.[1] وتزيد في ذلك حرب الصحراء الغربية التي تدافع فيها الجزائر عن حق الصحراويين في تقرير مصيرهم.

إن واقع ما يعيشه النظامين يبيّن أن انشغالهم بالأمن والإستقرار الداخلي أخذ من إهتمام النظامين أكثر مما أخذه انشغالهم بالصراع مع الجار العدو، بل كانت وكما سبق ذكره نزاعات الحدود هي من كانت تعيد الوحدة الوطنية وتقضي على الصراعات الداخلية بسبب وجود التهديد الخارج، فلم تكن الأخطار الخارجية هي الوحيدة التي كانت تهدد الأمن الجزائري والمغربي، فالمشاكل الداخلية التي استدعت تدخل الجيش لإعادة الإستقرار تعود إلى الإستقلال مباشرة.

لقد أخذ الإهتمام بالأمن الداخلي انشغال النظامين، والذي ترتب عنه توجيه مساعي مؤسساتها العسكرية للحفاظ على استقرار مؤسسات الدولة وإظهارها بمركز قوي، وان كان دورها الأساسي هو حماية حدودها من أي تهديد خارجي إلا أنها وجدت نفسها تؤدي أدوارا في الداخل. إن الجيش الذي كان مطلوب منه تأدية دوره في الدفاع عن حدود الدولة أصبح أمام مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، بما منح للجيش في كلا البلدين مكانة جعلت من الفواعل السياسيين في كلا النظامين متخوفين من تقوية مكانة الجيش، بل ظلوا حذرين من منحه أدوارا على المستوى الداخلي.[2]

إن مهمة الدفاع الوطني هي مهمة الجيش، وهي ترتبط بثلاث مهام أساسية هي، الحفاظ على سلامة التراب الوطني وأمنه، وحماية حرية المواطنين، والسهر على السير الحسن للمؤسسات. وظل الجيش يعتبر عاملا للاستقرار أثناء الأزمات والفوضى السياسية، أو في حال تعرض الدولة لأطماع خارجية أو مؤامرة داخلية،[3] وكان هذا واضحا منذ الإستقلال بل وكان الجيش هو المؤسسة التي تتخذ فعليا القرار حيث هو من يحسم في القضايا الأساسية، وحتى النصوص القانونية التي وضعت بعد الاستقلال كانت تمنحه صلاحيات واسعة من أجل تحقيق الأهداف التي سبق ذكرها.

فبالنسبة للجزائر الحديثة الإستقلال، فالنصوص التأسيسية التي وضعها المجلس الوطني للثورة منذ 1960،هي القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني والمؤسسات المؤقتة للدولة، والتي يفترض أن تشرف على المرحلة الانتقالية، لكن بعد الخلاف حول من يتولى السلطة بين الحكومة المؤقتة و بين بن بلّة وجيش الحدود، والذين يدافعون عن المؤسسات الجديدة التي ينبغي أن تستلم السلطة (أي المكتب السياسي)، وصل الخلاف بين الطرفين إلى حدّ المواجهة المسلحة بين قوات من الداخل(الولايتين الثالثة والرابعة) وجيش الحدود، انتهت بانتصار جيش الحدود، وهو ما مكّن بن بلّة من استلام السلطة.[4]

---

[1] مصطفى الخلفي ، "أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية" ، **المرجع السابق الذكر**.

[2] Rémy Leveau , **op.cit** , p 35.

[3] عز الدين قطوش، **المرجع السابق الذكر**، ص 434 ، 435.

[4] صالح بلحاج، **المرجع السابق الذكر**، ص 37-43.

لكن ظل جيش الحدود يلعب أدوارا سياسية مهمة، كتحديد من يكون في السلطة، بفضل تمكّنه من مواجهة المعارضة الداخلية المسلّحة، ومحاولات التمرّد التي تعرّض لها، مما مكّنه من تقوية مكانته، حيث منحته المواجهة المسلّحة مع المغرب في أكتوبر 1963 إمكانية تقوية دوره في النظام، وفرصة مضاعفة إمكانياته التنظيمية والقتالية،[1] وهو الأمر الذي منحه قوّة على المستويين الداخلي والخارجي، وأصبح يعبّر عن مواقفه حتى في القضايا التي تعني السلطة السياسية، كالسياسة الخارجية، حيث أبدى عدم رضاه عن سياسة وإدارة الرئيس بن بلّة للشؤون الخارجية المرتبطة بالحدود، معبرا عن رفضه التخلي عن أي شبر حرّره الجيش من الإستعمار، معتبرا ذلك خيانة.

بدا التعارض واضحا بين العقيد بومدين والرئيس بن بلة، فمن خلال تصريح أدلى به بن بلّة اتضح استعداده التنازل عن مناطق حدود لغاية النقطة 233 شرقا لتونس، مما شكّل نقطة خلاف بينه وبين بومدين، لدرجة أن إتهم الرئيس بالخيانة، لكن بظهور التوترات الداخلية بسبب تمرّد جبهة القوى الاشتراكية بقيادة حسين أيت أحمد والعقيد محند ولحاج المسيطر على جزء كبير من الجيش في الداخل، استغل بن بلة نشوب حرب الرمال، ليواجه بها الصراعات الداخلية وينادي بالقتال للدفاع عن السيادة الترابية مستغلا التهديد الخارجي والدعوة للتحلي بالوطنية للدفاع عن التراب الوطني، ليتمكن بذلك من حل الأزمتين الداخلية من خلال الاتفاق مع المعارضين، والخارجية بإعلان الطرفين الجزائري والمغربي عن وقف إطلاق النار في 5 ديسمبر1963.

أنهت هذه الحرب الصراع السابق، إلا أنها لم تنهي حرب المناصب، وأدّت إلى المواجهة بين بومدين و بن بلة، بسبب اعتماد هذا الأخير على العقيد محند ولحاج في الحرب ضد المغرب، والتي أثارت مخاوف بومدين من فقدان مكانته على رأس الجيش، مما أدى إلى تصاعد الخلاف بينهما، واتهم إثرها الرئيس بن بلة العقيد بومدين بخرقه لوقف إطلاق النار، والتسبب في الحرب مع المغرب، مع عجزه عن وقف العدوان، ولقد رد عليه بومدين بالمقابل باتهامه بالوقوف وراء الصدام مع المغرب، وإدخال جيشه في حرب لم يكن قادرا عليها لإمكانياته المحدودة.[2]

لم يدم حكم بن بلّة طويلا حيث تمكّن بومدين من الوصول إلى أعلى هرم السلطة بانقلاب 19 جوان 1965، وتحوّل بعدها النظام فعليا إلى الجيش، ليصبح النظام بذلك عسكريا فرديا ودكتاتوريا، وأصبحت بذلك المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية المسيّر والمسيطر على البلاد، واستمر النظام في انغلاقه وقمعه للمعارضين والمخالفين في كل المستويات السياسية أو الإجتماعية،[3] وأصبحت بذلك القرارات الداخلية والخارجية بيد المؤسسة العسكرية، والتي سوف تحدد مسار وتوجهات علاقات الجزائر

---

[1] صالح بلحاج، **المرجع السابق الذكر**، ص 56.

[2] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، **المرجع السابق الذكر**، ص 133 ، 134.

[3] صالح بلحاج، **المرجع السابق الذكر**، ص57.

مع أي دولة بما فيها المغرب التي ستدخل في صراع جديد مع الجزائر، حول نزاع الصحراء الغربية، وهي المسألة التي ستسمح لها من جديد بالظهور على المستوى الخارجي.

استمرت السلطة تواجه المعارضة أحيانا بالقوّة المعهودة للأنظمة العسكرية، ولقد انحصر إهتمام السلطة في هذه المرحلة على الداخل، من أجل الدفاع عن وجودها واستمرارها، و بدأ دور الجزائر يتراجع على المستوى الدولي بسبب دخولها في خلاف آخر مع المغرب حول الصحراء الغربية.

كانت أهم نقاط الخلاف بين الرئيس السابق بن بلة وبومدين هي تركيز بن بلة على السياسة الخارجية على حساب الداخل، التى اهتم بومدين بها، ولكن لأهداف مختلفة عن سابقه، حيث أنها تحقق له الشعبية الداخلية التي يفتقر لها، ولقد اكتشف ما لذلك من تأثير على الشعب مع حرب سنة 1967، لموقفه الثوري ضد العدوان الإسرائيلي وإرساله قوات لمصر، كما ساعده وقوفه مع الحركات التحررية والشعوب الضعيفة، ونظرته للنظام الإقتصادي العالمي المجحف، وتأثيره على مسار التنمية في الداخل. إلا أن سياسته الخارجية تلك ما هي إلا أداة لدعم سياسته التنموية في الداخل، ومنحه هبة بعد انقلابه على بن بلة، والتي جعلته يطمح إلى الزعامة الإقليمية، خاصة عربيا بعد وفاة جمال عبد الناصر، وعلى مستوى دول العالم الثالث خاصة حركة عدم الانحياز.[1] فالسياسة الخارجية والأدوار التي لعبها على مستويات إقليمية ودولية في تلك الفترة أعادت له الهيبة التي فقدها بعد استيلائه على السلطة بالقوّة.

ضلّ بومدين مع ذلك يعمل على تقوية نفسه في الداخل من خلال إضعاف معارضيه، من التقليديين، وهم الزعماء التاريخيين(أيت أحمد،خيضر،بوضياف،وكريم بلقاسم) ومن الموالين للرئيس السابق بن بلة، ومن الاتجاهات السياسية الأخرى (الشيوعيين،حزب الطليعة الشعبية)، ولقد التحق بهم الطاهر الزبيري سنة 1967، و قايد أحمد سنة 1972. تمكّن بومدين من استمالة بعضهم، من خلال منحهم مناصب، في حين اتبع بعضهم معه سياسة القوة، انتهت ببعضهم إلى التصفية في ظروف غامضة.[2]

سبب المعارضة التي واجهها الرئيس هواري بومدين تعود لسيطرته وإنفراده بالسلطة، لكن من جانبه اعتبرها خروجا عن مبادئ ثورة نوفمبر، وهذا ما منحه لنفسه كمبرر للتصفيات التي كان ضحيتها بعض من شخصيات الثورة(محمد خيضر،كريم بلقاسم)، ولم يكن هذا هو الاتجاه الوحيد للمعارضة، حيث واجهت السلطة معارضة أخرى ذات شكل ثقافي مثّلتها المعارضة الأمازيغية، وذات الطابع الإسلامي، نتيجة التهميش والإقصاء الذي مارسته السلطة.[3] يضاف إلى ذلك المعارضين له بسبب مواقفه في سياسته الخارجية القائمة على معاداة الإمبريالية، وحتى فيما تعلق بالسياسة التي انتهجها حول ملف الصحراء الغربية، والتي مثّلها وزير خارجيته عبد العزيز بوتفليقة الذي يخالفه في بعض النقاط في

---

[1] رابح لونيسي ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، **المرجع السابق الذكر**، ص 232 – 235.

[2] **المرجع نفسه** ،ص 201-207.

[3] Lyes Laribi , **L`Algérie des généraux** , Paris , éd Max Milo , 2007, pp 33-36.

السياسة الخارجية، [1] ولكثرة معارضيه في الداخل انصب إهتمام بومدين بترتيبات الداخل للتقليص منهم لخلق الظروف التي تضمن له الإستقرار الداخلي، ولهذا كانت السياسة الخارجية في تلك الفترة متراجعة.

أما مع المغرب، فلم تكن مسألة الحدود قد سوّت بعد في فترة وصول هواري بومدين إلى السلطة، بل في سنة 1967 وصلت مجددا إلى حد الصدامات العسكرية، فطرح المغرب المسألة على مستوى الأمم المتحدة، وأخذ شكل الحرب الباردة بعدما اصطفّ المغرب إلى جانب الولايات المتحدة، في حين أنّ الجزائر ومنذ الانقلاب، بدا واضحا ميولها للإتحاد السوفياتي.[2] بدأت المسألة تسير نحو التسوية في جانفي 1969، أين تم الاتفاق على عدم اللجوء إلى القوّة.[3] جاءت مفاوضات 27 جويلية 1972، أسفرت عن معاهدة الحدود بين البلدين، لتعترف المغرب بجزائرية تندوف مقابل دعم الجزائر لمغربية الصحراء الغربية، وهو ما اتّضح في تصريحات هواري بومدين في مؤتمر القمة العربي المنعقد في الرباط في أكتوبر 1974، حيث أعلن أن مشكلة الصحراء الغربية لا تهم إلا المغرب وموريتانيا، والجزائر تؤيد تحرير كل أرض من الصحراء الغربية إلى سبتة ومليلية وكل الجزر التي يحتلها الإسبان.[4]

إذا كان الجيش في الجزائر هو المسيطر على السلطة والمتحكم في السياسة الداخلية والخارجية، فالأمر مختلف بالنسبة للمغرب، فالجيش المغربي لم يكن قويا على المستوى السياسي مثلما كان في الجزائر، بل يتحكم فيه الملك، وكان وسيلة في يده يستعمله حتى سياسيا، لمواجهة وقمع المعارضة والاحتجاجات التي عرفها النظام المغربي منذ منتصف الستينات، مثل أحداث سنة 1966 التي بدأت حول قطاع التعليم، والتي تبعتها احتجاجات وإضرابات عمال المناجم سنة 1968، وإضرابات الطلبة سنة 1970، واحتجاجات الفلاحين سنة 1971 وغيرها. إلا أن الوضع لم يستمر طويلا، فسرعان ما بدأت المعارضة تظهر من الجيش للملك الذي استحوذ على كل الصلاحيات،[5] وهذا بدا واضحا مع محاولة الانقلاب التي قادها وزير الدفاع والقائد الفعلي للجيش المغربي الجنرال المذبوح في 10جويلية 1970 للإطاحة بالملك في قصر الصخيرات.[6] ويعاود المحاولة الجنرال أولفقير سنة 1972، [7] ومع هاتين المحاولتين أدرك الملك تهديد الجيش له، لذلك كان عليه أن يجد طريقة لأن يشغل جيشه عن أطماعه في السلطة، وجاءت حرب الصحراء الغربية لتشغله عن السلطة.

---

[1] صالح بلحاج ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 74.

[2] مصطفى الخلفي ، "أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية" ، **المرجع السابق الذكر**.

[3] Paul Balta , **op.cit** , p 204 .

[4] مصطفى الخلفي ، **المرجع السابق الذكر**.

[5] Moumen Diouri , **op.cit** , pp 37- 39

[6] Gilles Perrault , **op.cit** , pp 117-120.

[7] مسعود الخوند ، **المرجع السابق الذكر**، ص 97 ، 98.

بدأت في سنة 1973 نشاطات البوليساريو ضد الإستعمار الإسباني، وقيامها بهجمات على مناطق وجوده، في حين جاءت ما سماه المغرب بالمسيرة الخضراء من الطرف المغربي لإعادة الاعتبار لمكانة العرش وبعث الوطنية لدى الشعب المغربي لمواجهة الضعف الذي لحق العرش في مواجهته مشاكله الداخلية،[1] حيث جعل من الحرب في الصحراء الغربية طريقة لتصفية خصومه في الجيش، فبعد الانقلابين الفاشلين، بدأ الملك يصفي معارضيه داخل الجيش من خلال بعثهم إلى ساحات الحروب، فبعدما بعث بجزء منهم للحرب في الجولان سنة 1973، جاءت الحرب في الصحراء الغربية ليرسل بمن تبقى منهم إليها، بل ويفقد هناك حوالي 30 ألف من جنوده، ومن عارضوه في سياسته الحربية هذه بعث بهم لدعم موبوتو في الزائير.[2] فالمحاولتين الانقلابيتين جعلتا العرش المغربي يضل حذرا من هذه المؤسسة، ويتبع في قيادتها إستراتيجية صارمة نتج عنها فشل المغرب في المرحلة الأولى في الحرب مع الصحراء الغربية.[3]

كانت طريقة الملك الوحيدة لمواجهة تهديد خصومه من الجيش هو إشغالهم بمهام الجيش الأساسية، حماية حدود الدولة وخوض الحروب، حتى لا يهتم بالاستيلاء على السلطة ويطمع فيها مجددا، وحتى لا يعيد ما حدث سنتي 1971 و1972، وبالتالي كانت الحرب في الصحراء الغربية منفذا للملك من الطامعين في الاستحواذ على سلطته.

بالنسبة للجزائر، بعد الزحف المغربي على الصحراء الغربية أو ما سماه المغرب بالمسيرة الخضراء، فظهور نزاع الصحراء الغربية قد أثار مخاوف أن تحيي المغرب المطالب الحدودية بينهما بالرغم من توقيع الطرفين على ترسيم الحدود سنة 1972، لذلك وقفت الجزائر مع البوليساريو ودعّمتها ضد المطالب المغربية، واعتبرت الوضع استعمارا يستدعي التصفية، في حين فسّر المغرب موقف الجزائر هذا بسعيها للبحث عن منفذ لها إلى المحيط الأطلسي لتسويق حديد غار جبيلات بتندوف ومنه الإستغناء عن المغرب، لكن انشغال الجزائر بالحرب في الصحراء الغربية في حدودها الغربية، عطّل عملها وبروزها دوليا، وعطّل حتى مشاريعها التنموية، بسبب إعطاء الأولوية للنفقات العسكرية، لمواجهة ما تعتبره تهديدا من المغرب. وأدى الأمر إلى قيام الحرب في أمغالا (1 و2) سنة 1975، إلا أن البعض كان يرى أن المسألة ما هي إلا محاولة غربية لإشغال الجزائر بمشاكل الحدود، لإبعادها عن التأثير على العالم الثالث.[4] خاصة في تلك المرحلة التي كانت قد ظهر دور الجزائر على مستوى دول العالم الثالث.

---

(1) Moumen Diouri , **op.cit** , p 37-39

(2) "الجيش المغربي ، حطب نار الحروب" ، من الموقع .**http://blog-sahara.blogspot.com/2015/12/blog-post_84.html** إطلع عليه يوم 11 أوت 2016 ، على الساعة 18:49.

(3) Rémy Leveau , **op.cit** , p 35.

(4) رابح لونيسي ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، **المرجع السابق الذكر**، ص 236.

كانت الجزائر متخوّفة من إعادة فتح المغرب لملف الحدود من جديد، لهذا توجه اهتمامها نحو الحرب في الصحراء الغربية التي هي على حدودها، وهو ما يفسّر وقوفها عسكريا مع جبهة البوليساريو ودعمها ماديا وعسكريا حفاظا على أمن حدودها، وخوفا من تحقيق المغرب النصر ومنه سعيه للمطالبة ببقية الأراضي التي جاءت في مخططه حول المغرب الكبير.

ضمنت المغرب، بعد قيامها بما سمّته بالمسيرة الخضراء، وجودها في أراضي الصحراء الغربية، إلا أنها لم تضمن وقوف الصحراويين معها، ومع انتقال العديد من الصحراويين إلى تندوف اتهم المغرب المخابرات الجزائرية بتهجيرهم قسرا من الصحراء الغربية لتعيد توطينهم في تندوف، وهي المنطقة التي يراها المغرب امتدادا بشريا وتاريخيا للأقاليم الصحراوية التي كان يطالب بها.[1] حيث ظل يرى أن له حقوقا تاريخية فيها بالرغم من اتفاقه مع الجزائر على التراجع عن هذه المطالب، ولكن مطالبته بالصحراء الغربية التي هي على حدود مع الجزائر أثارت مخاوفها مجددا، كونها على قرب من المنطقة التي يطالب بها المغرب.

قام المغرب بعدها بقطع علاقاته الدبلوماسية مع الجزائر، لإتهام القوات الجزائرية المتواجدة في الحدود بالتغلغل في منطقة أمغالا التي حدثت فيها أول مواجهة بين المغرب والبوليساريو في جانفي1976 ، إلا أن الجزائر بررت ذلك بمساعدتها للاجئين بالمواد الغذائية والأدوية،[2] واتهم المغرب الجزائر بمساعدة البوليساريو من خلال قوات خاصة "القبعات السوداء"، لكن رغم ذلك تمكّن المغرب من التفوّق على البوليساريو، وبأسر عدّة جزائريين وحتى لا يدخل في أي حرب مع الجزائر فضّل إطلاق سراحهم. ويرى المغرب أن هزيمة قوات الجزائر في المعركة السابقة جعلها تستعد لإعادة الاعتبار لقواتها من خلال دعم البوليساريو بالأسلحة، وهو الأمر الذي مكّن القوات الصحراوية من خوض معركة أمغالا الثانية، التي أرغمت قوات المغرب على التراجع نحو المدن لحمايتها وتحصينها.

تمكنت قوات البوليساريو من إحراز عدّة انتصارات بفضل الهجمات الخاطفة والمباغتة التي يرى المغرب أن من خلفها الجزائر، مما أجبر الحسن الثاني على عقد اجتماع طارئ لإعادة النظر في سياسته الحربية القائمة على الحرب التقليدية، والتي عجز خلالها عن مواجهة البوليساريو المعتمدة على الحرب من دون جبهات قتال لحسم المعركة (أمغالا 3). تمكّن المغرب من السيطرة على الحزام الممتد من تندوف ومدينة السمارة وتيفاريتي، ومحاصرة فيلق من القوات الجزائرية وتندوف استعدادا للسيطرة عليها، وتم تسوية المسألة بفضل تدخل الرئيس المصري السابق حسني مبارك والملك السعودي فهد بن عبد العزيز حسب تصريح لحسني مبارك.[3]

---

[1] "الحقائق المثيرة للحروب الثلاث بين المغرب والبوليساريو" الأيام 24 المغربية ليوم 3 مارس 2016 ، من الموقع **http://www.alayam24.com/articles-18689.html** ، إطلع عليه يوم 18 أوت 2016 ، على الساعة 16:49.

[2] خير الله خير الله ، **المرجع السابق الذكر**، ص 180.

[3] **المرجع نفسه** ، ص 180 ، 181.

استعمل المغرب طيرانه للهجوم على الصحراويين في المنطقة، وقامت بينهما عدّة معارك، ردّ خلالها جيش تحرير الشعبي الصحراوي بعدما أعاد تنظيم نفسه، ووزع قواته على الأراضي الصحراوية. توسعت الحرب لتشمل كل موريتانيا وجنوب المغرب، وتدخلت فيها حتى القوات الفرنسية لدعم القوات المغربية نهاية سنة 1977 وبداية سنة 1978. في سنة 1978 دخلت الجزائر على الخط بهجوم من قواتها، تمكّنت خلاله من تحرير عدّة صحراويين واعتقال عدّة مغربيين، ولقد أدى دخول الجزائر في خط هذه الحرب إلى تحقيق نقلة نوعية على مستوى القوات الصحراوية. [1]

فسّر المغرب إقدام الجزائر على دعم الصحراء الغربية إلى الحقد ضده نتيجة حرب سنة 1963، ويرى أنها كانت تنتظر فقط الفرصة للانتقام منه،[2] واعتبر أنّها لم تنس حربها الحدودية مع المغرب، خاصة أمام تماطل المغرب في المصادقة على المعاهدة التي أمضاها الطرفان سنة 1972.[3] ويقول الكاتب أنور مالك (ضابط سابق في الجيش الجزائري) إن الجزائر لا تدعّم البوليساريو لما تراه من عدالة في القضية فقط بل لأن ذلك فرصة لتصفية حساباتها القديمة المتجدّدة مع المغرب، ولأطماعه المعروفة في الصحراء الجزائرية، يضاف إليها التنافس على الزعامة بين الجزائر والمغرب في المغرب العربي.[4]

وبذلك اعتبر المغرب المشكلة وكأنها انتقام ورد للاعتبار من طرف الجزائر لما حدث لها سنة 1963، بتجرؤ المغرب على الاعتداء عليها، ولوضع حد وتخويف المغرب ليتوقف عن مشاريعه التوسعية، إضافة لطموح الطرفان في الزعامة الإقليمية، فالحرب في الصحراء الغربية كانت فرصة ليثبت كل واحد منهم قدراته على تحقيق أهدافه. فكلا الطرفين لا يزالان ينظر إلى الآخر كمهدد له، وهو ما اتضح من خلال العقيدة الأمنية الجزائرية التي اتخذتها منذ استقلالها استنادا إلى حرب سنة 1963، في حين أن المغرب وبما أن تصوره حول وحدته الترابية لم تحض بوقوف الجزائر إلى جانبه بالرغم من أنه تنازل عن المناطق الحدودية المتنازع عليها بينهما، فسيضل يعتبر الجزائر مهددا لأمنه القومي ووحدته الترابية.

ويتضح للمغرب دعم الجزائر للبوليساريو من خلال قبولها وجود الصحراويين فوق ترابها في مخيمات تندوف، لذا تعتبر أنّ الجزائر هي من تسيّر البوليساريو، وأنها الطرف الثاني في النزاع وليس

---

(1) " الغزو المغربي " سفارة الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية بالجزائر" ، من الموقع **http://www.amb-rasd.org/ARAB/1ar64.htm** ، إطلع عليه يوم 18ا أوت 2016 ،على الساعة 16:30.

(2) Taib Dekkar , **op.cit** , p 99.

(3) George Mutin , **Géopolitique du monde arabe** , 4éme éd , **op.cit** , p 137 .

(4) لماذا تدعم الجزائر بسخاء جبهة البوليساريو؟" في CNN بالعربية 1 أفريل 2016، من الموقع **http://arabic.cnn.com/world/2016/04/01/why-does-algeria-support-polisario** ، إطلع عليه يوم 20 أوت 2016، على الساعة 14:19.

البوليساريو، في حين يرى الأستاذ بوحنية قوي أن الرؤية الجزائرية لا تعتبر الجزائر طرفا في المشكلة بل مفتاحا للحل، وتواجد اللاجئون في تندوف يعود لاعتبارات جيوسياسية مرتبطة بالجوار لا غير.[1]

لقد عرف خلال فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد تراجعا في الإهتمام بقضية الصحراء الغربية مغاربيا، والأمر راجع لرغبة الجزائر في توجيه جهودها وأموالها لبناء الداخل بدلا من الإنفاق العسكري، خاصة وأن أسعار المحروقات بدأت في التراجع. انتهى الأمر في نهاية المطاف بلقاء بين بن جديد و الحسن الثاني منذ سنة 1983، كان ذلك كخطوة لبداية إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة منذ سنة 1975. وهو ما كان له انعكاسات مغاربيا، حيث تمّ الإعلان لاحقا في زرالدة سنة 1988 عن بناء الإتحاد المغاربي، مع فترة توتر للعلاقات بسبب التقارب الليبي المغربي بعد إعلان وجدة.[2]

حقق المغرب عدّة انتصارات على مستوى الحرب في الصحراء الغربية منتصف الثمانينيات، حيث تمكّن من جعل الكفة تميل لصالحه مع بنائه للجدار الكبير العازل الممتد من الحدود الجزائرية عند بوجدور إلى غاية مداخل المحيط الأطلسي، وتمكّنت قواته من السيطرة على ما سمي بـ "المثلث المفيد"، [3] الذي يقصد به كل من العيون والسمارة ومناجم بوكراع التي تحتوي على الثروات التي تفيد المغرب .

أدى الجدار العازل إلى عرقلة قوات البوليساريو عن التحرك، وقبل الطرفان سنة 1988 اقتراح المفاوضات للأمم المحتدة، التي انتهت بوقف إطلاق النار سنة 1991، وتوّج بعودة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين الجزائر والمغرب منذ سنة 1976 بفضل فكرة إتحاد المغرب العربي.[4]

في الواقع كان سبب إنهاء تلك الحرب هو عدم قدرة الطرفين الجزائري والمغربي على الإستمرار في حرب مكلفة بسبب دخولهما في أزمة اقتصادية، كما تزامنت فترة الانفراج (أي بدأ المفاوضات) مع انفجار الأحداث التي عرفتها الجزائر سنة 1988، مما أدى بالأخيرة إلى الانشغال بها وبالأوضاع والإصلاحات الداخلية، التي نتج عنها التفتح السياسي وفتح المجال للتعددية السياسية، وكانت نتيجتها فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أول انتخابات تعددية، لكن الجيش رفض وصول الجبهة الاسلامية إلى السلطة بشكل واضح، وأجبر الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة بعدما اتضح لهم إمكانية وصول التيار الإسلامي إلى السلطة لفوزهم في الانتخابات التشريعية.[5] وبذلك انتهت فترة حكم الشاذلي بن جديد بوقف الحرب بين المغرب والبوليساريو.

انتهت هذه الفترة بدخول البلاد في مأساة وظروف أمنية عصيبة، جعلت النظام يصب كل اهتمامه على الداخل فترة التسعينات، والتي جعلت المؤسسة العسكرية تنشغل بمواجهة ما يحدث من عنف

---

[1] **المرجع نفسه** .

[2] رابح لونيسي ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ،**المرجع السابق الذكر**، ص 302 ، 303.

[3] توفيق المدني ، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل ، **المرجع السابق الذكر**، ص 50.

[4] Jean Sylvestre Mongrenier , **op.cit** , p 68.

[5] Rémy Leveau , **op.cit** , p37.

في الداخل، لذا لم تعد الحرب في الصحراء الغربية تحضا بالاهتمام، وهو ما يفسّر الانفراج الذي وصلت إليه المسألة حيث اتفق الطرفان المغربي والبوليساريو على وقف إطلاق النار. انتقل الجيش الوطني الشعبي لأداء وظيفة غير وظيفته الأساسية، فبدل حماية إستقلال وسيادة البلاد ووحدته الترابية، وإقليم البلاد من التهديدات الخارجية، تم استدعاءه لمهام أخرى غير مهامه الدستورية، وهي إعادة الإستقرار الداخلي للبلاد وحماية النظام من السقوط ومحاربة الإرهاب،[1] من خلال توقيفها للمسار الانتخابي.

وجّهت الجزائر بذلك إهتمامها نحو الوضع الأمني الداخلي من خلال محاربتها للإرهاب، وكان مكلفا لها وجود آلاف من قواتها في حدودها مع المغرب، التي يضاف لها قواتها المتواجدة في مركز اللاجئين الصحراويين في تندوف. وتمركز هذه القوات في تلك المنطقة فرضته الإستراتيجية الأمنية الجزائرية القائمة على التحاليل العسكرية الجزائرية منذ حرب الرمال، ثم بعدها نزاع الصحراء الغربية، حيث تعتبر أن الخطر يأتي من الغرب. كما كلّفها كذلك الأمر ماليا، بسبب المساعدات التي ارتفعت من أجل دعم البوليساريو(الأغذية، الأسلحة، المساعدات المالية) نتيجة تراجع المساعدات الدولية لها.[2] وهو ما يفسّر بدوره الانفراج، والإعلان عن وقف القتال بين المغرب والبوليساريو سنة 1991.

أدى الإرهاب في الجزائر إلى عودة تدهور علاقاتها مع المغرب، الذي اتهم الجزائر بنقل الإرهاب إليه، والعمل على زعزعة أمنه الداخلي، مما أعاد العلاقات إلى سابق عهدها. ويعود الأمر إلى تفجيرات فندق أطلس إسني بمراكش في أوت 1994، حيث أفاد المغرب أنه بعد تحقيقه في الأمر اكتشف تورط عناصر من أصول جزائرية حاملين للجنسية الفرنسية في التفجيرات، أدخلوا السلاح إلى المغرب من أجل تنفيذ العملية بهدف تقديمها كدليل على إصابة كل المنطقة المغاربية بالتهديد الإرهابي. واتهم المغرب الأمن العسكري الجزائري رسميا بالتخطيط لزعزعة المغرب، من خلال بيان رسمي صدر في 16 سبتمبر 1994، دفع بالمغرب لقرار فرض التأشيرة على الجزائريين، لتغلق بعده الحدود بين البلدين.[3]

عادت القطيعة بذلك بين النظامين لتعود الجهود إلى نقطة الصفر، فمع توسع الإرهاب في الجزائر، تخوّف المغرب من انتقال العدوى إليه. لكن غلق الحدود كان قرارا جزائريا، فالجزائر فمن جهتها ترى وجود تهديدات آتية من المغرب، تسببت في انتعاش عدّة تجارات غير شرعية كتجارة المخدرات والأسلحة على حدودها، مع انتشار التهريب الذي أضرّ باقتصاد الجزائر، التي ترى أن السلطات المغربية تسهل نقلها إليها، مع دعمها للإسلاميين في الجزائر. اعتبر المغرب ردّة الفعل الجزائرية راجعة إلى حادثة طرد المغرب لأحد الجزائريين من التيار الإسلامي المضطلعين في الإرهاب بعد توقيف السلطات المغربية

---

(1) Abderrahmane Mebtoul , « La sécurité de l'Algérie face aux enjeux géostratégiques en Afrique du nord » in **http://www.lematindz.net/news/15339-la-securite-de-lalgerie-face-aux-enjeux-geostrategiques-en-afrique-du-nord.html** , consulté le 21 janvier 2016 , à 12 :54.

(2)" الصحراء الغربية تكاليف النزاع "، **المرجع السابق الذكر** ، ص 17.

(3) مصطفى الخلفي ، **المرجع السابق الذكر**.

له في المغرب وهو ينقل السلاح إليها، في حين ترى الجزائر أن المغرب يريد الضغط عليها، فحسب اللواء المتقاعد الجزائري خالد نزار في مذكراته فإن الرباط كان يستعمل قضية الإرهاب السابقة من أجل الضغط على الجزائر في ملف الصحراء الغربية لا غير.[1] وهو ما ثبت فعلا لاحقا عندما حاول المغرب جعل البوليساريو تبدو وكأنها تنظيم إرهابي أمام أعين الرأي العام الدولي لكن من دون جدوى.

2 – العقيدة الأمنية ومكانة المؤسسة العسكرية وقوّتها في البلدين

ظلّ الأمن من ضمن أولويات النظامين الجزائري والمغربي، فبالنسبة للجزائر عرف هذا القطاع تحديثا من حيث الجانب البشري والمادي والمنهجي. ففي إطار المقاربة الأمنية كان الجيش قطب مركزي بل وأصبح مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي(وان كانت لا تزال في الطور الانتقالي).[2]

تظهر أهمية الجيش من خلال سياسة الدفاع التي تضعها الدولة، فحسب موريس مغري Maurice Megret فإنّ الدفاع هي سياسة الدولة الكلية التي تحقق لها الحماية. كما يرى فيليب دافيد Philippe David بأنها تأتي من تحديد الأهداف الداخلية والقدرات العسكرية والدبلوماسية، التي تتزوّد بها الدولة من أجل القيام بالدور الذي تحدّده لنفسها على الساحة الدولية. لهذا يعتبر الجيش وسياسة الدفاع عاملان أساسيان لتحديد قوّة الدولة في العلاقات الدولية، بحيث يصبح استعمال القوّة تصرفا يتم اللجوء إليه في العادة، وتصبح العلاقات بين الدول من خلالها بالضرورة علاقات تنافس، لهذا في أي سياسة دفاع تمنح فيها الدولة أهمية لجيشها، فتتجه بذلك نحو حروب دفاعية ضد التهديدات العسكرية التي تهدد سيادتها ووحدة ترابها. فالجيش هو الجهاز المكلّف بالمهمة، وهو منظومة رجال مرتبط بمنظومة أسلحة، هدفه أن يكون الأكثر فعالية في مواجهة العدو أو أي تهديد كان، داخليا أو خارجيا، محتملا أو حقيقيا، ضد الوحدة الترابية وحياة المواطنين.[3] لذا اهتم النظامين بتقويته من حيث العدد والعدّة، وأدى كل من الجيش الجزائري والمغربي أدوارا على مستوى مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، فانهيار الوحدة الوطنية قد تؤدي إلى الضعف الداخلي ومنه سهولة الاختراق الخارجي، وهو ما كان هاجس النظامين.

كان للجيش في الجزائر مكانة مهمة في النظام الجزائري، والأسباب تعود إلى المشروعية الثورية التي يتمتع بها، على الأقل إلى غاية أحداث سنة 1988 (حيث تدخل لقمع الأحداث)، إلى جانب الدور الذي لعبه في عملية التنمية في عهد الرئيس هواري بومدين في مجالات عدّة، ولدفاعه عن الحدود سنة 1963 في "حرب الرمال"، وضد القوة الإقليمية الثانية في منطقة المغرب العربي منذ سنة 1976 بسبب نزاع الصحراء الغربية، وهذا كلّه جعل للمؤسسة العسكرية مكانة مهمة في النظام الجزائري.[4] إلى

---

(1) Taib Dekkar , **op.cit** , pp 113-115.

(2) Soufiane Djilali , **L'Algérie une nation en chantier** , Alger , Casbah éditions , 2002 , p 86.

(3) Brahim Saidy, « La politique de défense marocaine : articulation de l'interne et de l'externe » , **op.cit** , pp 117 , 118.

(4) George Morin , **L'Algérie** , Paris , Le Cavalier Bleu éd , 2003, p 86.

جانب ما سبق فإنها تعتبر مؤسسة قوية في حدّ ذاتها، حيث نجحت ولمرتين في انقلابها على السلطة، وأصبحت تمارس السلطة في النظام بلا منازع لفترة طويلة[1]

منذ الإستقلال منح النظام الجزائري أهمية للمؤسسة العسكرية حتى في نصوصه القانونية، وأصبحت لأهميتها تؤثر في النظام، وبقيت مؤسسة قوية ومتراصة،. كانت هذه المؤسسة ومنذ الإستقلال، منقذ البلاد من الأخطار الخارجية والعدوان الخارجي وما يهدد الوحدة الوطنية وتفكك الدولة، وهذا يعود إلى أصول نشأتها، فهي سليل جيش التحرير الوطني المحرّر للبلاد من الإستعمار الفرنسي، والمؤسسة الأكثر تنظيما وانضباطا، الأمر الذي كانت تفتقر إليه المؤسسات الأخرى.[2]

ولقد تطوّرت مكانة الجيش تدريجيا عبر النصوص المعتمدة في مرحلة ما بعد الإستقلال، وهذا سواء في برنامج طرابلس، أو دستور1963، أو الميثاق الوطني لسنة 1964، حيث كان الجيش الشعبي الوطني مثله مثل كل مؤسسات الدولة يسيطر عليه حزب جبهة التحرير الوطني، لكن له تأثير على السلطة، فهو من ساعد الرئيس بن بلة في الوصول إليها.[3] وهذه المؤسسة كونها وريثة جيش التحرير الوطني أصبحت غداة الإستقلال مؤسسة قوية، وأصبحت أكثر قوّة بفضل تكوينها وآلياتها، وبالرغم من التناقضات الداخلية التي عرفتها تمكّنت من المحافظة على وحدتها في الظروف العصيبة، فما عاد في الحرب بين الولايات في صائفة 1962، ومحاولة الانقلاب سنة 1967، ظلّ الجيش متراصا طوال الثلاث سنوات من الحكم الجماهيري للرئيس بن بلة، والثلاث عشر سنة من اشتراكية ثم تقدمية الرئيس هواري بومدين، والثلاث عشر سنة من ليبرالية الرئيس الشاذلي بن جديد، ومع التحولات الديمقراطية منذ سنة 1989، ثم للمرحلة العصيبة التي بدأت منذ سنة 1992.[4]

بالنسبة للمغرب فإنّه وضع أول أسس قانونية لمؤسسات الدفاع الوطني مباشرة بعد استقلاله، فقبل ذلك تولّت قوات الحماية الفرنسية شؤون الدفاع والشؤون الخارجية، بناء على معاهدة الحماية المبرمة بفاس في مارس سنة 1912 إلى غاية إستقلال المغرب سنة 1956، أين تم تأسيس القوات الملكية المسلحة من خلال الظهير الصادر في 25 جوان 1956، ومن أجل وضع إدارة فعلية للدفاع الوطني تم تأسيس وزارة الدفاع بالظهير الصادر في 8 أوت من نفس السنة.[5] وعلى عكس الجزائر، فالجيش في المغرب لم يتمكّن من الاستيلاء على السلطة، وفشل في محاولتيه الانقلابيتين لسنتي 1971 و1972،

---

(1) Rémy Leveau , **op.cit** , p 35.

(2) رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، **المرجع السابق الذكر**، ص 321 ،322.

(3) Abdelkader Yefsah , **op.cit** , pp 147 , 148.

(4) George Morin , **op.cit** , pp 84 , 85.

(5) Brahim Saidy , **op .cit** , p 121.

مما جعل العرش المغربي يضل حذرا من هذه المؤسسة، ويتبع اتجاهها إستراتيجية صارمة، نتج عنها فشل المغرب في المرحلة الأولى في الحرب مع الصحراء الغربية.[1]

خلال هذه المرحلة كانت العقيدة الأمنية التي وضعتها الجزائر منذ استقلالها تحمل في محتواها الطابع الإيديولوجي، حيث أن الإيديولوجية الاشتراكية التي تقوم على مبادئ مضادة للإستعمار وللاستغلال مؤكد عليها في مختلف دساتيرها الاشتراكية (1963،1976،1989) إلى غاية نهاية الحرب الباردة، وضلت مستمرة في دعم الحركات التحررية، ومع الإرهاب أضافت مبدأ محاربة الإرهاب.[2]

ظل المغرب مهتم بتقوية وتسليح جيشه لتمكينه من القيام بمهامه، ولأن الأساس في كل سياسة دفاعية هو وضع سياسة للتسليح، وفي مجال التسليح اعتمد المغرب في تسليح قواته على الدول الأجنبية لقدراته المحلية المنعدمة في إنتاج الأسلحة. ومنذ الحرب الباردة، كانت صفقات اقتناء الأسلحة بدورها خاضعة للتقارب الإيديولوجي، لذا استغل فرصة تسليح جيوشه للتقرب من المعسكر الرأسمالي، وفي نفس الوقت عمل على جعل نزاع الصحراء الغربية يبدو وكأنه صراعا قطبيا بهدف الحصول على الدعم الدبلوماسي على مستوى التنظيمات الدولية من جهة، وللحصول على الدعم المالي من أجل تحسين قدراته العسكرية من جهة أخرى. في حين يبقى المتعاملون الرئيسيون مع المغرب هم المرتبطون به بعلاقات استعمارية تاريخية، أو من خلال رابط الولاء للغرب، ويتشكلون في الأساس من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسبانيا، ثم تأتي روسيا وبعض من الدول الأوروبية لكن بنسبة أقل.[3]

اتجهت الجزائر منذ الإستقلال لتسليح جيوشها نحو الإتحاد السوفياتي والمعسكر الإشتراكي، مهتمة أكثر بالمجالين الجوي والبري. وفي فترة السبعينات لمّا ظهرت أزمة عداء قوية بين الجزائر والمغرب، أخذت الجزائر تنوّع مصادر اقتناءها للأسلحة من التيار الإشتراكي إلى جانب فرنسا التي دخلت خط المنافسة في تسليح الجزائر والمغرب، حفاظا على التوازن بين الطرفين وعلى نفوذها في كلا البلدين. ومع الأزمات التي عرفتها أسواق البترول(1973و1979) وارتفاع أسعاره، تمكّنت الجزائر من رفع اعتمادات التسليح، فاتجهت بداية الثمانينيات إلى رفع النفقات العسكرية لتبلغ سنة 1982 حوالي 914 مليون دولار أي حوالي 2,2 % من الدخل الوطني الخام المقدّر بـ 36 مليار دولار. لكن يتراجع الإهتمام بها بسبب الأزمة المالية والبترولية لسنة 1986، أين انصب الإهتمام بالتنمية الإقتصادية، ليعود إهتمامها بالتسلّح سنة 1992 بسبب الأزمة الأمنية أو ما سمي بـ "العشرية السوداء". ولم تكن الجزائر تتسلّح في تلك الفترة إلا من الدول الصديقة(كروسيا)، ورفضت كل من الولايات المتحدة وفرنسا تزويدها بالأسلحة لموقفهما من توقيف المسار الانتخابي واتهام النظام الجزائري بانتهاكه لحقوق الإنسان.[4]

---

(1) Rémy Leveau , **op.cit** , p 35.

(2) علي جهاد بورعة ، "الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية" ، **المرجع السابق الذكر**.

(3) Brahim Saidy , **op.cit** , pp 125 , 126.

(4) عز الدين قطوش ، **المرجع السابق الذكر**، ص 222 ، 223.

نفس الإهتمام سجّله المغرب، حيث أصبح بدوره يهتم أكثر بقطاع الدفاع من خلال رفع ميزانيته، ولقد استحوذت وزارتي الدفاع والداخلية لوحدهما على أكبر نسبة في الميزانية، فبلغت حصتهما في ميزانية التسيير لسنة 1980 نسبة 33 % ، وكلّفت الحرب في الصحراء الغربية خلال نفس السنة ما نسبته 40 % من ميزانية الدولة، كلّ ذلك على حساب الشؤون الإجتماعية التي انخفضت النسبة المخصص لها بشكل كبير.[1] وأصبحت الحرب تكلّف المغرب أكثر فأكثر، ففي سنة 1982 خصص لها 1,1 مليار دولار أي 32% من الميزانية، وتكلّف الدولة حوالي 1,9 مليار دولار سنويا، وكانت المغرب تتلقى مساعدات أجنبية لأجلها حيث كانت السعودية تتحمل جزءا من الميزانية السابقة، إلى جانبها الولايات المتحدة التي كانت توفر له الأسلحة من أجل منح الثقة للملك الحسن الثاني، ولتحقيق التوازن بين تسليح الجزائر والمغرب ، ولإقناع الجزائر وجبهة البوليساريو بالعدول عن مسعيهما.

وصل التسابق نحو التسلح الذي انتهجه المغرب إلى مستوى جعل الولايات المتحدة سنة 1982 تقلق على الشؤون الداخلية المغربية وعلى العرش المغربي نفسه، بسبب تضحية الملك بالشؤون الإجتماعية من أجل تحرير ما يعتبره أرضا مقدّسة، مما يخوّف من انفجار شعبي. لذلك اضطر الملك سنة1983 لأن يخفّض من مخصصات شراء الأسلحة (100 مليون دولار) ويقلّصها إلى النصف (50 مليون دولار). ولتمادي إهتمام الملك بالتسليح اضطرت الولايات المتحدة سنة 1989 لرفض تزويده بصواريخ من نوع ستينغر Stingers كونها سلاحا خطيرا، لكن ذلك لم يمنع الحسن الثاني من الاتجاه لغيرها حيث لجأ لإيران لتزويده بصواريخ وصواريخ مضادة للطائرات، وتمكن المغرب وبوساطة إسرائيلية من الحصول على الضوء الأخضر من إيران لتزويده بصواريخ ستينغر تأهبا للحرب في حالة توترت العلاقات أكثر، حتى يضمن حسم أمرهما والانتصار بحرب خاطفة، خاصة وأن إسرائيل ساعدت المغرب ووفّرت التدريب لجيشه لقيادة عمليات كومندوس.[2] فهاجس الحرب ضلّ ينتاب المغرب .

ظل المغرب يستفيد من الدعم العسكري الأمريكي طوال فترة الحرب الباردة، وتعتبر الترسانة المغربية المكوّنة من الأسلحة الغربية أدق تكنولوجيا وأحدث مقارنة بالأسلحة التي تتحصل عليها الجزائر من الإتحاد السوفياتي، والغريب أن المغرب لم يتّهم بإدخال المنطقة في سباق نحو التسلح، واعتبر المغرب الاتفاق الجزائري الروسي حلفا ضده، في حين أن شراكته مع الولايات المتحدة، والتي اعتبرته حليف إستراتيجي لها خارج الناتو واستفاد من دعمها المالي منذ بداية الحرب في الصحراء الغربية بما يزيد عن مليار دولار، ولم يكن ينظر إليه على أنه تحالفا ضد الجزائر.[3]

---

(1) Moumen Diouri , **op.cit** , p 60.

(2) **Ibid** , p 112 , 113.

(3) عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق الذكر**، ص 90

لكن مع أحداث11 سبتمبر 2001، تغيّرت مواقف الدول الغربية ونظرتها إلى ما يحدث في الجزائر ومساعيها لمحاربة الإرهاب، حيث أصبح الأمر أكثر شرعية من ذي قبل. وترى الجزائر أنها الدولة الأكثر تقديرا لما يحمله تهديد الإرهاب الذي عانت منه، لذاك اتجهت لتدعيم أي إجراء يتخذ دوليا لمحاربته، وهو ما سمح لها بالتقرب من الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأنها أبدت نيّتها في محاربة الإرهاب إلى جانبها، بل وأفادتها بقائمة لأسماء أشخاص محتمل انتماءهم للحركات الإرهابية، سواء في المنطقة أو في أفغانستان والمنظمين إلى القاعدة. و كان لأحداث 11 سبتمبر أثر على تغيّر نظرة العالم عامة والولايات المتحدة خاصة لما حدث في الجزائر. هذا الحدث أعطى للمسئولين الجزائريين فرصة لتفسير العنف الذي عاشته، والذي لم يعد نتيجة لتوقيف المسار الانتخابي في سنة 1992 ولا لسياسة الاضطهاد المنتهجة بين سنتي 1992 و1994، بل أصبح ينظر إلى ما حدث في الجزائر على أنها نتيجة لمؤامرة دولية لجعلها منطلق للجهاد. فالحرب ضد الإرهاب التي أعلنت عنها الولايات المتحدة الأمريكية جاءت لتدّعم تحليل المسئولين السياسيين والعسكريين الجزائريين على أن الإرهاب الأصولي مصدره حرب أفغانستان، بل وحتى فترة تأسيس الجبهة الإسلامية الجزائرية كان متزامنا مع عودة الجزائريين الأفغان للجزائر، والذين شكلوا نواة العنف فيها في تلك الفترة.[1] وهو ما سنراه لاحقا مع ظهور ما يسمى بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وكانت العلاقات خلال تلك الفترة جد متوترة بين البلدين بعدما قطعت بين سنتي 1976 و1988 بعد اعتراف الجزائر بالجمهورية الصحراوية المعلن عنها سنة 1976، ويستمر الوضع لغاية سنة 1988، رغم تحسنها مع التقارب الذي عرفه الطرفان من أجل تفعيل فكرة تأسيس إتحاد المغرب العربي، وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وفتح الحدود، وإلغاء تأشيرة السفر بينهما في 31 ماي من نفس السنة.[2]

هذا التقارب السابق لم يستمر طويلا، حيث عادت الخلافات مجددا وأغلقت الحدود بين البلدين في 27 أوت 1994 لفرض المغرب التأشيرة على الرعايا الجزائريين، والسبب هو اتهام المغرب للجزائر في تفجيرات مراكش وفاس،[3] ولمشاركة المغرب في سياسة العزلة التي فرضت على الجزائر بسبب الأزمة الأمنية التي عرفتها، وإتباعه للسياسة التي يمليها الغرب المنتصر في الحرب الباردة، لذا لا يتصوّر المغرب أن تطوي الجزائر تلك الصفحة بعدما كانت تطمح للتعاون المنشود والمنتظر من التقارب الذي تمّ مع فكرة إتحاد المغرب العربي.

3- الأزمة الأمنية الجزائرية

---

(1) Salim Chena , « Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo-maghrébine » in **Hérodote**, revue trimestrielle de géographique et géopolitique française , n° 142,3éme trimestre ,2011, pp 153, 154

(2) Paul Balta , **op.cit** , p 235.

(3) Lyes Laribi , **op.cit** , p 149

تعود الأزمة الأمنية التي دخلت فيها الجزائر إلى توقيف المسار الانتخابي، حيث لجأت بعض من أجنحة التيار الإسلامي إلى العنف من أجل محاولة استرجاع ما تعتبره حقها الشرعي، أي استلامها للسلطة بعد الفوز الذي حقّقته في الدور الأول للانتخابات التشريعية لسنة 1991. وفيما يتعلق بظهور التيار الإسلامي في الجزائر لمعرفة علاقته بالسلطة لا بدّ من العودة إلى الجذور التاريخية للعلاقة القائمة بين الإسلام والنظام في الجزائر، وكيف تطوّرت نحو العنف.

تعود العلاقة القائمة تاريخيا بين الإسلام والنظام الجزائري إلى الحقبة الإستعمارية، حيث كان الإسلام هو المجال الوحيد الذي يسمح من خلاله مقاومة السياسة الإستعمارية، وهو ما أثّر بدوره على الحركة الوطنية. وفي عهد الرئيس هواري بومدين سيطرت القوات الدينية على قطاعي التربية والثقافة مقابل سكوتها على سياسات الرئيس حول الثورتين الصناعية والفلاحية مستغلة فراغ المعارضة، وفي عهدي الرئيسين بومدين وبن جديد دعما الحركات الطلابية المتطرفة لمواجهة التيارين الماركسي والبربري التي كانت تنشط على مستوى الجامعات. واعتقد البعض أن إقالة الرئيس الشاذلي سببه يعود إلى علاقته بهذا التيار، حيث كان يسعى للعمل على تحقيق التعايش في البرلمان مع أغلبية من الاتجاه الإسلامي، في حين وضع الجيش لاحقا مخططا ثان في تعامله مع التيارات الإسلامية، يتمثل في الحوار البناء أو الهدنة التي تم الاتفاق عليها بين المؤسسة العسكرية والجيش الإسلامي للإنقاذ في سنة 1996 تحت حكم الرئيس اليمين زروال، وظل معها الطرفان يتقاسمان السلطة، حيث الجيش من جهة يتحكم في الدولة وفي الإقتصاد ومن جهة أخرى القوات الدينية التي تولت الجانب الثقافي والاجتماعي، لكن الإسلاميون الراديكاليون من هذا التيار كانوا ضد فكرة تقاسم السلطة،[1] وهو ما يفسّر لجوءهم إلى القوّة.

أدى ظهور العنف والإرهاب في الجزائر إلى الخلط بين ما هو سياسي وما هو أمني، فالأزمة السياسية التي دخلت فيها الجزائر كانت السبب في دخولها في أزمة أمنية، ولمواجهتها كان على السلطة أن تعتمد على الحلول السياسية والأمنية في آن واحد، وإن طغت الحلول الأمنية على السياسية، واضطر النظام على منحها –لاحقا– إطارا سياسيا حتى لا تتحوّل الدولة إلى دولة العنف.

وسبب ظهور الإرهاب يعود للعنف الذي عرفته البلاد بعد الاعتقالات التي تعرض لها قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ[*] بعد توقيف السلطة للمسار الانتخابي، مما أدى لغياب الآمر والموجّه والضابط للحزب، أي من يدفع بالأعضاء لتجنب العنف أو العدول عنه، وسط حزب تختلف فيه التيارات مابين معتدلين ومتطرفين. ويتجه البعض إلى اعتبار أنّ السلطة لما قامت بتوقيف المسار الانتخابي، دفعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى العنف.[2]

---

[1] George Morin , **op. cit** , pp 109 , 110.

[*] الزعيمان المعتقلان هما عباسي مدني وعبد القادر حشاني.

[2] رابح لونيسي ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، **المرجع السابق الذكر**، ص 339 ، 340.

كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد دخلت بدورها في صراع داخلي بين مختلف الإتجاهات، فمن جهة الداعون إلى حل "الجزأرة"، ومن جهة أخرى الذين يفضلون حل "الأمة الإسلامية" بدلا عن الأمة الجزائرية. كما أخذ التنافس يظهر على مستوى الجيش الإسلامي للإنقاذ، الجناح العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ، فمن جهة التيار المتواجد في الخارج وفي الجزائر، ومن جهة ثانية العائدين من حرب أفغانستان الذين يحملون ذكريات تلك الحرب (1979–1989)، ومن جهة أخرى الذين تأثروا بالحرب ضد فرنسا، يضاف لهم طرف آخر هدفه هو الثأر من النظام لا غير، وبسبب هذا التنافس تأسست الجماعات الإسلامية المسلحة المعارضة للجيش الإسلامي للإنقاذ.[1]

ولمواجهة سلسلة أعمال العنف التي دخلت فيها الجزائر تم الإعلان عن حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، واتخذت السلطة إجراءات صارمة لمواجهة الوضع، حيث فرضت حالة الطوارئ منذ بداية فيفري 1992، وأعلنت عن إنشاء مراكز للحجز الإداري في كل من أدرار وورقلة، لنقل المهدّدين للأمن والإستقرار(وصل عددهم حوالي 13 ألف)، واستمر استقبال بعض تلك المراكز للمحتجزين لغاية سنة 1995. أدت هذه السياسة إلى تزايد العنف الذي خلّف ضحايا وسط المواطنين، وتصفيات لشخصيات وإطارات وكفاءات ومثقفين، من ضمنهم رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف، الذي تعددّت الأطراف المتهمة باغتياله، فمنهم من اتهم "المافيا المالية– السياسية" في النظام، لتوعّد بوضياف بمحاربتها لتورّطها في الفساد، ومنهم من اتهم أطراف في النظام معارضة لتعييناته لبعض من المعارضين، ومنهم من وجّهها لمعارضيه حول سياسته الخارجية وموقفه إزاء نزاع الصحراء الغربية، خاصة وأنه أقدم على زيارة للمغرب دامت مدة خمس أيام في ماي 1992، أي شهر قبل اغتياله .[2]

أدى توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992، إلى ظهور عدّة جماعات مسلّحة، جنّدت في صفوفها عدّة فئات كالعائدين من أفغانستان، وبعض المتمردين المسلّحين في فترة الثمانينات، إلى جانب فئة من الشباب البطالين. كانت أهم الحركات في تلك الفترة هي الحركة من أجل دولة إسلامية(MEI) والحركة الإسلامية المسلّحة(MIA)، توحّدت العديد منها سنة 1992 في ما سمي بالجماعة الإسلامية المسلّحة (GIA)، التي وزّعت نفسها على تسع مناطق، (حسب عدد النواحي العسكرية). كان لها شبكات دعم حتى في أوروبا، خاصة في بريطانيا وفرنسا. وقام هذا التنظيم بقيادة عدّة عمليات في الجزائر، خلّفت العديد من الضحايا، وامتدت عملياته إلى فرنسا، لاتهامها للحكومة الفرنسية بمساندة النظام الجزائري.[3]

---

[1] Benjamin Stora , **Les guerres sans fin, une histoire entre la France et l'Algérie**, Paris , Fayard – pluriel ,2013 , pp 124 , 125.

[2] رابح لونيسي ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، **المرجع السابق الذكر**، ص 340–346.

[3] Jean Michel Dasque , **Géopolitique du terrorisme** , Paris , éd Ellipses , 2013 , p 145.

[*] يلقب كذلك بأبي مصعب عبد الودود .

[**] كان الرجل الثاني في تنظيم القاعدة، بل ومنظرها الرئيسي، بعد مقتل أسامة بن لادن، سنة 2011، تولى قيادة هذا التنظيم.

كانت الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) التي أسسها حسان حطاب سنة 1998، منبثقة من الجيش الإسلامي للإنقاذ، لكن الصراع الذي حدث بين الجماعة السلفية للدعوة والقتال في مسألة تدويل الجهاد، انبثق عنه جناح يدعو لجعل الجهاد دولي بقيادة عبد المالك دروكدال،[*] وبعدما تم إزاحة حسان حطاب من الزعامة، أعلن ولاءه للقاعدة قبل أن يقرر أيمن الظواهري [**] ضم هذه الجماعة سنة 2007. بدأ نشاط هذه الجماعة منذ سنة 2003 لما اختطف عبد الرزاق البارة مجموعة من السياح الأوروبيين في ايليزي في الصحراء الجزائرية، وبسبب ذلك بدأت تتدخل القوات الأجنبية في المنطقة.[1] حيث أخذ الإرهاب يتجه لأن يصبح تهديدا أمنيا دوليا.

4 – تجربة الجزائر في محاربة الإرهاب بين الحلول السياسية والعسكرية

اختلفت المواقف حول طريقة مواجهة الأزمة الأمنية الجزائرية ومحاربة الإرهاب، بين دعاة الحل السياسي ودعاة الحل الأمني، مما أدى إلى الصراع على مستوى السلطة، وكان الرئيس اليمين زروال يميل إلى الحل الأول، ويفضل الحوار مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لذا دعى إلى المصالحة والحوار الوطني بين مختلف الفعاليات الموجودة في الساحة السياسية، بما فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ. إلا إن دعاة الحل الأمني وعلى رأسهم "اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر"تمكّنت من فرض توجهها بالدعوة إلى "نقل الخوف إلى الطرف الآخر"، وإن فشل زروال في تمرير المشروع إلا أنه نجح في العودة إلى المسار الانتخابي، من خلال تنظيم انتخابات رئاسية في نوفمبر 1995، والتي فاز فيها هو كمرشّح السلطة، سجّلت فيها بعض من التجاوزات إلا أنها أعطت فرصة للدولة لمحاولة إعادة بناء مؤسساتها.[2]

بعد فشل السلطة، حاولت المعارضة مواصلة الحوار من خلال عقد روما سنة 1995، الرافض لسياسة استعمال العنف سواء من طرف السلطة أو من طرف الجبهة الإسلامية، لكن عقد روما فشل رغم تأييد العديد من الدول له، بسبب توجيه الاتهامات إليه بأنّ الدول الأجنبية تدعم الجبهة الإسلامية، حتى تتمكن من الحصول على السلطة، لتعطي هذه الدول لنفسها مبررا للتدخل بحجة محاربة الإرهاب، ولوضع يدها على ثروات البلاد مثلما فعلت في العراق وأفغانستان.

بعد انتخاب الرئيس اليامين زروال، بادر بوضع دستور جديد سنة 1996، وهو الدستور الذي منع تأسيس أحزاب على أساس ديني أو عرقي أو لغوي، كما حدّد عناصر الهوية الوطنية التي لا ينبغي المساس بها، وتتمثل في الأمازيغية والإسلام والعروبة، ثمّ نظّمت انتخابات تشريعية، وبعدها محلية سنة 1997، أين حقّق فيها دعاة السلم نجاحا على عكس دعاة الحل الأمني، ووجّه الرئيس زروال

---

(1) Salim Chena , « Le Sahara et le Sahel dans la politique Algérienne , territoires menacés espaces menaçants » **op.cit** , pp 133 ,134 .

(2) رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 363 – 365 .

اهتمامه لمحاربة الإرهاب من خلال إصدار قانون الرحمة، وأثمر القانون بنتائج إيجابية أدت إلى نزول العديد من الإرهابيين من الجبال التي انسحبوا إليها من دون أي ضجة إعلامية. [1]

تلقى الإرهاب خلال فترة تطبيق القانون السابق ضربات كبيرة، إلا أن ذلك لم يوقف العنف والمجازر والاغتيالات في الجزائر، في حين بدأت الشكوك تثار حول من كان وراءها، وتنهال معها الاتهامات، وطالبت العديد من التنظيمات الدولية[*]منذ سنة 1997 بفتح تحقيقات حول الأمر، واستغلت المعارضة خاصة من الجبهة الإسلامية للإنقاذ ذلك الأمر لضرب النظام.[2]

حاولت بعض الأطراف الخارجية استغلال الوضع لمصالحها بالضغط على الجزائر من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية، لهذا بعد مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة سنة 1999، اتخذ كأول مهمة له إعادة الاعتبار للجزائر دوليا وإقليميا. وكانت أول خطوة له في محاربة الإرهاب هي الإقرار بالوئام المدني، وهو قانون يعطي الأمان للإرهابيين لتسليم أنفسهم، شبيه بقانون الرحمة الذي وضعه الرئيس السابق اليامين زروال سنة 1997. كما أطلق سراح بعض المساجين الإسلاميين الذين لم يثبت تورّطهم في أي جريمة قتل أو مشاركتهم في أي مجازر، وطوّر القانون إلى قانون المصالحة الوطنية سنة 2005.[3]

لقد كانت هذه من الأساليب التي عملت الجزائر من خلالها على محاربة الإرهاب، إلا أن هذه المشكلة توسعت لتخرج عن حدود الجزائر جنوبا حيث ساعدت ظروف لا استقرار الأنظمة فيها والمشاكل الإجتماعية والتنموية على توسيع نشاطاتها، بل وتتحد لتشكل شبكة إرهابية دولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أعطت صورة أخرى للإرهاب، لتتوسع أكثر مع الأزمات التي عرفتها المنطقة.

وإن استمر الجيش والأمن الجزائريين بكل جهودهما في مواجه هذه الجماعات لعدّة سنوات وإضعافها تدريجيا ليتراجع وجودها وليتركّز في مناطق محدودة، إلا أنه سنة 1998 عادت الحركة للنشاط بعد انشقاق حسان حطاب منها، وتأسيس الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال المسيطرة على منطقتي القبائل والأوراس، ويتمكّن في سنة 1999 من ضم جزء من الجماعة الإسلامية والمتمركزة في الصحراء الجزائرية بقيادة مختار بلمختار، إلى جانب الجنوب الشرقي بقيادة عبد القادر البارة الذي قاد عملية اختطاف السياح الأجانب قي سنة 2003 في منطقة جانت في الصحراء، وبعد استبعاد حطاب عن القيادة في ديسمبر 2003، تولي القيادة في المنطقة عبد المالك درودكال، وأعلنت الجماعة السلفية البيعة لأسامة بن لادن، لتصبح في جانفي2006 القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.[4]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 365-372.

[*] كل من منظمة العفو الدولي، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان وهيومن واتش أنترناسيونال

[2] **المرجع نفسه**، ص 372-374.

[3] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 378-380.

[4] Jean Michel Dasque , **op.cit** , pp 145 , 146 .

خلال الفترة التي عانت فيها الجزائر أزمتها الداخلية، فرض عليها حضرا في مجال الأسلحة، وكانت أوروبا وقّعت على مدوّنة سلوك حول تصدير الأسلحة، ترمي إلى منع بيعها إلى دولة قد تستعملها في عدوان ضد الغير أو خارج حدودها من أجل تحقيق مطالب حدودية عن طريق القوّة، وطبّقت على دول المغرب العربي خصوصا على الجزائر والمغرب،[1] لكن و إن احترم مع الجزائر إلا أنها اخترقته مع المغرب بالرغم من احتمال استعماله ضد الصحراويين، حيث وافقت بريطانيا على بيع الأسلحة للمغرب، مبررة الصفقة بأنها تمّت بعد استشارة الأمم المتحدة وعدم معارضتها، لاعتبار المغرب غير معني بالعقوبات الأممية.[2] في حين منع ذلك على الجزائر بالرغم من أنها عانت فعلا من أزمة أمنية، وكان المنع بحجة إمكانية استعمالها ضد المعارضة الداخلية، التي كان يقصد بها التيار الإسلامي الذي واجه النظام بالعنف.

المطلب الثاني: الإرهاب من تهديد داخلي إلى تهديد دولي

عرفت التجربة التي مرّت بها الجزائر عن الإرهاب تطورا ملحوظا فيما يتعلق بالنظرة الخارجية، فبعدما كان المجتمع الدولي يدين طريقة مواجهتها للمسألة، متهما إياها بالوقوف في طريق التحول الديمقراطي وصعود التيار الإسلامي للسلطة، أصبح يستدعيها لعرض تجربتها والتعاون مع الدول الكبرى من أجل القضاء عليه، بل أصبحت الدول الكبرى تدين التوجهات الإسلامية المتطرفة أينما ظهرت، وأينما حاولت الوصول للحكم، ولم تختلف نظرة المغرب عن هذا التوجه حيث استغل التهديد لتمرير فكرة أن المحاربين الصحراويين قد يشكلون نوعا من الإرهاب بعد توسع المشكلة في الصحراء ومنطقة الساحل.

1- جذور الحركات الإرهابية في المنطقة وعلاقتها بالإرهاب الدولي

ظهر الإرهاب في المنطقة بظهور مجموعة من الحركات، منها الإسلام السياسي بداية الثمانينات، وحتى ما قبل الإستقلال، لكن مع انتصار التيار الوطني العروبي ذو التوجه العلماني همّشت، وبسبب تضييق مجال حرياتها (كجماعة الإخوان المسلمين) استغلت المساجد لإعادة إحياء نفسها، وبدأت المواجهة العنيفة ضدها منذ سنة 1970 في المغرب بعد مقتل الزعيم النقابي عمر بن جلون من طرف الشبيبة الإسلامية، أما في تونس والجزائر فتعود إلى الثمانينات، تمكّنت تونس من قمعها منذ البداية. في حين الأخطاء التي ارتكبها النظام الجزائري قادته إلى سنوات عنف مابين سنتي 1992 و1998.[3]

---

[1] عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق الذكر**، ص 78.

[2] **المرجع نفسه**، ص 91.

[3] Jean-François Daguzan , « D'Al-Qaïda à AQMI, de la menace globale aux menaces locales » in **Maghreb Machrek** , revue trimestrielle Française, n°208, été 2011, pp 28 , 29.

يرى البعض أن ظهوره في المغرب العربي يعود إلى سنوات التسعينيات في ليبيا، من خلال الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة(GICL) التي كانت لها خلايا في المغرب وتونس. أما في الجزائر فنشط بشكل قوي فقط بعد توقيف المسار الانتخابي الذي فازت فيه الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مما أدى إلى ظهور الجيش الإسلامي للإنقاذ، الذي تحوّل إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال، هذه الأخيرة كانت أهدافها في البداية وطنية مرتبطة بالجزائر فقط، لكنها انضمّت سنة 2007 إلى القاعدة لتصبح القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، في حين بقيت الحركات الأخرى الموجودة في المغرب العربي من دون أن تنظم إليها وإن كان في تلك الفترة التنظيم غير قادر على القيام بعمليات في أوروبا، إلا أنه تمكّن منذ سنة 2005 من تنمية جناح له في الصحراء من خلال مجموعة من الكتائب القليلة.[1]

تراجعت هذه الحركات في الجزائر بعد جهود قوات الأمن الجزائري. واستمرت الأوضاع تحت السيطرة إلى غاية أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أدت بعدها الإستراتيجية الأمريكية، في أفغانستان والعراق مرورا بالقرن الإفريقي وباليمن، إلى ايقاضها بدلا من القضاء عليها.[2] وإن انصب تركيز القاعدة في بلاد المغرب على منطقة الساحل إلا أنها لا تزال تقود عمليات في الجزائر، كهجومها على المدرسة العسكرية في شرشال في 27 أوت 2011، واستيلاء قوات تابعة لمختار بلمختار(مالي) على موقع الغاز في تيقنتورين جنوب شرق الجزائر في جانفي 2013، التي راح ضحيتها كل الرهائن (39 منهم رعايا أجانب عاملون في المنطقة).[3]

أما النشاط الإرهابي الدولي الذي التحقت به هذه التنظيمات الإقليمية لاحقا، فإن جذوره تعود إلى سنة 1990، حيث كان يقوده مجموعة من المناضلين، لكن لم تكن لهم في تلك الفترة جذور معينة ولا أهدافا سياسية محدّدة، وتجمعوا حول أسامة بن لادن، وتدريجيا بدأت أهدافهم تخرج عن الأهداف الوطنية والمحدودة جغرافيا، وهو نفس الأمر الذي حدث مع الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر. فانهزامها في الداخل دفع بعناصرها نحو إرهاب يعمل دوليا للتعبير عن رفضهم للعالم الغربي بالعنف. في نهاية التسعينيات وبعد الفشل الذي واجهه أيمن الظواهري(خلف أسامة بن لادن) أعلن عن اتجاهه من خلال مقولته الشهيرة "العدو القريب–العدو البعيد"، أي بعد الفشل على المستوى الوطني قرّر "نقل المعركة إلى العدو"، والمقصود به الغرب عامة والولايات المتحدة على الخصوص. مكّنته العولمة من فتح مجال للقاعدة لتحقيق ذلك، وشكّل الهجوم على مركز التجارة العالمي والبنتاجون الدخول في مرحلة جديدة، أدت

---

(1) Khadidja Mohsen–Finan (Dir) , **Le Maghreb dans les relations internationales** , Travaux et recherche de l'IFRI , Paris , CNRS , 2011 , pp 296 , 297.

(2) Jean–François Daguzan , **op.cit** , p 29.

(3) Jean Michel Dasque , **op.cit** , pp 146 , 147.

إلى ظهور إرهاب لا حدود له، أصبح يستعمل ضد الغرب سلاحه وإمكانياته التكنولوجية، إلى جانب استعمال الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) التي لها دور مهم في توسيع نشاطه.[1]

كان الاعتقاد السائد أن العلاقة بين التيارات الإسلامية الجزائرية والقاعدة علاقات حديثة العهد، إلا أن الاتصالات بينهما تعود في الحقيقة إلى سنة 1998، الأمر الذي أكّده بعض التائبين من الحركة الإرهابية الجزائرية، حيث يصادف ميلاد الجماعة السلفية للدعوة والقتال(GSPC) تأسيس بن لادن للجبهة الإسلامية الدولية. وفي 11 سبتمبر 2003 أعلن أمير الجماعة السلفية للدعوة والقتال نبيل صحراوي التبعية للقاعدة، ودعى كل المسلمين " لتوحيد جهودهم لمعاقبة الأمريكيين الكفار"، وفي 24 جانفي 2007 أعلن عبد المالك دروكدال نهاية الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال وحل محلها تسمية القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بهدف توحيد الحركات الإسلامية في شمال إفريقيا والساحل تحت قيادة واحدة، وأعلن العديد من قادة الحركات في المغرب وليبيا انضمامهم للجماعة المركزية.[2]

إنّ محاربة القوات الجزائرية للجماعات الإرهابية في إقليمها وتضييق الخناق عليها هي من دفع بالجزء الأكبر منها للفرار نحو الساحل، والانضواء تحت سلطة يحي جاودي في شمالي المالي والنيجر وموريتانيا، لتتوسع لاحقا في كل من شمال نيجريا والتشاد. وكان وقتها تنظيمها غير مركزي، متكوّن من كتائب قليلة من حيث عدد المجنّدين فيها، ينشط العديد منهم في إطار الجهاد ضد الغرب، يسعون إلى تأسيس خلافة تمتد من موريتانيا إلى الصومال، في حين ينشط البعض الآخر في نشاطات غير شرعية وإجرامية والاتجار بالمخدرات وطلب الفديات وغيرها.[3]

دخل العديد من شباب الساحل في النشاط الإرهابي من خلال استقطاب تنظيم الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال لهم، خاصة الشباب الموريتاني، وبدخول الساحليين في التنظيم بدأ هذا الأخير في توسيع أهدافه لتخرج عن حدود الجزائر. وسبب ظهورها في موريتانيا هو رغبة بعض الشباب في الإطاحة بنظامهم لمحاربته للاتجاه الإسلامي، وأصبحت ثاني جبهة يمثلها الموالون سابقا لتنظيم الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال. بدأ نجاحهم على المستوى الإعلامي سنة 2007 بعد عملية اختطافهم وقتلهم لسائحين أجانب (فرنسيين) وإعدامهم لجنود موريتانيين، والهجوم على سفارة إسرائيل في نواقشط. [4]

---

(1) Jean-François Daguzan , **op.cit** , p 26 .

(2) **Ibid** , p 29 .

(3) Philippe Hugon , **op.cit** , p 55 .

(4) Khadidja Mohsen-Finan (Dir) ,Le Maghreb dans les relations internationales, **op .cit** , pp 297 , 298.

(*) وقاد هجوما على مطار جانت سنة 2007 لمطالب اجتماعية تنموية.و شارك في الهجوم على قاعدة الغاز في عين أميناس.

(**) بقيادة روحية للموريتاني حمادة ولد محمد ولد خيرو. وقامت الحركة بخطف دبلوماسيين جزائريين في غاوو في أفريل 2012،وأعدمت منهم واحدا،وقادت هجومين انتحاريين في نفس السنة في تمنراست وورقلة ضد قوات الأمن.

وعملت الجماعات الإسلامية المسلحة الجزائرية من جهتها على خلق خلايا لها في النيجر منذ سنة 1998، حيث عمل مختار بلمختار على توسيع النشاط الإرهابي في منطقة الصحراء والساحل، من خلال تأسيس جماعة "الممضيين بالدم"، تعتمد على سكان منطقة الساحل، قاد هذا التنظيم هجوما على سجن نيامي نتج عنه فرار العديد من الإرهابيين في جوان 2013، كما قاد الهجوم على قاعدة الغاز في صحراء الجزائر بعناصر جزائريين وعناصر من تنظيم "حركة أبناء الصحراء من أجل العدالة الإسلامية" MFSJI[*] حيث هاجموا قاعدة الغاز واحتجاز مجموعة من الرهائن. كما أن صحراء الجزائر مهددة من طرف التنظيمات الإرهابية الموجودة في منطقة الساحل مثل "الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا" MUJAO [**]من دول الساحل كفرع للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، قادت بدورها عمليات إرهابية واختطافات، كما تنشط في شبكة التجارات غير الشرعية الدولية المنتشرة في المنطقة.[1]

تم فتح جبهة للجماعات الإرهابية الفارة من الجزائر نحو النيجر منذ سنة 2008، وبدأت بعملية اختطاف الأجانب وهجمات على مناطق عسكرية، تمكّن بعدها التنظيم من الدخول شمال مالي من خلال علاقات مصاهرة للجهاديين مع القبائل المحلية، وساعدها في نشاطها الفديات والتجارات غير الشرعية، وتأمين هذه التجارات للمتورطين بالمقابل المادي، ومن توزيع الريع الناتج عن هذه التجارات بين قبائل شمال مالي. لقد أدى الأمر إلى دفع الجزائر إلى التنديد مرارا بما يحدث منذ سنوات 2009 و2010، متهمة حكومة باماكو بالتغاضي عن ذلك، بل واتهم الإعلام الرئيس أمادو توماني توريه Amadou Toumani Touré بالاتفاق مع تنظيم القاعدة. وبسبب عجز قوات الأمن عن التدخل في شمال خط تومبوكتو–غاو، تشكل ملاذ للنشاطات غير الشرعية، وقيام منطقة رمادية جنوب دول المغرب العربي، حيث أصبحت تشكل طرق ومعابر لكل التجارات غير الشرعية، يسلكها كل من تنظيم القاعدة القائم في المنطقة، وتجار المخدرات والمتمردين السابقين مع عجز دول الساحل على التحكم فيها.[2]

أصبح شمال مالي بدوره معقلا للجهاديين منذ أن ربط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب علاقات مع التنظيمات المحلية فيها، خاصة مع التنظيم الأكثر نشاطا في المنطقة، وهو تنظيم أنصار الدين، وأصبحت نشاطاته تثير مخاوف تحوّل مالي إلى أفغانستان القارة الإفريقية.[3] في حين عرفت ليبيا بدورها ومنذ التسعينيات نشاطات الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا، وإن تمكّن النظام الليبي من القضاء على بعض عناصرها ونفي البعض الآخر، إلا أن أعضاءه القدماء عادوا إلى ليبيا بعد الإطاحة بنظام القذافي للمشاركة في الإدارة الجديدة، وقام المتشددون الراديكاليين منهم بتأسيس شبكات من الجماعات الإرهابية

---

(1) Salim Chena , « Le Sahara et le Sahel dans la politique Algérienne , territoires menacés espaces menaçants » , in **Recherches internationales** , revue trimestrielle Française , n° 27,octobre – décembre 2013, pp 136 ,137.

(2) Khadidja Mohsen–Finan (Dir) ,Le Maghreb dans les relations internationales, **op .cit** , pp 298 , 299 .

(3) Jean Michelle Dasque , **op.cit** , p 150.

أشهرها "أنصار الشريعة"، قادوا عدة عمليات ضد عناصر من النظام القديم والمصالح الغربية، وللفوضى الواقعة في ليبيا، تحوّل جنوبها إلى منطقة إنسحاب قوات الجهاديين المطرودين من مالي.

لم تسلم كذلك تونس، فبعد ثورة جانفي 2011 والإطاحة بنظام بن علي عاد إلى تونس المحاربون التونسيون في صفوف القاعدة من أفغانستان والعراق، ليبدأ النشاط الإرهابي فيها خاصة منهم تنظيم أنصار الشريعة المرتبط بتنظيم القاعدة، واكتشفت القوات التونسية نشاط تدريب للجماعات الإرهابية على حدودها مع الجزائر،عرفت بعدها عدّة عمليات إرهابية، طالت حتى الشخصيات السياسية.[1]

ساعد نشاط هذه التنظيمات أكثر سقوط نظام القدافي، الأمر الذي مكّنهم من التسلّح بعد تسرب السلاح الليبي واستيلاء العديد منها عليه، خاصة تنظيم القاعدة، كما تمكنت من التغلغل وسط الطوارق المتواجدين في المنطقة من خلال علاقات شخصية وعائلية بالمصاهرة مع القادة التقليديين.[2] (أنظر الملحق رقم 09)

زاد من توسع النشاط الإرهابي الإقليمي والدولي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مع الربيع العربي،[*] وللأوضاع التي وصلت إليها ليبيا وجدت القاعدة أرضية خصبة لها لقيادة نشاطاتها في المنطقة، ومددت نشاطاتها إلى الدول المجاورة لليبيا كمالي والنيجر بالتحالف مع قبائل الطوارق، والتي عملت على إضعاف الحكومات المركزية في بعض المناطق (مالي). وتسببت عودة الماليين والنيجيريين والتشاديين، الفارين من الحرب في ليبيا في 2011 نحو بلدانهم، إلى زيادة نشاط الميلشيات المسلّحة، وزاد انتشار الأسلحة على طول الحدود الليبية في تهديد استقرار دول جنوب الصحراء، مما دعّم من نشاط القاعدة في كل شمال إفريقيا، والدول الواقعة جنوب الصحراء[3]

وبعد توسّع نشاط تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في كل من العراق وسوريا أخذ ينافس نشاط القاعدة في إفريقيا والساحل، حيث وجد طريقا له للتوسع في ليبيا بعد سقوط النظام الليبي بسبب الصراع القائم فيها بعدما تمكّن من قيادة عمليات في تونس بعد سقوط نظام بن علي، وأخذ يهدد كل من الجزائر والمغرب، وإن لم يتمكّن من الانتشار في الجزائر بفضل قوّة منظومتها العسكرية والأمنية إلا أن ذلك لم يمنعه من إيجاد مجموعات استقطبها في الجزائر لكنها تبقى متفرقة وضعيفة، في حين أخذ يكوّن له شبكات صغيرة في المغرب.[4]

---

(1) **Ibid** , pp 143 , 144.

(2) **Ibid** , p 146 .

(3) عبد الطيف حجازي ، "تهديدات القاعدة في شمال افريقيا"، في أوراق الشرق الأوسط ، عدد 64، يوم 18 نوفمبر 2014 ، من الموقع **http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-papers/222** ، إطلع عليه يوم 14 أكتوبر 2015 ، على الساعة 18:15.

(4) رشيد خشانة ،" تمدد داعش في شمال افريقيا : الاحتمالات والتحديات" ، تقرير لمركز الجزيرة للدراسات ،10 سبتمبر 2015، من الموقع **http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/09/201591011252869606.html** ، إطلع عليه يوم 12 أوت 2016 ، على الساعة 15:45.

تمكّن بذلك تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال، الناشط في الجزائر، من أن يظم إليه كل التنظيمات المتواجدة في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، بعدما أصبح يشكّل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أي انضمامه إلى القاعدة وتصبح أهدافه عابرة للحدود. لكن مع توسّعه، ظهر تهديد تنظيم آخر ينافسه في المنطقة وهو تنظيم الدولة الاسلامية الناشط في العراق وسوريا، مما سوف يزيد من خطر الإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي.

صاحب هذا التحول في نشاط هذا التنظيم من مستوى وطني ينشط في الجزائر إلى مستوى إقليمي، تغيير الجزائر لعقيدتها الأمنية، فبعدما كانت تفضل إدارة تهديداتها الإرهابية من خلال مقاربة أمنية وطنية، أصبحت تعتمد على مقاربة أمنية إقليمية، لكن هناك من حمّل الجزائر مسؤولية نقل نشاط التنظيم الإرهابي نحو الجنوب وتوزيع نشاطها على مجموعة من الدول على المستوى الإقليمي بدلا من التركيز كليا على الجزائر، لتكثيف الجهود الإقليمية لمحاربتها بدلا من أن تنصب كل الجهود عليها لوحدها.[1]

ظهر توجه حمّل الجزائر مسؤولية انتشار الإرهاب في المنطقة وأنها دفعته نحو الجنوب والساحل لتغييّر مكان تواجده وتبعده عن الشمال الجزائري حيث الكثافة السكانية مرتفعة.[2] لكن كيف تدفع الجزائر بالإرهاب نحو الجنوب في حين أنّها تعرف أنّ كل ثروتها في الجنوب؟

انتشرت القوات الإرهابية الفارة من الجزائر في شمالي مالي والنيجر، وفي موريتانيا حتى شمال نيجيريا والتشاد. ولقد ساعدها ظروف المنطقة لتدعّم وجودها وتمويل قواتها بفضل تجارة المخدرات والفديات ونشاطات أخرى غير شرعية، وبفضل تمكنها من تجنيد قوات من فئة الشباب، مستغلة ظروف المنطقة المصنفة بصعبة التحكم والسيطرة عليها. كما ساعدها تصاعد الإسلام الراديكالي وانتشار الفقر.[3]

وحملوا المسؤولية ليس فقط للنظام الجزائري بل وأيضا النظام الليبي، حيث اعتبروا انتشار الإرهاب في الساحل نتيجة سياسة كل منهما الرامية إلى إبعاد الجهاديين إلى أبعد حدّ عن عاصمتيهما، من دون الاكتراث بالقضاء عليه نهائيا، في حين اعتبروا أن التدخل الفرنسي جاء لوضع حدّ لسيطرة الجهازين على المنطقة. إلا أنّ فرنسا حلّت محل النظام الليبي بعد انهيار نظام القدافي، لم تكن تنوي القضاء عليه بل تنوي خلق التوتر في الصحراء الجزائرية التي لم تقبل خسارتها سنة 1962، فتدخلها ليس

---

[1] عز الدين قطوش، **المرجع السابق الذكر**، ص 230.

[2] Luis Martinez , « L'Afrique du nord en 2013, à l'aune de la crise au Mali » , in **Annuaire de l'Afrique du nord et moyen orient**, dossier sur l'échec du rêve démocratique , sous la direction de Fréderic Charillon et Alain Dieckhoff. France ,2014-2015 , p 79.

[3] Philippe Hugon , «Enjeux africains de sécurité : Grands Lacs, Corne de l'Afrique et Sahel » , **Défense Nationale**, revue mensuelle Française, n° 758, Mars 2013, p 53.

إلا لحماية مصالحها ومصالح الإتحاد الأوروبي لا غير، كونها تعتمد على الغاز الجزائري والليبي. [1] فحتى الوجود الأجنبي بدوره زاد من خطر الإرهاب، لأن الغرب لا يسعى إلى القضاء عليه وإنما حماية مصالحه الحيوية فقط، بل استمرار تهديد الإرهاب للمنطقة يخدمه كونه يمنحه مبررا للبقاء. فمنطقة المغرب العربي تعتبره أوروبا مجالا لمصالحه الحيوية خاصة على صعيد تزويد أوروبا بالطاقة، وتعد الجزائر المصدر الأساسي لها، لهذا تعتبر الدول المغاربية امتدادا وعمقا إستراتيجيا لأمن أوروبا واستقرارها الإقتصادي، الأمر الذي جعل قادة الدول الأوروبية يقيمون علاقات تعاونية مع الدول المغاربية.[2]

وبالنظر إلى الواقع نتساءل إن كان فعلا الجزائر هي من دفعت بالإرهابيين نحو الجنوب في حين أن كل ثروتها متواجدة فيه، حيث وجود الإرهاب في المنطقة سوف يزيد من تهديدها في عصب حساس هو الإقتصاد، التابع بل المقتصر على المحروقات، والمتمركزة فقط في الجنوب الجزائري. فتزايد نشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في فضاء الساحل الصحراوي، والذي أصبح مجالها المربح والآمن منذ السنوات الأولى من الألفية الثالثة، أصبح يهّدد الثروة الأساسية للإقتصاد الجزائري. وأثار مخاوف توسع وجوده، خاصة مع التوترات التي عرفتها المنطقة مع احتجاجات سكانها على عدم الإستفادة من تلك الثروة التي مصدرها المنطقة.[3]

2- وضعية المغرب إزاء التهديدات الإرهابية

عندما ظهرت المشاكل الأمنية والإرهاب في الجزائر كان المغرب ينظر إلى الجزائر نظرة حذرة بعدما اتهمها مباشرة في الهجمات الإرهابية التي تعرض لها سنة 1994. وظل يعتقد أنه غير معني بمسألة الإرهاب، ولم يظهر اهتمامه بمحاربته إلا بعد الانفجارات التي عرفها في2003، ثم أحداث 2007، فبالنسبة له كانت الخلايا الجهادية إما معروفة أو مخترقة، أو تم تحديد هويتها والقضاء عليها. وكان يشير إليهم بعض الإعلام المغربي ولهويتهم بتسمية "الطالبان المغاربة"، مؤكدا معرفة السلطات المغربية لهم، من خلال جوازات سفرهم التي تمنحها لهم. بعض من خلايا هؤلاء "الطالبان"، أخذت تدريجيا استقلاليتها الفردية، في حين فقد البعض وجهته وتحوّل البعض الآخر عن النشاط الإرهابي.[4]

كان ذلك تصوّر المغرب قبل الهجمات الدموية في الدار البيضاء في 16 ماي 2003، ووجّهت الاتهامات للقاعدة في بلاد المغرب التي تنشط من خلال الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة

---

(1) Luis Martinez ,« Algérie : L'après Bouteflika a commencé » , **Politiques internationales**, revue trimestrielle française , n°140, juillet –aout 2013 , pp 156 ,157.

(2)علي ربيج ، "العلاقات الجزائرية الأوروبية بين الشراكة والاتحاد من أجل المتوسط" ، **فكر و مجتمع** ، مجلة فصلية جزائرية ، عدد8، أفريل2011، ص 287 ، 288

(3) Luis Martinez ,« L'Afrique du nord en 2013, à l'aune de la crise au Mali » , **op.cit** , p 80.

(4) Abdallah Saaf ,« violences islamiste » , in **Les Cahiers de Chaillot** , numéro spécial sur Violence politique et paix dans le monde Arabe , revue mensuelle Française, N° 122, France, octobre 2010, pp 72, 73.

(GICM)، التي كوّنها قدماء المقاتلين في أفغانستان،وكانت لهم خلايا حتى في أوروبا، تلقى بعضهم تدريبات في مخيمات القاعدة في أفغانستان وباكستان والعراق والبوسنة وسوريا والشيشان. وتورّطت في هجوم الدار البيضاء في 26 مارس 2007، وهجمات أخرى في مراكش.[1]

في مارس 2007 أعلن المغرب انضمام أبو البارة المغربي إلى مجلس الشورى للقاعدة في المغرب العربي، والمتواجد مقره في جنوب غرب الجزائر، وبعدما تعرّض المغرب لتفجيرات انتحارية أودت بمقتل 45 شخصا (منهم منفذو الهجوم) وجّهت سلطاته الاتهام إلى المتشددين من التيار الإسلامي، ومنذ ذلك الحين انتهج المغرب سياسة صارمة ضدّهم، مكّنته من تفكيك حوالي 140 خلية إرهابية منذ تفجيرات الدار البيضاء.[2] ومنذ هجمات سنة 2003 غير سياسته تجاه الإرهاب، واتبع حملة لمكافحته بعدما تغيّر مفهوم الأمن بالنسبة للنظام، ومعها تحوّل دور مديرية مراقبة الحدود، ما يعني أن المغرب يرى وجود علاقات للإرهاب في المغرب مع الإرهاب في دول الجوار(أي الجزائر)، وتمّ تمرير قانون مكافحة الإرهاب بطريقة قياسية (ثلاث أيام بعد الهجمات السابقة) وبالإجماع، بعدما ظل لسنين محل معارضة ورفض، وارتفع معها عدد الناشطين الذين تمّ توقيفهم ليتجاوز 3500 موقوف، حكم على بعضهم بالإعدام.[3]

فيما يتعلق بالسياسة المنتهجة من أجل مكافحة الإرهاب فيرى المحللون أن المغرب اعتمد على المقاربة الاستباقية الدينية، لعدم كفاية المقاربة الأمنية، فلابد من الاعتماد على المقاربة الدينية والروحية، ففي إطار الأمن هناك مفهوم أساسي له يتمثّل في الأمن الروحي، والذي يبدأ بمحاربة التطرف الهدام. يتجسّد ذلك في المغرب من خلال تحصينه من التطرف، عن طريق تأهيل الأئمة والعمل على إصلاح الميدان الديني، بتحصين المساجد من الاستغلال، ورفع مؤهلات من يعملون في الجانب الديني في إطار المذهب المالكي، وقيم المواطنة. [4]

ولأداء دور على المستوى الإقليمي عمل المغرب على تأهيل أئمة من دول إفريقية مثل ليبيا، مالي، السنيغال، غينيا، ساحل العاج، الغابون، وحتى فرنسا بعد أحداث باريس في 13 نوفمبر 2015 لضلوع رعايا مغربيين في العمليات الإرهابية التي تعرّضت لها عاصمة فرنسا، مما يعطيه فرصة للعب أدوار على المستوى الدولي في محاربة الإرهاب، فأصبحت الدول الأوروبية تعمل على الإستعانة بالتجربة المغربية والاستفادة منها في محاربة الإرهاب، خاصة وأن المغرب عمل على إثبات قدراته في التصدي

---

(1) Jean Michel Dasque, **op.cit** , p 147

(2) " المغرب:المقاربة الاستباقية والدينية في محاربة الإرهاب"، في فرانس24، يوم27نوفمبر 2015 ، من الموقع **http://www.france24.com/ar/20151127** ، إطلع عليه وم 3 مارس 2016 ، على الساعة 09:29.

(3) Abdallah Saaf , **op.cit** , p 73.

(4) " المغرب: المقاربة الاستباقية والدينية في محاربة الإرهاب " ، **المرجع السابق الذكر** .

للإرهاب على المستوى الدولي، من خلال إيقاف عدّة عناصر من جماعات إرهابية تنشط في سوريا والعراق من ضمنهم نساء وأطفال. [1]

تنتمي هذه الجماعات لتنظيم الدول الإسلامية (أو ما سمى بداعش) الذي بعد تغلغله في بعض دول شمال إفريقيا ومنطقة الساحل أخذ يحاول التغلغل في المغرب، مكوّنا له خلايا فيها، وان كانت قليلة العدد إلا أن وجودها تهديد قائم، حيث يعمل على البحث عن الشباب لتجنيدهم للالتحاق بالعراق وسوريا، وبالرغم من تشديد المغرب للرقابة الأمنية إلا أن التنظيم تمكّن من تكوين خليّة تمتد إلى مدريد يروجون للتنظيم عبر مواقع التواصل الإجتماعي، وتمكن الأمن المغربي من ضبط عدّة شبكات، وأفادت المغرب بوجود عنصر من تنظيم جند الخلافة في الجزائر تسلل للمغرب من أجل استقطاب شباب من المغرب لتدريبهم في الجزائر على تنفيذ عمليات في المغرب، حيث يهدف إلى إقامة إمارة مغاربية كالتي في الموصل والرقة.[2]

وإن أطلق المغرب نظاما وقائيا متقدما في جميع الأقاليم المغربية، من خلال المتابعات القضائية للعديد من العناصر المتورطين في قضايا إرهابية للحد من انتشارها، إلا أنه كشفت حملة أمنية مشتركة بين المغرب وإسبانيا عن وجود شبكة متخصصة في تسفير جهاديات من النساء من شمال المغرب وسبتة ومليلة نحو سوريا، ولقد غادر المغرب أكثر من ألف متطوّع جهادي نحو سوريا والعراق، وصل بعضهم إلى مناصب قيادية في تنظيم الدولة الإسلامية.[3]

بالنسبة لتهديدات الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء، فإن الجزائر تعتبر المعنية الأكثر بالتهديد مقارنة بالمغرب، وحتى في النظرة إلى هذا التهديد فإنّ المغرب كان يراه بعيدا عنه، وهو بذلك أقل تأثرا مقارنة بالجزائر. بالنسبة للمغرب منطقة الساحل أين توسّع هذا التهديد، ما هي إلا جزء من التصور الغربي للتهديدات الإرهابية، والتي تدخل في إطار خريطة الأزمات التي تربط بين أفغانستان وباكستان والعراق والسودان والصومال، أي هي تحمل نفس المفهوم الأمريكي للتهديدات الإرهابية.[4]

كما أن مشكل الإرهاب في الساحل يبق لديه مرتبط بالصحراء الغربية، لهذا الخطاب الرسمي المغربي عمل على نشر فكرة تحوّل البوليساريو إلى حركة إرهابية، يشتبه بعلاقتها مع القاعدة في بلاد المغرب، خاصة مع دراسات لباحثين تركز على عدّة معطيات، حول إمكانية استقطاب شباب الصحراء الغربية من طرف الخطاب الديني الراديكالي، مما قد يؤدي إلى ظهور نشاطات ذات التوجه الإسلامي في المنطقة، مع وجود تبادلات اقتصادية مشبوهة مرتبطة بالتجارة غير الشرعية بين الصحراويين، إلى جانب

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] رشيد خشانة ، **المرجع السابق الذكر.**

[3] **المرجع نفسه.**

[4] Abdallah Saaf , **op.cit** , pp 305 , 306 .

تخوّفه من توترات قد يثيرها صحراويون منتمين إلى القاعدة في المنطقة أو متعاونين معها، فبالتالي التهديدات الإرهابية بالنسبة للمغرب تبق بدورها مرتبطة بالصحراء الغربية. [1]

3 – محاربة الإرهاب وظهور التسابق الجزائري المغربي نحو التسلّح

بدأت الجزائر تسليح قواتها لمواجهة الإرهاب منذ نهاية التسعينيات، مما أثار مخاوف المغرب الذي أدان خطوات الجزائر بسبب أهمية صفقات التسليح التي أبرمتها، خاصة بعد اتفاق الشراكة الإستراتيجية مع روسيا سنة 2001، والذي اقتنت من خلاله أسلحة مخصّصة لمكافحة حرب العصابات، ولمواجهة الجماعات الإسلامية المسلّحة. كما اقتنت أسلحة من الصين وإفريقيا الجنوبية بعد رفع الحضر الغربي عليها، وأبرمت عقود تسليح أخرى مع قطر. فأبدى المغرب قلقه واتهمها بإعلانها لسباق للتسلّح، وأنّ ذلك موجه ضده وليس ضد الإرهاب، حيث اعتبره متجاوزا لحاجات الجزائر الدفاعية، وربط الأمر بنزاع الصحراء الغربية والمطالب الترابية المغربية على تندوف ومناطق أخرى ضلّ يصر على مغربيتها، وتنازل عنها فقط لوضع حد للتوتر مع الجزائر وإنهاء الصراع بينهما، لكن الجزائر بالمقابل قامت باستقبال جبهة البوليساريو في تلك المنطقة نفسها التي تنازلت عنها بل وسلّحتها.[2]

اعتبر المغرب تسليح الجزائر تهديدا له، في حين يبرّر تسليح نفسه على أساس أنّ ذلك يحقق التوازن في المنطقة، بالرغم من أنه هو المهدّد لكونه طرف في نزاع إقليمي، حيث كان قبلا قد دخل في حرب مع البوليساريو، وتسبب في حرب مع الجزائر سنة 1963، مما يعني أنه له سجل تاريخي كمعتدي في المنطقة، في حين أن الجزائر لم يسبق أن اعتدت قبلا على أي دولة من دول الجوار، بالرغم من أنها عرفت مع العديد منها مشاكل حدودية، لكنها فضّلت تسويتها بطرق ودّية.

ولتركيز الولايات المتحدة على مهمة محاربة التهديدات الإرهابية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حاول المغرب توجيه نظرها إلى ما قد ينتج عن قيام دولة مستقلة في المنطقة، وإبراز احتمال قيام عناصر القاعدة أو أنصارها بالتسلل نحوها من خلال استغلال عناصر متطرفة، حيث يرى المغرب أن بعض مسئولي البوليساريو متورطون في الكسب غير القانوني في المنطقة (التهريب) تحوّلوا إلى إيديولوجية إسلامية متطرّفة ويحتفظون بعلاقات بشبكات جهادية.[3]

بعد انتشار الإرهاب استفاد المغرب بدوره من صفقات أكثر من ذي قبل، من خلال التعاون الأمني مع أوروبا، حيث وقع العديد من الدول الأوروبية خاصة هولندا وفرنسا عقودا معه لاقتناء السفن والطائرات الحربية. وفي مسألة استيراده للآليات الحربية، كان على المغرب احترام ما اتفقت عليه الدول الأوروبية سنة 2008 وما أطلقت عليه بتسمية السلوك(الوضعية) المشترك (أنظر الملحق رقم 09)، يضمّ

---

(1) **Ibid** , pp 306 , 307 .

(2) عبد النور بن عنتر ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 86.

(3) "الصحراء الغربية تكاليف النزاع" ، **المرجع السابق الذكر**، ص 2.

مجموعة معايير ينبغي احترامها، من ضمنها احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، ووجود نزاع داخلي، والإستقرار الإقليمي، لذلك باعتبار قيام نزاع الصحراء الغربية الذي يعدّ المغرب طرفا فيه، فإنه ينبغي النظر فيما إذا كانت هذه الصفقات تتماشى مع المواقف المشتركة للإتحاد الأوروبي، خاصة وأنه تم إحصاء وجود أكثر من نصف الجيش المغربي في الصحراء الغربية.

وفيما يتعلق بالمعيار الثاني، فتشير عدّة تقارير إلى عدم احترام قوات الأمن المغربية لحقوق الإنسان، حيث اتهمت في عدّة مرات بانتهاكها لحقوق الصحراويين، وفي تقرير آخر لهيومان رايت واتش Human Rights Watch ورد فيه تجاوزات النظام المغربي في حق الصحراويين، البعض منها بإسم محاربة الإرهاب. [1] وهو أمر رفضته الجزائر، واعتبره مضرا بالمغرب ذاته وبعلاقاته المغاربية، وهو الذي ينتقد الجزائر لإقصائه في المبادرات الإقليمية لمحاربة الإرهاب، في حين أنه السبب، كونه يربط كل القضايا والعلاقات الإقليمية بنزاع الصحراء الغربية، وربطه الإرهاب بالبوليساريو، واعتبار مخيماتها في تندوف معقلا للإرهاب. هذا الربط المستمر هو الذي جعل الجزائر تقصيه من المبادرات الإقليمية.[2] كما لا يمكن أن تتخلى الجزائر عن ملف الصحراء لأهمية المنطقة أمنيا بالنسبة إليها، خاصة مع تأزم الأوضاع فيها، فحسب الباحث في الشؤون الإفريقية والأمنية سيد أحمد أبصير فإن رؤية الجزائر للقضية الصحراوية هي بزاوية أمنية معقّدة، فتأزم الأوضاع في المنطقة أصبح المحرك لأهم الملفات التي تحكم العلاقات بين الجزائر والصحراويين إلى جانب المسائل السياسية. وأصبح تركيزها ينصب على الإدارة الأمنية للحدود وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والحد من حالة التوتر المتصاعد بين البوليساريو والمغرب، لذا تنظر إلى البوليساريو على أنه فاعل لا يمكن التنازل عنه كونه جزء من شبكة الحلول الأمنية في المنطقة.[3]

لا يمكن للجزائر إذا الرهان بالتخلي عن قضية الصحراء الغربية وعن البوليساريو الذي هو فاعل مهم يدعمها في ما تواجهه في المنطقة في ظل تهديدات متزايدة، في حين أن المغرب لا تربطها علاقات تعاون في الميدان الأمني على الإطلاق، فصحراء غربية متعاونة ومدعّمة للجزائر في حروبها ضد التهديدات التي تعاني منها المنطقة أحسن من صحراء مغربية مع مغرب دائم العداء وغير متعاون. واتضح الأمر بعدما أصبح التنسيق بين الجزائر وجبهة البوليساريو أمنيا واضحا بعد الاجتماع رفيع

---

(1) Jihan Seniora , « Exportations Européennes d'armes vers l'Afrique du Nord et le Moyen-Orient » in Les **Cahiers de l' Orient** , revue mensuelle Française, n°105 , juin 2012, pp 77 ,78 .

(2) محمد بوبوش ، **تطور قضية الصحراء الغربية في ظل التحولات الإقليمية والدولية** ، وجدة ، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، 2014 ، ص 188 .

(3) " لماذا تدعم الجزائر بسخاء جبهة البوليساريو؟ " ، **المرجع السابق الذكر**.

المستوى الذي جمع بين رئيسي وزراء الجزائر والصحراء الغربية في الجزائر، بحضور قيادات أمنية وعسكرية ووزراء خارجية الطرفين للنظر في التعاون في المسائل الأمنية.[1]

تستمر الدول الأوروبية في تزويد المغرب بالأسلحة بحجة دعمها في محاربة الإرهاب، لكنها تبقى تشك في نفس الوقت في المسألة، حيث ورد في تقرير سنوي في بلجيكا (لفدرالية والون) عن بيع الأسلحة، تمّ الإشارة فيه إلى أنه مرجح أن تكون تلك الأسلحة موجهة لمحاربة الإرهاب في المغرب، فهي بذلك تشك في إمكانية توجيهها للحرب في الصحراء الغربية، لكون المغرب تعتبر جبهة البوليساريو تنظيما إرهابيا عكس تصور الإتحاد الأوروبي ودوله. وحتى فيما يتعلق بالمعيار الثالث فإن 80 % من إقليم الصحراء الغربية يسيطر عليه ويديره المغرب، وعلى الدول الأوروبية أن تعتبر التوترات الحاصلة في المنطقة ذات طابع داخلي، بالتالي إذا كانت عملية بيع الأسلحة ستؤدي إلى زيادة التوترات الداخلية فعليها تقييد بيع الأسلحة للمغرب، وتهتم بمسألة إمكانية استعمالها في هذا النزاع، كما كان يجدر بها النظر إلى التوتر القائم بين الجزائر والمغرب و تلك الصفقات قد تؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة.[2]

تبقى تلك الصفقات مستمرة نظرا للعلاقات التي تربط المغرب ودول الغرب والمبنية على مصلحة الطرفين، مما جعل حتى مواقف المغرب متناغمة مع مواقفها في كل إستراتيجياته في المنطقة، فحسب الباحث عبد النور بن عنتر فالإستراتيجية المغربية تقوم على ثلاث اعتبارات أساسية، هي الاصطفاف مع مواقف الحلفاء الغربيين(الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا)، ونزاع الصحراء الغربية، والتنافس الإقليمي مع الجزائر، وهي اعتبارات متداخلة وذات تأثير متبادل. فلا يعارض خلالها مواقف حلفاءه الغربيين ويظل عمليا متناغم معها، خدمة لمصالحه في عدّة مسائل منها نزاع الصحراء الغربية لضمان دعمهم لرؤيته. وعمل المغرب لأجل ذلك على إحباط إستراتيجية الجزائر التي تقصيه من التعاون على المستوى الإقليمي، [3] وبيع الأسلحة للمغرب سيزيد من التوترات بين البلدين أكثر وفق ما أشار إليه الباحث عبد النور بن عنتر، فإستراتيجية المغرب التي لا تتجه بدورها إلى تحسين العلاقات وإن كان يعتبر تسليح الجزائر يزيد من تأجيج التوترات فالأمر سيكون سواء إن تعلّق الأمر بتسليح نفسه.

إلاّ إنّ تخوّف المغرب من تسلح الجزائر المتزايد ليس بجديد، فكل صفقة تقوم بها الجزائر منذ تاريخ حرب الرمال يعتبرها المغرب تهديدا له، وفي رسالة وجهها الحسن الثاني للأمين العام الأممي في فيفري 1967 عبّر فيها عن قلقه من تسلح الجزائر، لحيازتها على أسلحة بكمية ونوعية جيّدة، معروفة في الأوساط الدبلوماسية، ويراه أمرا مقلقا للمنطقة، بل وصرّح برغبته في تطبيق مبدأ نزع السلاح على كل من الجزائر والمغرب على حدّ السواء، من خلال تأسيس لجنة أممية تتولى مهمة توصية الطرفين للتراجع عن

---

(1) **المرجع نفسه** .

(2) Jihan Seniora , **op.cit** , pp 78 ,79.

(3) محمد بويوش ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 188.

فكرة رفع حجم إمكانياتهما العسكرية، ومراقبة الأسلحة التي هي بحوزة كل منهما، الأمر الذي رفضته الجزائر واعتبرت تصرف المغرب هذا هو ما يحتمل أن يسبّب في إثارة التوتر بين البلدين.[1]

تبق القوات العسكرية الجزائرية الأهم في المنطقة من حيث الحجم والتسليح بقوات جويّة معتبرة مقارنة بمنافسها المغربي، وهذا للتحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر، بظهور القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وممارساتها لنشاطات غير شرعية وللنشاط الإرهابي في الصحراء الجزائرية. وهو ما جعل الجزائر تقدم على التعاون مع الدول الغربية من خلال الحلف الأطلسي وفي إطار الحوار المتوسطي، وهو الأمر الذي يستدعي إتباع آليات مع إمكانات عسكرية متناسبة مع هذا الدور، فأولا لابدّ من تحديث المؤسسة من خلال تخفيض تعداد القوات العسكرية، وثانيا تحسين المستوى التكنولوجي من خلال اقتناء آلية حربية جديدة، ما يستدعي التنويع في المصادر وتطوير الصناعة الحربية المحلية.[2]

أصبحت فكرة التحالف التي يراها المغرب ضده غير مبرّرة ، بسبب توجه الجزائر نحو دول الغرب، فتجربتها في محاربة الإرهاب قد قرّبها من الدول الغربية وجعلها تتأقلم مع الواقع الجديد للنظام الدولي، ودخولها في شراكة مع منظمة حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة منذ أحداث 11 سبتمبر، وتصبح أول شريك له في محاربة الإرهاب في المغرب العربي وشمال إفريقيا والبحر المتوسط، لهذا عرف الإنفاق العسكري ارتفاعا ملحوظا، وتسلّح الجزائر هو لاعتبارات أمنية وجيوسياسية إقليمية ودولية. [3]

اتجهت الجزائر نحو جعل جيشها أكثر احترافية تماشيا مع معطيات جيواستراتيجية عديدة، تسيطر في اتخاذ القرارات الدولية فيها الولايات المتحدة الأمريكية ببروز ظاهرة الإرهاب، ولقد نوّعت الجزائر مصادر تسليحها إلى جانب حليفها التقليدي روسيا، لتشمل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا ودول أخرى غيرها كالصين، وإيطاليا، وجنوب إفريقيا). كما ارتفعت ميزانية تسلحها كذلك لارتفاع أسعار المحروقات، بعدما تمكّنت من تسديد 75 % من ديونها الخارجية سنة 2008، ووصول احتياط الصرف للدولة سنة 2009 حوالي 146 مليار دولار،مما كان له أثر على قطاع الدفاع .[4]

لقد أصبحت الجزائر قوة عسكرية إقليمية بسبب الدور الذي تلعبه في أمن منطقة الساحل وكذلك الأمن الدولي، كونها تحتل موقعا إستراتيجيا يربط شمال إفريقيا بالقارة الأوروبية، وهو ما يفسر الارتفاع المستمر لنفقاتها العسكرية. فتزايد إهتمام النظام بتسليح الجيش راجع للدور الذي يلعبه في مواجهة التحديات الأمنية، وحاجة القطاع إلى التحديث، خاصة بعد الهجوم الإرهابي الذي تعرض له موقع الغاز في عين أميناس مما دفع بالجزائر إلى الرفع في النفقات العسكرية، لجعل الجيش أكثر

---

(1) Abdelkhaleq Berramdane , Le Maroc et l'occident 1800-1974 , **op.cit** , pp 317 , 318.

(2) Flavien Bourrat , « L'armée Algérienne : un état dans l'état? » in **Les champs de mars**, revue trimestrielle française, n° 23, hiver 2011/2012 , p 31

(3) عز الدين قطوش، **المرجع السابق الذكر**، ص 223.

(4) **المرجع نفسه** ، ص 222.

احترافية واستعمالا للتكنولوجيات الحديثة، وأكثر قدرة على مواجهة الجرائم المترتبة عن التطورات التي تحدث على المستوى الوطني والدولي.[1]

فسبب تزايد إهتمام الجزائر بالتسلح راجع للمكانة التي أصبحت تحضا بها، فهي شريك رسمي فعال للقوى الكبرى التي تملك مصالح اقتصادية في المنطقة، تعمل على حمايتها من خلال الاعتماد على الجزائر كقوة إقليمية، وجعل من القوة العسكرية الجزائرية في صدارة الدول الإفريقية.[2] وهذا مبرّر كاف لأسباب تطوير الآلية الحربية الجزائرية، إلا أنه ليس كذلك في نظر المغرب.

بالمقابل يستمر المغرب في تقوية قدراته العسكرية ويواصل تسليح نفسه دون أن يتهمه أي طرف في إدخال المنطقة في سباق نحو التسلح، بالرغم من أنه داخل في صراع مع البوليساريو،على الأقل حتى الإعلان عن وقف القتال بينهما، ويبق احتمال استخدام سلاحه ضد الصحراويين واردا، إلا أن الدول الغربية واصلت بيعه السلاح دون أي مشكلة، بينما كانت تتحفّظ سابقا على بيع الأسلحة للجزائر، وحتى بريطانيا التي كانت ترفض بسبب النزاع مع الصحراء الغربية، خرقت مدوّنة السلوك الأوروبية، وباعت الأسلحة للمغرب بحجة أنها استشارت المنظمة الأممية حول المسألة ولم تعارض، كون المغرب غير معني بالعقوبات الأممية. واستمرت الولايات المتحدة بتسليح حليفها الإستراتيجي المغرب من خلال تقوية التعاون العسكري الثنائي، والتي ظهرت واضحة في زيارة وزير الدفاع الأمريكي وليام كوهن للرباط سنة 2000، وصرّح أن العلاقات بين المغرب والولايات المتحدة تتوتر بين الحين والآخر، أما التعاون العسكري الأمريكي المغربي فيدخل في إطار"الحفاظ على قدراته الدفاعية و في حفظ السلام".[3]

رغم التبريرات التي قدّمتها الجزائر لتسلحها، ظل الأمر يقلق المغرب الذي اتجه للاهتمام أكثر بالمسألة، بالرفع من ميزانية تسلحه رغم محدودية إمكانياته، ويربط توجهه هذا بإقدام الجزائر على ذلك، ولخلق التوازن بينهما، وبسبب نزاع الصحراء الغربية، حسب دراسة أنتوني كوردسمان Anthony Cordesman الباحث في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في الولايات المتحدة الأمريكية .[4]

ولتزايد قلق المغرب، عملت الجزائر على طمأنته بعدم دخولها في سباق نحو التسلح معه، وإنما لتواجه التهديدات المحيطة بها، لدرجة أنه في البرنامج الانتخابي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة أشار إلى أن تحديث القدرات العسكرية للجزائر مرتبط بخدمة مصالحها الأمنية والوطنية، كونها تمثّل أكبر دولة في القارة مساحة بعد انقسام السودان، ولامتدادها على شريط صحراوي (من الساحل الإفريقي الممتد من موريتانيا إلى التشاد مرورا بالنيجر ومالي) يعد أكثر المناطق في القارة اضطرابا، مما يحتم عليها تطوير

---

(1) Abderrahmane Mebtoul , « La sécurité de l'Algérie face aux enjeux géostratégiques en Afrique du nord » , **op.cit.**

(2) علي جهاد بورعة ، "الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية" ، **المرجع السابق الذكر.**

(3) عبد النور بن عنتر ، **المرجع السابق الذكر**، ص 90 ،91.

(4) Brahim Saidy , **op.cit** , p 126.

قدراتها الدفاعية خدمة لأمن واستقرار المنطقة، ولدعم دول الجوار الفقيرة والضعيفة كمالي والنيجر لوجيستيكيا وعسكريا، من أجل ضبط الحدود المشتركة معها والحد من تنقل التنظيمات الإرهابية في المنطقة.[1]

ولطمأنة المغرب تمّ حتى إلغاء الاستعراضات العسكرية بمناسبة ذكرى الثورة التحريرية لأول نوفمبر كرسالة بأنه لا يسعى باستعراضه لما يملكه من قوّة لتخويفه، وتستمر الجزائر في تأكيدها بأنها لا تتدخل بأي دعم عسكري في قضية الصحراء الغربية لأن المعني الوحيد بها هي جبهة البوليساريو. لكن بعض من الملاحظين قلّلوا من أهمية التبريرات السابقة بسبب تراجع العمليات الإرهابية في بداية الألفية، وفسّروا تسليحها بتوتر العلاقات بينها والمغرب، ويرون أنه على الجزائر أن تعترف بوجود هذا التوتر الدبلوماسي فعليا بسبب نزاع الصحراء الغربية. من جهتها الجزائر وإن كان لها وزن إقليمي، وهو ما يدركه المغرب بشكل كلي، إلا أنها أكّدت في أكثر من مرة عدم وجود نية في ضرب المغرب، وأوضح الرئيس بوتفليقة ذلك بشكل صريح في قمة الإتحاد الإفريقي بجوهانسبورغ سنة 2004، مشددا على أنه لن تكون بين الطرفين أية حرب، بل وليس من مصلحة الدول العظمى أن تندلع حربا في المنطقة لمصالحها الإقتصادية فيها خاصة في النفط الجزائري، ومشاريعها حول الفوسفات واليورانيوم، ومن مصلحة المغرب بدوره ألا يتورط في حرب لا يقدر على استيعابها اقتصاديا وعسكريا خاصة وأنه فشل في الحل العسكري الذي أنهكه سابقا ماليا وعسكريا، ودفع به إلى توقيع وقف القتال مع البوليساريو سنة 1991.[2]

صنّف المعهد الأمريكي"الدفاع الإستراتيجي والاستعلام " في "ميرلاند" سنة 2014، الجيش الجزائري في المرتبة الأولى إفريقيا، وفي المراتب الأولى عالميا بتجهيزات عسكرية معصرنة. تحتل كذلك المرتبة الأولى في المنطقة من حيث الميزانية المخصصة للدفاع و تسخير الموارد البشرية والمادية من أجل تأمين حدودها، وهي مرشحة للارتفاع بنسبة 6 % إلى غاية سنة 2017، بسبب وضع المنطقة والتنافس فيها، و حالة عدم الإستقرار خاصة مع الربيع العربي وتفاقم الإرهاب ببروز جماعات إرهابية تملك أسلحة ثقيلة، وهو ما يتطلّب من الجزائر جهودا و إمكانيات إضافية لتحقيق الإستقرار فيها [3]

دفع الأمر إلى زيادة التنافس بينها وبين المغرب، الذي بدوره لا بدّ أن يستعرض قواه للرد على الجزائر، ففي سنة 2012 في دراسة نشرها المعهد الوطني للدراسات الأمنية التابع لجامعة تل أبيب الإسرائيلية حول إمكانيات التسلح في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، أشار إلى أن المغرب يحتل المرتبة الأولى من حيث قوّة جيشه بفضل ما اقتناه من أسلحة حربية ذات نوعية وقدرات عالية في وقت

---

[1] عز الدين قطوش، **المرجع السابق الذكر** ، ص 226.

[2] **المرجع نفسه**، ص 225-240

[3] " معهد أمريكي يصنّف الجيش الجزائري في المراتب الأولى عالميا"، في 19 فيفري 2014، من الموقع **http://algeriatimes.net/algerianews27390.html** ، إطلع عليه يوم 4 أفريل 2014 ، على الساعة 16:28.

قصير، في حين يرى أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى من حيث الإمكانيات المالية التي تخصصها للتسلح وليس من حيث نوعيتها.[1]

اعتبر العديد من المحللين تسلح الجزائر أمرا طبيعيا بالنظر إلى التهديدات الأمنية الجديدة التي تعرفها المنطقة، خاصة منها منطقة الساحل التي لها حدود مع الجزائر، إلى جانب التهديدات الناتجة عن الثورة في ليبيا وتونس، يضاف لها التهديدات الداخلية للإرهاب وللقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.[2] فبعدما حاربت الجزائر لسنين الجماعات الإسلامية داخل حدودها، فإنّ نتائج التغيرات السياسية التي حدثت بعد الربيع العربي جعلت الجزائر محاصرة من طرف الحركات الإرهابية من كل جانب، من جهة تونس، ومن جهة ثانية ليبيا ومصر، ومن جهة ثالثة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات التابعة لها في الساحل.[3]

لقد أصبحت الجزائر تواجهها خطورة التهديدات الأمنية على حدودها الثلاث أي الشرقية الغربية والجنوبية. يزيد من العبء عليها انهيار المنظومات الأمنية لدول الجوار، وهو ما أصبح مصدر قلق أمني، مع تزايد خطورة الوضع لتطوّر شبكات الجريمة المنظمة، وانتشار تجارة الأسلحة بشكل مذهل، وتحوّل الجزائر إلى منطقة عبور لشبكات الهجرة السرّية نحو أوروبا، كل ذلك يضعها أمام تحدي تأمين حدودها من كل تلك المخاطر،[4] المرتبطة بانتشار الإقتصاد الرمادي من خلال توسع نشاط التجارات غير الشرعية والتهريب، كتجارة الأسلحة الخفيفة المنتشرة بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا، وتجارة المخدرات، وتهريب الوقود على الحدود الجنوبية الجزائرية نحو دول الجوار، وبتواطؤ من عناصر في النظام التي تعمل على الأمن على الحدود.[5]

وتشيد الولايات المتحدة أكثر من ذي قبل بدور الجزائر في المنطقة بعد نتائج الربيع العربي (خاصة بعد مقتل السفير الأمريكي في ليبيا)، واعترفت من خلال قيادتها في إفريقيا(أفريكوم) بدور الجزائر في حماية بعثتها، وأدى بالجنرال كارتر هام إلى الكشف عن استمرار الحوار بين الجزائر والولايات المتحدة حسب موقع ويكيليكس، مع وجود عدّة ملفات للمناقشة بين الطرفين في المجال السياسي

---

(1) « L'armée algérienne est riche, mais celle du Maroc plus puissante » publier le 7 aout 2012 , in **http://www.slateafrique.com/92341/larmee-marocaine-plus-puissante-que-larmee-algerienne**

,consulté le 6 mars 2016 **,** à 14H18.

(2) علي جهاد بورعة ، "الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية" ، **المرجع السابق الذكر**.

(3) Luis Martinez , « Algérie : L'après Bouteflika a commencé » , **op. cit** , p 149.

(4) عبد الله ندور،" الرباط تتوقع إعادة فتح الحدود مع الجزائر قريبا" 22جوان 2015 ، في الموقع **http://www.elbilad.net/article/detail?id=40060** ، إطلع عليه يوم 18 أوت 2015، على الساعة 16:55.

(5) Salim Chena, « Le Sahara et le Sahel dans la politique Algérienne , territoires menacés espaces menaçants », **op.cit**, pp 137 , 138.

والاقتصادي والتنموي ، وللتعاون العسكري الأهمية الكبرى في هذا الحوار، ويحتمل تطوير العلاقات لبيع السلاح للجزائر.[1]

إن تفاقم التحديات الأمنية في المنطقة جعل من الجزائر شريكا فعالا للولايات المتحدة الأمريكية في محاربة الإرهاب في المنطقة، وهو ما يرى البعض أنه يحقّق رغبة الجزائر في الاحتفاظ بزعامتها الإقليمية، وتجنيب عودة الزعامات التقليدية التي تشكل تهديدا، ولإقصاء منافسيها في المنطقة(ليبيا والمغرب)، وهذا من خلال شراكة فعالة مع الولايات المتحدة ، وهو ما تحقق نسبيا. في نفس الوقت تحاول الجزائر تحويل أنظار الرأي العام الداخلي عن الإخفاق الداخلي السياسي، وإلهاءه بوجود قوة عسكرية لها تجعلها الزعيمة في المنطقة، وأنها تقوم محاربة الجماعات المسلّحة وحماية حدودها.[2]

وتحقيقا للتوازن في إطار السياسة الأمنية الأمريكية اعترفت كذلك بدور المغرب في محاربة الإرهاب الدولي والقاعدة، وقدّمت له مساعدات من أجل دعم الإستقرار الداخلي وتحقيق تنمية إجتماعية، لما لذلك من دور في استقرار المنطقة. ويتلقى المغرب سنويا 20 مليون دولار كمساعدة من أجل التنمية تجنبا لأي توترات داخلية قد تضر بأمنه، كما أخذ في التفاوض من أجل بناء قاعدة قيادة إقليمية أمريكية في إفريقيا AFRICOM في طنطان جنوب المغرب، وتنازلت عن ميناء للتوقف للبحرية الأمريكية في مدينة القصر الصغير، على ضواحي مضيق جبل طارق الإستراتيجي.[3] فإن عملت الولايات المتحدة على تحقيق التوازن بين الطرفين إلا أنها تضل تدعّم المغرب سياسيا وماليا، لمساعدته لدعم نفسه داخليا وخارجيا حتى لا ينهار النظام، بحجة أن ذلك قد يضر باستقرار كل المنطقة.

4- المبادرات الجزائرية والمغربية في المنطقة

من نتائج التنافس القائم بين الجزائر والمغرب إقليميا انعدام التعاون الثنائي الأمني بينهما، وحتى على المستوى الإقليمي لا نجد مبادرة إقليمية تجمع الطرفان، خاصة في مسألة محاربة الإرهاب (ولكن حتى الجرائم الأخرى)، بالرغم من تهديد الخطر لكلاهما. وإن أثبت الطرفان أنه لا علاقة للتنظيمات الإرهابية في كلا البلدين ببعضها البعض لعدم وجود أي اتصال بين الجماعات الراديكالية الجهادية السلفية الجزائرية والمغربية، في حين تمّ إثبات وجود علاقات بين الجماعات الاسلامية للدعوة والقتال في موريتانيا بالإرهاب، إلاّ أنّ الطرفان يستمران في استعمال موضوع الإرهاب ضد بعضهما البعض، حيث يتهم المغرب البوليساريو بوجود علاقات بينها والقاعدة في المنطقة، والجزائر ترى أن للمغرب علاقة بتمويل الحركات الإسلامية المسلحة فيها.[4]

---

[1] عبد الله ندور، **المرجع السابق الذكر** .

[2] علي جهاد بورعة ، "الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية" ، **المرجع السابق الذكر**.

[3] Bichara Khader, « Maroc-Etats-Unis : un axe stratégique au Maghreb » ,dossier géopolitique du Maroc , in **Magazine Moyen-Orient** , Revue trimestrielle Française , n° 14, avril-juin 2012 , p 59.

[4] "الصحراء الغربية تكاليف النزاع " ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 18.

في واقع الأمر تبقى الجزائر مقارنة بالمغرب الأكثر تضررا من المشاكل الأمنية في المنطقة، بعدما أصبحت مسألة تأمين حدودها معضلة أمنية للاضطرابات المتنامية في جوارها الجغرافي المغاربي والساحلي، و تبق سياسة الجزائر لحماية نفسها من انتقال الأزمات إليها من خلال تأمين الحدود الذي لا يكون إلا بنشر وحدات عسكرية فيها، مع تكثيف النشاط الدبلوماسي القائم على الوساطة من أجل التقريب بين الأطراف المتنازعة. وسابقا كانت الدول فيما بينها هي من تثير مشاكل الحدود، لكن أصبحت اليوم التهديدات غير الدولتية السبب في الاضطرابات الحدودية، والأمر راجع لهشاشة الدولة وضعفها بل وغيابها، وفي إطار مواجهة الأزمات أصبح على الدولة أن تأخذ بعين الاعتبار وجود بؤر إجرامية وانتشارها، مع إمكانية التداخل بين النشاطات الإجرامية والنزاعات الداخلية والأنشطة المسلحة المحتملة، وعملية تأمين الحدود يتطلب اتفاقا بين الطرفين لضمان التنسيق في المهام وتقسيم الأعباء الأمنية.[1]

لقد غيّرت بداية الربيع العربي الأوضاع في المنطقة مع سقوط نظام بن علي في تونس في جانفي 2011، ثم الإطاحة بنظام معمر القذافي في ليبيا، وإن عملت كل من الجزائر والمغرب على قيادة إصلاحات داخلية، فكلاهما كان ينظر للثورات السابقة كحاملة للتهديدات، فمن جهة الديمقراطية الغربية، ومن جهة التيار الإسلامي في الدول العربية. وأدى الوعي بذلك إلى ظهور التقارب بين دول المغرب العربي الثلاث لمستوى جعل البعض يعتقد أنه سيؤدي إلى فتح الحدود بين الجزائر والمغرب.[2]

إن العائق الذي يستمر في منع هذا التقارب يضل نفسه وهو نزاع الصحراء الغربية، الذي جعل الجزائر تقصي المغرب في كل مبادرة إقليمية لمحاربة الإرهاب، فترى أن احتكام المغرب إلى نزاع الصحراء الغربية في علاقاته الإقليمية مضر بالمصالح المغاربية، بسبب ما يعمل عليه في ربط الإرهاب بالبوليساريو واعتبار مخيماتها في تندوف معقلا للإرهاب. كما يعود السبب كذلك إلى بعد المغرب الجغرافي عن منطقة الساحل، فهو بذلك ليس معنيا بالتهديد، وهو ما جعل الجزائر تستبعده في المبادرات الإقليمية لمحاربة التهديدات في الساحل، في حين المغرب يرى ارتباطه بالمنطقة بحكم الجوار المغاربي، وأنّ تصرف الجزائر مضر مغاربيا. هذا الأمر وضع المغرب أمام موقفين متناقضين حسب الباحث عبد النور بن عنتر، فمن جهة لا يريد نجاح الجزائر في المبادرات الإقليمية كمبادرتها في أزمة مالي، لأن نجاحها سيقوي مكانتها إقليميا مما يعارض مصالحه، لكن ومن جانب آخر لا يتمنى فشل سياسة الجزائر لأن ذلك سيزيد من انتشار الإرهاب في المنطقة، وهو ما سينعكس سلبا على أمن المغرب. بذلك لا يمكن لأي دولة في المنطقة أن تطمح إلى فشل سياسة محاربة الإرهاب لأي دولة من جيرانها مهما كانت

---

[1] توفيق هامل ،" الجزائر: تعقيدات تجديد بنية السلطة وتحديات البيئة الأمنية " مقال صادر يوم 31 ماي 2015، من الموقع **http://studies.aljazeera.net/reports/2015/05/2015531105449587939.htm**، إطلع عليه يوم 21 جوان 2015، على الساعة 10:20.

[2] Pierre Vermeren , « Le Maroc dans le contexte régional maghrébin » in **Magazine Moyen-Orient** ,Revue trimestrielle Française, N°14, avril-juin 2012 , p 52.

الخلافات بينها، فالتهديدات الأمنية وانعكاساتها واختراقها للحدود قد منح معنى حقيقيا للأمن الإقليمي ما يعني أن مواجهتها لا يمكن أن تكون عبر إستراتيجيات وطنية معزولة.[1]

إلا أنه بدلا من التعاون في محاربة التهديدات في المنطقة فكل واحد منهما يتهم الآخر، وأدى الأمر سنة 2013 بالمغرب ليعلن عن مشروع تسييج حدوده مع الجزائر، من أجل الحيلولة دون تسلل الإرهابيين وتجار المخدرات، والمهاجرين السريين، وردا على ذلك قامت الجزائر بحفر خنادق على حدودها من أجل مكافحة التهريب، وترحيل مجموعة من المغربيين كانوا متجهين نحو ليبيا عبر الجزائر، وتعليق خط طيرانها من الجزائر نحو طرابلس، لمنع المغربيين الراغبين في الالتحاق بليبيا وبالتنظيمات الناشطة فيها كإجراءات أمنية متخذة لمكافحة الإرهاب.

ما كان يعاب على دول المغرب العربي عامة، وعلى الجزائر والمغرب خاصة، هو غياب أجندة أمنية مغاربية بسبب غياب التعاون المؤسساتي بين الجزائر والمغرب، في حين تعتبر السياسات الدولية المتخذة في مواجهة التهديدات التي تعاني منها المنطقة ضئيلة مقارنة بما وصلت إليه الأوضاع وخطورة التهديدات، فبالنسبة لأوروبا المشكلة مرتبطة بتحديد خصوصية مكانة أوروبا في مسألة تهديد الإرهاب، في حين الأجندة الأمريكية كانت لفترة، تركز على بعد أحادي. إلاّ أنه تبقى الأجندة الأوروبية الأكثر تعاونا في ميدان المعلومات، كما أنه من جانب آخر كل من الطرفين الأوروبي والأمريكي له نظرته حول التغيرات التي يعرفها النظام الدولي على المستوى الكلي، حيث لا تعتبر المنطقة المغاربية مهمة لا بالنسبة للولايات المتحدة ولا بالنسبة لأوروبا.(*)[2] إلا بالقدر الذي يمس بمصالحها الحيوية.

تبقى المشكلة بالنسبة للجزائر والمغرب في أن القطيعة التي عرفها التعاون بين البلدين في جميع المجالات تمس كذلك مكافحة الإرهاب، والذي يستدعي لطبيعته ولو حد أدنى من التنسيق، على الأقل في ميدان تبادل المعلومات أو في ميدان التخطيط لصد الخطر المشترك. لكن يصل مستوى التنسيق بين الجزائر على حد تصريح وزير الداخلية المغربي محمد حصاد إلى"مستوى الصفر" بل ويضيف" لقد رتبنا أمورنا بحيث لا نكون بحاجة له" [3] أي أن المغرب اتخذ الإجراءات التي سوف تحميه من أن يصل لمستوى يطلب فيه التنسيق مع الجزائر، بمعنى لا نية له في التنسيق مع الجزائر إطلاقا.

فأخذ المغرب في إقامة حاجز على الحدود مع الجزائر من الشمال نحو الجنوب التي يعتبرها منعا لتسلل عناصر إرهابية إلى أراضيه بحجة حماية نفسه من الإرهاب، في حين قامت الجزائر بحفر خندق بمحاذاة الحدود مع المغرب لنفس السبب، ليتزايد التباعد بين الطرفين مع تصاعد التهديدات الإرهابية. وللخلافات العميقة بين الطرفين يفضل المغرب التعاون مع الدول الأوروبية أي مع إسبانيا من

---

[1] محمد بوبوش ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 187 ، 188.

[*] فأوروبا أولويتها هي أوربا مع ما عرفته بلجيكا واسبانيا من أحداث في 11 مارس 2004. أما أمريكا فأولويتها كانت العراق وأفغانستان.

[2] Abdallah Saaf, **op.cit** ,p 74.

[3] رشيد خشانة، **المرجع السابق الذكر**.

حيث تبادل المعلومات والقيام بعمليات اعتقال منسقة كانت نتائجها ايجابية، في حين لا يتم ذلك مع الجزائر.[1]

لقد أصبحت التهديدات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء أكثر تعقيدا لدرجة تستدعي التعاون، وهذا لعلاقة الجماعات الإرهابية بالتجارة غير الشرعية في كل المنطقة، ولتورّط بعض منها في جرائم تجارة المخدرات ونشاطات غير شرعية أخرى، إلا أن التعاون بين الجزائر والمغرب ليس بقريب بالرغم من التهديد المشترك، بل بالعكس من ذلك فكل منهما يرى قدوم التهديد من الآخر، وهذا ما أثبته بناء المغرب للحاجز على الحدود مع الجزائر، والذي ردّت عليه الجزائر بحفر الخنادق. ومن خلال تقارير أمنية أعدتها الجزائر، أفادت بوجود كتائب الإرهابيين في المنطقة تقوم بفرض إتاوات لمهربي المخدرات القادمين من المغرب، وتوجهها لتمويل نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتجارة الأسلحة تأخذ نفس المسالك للوصول للجماعات الإرهابية.

واتهمت الجزائر المغرب في هذه المسألة بع إدانة بعض المحاكم الجزائرية لرعايا مغربيين للتورّط في الإرهاب، حيث أفادت التحقيقات بأن تلك الجماعات عملت حتى على استغلال بعض عناصر الجماعة الإسلامية المسلحة لتأسيس تنظيما في تندوف لضرب مصالح جبهة البوليساريو، وتجنيد الصحراويين في جماعات إرهابية، في حين رد المغرب على أن ذلك كان تعقبا للإرهابيين كانوا متورّطين في قضايا الإرهاب، والذي مسّها منذ سنة 1993، و ترى الجزائر ذلك كمحاولة من المغرب للوصول إلى معاقل الإرهاب واستغلالهم ضدها.[2]

يرى المحللون السياسيون في المغرب أن استمرار الجزائر والبوليساريو في العمل على فرض حلهما غير القابل للتطبيق حول مسألة الصحراء الغربية، هو ما يزيد من التهديدات الأمنية في كل المنطقة التي يتزايد التوتر فيها، بسبب الأوضاع في الساحل والصحراء الكبرى إلى غاية الحدود التونسية الجزائرية، ما حوّل المنطقة إلى مجال لتهريب البشر والمخدرات والأسلحة، التي تجاوز تهديدها الضفة الجنوبية من حوض المتوسط ليشمل الضفة الشمالية منه. في حين يرى المغرب أن تحقيق طرحه في حقوقه ووحدته الترابية سيحقق الأمن والإستقرار لشمال إفريقيا وجنوب أوروبا. وحتى مشروع الحكم الذاتي يعد الأقل تكلفة أمنيا وإنسانيا، وما رفض الجزائر للمشروع إلا مخافة من أن يشجع منطقة القبائل والطوارق والإباضية في الجزائر على المطالبة بالحكم الذاتي.[3] وهذه كلها حجج من المغرب حتى تقنع العالم بأنّ مشروع ضمها للصحراء الغربية يخدم المنطقة وأمنها.

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] أنور مالك ، **المخابرات المغربية و حروبها السرية على الجزائر**، الجزائر ، الشروق للإعلام و النشر ،2011، ص 190 ،191.

[3] الحسن أبو يحي " التهديدات الإرهابية مدخل محتمل لحل نزاع الصحراء الغربية" ،الجزيرة نت ، 19 مارس 2015، من الموقع **http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/3/19** .اطلع عليه يوم 13 أوت 2016 ، على الساعة 17:38.

فبالنسبة للمغرب التأخر في حل نزاع الصحراء الغربية وتطبيق الحل المغربي في الحكم الذاتي الذي يعتبره الأكثر واقعية هو من زاد من التهديدات، إلا أنه في الواقع أسباب التهديدات التي تعاني منها المنطقة تتجاوز بكثير المسألة. كما يعمل المغرب على ربط تقليص التهديدات في المنطقة بحل مسألة الصحراء الغربية وفق الحل المقترح من طرفه وربطها بالمصالح الغربية، ويعلم المغرب دعم فرنسا و الولايات المتحدة لطرحه. إلا أن تهديدات الإرهاب والمشاكل الأمنية أعقد من أن ينهيها حل نزاع الصحراء الغربية، وإن كان هذا الملف قد عرقل التعاون بين الجزائر والمغرب غير أن هذه التهديدات أكثر تعقيدا من أن يحلها حل النزاع، وإلى جانب تشعبها فهي لا تعني الجزائر أو المغرب فقط بل كل شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي. ويبقى المشكل في الإجراءات والجهود التي اتخذتها كل من الجزائر والمغرب في مواجهة التهديدات الأمنية التي تعاني منها.

وما يلاحظ هو تأثير العقيدة الأمنية على تعريف المصالح الجيوسياسية للدولة وتحديد الأولويات منها، وهذا ما يساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها. وتعني السياسة الأمنية ما يمنح الفاعلين الأمنيين في الدولة إطارا نظريا متناسقا للأفكار بما يساعدهم على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي. وتستمد الجزائر عقيدتها الأمنية من عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (مثل ما فعلته مع الأزمة الليبية) و بالنسبة إليها أجهزة الأمن الجزائرية مهامها حماية سيادة وحدود الدولة لا غير. وفي حالة الأزمات في المنطقة فتفضل دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات، كما ترى أن التعاطي مع الفضاء الإفريقي له كلفة اقتصادية وسياسية لابد من دفعها للاستقرار، ولقد تمكّنت من إقناع القوى الكبرى بمنطقها في التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة، كما ترى التحرك الجماعي هو الحل الأكثر كفاءة وفعالية. [1]

بعد التدخل الأجنبي في المنطقة اضطرت الجزائر، رغم رفضها للتدخل، بأن تطالب على الأقل بالإعلان المسبق عن أي عملية عسكرية مشتركة مع دول أجنبية، لكن دول المنطقة لا تبدي التزام بذلك. كما دعت إلى تجريم الفدية التي تطالب بها التنظيمات الإرهابية، وتعمل على تحقيق التوازن بين المقاربات الأمنية الوطنية والمقاربة الأمنية الإقليمية لتحقيق الأمن الإقليمي، حيث حققت وساطة الجزائر في أزمة مالي ونجاح دبلوماسيتها الأمنية في نفس الوقت، حماية لوحدتها الترابية ومنه أمنها القومي بالحفاظ على أمن دول الجوار. وتعمل الجزائر على نضوج الإمكانات الأمنية لدول المنطقة دون الحاجة إلى تدخل أطراف خارجية، لكون المقاربة الأمنية الدولية ذات الطابع التدخلي تقوم على التحيز، وتسعى

---

[1] قوي بوحنية ، " إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي " تقرير مركز الجزيرة للدراسات 3 جويلية 2012. من الموقع **http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html** ، اطلع عليه يوم 14 أوت 2016 ، على الساعة 10:28.

إلى تحقيق أكبر قدر من النفوذ، وتقوم على مفهوم الاستباقية أي مواجهة الإرهاب خارج حدود الدولة حسب التصور الأمريكي بما تسميه بـ Global War on Terror.[1]

أصبحت الجزائر تهتم بالفضاء الصحراوي الساحلي بحكم وقوعها فيه وبحدود تتجاوز 6343 كلم مع منطقة الساحل. وهذا فضاء ذو أزمات ومعضلات أمنية، تتمحور في صعوبة بناء الدولة، وضعف الهوية، وتنامي الصراعات الاثنية، مع بنى اقتصادية هشة، حيث يشكل تهديدات صلبة وليّنة[*] يمكن تصديرها للجزائر، ومع ضعف الأداء السياسي الذي أدى إلى عدّة انقلابات في بعض دوله (موريتانيا ومالي والنيجر)، وانتشار جميع أشكال الجريمة وأنواع جديدة للعنف البنيوي. أصبح يهدد الجزائر بنقل أنواع الفشل الأزموي والدولاتي.[2]

وللتجربة التي خاضتها الجزائر بالاعتماد على نفسها دون أي تدخل أجنبي، أصبحت تحظى بالأولوية في الاستشارة إقليميا قاريا ودوليا، وتترأس مجلس السلم الإفريقي منذ سنة 2002، ولها أفضل مقاربة في معالجة الأزمات، والتي تقوم على الحوار بدل استعمال القوّة، فهي تفضل الدبلوماسية، والمقاربة الإقتصادية بدل القوّة العسكرية في بناء السلام.[3]

تعطي الجزائر بعدا إقليميا للتهديد الإرهابي في المنطقة، خاصة في الصحراء والساحل، للأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة، لهذا عمدت إلى تقوية الوجود العسكري في الجنوب من خلال تأسيس منطقتين شبه عسكريتين في ورقلة وتمنراست لحماية الحدود، وتم تزويدها بقوات طيران من أجل المراقبة وحماية الحدود، بعد تأزم الأوضاع في مالي وليبيا وتونس وظهور الاحتجاجات جنوب الجزائر.[4]

وتعاني معظم دول الجوار الجزائري من الأزمات، فتونس تمر بانكشاف أمني بسبب ما تعرفه من تهديدات، مع محدودية قدرات وخبرة جيشها في التعامل مع الإرهاب، في حين تعاني ليبيا من غياب الدولة، وتفكك المجتمع، وتعدد المليشيات المسلحة، وظهور مشكل الحرب بالنيابة، يضاف إليها توسع النشاطات الإرهابية فيها، في حين جنوبا تأمين حدودها مع مالي مرهون بتسوية سياسية مع حركة الأزواد حتى لا تتحول مالي إلى معقل للجماعات المسلحة. كل هذه معطيات جعلت من مسألة تأمين الحدود الجزائرية أهم من أي وقت مضى، كما أن غياب الطرف الآخر في المعادلة الأمنية في المنطقة جعل الجزائر تتحمل لوحدها الجزء الأكبر في مسألة تأمين الحدود مع جيرانها.[5]

---

[1] عز الدين قطوش، **المرجع السابق الذكر** ، ص 231 ، 232 .

[*] التهديدات الصلبة كالتنظيمات المسلحة ، الجريمة المنظمة ، تجارة السلاح، و التهديدات اللينة كالهجرة غير شرعية ،اللجوء ،الأمراض والأوبئة .

[2] قوي بوحنية ، **المرجع السابق الذكر**.

[3] عادل جارش ، "تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري" المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، من الموقع **http://democraticac.de/?p=2448** ، اطلع عليه يوم 5 أفريل 2017 ،على الساعة 19:55.

[4] Salim Chena, « Le Sahara et le Sahel dans la politique Algérienne , territoires menacés espaces menaçants » in **Recherches internationales** ,revue Française, n° 27,octobre – décembre 2013, p 135.

[5] توفيق هامل ،" الجزائر :تعقيدات تجديد بنية السلطة وتحديات البيئة الأمنية "، **المرجع السابق الذكر**.

لذا تسعى السياسة الإقليمية الجزائرية في إطار التصدي للإرهاب إلى التركيز على دول الجوار خاصة التي تربطها بالجزائر مصالح إستراتيجية، من أجل العمل الجماعي لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، لحاجة الجزائر لذلك خاصة مع الضغوط الأمنية التي تعيشها، سواء على حدودها الجنوبية أو الشرقية، ولهذا منذ أكتوبر 2013 تم العمل في إطار عمليات عسكرية وأمنية غير معلن عنها ضد الجماعات السلفية المسلحة في أربع دول بالساحل والمغرب العربي وهي الجزائر وتونس ومالي والنيجر، من خلال رفع درجات التأهب في مناطق معينة في الدول المعنية، إلى جانب القيام بعمليات تمشيطية وتشديد الرقابة على الحدود. وجاء ذلك بعد العملية التي قامت بها فرنسا في المنطقة، من أجل عدم السماح للجماعات السلفية من الإستفادة من تراجع العمليات العسكرية في شمال مالي، خاصة مع تزايد نشاطاتها في كل من تونس وليبيا، ودعمها للتنظيمات المتواجدة في المنطقة خاصة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي .[1]

في حين اعتبرت السياسة المغربية في محاربة الإرهاب أكثر تفتحا مقارنة بالجزائر، حيث يرى المغرب أن التعاون ينبغي أن يتجاوز البعد العسكري مع فواعل خارجية عن المنطقة، مثل الولايات المتحدة وفرنسا، ولقد ناد المغرب عدّة مرات إلى وضع مشروع مثل مشروع مارشال لصالح دول الساحل.[2] وهو ما أشرنا إليه في البداية حول ربط المغرب لإستراتيجيته بحلفائه.

ضاعفت الجزائر جهودها مع ظهور تنظيم الدولة الاسلامية في المنطقة برغم أنه لا يشكل أي خطر عليها، واستمر الجيش الجزائري في القيام بتدريبات ومناورات للقوات الجوية والخاصة وتمرينات مشتركة مع جيوش دول منطقة الساحل، لاعتباره الأكثر تأهيلا لمواجهة الجماعات الجهادية في شمال إفريقيا والساحل. ومع تدهور الأوضاع اضطرت الجزائر إلى تحويل الآلاف من قواتها إلى الحدود الشرقية مع تونس والجنوبية مع تونس وليبيا ومالي والنيجر، من أجل محاربة عمليات تهريب الأسلحة ومنع تسلل عناصر جهادية، كونها ليست مستبعدة عن الضربات الإرهابية، الأمر الذي أثبته الهجوم على قاعدة الغاز في عين أميناس سنة 2013، والعمليات التي قادها متسللون من ليبيا محاولين استهداف مطاري جانت وحاسي مسعود جنوب الجزائر.[3] ويعود الهجوم إلى موقف الجزائر من أزمة مالي، وجاء مباشرة بعد التدخل الفرنسي في مالي، والبعض يفسّر سببه بسماح الجزائر للطائرات الفرنسية بالعبور على الصحراء نحو مالي. كما أن تحرّك الحكومات الغربية والإعلام نحو وضع سيناريو للتدخل الأجنبي في

---

[1] عبد الرزاق بن عبد الله، "الجزائر تتحرك دبلوماسيا وعسكريا لاحتواء الأزمة الأمنية في منطقة الساحل" في 28 أكتوبر 2013، من الموقع **http://www.alquds.co.uk/?p=97657/** ، اطلع عليه يوم 16 مارس 2016، على الساعة 21:03.

[2] Abdallah Saaf , **op.cit** , pp 307 .

[3] رشيد خشانة ، **المرجع السابق الذكر**.

الجزائر أدى بالجيش الجزائري إلى التحرك باحترافية لوضع حدّ للأزمة، وتكون قد دافعت في نفس الوقت عن مبدئها في عدم التفاوض ودفع الفديات للجماعات الإرهابية.[1]

كانت تلك أول مرّة تفضل الجزائر اللجوء فيها إلى القوة للرد على العمليات الإرهابية، وعرّضها ذلك للنقد من طرف عدّة دول، كبريطانيا واليابان بسبب الضحايا التي خلّفها، [2] في حين اعتبره البعض تناقضا بين ما تدعو إليه الجزائر من حلول في دبلوماسيتها لمواجهة الأزمات في دول الجوار بتفضيل الحلول السياسية على العسكرية، في حين تستعمل القوّة داخل حدودها من دون أي تردد للقضاء على الإرهابيين. وأظهرت الأحداث في منطقة الساحل التناقض بين الدبلوماسية الجزائرية وعقيدتها الأمنية،[3] بل أظهرت ما يمكن للجزائر أن تفعله حفاظا على أمنها القومي. ولقد أكّد ذلك موقفها في رفض التفاوض مع الإرهاب، وزادها الأمر مكانة أكثر لدرجة جعل الإدارة الأمريكية من خلال تصريح هيلاري كلينتون تقول" لا يعرف أحد في المجتمع الدولي مدى نجاعة الجزائر في مواجهة الإرهاب". [4]

كان ذلك بمثابة رسالة من النظام الجزائري على أنه يمكن أن يخرج عن مبادئه وعقيدته الأمنية في حالة المساس بثروات البلاد، التي تستمد منها قوّتها، و من خلالها تحافظ على سيادتها. كما أن ما اتخذته الجزائر من قرارات لما يحدث داخل حدودها يدخل في إطار سيادتها. فالجزائر بلجوئها للتدخل العسكري تدرك الخطر الذي قد يترتب عن المساس بمواقع الغاز، كون اقتصادها يقوم على الطاقة بشكل شبه كلي. والجزائر لم تلجأ في محاربة الإرهاب إلى القوّة فقط حيث اعتمدت على قوانين داخلية من خلال المصالح الوطنية التي لا تزال سارية المفعول، والتي من خلالها تراجع العديد من النشطاء في الإرهاب عن نشاطهم، لتجمع بذلك بين الوسائل السياسية والقانونية والعسكرية في محاربة الإرهاب.

أما المغرب الذي لا يعتبر داخلا فيها بحكم عدم الجوار الجغرافي، إلا أن سياسته إزاء المنطقة مرتبطة بنظرة كلية للقارة، تتمحور في خمس مجالات، اقتصادية، روحية، إجتماعية، سياسية، وعسكرية. من الناحية الإقتصادية، يعتبر إفريقيا جنوب الصحراء امتدادا جغرافيا وإستراتيجيا، يعمل على الإستفادة اقتصاديا من خلال العلاقات المتميّزة مع دول جنوب الصحراء، وهذا ما يفسّر استثماراته المكثفة فيها. كما يعتمد المغرب على الجانب الروحي من خلال العلاقات الدينية المشتركة والمتمثلة في المذهب السني المالكي، والذي هو مذهب أكثر من 190 مليون مسلم بإفريقيا جنوب الصحراء، وبعض من دولها لها تعلق رمزي بملك المغربي لجذور سلالتهم (السنيغال ومالي)، أما على المستوى العالمي فيمثل صورة الإسلام المعتدل مما مكّنه من التعاون في الشؤون الدينية مع بعض الدول الإسلامية.

---

[1] عادل جارش ، **المرجع السابق الذكر**.

[2] Salim Chena,« Le Sahara et le Sahel dans la politique Algérienne, territoires menacés espaces menaçants », **op.cit** , p 135.

[3] توفيق هامل ، " الجزائر: تعقيدات تجديد بنية السلطة و تحديات البيئة الأمنية " ، **المرجع السابق الذكر**.

[4] عادل جارش ، **المرجع السابق الذكر**.

وتجمعهم مع المغرب علاقات في الجانب الإجتماعي، ينميها من خلال مشاريع إجتماعية (الصحة والغذاء والزراعة)، وسياسيا برفع تمثيله الدبلوماسي في دول المنطقة منذ سنة 2000، وشارك في قضايا إفريقية بشكل مباشر كعملية حفظ السلام في الكوديفوار. كما يرى أن له مصالح جيوإستراتيجية تدفعه للاقتراب من إفريقيا وهي مسألة الصحراء الغربية، ولتحقيق ذلك يعتمد أكثر على الجانبين الإقتصادي والدبلوماسي، لأن ذلك سيوفر له الدعم في مسألة الصحراء الغربية. أما عسكريا فتربط المغرب علاقات مع دول إفريقية من خلال فتح أكاديميات عسكرية لتدريب وتكوين ضباط أفارقة. ومع ظهور الإهتمام العالمي بمخاطر الإرهاب دمج المغرب إستراتيجيته الشاملة في الساحل والصحراء مع التصور العالمي، حيث يرى أن القضاء على مشاكل المنطقة ينبغي أن يأخذ في الحسبان مواقف جميع الأطراف الإقليمية وفي سياق القانون الدولي واحترام المجال الإقليمي، وهذا ما يفسّر دعم المغرب للتدخل الفرنسي في مالي، في حين دبلوماسيا يتركز عمله على السعي لعزل الصحراء الغربية.[1]

5- الجزائر وتهديدات منطقة الساحل

ترتبط الجزائر مع دول الجوار من منطقة الساحل بأزمة الطوارق، كإشكالية فوق دولاتية، خاصة مع انتشارهم في بؤرة ذات جغرافيا سياسية بالغة الحساسية أمنيا. وتعتبر أزمة الطوارق موروثا استعماريا، تعود إلى إستقلال ليبيا والنيجر ومالي وبوركينافاسو والجزائر، أين يتواجد الطوارق (أنظر الخريطة في الملحق رقم 10)، حيث تشتت قبائل الطوارق في الصحراء الكبرى، وقسّمت بين عدّة دول. فالتقسيم الاستعماري للمنطقة لم يراع التركيبة العرقية والدينية لقبائل المنطقة، مما خلّف مشاكل عدّة منها أزمة الطوارق، فجزء منهم يرفض هذا التقسيم ويطالبون بدولة لهم في الصحراء الكبرى، وجزء يدعو إلى الإدارة الذاتية مع البقاء تحت سيادة الدول المستقلة.

منذ ذلك وعلاقات الطوارق مع الدول التي يتواجدون فيها متوترة، خاصة في مالي والنيجر اللتان واجهتهم بالقمع والتهميش منذ ثمانينيات القرن الماضي، مما أجبرهم على الهجرة إلى ليبيا والجزائر، ودفعهم لحمل السلاح ضد جيوش النيجر ومالي مطالبين بحقوقهم. فظهرت حركات الأزواد المتمردة على حكومات مالي والنيجر، وهو ما زاد من مشكل اللجوء والهجرة السرية نحو الجزائر، إلى جانب ما خلّفه ذلك من مشكلات إنسانية وأمنية (مخدرات، تهريب،اعتداءات)، وحوّل جنوب الجزائر إلى مناطق إنسحاب عند ملاحقات قوات دولهم لهم. أفادت بعض التقارير أنها لا تستبعد تعاون أفراد من قبائلهم المتواجدين

---

[1] غيسيما كاغو، " سياسة المغرب الإفريقية :الرهانات والدوافع والآفاق" نائب عميد كلية الحقوق باماكو لمركز الجزيرة للدراسات 13 جويلية 2014، من الموقع **http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/07/2014711192045877810.html** ، اطلع عليه يوم 14 أوت 2016 ، على الساعة 12:54.

في الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي أو منذ 2006 في مساعدتهم في الهجمات من الأراضي الجزائرية على حكوماتهم المركزية، وهو ما وتر علاقات الجزائر بمالي والنيجر.[1]

تبنت الجزائر مع أزمة الطوارق سياسة وقائية من خلال توفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين في الجزائر من أجل إدماجهم سياسيا، إلا أن ذلك لم يحُد من نشاطهم المسلح، لكون مالي والنيجر لم تمنح ذلك للطوارق المتواجدين في أراضيها، بل تجاهلتهم أكثر. ومن مبدأ حسن الجوار قامت الجزائر بالتدخل في حل الأزمة من خلال دبلوماسيتها منذ سنة 1991 بالوساطة بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد وحكومتي مالي والنيجر، من خلال عقد عدّة لقاءات بينهم، لكنها أنهت الخلاف لفترة فقط، ليعود مرّة أخرى سنة 2006 ويشتد الصراع أكثر، بما كان سيهدد الأمن القومي الجزائري. قادت الجزائر وساطة انتهت بتوقيع اتفاق السلام سنة 2006، إلاّ أن الخلاف استمر حول بعض بنود الاتفاق، ليعود القتال سنة 2008، انتهى بوساطة الجزائر بتوقيع وقف القتال في نفس السنة.[2]

إنّ سياسة الجزائر حول الأزمة مرتبطة بالثقافة السياسية الجزائرية الموروثة من حرب التحرير، والتي تقوم على التمسك بفكرة مركزية السلطة والطابع الوحدوي للأمة، وحماية التراب الوطني واستقلال البلاد. وأقامت ذلك ضد السياسة الفرنسية الرامية إلى فصل الصحراء عنها بعد اكتشاف المحروقات فيها سنة 1956، إلا أن جبهة التحرير الوطني رفضت أي اقتطاع للأراضي الجزائرية.[3] وفي نظر المغرب السياسة المتبعة من طرف الجزائر في هذه الأزمة ودفاعها عن الوحدة الترابية لمالي، هي سياسة متناقضة مع ما اتبعته في مسألة الصحراء الغربية ومغربيتها، والتي تشجع فيها على الانفصال.[4]

ظهر التنافس المغربي الجزائري حتى على مستوى هذه الأزمة، حيث حاول المغرب ربط الاتصالات مع قياديين لهم تأثير في حركة الأزواد في شمال مالي، بحثا عن النفوذ في الحركة، وبسط سيطرته الدبلوماسية على شمال مالي، فحاول مسئولون مغربيون الضغط على قيادات الحركات الأزوادية لقبول خارطة طريق ترمي إلى قبول فكرة الإستقلال الذاتي استغلالا للعلاقات الإقتصادية الرامية إلى تكثيف المساعدات التجارية عبر خطوط تمر على الصحراء الغربية تؤمنها الحركات الأزوادية.[5] والهدف هو تسويق فكرة الإستقلال الذاتي التي يريد تطبيقها في الصحراء الغربية لمنطقة شمال مالي. وترى

---

(1) بوحنية قوي ، **المرجع السابق الذكر**.

(2) **المرجع نفسه**.

(3) سليم شنة،"الدولة في العلاقات العابرة للأوطان حالة الفضاء الصحراوي–الساحلي" (تر: سناء بوزيدة)، في مشرق مغرب صحراء ساحل المعطى الاستراتيجي الجديد ، **مجلة الدراسات و النقد الاجتماعي** ، العدد 31، دورية جزائرية، سبتمبر 2012– مارس 2013.، ص 47.

(4) Charles Saint–Prot ,« point de vue :Sahel, le temps de la coopération Maghrébine » in **https://groupedamitieuemaroc.wordpress.com/tag/sahara–occidental–sahara–marocain–sahel–aqmi/** , consulté le 10 janvier 2016 , à 16h00.

(5) عاصم بن محمد، "المخزن يخترق الحركات الأزوادية لتصدير مشروع الاستقلال الذاتي إلى الجزائر"، **جريدة النهار**، يومية جزائرية ، الصادرة في 30 مارس 2014، ص 3.

الجزائر أن المغرب يقوم بهذه التحركات نتيجة إدراكه فشل مساعيه في الصحراء الغربية من خلال فشل منتدى كرانس منتانا في الدخلة بالصحراء الغربية بعدما أعلنت عدة دول ومنظمات إقليمية مقاطعته. [1]

أدت الأزمة إلى انتقال التنافس الجزائري المغربي من مسألة الصحراء الغربية إلى منطقة الساحل، ليحاول كلاهما بسط نفوذه في المنطقة، حيث سعى المغرب إلى الدخول كوسيط بين الفرقاء الماليين، في حين تعمل الجزائر على إبعاده، ويحاول المغرب حضور اللقاءات التي تحتضنها الجزائر وتتوسط فيها ولو كملاحظ من خلال استغلال نفوذه عند الرئيس المالي، خاصة بعدما أصبحت المنطقة محل إهتمام القوى الكبرى في العالم، لكن المغرب فشل في فرض نفسه، بسبب إقناع الجزائر للأطراف بأن المغرب لا حدود له في المنطقة، في حين المغرب يسوّق فكرة أن الصحراء الغربية تابعة له، مما له حدود معها، لكنه لم ينجح في المسألة. ليحاول بطرق أخرى باستقباله لأئمة من مالي في إطار دورة تكوينية مفادها محاربة الغلو في الدين كونه السبب في التطرف، كما استقبل جنودا ماليين للتربص على أساليب القضاء على الإرهاب في إطار اتفاقية مع مالي.[2] ومن جهتها قامت الجزائر بتكوين لصالح القوات الخاصة المالية والنيجيرية، وفي فترة أزمة الأسلحة قامت الجزائر بإرسال أسلحة لصالح القوات العسكرية المالية في ظل استمرار المجموعة الإقتصادية لدول إفريقيا الغربية CEDEAO في تطبيق حصار على المنطقة. وتجمع الجزائر بنيامي لجنة حدودية مشتركة تقوم بتبادل المعلومات.[3]

لم يقف الجميع في مالي مع مبادرة الجزائر، فمن الماليين من سكان شمال مالي من أبدوا معارضتهم لمساعيها، وتظاهروا في كيدال، وتجمعوا في النيجر رفضا لبعض البنود التي نصت عليها اتفاقية التسوية التي تمت بين الحركات الأزوادية وحكومة مالي بداية سنة 2016، لعدم ورود فكرة الحكم الذاتي أو الإستقلال الفدرالي في الوثيقة، حيث شدّدت الجزائر فيها على الوحدة الترابية، وهو المبدأ الذي ضلت تدافع عليه كل القوى الدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة. ووجّهت أصابع الاتهام حول محاولة إفشال المبادرة الجزائرية للمغرب والخارج (فرنسا حليف المغرب) للتشجيع على فكرة التقسيم في المنطقة.[4] في الواقع يعود السبب كذلك إلى تشجيع الجزائر لأن يشارك في

---

[1] رضوان م ،" المغرب يشوش على الجزائر انتقاما لفشل منتدى كرانس منتانا بالدخلة الصحراوية "، من الموقع **http://www.al-fadjr.com/ar/#** ، إطلع عليه يوم 21 جانفي 2016 ، على الساعة 15:30.

[2] محمد مسلم،"المغرب تبحث عن دور لها في حل أزمة مالي والجزائر تتصدى"في 21جويلية 2014،من الموقع **http://www.echoroukonline.com/ara/articles/211185.html** ، إطلع عليه يوم 5 فيفري 2016 الساعة 10:10

[3] Salim Chena, « Le Sahara et le Sahel dans la politique Algérienne , territoires menacés espaces menaçants » ,**op.cit** , p 143

[4] شريفة عابد، "المغرب تحرك الأزواد للاحتجاج وإفشال اتفاقية الجزائر بين الماليين"،من الموقع **http://www.al-fadjr.com/ar/#** ، إطلع عليه يوم 21 جانفي 2016، على الساعة 15:20.

المفاوضات مجموعة أنصار الدين المتمردين في مالي،[*] ما أدى إلى إضعاف موقفها أمام حكومة باماكو، بسبب خروجها عن الخط الذي كانت تدافع عنه في البداية وهو الدفاع عن الوحدة المالية.[1]

زادت الأزمة المالية في تعقّد الأمور بتزايد عمليات الاختطاف والهجمات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء عامة والجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا على الخصوص. لقد ساعدت هذه الظروف في إقامة علاقة بين الناشطين في الجريمة والجهاديين في شمال مالي وبعض مناطق الجوار في الساحل، خاصة في فترة حكم الرئيس توريه. كما أدى إلى زيادة نشاط التجارات غير الشرعية عبر الصحراء نحو شمال إفريقيا، وتوسع في المنطقة النشاط الإرهابي مع بروز الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي أصبحت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أخذت تهتم أكثر بالمنطقة، أين وسّعت نشاطها، وكثفت جهودها من خلال تجنيد شباب المنطقة، وبتواطؤ مع فواعل محليين أصبحت بدورها تتاجر في التجارات غير الشرعية، وما زاد من خطورة الأوضاع تدفق المقاتلين والأسلحة بشكل كبير عبر جنوب ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي نحو منطقة معروفة بانتشار متمردين محليين ومهربين عابرين للحدود وإسلاميين متشددين، خاصة مع حدود سهلة الاختراق، وظهور تمرد الطوارق، والمخاوف المترتبة عن ذلك في نمو الجماعات المحلية التابعة للقاعدة في دول ضعيفة كمالي وموريتانيا والنيجر.[2]

وتأثرت الجزائر بأزمة مالي بطريقة مباشرة على عكس المغرب. حيث أدت الأزمة إلى حالة من اللاستقرار في الجنوب الجزائري، بسبب حركات التمرد التي عرفها شمالي مالي والنيجر. وسعت الجزائر على المستوى الإقليمي من خلال تنظيمها لندوتين لدول الساحل_الصحراوي من أجل إنشاء إطار للتعاون الإقليمي.[3] وأصبحت تمثل رهانا للقوّة والأمن الوطني والإقليمي والدولي، ولقد أصبح الفضاء الساحلي- الصحراوي ميدانا للمنافسة، التي تصنفه إما كمجال خطير ينبغي التحكم فيه أو كفضاء للتنافس الإيديولوجي أو كمنطقة مهدّدة بمختلف المشاكل (الطبيعية والإنسانية).[4]

ظهر التنافس أيضا في المنطقة، حيث اعتمد المغرب على نفوذه التاريخي والديني،[**] وعلى وجوده الإقتصادي، في حين تسجّل الجزائر تأخرا نوعا ما في هذا المجال خاصة مع تأخر تجسيدها

---

[*] بقيادة إياد آغ غالي المفاوض السابق لجماعة الطوارق المتمردة في مالي ووسيط في عمليات تحرير الرهائن

[1] Salim Chena , « Le Sahara et le Sahel dans la politique Algérienne ,territoires menacés espaces menaçants » , **op.cit** , p 143

[2] محمد ولد الفاضل،"أزمة مالي وتداعياتها على منطقة الساحل والصحراء"، **المرجع السابق الذكر**.

[3] عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق الذكر**، ص 82.

[4] Salim Chena « Le Sahara et le Sahel dans la politique Algérienne , territoires menacés espaces menaçants », **op.cit** , p 129.

[**] سيدي أحمد التيجاني زعيم الطريقة التيجانية المنتشرة في المنطقة(مالي والسنغال) من أصول جزائرية (آفلو بالأغواط) في حين يستغل المغرب كونه هذا الزعيم تلقى تعليمه الديني في المغرب(بفاس).

لمشروع الطريق الإفريقي العابر الصحراء،[1] وان كان تواجدها محدودا اقتصاديا، إلا أنها تقدّمت بمساعدة مالية لشمال مالي تقدّر بـ 10 مليون دولار في جوان 2011. وينظر المغرب إلى أن الجزائر أخفقت في لعب الدور المنتظر منها في تحقيق الأمن في المنطقة، لأنها تريد استغلال اللااستقرار للتحكم في الموارد الطبيعية غير المستغلة في شمال مالي وإزاحة منافسيها، لكن الجزائر وجدت نفسها معزولة دبلوماسيا من خلال المجموعة الإقتصادية لدول غرب افريقيا CEDEAO.[2]

تلعب الجزائر رغم ذلك دورا مهما، بل واعتبرت مصدرا لإستراتيجية هيمنتها على المنطقة، فبوجود الطوارق في الجنوب الجزائري أصبح من السهل عليها استعمال القوات المحلية لصالحها، ووصل الأمر بالرئيس المالي إلى اعتبار شمال مالي(كيدال وتيساليت وغاوو) كآخر ولاية للجزائر، ما وضحه تمرد سنة 2006، وهو ما يسهل عليها التأثير على ديناميكية الصراعات المتواجدة في المنطقة وإفشال مشاريع منافسيها، والتأثير على شكل الدولة في كل دول المنطقة وعلاقاتها الخارجية.[3]

يبقى المغرب في هذه الأزمة، وإن كان لا علاقة له بها، معني بالمشاكل الأخرى المترتبة عن هذه الأزمات كمسألة محاربة الإرهاب، والجرائم العابرة للحدود في المنطقة التي حتما ستمسه كغيره من دول المنطقة. ويرى بدوره أنه يملك القدرات اللازمة في محاربة ذلك، فالصحراء أصبحت تشكل تهديدا له بسبب انضمام بعض عناصر سابقين في جبهة البوليساريو إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتورطهم في تجارة الممنوعات، وفي قضايا إجرامية وإرهابية على الحدود المالية الموريتانية. وهو بذلك يوضح أنّ تعقّد الأزمات، وتنامي التهديدات يستمر بنزاع الصحراء الغربية، وهو النزاع الذي يشكل عائقا أمام أي عمل مشترك وفعال من أجل تحقيق السلم والأمن والتنمية في المنطقة.[4]

تبقى تجربة الجزائر تؤهلها أكثر من المغرب في لعب دور في محاربة الإرهاب في المنطقة، وهذا ما يفسّره دورها على المستوى الإقليمي، وحتى مع توسّع الإرهاب في منطقة الساحل وشمال إفريقيا ومع الربيع العربي كانت الإمكانات متاحة للجزائر لمواجهة التهديد بفضل المداخيل التي حققتها المحروقات،[*] ونظرا للمكانة التي أصبحت منطقتي المغرب العربي والساحل تحتلها، فإنها مرشحة للعب دور مهم، مقارنة بمنافسها المغربي، وهذا للأدوار التي تلعبها في المسائل الإقليمية وما أثبتته في محاربة الإرهاب ومع تعزّز مكانتها بعد أحداث 11 سبتمبر من جهة، وبفضل دفاعها عن سياسة وطنية مستقلة من جهة ثانية، وهو ما منحها أهمية إقليمية خاصة مع الرهانات التي تعرفها المنطقة، وبفضل

---

[1] محمد مسلم ، " المغرب تبحث عن دور لها في حل أزمة مالي والجزائر تتصدى" ، **المرجع السابق الذكر**.

[2] Salim Chena, « Le Sahara et le Sahel dans la politique Algérienne, territoires menacés espaces menaçants », **op.cit** , pp 141,142.

[3] Salim Chena , «Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo-maghrébine» , **op.cit** , p113.

[4] Charles Saint-Prot , « point de vue : Sahel , le temps de la coopération Maghrébine » , **op.cit** .

[*] والتي كانت قد بلغت 155 مليار دولار احتياطي الصرف يضاف إليها 60 مليار دولار في صندوق الضبط.

دبلوماسيتها على مستوى المنظمات الدولية(منظمة الأمم المتحدة) والإقليمية (الاتحاد الإفريقي)، ما عزّز أكثر سياستها، وساعدها أكثر ما تملكه من قدرات مادية ومكانة جيوستراتيجية يعترف بها من طرف الفواعل العابرين للقارة، وهو ما يجعلها مهمة في حل المشاكل الإقليمية.[1]

أصبحت للمنطقة أهمية أكثر خاصة بعد إهتمام الولايات المتحدة بمنطقة المغرب العربي من خلال مكافحة الإرهاب، ولتحقيق مصالحها ونفوذها فيها، والتي تعتمد لأجله على الوجود العسكري والتنسيق الإستراتيجي، لهذا منطقة الصحراء والساحل تزايد الإهتمام بها من خلال الحرب على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.[2] وإلى جانبها تهتم الدول الأوروبية التي ترى أنّ المشاكل التي تعاني منها منطقة الساحل وإن كانت لا تمسّ مواطنيها، إلا أن لها آثار على مصالح الأوروبيين،[3] ما يستدعي إهتمامها بالمنطقة بسبب تهديد مصالح المواطنين الأوروبيين، والتي هي في الأساس مصالح اقتصادية، مرتبطة بمصادر الطاقة على الخصوص. هذا ما يوضح أن النفوذ في منطقة الساحل محل تنافس إقليمي بين الجزائر والمغرب، وتنافس دولي بين الولايات المتحدة وأوروبا.

يرى البعض اتجاهات الجزائر غامضة في مسألة مكانتها إقليميا أو دوليا، فمنذ البداية تعددت المواقف حول إمكانية استمرار هيمنة الجزائر على المستوى الإقليمي، في حين يرى البعض محدوديتها بسبب تحولها من سياستها الوطنية الاشتراكية، ومبدأ التمسك بالسيادة ورفض الإستعمار والإمبريالية، ومن سيطرة إيديولوجية تقوم على مبادئ محدّدة، نحو قوّة مادية وسياسية لكنها غامضة. فمن جهة حليف الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب، لكن قريبة من إيران وفنزويلا والصين، ما يثير تساؤل البعض إن كانت الجزائر متجهة نحو التحالف ضد الهيمنة على المستوى العالمي في فترة تراجع حركة عدم الانحياز، التي لم يعد لها أي قوة سياسية.

فتدخل الجزائر في منطقة الساحل الحساسة بسبب رهانات ومصالح فيها قد تؤدي إلى تغيير وجهة تلك الرهانات وزيادة اللاستقرار فيها، بل ويتساءل البعض إن كانت للجزائر مصلحة في جعل منطقة الساحل والصحراء كالصومال وأفغانستان، بسبب شك كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في رغبة وقدرة الجزائر حقا على تأمين حدودها الجنوبية، ووضع حد لنشاط الإرهاب في المنطقة، خاصة مع تزايد الوجود الأجنبي فيها، والذي وضع حدا لهيمنة الجزائر ولسياستها في أن "الساحل للساحليين". في حين كان موقف كل من جيرانها (المغرب وموريتانيا ومالي والنيجر وليبيا) متعدد وغير مستقر مابين التنافس التقليدي وبين التحالف الشكلي، مما يثير التساؤل عن الدور الذي يمكن للفواعل العابرة للقارة أن

---

(1) Salim Chena , « Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo-maghrébine » , **op.cit** , pp 108,109.

(2) قوي بوحنية ، **المرجع السابق الذكر**.

(3) Service européen pour l'action extérieure , « Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel » , p1 ,in **http://eeas.europa.eu/index_fr.htm** , vu le 10 janvier 2016 , à 16h15..

تلعبه في حل المشاكل الداخلية للمنطقة للحد من الهيمنة الجزائرية، وعلى من يمكن للجزائر الاعتماد عليه لتوسيع هيمنتها الجيواسترتيجية والجيوسياسية، خاصة مع ما تعانيه من مشاكل وتوترات داخلية مرتبطة بنظامها وبالهياكل السياسية الوطنية.[1] رغم ذلك تمكّنت الجزائر من الاحتفاظ بمكانتها من خلال تأمين حدودها وعدم جعل الوضع ينفلت منها، ومنع التدخل الأجنبي على الأقل على أراضيها.

بفضل تجربتها في مكافحة الإرهاب تبق الجزائر محل إهتمام وأهمية، مما جعلها تلعب دور الشريك الفعال الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال،حيث جمعهما اتفاق حول التعاون الاستخباراتي، ومن خلال قاعدة أفريكوم، وتنسيق عملياتي جزائري على أرض الواقع، لكن من دون تدخل فعلي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، لتصبح الجزائر بذلك مهمة بالنسبة لها في مجال الاستخبارات لمكافحة الإرهاب. تهدف الجزائر وراء سياسة التعاون إلى مواجهة احتمال عودة القوى الإقليمية، ما يمثل أكبر تهديد لزعامتها في المنطقة، وتجاوز الإخفاق الديمقراطي الداخلي من خلال إثبات نفسها كقوة عسكرية لتأكيد زعامتها وإلهاء الرأي العام الداخلي عن واقع الأوضاع الداخلية، ومقاومة الجماعات الإسلامية المسلحة داخليا وعلى حدود أراضيها، مع لعب دور الشريك الفعال لإقصاء منافسيها. لذا بالنسبة لها فهذا الفضاء الجيوسياسي والأمني يبق مهما في توجهاتها الإستراتيجية وعقيدتها الأمنية.[2]

خاصة وأنه فرضت منطقة الصحراء والساحل نفسها في مواجهة التهديدات الأمنية بسبب تزايد تأزم الأوضاع فيها، فأصبحت في السنوات الأخيرة ميدانا تركز عليه جهود محاربة الإرهاب، حيث أخذت فرنسا والولايات المتحدة تدريجيا، تصب إهتمامها وجهودها لمساعدة دول المنطقة لمواجهة هذا التهديد، واتجهت الولايات المتحدة إلى اتخاذ عدّة إجراءات لتقوية الأمن وترقية التعاون مع الدول التي فيها خلايا للإرهاب في المغرب وفي الساحل أين لجأت عناصر الجماعة السلفية للدعوة والقتال الفارة من الجزائر أي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بعد محاربة النظام الجزائري لها.[3]

في واقع الأمر هذا الإهتمام المتزايد بالمنطقة يعود إلى الأهمية التي تكتسيها الصحراء، فلم تعد تعتبر ذاك الفضاء القاحل وإنما أصبحت تشكل مصدرا للثروة الباطنية خاصة الطاقوية من البترول والغاز واليورانيوم، إلا أنها تحوّلت بسبب ما تتمتع به من خصوصيات إلى فضاء انكفاء إستراتيجي، ومنطقة عبور مثالية لمختلف أشكال التجارة المحظورة بسبب صعوبة رقابتها والتحكم فيها لهشاشة وميوعة

---

(1) Salim Chena, « Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo-maghrébine » ,**op.cit** , p 109.

(2) علي جهاد بورعة، "الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية"، **المرجع السابق الذكر**.

(3) Antonin Tisseron , « Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans le Sahara », in **Hérodote** , sur la Géopolitique du Sahara, revue trimestrielle française de géographie et de géopolitique , n° 142 , 3eme trimestre , 2011, p 98 .

حدودها، واتساع مساحتها مع قلة كثافتها السكانية، التي قد تصل إلى شخص أو اثنين في الكيلومتر، مع تمركزهم جنوبا. وتمثل الصحراء الكبرى فيه كل من موريتانيا ومالي والنيجر والتشاد.[1]

ما زاد من أهمية المنطقة دخول موريتانيا والنيجر والتشاد ضمن الدول المنتجة للنفط، واكتشاف ثروات معدنية من بترول ويورانيوم في المنطقة (حوض تـاوديني) ما جعل النظرة للساحل تتغيّر إقليميا ودوليا، حيث يشكل اليورانيوم 68% من صادرات النيجر، والذهب 70% من تعاملات مالي، والحديد والنحاس في موريتانيا والزنك في بوركينافاسو. وتحوّلت المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر إلى نقطة عبور لمختلف التنظيمات المتطرفة الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، وتحولت مع توجه عالمي إلى فضاء إستراتيجي لمحاربة الإرهاب، وبه تصبح أرضية للمبادرات الفرنسية والأمريكية والغربية على العموم. [2]

إن كانت أكثر دول المنطقة تأثرا بالمشاكل التي تحدث في الساحل هي مالي وموريتانيا والنيجر، إلا أن هنالك من ترتبت عليها آثار لسبب تقاربها الجغرافي، كبوركينافاسو والتشاد وحتى نيجيريا، وبعض هذه المشاكل لها آثار حتى على دول الجوار من المغرب العربي كليبيا والجزائر والمغرب، ما يتحتم عليها التعاون، ذلك للعلاقات القائمة بين منطقتي الساحل والمغرب العربي ووجود مواطنين من دول الساحل في المغرب العربي، يضاف لها التهديدات التي تترتب عن الأزمات التي عرفتها المنطقة.[3]

بعدما أصبحت الولايات المتحدة تعتمد على الجزائر في محاربة الإرهاب، فإنّها تكون قد فضلت هيمنة الجزائر من خلال جعلها في مركز التعاون وتسيير الأمن في منطقة الساحل الصحراوي.[4] بعد توسع نشاطاته منذ اختطاف السائحين الأوروبيين سنة2003 قرب الحدود الجزائرية المالية، ونظرا لما اكتسبه التنظيم المسئول عن ذلك ماليا (طلب الفدية) وإعلاميا، استغلت الولايات المتحدة بدورها وجود تلك التنظيمات الإرهابية لاقتراح تعاون عسكري لدول الساحل، خاصة بعد ما حقّقه التعاون في ميدان تبادل المعلومات من نجاح(*).[5]

أصبحت الجزائر بذلك رابطا للولايات المتحدة في المنطقة، وتجسّد ذلك منذ تأسيس مركز جماعي للاستخبارات في الجزائر، نظر إليه البعض على أن الجزائر تحاول فرض هيمنتها على المستوى الإقليمي بالاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية. وتوسعت جهود الولايات المتحدة من خلال وضع برامج للتعاون العسكري سنة 2002 مع مبادرة Pan- Sahel التي أصبحت تضم كل دول شمال إفريقيا

---

(1) جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، مجلة جزائرية، عدد 19، ديسمبر 2014، ص 333.

(2) **المرجع نفسه** ، ص 334.

(3) Service européen pour l'action extérieure , « Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel » , p1, in **http://eeas.europa.eu/index_fr.htm** , consulté le 10 janvier 2016 , à 16h15.

(4) Salim Chena,« Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo-maghrébine »,**op.cit** , p 112.

(*) بالتمكن من القبض في 2004 على عبد الرزاق البارة أحد العناصر المهمة في تنظيم الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال .

(5) Khadidja Mohsen-Finan (Dir) ,Le Maghreb dans les relations internationales, **op .cit** ,p 297.

ودول الساحل إلى غاية التشاد وجزء من إفريقيا الغربية(السنغال ونيجيريا)، دفع الأمر بالجزائر منذ سنة 2006 للمساهمة أكثر في مسألة التعاون على محاربة الإرهاب والتهريب، من خلال التقارب مع مالي والنيجر في مسألة مراقبة الحدود، وتكثيف التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بانضمامها إلى مبادرة مكافحة الإرهاب العابر للصحراء،[1] كما قامت بتأسيس القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا (أفريكوم) سنة 2006 في شتوتغرت، في انتظار إيجاد مقر لها في إفريقيا، والذي لم يتم بسبب رفض عدّة دول التواجد العسكري الأمريكي في إفريقيا.[2]

لكن لا يمكن للولايات المتحدة القيام بجهود في المنطقة من دون إدراج المغرب في المسألة، لهذا عملت على إشراك الجزائر والمغرب ضمن دول المغرب العربي والساحل منذ الاجتماع المنعقد في شتوتغارت بألمانيا سنة 2004، ويضم قادة أركان الدول المعنية بخطر الإرهاب في الساحل، لمناقشة مبادرة الساحل التي أطلقتها واشنطن منذ سنة 2002، والتعاون على مكافحة الإرهاب، وتشديد مراقبة الحدود بين الدول الساحلية والمغاربية(مالي،النيجر، السنيغال، موريتانيا، التشاد الجزائر والمغرب).[3]

وبفضل التدخل الأمريكي لمحاربة الإرهاب، تحققت إمكانية تواجد الجزائر والمغرب ضمن نفس البرامج بفضل المبادرة السابقة، مدّته خمس سنوات، وهو ما جعل دول المنطقة المغاربية والساحلية تنظر إلى التهديدات الأمنية في المنطقة بأكثر جدية، بعدما ظلت قواتها غير متعاونة، حتى فيما يتعلق بتبادل المعلومات. وبدأت الولايات المتحدة تبعث قوات خاصة إلى بعض دول إفريقيا الغربية، لتدريب قواتها العسكرية أو لتزويدها بآليات للتعقب والمراقبة، تدخل فيها كل من الجزائر والمغرب وتونس والسنغال ونيجيريا، خصصت لها 100 مليون دولار سنويا مع تكوين للوحدات العسكرية، وتنخرط فيه عدة مؤسسات، (وزارة الدفاع،العدل، والميزانية، والوكالة الخاصة بمحاربة تجارة المخدرات، ومصالح الأمن الحدودية)، فهي تدمج بين الوسائل الإقتصادية والسياسية والأمنية، وتقوم على إستراتيجية إقليمية من خلال تنمية قدرات محاربة الإرهاب محليا وإقامة تعاون بين قوات أمن المنطقة، وترقية الديمقراطية، وإقامة شبكة للتعاون في محاربة الإرهاب، وإن بقيت معظم برامج المبادرة ثنائية إلا أن الولايات المتحدة سعت إلى توسيع عدد الشركاء فيها خاصة في الميدان العسكري.[4]

كما عملت أوروبا من جهتها منذ سنة 2008 على وضع مقاربة شاملة في ميدان الأمن والتنمية لمواجهة المشاكل التي تعاني منها منطقة الساحل، من خلال اللجنة والأمانة العامة لمجلس الإتحاد الأوروبي، التي أعدت تقرير مشترك (14361/10) حول الأمن والتنمية في الساحل، بعد تقديم ورقة حول عدّة خيارات في7 أفريل 2009(COREU SEC 750/09)، إلى جانب عمليات استكشاف مشتركة

---

(1) Salim Chena,« Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo-maghrébine », **op.cit** ,p 112.

(2) قوي بوحنية ، **المرجع السابق الذكر**.

(3) عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق الذكر**، ص 73.

(4) Khadidja Mohsen-Finan (Dir) , Le Maghreb dans les relations internationales , **op .cit** , pp 300-302.

على المستوى السياسي والتقني في كل من موريتانيا ومالي والنيجر، ونظرا للاختطافات التي تعرّض لها الأوروبيين في المنطقة دعى مجلس الشؤون الخارجية المفوضية العليا في المنطقة في اجتماع في 25 أكتوبر 2010 لوضع إستراتيجية حول الساحل بالتنسيق مع اللجنة.[1]

ضلت الجزائر تعتقد بقدرتها على مواجهة الأوضاع من دون أي تدخل عسكري رغم تأزم الأوضاع في دول جوارها(مالي)، واستمرت تعتقد بقدرة أجهزة مخابراتها على مراقبة ما يحدث في المنطقة بفضل امتلاكها لشبكة واسعة للتجسس، تمكنها من الحفاظ على الوضع، واستمرت في رفض أي تدخل عسكري حتى لا تنتقم منها التنظيمات الإرهابية وتهدد منشآتها البترولية في الجنوب، وفي اعتبارها أن فرنسا والمغرب هما المقصودتان وليست هي، كما ظهر ذلك في إحدى تصريحات مسجلة للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي تتحدث عن المغرب و الملك محمد السادس.[2]

أما فرنسا، فلم تكن لتترك المنطقة تخرج عن سيطرتها، لذلك ولأهداف إستراتيجية وتكتيكية كان عليها أن تعمل على الحفاظ على نفوذها التقليدي فيها، وجاءت الظروف المتأزمة في مالي لتمنحها فرصة للتدخل العسكري لحماية مصالحها من تنظيم القاعدة، من خلال عملية سيرفال، وإن رحب بذلك الجزء الجنوبي من مالي ودول إفريقيا الغربية إلا أن دول شمال القارة نضرت إليه بنوع من الريبة لأنه سيترتب عنه إعادة تموقع القوات الغربية على حدودها، وهو ما يشكل تهديدا لأمنها ومصالحها. [3]

ولحماية مصالحها سخّرت فرنسا إمكانيات برية وجوية في العملية، وقام طيرانها بقنبلة عدة قواعد للتنظيمات الإرهابية في منطقة غاوو، وأرسلت قوات برية، وساعدتها قوات من مالي وتشاد من أجل استعادة مالي، لتقرر الانسحاب لتحل محلها بعثة الأمم المتحدة المتعددة المهام لبعث الإستقرار في مالي MINUSMA، التي تأسست بموجب قرار من مجلس الأمن، لكن تأخر تأسيسها جعل فرنسا تبقى في المنطقة.[4] وجاء تدخلها بناءا على طلب من الرئيس المالي بعد قرار الأمم المتحدة، وحظي ذلك بترحيب من أغلبية الماليين ومن القارة، ولم تدنه الجزائر بالرغم من عدم تعبيرها عن هذا الرأي رسميا.[*][5] وهو ما يعد مناقضا لما تدعو له خلال إستراتيجيتها الأمنية، أي رفض التدخل الأجنبي.

---

[1] Service européen pour l'action extérieure , « Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel » , **op.cit** , p 2 .

[2] **Ibid ,** p 78.

[3] محمد عبد الله ولد آدّه، "الوضع الأمني في الساحل والصحراء بعد سنة من التدخل الفرنسي بمالي" تقرير لمركز الجزيرة للدراسات،25 فيفري 2014 من الموقع **http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/02/201422385727314727.html** ، إطلع عليه يوم 13 أوت 2016 ، على الساعة 16:33.

[4] Jean Michele Dasque , Géopolitique du terrorisme , **op.cit** , p 151,152 .

[*]موافقة الجزائر للتدخل الفرنسي في مالي كان مع زيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند للجزائر في 19 ديسمبر 2012.

[5] Philippe Hugon, «Enjeux africains de sécurité: Grands Lacs ,Corne de l'Afrique et Sahel » , **op.cit** , p 56.

شكل سكوت الجزائر عن الأمر، تهديد الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل، خاصة مع تحليق الطائرات الفرنسية المتجهة نحو مالي في الفضاء الجوي الجزائري، حيث لم تنس الجزائر عدم وقوف فرنسا إلى جانبها ضد الجماعة الإسلامية المسلحة في فترة الأزمة(1992–1998)، فكان التدخل الفرنسي في مالي بمثابة إخفاق للجزائر في تأمينها لمحيطها الإقليمي الذي ترى أنها تلعب دورا أساسيا فيه. ما زاد من مخاوف الجزائر هو هجوم القاعدة في بلاد المغرب على مركز عين أميناس مما أثار مخاوفها على أمن منشآتها البترولية.[1]

وقامت دول المنطقة الأخرى بجهود إقليمية من أجل مواجهة التهديدات الإرهابية، من خلال المجموعة الإقتصادية لدول إفريقيا الغربية CEDAO، في إطار القمة التي عقدها رؤساء دول المجموعة في أبوجا في 11 نوفمبر 2012، حيث تم الاتفاق على تأسيس بعثة دولية لدعم مالي Misma، من خلالها يتم تأسيس قوّة إفريقية، لمساعدة مالي في القضاء على التنظيمات الجهادية وتحقيق وحدته، ودعت فرنسا إلى ضرورة تقديم مساعدات تقنية من طرف الإتحاد الأوروبي لدول المجموعة الإقتصادية لدول إفريقيا الغربية، بإرسال بعثة تتولى تدريب قوات البعثة الدولية لدعم مالي، مع تقديم دعم لوجستيكي، وهذا تطبيقا لمحتوى اتفاقية ليشبونة حول السياسة الأوروبية للأمن والدفاع.[2]

يبق تأمين الحدود بالنسبة للجزائر مع الاضطرابات المتنامية في جوارها المغاربي والساحلي، معضلة أمنية متشابكة ومتعدّدة الأبعاد وذات مسارات غامضة بل أحيانا متعارضة، فالجيش الجزائري يؤكد أن ضمان أمن واستقرار المنطقة لا يكون إلا بتأمين الحدود مع دول الجوار من خلال نشر وحدات عسكرية على الحدود، ومن خلال الدبلوماسية والاعتماد على الوساطة لتقريب الأطراف المتعارضة، لأن مشكلات الحدود الآن أصبحت مرتبطة بالتهديدات غير الدولاتية وليس لتوتر في العلاقات بين الدول بسبب هشاشة الدولة أو غيابها، وعمليا لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار إمكانية التداخل بين النشاطات الإجرامية والنزاعات الداخلية والأنشطة المسلحة.[3] في هذه البيئة الأمنية المضطربة كان بإمكان دعم المغرب للجزائر، إلا أن توتر العلاقات بسبب نزاع الصحراء الغربية، وتنافسهما على الهيمنة الإقليمية، وتسابقهما نحو التسلح للتفوق عسكريا على بعضهما أو لخلق التوازن الإستراتيجي على الأقل، وسعي كل منهما إلى تحييد الآخر في مبادراته حال دون ذلك.[4]

لكن في مسألة التهديد الإرهابي تبق الجزائر المعنية أكثر بذلك مقارنة بدول الجوار المغاربي، وهي تسعى لأن تكون الزعيم الإقليمي في محاربة الإرهاب، ما ظهر من خلال عدّة مبادرات، ففي سنة 2004 قامت بتأسيس مركز إفريقي تابع للجنة الإتحاد الإفريقي بالجزائر العاصمة لكن بنشاط

---

(1) Luis Martinez , « L'Afrique du nord en 2013, à l'aune de la crise au Mali » , **op.cit** , pp 78 , 79 .

(2) Jean Michele Dasque , Géopolitique du terrorisme , **op.cit** , pp 151 , 152 .

(3) توفيق هامل ،" الجزائر :تعقيدات تجديد بنية السلطة وتحديات البيئة الأمنية "، **المرجع السابق الذكر**.

(4) **المرجع نفسه**.

جد محدود، و أسست لجنة عملياتية مشتركة لهيئة قيادة أركان بين الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، للتنسيق في محاربة القاعدة في بلاد المغرب في المناطق الحدودية بعدما تم في اجتماع في ليبيا تأسيس قوّة مشتركة لمحاربة الإرهاب، حضرته كل من ليبيا والجزائر ومالي والنيجر. وفي سبتمبر 2010 إجتمعت قيادات المخابرات لكل من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر في الجزائر، لتأسيس مركز مشترك للمخابرات في مسألة محاربة الإرهاب، يفترض أن يزوّد المركز العملياتي المتواجد في تمنراست. وفي هذه المبادرات الإقليمية يبق النشاط المغربي محدودا، كما أن الجزائر بدورها تحرص على ألا يكون مدعوا لأي من الاجتماعات حول المسألة. [1]

حال نزاع الصحراء الغربية دون تعاون البلدين، وحتى دول الجوار كانت تتعامل مع الجزائر والمغرب من خلال نزاع الصحراء الغربية، وإن بقيت الجزائر أكثر تأثيرا على منطقة الساحل عكس المغرب، وهذا الأمر يعود إلى صعوبة تحكمها في إقليمها الواسع وفي جنوبها البعيد، الذي يسكنه سكان لهم علاقة متينة مع طوارق مالي ونيجيريا، فحساسية وضعف منطقة الجنوب يقلق الجزائر، خاصة بوجود شركاء أقوياء في المنطقة(كفرنسا)، أما بالنسبة لموريتانيا فكانت الجزائر قلقة في مسألة حيادها في المسألة الصحراوية، حيث كان نشاط العلاقات المغربية الموريتانية في بداية سنوات 2000 مقلق لها وتحول ذلك إلى عداء بعد وصول الجنرال محمد ولد عبد العزيز إلى السلطة في انقلاب سنة 2008، الذي أصوله تعود جغرافيا إلى المغرب، وتكوينه العسكري في المغرب، وهذا أثر على العلاقات القائمة بين دول الجوار و الجزائر في إطار مسألة محاربة الإرهاب في المنطقة.[2]

من جهة المغرب يبق التعاون الأمني إقليميا محدودا، لكون هذا الجانب من ضمن المحاور الأساسية في تعاونه مع شركائه الأجانب في التكوين والمتابعة المستمرة وتبادل المعلومات واقتناء العتاد. وتبق الجزائر المسيطرة بذلك إقليميا لكونها المعنية أكثر بتهديد الإرهاب، ولحرصها على إبعاد المغرب عن هذه المسألة، لكن ذلك لا يعني أن المغرب لا يقوم بأي مساعي على المستوى الإقليمي، فحسب مصادر من مالي والمغرب يوجد تعاون خفي في هذا الميدان يجمعه مع موريتانيا ومالي منذ سنة 2010، حيث يعتبرهما عاجزتين عن مراقبة حدودهما لذا أقدم على ذلك(حسب تسريبات موقع ويكيليكس)، لكن تبق مناطق الجنوب بالنسبة للمغرب مرتبطة دائما بنزاع الصحراء الغربية أو ما يسميه المغرب مقاطعات الجنوب أي لا يخرج المغرب في علاقاته عن ربطها بنزاع الصحراء الغربية .[3]

---

(1) Khadidja Mohsen-Finan (Dir) , Le Maghreb dans les relations internationales , **op .cit** , pp 304 , 305.

(2) **Ibid** , pp 303 , 304.

(3) **Ibid** , pp 305 , 306 .

المبحث الثاني: تهديدات الجريمة المنظمة

إلى جانب الإرهاب الذي توسّع في المنطقة وشكل تهديدا أمنيا لكل من الجزائر والمغرب نجد تهديدات أخرى تعاني منها الدولتين وكل المنطقة، وهي إنتشار وتوسّع الجريمة المنظمة، التي تستدعي جهودا مشتركة لمحاربتها، كونها تهديدات عابرة للحدود، تمس أكثر من قارة.

المطلب الأول:تجارتي المخدرات والأسلحة ومشكلة التهريب

1- انتشار زراعة المخدرات في المغرب

من ضمن المسائل التي تعاني منها الجزائر والمغرب تفشي وتوسع تجارة المخدرات، والمشكلة ليست فقط في تجارتها، بل حتى في إنتاجها. كما تزايد تفاقم المسألة بتحوّل المنطقة لمنطقة عبور لهذه التجارة القادمة من أمريكا اللاتينية نحو القارة الأوروبية، مما جعل خطرها دوليا، خاصة مع تدهور الظروف الأمنية في المنطقة وعدم التعاون بسبب عدم تسوية الخلافات الإقليمية (نزاع الصحراء) وتطوّرت المشكلة مع توسع تجارة المخدرات الآتية من أمريكا اللاتينية عبر إفريقيا متجهة نحو أوروبا.

يعاني المغرب من مشكلة الزراعات غير القانونية في منطقة الريف، أين ينشط الفلاحون الصغار في هذه الزراعات، وهي زراعة يتزايد النشاط فيها يوما بعد يوم، فحسب التقرير الذي أعدّته منظمة الأمم المتحدة سنة 2003 فزراعة القنب والكيف توسّعت بشكل كبير، فبعدما كانت في الثمانينات لا تتجاوز 10 ألاف هكتار، أصبحت تشغل ما مساحته 134 ألف هكتار، وهو ما يعادل حوالي ربع الأراضي الزراعية المستغلة في المنطقة، تضمن نصف مداخيل حوالي ثلاث أرباع سكان الأرياف الذي قدّر عددهم ب 800 ألف نسمة. هذه الزراعة وجودها قديم، توسّعت في منطقة الريف المغربي نظرا لكونها توفر 7 إلى 8 مرات مداخيل زراعة القمح. ومن أسباب توجه سكان الريف لها هو عدم إهتمام السلطة بتنمية منطقتهم المعزولة، والمشاكل الطبيعية التي تعاني منها الزراعات الأخرى بسبب إجهاد التربة والتصحر بسبب تناقص الغطاء النباتي للإفراط في قطع الأشجار، وهو ما شجع الفلاحين على التوجه نحو هذه الزراعات، وتنشّط شبكات تقوم على تجارتها و تصديرها نحو أوروبا.[1]

زراعة القنب في المغرب تضرب جذورها في التاريخ، حيث ظهرت منذ القرن الثامن مع الفتوحات الإسلامية، وتوسّعت في الريف في القرن 15، وأصبحت زراعة مرخّصة مع السلطان الحسن الأول (1873-1894)، سعيا منه لإسكات وإرضاء قبائل المنطقة المعروفة باحتجاجاتها، وكانت وقتها موجهة للاستهلاك المحلي فقط. وبعد الحماية فرنسية والإسبانية للمغرب سنة 1912، سمحت إسبانيا في

(1) Karine Benafla et autres , **Géopolitique du Maghreb et du Moyen orient** , Paris ,éd sedes ,2012 , p 137.

محميتها (الريف) بزراعتها لبعض القبائل. وبعدما أسس زعيم المقاومة محمد بن عبد الكريم الخطابي جمهوريته في الريف، كان الوحيد الذي منع زراعتها واستهلاكها، إلا أنه بعد انهزامه أمام الإسبان سنة 1926 عادت زراعتها من جديد، وتوسعت حول منطقة الريف، في شمال فاس. تمّ منعها نهائيا سنة 1929، لكن لم تختفي في الواقع تماما.

بعد الإستقلال منعها الملك محمد الخامس فاحتج سكان الريف فاضطر لأن يسمح بزراعتها مجددا، واستغلوا ذلك منذ ذلك الحين، ولهذا عرفت تنمية واسعة، سواء في عهد الملك الحسن الثاني أو الملك محمد السادس، وخاصة في فترة الثمانينات بسبب الأزمة الإقتصادية المغربية. كما لعب ارتفاع الطلب الأوروبي على الحشيش المغربي خلال سنوات الستينيات والسبعينيات دورا في توسيع الإهتمام بزراعته، وساهم بتطوير صناعتها لتصبح متطوّرة، وأصبح المغرب أفضل مصدر لأوروبا لقربه الجغرافي بعدما كان يأتيها من الشرق الأدنى وآسيا(لبنان وتركيا وأفغانستان وباكستان والهند والنبال).[1]

صُنّف المغرب من ضمن أكبر منتجي الحشيش في العالم، مرتّب في المركز الرابع بعد كل من لبنان وباكستان وأفغانستان، وحسب صحيفة Le nouvel observateur في مقالات نشرتها سنة 1989 حول خريطة الشبكات الدولية والدول المنتجة ومناطق عبور تجارة المخدرات، صنّفت المغرب ضمن الدول المنتجة لها، ومنطقة عبور للمتأتية منها من أفغانستان نحو أوروبا، واعتبرت منطقة الريف المغربي المنتج التقليدي للحشيش لمنطقة المتوسط.[2]

اتبع المغرب ما بين سنوات 2003 و2005 سياسات صارمة من أجل محاربتها، ونجح في جعل إنتاجها يتراجع، رغم ذلك يبق المغرب المنتج الأول بحوالي 21 % من الإنتاج العالمي.[3] فحسب التقرير الذي أعدته هيئة مكافحة المخدرات والجريمة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ONUDC لسنة 2013، فالمغرب أصبح أكبر منتج للقنب دوليا، يليه أفغانستان والمكسيك. وتقدّر مساحة زراعته بـ 47000 هكتار، بحجم إنتاج سنوي مقدّر بـ 38000 طن من الحشيش، و760 طن من الأنواع الأخرى، 34% منه موجه إلى القارة الأوروبية خاصة إسبانيا. قدّرت مداخيل المغرب منها سنة 2013 بحوالي 10مليار أورو، في حين يبلغ رأس مال منتجي هذا النوع من المخدرات، 214 مليون دولار.[4] مع العلم

---

(1) Pierre Arnaud Chouvy, « Le Maroc producteur de haschich » , in **Moyen-Orient** , revue trimestrielle Française , n°11, juillet-septembre 2011 , pp 85 , 86.

(2) Moumen Diouri , **op.cit** , pp 231 , 232.

(3) Simon Julien , « Le Sahel comme espace de transit des stupéfiant. Acteurs et conséquences politiques » , in **Hérodote** , revue trimestrielle Française de géographie et de géopolitique , n°142 , 3éme trimestre , 2011, p 126

(4) Omar Brouksy , **Mohamed VI derrière les masques, Le fils de « notre ami »**, Paris , nouveau monde éd, 2014 , p 108.

أن ثمن كيلوغرام من الحشيش في المغرب يقدّر بـ800 أورو في حين في أوروبا يبلغ 4000 أورو.[1] وكما تستهلك كذلك في السوق المحلية المغربية(أنظر الخريطة في الملحق رقم 11). يتورّط في هذه الجريمة شخصيات في النظام خاصة في قطاع الأمن، تمكّنت السلطات المغربية من إيقاف العديد منهم سنة 2007، لتورطهم في قضايا الفساد والاتجار بالمخدرات، وانتسب البعض منهم لشبكات دولية لتجارة المخدرات.[2]

تتعدد أسباب توسع هذه الزراعة، منها الإقتصادية، الإيكولوجية والبيئية، حيث تعود إلى طبيعة وتضاريس المنطقة الوعرة التي تمتاز بتربة غير خصبة، تقع في منطقة ذات تساقط متذبذب وري محدود وغير متطوّر. هذا جعل المنطقة في هامش مخططات التنمية الإقتصادية التي عرفتها المناطق الأخرى، بل وحتى السياحة المعروفة بها المغرب لم تستفد منها المنطقة رغم إمكانياتها. يضاف إلى ذلك المشكل الديمغرافي المعروف عنها، حيت تعتبر من بين أكبر المناطق المغربية التي تعاني تزايدا مرتفعا في حجم السكان، بكثافة ثلاث مرات أكبر من المناطق الأخرى. ولتراجع فرص التنمية الإقتصادية في المنطقة جعلت زراعة المخدرات تستهوي سكان الريف المغربي لما توفره من مداخيل.[3]

رغم تراجع إنتاجها بسبب محاربة السلطات المغربية لها، إلا أن المسألة تبقى جد صعبة اجتماعيا لكونها مصدر دخل لفئة إجتماعية معتبرة ، فحسب الدراسات التي أجريت سنة 2004 فإنّ دخل أكثر من 800 ألف مغربي مرتبط بهذا النشاط بشكل مباشر أو غير مباشر. ولقد اتحد بارونات المخدرات المغربيين مع آخرون جزائريين لنقل بضاعتهم نحو أوروبا والشرق الأوسط والأدنى، كما يوجّه بعضها للاستهلاك في الجزائر. وتتواجد قيادة هذه الشبكة في الجزائر في ولاية وهران، و تحظى كمثلها في المغرب بالحماية على مستوى بعض الشخصيات في القمة كبعض قادة الأمن في الولايات، وفي شرطة الحدود، وحتى من ذوي النفوذ السياسي. وفي الجزائر تمر عبر ثلاث طرق هي وهران–العاصمة–مرسيليا/أليكانت، ووهران–كيتامة–سبدو–مشرية–النعامة–أدرار–ليبيا، ووهران–سيدي بلعباس–معسكر–تيارت–سطيف–تبسة–تونس. نشطت هذه الشبكة في تسويق المخدرات لتوجّه نحو الخارج، ولقد ارتفعت كميات مبيعاتها، فمثلا في سنة 2003 فقط قدّرت بحوالي 900 طن من القنب.[4]

2 – جهود المغرب لمحاربة زراعة الحشيش

تعود جهود المغرب في محاربة زراعة القنب في منطقة الريف إلى عهد الملك الحسن الثاني الذي عمل على وضع مشاريع تنموية في المنطقة منذ سنوات الستينات، من خلال مشروع التنمية الإقتصادية والريفية للريف الغربي الذي يعود إلى سنة 1961، وهو بذلك أول مشروع طبقه على المناطق

(1) Simon Julien , **op.cit** , p 127.

(2) Omar Brouksy , **op .cit** , p 108.

(3) Pierre Arnaud Chouvy , **op.cit** , pp 86 , 87.

(4) Simon Julien , **op.cit** , pp 126 , 127.

الجبلية منذ الإستقلال. عمل من خلاله على محاربة التصحر والهجرة بتحسين الظروف المعيشية في المنطقة، إلا أن النتائج كانت جد محدودة. في سنة 1995 تم تأسيس الوكالة الوطنية للترقية والتنمية الإقتصادية والإجتماعية للمقاطعات والريف وشمال المملكة، هدفها تحقيق التنمية في الريف ومضاعفة استغلال الموارد الطبيعية للمنطقة وتطوير نمطها الإنتاجي، لكن بعد عشر سنوات من تأسيسها لم تأتي بالنتائج المنتظرة في الحد من النشاط في زراعة القنب، ولا في تقليص مساحاتها المزروعة.[1]

في عهد محمد السادس الذي اعتلى العرش منذ سنة1999، تغيّرت علاقة العرش بمنطقة الريف وبسكانها، فبفضل عملية التحول الديمقراطي والمصالحة الوطنية التي أعلن عنها منذ سنة 2004، من خلال لجنة المصالحة والإنصاف، والتي تعترف بتجاوزات الدولة عهد الملك الحسن الثاني، وظهر عمل اللجنة من خلال دعم عدّة برامج تنموية اقتصادية، واجتماعية، وثقافية لصالح عدة مناطق وضحايا خاصة الريفيين، جراء اضطهادهم في الماضي. كما استفادت منطقة الحسيمة جراء الزلزال الذي ضربها سنة 2004، من مخطط حكومي للتنمية للمدى القصير والطويل، ونفس الشيء بالنسبة لمنطقة الريف، لجعلها قطب تنموي حضاري وريفي، وكجزء من الاقتصاد الوطني. في سنة2005 تم الإعلان عن مبادرة وطنية من أجل التنمية البشرية لتحقيق الأهداف التنموية للقرن، والتي أعلنت عنها الأمم المتحدة من أجل تنمية المناطق التي تعاني من الفقر. كما تم الإهتمام بتوسيع المنشآت القاعدية في المنطقة(تنمية ميناء طنجة، توسيع الطرقات وفك العزلة) وتحقيق التنمية الريفية (تشجير،الإهتمام بالزراعات في المنطقة، الري، توسيع المد بالكهرباء) تنمية السياحة.

إلا أنه في نفس العشرية، سجّلت زراعة القنب توسعا أكثر في المغرب، ما يعبر عن إخفاق المشاريع السابقة والرامية إلى الحد منها بسبب محدوديتها، ومحدودية تمويلها أو لأنها لم تطبق بشكل جدي، لانعدام التنسيق فيها، أو لأسباب قانونية وإدارية. كما شجع الفساد توسعها لحجم المداخيل التي تحققها في منطقة، والتي تعرف انتشارا للفقر والعزلة، لهذا لجأت الدولة إلى أساليب أكثر عنفا من خلال رش مزارع القنب جوا بالمبيدات للقضاء عليها كما حدث سنة 2010، لكن هذه الطريقة أضرت بالزراعات المعيشية الأخرى، وهو ما زاد من إفقار المنطقة، بل وتشجيعها أكثر للتوجه نحو زراعة القنب.[2]

3 – توسع تجارة المخدرات إقليميا ودوليا

لم يعد المشكل محليا، أو يخص فقط الثنائي المغربي الجزائري، فنظرا لتراجع تجارة المخدرات في القارة الأمريكية خاصة أمريكا اللاتينية، بعد السياسات المتبعة في القارة الأمريكية للحد من توسع تجارتها واستهلاكها في المنطقة، تحوّلت شبكة تجارة المخدرات للاهتمام بالقارة الإفريقية لجعلها معبر نحو

(1) Pierre Arnaud Chouvy , **op.cit** , p 87.

(2) **Ibid** , pp 88 , 89.

أوربا بسبب تراجع الأمن فيها خاصة في منطقتي الصحراء والساحل. فمنذ سنة 2000 ظهر طريق آخر للمخدرات وهو الصحراء–الساحل، حيث اتخذت تجارة المخدرات الطريق من شمال المغرب نحو شمال موريتانيا، متجهة نحو شمال مالي، ثم تعبُر مالي لتصل إلى شمال النيجر، حيث جزء منها يأخذ طريقه نحو الشمال باتجاه ليبيا ثم البلقان، ليتم توزيعها في كل أوروبا، أو يأخذ طريق آخر هو ليبيا–مصر–الشرق الأوسط، وجزء آخر يأخذ طريقا نحو الشرق عبر التشاد ثم السودان والبحر الأحمر لتنتهي في سوق الخليج و الشرق الأوسط. وبالرغم من محاولات النيجر إيقافها تبق نسبة الحشيش التي يتم احتجازها لا تتجاوز 5 طن (2006–2007) بقيمة 7 مليار دولار.[1]

حسب تقرير أعدّه الجهاز الدولي لمراقبة المخدرات (OICS) فالمنتجين الأساسيين لها في القارة الأمريكية، وهم أساسا كولومبيا، البيرو وبوليفيا، أصبحوا يركزون أكثر على السوق الأوروبية بعد تراجع استهلاكها في الولايات المتحدة بنسبة 50%، نتيجة للسياسات المتبعة في أمريكا للحد من تجارتها، مقابل تضاعف استهلاكها ثلاث مرات في أوروبا. ونظرا للرقابة الشديدة للدول الأوروبية على الطرق البحرية التقليدية عبر المحيط الأطلسي، تحول طريق تجارتها منذ سنة 2000 نحو القارة الإفريقية خاصة غرب إفريقيا، فمنذ سنة 2005 بلغ حجم الكوكايين الذي يمر عبرها ما بين ثلث وربع حجم المخدرات التي تدخل إلى أوروبا، خاصة وأن المناطق الواقعة مابين موريتانيا ونيجيريا تجمع عدّة عوامل تسهّل من انتشار الجريمة المنظمة، كانتشار الفساد على جميع المستويات، وحدود غير مؤمنة، وتفشي الفقر.[2]

هناك أسباب أخرى أدت إلى تحوّل طريق هذه التجارة واتجاهها نحو غرب إفريقيا، كالتحول الجيواقتصادي الدولي لهذا المنتوج، و إن كانت الدول المنتجة له في أمريكا اللاتينية هي ثلاث ،كولومبيا، البيرو، وبوليفيا، إلا أن الدول المستهلكة لها عديدة وتشكل ثلاث محاور، تتمثل في أمريكا الشمالية (41% في 2008)، أوروبا(26%) والمثلث الجنوبي (20 %). وبسبب ارتفاع أسعارها نوعا ما في أوروبا مقارنة بأمريكا، وانخفاض أسعار التجزئة في أمريكا الشمالية في السنوات الأخيرة، ولسيطرة بعض الكارتلات(المكسيك) على طريق العبور نحو أمريكا الشمالية، فإنّ الكارتلات الأخرى(كولومبيا) حوّلت إهتمامها واتجهت نحو أوروبا لارتفاع استهلاك المخدرات فيها منذ نهاية التسعينيات. السبب الآخر مرتبط بطرق العبور، حيث طريق أمريكا اللاتينية–غرب إفريقيا–أوروبا ليس المعبر الوحيد للمخدرات، لكنه يعتبر الأكثر أمنا مقارنة بالمعابر التقليدية التي عرفت تشديدا في الرقابة من القارة الأمريكية والأوروبية. لهذا زاد الإهتمام بالطريق المار على غرب إفريقيا برا، والذي يمر عبر موريتانيا–الصحراء الغربية–المغرب/غينيا–كونا كري–مالي–الجزائر/خليج غانا–النيجر–الجزائر أو ليبيا، كما قد تأخذ معبرا آخر(من البحر الأحمر

(1) Simon Julien , **op.cit** , p 127.

(2) « L'Afrique de l'ouest : Carrefour mondial de la drogue» , **Revue CARTO Le monde en cartes**. Revue française bimensuelle , N° 11, mai– juin 2012 , p 48

لتنتهي بليبيا أو مصر نحو البلقان)، إلى جانب طريق آخر بحري، ينطلق من موانئ إفريقيا الغربية نحو أوروبا مباشرة أو بتحويل السلعة لإحدى سفن موانئ دول شمال إفريقيا، كما قد تأخذ طرقا جوية بنقل غير مباشر، فيتم توجيهها نحو إحدى مطارات دول شمال إفريقيا خاصة مطاري الدار البيضاء وطرابلس.[1]

أدى الربيع العربي إلى بعض التحولات على مستوى هذه الطرق، وإن بقي طريق التجارة التقليدي للقنب من المغرب إلى أوروبا عبر إسبانيا ناشطا بالرغم من فرض الرقابة عليه، إلا أن نتائج الربيع العربي أدت إلى إضعاف حركة هذه التجارة على طريق الساحل- شمال مالي-ليبيا-مصر، والسبب يعود إلى تواجد القوات الفرنسية والإفريقية، وهي قوات عملية التدخل الفرنسي في شمال مالي منذ بداية سنة2013. ما أدى بتجار القنب من المغرب وموريتانيا إلى أخذ طريق آخر عبر البحر المتوسط نحو سوق الشرق وشمال المتوسط.[2]خاصة وأن دول أوروبا المتواجدة بموازاة هذا الطريق (اليونان البلقان، دول حوض الدانوب) تعد الأكثر ضعفا في القارة الأوروبية بسبب الأزمة الإقتصادية لسنة 2008، حيث لم تعد بإمكانها تمويل عمليات الرقابة على سواحلها رغم وجود وكالة Frontex لمساعدة دول الإتحاد الأوروبي لحماية سواحلها، إلا أن ميزانيتها محدودة، وتخصصها ليس محاربة تجارة المخدرات بل محاربة الهجرة غير الشرعية.[3]

جراء كل ذلك أصبحت منطقة غرب إفريقيا منطقة عبور أساسية لتنظيمات تجارة المخدرات لأمريكا اللاتينية، والتي تنقلها نحو أوروبا الغربية. دفع الأمر هيئة محاربة المخدرات والجريمة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (UNODC) والجماعة الإقتصادية لدول إفريقيا الغربية (ECOWAS) للعمل على التحسيس بخطرها، والدعوة للعمل على اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها. فهذه التجارة تعتبر من النتائج السلبية للعولمة، التي فتحت الطريق للتجارة الحرّة والتنمية الإقتصادية، وأعطت الفرصة للجريمة ولفواعل غير الدولة لتنمية أموالها وتعزيز مكانتها عن طريق التسويق غير الشرعي القائم أو الذي خلقته بنفسها.[4]

نظرا للمداخيل التي تحققها هذه التجارة والتي تفوق ميزانيات بعض الدول، فإنّها تعد ميدانا اقتصاديا منعشا لممارسيها، حيث تجذب الراغبين في الأرباح، وهو ما يجعل مسألة صرفهم عنها أمر صعب. فحسب معطيات سنة 2011 فإنها حققت مداخيل تفوق الدخل الوطني الخام لبعض الدول، فمثلا تجارة الأدوية ضد داء الملاريا تحقق 438 مليون أورو، وهو ما يفوق الدخل الوطني الخام لغينيا

---

(1) Simon Julien , **op.cit** , pp 130-132.

(2) Laurent Magord , « Contre les trafics de cannabis en Méditerranée : une Task Force européenne ? » in **Défense Nationale** , revue Française mensuelle , n°768. Mars 2014 , p 54.

(3) Laurent Magord , **op.cit** , p 55.

(4) Ashley Neese Bybee, « The twenty-first century expansion of the transnational drug trade in Africa » , in **Journal of international affairs** , by Columbia University, School of international and public affairs, USA, vol66 , n°1 , winter 2012, pp 69 , 70 .

بيساو، في حين تجارة التبغ تحقق 775 مليون أورو وتفوق الدخل الوطني الخام لغامبيا، أما تجارة الكوكايين، التجارة غير الشرعية الأكثر ربحا، فحققت ما قدره 1000 مليون أورو، وهو ما يفوق الدخل الوطني الخام لسيراليون. [1] وهو الأمر الذي يشجع على العمل فيها في منطقة تتوفر فيها الظروف لنجاح و إتمام عمليات هذه التجارات.

ومن نتائج هذه التجارات توسّع نشاط تبييض الأموال، لما يشكله نشاطها المالي من أرقام مرتفعة، فمثلا حسب إحصائيات سنة 2000 فقط بلغت مابين 80 و1500 مليار دولار سنويا، مصدرها الأساسي تجارة المخدرات، حيث تمثل نسبة مساهمة هذه الأخيرة في عملية تبييض الأموال مابين 50% و80 %. و تفشّت هذه الظاهرة وتزايد انتشارها بشكل ملفت للانتباه، ما يستدعي مشاركة دولية فعلية من أجل القضاء عليها، أو على الأقل الحد من أخطارها عالميا. ولقد توسّعت عمليات تبييض الأموال مع أحداث 11 سبتمبر 2001 بظهور الإرهاب الدولي. في حين بدأ اقتناع المجتمع الدولي منذ مطلع التسعينات بضرورة محاربة الظاهرة في أعقاب قمة مجلس أوروبا المنعقد سنة 1990، واقتنعت أكثر كل من أوروبا وأمريكا على ضرورة قيادة الأمر بنفسها وتحقيق تضافر جهودها لمحاربتها.[2]

إنّ توسّع هذه التجارة في منطقة الصحراء والساحل يعود إلى عدّة أسباب، فهي تعاني من تفكك القاعدة الأسرية والإجتماعية، خاصة مع الانفجار الديمغرافي، وتراجع مصادر الدخل وانخفاضه بالنسبة للشباب، مما أدى إلى انتشار نشاطات اقتصادية إجرامية في المنطقة، وصعّب الأمور حجم المساحة الخارجة عن سيطرة الدول المعنية، والتي تقدّر بـ 7 أضعاف مساحة فرنسا، توسعت فيها عدّة تجارات غير شرعية منها تجارة الكوكايين، التي بلغ حجمها حوالي 20 % من التجارة غير الشرعية الأمريكية نحو أوروبا، ويقدّر فيها سعر الكيلوغرام الواحد بـ 5000 دولار، ما يحفّز التوجه إليها، يضاف لها أرباح الفديات المطلوبة في الرهائن المقدّرة بـ 5 مليون دولار للرهينة الواحدة، لذلك تعتبر من التجارات المربحة في المنطقة.[3]

ومن أسباب تفشي هذه الجرائم أيضا الحروب وسوء الأحوال الإقتصادية، وصعوبة ظروف الهجرة، ما أدى إلى التوجه نحو الجريمة المنظمة والتجارة غير الشرعية للسجائر والمخدرات والمهاجرين غير الشرعيين. فمنطقتا الساحل والصحراء كانتا مراكز للتبادل، فوجود الحدود لم يكن مانعا على الإطلاق. وساعده في الانتشار كون المنطقة ذات مراقبة ضعيفة بسبب الحروب الأهلية التي عرفتها خاصة منطقة شمال مالي والنيجر والتشاد. كانت هذه التجارات تأخذ طريقا انطلاقه من الجزائر وليبيا، لكنه تحوّل منذ سنوات 2000 للمرور عبر منطقة الساحل باتجاه أوروبا، وأصبحت تهتم بنقل المخدرات

---

[1] François Javier Casas , « Fragilités et complexité du nouveau contexte de sécurité en Afrique de l'ouest » in **Défense Nationale** , revue mensuelle Française , n°769 , Avril 2014 , p 126.

[2] عبد الوهاب بن خليف، " الاتحاد الأوروبي و رهان التعددية القطبية" ، **فكر ومجتمع**، مجلة فصلية جزائرية ، عدد 8، أفريل 2011، ص 117.

[3] Philippe Hugon , **op.cit** , pp 55 , 56.

القادمة من أمريكا الجنوبية عبر نيجيريا وغينيا إلى جانب المهاجرين غير الشرعيين. توسّعت تجارة المخدرات في منطقة غرب إفريقيا بفضل خبرة ناقليها المستغلين لحساسية الأوضاع في المنطقة. و من نتائج ذلك دوليا هو تحوّل خريطة هذه التجارة لصالح كارتل أمريكا الجنوبية.[1]

أصبحت هذه التجارة مكسبا حتى للناشطين الإرهابيين، ففي الجزائر تورّط العديد من العناصر السابقين في الجماعات الإرهابية في عمليات تبييض للأموال، والتي جاءت من مصادر غير معروفة، وهناك من الجماعات في المنطقة ما لا يزال يستفيد من استمرار اللاأمن، والفوضى، والحرب القائمة بين السلطة والجماعات الإرهابية من أجل جني أموال من خلال نشاطات غير مشروعة، خاصة في تجارة المخدرات، وكشفت حقيقة أنّ العديد من العمليات الإجرامية التي أُلحقت بها كان يتخفى وراءها جماعات مصالح مشبوهة استغلت تفشي ظاهرة الإرهاب.[2] ولقد زاد حجم الأموال التي تجنيها هذه الجماعات نتيجة التطورات الإقتصادية والتكنولوجية وما نتج عن العولمة والانفتاح، فزادت معها مداخيلها لدرجة أصبحت أموالها الطائلة تشكل خطرا على الإستقرار الإقتصادي والمالي والسياسي للعديد من الدول.[3]

حسب تقارير أمنية أعدتها السلطات الجزائرية فحتى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي متورّط في تجارة المخدرات وتهريبها من المغرب نحو الجزائر، أين يعيد توزيعها. وحسب المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وصلت نسبتها 75%، وحسب التقديرات الرسمية للجزائر فإنّ عائدات تجارة المخدرات والأسلحة المموّلة للإرهاب في الساحل والصحراء، تتجاوز100 مليون أورو دون احتساب ما تحققه الفديات الآتية من عمليات الاختطاف، والتي تتجاوز 50 مليون أورو، حسب عرض الجزائر في اجتماع الأمم المتحدة الثاني المنعقد في نيويورك 2011 حول إستراتيجية مكافحة الإرهاب.[4]

تعقّدت الأمور أكثر مع انهيار النظام الليبي، حيث نتج عنه سقوط أسلحته بين أيدي المتمردين، والجماعات الإرهابية، والناشطين في التجارات غير الشرعية في منطقة الساحل، فحوالي 15 ألف صاروخ أرض جو أصبحت في حوزتهم في إطار غياب الدولة. أدى ذلك إلى زيادة العبء على الجزائر، التي أصبحت تركز معظم قواتها على حدودها المهددة، البالغ طولها مع مالي 1376 كلم، ومع ليبيا 982 كلم، ومع النيجر956 كلم، ومع تونس 965 كلم، بمجموع 4279 كلم من الحدود عليها مراقبتها. وأكثرها تهديدا الحدود مع مالي وليبيا، كون أنّ الجماعة الإرهابية التي قادت الهجوم في منطقة تيقنتورين قدمت من تلك الحدود، وهو ما حتّم على الجزائر توجيه نحو المنطقة ما يفوق 20 ألف جندي

---

(1) Frédéric Deycard , « Une région à l'importance internationale croissante » Dossier Le Sahel en crises » , in **Questions Internationales**, Revue bimensuelle Française , n° 58 , nov –déc 2012 , pp 12 , 13.

(2) رابح لونيسي ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، **المرجع السابق الذكر**، ص 397 ،398 .

(3) مليكة حرات، " الجزائر تلجأ للتعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة "، في أخبار اليوم، الصادر في 6 ماي 2012، من الموقع **http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/56301** ، اطلع عليه يوم 22 مارس 2016، على الساعة 10:50.

(4) أنور مالك، **المرجع السابق الذكر**، ص 187–189.

لحماية الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية على مدار الساعة، مدعّمة بتغطية جوية، وفي إطار تعاون مع أوروبا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وإن أدى توسع تجارة المخدرات في المنطقة إلى تدخل المنظمات الدولية والإقليمية لمحاولة وضع حد لذلك لها من خلال وضع مخطط منذ سنة 2007 لمراقبة المخدرات والوقاية من الجريمة،[2] وأصبحت المنطقة مراقبة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ودول منطقة الصحراء والساحل(الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر)،[3] إلا أن ذلك لم يكن كافيا، لأنه ليست الجماعات الإرهابية المتورط الوحيد، فالطريق الذي تأخذه عملية نقل المخدرات نحو دول الجوار، تمر على الحدود لتدخل دولا أخرى، وهو ما يوضح تورط بعض من عناصر الأمن الجزائري على الحدود. كما أنّ استعمال ناقلي المخدرات للطرق المعبدة لنقل بضاعتهم ومرورهم على عدّة نقاط تفتيش (في المغرب موريتانيا ومالي وبوركينافاسو والنيجر) دون مشكلة يوضح تورط قوات الأمن في تلك الدول، بالرغم من تمكن أمن بعض هذه الدول من حجز كميات منها، لكنها قليلة.[4]

يعبر ما سبق عن وجود علاقات من خلال التجارات الممنوعة بين الجماعات المسلّحة والجماعات الإجرامية العابرة للأوطان، وأطراف فاسدة من أجهزة الدولة، وهو ما يوحي بوجود انحراف لسيادة الدولة من خلال استغلال بعض من العملاء الاجتماعيين لهذه السيادة. فنقل الكوكايين يتم من كولومبيا عبر فنزويلا، ثمّ يوزع على دول إفريقيا الغربية ليوجه بعدها إلى أوروبا والشرق الأوسط عبر الفضاء الصحراوي–الساحلي، وتتولى مهمة حماية قوافل نقلها الجماعات الإرهابية بمقابل مالي، وهو ما يمكّنها من تمويل نفسها ونشاطاتها، لكن كذلك باعتمادها على الرشوة ليتم لتمريرها، وهو ما يعبّر عن تقليص لسيادة الدولة الرسمية والشكلية، ويجعل الأمر يبدو وكأن هذه المبادلات تتم بحماية الدول بسبب تواطؤ بعض موظفيها فيها.[5]

إلى جانب الأساليب السابقة يتم كذلك لتسهيل نقل المخدرات الاعتماد على العلاقات التي تقيمها قبائل المنطقة المتورطة في هذه التجارة مع قبائل أخرى من دول الجوار في منطقة الساحل، فمثلا بعض من القبائل في موريتانيا(المور) المتورطة تربطها روابط صداقة أو روابط عائلية (المصاهرة) مع

---

(1) Abderrahmane Mebtoul, **op.cit**.

(2) Frédéric Deycard , **op.cit** , p 13.

(3) Philippe Hugon , **op.cit** , p 56.

(4) Simon Julien , **op.cit** , p 129.

(5) سليم شنة، "الدولة في العلاقات العابرة للأوطان حالة الفضاء الصحراوي–الساحلي" ،(تر: سناء بوزيدة) ، في مشرق مغرب صحراء ساحل المعطى الاستراتيجي الجديد، **مجلة الدراسات و النقد الاجتماعي** ، دورية جزائرية، العدد 31، ، سبتمبر2012– مارس 2013، ص 56–58.

قبائل من شمال مالي(الطوارق) والنيجر، متورطة كذلك في هذه الجرائم لتسهيل عملية نقلها برا، وكان ذلك عاملا تسبّب في ارتفاع حجم المخدرات المنقولة عبر المنطقة.[1]

لقد تكوّنت مع هذه التجارة جماعات معروفة من المافيا الإفريقية المحلية لنقل المخدرات، وأكثرها ارتباطا بقضايا تجارة المخدرات في أوروبا وغرب إفريقيا هي المافيا النيجيرية، والمرتبطة بدورها بتجار المخدرات من أمريكا اللاتينية المقيمين في غرب إفريقيا، والنيجيريون المقيمون في البرازيل هم عادة من أصول إحدى أكبر الجماعات الاثنية جنوب شرق نيجيريا(إغبو)، إلى جانبهم مجموعة معتبرة من مجرمي المخدرات من غانا، ويضاف إليهم لبنانيون وسوريون مقيمون في غرب إفريقيا، وبعض من السكان المحليين من ماليين من المور، والعرب والطوارق، ومن الصحراويين، وهو ما كشفته تحقيقات قضية طائرة البوييغ في شمال مالي سنة 2011، حيث لهم شبكة تمتد من الصحراء الغربية إلى غاوو في مالي.[2]

كما سبق الإشارة إليه، ترتبط هذه التجارة بفئات في النظام، ما يعني تورط الطبقة السياسية فيها، و ما يزيد من تعقيد المسألة هو أن هذه التجارة تزيد من الإقتصاد الريعي، ما جعل الطبقة السياسية بنفسها تسعى إلى الإستفادة من مداخيلها بدل الإهتمام بوضع سياسات اقتصادية فعالة، بل وللأرباح التي تحققها خلقت حتى منافسة على المستويين الإقتصادي والسياسي بين رجال الأعمال، حيث تحول العديد من الفاعلين الاقتصاديين عن القطاعات الإقتصادية الأخرى ليتجهوا نحو هذه التجارة المربحة.

والمسألة أخطر مما سبق، فبعض من الأنظمة في المنطقة في حدّ ذاتها لا تعمل أصلا على محاربتها بل تشجعها، لما تدرّه من مداخيل تعوّض عجز الإقتصاد، وحسب الباحث الفرنسي حول منطقة الساحل سيمون جوليان Simon Julien، فيرى أن النظام الموريتاني مثلا شجّع بدوره هذه التجارة كونها تساهم في مواجهة الضغوط على مستوى الإقتصاد الكلي، والتي تفرضها المؤسسات الإقتصادية الدولية، وأنه في إحدى خطابات الرئيس الموريتاني السابق معاوية ولد سيد أحمد الطايع(1984-2005) في بداية سنة 2000، كان يشجع الموريتانيين على إدخال المال إلى موريتانيا، يؤوّل ذلك على أنه تلميح على أن الدولة لن تهتم بمصادر هذا المال، لحاجتها الماسة إليه.[3]

نفس الأمر ينطبق على دول الجوار الأخرى في غرب إفريقيا، فتشير التقارير التي تقدّم حول المسألة، إلى مساهمة عناصر الأمن بشكل كبير في عبور المخدرات، حيث يتورط فيها شخصيات مرموقة في الجيش والطبقة السياسية (غينيا بيساو وغينيا كناكري)، ويستدل البعض بالتوتر الذي عرفته حركة نقل المخدرات وتعويضها بالنقل الجوي بعد رحيل قائد الأركان العامة للبحرية في غينيا بيساو

---

(1) Simon Julien, **op. cit** , pp 127-129.

(2) **Ibid** , pp 135 , 136.

(3) Simon Julien, **op. cit** , pp 139-140.

المتورط في المسألة سنة 2008. وجراء تحقيقات أجريت سنة 2010 ألقي القبض على عدّة مسئولين سامين في الشرطة ومعهم قائد البحرية، ونائب قيادة الأركان العامة، ووزير الصيد البحري، والمسئول عن مكافحة المخدرات. والمشكلة أن هذه التجارة ليست التجارة غير الشرعية الوحيدة المنتشرة في المنطقة، حيث استدعت وجود تجارات أخرى لتدعّمها، وتكون بذلك خلقت لها فرصة للانتشار والتوسع.

4- تجارة الأسلحة والتهريب والاختطاف

تعتبر تجارة الأسلحة ثاني تجارة غير شرعية تنتشر في المنطقة، وفي الواقع توسّع انتشارها مع توسع تجارة المخدرات، والتي جاءت لتنمي قوّة الجماعات المسلحة(القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي)، والزيادة من التوترات التي يتسبب فيها المتمردين في المنطقة، ولكن في الوقت ذاته أدت إلى انتشارها وسط سكان المنطقة والتي شجعت ظروفهم بذلك كما سبق الإشارة إليه .[1]

تفاقم الأوضاع مع التوترات التي عرفتها المنطقة جراء الثورات التي مسّتها بداية ما سمي بالربيع العربي، أدى إلى عدم السيطرة على انتقال الأسلحة في المنطقة، وهو ما يهدد بتوسع النشاط الإرهابي فيها أكثر من ذي قبل. فسقوط النظام الليبي أدى إلى خلق وضع حساس بسبب انتشار الأسلحة والقناصين، بل وجعل منطقة الساحل والصحراء أكثر عرضة للجرائم العابرة للقارات وللإرهاب،[2] حيث أن الميلشيات التي حاربت نظام القدافي، خرجت عن سيطرة النظام القائم، مع عجز الأخير عن نزع السلاح، ما خلق تهديدا على أمن ليبيا وأمن كل المنطقة. فأصبحت منطقة الساحل والصحراء مهدّدة أكثر مما سبق، الناتج عن انتشار السلاح بسبب عمليات السطو التي تعرضت لها مخازن السلاح المكشوفة في ليبيا، والذي يقدّره البعض بحوالي 10000 سلاح خفيف وثقيل مختفي من الجيش الليبي سابقا، ومعها الأسلحة التي كانت قد دخلت إلى إفريقيا الغربية في فترة الأزمة الافوارية، إلى جانب السلاح المستورد في المناطق المحاذية لمنطقة الساحل نحو الساحل.[3]

وتعتبر دول الساحل الإفريقي أن نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي أدى إلى انتشار اللااستقرار أكثر في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، تزايد بسبب نشاطاته في هذه التجارات غير الشرعية، وبفضل توسع عملياته في شمال موريتانيا ومالي والنيجر وجنوب الجزائر، ومن هذه النشاطات اختطاف الأجانب، وتهريب السيارات والسجائر، وتجارة المخدرات والأسلحة.[4]

---

(1) **Ibid** , pp 137 -138.

(2) Brahim Mokhliss , « Transition en Afrique du nord : conséquences sécuritaires » in **Géopolitique Africaine**, revue trimestrielle Française , n°42, 1er trimestre, 2012 , pp 108 , 109.

(3) **Ibid** , pp 110 , 111.

(4) Laurence Aida Ammour , «La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel :L'ambivalence de l'Algérie » in **Bulletin de la sécurité Africaine** , centre d'étude stratégique de l'Afrique ,N°18, février 2012, p 1.

يرى البعض أن دوافع هذا التنظيم في الواقع هي دوافع إجرامية أكثر منها سياسية ودينية، وخير دليل هو مشاركة أحد أعضاء هذا التنظيم(عبد الكريم الترقي) في قمة تجار المخدرات الكولومبيين المنعقدة في غينيا بيسو سنة 2010، وهو ما يعني تخفيهم وراء مطالب سياسية ودينية للقيام بنشاطاتهم الإجرامية. وأصبح بالنسبة لهذه التنظيم اختطاف الأجانب النشاط المفضل كونه يوفر تغطية إعلامية مميزة ورؤية أوضح، ومصدر مداخيل معتبرة قدّرت منذ سنة 2006 بـ 70 مليون دولار. الأمر الذي مكّن هذا التنظيم من توفير أسلحة وإمكانيات مالية ضخمة. أدت سياسته هذه إلى تهديد السياحة الوطنية والاستثمار في المنطقة، كمشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء الرابط بين نيجيريا والجزائر عبر النيجر المفترض إنهاء أشغاله سنة 2015. ومما زاد من احتمال تزايد خطر اللاستقرار في المنطقة انتشار الأسلحة في المنطقة والناتج عن انهيار نظام القدافي مما زاد من قوّة تنظيم القاعدة في المنطقة. [1]

إلى جانب تلك التجارات يضاف لها التجارات غير الشرعية في المواد الاستهلاكية أو ذات الاستهلاك الواسع في المنطقة، والتي هي نادرة في بعض مناطق الجوار، مثل تهريب الوقود والمواد الغذائية على الحدود الجنوبية الجزائرية نحو دول الجوار. فمثلا قدّرت وزارة الداخلية الجزائرية نسبة الوقود المهرب لبداية العشرية الثانية من هذا القرن بحوالي 25%، وهو ما خلق ندرة في الولايات الحدودية الجزائرية، في حين الجزائر تستورده من الخارج. يضاف إليها المواد الاستهلاكية اليومية والأدوية، وما يجعل من هذه التجارة مربحة هو سياسة دعم الأسعار التي تتبعها الجزائر، وهو ما لا يكلف في اقتناءها، ولهذا تعتبر الجزائر مهمة بالنسبة لدعم أسواق دول الجوار في توفيرها للسلع غير المتوفرة في الأسواق المحلية لتلك الدول، وهو ما يعني من جانب آخر تواطؤ عناصر في النظام لدول الجوار لأن نقلها عبر الحدود لن يتم إلا بتواطؤ عناصر في النظام العاملة على تأمين وأمن الحدود.[2]

ليست فقط المواد الاستهلاكية هي المعنية بالتهريب على مستوى دول الفضاء الصحراوي–الساحلي، وإنما كذلك أنواع من نسخ لبعض السلع الأصلية وأخرى مزوّرة، وإن كان جزء من هذه المنتجات يعتبر قانونيا إلا أن تصديرها غير مشروع أو لا يتم الإبلاغ عنه، وهو ما يدخلها بذلك ضمن النشاطات غير القانونية التي يعاقب عليها دوليا. لهذا ضلت أسواق تمنراست وباعة السجائر ومضخات الوقود في المغرب، لا يمكن تصور تموينهم من دون هذه التجارات غير الرسمية، وإن كان هذا قد أدى إلى استعادة الروابط التجارية والإنسانية القائمة تاريخيا، والمحجوبة لوقت طويل، بين المجموعات القاطنة في المنطقة إلا أنه يبقى النشاط فيها غير قانوني.[3]

---

(1) Laurence Aida Ammour , **op.cit** , p 1.

(2) Salim Chena , « Le Sahara et le Sahel dans la politique Algérienne , territoires menacés espaces menaçants » , **op.cit** , pp 137 , 138.

(3) سليم شنة، **المرجع السابق الذكر**، ص 56 ، 57.

لمواجهة ذلك ظهرت إقليميا عدّة جهود من خلال الإتحاد الإفريقي، الذي وضع برامج عمل خماسية للمكافحة ضد المخدرات والوقاية من الجرائم، إلى جانب ذلك قامت الدول الأعضاء في المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا CDEAO، بوضع مخطط جهوي سنة 2006 للتعاون في ميدان الشرطة، وعملت كل من الكوتديفور، وغينيا بيساو، وليبيريا، وسيراليون بتطبيق الجانب العملي لهذا المخطط في إطار مبادرة ساحل غرب أوروبا، والتي تم الإعلان عنها سنة 2009. إلى جانب مبادرات فردية قامت بها بعض هذه الدول موازاة مع المشاريع السابقة، من خلال وضع مخططات وطنية تمنح الأولوية لمحاربة تجارة المخدرات، و بمساعدة من الأمم المتحدة والمجتمع المدني(غينيا بيساو ونيجيريا).[1] و حققت هذه المساعي بعض النتائج و إن كانت محدودة، حيث انخفضت نسبة عبور المخدرات جوا من دول غرب إفريقيا من 40 % سنة 2007 إلى أقل من 10% سنة 2009، لكن تجار المخدرات الذين كانوا يفضلون نقلها جوا غيروا طريقهم نقلها ليصبح عبر البحر، وأحيانا يستعملون وسائل للتخفي عن المراقبة كالغواصات المدنية، و التي هي سهلة الاقتناء لتوفرها في الأسواق.[2]

كما قامت المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا بتنمية قدراتها في مجال الأمن والسلم، فخلال سنة 2013 قامت بنشاط فعال على مستوى الأمن البحري ومحاربة القرصنة، بتبني نصوص لتوجيه عملها في الميدان، فتبنت إعلان الدول الأعضاء حول الأمن البحري والوقاية من القرصنة في خليج غينيا. وبمبادرة من الأمم المتحدة تم تجنيد وحدات للدول الأعضاء في النزاع في مالي في إطار المبادرة المتعددة الأبعاد من أجل الإستقرار في مالي (Minusma). ولقد لعبت المجموعة الإقتصادية لدول إفريقيا الغربية دورا فعالا في إطار تشجيع الحلول دون الإقليمية لمواجهة التهديدات في النقاط الحساسة من المنطقة، وهذا من خلال وضع برامج في مجال الدبلوماسية الوقائية والإعلام، وتقوية دور المجتمع المدني، وإصلاح قطاع الأمن، ومحاربة تجارة المخدرات والجريمة المنظمة.[3]

في حين تسعى بعض الدول إلى محاربة هذه الجريمة بطريقة مستقلة عن الدول الأخرى واعتمادا على نفسها، مثلما تفعل موريتانيا، التي لم تنظم إلى التنظيم السابق، وهذا بعد ظهور المعبر الذي ينقل القنب برا انطلاقا من شمال المغرب نحو شمال موريتانيا باتجاه شمال مالي والنيجر(لتتبع الطرق المذكورة سابقا) في بداية سنوات 2000.[4] وإن كانت جهود موريتانيا فردية إلا أنها كلّلت بنجاحات منذ سنة 2007 ، حيث ارتفع حجم المخدرات التي تم حجزها من طرف قوات الأمن.[5]

---

(1) « L'Afrique de l'ouest carrefour mondial de la drogue » , **op.cit** , p 49.

(2) **Idem** .

(3) François Javier Casas , **op.cit** , pp 125 , 126.

(4) Simon Julien , **op. cit** , pp 127-129.

(5) **Ibid** , p 129.

وقامت على المستوى الأممي جهود من أجل محاربة تجارة المخدرات في العالم، من خلال لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة، والتي تعمل على القضاء عليها بتشجيع العمل في زراعات مربحة تعوّض عن زراعة المخدرات(كالشاي، والقطن) وتم الإمضاء على اتفاقية منذ سنة 1988 لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.[1] يضاف إليها جهود أممية أخرى، من خلال تأسيس مكتب خاص للنظر في قضايا دول غرب إفريقيا، متمثل في مكتب الأمم المتحدة لدول غرب إفريقيا UNOWA، للتنسيق مع الدول المعنية في المنطقة، ودول المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا، خاصة في مجال إصلاح قطاعات الأمن وحماية الحدود، وتجارة المخدرات، والهجرة غير الشرعية، والعدالة وحقوق الإنسان.[2]

يضاف لها مبادرة أخرى تعاونت فيها عدّة منظمات دولية مع دول غرب إفريقيا تحت إدارة منظمة الأمم المتحدة، والمجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا والشرطة الدولية INTERPOL، وهي" مبادرة الساحل الغربي West Coast Initiative"، الرامية إلى محاربة تجارة المخدرات والجريمة المنظمة، وتخص أربع دول من غرب إفريقيا فقط (غينيا بيساو، كوتديفوار، ليبيريا وسيراليون)، أسست فيها وحدات خاصة لمكافحة الجريمة العابرة للقارات تحت رعاية المنظمات السابقة الذكر.[3]

على مستوى الدول الأوروبية التي تعاني من هذه التجارة الموجهة أساسا نحوها، فإنّ العمل على مكافحة تجارة المخدرات على مستوى الإتحاد الأوروبي محدود للغاية، لغياب الرغبة السياسية لدى الإتحاد في هذا المجال. فعلى المستوى المؤسساتي نجد مؤسسة واحدة فقط تهتم بذلك، تتمثل في المرصد الأوروبي للمخدرات والمدمنين عليها(OEDT) لكن مهمته محدودة، حيث تتوقف في تقييم حجم المخدرات القادمة نحو أوروبا من دون اتخاذ أي إجراءات للحد من تجارتها. نفس الأمر على مستوى النصوص القانونية التي تعمل على محاربة التجارة البحرية للمخدرات، حيث تكتفي الدول الأوروبية بتطبيق اتفاقية مونتيغو باي لسنة 1982 والمادة 17 من اتفاقية فيينا لسنة 1988. في حين لم تبذل أي مجهود آخر في وضع اتفاقية بين الدول الأوروبية لمحاربة هذه التجارة، أو على الأقل الإقتداء باتفاقية سان جوزي، التي تطبقها الدول الأمريكية في بحر الكاريبي لمراقبة السفن المشبوهة، أو تأسيس قوات بحرية دائمة للعمل على تحقيق الأمن على مستوى البحر المتوسط.[4]

---

[1] " التشريعات والوسائل المتبعة في مكافحة الجريمة المنظمة في الجزائر و العالم" ، في 9 نوفمبر 2013، من الموقع **http://droit7.blogspot.com/2013/11/blog-post_6787.html**، إطلع عليه يوم 22 مارس 2016، على الساعة16:31.

[2] François Javier Casas , **op.cit** , p 126.

[3] **Idem** .

[4] Laurent Magord , **op.cit** , pp 56 , 57.

[*] تم تأسيسه منذ 2002 ليدخل حيّز التنفيذ سنة 2007، أمضت عليه كل من ايرلندا،الأراضي المنخفضة،اسبانيا،ايطاليا،البرتغال،بريطانيا وفرنسا.

[**] يضم اسبانيا،البرتغال،اليونان ومراقبين من بريطانيا وقبرص، في حين تنشط فيه دولتين إفريقيتين هي المغرب ، والسنغال كمراقب فقط .

بالمقابل نجد بعض الدول الأوروبية بذلت جهودا لمكافحة تجارة المخدرات، كجهود بعض المؤسسات الأوروبية بدعم من فرنسا للتعاون على جمع المعلومات من أجل محاربة تجارتها على مستوى الطرق البحرية، من خلال مركز التحليل والعمليات البحرية ومكافحة الإدمان على المخدرات (MAOCN)[*]، وهو موجه للمحيط الأطلنطي. وعلى مستوى المتوسط تعتمد على مركز التنسيق للمكافحة ضد المخدرات في البحر المتوسط (Ceclad-M)، الذي بدأ نشاطه منذ سنة 2008، لكن تنشط فيه بعض الدول الأوروبية فقط [**].[1]

أما لمحاربة هذه التجارة على مستوى منطقة الساحل فوضع الإتحاد الأوروبي إستراتيجيته الخاصة حولها في مالي والنيجر وموريتانيا سنة 2010، و التي كانت تحت التجربة، في حين سعى لتوسيع حيز تنفيذها لتصل أبعد من الدول السابقة، أي إلى السنغال وبوركينافاسو، من خلال تكثيف تطبيق المشاريع الإقليمية والجهوية الموجودة. وفي سنة 2010 كان لديها عمليات في كل من مالي والنيجر وليبيا، من أجل توجيه ودعم الرقابة على الحدود خاصة حدود منطقة الساحل. كما يُعد الإتحاد الأوروبي إستراتيجية خاصة بخليج غينيا والساحل من أجل تحقيق التوازن والتنسيق في الجهود، في مجال الأمن عامة، ومحاربة القرصنة على الخصوص.[2]

ومن أجل أمن القارة، عملت الدول الأوروبية في إطار الحوار 5+5 على تفعيل الحوار الأورومتوسطي من أجل حماية أمنها من خلال مبادرتين: السياسة الأوروبية للجوار من خلال شراكة إستراتيجية بين أوروبا من جهة، ودول البحر المتوسط والشرق الأوسط من جهة ثانية، حيث تسعى إلى كبح الهجرة الجماعية، خاصة الآتية من الصحراء الإفريقية، بالاعتماد على دول المغرب العربي، من خلال مخطط عسكري جيو–إستراتيجي يعتمد على نشاطات مجموعة 5+5 . وانطلاقا من قراءة هذه المجموعة للتهديدات والأخطار التي تواجهها أوروبا والقارة الإفريقية وكل المنطقة المتوسطية، ترى أنه لابد من وضع إستراتيجية مشتركة للصد الجماعي للأخطار التي تعاني منها المنطقة، بما فيها الإرهاب الدولي والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة للمخدرات وتبييض الأموال. ولقد أمضت كل من الجزائر والمغرب على اتفاقيات التبادل الحر مع أوروبا في ميدان الأمن والدفاع، نتجت عنها محادثات غير رسمية ولقاءات رسمية من أجل وضع إطار لحوار أوروبي–مغاربي .[3]

وأدى التدخل العسكري الفرنسي شمال مالي في سنة 2013 من خلال عملية سيرفـال (Serval) إلى نتائج إيجابية في ميدان مكافحة الجريمة المنظمة، حيث تمكّنت البحرية الفرنسية في سبتمبر2013 من حجز كميات معتبرة من القنب في سفينة على المياه الإقليمية الجزائرية، بل وأجبر

---

(1) Laurent Magord , **op.cit** , p 56.

(2) **Idem**.

(3) Abderrahmane Mebtoul , **op.cit**.

الوجود العسكري الفرنسي في المنطقة تجار القنب في شمال إفريقيا(المقيمين عادة في المغرب وموريتانيا) لتحويل مسار تجارتهم. كما تمكّنت في نفس السنة القوات الإيطالية من إيقاف بواخر آتية من المغرب باتجاه ليبيا، وحجز كميات معتبرة من القنب موجّه نحو الشرق الأوسط وأوروبا(حوالي 46 طن).[1]

المطلب الثاني : الهجرة غير الشرعية

يعد مشكل الهجرة غير الشرعية من ضمن المشاكل التي تعاني منها منطقة المغرب العربي خاصة، والقارة الإفريقية على العموم. وتعتبر الجزائر والمغرب من ضمن الدول التي ينبغي عليها وضع سياسة موحّدة ومتعاونة لمواجهتها، لكونها من ضمن مناطق العبور التي يتخذها المهاجرون نحو أوروبا. وفي المنطقة ثلاث طرق أساسية يتخذها المهاجرون انطلاقا من الغرب الأفريقي للوصول إلى وجهتهم الأخير، ونجد أن كل من المغرب والجزائر يعتبران معبران أساسيان، مما يحتّم عليهما النظر والاهتمام بالمسألة بشكل قريب، وتتمثل هذه الطرق في:

– **الطريق الأول** غرب إفريقيا، وهو طريق بري و بحري، يربط جنوب المغرب والصحراء الغربية مع جزر الكناري. وهو الذي خلق أكثر المشاكل في مواجهة الهجرة غير الشرعية، بسبب تزايد تكاليفه والتي ارتفعت من 5 مليون أورو إلى 88 مليون أورو. وبالتعاون بين حراس الحدود الإسبان وكل من موريتانيا والمغرب تناقص العبور من خلاله نحو الأرخبيل الإسباني.

– **الطريق الثاني** غرب البحر الأبيض المتوسط يربط الجزائر والمغرب مع إسبانيا أو فرنسا. وتمثل في الأساس المحور المركزي لشمال منطقة الساحل، وتوصف المنطقة بالخارجة عن السيطرة بسبب مساحتها الواسعة (تضاهي حجم القارة الأوروبية)، وتواجد الجماعات الإرهابية المسلّحة فيها وانتشار التجارة غير الشرعية. ويعتبر تنقل المهاجرين عبر هذا الطريق نحو تمنراست في الجزائر أكثرهم سهولة، بالرغم من التواجد المكثّف لحراس الحدود الجزائريين في المنطقة.

– **الطريق الثالث** وسط منطقة البحر المتوسط، يربط شمال الساحل والجزائر وليبيا مع إيطاليا وبالخصوص جزيرة لومبيدوزا. لكن أغلب من يتخذ هذا الطريق هم المهاجرون التونسيون، لكون المهاجرين الذين يتمكنون من الوصول من إفريقيا الشرقية عبر السودان والصومال تعترضهم الأوضاع والصراع في ليبيا.[2]

لكن منذ سنة 2013 انتعش طريقان للهجرة من إفريقيا نحو أوروبا عبر المتوسط وهما:

---

(1) Laurent Magord , **op.cit** , pp 54 , 55.

(2) Eric Giraud et Emma Villard , «Vers une politique migratoire européenne : L'exemple du Maroc » in **Cahiers de la sécurité**, revue Française, semestrielle, n°17–18 ,juillet, décembre 2011, pp 109 , 110.

- **طريق وسط البحر المتوسط** (ليبيا، إيطاليا، مالطا، تونس): حيث ارتفع عدد مركبات المهاجرين غير الشرعيين بعد كارثة جزيرة لومبيدوزا الإيطالية، والتي تمكّنت من اكتشاف ذلك بفضل عمليات المراقبة، حيث زادت بستة أضعاف من جانفي إلى ديسمبر 2014 مقارنة بسنة 2013، وتضاعفت مرتين مقارنة بفترة الربيع العربي. ويأتي المهاجرون خاصة من دول الساحل الإفريقي، 90 % منهم من ليبيا و5 % سوريون التحقوا بليبيا عبر مصر، إلى جانب الآريثيريين المقيمين في ليبيا الفارين من العنف واللااستقرار في بلدهم.

- **الطريق الغربي** (إسبانيا، البرتغال، المغرب، السنيغال، الصحراء): حيث ظهر ضغط جديد على هذا الطريق من المهاجرين القادمين من الدول الإفريقية التي تعاني من اللااستقرار خاصة من مالي. وإن عرف هذه الطريق نوعا ما تراجع الهجرة غير الشرعية والإستقرار بفضل اتفاقيات بين إسبانيا والمغرب والسنغال، وبفضل الجهود الجزائرية والمغربية في محاربة شبكات الهجرة غير الشرعية، إلا أن محاولات العبور من هذه الطريق البحري عبر مضيق جبل طارق، وجزيرتي سبتة ومليلة التابعتين لإسبانيا والمتواجدتين في الإقليم المغربي، عرفت من جديد عودة للارتفاع .[1]

وتعد الهجرة غير الشرعية أكثر تعقيدا في الفضاء الصحراوي الساحلي، كونه يعتبر فضاء اجتماعي مشترك، حيث لا تعتبر التنقلات البشرية فيه عملا غير قانوني، إلا عند الدخول في فضاء المغرب العربي، وهذا يعود إلى أن الاتفاقيات المبرمة بين دول إفريقيا الغربية تسمح لهم بالترحال بكل حرية. وأصبحت هذه الهجرة جريمة بسبب الضغوط الأوروبية التي تعتبر تجاوز الحدود الإقليمية مرتبطة بالسيادة، فسيطرة الدولة على حدودها هو شكل من أشكال السيادة.[2]

كانت حركات الهجرة بين منطقة الساحل والمغرب العربي متواجدة منذ قرون، حيث كان سكان منطقة الساحل الصحراوي(خاصة من مالي والنيجر والتشاد) يتجهون إلى دول المغرب العربي للعمل الموسمي، وأحيانا للإقامة فيها. لكن تغيّر الهدف بعدما أصبحت أوروبا هي الوجهة التي يقصدها المهاجرون، خاصة بعد ظهور فضاء تشان غن، وظهور نظام التأشيرة الذي صعّب من الهجرة الشرعية نحو أوروبا، وهو الأمر الذي شجّع ظهور فروع للهجرة غير الشرعية خاصة في الجزائر والمغرب. وكانت

---

[1] « Le défis de l'immigration clandestine en Méditerranée » in Questions d'Europe ,n°352, du 13 avril 2015, in **http://www.robert-schuman.eu/fr/questions-d-europe/0352-le-defi-de-l-immigration-clandestine-en-mediterranee** , consulté le 30 mars 2016 , à 15h40.

[2] سليم شنة، **المرجع السابق الذكر**، ص 57.

فرنسا قد أمضت اتفاقيات مع عدّة دول إفريقية بعد استقلالها حول حرّية التنقل، إلا أن تغيّر الأوضاع أدى إلى إتباع سياسة الانتقاء في الهجرة، وهو ما لا يلبي كل طلبات الهجرة .[1]

بالنسبة للجزائر كانت تخفي حقيقة و واقع هجرة سكان الساحل نحوها، لاعتقادها أنها ما هي إلا بلد عبور للمهاجرين نحو أوروبا عبر المغرب، في حين أن الهجرة ما بين دول المنطقة كانت موجودة منذ سنوات 1970، خاصة بين الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، في حين أنها لم تتوسع في منطقة إفريقيا الغربية إلا في بداية سنوات 2000، حيث الصراعات الداخلية في سيراليون وفي ليبيريا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي نيجيريا والكوتديفوار وخاصة مالي، أدت إلى إحداث تغييرات على مستوى إعادة تنظيم الهجرة غير الشرعية، والتي أصبحت موجهة نحو شمال إفريقيا وأوروبا، ما تسبب في ارتفاع عدد المهاجرين نحو جنوب الجزائر في تمنراست، فحسب تصريح الوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال بعد دخول المنطقة في صراعات، فقد بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين 20 ألف، قادمين خاصة من مالي والنيجر، والعدد يبقى مرشح للارتفاع بسبب اللاأمن في دول الساحل.[2]

1- مأساة الهجرة السرية مابين الدول المستقبلة والدول الطاردة

لقد كانت الصحراء ومنذ الثلاث قرون الماضية، طريقا لهجرة سكان الساحل الصحراوي نحو المغرب العربي وأوروبا، وتفاقمت هذه الظاهرة مع ظهور العولمة التي جعلت الصحراء أكثر تفتحا لها، مع الاحتفاظ بنفس محاور وطرق الهجرة التقليديين. تعود الأسباب الرئيسية في تنامي مشكل الهجرة إلى الأزمات المناخية(الجفاف)، والظروف الإقتصادية (البحث عن العمل)،[3] حيث تعاني دول المنطقة من مشاكل التنمية منذ استقلالها، فلا تزال تعتمد على استيراد معظم حاجياتها الاستهلاكية والصناعية، وهو مكلف لخزينة هذه الدول خاصة مع تراجع قيمة معظم عملاتها، إلى جانب ارتفاع مديونياتها الخارجية، كما ضحّت بعض الدول بالزراعات المعيشية من أجل زراعات موجّهة للتصدير تحقيقا للتنمية، خاصة وأن دول الجنوب لا تتحكم في أسعار تلك المواد، والتي تبقى تحت سيطرة الدول الغربية.[4]

إلى جانب ذلك أسباب أخرى مرتبطة باللاعدالة الإجتماعية، والمستوى المعيشي واللااستقرار المستمر الذي يعاني منه سكان القارة. فمنذ نهاية الحرب الباردة تناقصت المساعدات المقدّمة للقارة بشكل كبير، ولم تعد إفريقيا تلعب دور الشريك، وأصبح عليها التعامل مع الشركات العابرة للأوطان الغربية

---

(1) Imani Ghana , « Immigration africaine :pour quoi quittent-ils leurs pays » , publié le 12 février 2014 , in **https://www.contrepoints.org/2014/02/12/156396-immigration-africaine-pourquoi-quittent-ils-leur-pays** , consulté le 30 mars 2016 , à 17h30.

(2) Cherif Ali , « Migrants clandestins d'Afrique : Faut-il que l'Algérie les régularise ? » in **http://www.lematindz.net/news/18288-migrants-clandestins-dafrique-faut-il-que-lalgerie-les-regularise.html** , consulté le 30 mars 2016 , à 15h22.

(3) George Mutin , Géopolitique du monde Arabe , **op.cit** , p 149.

(4) Imani Ghana « Immigration africaine :pour quoi quittent-ils leurs pays , **op.cit.**

والمؤسسات المالية الدولية. فالصراع من أجل السلطة والحصول على مصادر الثروة أدى إلى صراعات داخلية وخارجية كانت نتائجها وخيمة في المنطقة، لدرجة أن 5/1 من الأفراد في إفريقيا متواجد في حالة حرب، في حين أصبح العنف هو الطابع الذي يسود العلاقات الإجتماعية بين مختلف الأجيال والطبقات، والإثنيات، والديانات المختلفة.[1]

حسب التقديرات لغاية سنة 2005، فإنّ عدد اللاجئين لأسباب عدم الإستقرار السياسي بلغ مابين 1 مليون و500 ألف ومليونين، منهم 500 ألف من التشاد لوحده، ونفس العدد من السودان والقادمين من إفريقيا الغربية نحو ليبيا. في حين يقل حجمهم في الجزائر، حيث يقدّر عددهم بـ 100 ألف. وتعتبر منطقة تمنراست بالنسبة للجزائر بوابة أو منطقة تجمع للمهاجرين (الطوارق) الذين استقبلتهم الجزائر كلاجئين،[2] والذين يستعملون المنطقة كمعبر أو قد يستقر بعضهم فيها.

وبعد نتائج الربيع العربي في المغرب العربي، بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين حسب تقديرات سنة 2014 الذين دخلوا القارة الأوروبية 274 ألف، بعدما كان 100 ألف سنة 2013 ما يعني بزيادة تفوق 180% حسب معطيات Frontex، ويأتي هؤلاء المهاجرون خاصة من الضفة الجنوبية والجنوبية الشرقية للبحر المتوسط (ليبيا ومصر وتونس)، في حين يلتحق آخرون بالقارة الأوروبية برا شرق القارة الأوروبية. وبالرغم من السياسات المتبعة من طرف الدول الأوروبية إلا أنهم تمكّنوا من الوصول إليها، وهذا يعود إلى حقهم في الإغاثة حيث يتحتم على دول الضفة الشمالية للمتوسط إغاثة المهاجرين من الغرق، وهذا العمل الإنساني بذلك ساعد شبكات تهريب المهاجرين الذين استفادوا منه لتأمين وصول قواربهم الناقلة للمهاجرين.[3] نفس المشكلة بالنسبة للمحيط الأطلسي الذي يتخذه المهاجرون الأفارقة الراغبين في الالتحاق بجزر الكناري عن طريق موريتانيا. ويعد نقلهم مكلفا ماديا (للمهاجرين) حيث تصل أحيانا تكلفة ذلك حوالي 1000 أورو للشخص الواحد.[4]

وقد زاد حجم المهاجرين مع الصراعات الداخلية التي عرفتها بعض الدول، ليرتفع عددهم خاصة من النيجر ومالي باتجاه الجزائر، رغم عملية إعادة الترحيل للمهاجرين النيجريين التي انتهجتها الجزائر، يضاف إليهم اللاجئون من مالي في مخيمات تمنراست، ومن سوريا، الذين فتح لهم مخيم في سيدي فرج في عاصمة الجزائر. لكن حجم المهاجرين من النيجر ومالي تزايد، وشجعهم في الهجرة نحو

---

(1) **Idem**

(2) George Mutin ,Géopolitique du monde Arabe , **op.cit** , p 149.

(3) Jean- Sylvestre Mongrenier et Jean-Thomas Lesueur, « 10 points sur l'immigration clandestine , l'Europe et la méditerranée » , étude faite pour l'institut Thomas More in **http://www.institut-thomas-more.org/fr/actualite/10-points-cles-sur-limmigration-clandestine-leurope-et-la-mediterranee-2.html** , consulté le 30 mars 2016, à 15h03.

(4) Imani Ghana , « Immigration africaine :pour quoi quittent-ils leurs pays » , **op.cit.**

الجزائر المساعدات التي يتلقونها من الشعب، وانتهاجهم للتسول. وما يثير التساؤل حول نجاعة الرقابة على الحدود وفي مختلف مناطق الجزائر هو توسع وجودهم، فبعدما كان استقرارهم في الجنوب أصبحوا موزعين على عدّة مدن كبرى في الشمال، لتصبح الجزائر فضاء جديدا لمحاربة الهجرة غير الشرعية خاصة مع عدم وضوح نيتهم في البقاء أو الالتحاق بليبيا ثم منه إيطاليا، حيث ضل الاعتقاد السائد أن أكبر طلبات اللجوء هي نحو الدول الصناعية، في حين أنه في الواقع 80% من اللاجئين في العالم يتواجدون في الدول السائرة في طريق النمو. ومع تزايدهم بدأت تظهر مخاوف سلطات الأمن الجزائرية من انتمائهم لشبكات لتمويل التنظيم الإرهابي داعش، أو انتمائهم لمخطط ممول من طرفه.[1]

وشكل تزايد تدفق المهاجرين بالنسبة لأوروبا خوفا كبيرا، ليس فقط بسبب الكم المتزايد، وإنّما بسبب احتمال تسلل إرهابيين من ضمن المهاجرين إلى حدودها، لهذا أصبحت الدول الأوروبية تتعامل مع الظاهرة من منظور أنه تهديد أمني أكثر منه مسألة إنسانية، وبذالك جاءت حلولها إزاء القضية أمنية أكثر منه إنسانية، كما أن تخوفها مرتبط بمسألة خوفها من انتشار الإسلام في أوروبا لا غير.[2]

وإن كانت بالنسبة لأوروبا تهديدا أمنيا، إلا أن ما يترتب عنها من الجانب الإنساني أصبح مقلقا، فحسب الأرقام التي تفيد بها المنظمة الدولية للهجرة، ففي بداية سنة 2015 بلغ عدد ضحايا الهجرة غير الشرعية 900 ضحية، غرقوا في عرض البحر المتوسط، في حين سنة 2014، وفي نفس الفترة، كان 47 ضحية.[3] وحسب المنظمات غير الحكومية و منذ سنة 1988 فعدد الضحايا خارج حدود دول الإتحاد الأوروبي بلغت 20 ألف ضحية، وفي سنة 2014 وصل العدد إلى، 3500 وهي أرقام مقلقة.

يتخذ 90 % من المهاجرين الطرق البحرية لحوض المتوسط، لتتضاعف نسبة الهجرة غير الشرعية بثمانية أضعاف نحو ايطاليا، وبضعفين نحو اليونان، وبنسبة 50 % نحو إسبانيا، بسبب التوترات والصراعات التي عرفتها كل من دول المغرب العربي، وإفريقيا، وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.[4] فمثلا في سنة 2014 تم إسعاف أكثر من 170 ألف مهاجر، 30 ألف منهم من طرف حراس السواحل، ونفس العدد من طرف سفن تجارية، و70 ألف من طرف عملية Mare Nostrum والتي وضعتها الحكومة الإيطالية بعد كارثة جزيرة لومبيدوزا. ولقد بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين تم تسجيلهم والذين دخلوا التراب الإيطالي 134272 مهاجر في أكتوبر 2013. يضاف إليها من تم إنقاذهم

---

(1) Cherif Ali , « Migrants clandestins d'Afrique : Faut-il que l'Algérie les régularise ? » , **op.cit.**

(2) أمال مرابطي ، "المقاربة الأمنية الأوروبية للهجرة غير الشرعية ليست الحل"، مقابلة مع الأستاذ حسام حمزة أستاذ العلوم السياسية، جريدة الشعب ، الصادرة في 5ماي 2015 ، من الموقع **http://www.ech-chaab.com/ar/%d8%a7/item/27129.html?tmpl=component&print=1** ، إطلع عليه يوم 22 مارس 2016 ، على الساعة 17:55.

(3) **المرجع نفسه.**

(4) « Le défis de l'immigration clandestine en Méditerranée » in Questions d'Europe » , **op.cit.**

من خلال عمليات إغاثة قادتها السلطات الإيطالية بالتنسيق مع برنامج الوكالة الأوروبية Frontex[*] أو من خلال سفن تجارية. وفي سنة 2014 لوحدها تم تسجيل 15 ألف عملية إغاثة في البحار.[1]

ويعتبر معظم المهاجرين من جنوب المتوسط نحو شماله أفارقة فرّوا بسبب الخوف المستديم، وغياب الأمن بشكل شبه مطلق، خاصة الليبيين والنيجيريين الفارين من الجماعة الإرهابية بوكو حرام، وغياب أدنى متطلبات الحياة الكريمة خاصة للنيجيريين والصوماليين. كما تعود أسباب الفرار إلى الدكتاتوريات القائمة في المنطقة، والحروب الناتجة عن الربيع العربي، حيث يفر النازحون واللاجئون إلى القارة الأوروبية من خلال البحر المتوسط بسبب تضييق الخناق عليهم في الحدود الشرقية لأوروبا، أدى ذلك إلى تنشيط عصابات تهريب البشر في ليبيا بشكل لم يسبق له مثيل.[2]

نفس الوضع بالنسبة لطريق الهجرة عبر المغرب والتي تعتبر ثاني طريق للهجرة الإفريقية نحو أوروبا عبر البحر المتوسط بعد طريق ليبيا عبر البحر المتوسط، وذلك من خلال الحدود الرابطة بينها جزيرتي سبتة ومليلة، ففي سنة 2014 بلغ عدد المهاجرين الذين نجحوا في اجتياز حدود مليلة 2300 مهاجر من ضمن 20 ألف محاولة اجتياز للحدود بالقوّة، لكن ذلك تراجع في سنة 2015 حسب قوات الأمن الإسبانية لصالح ظاهرة جديدة للهجرة،هي هجرة السوريين الذين التحقوا بالمغرب عبر الجزائر سيرا على الأقدام من أجل طلب اللجوء السياسي. وإن عمل المغرب سنة 2014 على تسوية حالة 18 ألف من المهاجرين بعدما تراجع عن سياسته المشدّدة المتبعة قبلا حتى لا يقع هؤلاء في أيدي شبكات المجرمين، إلا أن المساعدات الضئيلة التي تقدّم لهم (300 يورو) ووقوعهم ضحايا لاحتجاجات عنصرية دفع بالعديد إلى محاولة الالتحاق بكل الطرق بإسبانيا.[3] فحسب الأرقام التي أفادت بها السلطات المغربية في أفريل 2014، فإن المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين مؤقتا في المغرب في انتظار التحاقهم بإسبانيا عبر سبتة ومليلة بلغ حوالي 30 ألف. و يحاول المغرب تسوية وضعية البعض منهم لتمكينهم من العمل ومنه الإستقرار في المغرب، ليتحوّل المغرب بدوره إلى بلد مستقبل.[4]

لا ينبغي إنكار أن الصراعات العسكرية التي تعيشها دول الساحل الصحراوي والقرن الإفريقي وجزء كبير من إفريقيا الوسطى، شكلت أسبابا في الإقدام على الهجرة، وإن كان بنظر الدول الأوروبية أن

---

(1) **Ibid**

(*) المؤسسة سنة 2004 ، والكائن مقرها في فارسوفي، ميزانيتها تبلغ 120 مليون أورو.

(2) أمال مرابطي ، **المرجع السابق الذكر**.

(3) « Le Maroc porte d'entrée de l'Europe pour les migrants clandestins » publier le 19 juin 2015 , in **http://www.rfi.fr/afrique/20150619-maroc-migrants-immigration-ceuta-melilla-espagne-syriens-clandestins**, consulté le 30 mars 2016 , à 15h27.

(4) Léonard Vincent ,« Des lois pour des étrangers inviter à rester et travailler au Maroc » ,publier le 3 avril 2014 in **http://www.rfi.fr/mfi/20140404-lois-integration-etrangers-travail-maroc** , consulté le 30 mars 2016, à 15h30.

التدخل العسكري الأجنبي في سوريا سببه دكتاتورية الرئيس بشار الأسد والأعمال الإجرامية لتنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي، إلا أن ذلك من الأسباب التي أدت إلى زيادة هجرة السوريين نحوها لتصل نسبتهم إلى30 %. وهو ما يستدعي العمل على حماية محيطها قبل أن تنتقل التهديدات إليها. وأدركت ذلك في الحقيقة منذ سنة 2003 من خلال تبنيها للإستراتيجية الأمنية لأوروبا.[1]

لكن بالنظر إلى القارة الإفريقية فالأمر مختلف، حيث وإن كان للصراعات الداخلية والتدخل الأجنبي في المنطقة دور في زيادة حجم المهاجرين(كالتدخل الفرنسي في مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى) إلا أن الثورة الديمغرافية التي تعرفها القارة شكلت الخلفية الأولى للهجرة، ففي سنة 2010 تجاوز سكان القارة الإفريقية مليار نسمة، أي أربع مرات حجم سكانها سنة 1950، مع احتمالات وصولها إلى مليارين سنة 2050، وتمثل إفريقيا ربع مواليد العالم، مع تنمية ضئيلة لدولها. يضاف إليها المشاكل الأمنية والسياسية بسبب الصراعات، والتي تشكل أسباب ودوافع سكان القارة نحو الهجرة.[2]

لا ينفي ذلك ما للأسباب الخارجية والداخلية السياسية من دور في زيادة حجم الهجرة. فمسألة الهجرة غير الشرعية في منطقة الصحراء تعد أكثر إجراما لأنها تدخل في إطار سياسة النهب التي يقدم عليها بعض موظفي الدولة، والذين يعتبرون إرسالهم لأداء مهامهم إلى المناطق الصحراوية كعقوبة من طرف مسئوليهم، أو هي نوع من تنزيل لرتبتهم، فيقومون بمخالفة السياسات الرسمية أو التحايل على القانون. فيرافقون هذه التنقلات غير الشرعية لزيادة مداخيلهم، من خلال ابتزاز المهاجرين وتعنيفهم، ما يجعل هذه الجريمة تظهر وكأنها تتم بتواطؤ ضمني وحماية من الدولة في فضاءات يصعب للدولة التحكم فيها أو الوصول إليها.[3]

وإن كانت مسؤولية تحوّل القارة الإفريقية إلى بيئة طاردة للبشر تعود إلى المسئولين المحليين، إلا أنها كذلك من مسؤولية الدول الأجنبية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فحالة الفوضى المزمنة التي تعيشها ليبيا، والتي أدت إلى تزايد اللاجئين والمهاجرين، تتحمل جزء منه الدول التي قادت القصف الجوي ضد ليبيا سنة 2011، و الذي شاركت فيه دول أوروبية(فرنسا وبريطانيا) بطائراتها، وبشكل قوي. ومن جانب آخر تظهر مسؤولية الدول الأوروبية وشركاتها الإقتصادية في مسألة تنمية القارة، حيث تعد هي المسئولة عن إفقار الدول الإفريقية لاستنزافها لقدرات القارة.[4]

إلى جانب كل ما سبق يضاف معاناة القارة من مشاكل أخرى كانتشار الأمراض كمرض فقدان المناعة (السيدا)، والذي راح ضحية له حوالي 2,2 مليون سكان الساحل الصحراوي وغرب إفريقيا حسب إحصائيات سنة 2007، ومعاناة سكان المنطقة من المجاعة التي أودت بحياة 200 مليون إفريقي،

---

(1) Jean- Sylvestre Mongrenier et Jean-Thomas Lesueur, **op.cit** .

(2) **Ibid** .

(3) سليم شنة، **المرجع السابق الذكر**، ص 57 ، 58.

(4) أمال مرابطي ، **المرجع السابق الذكر**.

وتبقى القارة الإفريقية الأكثر معاناة من سوء التغذية في العالم. وتعاني القارة من ندرة المياه، بالرغم من مخزونها من المياه العذبة، والذي يعد من ضمن الأكبر في العالم، حيث يعاني 450 مليون إفريقي من ضعف حصته في المياه الصالحة للشرب، وفي مختلف استعمالات المياه اليومية، إلى جانب معاناتهم من البطالة وانخفاض الدخل الفردي.[1] وهذه الأسباب جعلت القارة الإفريقية بيئة طاردة.

ضلّت مسألة الهجرة نقطة خلاف بين الدول الأصلية للمهاجرين التي هي عادة فقيرة، والدول المستقبلة لهم، حيث خلق تنقل الأفراد مشاكل لعدّة حكومات وللجماعة الدولية، وبشكل يقلق السلطات العامة ومواطني الدول الصناعية الغنية، التي تعتبر وجهة للمهاجرين غير الشرعيين، فمن جهة الدول المستقبلة تسهّل حركة رؤوس الأموال والأملاك والخدمات والتي تجتاز الحدود وبسرعة، في حين تعرقل حركة اليد العاملة القادمة من الدول النامية، فمثلا مابين سنتي 1960 و2000 تضاعف حجم تصدير السلع وتجارة الخدمات بين هذه الدول بفضل تبني سياسات جديدة للتجارة الدولية، التي تمّ التفاوض حولها في إطار المنظمة العالمية للتجارة، في حين في نفس الفترة ارتفعت نسبة انتقال الأفراد بشكل ضئيل من 2,5% إلى 3 % فقط، وسبب ذلك يعود إلى الإجراءات الصعبة فيما يتعلق بالهجرة الشرعية التي وضعتها الدول المستقبلة، مما أدى بالراغبين في الهجرة إلى الاتجاه نحو الأساليب غير الشرعية، فمثلا في سنة 2000 بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين في العالم حوالي 175 مليون مهاجر غير شرعي، من ضمنهم 16,300 مليون أفارقة.[2]

وما جعل أوروبا أكثر المتضررين من الهجرة، قربها من العديد من الدول التي تعاني من المشاكل(خاصة الصراعات)، حيث أدى الأمر إلى ارتفاع عدد طلبات اللجوء بنسبة 28 %(700ألف) مابين سنتي 2013 و2014، وبلغ عدد الذين يدخلون الأراضي الأوروبية بطرق غير قانونية حوالي 60 ألف عبر البحر، ما جعل سنة 2014 أكثر سنة عرفت فيها ارتفاع لهذا المستوى، مع احتمال ارتفاع نسبته من 170% في سنة 2014، ليصل إلى 200%.[3] وما شجّع الهجرة إلى هذه الدول هو حاجتها إلى اليد العاملة، مع اقتصاد عالمي يزداد توسعا في دول تسودها الشيخوخة، مع حاجة الدول الصناعية للمهاجرين لمعاناتها من نقص اليد العاملة المتخصصة، لهذا بعض من هذه الدول تتغاضى عن الهجرة غير الشرعية، كونها تسدّ من خلالها بعض من هذا النقص.[4]

---

(1) Imani Ghana , « Immigration africaine :pour quoi quittent-ils leurs pays » , **op.cit.**

(2) Gumisai Mutume « l'émigration africaine : tentions et solutions » in **http://www.un.org/africarenewal/fr/magazine/january-2006/l%E2%80%99%C3%A9migration-africaine-tensions-et-solutions** , consulté le 27 mars 2016 , à 20 :23

(3) « Le défis de l'immigration clandestine en Méditerranée » , **op.cit.**

(4) Gumisai Mutume « l'émigration africaine : tentions et solutions », **op.cit** .

فسكتت الدول الأوروبية عن مسألة الهجرة لمعاناة القارة منذ أزيد من 20 سنة من الشيخوخة ونقص في اليد العاملة، مما أدى إلى استمرار أوروبا في قبول المهاجرين، لكن تبقى مراقبة الهجرة الشرعية، ومحاربة الهجرة غير الشرعية من أولوياتها بسبب ضغوط الرأي العام الوطني للدول الأوروبية، والذي يعتبر الهجرة غير الشرعية كتهديد لمجتمعهم وللدولة، لهذا كل دولة من الدول الأوروبية تعمل على التوفيق –حسب منظورها– بين التعارض القائم بين سياساتها الوطنية وما يمليه عليها الإتحاد الأوروبي الذي يدعو إلى الإنسجام في السياسات المتبعة في مسألة الهجرة بين دول أعضاء الإتحاد.[1]

في حين ترى الدول الأصلية للمهاجرين أن ذلك مساعد لها، حيث تخفض لها الهجرة من نسبة البطالة، وتمكّنها جاليتها من الحصول على مداخيل من العملة الصعبة، إلى جانب ما تحققه من إمكانية الحصول على الكفاءات حال عودتهم، لكن ذلك يستنزف منها قواتها البشرية بسبب هجرة الأدمغة، لذا تحاول اتخاذ إجراءات لمنع هذه اليد العاملة من الهجرة.[2] ولما سبق، ففي علاقة أوروبا بدول الضفة الجنوبية للمتوسط ودول المغرب العربي خاصة في مسألة الهجرة، فإنّ الإتحاد الأوروبي يلح على اتخاذ سياسات أمنية للتهجير، وعلى تحميل دول المصدر مسؤولية المهاجرين قبل وصولهم إلى أوروبا. وهو ما تؤكد عليه اتفاقيات الشراكة التي وقعت مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط حول القضية.[3]

خلقت مسألة الهجرة أزمة في القارة الأوروبية بعد ثورات الربيع العربي، مع توسّع الصراعات الجيوسياسية والحروب في جنوب وشرق حوض المتوسط، ولقد أصبح الإتحاد الأوروبي ودول الأعضاء مطالبين أكثر باتخاذ سياسات لمواجهة التدفق الضخم والمتزايد للمهاجرين، من خلال الشبكات الإجرامية التي تقود الهجرة غير الشرعية المنطلقة من ليبيا باتجاه أوروبا، والتي تسببت في كوارث إنسانية، أدت إلى الإلقاء باللوم على القارة الأوروبية (الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء)، حيث يرى البعض أن التدخل العسكري في ليبيا (مارس–أكتوبر2011) هي نقطة البداية، والسبب الأول في تفاقم ظاهرة الهجرة، في حين يحاول البعض من الدول الأوروبية التخفي وراء سياسات متعاطفة من خلال تنظيم هذه الهجرة دون الاكتراث بما قد يترتب عن المسألة، سواء في مرحلة انطلاق موجات الهجرة أو عند وصول المهاجرين، خاصة مع التزايد المستمر لعددهم.[4]

---

(1) « Quelle politique l'Europe mène–t elle en matière d'immigration et d'asile ? » , de Catherine Wihtol de Wenden , Atlas des migrations dans le monde, réfugiés ou migrants volontaires, Collection Atlas/Monde, éditions Autrement,2005,p.24–25 , in **http://www.histoire–immigration.fr/histoire–de–l–immigration/questions–contemporaines/politique–et–immigration/quelle–politique–l–europe–mene–t–elle–en–matiere–d–i** , consulté le 30 mars 2016 , à 15h16.

(2) Gumisai Mutume , **op.cit** .

(3) أمال مرابطي، **المرجع السابق الذكر**.

(4) Jean– Sylvestre Mongrenier et Jean–Thomas Lesueur , **op.cit.**

2- سياسات مكافحة الهجرة غير الشرعية

فيما يتعلق بسياسة الهجرة، فإنّ الدول الأوروبية اتجهت نحو سياسة موحدة للهجرة تدريجيا ومن خلال التبني في المرحلة الأولى لمجموعة من النصوص التي تتمثل في:

1) اتفاقيات شانغان Schengen لسنة 1985، التي ألغت الحدود الداخلية بين الدول الأوروبية، ما عاد بريطانيا وايرلندا والدنمرك، مع تقوية للحدود الخارجية.

2) اتفاقية دوبلن Dublin لسنة 1990، التي حدّدت الشروط المتعلقة بطلب اللجوء.

3) اتفاقيات لاهاي La Haye لسنة 2004، والتي عملت على تحقيق الإنسجام في مسألة محاربة الهجرة غير الشرعية.

في مرحلة ثانية إدراج سياسات حول مسألة الدخول والخروج واللجوء في إطار عملية اتخاذ القرار مابين الحكومات الأوروبية التي كانت قد حدّدتها اتفاقية أمستردام لسنة 1997، وانتهت بإخضاع سياسات الهجرة للجوانب الإجتماعية منذ سنة 2004، حيث أدت إلى التشديد في سياسات الدخول إلى دول الإتحاد، لكن وفي نفس الوقت اعتمدت على المستوى الوطني الداخلي في منح الحق للأجانب يقوم على أساس الإقامة والحق في الحياة الأسرية، وليس على أساس العمل على مستوى دولها.[1]

وفي الواقع بدأت تظهر في أوروبا هواجس الهجرة منذ أحداث 11 سبتمبر، حيث اتجهت السياسة الأوروبية لتصبح أكثر تشديدا في قيودها على حركة وانتقال الأشخاص إلى أوروبا، و إن بدأ ذلك منذ اتفاقية أمستردام لسنة 1999، أين منحت لمفوضية الإتحاد لأول مرة سن تشريعات حول الهجرة واللجوء، وأصبحت الدول الأوروبية منذ جانفي 2005 مطالبة بالتعامل مع مسألتي الهجرة واللجوء وفق قانون موحّد، لكن في حال تم التصويت عليه بالأغلبية المؤهّلة. [2]

تبنى المجلس الأوروبي في أكتوبر 2008 العهد الأوروبي حول الهجرة واللجوء le Pacte européen sur l'immigration et l'asile بمبادرة فرنسية، من أجل سياسة موحدة ودائمة للهجرة، تعمل على تثمين النتائج المحققة وتحقيق نتائج أكثر تجانسا وتضامنا بين دول الإتحاد، ليضع رؤساء حكومات ودول الإتحاد خمس مسؤوليات أساسية، هي تنظيم الهجرة الشرعية بالنظر إلى الأولويات والحاجات والقدرات في استقبال المهاجرين، والتي تحددها كل دولة عضو على حدا، مع تفضيل التكامل ، محاربة الهجرة غير الشرعية مع ضمان عودة الأجانب المتواجدين في وضعية غير قانونية إلى دولهم الأصلية أو إلى دولة العبور، تقوية فعالية الرقابة على الحدود، بناء أوروبا للجوء، وإقامة شراكة مع الدول الأصلية للمهاجرين ودول العبور، مع تفضيل الربط بين الهجرة والتنمية.[3]

---

(1) « Quelle politique l'Europe mène-t elle en matière d'immigration et d'asile ? » , **op.cit** .

(2) أمال مرابطي ، **المرجع السابق الذكر**.

(3) « Pacte européen sur l'immigration et l'asile » , in **http://www.immigration.interieur.gouv.fr/Europe-et-International/Le-pacte-europeen-sur-l-immigration-et-l-asile** , consulté le 30 mars 2016 , à 15h19.

فيما يتعلق بأوروبا كمنطقة وصول، فإنّ دول القارة الأوروبية عملت على التعاون لمكافحة كل أنواع الجريمة المنظمة، من خلال خلق هيئات وطنية وعبر وطنية متخصصة في مكافحتها، كإنشاء هيئات قضائية موحدة إلى جانب الأجهزة الوطنية، تتولى مكافحة مختلف أنواع الجريمة في الدول الأعضاء من أجل تسهيل الإجراءات واتخاذ التدابير الموحّدة. وتجسّد ذلك من خلال ما أقرّه الإتحاد الأوروبي سنة 2002، حيث تم تأسيس عدّة آليات مثل العدالة الأوروبية EUROJUST، التي أسسها مجلس الإتحاد سنة 2002 لمكافحة مختلف أشكال الإجرام، وتعزيز التعاون القضائي في مكافحة الجرائم، وتسهيل التنسيق والتحقيق والمتابعة القضائية في فضاء دول الأعضاء. كما تم تأسيس المكتب الأوروبي لقمع الغش، و تفعيل دور مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة والمخدراتOLAF، إلى جانب تأسيس المرصد الجيوسياسي للإجرام الدولي OGCI.[1]

وتقوم دول الإتحاد بتفعيل التعاون البوليسي في المجال الدولي الثنائي أو المتعدد من أجل مكافحة المجرمين، وقامت فكرة تأسيس هيئة بوليسية كأداة لمكافحة الجريمة المنظمة، فتم تأسيس جهاز الشرطة الأوروبية EUROPOL من أجل مساعدة الأجهزة الوطنية المكلفة بالمتابعة القضائية وبالأمن، خاصة من حيث التنسيق والتحقيق والأبحاث وتحديد إستراتيجيات العمل أوروبيا،إلى جانب عدّة مؤسسات تعمل على المستوى الوطني وتنسق مع الأجهزة الأوروبية التي تعمل في مجال مكافحة الجرائم.[2]

كما قامت الوكالة الأوروبية Frontex بقيادة حوالي 9 عمليات من أجل تقديم مساعدات للدول التي تواجه ظاهرة الهجرة غير الشرعية عن طريق البحار، ووضعت هذه الوكالة آلية الدوريات الأوروبية تمتد من الشواطئ اليونانية إلى الشواطئ الإسبانية، حيث تسمح بالتنسيق العملي وبالاتصال الفعال بين سلطات الدول المعنية، وسد نقائص بعض أنظمة الرقابة لبعض الدول، من خلال تزويدها بتقنيات تمكنها من الرقابة(كطائرات رقابة بحرية)، والتي توضع تحت تصرف وكالة Frontex السابقة، إلاّ أنّ هذه الوكالة لا تدخل في إطار حراسة الحدود البحرية الأوروبية، لأن هذه الوظيفة قانونيا ليست مسؤولية الإتحاد الأوروبي، فهي تقدم مساعدة للدول الأعضاء، و التي تبق الوحيدة التي لها مسؤولية مراقبة الحدود، حسب اتفاقية الإتحاد.[3]

من خلال الإستراتيجية الشاملة التي وضعتها دول الإتحاد الأوروبي سنة 2008، عملت على الجمع بين الجانب الأمني والتنموي لمواجهة التهديدات الأمنية المعقّدة والمتداخلة في منطقة الساحل، حيث تهدد حتى بالأمن الأوروبي بسبب المصالح الأوروبية فيها، فاقترحت إطارا للتنسيق من أجل تنفيذ إستراتيجيتها في منطقة الساحل بشكل يتم الإستمرار عليها حتى في المستقبل. الهدف منها هو تقوية أمن

---

(1) "التشريعات والوسائل المتبعة في مكافحة الجريمة المنظمة في الجزائر والعالم"، **المرجع السابق الذكر**.

(2) **المرجع نفسه**.

(3) « Le défis de l'immigration clandestine en Méditerranée » , **op.cit**.

الإتحاد من خلال اتخاذ تدابير خاصة، وتسخير إمكانياته، مع العمل على تشجيع دول الإتحاد وشركاءهم الآخرين الذين تجمعهم نفس المصالح، لدفعهم للعب أدوار في عملية تحقيق الأمن في منطقة الساحل.[1]

وفي هذا الإطار اتجهت الدول المعنية مباشرة بالتهديدات الأمنية في منطقة الساحل (موريتانيا ومالي والنيجر وبوركينافاسو) إلى اتخاذ سياسات وطنية لمواجهة المشاكل التي أدت إلى اللاأمن في المنطقة، كما اتجهت الدول المتأثرة بذلك من دول المغرب العربي(ليبيا والجزائر والمغرب) من خلال الحوار السياسي، وكذا من خلال الآليات المؤسساتية القائمة بينها والدول الأوروبية، وهذا في إطار السياسة الأوروبية للجوار والتعاون مع المغرب، ومع الجزائر من خلال خطط الطريق، ومن خلال اتفاقيات التعاون مع كلاهما (الجزائر والمغرب) والتي يمكن أن يُعتمد عليها كأساس لوضع خطط ملائمة بالتنسيق بين دول المنطقة لصالح دول الساحل الصحراوي.[2]

وعلى هذا جاءت مبادرة من الجزائر بعد اجتماع رؤساء هيئات الأركان للجيش الجزائري والنيجيري والمالي والموريتاني في أوت 2009، كما تم تأسيس قيادة عسكرية مشتركة في تمنراست في الجزائر في 20 أفريل 2010، للتنسيق حول محاربة الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل، وتم تأسيس في سبتمبر 2010 خلية اتصال واستعلام لمراقبة نشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. يضاف إليها الإستراتيجية المشتركة بين إفريقيا والإتحاد الأوروبي، تم تبنيها منذ ديسمبر2007، والتي كانت كأرضية شاملة للعلاقات بين القارة الإفريقية والإتحاد، وتعني بها كل من موريتانيا ومالي والنيجر، حيث تدعو خلالها إلى ضرورة وضع مقاربات جماعية للأمن، تمكن دول المنطقة من تجنيب الصراعات وإقامة السلام على المدى الطويل، وحل الصراعات، وإعادة البناء بعد الصراعات مع ربط ذلك بالحكم الراشد والتنمية المستدامة، من أجل معالجة المسألة بشكل أكثر عمقا للأسباب المؤدية للصراعات. لهذا يدعّم الإتحاد ا الحوار على المستوى القاري والإقليمي والدولي حول السلام والحكم الراشد والديمقراطية، فيصبح الإتحاد الإفريقي الشريك المفضل للإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بوضع إستراتيجية من أجل الساحل.

كما وضعت المجموعة الإقتصادية لدول غرب افريقيا إطارا إقليميا شاملا من أجل تنمية الحكم الراشد والسلام والأمن لتجنيب الصراعات مستقبلا، إلى جانب تبنيها موقفا موحدا حول الهجرة، وإستراتيجية لمكافحة تجارة المخدرات والجريمة المنظمة، واعتماد مخطط عمل برايا (Plan d'action de Praia) لوضع إطار مستقبلي لإجراءات قانونية وتنظيمية لدول إفريقيا، وكذا في إطار وكالة منظمة الأمم المتحدة لمحاربة المخدرات والجريمة (ONUDC)، والتي تعمل مع دول الساحل في إطار تعاون من أجل الحفاظ على النظام في المنطقة، من خلال إقامة أرضية قانونية على مستوى دول الساحل. ويدعم الإتحاد

---

(1) Service européen pour l'action extérieure , « Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel », **op.cit** , p 2.

(2) **Ibid** , p 5 .

الأوروبي هذه الإستراتيجيات من خلال التعاون مع دول المنطقة خاصة عبر المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا الفاعل الإقليمي المفضل بالنسبة إليه، وهو الذي سيفيده في وضع إستراتيجيته حول منطقة الساحل.[1]

يعمل الإتحاد الأوروبي على خلق توازن في وضع إستراتيجيته في منطقة الساحل بين كل من الجزائر والمغرب، وهذا من خلال التنظيمات الإقليمية الموجودة في القارة الإفريقية، والتي نجد انخراط الجزائر أو المغرب في تنظيم دون الآخر، حيث الجزائر عضو في منظمة الإتحاد الإفريقي الذي يغيب المغرب فيه بعدما كان قد انسحب منه بسبب اعتراف الإتحاد الإفريقي بالصحراء الغربية (ليعود سنة 2016)، في حين الجزائر ليست عضوا في المجموعة الإقتصادية لدول غرب افريقيا.

ومن أجل إنجاح الإستراتيجية الأوروبية في دول المنطقة، وخلق الأمن والإستقرار فيها، ومن خلال التعاون المالي من أجل تحقيق ذلك، رصد حوالي 650 مليون أورو، حيث 450 مليون أورو لصالح ثلاث دول من منطقة الساحل، وحوالي 200 مليون أورو لصالح دول المغرب العربي.[2]

لكن بعد تفاقم ظاهرة الهجرة، وتزايد حجمها بالرغم من السياسات السابقة، اتجهت أوروبا إلى حلول مباشرة، ردعية وأمنية، من خلال نظام أوروبي لمراقبة الحدود (Eurosur)، وبمراكز وطنية للتنسيق بين دول الأعضاء في الإتحاد من أجل تبادل المعلومات حول الهجرة غير الشرعية ، وتصل في إجراءاتها إلى ممارسة الطرد وإعادة الرعايا إلى مواطنهم الأصلية، في حين هذا الإجراء التعسفي، والذي تعتبره أوروبا حلا أمنيا، يتعارض مع الحق في اللجوء المحمي من طرف القانون.[3]

فما يعترض الدول الأوروبية في ما يتعلق بمحاربة الهجرة غير الشرعية هو ما ينص عليه قانون الإتحاد والقانون الدولي، وإلى جانبها الاتفاقية الخاصة بسلامة الحياة داخل البحار SOLAS المبرمة سنة 1960، إلى جانب اتفاقية البحث والإنقاذ SAR، التي تحدد للدول واجباتها في الإغاثة في البحار، والتي تعمل على التنظيم الدولي وللتنسيق بين الدول من خلال مركز التنسيق للإغـــاثة في البحـــار MRCC ، الذي يجمع مابين سيادة الدول والأمن في البحار. ولقد تمّ مراجعة هذه الاتفاقيات عدّة مرات من أجل الأخذ في عين الاعتبار ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر البحار. حيث تدخل في إطار قانون البحار التقليدي،الذي تقننه اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار والبروتوكول المرتبط به، التي تنص على أنه على كل مركبة في البحار تقديم الإغاثة لزورق يواجه صعوبات. وإن كانت محاربة الهجرة

---

(1) **Ibid** , pp 5 , 6.

(2) Service européen pour l'action extérieure , « Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel », **op.cit** , pp 8 ,9.

(3) أمال مرابطي ، **المرجع السابق الذكر**.

غير الشرعية تعتبر عملا شرعيا، إلا أنه لا بد من احترام حالة الراية في أعالي البحار ومنه سلطة الشرطة في البحار، حيث مراقبة الهجرة عن طريق البحار لا يمكن أن تمارس إلا من طرف الدول.[1]

فالجهود الأوروبية للتعاون في هذا المجال يواجهه القانون الدولي، إلى جانب وجود مسائل قانونية أكثر أهمية تمنع أي مراقبة صارمة، فمثلا لا يمكن اعتبار أي مهاجر غير شرعي إلا إذا وطأت قدمه أرض الدولة في حين في البحار لا يعتبر في وضعية غير قانونية، حيث في إطار القانون الدولي- بالرغم من تطويره- لا وجود للحدود البحرية، فالبحر فضاء حر يحترم فيه حق العبور غير المؤذي حتى في المياه الإقليمية، وإن كان من حق الدول محاربة الجريمة المنظمة ومنها الهجرة غير الشرعية في مياهها الإقليمية فإنّ تلك الجريمة لا بد أن تكون ظاهرة ومثبتة، فبالتالي قانون البحار لا يسهّل من عملية محاربة الهجرة غير الشرعية بحرا.[2]

ما يضع كذلك الدول الأوروبية بين موقفين متعارضين من جانب آخر، هو وصول قوارب المهاجرين غير الشرعيين إلى شواطئها في حالات تستدعي التدخل للمساعدة، وهو ما خلق مشكلة للدول الأوروبية، التي تجد نفسها محاصرة ما بين الواجب الأخلاقي الذي يستدعي إسعاف الأشخاص وحقهم في ذلك، وبين الواجب المرتبط بمسؤولياتها تجاه قوانينها وضرورة احترامها، وترى الدول الأوروبية أنه ليس عليها أن تؤمن نقل المهاجرين غير الشرعيين حماية لحياتهم، لأن ذلك يخدم الشبكات المنظمة للهجرة غير الشرعية. كما عليها العمل على تحقيق المصلحة العامة، التي تستدعي الحفاظ على الإستقرار الداخلي في دولها، من خلال الإهتمام بمواطني الدول المستقبلة للمهاجرين، حيث فرنسا لوحدها مثلا تستقبل سنويا 200 ألف مهاجر شرعي دون احتساب المهاجرين غير الشرعيين. وعلى المستوى الأخلاقي فالقرارات التي تتخذ في هذا الاتجاه لا ترتبط فقط بالنتائج وما تريد الفواعل تحقيقه، وإنما بالإمكانات والوسائل والنتائج النهائية المحققة فعلا، خاصة النتائج غير المرغوب فيها، لذلك على السياسيين الجمع بين الجانب الأخلاقي وواجبهم كمسئولين عمّا يصدر منهم.[3]

لقد خلقت مسألة الهجرة توترات داخلية للدول الأوروبية، وظهرت بسببها حركات احتجاجية ضد سياسات الحكومات والمؤسسات الأوروبية، وتمّ تحميل مسؤولية ذلك لاتفاقية شانغان Schengen، ولعدم فعالية السياسات الوطنية والأوروبية المتخذة لمواجهة الظاهرة.[4] وظهرت حركات شعبية في أوروبا خاصة المعادين منهم للمهاجرين منددّة بظاهرة الهجرة، وتطالب بعمليات رقابة مشددة وأكثر صرامة، وبقيت الحلول التي اتبعها الإتحاد الأوروبي عاجزة عن وضع حد للتزايد الذي يعرفه حجم الهجرة.[5] كما

---

(1) « Le défis de l'immigration clandestine en Méditerranée » , **op.cit** .

(2) Jean- Sylvestre Mongrenier et Jean-Thomas Lesueur , **op.cit.**

(3) **Ibid.**

(4) « Le défis de l'immigration clandestine en Méditerranée » , **op.cit.**

(5) **Ibid.**

قامت بعض دول الإتحاد بجهود معتبرة في ميدان التحكم في الفضاء البحري حيث أبرمت إسبانيا اتفاقيات مع بعض من دول الإفريقية، ثم اليونان في سنة 2012 وبعدها إيطاليا من خلال عملية Mare Nostrum التي بدأت سنة 2013 إلى غاية أكتوبر 2014، والتي جنّدت فيها القوات البحرية الايطالية، وكلّفت الخزينة الإيطالية 9 مليون يورو شهريا، إلا أن هذه العملية أظهرت محدودية ما يمكن تحقيقه في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية في البحار، حيث وإن سمحت بإنقاذ أكثر من 90 ألف شخص إلا أنها شجعت عمل شبكات الجريمة المنظمة التي تنشط في الهجرة غير الشرعية من شمال إفريقيا. وفشلت العملية لغياب تنسيق أوروبي مع هذه العملية. ثم حلت محلها العملية الأوروبية Triton بكلفة 1,9 مليون يورو شهريا، تمّ الاعتماد فيها على دوريات لا تتجاوز 30 ميل في البحار، مع تجنيد وسائل جديدة للرقابة، إلا أن هذه العملية بدورها لم تحد من زيادة حجم الهجرة غير الشرعية.[1]

نهاية سنة 2013 نظّم في الرباط بالمغرب لقاء جمع عدّة دول(منها فرنسا)، ومجموعة من المنظمات الدولية للبحث في سبل مواجهة المشاكل التي تعاني منها منطقة شمال إفريقيا، وكانت من ضمنها الهجرة غير الشرعية، ولقد جاء هذا اللقاء كذلك للنظر إلى ما وصل إليه تطبيق "مخطط عمل طرابلس" الذي تمّ تبنيه في طرابلس في مارس 2012 مع الحكومة الانتقالية في ليبيا بعد الإطاحة بنظام معمّر القذافي، نظرا لما آلت إليه الأوضاع في المنطقة، وكان المخطط يرمي إلى تقوية وتعزيز سبل الرقابة على الأمن الحدودي في المنطقة لكن أزمة مالي جاءت لتزيد من تعقيد الأوضاع.[2]

يرى المغرب أن مسألة الإستقرار في المنطقة من ضمن الأولويات التي ينبغي النظر إليها ولا بدّ من توحيد جهود كل دول المنطقة، والأخذ في الاعتبار مسألة التنمية في كل من ليبيا ومالي. بالرغم من أن المغرب ليس له حدود لا مع ليبيا ولا مع مالي، لكن ما لوحظ في اللقاء غياب الجزائر التي يمكن أن تلعب دورا في ذلك. ويهتم المغرب بالمسألة لكونه يعد كذلك دولة عبور للمهاجرين غير الشرعيين، لهذا انصب اهتمامه على هذه المسألة، خاصة مع مأساة جزيرة لومبيدوزا الإيطالية أين لقي العديد من المهاجرين غير الشرعيين حتفهم في عرض البحر.[3]

وتعتبر عمليات رقابة المهاجرين عملية مكلفة وطويلة الأمد، لذلك تتطلب جهود جماعية سواء في مناطق انطلاق أو دول عبور المهاجرين، كما تتطلب التنسيق بين سياسات الدولة سواء في مجال الهجرة أو حقوق اللجوء، في حين ظلّت إيطاليا خاصة وكذلك اليونان وجزر مالطا تتحمل العبء الأكبر في مسألة محاربة الهجرة، و لذلك تم الاتفاق في إطار المجلس الأوروبي في 23 أفريل2015 على مضاعفة ثلاث مرات ميزانية وكالة FRONTEX من أجل قيادة عملية Triton . كما اقترحت اللجنة

---

(1) « Le défis de l'immigration clandestine en Méditerranée » , **op.cit.**

(2) «Maroc: la sécurité au Maghreb et au sahel au menu d'une réunion internationale » , **op.cit.**

(3) **Ibid.**

الأوروبية قبل الاجتماع السابق للمجلس الأوروبي ولرؤساء دول وحكومات الإتحاد في 20 أفريل 2015 فكرة تدخل عسكري من أجل حجز أو تدمير قوارب ناقلي المهاجرين غير الشرعيين، اقتداءا بعملية أطالونط Atalante التي تم شنها سنة 2008 ضد عمليات القرصنة على الشواطئ الصومالية، مع تفعيل التعاون بين الأجهزة المتواجدة، وجمع وتبادل المعلومات من أجل محاربة جريمة الاتجار بالبشر[1]

وتعمل دول الإتحاد على مساعدة الدول التي يأتي منها المهاجرون عن طريق الهجرة بحرا، كدول المغرب العربي، من خلال التنسيق على مستوى الشرطة، ولقد لقي الأمر نجاحا خاصة مع الجزائر والمغرب ومع بعض من الدول الإفريقية، وكذا من خلال العمل على استقرار الأفراد في أوطانهم من خلال مساعدات اقتصادية ودعم الدول التي في طريقها نحو الديمقراطية والتي تدخل كذلك ضمن الجهود الأوروبية التي ينبغي العمل على توسيعها، وهذا يتطلب توقيع اتفاقيات إعادة استقبال المهاجرين (مثل التي قامت بها تركيا والتي أصبحت أول الدول في العالم لاستقبال اللاجئين(بحوالي1,6 مليون) [2]

في الواقع إن مواجهة الهجرة غير الشرعية أمر مرتبط بعدّة تهديدات أخرى، ما يستدعي مقاربة شاملة، وهذا ما قامت به دول الإتحاد الأوروبي منذ سنة 2008، بربط مسألة الهجرة غير الشرعية بالأمن وبالتنمية في القارة الإفريقية، فهشاشة الأنظمة أثرت على الإستقرار في المنطقة وعلى قدراتها في محاربة الفقر والتهديدات الأمنية، وهذان العنصران استمرا في التفاقم، فالفقر يخلق اللااستقرار الذي يؤدي إلى زيادة حجم الهجرة إلى جانب نشاطات الإرهاب في المنطقة، المنتشرة في مالي والمهدّدة لأمن كل المنطقة والمصالح الغربية، مما جعل المستثمرين الأجانب يعدلون عن الاستثمار فيها، ولهذا أصبحت مسألة تدهور الأمن معرقلة للشراكة والتنمية مع دول الساحل، ويحد من المساعدات الإنسانية والتنمية في المنطقة مما يزيد من تعقيد المسألة. وتسعى دول الإتحاد الأوروبي من خلال سياسة تنموية في الساحل إلى محاربة الفقر من خلال خلق ظروف محلية كفيلة بتحقيق تنمية اقتصادية وإنسانية إلا أن ذلك لن يتحقق من دون معالجة مشكلة الأمن في المنطقة. [3]

ولتفاقم الظاهرة في منطقة البحر المتوسط، تحّرك حتى الرأي العام والمسئولين الأوروبيين، فتم تنظيم عدّة مؤتمرات للتحسيس بخطورة الموضوع، كالمؤتمر الأورو–إفريقي في الرباط سنة 2006، ولقاء باريس سنة 2008، وقمّة الإتحاد من أجل المتوسط، التي تناولت موضوع الهجرة. إلا أنّ موقف الدول الغربية كان تعسفيا إزاء مسألة الهجرة، لكن في نفس الوقت تمكنت هذه اللقاءات من التحسيس

---

(1) Jean– Sylvestre Mongrenier et Jean–Thomas Lesueur, « 10 points sur l'immigration clandestine, l'Europe et la méditerranée » , **op.cit.**

(2) « Le défis de l'immigration clandestine en Méditerranée » , **op.cit.**

(3) Service européen pour l'action extérieure , « Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel » , **op.cit** , pp 1,2.

بمأساوية هذه الظاهرة، بسبب ما نتج عنها من الضحايا من المهاجرين، والتي رغم ذلك لم تؤثر على الراغبين في الهجرة، حيث تبقى في نظر المهاجرين طريقة لتحقيق أمالهم في تحسين حياتهم .[1]

أشرنا سابقا إلى أن الضغط على الجزائر في مسألة الإرهاب أكثر من المغرب غير أنه في مسألة الهجرة غير الشرعية العبء الأكبر يتحمّله المغرب. فيعتبر المغرب أكثر من يتعرض للضغوط من طرف الدول الأوروبية خاصة إسبانيا لكونها لها حدود معه، حيث تعتبره الدول الأوروبية العازل الأول للهجرة غير الشرعية، وتضغط عليه لحمله على وضع حد لموجات الهجرة عبر سبتة ومليلة التابعتين لإسبانيا. لكن في نفس الوقت نظرا للسياسات العنيفة التي اتبعها المغرب من أجل وضع حدّ للهجرة غير الشرعية، تعرّض للنقد من طرف الدول الأوروبية بسبب مسألة حقوق الإنسان، الأمر الذي جعل المغرب يجد نفسه أمام سياستان متناقضتان لأوروبا.[2]

يبقى أنّه وبفضل التعاون بين المغرب وإسبانيا في مسألة الهجرة السرية تمّ الوصول إلى نتيجة إيجابية، وهذا بتحقيق تراجع للهجرة السرية، بفضل تكثيف الرقابة على السواحل الأندلسية على الخصوص. لكن ذلك أجبر مهربو المهاجرين لتغيير طريقهم ونقطة انطلاقهم من شمال المغرب إلى جنوبه. كما أن المغرب تغيّرت وضعيته في المسألة من بلد مصدر إلى بلد عبور ثم ليتحول إلى بلد استقرار للمهاجرين القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء. ومشكلة الدول في محاربة هذه الظاهرة هو اكتفاءها بمجرد تمويل آليات الرقابة على الحدود فقط، إلى جانب تأثر المشكلة كذلك بالحساسيات القائمة بين دول المنطقة.[3] وهو ما عطّل التعاون في كل الميادين كما وسبق الإشارة إليه.

ولاعتبار المغرب الخط الأول للعبور نحو إسبانيا عن طريق مضيق جبل طارق وجزيرتي سبتة ومليلة، الحدود البرية الوحيدة بين قارتي أوروبا وإفريقيا، بدأ في العمل مع إسبانيا لمواجهة المسألة، وأعلن كخطوة أولى على تسوية مابين 25 ألف و40 ألف حالة مهاجر غير شرعي.[4] و بالنسبة للمغرب فمنذ سنة2005 بعد أزمة سبتة ومليلة مع إسبانيا، اتبع سياسة رامية إلى التشديد في مراقبة حدوده خاصة مع أوروبا. وبالتعاون مع إسبانيا تشكّلت دوريات رقابة مشتركة، ووضع برنامج لتسيير الحدود، نظمت في إطار شراكة مع برنامج وكالة FRONTEX، الذي انخرطت فيه كل من فرنسا وإسبانيا.

حسب وزارة الداخلية المغربية كانت النتيجة قياسية، فمنذ سنة 2006، تمّ تسجيل تراجع الهجرة غير الشرعية بنسبة تصل إلى91 %، وتمّ تفكيك حوالي 2400 شبكة تعمل في الهجرة غير

---

(1) Cherif Ali , **op.cit.**

(2) Léonard Vincent , **op.cit.**

(3) ملخص ورشة حول "الهجرة غير الشرعية "المنظمة من طرف المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر بتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظم في القاهرة في 3 أوت 2009، من الموقع **http://www.startimes.com/?t=18573184** ، إطلع عليه يوم 22 مارس 2016 ، على الساعة 11:43.

(4) « Maroc :la sécurité au Maghreb et au sahel au menu d'une réunion internationale » , **op.cit.**

الشرعية. إلا أن الهجرة غير الشرعية لم تتوقف، فبالنسبة للمغرب الأمر تراجع مع المغربيين، لكنه تزايد بسبب القادمين من الساحل الصحراوي، مرورا بالجزائر، فارتفعت النسبة لتصل 95%، مما زاد من التوتر بين الجزائر والمغرب.[1]

بعدما كانت الجزائر بدورها دولة عبور أصبحت دولة استقرار، فحسب النسب التي توصل إليها باحثين في ميدان الهجرة غير الشرعية في الجزائر فإنّ 40 % من المهاجرين من الساحل نحو الجزائر هدفهم هو العمل فيها، في حين نفس النسبة أي 40 %، وهم من ذوي المستوى التعليمي و من المثقفين، الجزائر بالنسبة لهم ما هي إلا دولة عبور نحو أسبانيا أو فرنسا أو إيطاليا. أما 20 % المتبقية أبدو رغبتهم في العودة إلى أوطانهم لعدم توفرهم على إمكانيات للهجرة نحو أوروبا، إلا أنهم يفضلون التضحية بكل الطرق ولو بحياتهم من خلال الهجرة عبر البحار أو اتخاذ وضعية لاجئين سياسيين.[2]

بدأت الجزائر بدورها في اتخاذ تدابير مشدّدة إزاء هؤلاء المهاجرين مخافة أن يتم استغلالهم من طرف الشبكات العابرة للأوطان الناشطة في الجريمة المنظمة، ففي سنة 2014 أخذت الجزائر في عملية إعادة هؤلاء المهاجرين إلى أوطانهم، وهو ما رحبت به النيجر بلدهم الأصلي، حيث تم خلال العملية إعادة 250 ألف مهاجر نيجيري. وكلّفت هذه العملية 40 مليار دينار جزائري حسب تصريح رئيسة الهلال الأحمر الجزائري سعيدة بن حبيلس، لكن في الواقع عادت الهجرة للارتفاع.[3]

أما بالنسبة للذين التحقوا بالمغرب، اتجه هذا الأخير إلى تسوية حالات عدد من الذين اختاروا البقاء فيه، ليصبح المغرب بلد مستقبل للمهاجرين، فبعدما كان في سنوات الستينيات بلد للهجرة أصبح في سنوات التسعينيات بلد العبور، ثم أصبح في السنوات الأخيرة بلد استقرار للمهاجرين القادمين من الدول الإفريقية، الذين كان هدفهم بلوغ القارة الأوروبية، لكن لصعوبة الأمر فضّلوا البقاء في المغرب. لذاك اتجه المغرب في بداية سنة 2014، لتولي مسؤوليته كبلد مستقبل للمهاجرين رسميا من خلال اتخاذ إجراءات قانونية لتسوية وضعية العديد منهم من خلال منحهم الإقامة، حيث وصل معدل الملفات التي قبل طلب الإقامة فيها 5/1 من الملفات التي تم إيداعها. وتم تأسيس في سنة 2013 لجنة وطنية للطعن في طلبات المهاجرين في حالة إقامة غير قانونية، تحت رعاية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وفتح مكتب خاص باللاجئين وعديمي الجنسية، ووضع مجموعة من القوانين لمحاربة الاتجار بالبشر والهجرة واللجوء، مع إمضاء اتفاقيات ثنائية مع عدّة دول. ولقد أصبح المغرب ودول شمال إفريقيا دولا مستقبلة للاجئين من إفريقيا، وحتى من الدول الأوروبية التي تعاني من الأزمة الإقتصادية، خاصة المغرب.[4]

---

(1) Eric Giraud et Emma Villard, **op.cit** , pp 110 , 111.

(2) Ali Cherif , **op.cit.**

(3) **Ibid** .

(4) « Maroc novelle terre d'immigration » , in **http://lavieeco.com/news/societe/le-maroc-nouvelle-terre-d-immigration-30643.html** , consulté le 28 mars 2016 , à 17 :15.

بالنسبة للجزائر، وفي إطار التعاون مع الدول الأوروبية في مسألة مكافحة الهجرة، والجرائم المنظمة، والإرهاب، تم توقيع اتفاق مع فرنسا من خلال وزير الداخلية الجزائري يزيد زرهوني مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، تغطي عدّة مجالات، منها الأمن، والجريمة، ومكافحة الإرهاب.[1]

ولقد حاول المغرب من خلال تعاونه مع فرنسا التعبير عن رغبته في التعاون مع الجزائر في مواجهة المسألة، ففي زيارة لممثل الحكومة المغربية لباريس في سنة 2013 ، أعرب المغرب عن نيته في العمل مع الجزائر لمواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية، إلا أن الحدود المغلقة بين البلدين ومعها عودة أزمة نزاع الصحراء الغربية مجددا حال دون ذلك.[2]

من الجانب الأوروبي وجّهت دعوة لمسئولي الدول الأوروبية والإتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية إلى تقوية عمل وكالة Frontex، ودعت إلى تأسيس حرس سواحل أوروبي، إلى جانب تأسيس إدارة أوروبية خاصة، تعمل على المزج بين الأساليب والأهداف، لكن الأساليب لا تزال خاضعة للقانون الدولي ولقانون البحار، وتحت سلطة منظمة الأمم المتحدة. في حين فيما يتعلق بالأهداف التي هي الحد من الهجرة غير الشرعية، فحسب رأي اليونان، كدولة عضو في الإتحاد، فلن يكون إلا من خلال فتح المجال للهجرة الشرعية من خلال تنظيم صارم، خاصة مع التقديرات الديمغرافية التي ترى أن القارة الأوروبية ستفقد 50 مليون قاطن سنة 2050، لذا على دول القارة أن تضع سياسة منظمة للهجرة.[3]

لذلك في سنة 2015، اقترحت اللجنة الأوروبية مشروعا ينص على نظام للحصص لاستقبال المهاجرين، الذين سيتم توزيعهم على الدول الأوروبية في شكل حصص، وتكون كل من بريطانيا وايرلندا والدنمرك غير معنية بهذا المخطط. ويتم توزيع هذه الحصص حسب مساحة الدولة ونموها الإقتصادي ومعايير أخرى، على أن تكون كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا الدول المستقبلة الأساسية. ويعمل هذا المخطط على إغاثة المهاجرين وتنظيم استقبالهم عند وصولهم إلى دول الإتحاد، كما يصر على ضرورة محاربة ناقلي المهاجرين، وتحطيم المركبات الناقلة لهم. لكن هذا المخطط أثار الخلاف بين دول الإتحاد، خاصة فيما يتعلق بمسألة الحصص، كما رفضت بريطانيا المخطط واستقبال المهاجرين وعارضت فكرة عدم إرغام المهاجرين على العودة إلى أوطانهم، حيث ترى أن ذلك سيشجع أكثر الهجرة غير الشرعية.[4]

---

(1) "التشريعات والوسائل المتبعة في مكافحة الجريمة المنظمة في الجزائر والعالم" ، **المرجع السابق الذكر**.

(2) «Maroc: la sécurité au Maghreb et au sahel au menu d'une réunion internationale » , in **http://www.jeuneafrique.com/actu/14-11-2013** , consulté le 24 novembre 2014 , à 7:54.

(3) « Le défis de l'immigration clandestine en Méditerranée » , **op.cit.**

(4) « Europe : vers des quotas pour lutter contre l'immigration illégales ? » ,France 24 , le 14 mai 2015 , in **http://www.france24.com/fr/20150513-commission-europeenne-lutter-contre-immigration-illegale-quotas-mediterranee** , consulté le 30 mars 2016 , à 15h09.

ونظرا لكون مشاكل المنطقة عابرة للحدود ومتداخلة، ما يستدعي إستراتيجية إقليمية شاملة يمكن من خلالها تحقيق نتائج في مواجهتها، إلا أن هذا ما تفتقر إليه دول الساحل ودول المغرب العربي، حيث ينبغي على دول المنطقة تقوية قدراتها في مجال الأمن وحفظ النظام، وكذلك تزويد الدولة بمؤسسات سياسية أكثر فعالية، وبإدارة مسئولة وقادرة على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، والقضاء على الصراعات الداخلية، وتحقيق التنمية، وترقية الحكم الراشد، وتحسين الأوضاع الأمنية، والذي يتم بشكل تدريجي ومنسق من أجل خلق استقرار دائم في المنطقة،[1] وهو الأمر الذي يبقى بعيد المنال.

لكن بالنسبة لكل من الجزائر والمغرب فالحديث عن هذه الظاهرة ليس بالأمر السهل، بل وحتى إحصائيات ضحايا هذه الظاهرة ليست دقيقة، ومن الصعب قياس حجم توسع هذه الظاهرة. والمشكلة الحقيقية تبقى في أسباب هذه الهجرة، فالظاهرة انتشرت في المغرب العربي خصوصا بسبب رغبة الشباب في الفرار من واقعهم المرير وتجاهل الحكومات لأوضاعهم ولأهميتهم كثروة بشرية.[2] وبالرغم من تشابه الأسباب والنتائج بالنسبة لكل من المغرب والجزائر فيما يتعلق بظاهرة الهجرة إلا أن البلدين يستمران في اتخاذ تدابير فردية في مواجهتها، بالرغم من أن المشكلة لم تعد تعني الطرفين فقط بل، هي إقليمية وحتى دولية، بالنظر إلى الوجهة التي يعمل المهاجرين للوصول إليها وهي القارة الأوروبية.

وتعمل كل من الجزائر والمغرب في مواجهة هجرة مواطنيهما من خلال تشريعاتهما الداخلية، وبالنسبة للجزائر في ميدان محاربة الجماعات التي تعمل في الجرائم المنظمة، قامت بإدخال في تعديلاتها القانونية منذ سنة 2004 مسؤولية التنظيمات التي تعمل في الجريمة المنظمة، والتي تكوّن عصابات أشرار للعمل في التجارات غير الشرعية، من خلال تجريم الشخص المعنوي، وهو الأمر الذي لم يكن موجودا من قبل. وهذه المبادرة هي بمثابة اعتراف وتجريم للتنظيمات التي تعمل في الجرائم المنظمة، بل وعلى اعتبار أن نشاطها تعدى للحدود الوطنية (قانون العقوبات المعدّل رقم 04-15 وقانون الإجراءات الجزائية المعدّل رقم 04-14 المؤرخين في2004/11/10).[3]

بداية سنة 2007 أفادت فتوى من اللجنة الوطنية للفتوى التابعة لوزارة الشؤون الدينية برئاسة الشيخ أبو عبد السلام، أن الهجرة غير الشرعية وما يسمى بالعامية "الحرقة" حرام، لأنها طريقة تشبه الإقدام على الانتحار، وتم اللجوء إلى الشخصيات الدينية لدفع المهاجرين من خلال استعمال الدين حتى يتراجعوا عنها. أما في القوانين الجزائرية فأدرجت في سنة 2009 مسألة الهجرة غير الشرعية "الحرقة"، كجنحة، يعاقب عليها القانون بستة أشهر سجنا، وغرامة مالية تتراوح مابين 20 ألف دينار

---

(1) Service européen pour l'action extérieure , « Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel » , **op.cit** , p 2.

(2) Nicolas Marmié, enquête sur « Harraga un tabou maghrébin » in **Jeune Afrique** , hebdo international indépendant , n°2510 , 15-21 février 2009, pp 20 , 21.

(3) "التشريعات والوسائل المتبعة في مكافحة الجريمة المنظمة في الجزائر والعالم" ، **المرجع السابق الذكر**.

جزائري و60 ألف دينار جزائري،[1] وفي إطار توفير خبرات في متابعة هذه الجريمة، بدأت الجزائر منذ سنة2002 بتقديم دورات تكوينية لصالح القضاة من أجل توفير أقطاب قضائية متخصصة.[2]

ولتفاقم عدد المهاجرين غير الشرعيين فالحكومة الجزائرية بدأت تنظر إلى الظاهرة على أنها أكثر من أزمة باعتبارها مأساة وطنية، بالنظر إلى الضحايا التي تخلفها. ففي فترة العشرية السوداء بلغ عدد الضحايا التي تم انتشال جثثهم من البحر1500 ضحية، وإنقاذ 3500 مهاجر غير شرعي، لذلك اعتبر رئيس الحكومة آنذاك أحمد أويحي، وعلى هامش دورة البرلمان، أن الأمر يعود إلى فقدان المجتمع الجزائري لقيمه، بل وشبه المهاجرين بالانتحاريين الذين يقدمون على عملهم رغبة في الجنة. لكن المشكلة الحقيقية هي في عجز السلطة على مواجهة أسباب الهجرة، وفشلت لجنة التحقيق الوزارية في الوصول إلى الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه الظاهرة، مما أدى إلى استنكار الأمر في وسط المجتمع المدني، لأن الأسباب تعود إلى تقلص فرص العمل وسوء الظروف المعيشية، حيث بلغت نسبة البطالة لدى فئة الشباب مابين 20 و 35 سنة حوالي 33%، والمشكلة أنه من ضمن المهاجرين موظفين في القطاع العام أو الخاص، مما يجعل المسألة غير مرتبطة بالبطالة وإنما بمسائل أخرى كتهميش فئة الشباب.[3]

وتعمل للجزائر على إضفاء بعد إنساني لظاهرة الهجرة، خاصة وأنها أصبحت في الفترات الأخيرة دولة استقرار للمهاجرين بعدما كانت منطقة عبور، وهي متحفظة على المقاربة الردعية، كونها قد تهدد بمشكلات أمنية أخرى أكثر تعقيدا كالتشجيع على الانطواء الهوياتي. فالسياسة الردعية التي انتهجتها أوروبا تعود في واقع الأمر إلى تخوفها من انتشار الإسلام، لكون أغلب المهاجرين نحوها من المسلمين. لهذا تفضّل الجزائر العمل على تجفيف منابع الهجرة والمافيا التي تقود هذه الجرائم، بدلا من تكثيف الرقابة واستعمال الوسائل المتطوّرة لمراقبة الحدود وحركات الأشخاص. [4]

وينبغي النظر إلى أن الهجرة غير الشرعية في إفريقيا لها علاقة بالتنمية والاختلال الإقتصادي القائم على المستوى العالمي. مما يتطلب معالجتها من خلال محاربة مسبباتها الحقيقية، المتمثلة في الفقر والبطالة والتخلف، من خلال سياسة مشتركة تعمل على إيجاد حلول طويلة المدى.[5] وان كانت الجزائر قد اختارت سنة 2014 إعادة ترحيل المهاجرين الأفارقة إلى دولهم، لا يزال العديد منهم مستمر في الإقامة والعمل بطريقة غير قانونية لاستغلال بعض الخواص ليد العمل الرخيصة من المهاجرين(النيجيريين)، خاصة في قطاع البناء والفلاحة المعروفان بنقص وتأخر نشاطاتهما. فلقد غادر

---

(1) Farida Souiah , « Les harraga Algériens » in **Revue migration Société** , Revue trimestrielle Française, vol XXIV , n°143, sep-oct 2012 , p 118.

(2) مليكة حرات، " الجزائر تلجأ للتعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة " ، **المرجع السابق الذكر**.

(3) Cherif Ouazani , « Algérie l'amère patrie » , in **Revue Jeune Afrique**, n°2510 , février 2009, pp 22 , 23 .

(4) أمال مرابطي، **المرجع السابق الذكر**.

(5) **المرجع نفسه**.

العديد من النيجيريين ليبيا ليلتحقوا بالجزائر طمعا في إيجاد عقود عمل وتسوية لإقامتهم، لكن الأمر يستدعي مراجعة قانونية من طرف النظام الجزائري من أجل تسوية وضعيتهم .[1] وهو الأمر الذي سبق المغرب الجزائر فيها.

والمشكلة أنه تستمر الجزائر في السماح بعبور المهاجرين غير الشرعيين من دول الساحل، مع عمليات رقابة من حين لآخر لكن من دون استمرارية، مع عمليات إيقاف وإعادة المهاجرين إلى الحدود، وهو ما يظهر رغبة الجزائر في عدم تسوية حالة المهاجرين بجعلها قانونية . ويعود الأمر لكون الجزائر ترى في أن حلول الهجرة غير الشرعية تكمن في التنمية الإقتصادية في منطقة الساحل الصحراوي، وفي دعم الإستقرار في الدول التي تعرف الصراعات فيها. فمع ما يحدث في الساحل عملت على تقوية الأمن على حدودها، لكن معبرة في نفس الوقت على أنها غير راغبة في لعب دور الحارس لأوروبا كما كان يقوم به معمر القذافي، لكن في نفس الوقت تعمل على الحد من تزايد حجم المهاجرين خاصة صيفا، كونه الموسم الذي تعرف فيه حركة الهجرة غير الشرعية نشاطا، لكن المشكلة هي عودتهم، فبعد ترحيلهم يستغل المهاجرين نقاط الضعف في نظام الرقابة على الحدود لعودتهم.[2]

ساهمت أوروبا بنفسها في تشجيع الهجرة غير الشرعية إليها، والسبب هو تأخر تطبيق سياسة إخضاع الهجرة للجوانب الإجتماعية la communautarisation التي تعمل الدول الأوروبية على تطبيقها. حيث سياسة أوروبا التي تعمل على محاربة الشيخوخة ونقص اليد العاملة في دول القارة تشجع بعض الدول على تبني سياسة الحصص المعلن أو غير المعلن عنها، من أجل استقطاب المهاجرين من ذوي الكفاءات.[3] فإن كانت أوروبا بشكل ضمني تشجع الهجرة غير الشرعية، فلا يمكن لها أن تعاتب دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط أو أن تجبرها على العمل كحارس كما عبّرت عنه الجزائر.

تبقى مشكلة الهجرة مشكلة لا تخص المنطقة فقط، حيث حسب الإحصائيات فإنّ نتائج الصراعات الداخلية في العالم خلّفت 42 مليون ضحية عنف عبر العالم، يتواجدون كلاجئين معظمهم في مخيمات منذ أزيد من 5 سنوات، في حالات إنسانية تدعى بـ "حالة اللاجئين التي طالت مدّتهم" ، وهذا من دون احتساب النازحين داخل دولهم الأصلية، والذين يصعب على بعضهم العودة إلى ديارهم منذ عقود، مثل حال الفلسطينيين.[4] بالتالي فحلول مشكلة الهجرة لا تكون إلا بالقضاء على أسبابها.

تخلّف الهجرة غير الشرعية سنويا ضحايا غرق في عرض البحار، بدافع حلم الالتحاق بالقارة الأوروبية من أجل إيجاد عمل، والذي يعود لارتفاع البطالة في دول المغرب العربي، والتي تصل 50 %،

---

(1) Cherif Ali , **op.cit** .

(2) **Ibid** .

(3) « Quelle politique l'Europe mène-t elle en matière d'immigration et d'asile ? » , **op.cit.**

(4) Cherif Ali , **op.cit.**

(*) كما وصفه حاكم بنك الجزائر السابق عبد الرحمان حاج ناصر.

وبعض منهم من ذوي الشهادات، يعانون من نقص الفرص بسبب سيطرة بعض الأوليغارشيات على أحسن المناصب، في حين يتم نقل أكثر من 8 مليار دولار من رأس مال المنطقة سنويا للخارج بطرق غير قانونية، إلى جانب مخزون مقدّر بـ 200 مليار دولار، ما أدى إلى تشكّل "برجوازية عصرية" [*] من دول المغرب العربي خارج حدود المغرب العربي. يضاف إليها النمو الديمغرافي المتزايد الذي عرفته المنطقة بعد الإستقلال، مما يتطلب من دولها الإسراع في عملية التنمية خلال عشريتين، والتي ينبغي أن تتم بوتيرة تفوق ما تقدم عليه الصين بالضعف (أي مرتين وتيرة التنمية التي تسير عليها الصين)، إلا أن الحدود المغلقة بين دول المنطقة عرقلت ذلك.[1]

إن واقع هذه المشاكل الأمنية التي تعاني منها كل من الجزائر والمغرب، عرقلها نزاع الصحراء الغربية الذي يقف أمام أي مسعى للعمل الثنائي من أجل الحد منها. وفي واقع الأمر فهذه التهديدات أبعد من أن تكون تهديدات تخص الطرفين، فنتائج العولمة التي جعلت من الحدود بين الدول وهمية أدت إلى توسع تصدير المشاكل على المستوى الإقليمي والدولي، فمعاناتهما من التهديدات السابقة، بالرغم من غلق الحدود بينهما خير دليل على ذلك. فلهذا مواجهة التهديدات الأمنية تتطلب جهودا دولية وإقليمية للحد منها. كما أن التداخل بين هذه المشاكل الأمنية وارتباطها الوثيق بالأوضاع الإقتصادية والسياسية في الدول المعنية ودول الجوار تستدعي حلولا متعددة الأبعاد والمستويات.

[1] Francis Ghilès , **op.cit.** pp 54 , 55.

خلاصة الفصل :

تأثّرت العلاقات الجزائرية المغربية في بعدها الأمني منذ قيام حرب الحدود(الرمال) بين الطرفين بعد إستقلال الجزائر، بسبب المطالب الحدودية المغربية، وهو ما أثّر على العقيدة الأمنية لكلا الطرفين، إذ منذ ذلك اعتبر كل منهما الآخر تهديدا له. وما نزاع الصحراء الغربية من هذا الجانب إلا تتمّة لذلك حيث يعكس موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية تخوّفها من عودة المغرب لمطالبه الحدودية، في حين يرى المغرب أنّ الجزائر تقف حجر عثرة أمام وحدته الترابية. وهو ما دفع بالطرفين إلى الاهتمام بجيشهما وتسليحهما ممّا فتح مجالا للتنافس على هذا المستوى لاستمرار كل منهما على اعتبار الآخر تهديدا، وما زاد من مخاوف التهديد والتنافس هو ظهور الإرهاب في الجزائر، الأمر الذي أعاد العلاقات إلى سابق عهدها، بعدما تمّ تطبيعها في نهاية الثمانينيات، وتوسّعت المخاوف مع توسّع انتشار الإرهاب ليهدّد كل المنطقة ويتحوّل إلى تهديد دولي، ونتائج ذلك زيادة توتّر العلاقات الجزائرية المغربية، خاصة مع محاولة المغرب لأن يدرج نزاع الصحراء الغربية ضمن هذا التهديد باعتبار البوليساريو (بمخيماتها في تندوف) تنظيما إرهابيا من دون نتيجة.

زادت المخاطر مع توسّع انتشار تهديدات أخرى، وهي المخدرات، إلى جانب انتشار تجارة الأسلحة مع سقوط النظام الليبي، وتوسّع نشاط التهريب والهجرة غير الشرعية، التي تداخلت مع الحركات الإرهابية، وأصبحت تهدّد كل منطقة الساحل والصحراء والمغرب العربي، بتوسعها بسبب الظروف التي تعاني منها المنطقة، مما جعلها أكثر تعقيدا وسهلة الانتشار طبيعة الحدود في المنطقة السهلة الاختراق، كل ذلك في ظل غياب تنسيق جزائري مغربي بسبب نزاع الصحراء الغربية، وما نتج عنه من عمل كل منهما على استبعاد الآخر، في إطار جهود دولية وإقليمية تحاول الحدّ من توسّع هذه التهديدات التي تجاوزت المنطقة والقارة. في حين تبقى جهود كل من الجزائر والمغرب فردية، أو إقليمية ودولية، مع غياب الطرف الآخر في أي مبادرة يدخل فيها أحد الطرفين إقليميا أو دوليا. وهو ما يثبّت أنّ نزاع الصحراء الغربية قد أعاق فعلا العلاقات الجزائرية المغربية بالرغم من خطر التهديدات التي تواجههما، وهذا كلّه بسبب تنافس الطرفين على الزعامة في المنطقة.

الفصل الرابع:
تأثير نزاع الصحراء الغربية على علاقات الجزائر والمغرب الخارجية

تسعى أي دولة إلى إيجاد مكانة لها داخل محيطها الإقليمي والدولي كونها جزء من هذا المحيط، تتأثر وتؤثر فيه بدرجات متفاوتة، وبشكل مرتبط بالأهمية والأدوار التي أدتها أو يمكن أن تؤديها على المستوى الإقليمي والدولي. ومن خلال ذلك تعمل على الإلقاء بوزنها من أجل التأثير على تلك المستويات لمواجهة المشاكل والأزمات التي تتعرّض لها إقليميا ودوليا.

ولقد أخذ نزاع الصحراء الغربية بدوره يتجه نحو ذلك بعد استنفاذ الطرق السياسية والدبلوماسية والعسكرية، بعد عجز كلا الطرفين عن دفع أحدهما للتخلي عن موقفه إزاء هذه النزاع. حيث تحوّل النزاع الثنائي بين المغرب والصحراء الغربية إلى نزاع بين موقفين وليس طرفين –كون الجزائر لا يعنيها النزاع الصحراوي كطرف بل كمدافع عن مبدأ– فيتحوّل بذلك نزاع الصحراء الغربية ليأخذ شكل تنافس على مستوى إقليمي بل ودولي، من خلال سعي كل منهما إلى الحصول على دعم لموقفه إقليميا ودوليا.

المبحث الأول: تأثير نزاع الصحراء الغربية على علاقات الجزائر والمغرب الإقليمية

المطلب الأول: البعد المغاربي والعربي لنزاع الصحراء الغربية

ضلت العلاقات المغاربية مرتبطة في الأساس بالتقارب أو التباعد الحاصل بين الجزائر والمغرب بسبب نزاع الصحراء الغربية، لكن لم تكن المسألة لوحدها هي الموجهة للتقارب بين الدول المغاربية، فحتى التأثير الخارجي والتوترات الداخلية لبلدان المغرب العربي كان له آثارا على ذلك،خاصة الأوضاع الداخلية لكل من الجزائر والمغرب، التي في الحقيقة وإن أثرت في العلاقات المغاربية عامة والجزائرية المغربية خاصة إلا أن جوهر المسألة يضل مرتبطا بالنزاع الصحراوي.

فالمغرب يرى بأن هذه المسألة بالنسبة للجزائر مرتبطة بسياستها الداخلية، وأنها وسيلة إستراتيجية للتفاوض بل ووسيلة ضغط إلى جانب كونها تغذي طموحها في إستراتيجيتها للزعامة في المنطقة، في حين هي بالنسبة للمغرب وسيلة لاستمرار وجوده السياسي والجيوسياسي، ووسيلة مصالحة مع تاريخه.[1]

تعامل الجزائر الإقليمي أو الدولي مع الدول الأخرى تحدده سياستها الخارجية، حيث تقوم على مبادئ أساسية ثابتة تتعامل من خلالها مع مختلف القضايا التي تواجهها على المستوى الخارجي، وتتمثل هذه المبادئ في الأساس في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في الحالات العادية، أما في حالة الأزمات فتقوم على الإلتزام بالحلول السلمية. وتبقى الجزائر تدعّم القضايا العادلة والتي يندرج ضمنها نزاع الصحراء الغربية، حيث تعمل على حلّه على المستوى الإقليمي والدولي، كونها آخر مستعمرة في القارة الإفريقية، وتدعو الجزائر إلى حل في إطار الشرعية الدولية والقرارات الأممية، والتي أعطت الحق للشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وترى أن المغرب يحاول جعل القضية كمشكلة مع الجزائر، إضافة إلى ذلك تعمل الجزائر في إطار سياستها الخارجية على محاربة الإرهاب. [2]

أما عن المغرب فيرى الباحث الجزائري عبد النور بن عنتر أنّ الإستراتيجية المغربية تقوم على ثلاث اعتبارات أساسية هي: نزاع الصحراء الغربية الذي من أجله يعمل لأن تكون سياسته متناغمة مع مواقف حلفائه الغربيين(الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا)، ثانيا الاصطفاف مع مواقف حلفائه لضمان دعمهم، و الثالث هو التنافس الإقليمي مع الجزائر .[3]

---

[1] Centre d'études internationales (Dir) , **Maroc-Algérie Analyses croisées d'un voisinage hostile** , Paris , éd Karthala, 2011, p 109.

[2] خلاف م " الدبلوماسية الجزائرية تجابه تحديات محيطها الجيوسياسي :دحض للأخطار والتدخلات الخارجية"، في المساء الصادر يوم 30 ديسمبر 2013 من الموقع**http://www.djazairess.com/elmassa/79770.htm**، إطلع عليه يوم 21 فيفري 2016، على الساعة 16:11.

[3] محمد بوبوش ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 188.

1-العلاقات المغاربية و نزاع الصحراء الغربية

كانت دول المغرب العربي تطمح إلى العمل على تحقيق الوحدة بعد استقلالها بعدما تعاونت على القضاء على الإستعمار، فقامت بعدّة خطوات لتحقيق ذلك كتأسيس اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي سنة 1964، والتي عقدت من خلالها عدّة لقاءات جمعت بين وزراء اقتصاد دول المغرب العربي، كما أصدرت عدّة اتفاقيات ودراسات قطاعية في مختلف المجالات،[1] بالتالي كانت دول المغرب العربي تطمح مع استقلالها إلى التعاون على مستويات عدّة، إلا أن ملف الصحراء الغربية جاء ليضع حدا للجهود التي بذلتها دول المغرب العربي من أجل العمل على تحقيق الوحدة والتعاون فيما بينها، حيث ظهر التنافس على المستوى المغاربي بين الجزائر والمغرب، حول كسب مواقف دوله حول نزاع الصحراء الغربية.

ارتبط ظهور التحالفات حول نزاع الصحراء الغربية بمجموعة من الظروف التي سبقتها، فبعد التصالح الذي تم بين كل من المغرب وموريتانيا، وبعد ما رأى المغرب أنه قدّم تنازلات عن حدوده للجزائر، وتوجيه اهتمامه وتركيزه على الصحراء الإسبانية، اعتقد أن الجزائر لن تدعّم الحركات المطلبية التي اعتبرها تهديدا للعرش المغربي، لكن في 3مارس سنة 1973 لما بدأ أول هجوم على مركز الدرك الوطني في منطقة الخنيفرة وما تلاها من عمليات، كشفت التحريات المغربية عن انطلاق تلك العمليات، كانت من ليبيا ثم مرورا عبر الجنوب الجزائري، فاتهمت في القضية جهاز الأمن الجزائري، ونتيجة لذلك رأى المغرب تأجيل مصادقة برلمانه على اتفاقية الحدود لسنة 1972 بينه والجزائر.[2]

لم يكن جهاز الأمن الجزائري بدوره واثقا من المغرب، ورغبته في إنهاء مشكل الحدود بينهما، والسبب يعود إلى اختفاء زعيم الحركة التحررية للرجال الزرق إدوارد موحا(بشير فقيقي)،المساند لاستقلال الصحراء الغربية، واللاجئ إلى الجزائر سنة 1973، وعدم حضوره قمة حركة دول عدم الانحياز، خاصة وأنه فاجئ الجميع بإعلانه ولاءه للعرش المغربي فجأة سنة 1974، ومساندة مطالبته بالصحراء الغربية. لهذا تعاملت الجزائر مع جبهة البوليساريو بحذر لما تم الإعلان عن تأسيسها في الزويرات بليبيا بسبب قضية إدوارد موحا من جهة، والمساندة الفورية لليبيا لها من جهة ثانية. يضاف لها الأحداث التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة في منطقة الجنوب، حيث تعرضت آبار وأنابيب البترول للإتلاف في حاسي مسعود، ما يعني أن الجزائر كانت تشك في أن ليبيا لها علاقة بذلك.[3]

ما يعني أنه لم تكن تراودها شكوك تجاه المغرب فقط بل وليبيا أيضا، وهذا بعدما اكتشفت انتشار منشورات تعبّر عن استياء سكان الجنوب من استغلال سكان الشمال لثروات منطقتهم، ما أثار شكوك الجزائر عن استغلال القذافي للأمر أو حرّض عليه من أجل تحقيق مشروعه "ولايات الصحراء

---

[1] محمد علي داهش، **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي** ، دمشق ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2004، ص 191، 192.

[2] Paul Balta , **op.cit** , p 211.

[3] **Ibid** , pp 211 , 212.

المتحدة". لكن من جهة أخرى و إن كانت كل من الجزائر وليبيا مساندة لجبهة البوليساريو إلا أنهما كانتا في نفس الوقت ضد فكرة تأسيس دولة مستقلة جديدة في المنطقة،[1] ما يعني عدم وضوح موقفهما في البداية

ومع تحركات حكومة مدريد الدبلوماسية بعد العمليات التي قادتها جبهة البوليساريو في الصحراء الغربية، بدأ الأمر يثير مخاوف كل من المغرب وموريتانيا حول مصير المنطقة، فالتقى إثرها الرئيس هواري بومدين، والملك الحسن الثاني، والرئيس ولد داده في أغادير في جويلية 1973، وأعلنوا رسميا عن قوّة اتفاقهم حول مسألة مصير الصحراء الغربية.[2] أي مسألة تقرير مصيرها إزاء الإحتلال الإسباني، وليس مسألة مطالبة المغرب بها.

مع بداية ظهور النزاع حول الصحراء الغربية سنة1975 بعد قيام الملك المغربي بما سماه بالمسيرة الخضراء، تخوّفت الجزائر من أن يحيي المغرب مسألة الحدود بينهما، فيطالبها مجددا ببعض أراضيها، بالرغم من التوقيع النهائي على ترسيم الحدود مع المغرب سنة 1972. ودفعها هذا الخوف إلى الوقوف ضد المغرب ودعم جبهة البوليساريو في مطالبها في تصفيته للإستعمار.[3] وهي الفكرة التي بدأت العمل من أجلها منذ سنة 1964 في المحافل الدولية، إلا أن اتفاقية مدريد حوّلت وجهة عملية تصفية الإستعمار عن طريقها، لكن بقي رأي الجزائر ثابتا، وهو تحقيق هدف إستقلال الصحراء الغربية من خلال تطبيق حق تقريرها لمصيرها بنفسها.[4]

اعتبر المغرب الموقف الجزائري بدافع البحث عن مصلحتها، لإيجاد منفذ لها للمحيط الأطلسي بهدف تسويق حديدها في غار جبيلات بتندوف، ما يعني استغناءها عن المرور بالمغرب.[5] في حين يرى آخرون أن هذا الموقف مرتبط بالخيارات الإيديولوجية والاقتصادية للجزائر، التي تدخل في سياسة القوة الإقليمية، وتولي دور في منطقة المغرب العربي، حيث تضاعف عدد الدول الصغيرة في المنطقة سوف يساعدها على السيطرة، ونظرا لنشاطاتها على مستوى منظمة الأمم المتحدة حول المسألة، فإنّه تم تسجيلها منذ سنة 1965 كطرف مهتم بهذه المسألة.[6]

واجه المغرب منافسة موريتانيا في مطالبته بالصحراء الغربية. ومن الأسباب الدافعة بالمغرب إلى ذلك هو الانسداد السياسي الداخلي (بسبب المحاولات الانقلابية الفاشلة)، إلى جانب اهتمامه المتزايد باستمالة الغرب، وكسب ثقته من جديد. كما يرى أن الأمر مرتبط بتاريخه الذي قام على محور شمال–جنوب، ورغبته في استعادة امتداده الصحراوي الذي صنع قوّته لعدّة قرون. أما موريتانيا فدوافعها كانت

---

(1) **Ibid** , p 212.

(2) Paul Balta , **op.cit** , p 212

(3) رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ،**المرجع السابق الذكر**، ص 236.

(4) Abdelkhaleq Berramdane , **Le Sahara occidental enjeu maghrébin** ,Paris :Karthala, 1992 , p 52 .

(5) رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، **المرجع السابق الذكر**، ص 238.

(6) Abdelkhaleq Berramdane , Le Sahara occidental enjeu maghrébin, **op.cit** , p 52.

مواجهة المعارضة الداخلية الشرسة للنظام، إلى جانب الأهمية الجيوسياسية للصحراء الغربية بالنسبة لها، ورغبتها في المحافظة على وجودها من خلالها، ومواجهة جارتها المغرب في سياسته التوسعية في الجنوب.

كما شكلت الأهمية الإقتصادية المرتبطة بالفوسفات الذي تزخر به الصحراء الغربية دافعا آخرا، فالمغرب بالفوسفات الصحراوي سوف يصبح المنتج والمصدر الأول له عالميا، ما سيجعل منه المتحكم في السوق العالمية للفوسفات، خاصة وأنه ارتفعت أسعاره مابين سنتي 1973 و1975،[1] وما شجّع على ذلك ظهور منافسين له دوليا، كمناجم فلوريدا في الولايات المتحدة الأمريكية، التي أفقدت المغرب الكثير من زبائنه، وما نتج عنه من انخفاض صادرات المغرب ومداخيله، الأمر الذي أثّر على التنمية بسبب تعطيلها لمشاريع المغرب الإقتصادية المبرمجة في المخطط الرباعي 1974-1978، والذي دفعه إلى خفض ميزانية الاستثمار لسنتي 1977و1978 بنسبة 30%.[2] إذن كانت مناجم الصحراء الغربية ستنقذه من الأزمة، حيث ستزيد من مخزونه من الفوسفات، ومنه من مداخيله المالية. في حين كانت موريتانيا ترغب وراء ذاك في تنويع صادراتها المقتصرة على الحديد(في الزويرات).[3]

بالنسبة لليبيا، رغم عدم اتصالها جغرافيا بالصحراء الغربية، إلا أنّ زعيمها معمر القذافي كان أول زعيم مغاربي يدعّم جبهة البوليساريو ضد إسبانيا إلى غاية سنة 1975، حيث كان موقفه واضحا منذ البداية، ومنذ أن صرّح في خطاب له في 11 جوان 1973 أن ليبيا سوف تتحمل مسؤولياتها الوطنية، وتدعّم أي حرب تحرير في الصحراء الغربية إن لم تنسحب إسبانيا منها، بل وتحمّلت تلك المسؤولية وزودت جبهة البوليساريو بالسلاح وسمحت لها بفتح مكتب في طرابلس، أي كانت تعتبر قضية تصفية الإستعمار من الصحراء الغربية في تلك المرحلة، قضية وطنية بالرغم من عدم اتصالها جغرافيا بالصحراء الغربية، الأمر الذي عرقلها في دعمها المباشر.[4]

لذلك لم تقبل ليبيا النزوح المغربي على الصحراء الغربية، فكانت ردّة فعل معمر القذافي أن توجّه برسالة للملك الحسن الثاني في 27 فيفري 1976، معلنا وضعه لإمكانات ليبيا العسكرية تحت تصرف الملك المغربي إن كانت نيته تحرير الصحراء الغربية من السيطرة الإستعمارية، إلا أن الملك المغربي وجّه قواته ليستعيد الصحراء الغربية ويضمها لأراضيه. وأشار القذافي في رسالته أنه حاول إقناع جبهة البوليساريو قبل ذلك بانضمامها إلى المغرب بعد استقلالها، لكن الصحراويين وعلى رأسهم البوليساريو، أعلنوا لكل المجتمع الدولي أنهم ليسو مغربيين ولا جزائريين ولا موريتانيين، لذا رفضت ليبيا

---

(1) **Ibid** , pp 57 , 58 .

(2) Abdallah Laroui ,**Le Maroc de Hassan II un témoignage**, Casablanca , Centre culturel Arabe ,2010,p 97.

(3) Abdelkhaleq Berramdane , Le Sahara occidental enjeu maghrébin , **op.cit** , p 57.

(4) Driss Abdessamad , « L'aspect géopolitique du conflit du Sahara occidental et son impact sur la scène régionale et internationale », **thèse de Doctorat** , Université paris 8,école doctorale pratiques et théories du politique pouvoir et relations sociales ,2012 -2013, p 82.

ضمّ المغرب لها بالقوة وأدانته ، واعتبرته ضد رغبة الشعوب، وهو ما دفعها إلى عدم الوقوف مع المغرب في حربه ضد شعب يرفض الخضوع له.[1]

اعترفت الجزائر بالجمهورية الصحراوية منذ تأسيسها سنة 1976، وهو ما أدى إلى قطع المغرب علاقاته معها بعد ذلك مباشرة، فتبعته موريتانيا، بعدما اقتسمت الصحراء الغربية مع المغرب. واتخذت ليبيا نفس الموقف الذي اتخذته الجزائر، إلا أنها لم تعترف رسميا بالصحراء الغربية إلا في سنة 1980، فاعتبرهما بذلك المغرب شبه حلفاء موضوعيين، لاختلاف الأسباب التي دفعت بكل منهما لدعم الصحراء الغربية.[2]

ويرى المغرب أنّ الجزائر قامت بالاعتراف بدولة الصحراء الغربية ورمت بكل ثقلها الإقتصادي والسياسي، بل وأعادت النظر حتى في سياستها الداخلية والخارجية خاصة دبلوماسيا، وذلك لشن حرب دبلوماسية لتحقيق ما لم تحقّقه في الميدان. ويرى أنّها تعارض الحق التاريخي للمغرب وتتمسّك بمبدأ تقرير المصير في الصحراء الغربية لأنها تفتقد بنفسها للعمق التاريخي، ولأنها غير راغبة في أن يصبح حل المشكل عبر الحق التاريخي مخافة أن يصبح مرجعا يمكن الارتكاز علية في مسألة الحدود الجزائرية المغربية، كما أنّ الأمر مرتبط بطموحها في لعب دور "بروسيا" المغرب العربي حتى لا تسمح للمغرب بأن يتقوى باسترجاع مناطقه.[3]

ويرى المغرب أن الإعتراف الليبي تم بضغوط جزائرية، أما تونس فوقفت إلى جانب المغرب لاقتناعها بحقه التاريخي في الصحراء الغربية، ونتيجة لكل ذلك فقد أدى نزاع الصحراء الغربية إلى توتير العلاقات بين كل أقطار المغرب العربي، وأدت التغيرات الطارئة على النظام الموريتاني بعد انقلاب سنة 1978، إلى تغيير التحالفات وموازين القوى، حيث انضمت موريتانيا إلى موقف الجزائر بعدما كانت قد تقاسمت مع المغرب الصحراء الغربية، واعتبر المغرب تراجعها عن اتفاقهما انحيازا للجزائر وتشكيل جبهة جديدة ضده.[4]

وهو ما كان يعني أنه ينظر إلى أي موقف مساند لأحد الطرفين على أنها جبهة وتحالف ضد الطرف الآخر، ما يعني أن نزاع الصحراء الغربية قسّم دول المغرب العربي إلى حلفين، مساند لقيام الجمهورية الصحراوية الذي هو موقف الجزائر وليبيا، ومساند لضمها للمغرب وهو الموقف المغربي، وهذا الأمر بدوره خلق المنافسة بين الطرفين على استمالة دول المغرب العربي لدعم طرحهما.

إنّ التنافس على من يكسب صف دول المغرب العربي إلى جانبه لم ينحصر في هذا المستوى فقط، بل ظهر التنافس حتى على مستوى التحالف الواحد حول السيطرة على جبهة البوليساريو، لكن في

---

(1) **Ibid** , pp 82 , 83.

(2) علال الأزهر، **المرجع السابق الذكر**، ص 216 ،217.

(3) إنصاف سركالي، " دول الإتحاد المغاربي في ظل التحولات الإستراتيجية الإقليمية و الدولية" ، **مجلة المنارة** ، مجلة مغربية فصلية للدراسات القانونية والإدارية، عدد 10، جويلية 2015، ص 279.

(4) **المرجع نفسه**، ص217 .

هذه المرّة بين الجزائر وليبيا، فليبيا دعّمت جبهة البوليساريو عسكريا منذ تأسيسها سنة 1973، واعترفت رسميا بها في انعقاد قمة"جبهة الصرامة « Front"de la fermeté » في طرابلس في أفريل 1980، في حين احتفظت الجزائر بموقفها المتمثل في تصفية الإستعمار عنها، وهو الأمر الذي جعل ليبيا تتحكم في جبهة البوليساريو. وفي أفريل 1981 في لقاء في الجزائر اقترح العقيد القذافي على المسئولين الجزائريين مشروعا يهدف إلى الوحدة بين جبهة البوليساريو وموريتانيا، كما اقترح عقد اتفاق ثوري بين ليبيا والجزائر وموريتانيا والبوليساريو، وهو ما فتح المجال فعليا للمنافسة بين الطرفين حول التحكم في جبهة البوليساريو تحقيقا لأهدافها الإستراتيجية.

اغتنم المغرب ذلك الوضع لتعميق الخلافات بين البلدين بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية ليخوض من خلاله حربه الإعلامية والدبلوماسية ضد من يعتبره الملك الحسن الثاني "مارقا" و"دكتاتوريا"،[*] وهو ما جعله يجذب إهتمام الرأي العام العالمي،[1] في فترة لم تكن فيها العلاقات الليبية الأمريكية جيّدة، وهو ما بدأ منذ سنة 1973،[**] لاتهمها بالإرهاب.[2]

اضطر معمر القذافي لمراجعة دبلوماسيته بعد التهديدات الأمريكية العسكرية وضغوطها الإقتصادية واتهامها ليبيا بقيادة الإرهاب الدولي، وبسبب العزل الذي تعرّضت له ليبيا إفريقيا[***]، وتهميشها سياسيا مغاربيا لخلافاتها الحدودية مع الجزائر وتونس، اتجهت ليبيا إثر ذلك نحو المغرب لتعود العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بينهما بسبب اعتراف ليبيا بجبهة البوليساريو.[3]

عرف ميزان القوى خلف ذلك تعديلا جديدا منذ سنة 1984، بعد التقارب الحاصل بين المغرب وليبيا، وهو ما ظهر واضحا خلال عقد معاهدة الإتحاد العربي الإفريقي في أوت 1984، حيث نتج عن ذلك قطع المساعدات الليبية عن البوليساريو، فظهر تشكيل جديد لجبهتين، من جهة الجزائر، تونس، وموريتانيا، ومن جهة أخرى المغرب وليبيا.[4]

إن الخلاف الليبي التونسي لا علاقة له بنزاع الصحراء الغربية، حيث يعود لعدم تطبيق الاتفاق المبرم بين ليبيا وتونس لسنة 1974، فاتفاق الوحدة الذي أبرمه الطرفين لم يكلّل بالنجاح، فحمّلت ليبيا الرئيس التونسي بورقيبة مسؤولية إفشال المشروع، وهو ما حمل الزعيم الليبي على إثارة القلاقل على

---

[*] وصل الأمر أن اعتبره المغرب، على لسان وزيره الأول بوعبيد، خطرا على العالم العربي وإفريقيا.

[1] Abdelkhaleq Berramdane , Le Sahara occidental enjeu maghrébin , **op.cit** , pp 79 , 80.

[**] وهذا سبب تأميم معمر القذافي للنفط الليبي وحظره لخليج سرت على الأسطول الأمريكي، ففرضت على ليبيا حضرا عسكريا عام 1978،وزاد من ذلك دعم ليبيا للثورة الإيرانية سنة 1979 ، وحرقها للسفارة الأمريكية في طرابلس.

[2] توفيق المدني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل دراسة تاريخية سياسية، **المرجع السابق الذكر**، ص 362.

[***] بسبب تدخلها العسكري في تشاد.

[3] Abdelkhaleq Berramdane , Le Sahara occidental enjeu maghrébin , **op.cit** , pp 80 , 81.

[4] علال الأزهر، **المرجع السابق الذكر**، ص217.

النظام التونسي. ووصلت الأزمة بين البلدين في سنة 1985، إلى طرد ليبيا للعمال التونسيين الذين يشتغلون في ليبيا، ووصلت لحد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.[1]

تبقى المسألة مرتبطة بنزاع الصحراء الغربية بشكل غير مباشر فقط، حيث يعود الأمر إلى علاقات ليبيا المتوترة مع الجزائر، بسبب إبعاد الأخيرة لليبيا من معاهدة الصداقة والوفاق، المبرمة بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1983، وكان المقصود وراء المعاهدة في الواقع هو عزل المغرب بسبب نزاع الصحراء الغربية وليس ليبيا، أما ليبيا فتمّ استبعادها لخلافها مع الجزائر بسبب عدم تسوية مشكل الحدود العالق بينهما، حيث طالبت ليبيا بحوالي 20 ألف كلم من الأراضي الجزائرية، متجاوزة الاتفاقية الدولية التي تعود إلى سنة 1956، والتي تمت بين المملكة الليبية وفرنسا.[2]

أما موريتانيا فالعلاقات مع ليبيا توترت بسبب محاولة ليبيا إثارة اللااستقرار في موريتانيا بعد الإطاحة بنظام الرئيس ولد داده سنة 1978، في حين توترت العلاقات المغربية الموريتانية منذ سنة 1984، حين اعترفت موريتانيا بجبهة البوليساريو، وتذمر المغرب خاصة لما سمحت موريتانيا لقوات البوليساريو من الهجوم على المغرب انطلاقا من أراضيها،[3] بعد تغيّر نظام موريتانيا بعد انقلاب 10 جويلية 1978، حيث قامت موريتانيا بتسليم منطقة واد الذهب، وهي حصتها حسب تقسيم اتفاقية مدريد، إلى البوليساريو، من خلال اتفاق بينهما في 5 أوت 1979، وهو ما أفقد المغرب حليفه لصالح الجزائر، وأدى إلى حصول تغييرات حتى على مستوى الدول الأفريقية بعدما انسحبت موريتانيا من النزاع.[4]

لكن رغم الخلاف الحاصل بين الطرفين الجزائري والمغربي في تلك الفترة، لا يزال الطرفان يحاولان التقارب والتواصل بينهما، الأمر الذي اتضح من خلال محاولتهما عقد أول قمة تجمع بين كل من الرئيس الجزائري هواري بومدين، والعاهل المغربي الحسن الثاني التي ستتم في بروكسل عام 1979، وهو ما لم يتحقق بسبب الظروف الصحية المتدهورة للرئيس الجزائري، ثم وفاته، فلم يتحقق ذلك إلا بعد مضي أربع سنوات، في ظل حكم الرئيس الشاذلي بن جديد.[5] وهو الذي اتجه نحو تحقيق التقارب بين الجزائر والمغرب منذ سنة 1983، ليتمّ في الأخير إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين الطرفين، ما تجسّد خلال اللقاء الذي جمع بين الرئيس الشاذلي بن جديد والملك الحسن الثاني سنة 1983، هدفه العمل على بناء إتحاد مغاربي.[6]

---

(1) Bassma Kodmani-Darwish (Dir) , **op. cit** , p 218.

(2) **Ibid**, pp 218 , 219.

(3) **Ibid** , p 218.

(4) مصطفى الخلفي، **المرجع السابق الذكر**.

(5) خير الله خير الله، **المرجع السابق الذكر**، ص 180 ،181.

(6) رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، **المرجع السابق الذكر**، ص 302.

في نفس السياق حدث تقارب بين الجزائر وتونس من خلال عقد معاهدة الأخوة والوفاق بين الطرفين، والتي انضمت إليها موريتانيا لاحقا.[1] وتوجت تلك المساعي بالإعلان عن بناء إتحاد مغاربي سنة 1988 بزرالدة، وسبق ذلك حدثين أساسيين هما اتفاق ترسيم الحدود من خلال معاهدة الأخوة وحسن الجوار التي تم إبرامها في الرباط، إثر الاجتماع الذي جمع الرئيس الجزائري(الشاذلي بن جديد) بالعاهل المغربي(الحسن الثاني) في افران بالمغرب سنة 1988، والاجتماع الذي جمع بين العاهل المغربي وقياديي جبهة البوليساريو، على رأسهم بشير مصطفى السيّد، وهو ما مهّد لانعقاد القمة التأسيسية لإتحاد المغرب العربي في مراكش، في فيفري سنة 1989.[2]

تخلل تلك العلاقات في نفس الفترة نوع من التوتر بسبب التقارب بين ليبيا والمغرب، وقيام التحالف الليبي المغربي من خلال إعلان وجدة، فاضطرت الجزائر للبحث بدورها عن حليف في المنطقة والذي وجدته في تونس، لكن سياسات معمر القذافي حالت دون استمرار تحالفه مع المغرب، فعاد ليتجه نحو الجزائر بمحاولة إقناع بن جديد بإقامة وحدة ليبية جزائرية، وهو المشروع الذي عرضه منذ صيف سنة 1988، ولعل دوافع الجزائر لقبوله هي الأزمة الإقتصادية الحادة التي دخلت فيها منذ سنة 1986،و كان بإمكان المال والسوق الليبيين إنقاذها، وامتصاص البطالة الجزائرية التي وصلت إلى أوجها، إلا أن المشروع أخفق بسبب أحداث 5 أكتوبر 1988، وفسّر البعض ذلك باتجاه بعض الأطراف إلى إفشال المشروع الوحدوي الجزائري الليبي.[3]

أما تونس فكانت في الواقع غير واضحة في اتجاهاتها، حيث تدعّم من جهة قرارات منظمة الوحدة الإفريقية حول نزاع الصحراء الغربية (أي الاحتفاظ بالحدود كما تركها الإستعمار)، وفي الوقت ذاته كانت ضد فكرة قيام دولة في المنطقة، وتدعو للمفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو.[4] وهو ما لا يوضح إلى أي طرح تميل، هل مدعمة لطرح المغرب أو لطرح الصحراويين الذي تدافع عنه الجزائر.

اتجهت موريتانيا نحو تفضيل الحياد على الدخول في سياسة التحالفات، حيث أدرك الرئيس الموريتاني أن مصلحة موريتانيا في الحفاظ على نفس المسافة بينها وبين كل من الجزائر والمغرب، فكانت تبحث عما يضمن لها الإستقرار ومواجهة مشاكلها الداخلية.[5] وأصبحت العلاقات إيجابية بينها والمغرب بعد اعتراف الأخير بها بداية السبعينيات، وهو ما جعل موريتانيا تنحاز لصالح المغرب ضد جبهة البوليساريو، فكان ذلك بداية لنهاية نظام الرئيس مختار ولد داداه.

مع وصول الجيش إلى السلطة من جديد عادت العلاقات إلى التوتر بين المغرب وموريتانيا، وتدخل الجزائر الخط بدعمها للنظام العسكري، في حين راعت المغرب المحاولة الانقلابية الفاشلة سنة

---

[1] علال الأزهر، **المرجع السابق الذكر**، ص 217.

[2] خير الله خير الله، **المرجع السابق الذكر**، ص 181.

[3] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، **المرجع السابق الذكر**، ص 302 ، 303.

[4] علال الأزهر، **المرجع السابق الذكر**، ص 218.

[5] **المرجع نفسه**، ص 220 ، 221.

1981،[1]منذ استقلالها، وما عدا في فترة حكم الرئيس ولد داداه، توالت عليها عدّة انقلابات بسبب الصراعات الداخلية، بل وأول انقلاب عرفته موريتانيا ضد الرئيس مختار ولد داداه سنة 1978، جاء نتيجة ظروف حرب الصحراء الغربية التي أدت إلى تذمر الجيش جراء معاناته منها.[2] لذلك السبب ظلّ عداء المغرب لموريتانيا صريحا، بل ونجح في الإطاحة بنظام الرئيس محمد خونة ولد هيدالة بمساعدة النظام الفرنسي في 12 ديسمبر 1984.[3]

بعد الانقلاب الذي أوصل زين العابدين إلى السلطة في تونس، كان التوجه العام للنظام التونسي هو محاولة الإصلاح بين كل من الجزائر والمغرب من خلال التوسط، خاصة مع تحسّن علاقات تونس مع جميع دول المغرب العربي، فحاولت استغلال ذلك من أجل تشجيع قيام إتحاد المغرب العربي بجميع دوله الخمس.[4]

فبعدما أثرت المشكلات البينية المرتبطة بالحدود وملف الصحراء سلبا على العلاقات المغاربية، وباعدت بينها، وخلقت بينها المنافسة وتقارب ثنائيات ظرفية متقابلة، أدت بها في الأخير إلى استنتاج أن التنافس والتنافر لم يخرجها من أزماتها الإقتصادية-الإجتماعية التي تعاني كلها منها(عدا ليبيا)، فأصبحت متيقنة أن حل المشاكل الإقتصادية يكون بعيدا عن المشاكل السياسية، لهذا في نهاية الثمانينات عادت إلى الأفكار التي تبنتها في البداية(الوحدة).[5]

لم يكن تأسيس إتحاد المغرب العربي في تلك الفترة صدفة، بل كان الأمر وليد مجموعة من الأسباب والظروف التي دفعت بزعماء المنطقة إلى ضرورة التضامن والعمل جنبا الى جنب لمواجهتها. بعض من تلك الأسباب قديمة والبعض الآخر يعود إلى تلك الفترة، ويمكن اختصارها في تفاقم الأزمة الإقتصادية لدول المغرب العربي سنة 1986، حيث انخفضت أسعار البترول والدولار، والتي أضرت خاصة بكل من الجزائر وليبيا وبشكل أقل تونس. كما انخفضت أسعار الفوسفات، وهو ما أضر بالمغرب وتونس، وأسعار الحديد الذي أضرّ بموريتانيا، وهو ما زاد من تفاقم التبعية الغذائية للخارج.[6]

كانت نتيجة الأزمة الاقتصادية ظهور العجز في ميزان المبادلات التجارية مع الخارج في السلع الإستراتيجية، خاصة الحبوب، مع ارتفاع المديونية الخارجية التي تزيد عن 65 مليار دولار لأقطار المغرب العربي، التي تعاني من تزايد حجم سكانها،[7]نتيجة ذلك ظهور عدّة مشاكل إجتماعية، أخذت

---

[1] محمد سالم،" موريتانيا والمغرب:محفزات التوتر فرص ترميم العلاقة"، يوم 3 فيفري 2015 ، من الموقع **http://studies.aljazeera.net/reports/2015/02/20152395919271630.htm**، اطلع عليه يوم 13 نوفمبر 2015 ، على الساعة 10:50.

[2] توفيق المدني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل دراسة تاريخية سياسية، **المرجع السابق الذكر**، ص 385 ،386 .

[3] محمد سالم، **المرجع السابق الذكر**.

[4] علال الأزهر، **المرجع السابق الذكر**، ص 221.

[5] محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، **المرجع السابق الذكر**، ص 192.

[6] Bassma Kodmani-Darwish (Dir) , **op.cit** , pp 225 , 226.

[7] محمد علي داهش، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، **المرجع السابق الذكر**، ص 192.

تظهر في عدّة أشكال منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي، حيث ظهرت في تونس سنة 1984 من خلال "ثورة الخبز"، والاحتجاجات على غلاء المعيشة في المغرب، وأحداث أكتوبر في الجزائر التي بدأت بوادرها منذ بداية الثمانينيات، نفس الأمر في ليبيا وموريتانيا، بالرغم من تعتيم الإعلام وإخفاءها.

في الأخير أدرك زعماء المغرب العربي إخفاق أنظمتهم الإقتصادية رغم اختلافها، فقد عجزت عن تلبية متطلبات شعوبها المتزايد عددهم، بسبب النمو الديمغرافي، وارتفاع نسبة الشباب المولودين بعد الاستقلال، التي تمثل حوالي 70%. فأدرك الزعماء المغاربة إخفاقهم بسبب تركيزهم على بناء الدولة، وتركيز معاملاتهم الخارجية على دول الخليج، حيث يعاني الشرق الأوسط من عدّة مشاكل، ما أدّى إلى إخفاق مشروع السوق العربي الواحد.[1]

كان وراء اتجاه أقطار المغرب العربي لتأسيس إتحاد المغرب العربي مصلحة لكل منها، فالبعض من دوله سيصبح سوقا للفائض التجاري للدول الأخرى، وبالنسبة للبعض الآخر هو دفع للنضال ضد عنف الحركات الدينية، في حين بالنسبة للبعض الآخر فهو دفع نحو الوحدة العربية. فتونس ترى منه تحقيق لمكاسب اقتصادية من خلال صرف فائض عمالتها لدول الإتحاد، خاصة نحو ليبيا، التي تشكو نقص العمالة، كما أنه سيتيح لتونس لعب دور معتبر، ويفتح لها على المستوى العربي آفاقا من خلال الرئاسة الدورية للإتحاد، وبذلك يمكن لها الوصول إلى موقف توازني سياسيا على المستوى المغاربي، ومنه مواجهة دول الجوار القوية نسبيا(الجزائر ليبيا والمغرب).[2]

أما موريتانيا فكان سيسهّل عليها إتحاد المغرب العربي مواجهة التيارات الانفصالية الزنجية، بإقحامها في سكان الإتحاد وبتقوية العنصر العربي، حتى لا تندثر وتنسلخ نحو منطقة دول غرب إفريقيا، كما أنها ستستفيد اقتصاديا، خاصة وأنها تعاني من الندرة في الموارد الطبيعية بسبب الجفاف، وبذلك ستستفيد من التعاون الإقتصادي والمشاريع المشتركة، في حين بالنسبة للجزائر فالإتحاد سيحقق لها وضعا أفضل في تجارتها الخارجية مع الدول الأوروبية، من خلال الغاز الذي تصدره عبر المغرب وتونس، وهو ما يعود بالفائدة على دول المنطقة، كما يؤمن لها مشاريع مشتركة وتنمية للمناطق الحدودية وتأمينها، والقضاء على السوق الموازية على الحدود، فدخولها في الإتحاد سوف يسمح لها بالتمهيد للعب دور مؤثر عربيا وإفريقيا، وهذا لما تتمتع به من موقع إستراتيجي وإمكانيات مادية وبشرية.[3]

يسعى المغرب من خلال الانخراط في إتحاد المغرب العربي إلى الإستفادة من المشاريع الإقتصادية المشتركة والقائمة على التخصص في الموارد كحل لمشاكله الإقتصادية، خاصة بعد رفض طلبه الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، و بانضمام إسبانيا والبرتغال إلى الإتحاد خلق ذلك منافسة شديدة للمنتجات المغربية، وآثارا سلبية على تجارته الخارجية، لهذا فإتحاد المغرب العربي كان سيوفر

---

[1] Bassma Kodmani-Darwish (Dir) , **op.cit** , pp 225 , 226.

[2] لعجال أعجال محمد لمين، "معوقات التكامل المغاربي – دراسة تحليلية-" ، **مجلة دراسات إستراتيجية**، عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، عدد 9، الجزائر، ديسمبر 2009 ، ص 89.

[3] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة .

سوقا للمنتجات المغربية خاصة مع حجم سكان الإتحاد واحتياجاتهم، وسيمكنه الأمر من تجاوز فشل الوحدة الليبية المغربية. أما بالنسبة لليبيا فالإتحاد سيكون نواة للوحدة العربية الشاملة التي ستمكنها من لعب دور مؤثر عربيا وسيدعم دورها إفريقيا، خاصة وأن المعاهدة مفتوحة، وهو ما كان سيحقق حلم القائد الليبي معمر القذافي في ضم النيجر ومالي وتشاد والسودان، كما أنّ انضمامها للإتحاد سيفك العزلة عنها عربيا بعد فشل وحدتها مع المغرب، ومحاولات وحدتها مع السودان.[1]

لكن كانت للتغيرات التي تحدث على المستوى الدولي أثر على منطقة المغرب العربي، فلقد حاولت دول المغرب العربي من خلال تأسيس الإتحاد، حذو طريق الدول الأمريكية والأوروبية بالاهتمام بمحيطها الإقليمي،[*] لهذا عملت على تأسيس إتحاد المغرب العربي لتوحيد جهودها وإرساء أسس للتعاون والتكامل الإقتصادي ومواجهة المنافسة الدولية[**].[2]

عرفت هذه المرحلة عودة للعلاقات بين الجزائر والمغرب نظرا لمواجهتهما لمشاكل اقتصادية مرتبطة بالصراع حول الصحراء الغربية، مما شجعهما على تأسيس إتحاد المغرب العربي، نتيجته أن صادق المغرب على معاهدة ايفران، وتم الإعلان رسميا عن المصالحة في وهران خلال لقاء الحسن الثاني والشاذلي بن جديد في ماي سنة 1991، ليتم فتح الحدود، وسحب الجزائر لدعمها العسكري لجبهة البوليساريو.[3] والذي يعود في الواقع إلى إعلان وقف إطلاق النار بين البوليساريو والمغرب.

وعرف الإتحاد في هذه المرحلة تفعيلا لنشاطاته، حيث عملت دوله على تفعيل دوره، من خلال تبني إستراتيجية مغاربية موحّدة للتنمية سنة 1990 من أجل وضع أسس لتضامن اقتصادي مغاربي، ووضع سياسات موحّدة في عدّة مجالات تهدف إلى إقامة منطقة للتبادل الحر لكل المنتجات ذات الأصل المغاربي وتعميمه على عدّة قطاعات، واتخاذ إجراءات لتسهيل التبادل التجاري [***].[4]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 90.

[*] أسّست دول أمريكا الشمالية منطقة للتجارة الحرّة لأمريكا الشمالية(نافتا)،و أسست دول القارة الأوروبية الاتحاد الأوروبي.

[**] لكن سرعان ما توقّف نشاط الاتحاد بعد طلب المغرب بصفته رئيسا لدورة الاتحاد المنعقدة سنة 1989،من الجزائر أن توقف نشاط مؤسسات الاتحاد بسبب تدخل الجزائر في نزاع الصحراء الغربية و ذلك في ديسمبر 1989.

[2] حامد نور الدين، بن عيشى بشير،"مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة" في **أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية حول التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات** المنعقد بالقاهرة 29-30 ماي 2005، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، 2005، ص 151 ، 152 .

[3] George Mutin , **op.cit** , p 89.

[***] هدفت إلى تعميم ذلك على قطاع الخدمات والاتحاد الجمركي، و توحيد السوق بين الدول المغاربية، ما تحقيق تماثل وتوحيد الرسوم الجمركية بين دول الاتحاد،ووضع تعريفة جمركية موحّدة.مؤسساتيا تمّ تبني اتفاقية مغاربية في مارس1991 لتأسيس بنك مغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية

[4] Camille Sari , **Algérie et Maroc quelles convergences économiques ?** , Paris , Cabrera éditions , 2011 , p 379.

كما تبنى اتفاقيات تكميلية في عدّة ميادين،[*] وعدّة قواعد على المستوى التجاري من أجل تحرير التبادل التجاري بين دوله.[1] وفي الفترة الممتدة ما بين سنتي 1990 و1994 عرفت العلاقات المغاربية نشاطا لا مثيل له، إذ تم عقد ست قمم مغاربية، وإصدار 36 اتفاقية في مختلف المجالات.[2]

لكن ذلك لم يدم طويلا نتيجة ما حدث في الجزائر بعد استقالة الشاذلي بن جديد وتوقيف المسار الانتخابي، وتعبير المغرب عن رغبته في تطبيق التجربة الإسلامية في الجزائر الذي لم يعجب الجزائر، وما وتّر العلاقات هو رؤية الجزائر أن المغرب يدعم الحركات الإسلامية المتشدّدة في الجزائر، من خلال إيواء بعض عناصرها، وأضيف إلى هذه القضية قضايا خلافية أخرى مرتبطة بصادرات المغرب الزراعية المصابة بالأمراض، والتي أغضبت الجزائر.[3]

بمجيء محمد بوضياف كرئيس للمجلس الأعلى للدولة سنة 1992، وإعلانه رسميا عن سحب الدعم المالي لجبهة البوليساريو، تحقق التقارب بين الطرفين، وهذا بدعوته البلدين إلى إيجاد حل سريع للنزاع.[4] لكن بعد اغتياله عادت العلاقات الجزائرية إلى الفتور من جديد، لتتأزم أكثر بعد الهجمات التي تعرّض لها فندق "أطلس اسني" في مراكش، حيث اتهم فيها المغرب رعايا جزائريين، نتيجته فرض المغرب نظام التأشيرة على الرعايا الجزائريين، فكان رد الجزائر بإغلاق حدودها البرية مع المغرب بداية من سنة 1994.[5] تزامن ذلك مع الخلاف الذي حدث بين الجزائر والمغرب على المستوى الدولي بسبب المواجهة الدبلوماسية بين البلدين على مستوى منظمة الأمم المتحدة، حين اتهم المغرب الجزائر بعدم احترامها لالتزاماتها المغاربية حول نزاع الصحراء الغربية، وهو الأمر الذي ترتبت عنه آثارا على مستوى إتحاد المغرب العربي، حيث طلب المغرب بتجميد العمل في مؤسساته منذ ذلك الحين(1994).[6]

لكن لم تكن هذه المسألة السبب الوحيد لتحوّل دول المغرب العربي عن هذا التنظيم، فبالنسبة لليبيا تعطل عمل الإتحاد مع رفض ليبيا احتضان الدورة السابعة للإتحاد، بسبب غضبها على انصياع دول المغرب العربي لقرار مجلس الأمن (748)، والذي من خلاله فرض حصار عليها(1992-1999) بسبب أزمة لوكربي، واعتبرت ليبيا ذلك خرقا لبنود معاهدة إتحاد المغرب العربي.[7]ما كان يعني أن

---

[*] مثل اتفاقية في ميدان النقل البري والعبور في 7جويلية 1990،وفي ميدان التأمين وإعادة التأمين سنة 1994 لتعزيز إمكانيات النقل والاتصال،وفي قطاع التجارة تم تبني قواعد لرفع الرسوم الجمركية والضرائب المترتب عنها نفس الآثار،إلى جانب التخفيض التدريجي للحواجز غير الجمركية،وإدانة إغراق السوق والدعم المفرط لعملية الاستيراد وتبني قاعدة المنافسة النزيهة بين المنتجين في دول الاتحاد

[1] **Ibid** , pp 379 , 380.

[2] محمد علي داهش، اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر، **المرجع السابق الذكر**، ص 65.

[3] خير الله خير الله ، **المرجع السابق الذكر**، ص 181 ، 182 .

[4] George Mutin, **op.cit** , p 89.

[5] خير الله خير الله ، **المرجع السابق الذكر**، ص 182.

[6] **المرجع نفسه**، ص 183.

[7] محمد علي داهش، اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر، **المرجع السابق الذكر**، ص 65.

الوحدة والتضامن المغاربي غير محقق ليس فقط بسبب نزاع الصحراء الغربية، وإنّما المسألة مرتبطة بمصلحة كل دولة من دول المغرب العربي في التحالفات التي تتشكل بين دوله.

لهذا ليبيا ولعدم تضامن دول المغرب العربي معها، اتجهت نحو إفريقيا وعملت على إنشاء إتحاد دول الساحل والصحراء بين سنتي 1997 و1998، انضمّت إليه لاحقا كل الدول العربية الإفريقية إلا الجزائر، كما أخذ عدد مناطق التبادل الحر في تلك الفترة في التزايد حيث أنشأت منطقة للتبادل الحر سنة 1998، ومناطق للتبادل الحر الثنائية بين الدول المغاربية والعربية، وهو ما حوّل أنظار دول المغرب العربي عن إتحاد المغرب العربي.[1]

من جانب آخر أصبحت دول الإتحاد تفضل التعامل مع الدول الأوروبية، اعتقادا منها أنها ستحقق مكاسب أكثر مقارنة مما ستكسبه من التعاون في إطار الإتحاد المغاربي الذي عرقلته القضايا السياسية. كما اتجهت إلى مشاريع إقليمية أخرى، كالشرق أوسطية والمتوسطية وإتحاد دول الساحل والصحراء، حيث فضلت تونس والمغرب الشرق أوسطية، بل وكان لهما الدور في دفع مسيرة مؤتمرات الشرق أوسط وشمال إفريقيا، وعمل المغرب على تطوير تبادلاته مع إسرائيل، لكن الأمر لم ينجح لتأثر هذا المشروع بقضية السلام العربية الإسرائيلية، فتوقف مع مؤتمر الدوحة لسنة 1997، ليتجه نشاط دول المغرب العربي نحو مشروع آخر لا يتأثر بمسألة السلام في مجال المتوسطية، وله قوّة اقتصادية ومالية وهو الإتحاد الأوروبي. وضلّت كل دولة من دول المغرب العربي تعمل على تحقيق مصالحها دون الإهتمام بمصالح جيرانها من دول الإتحاد، في حين أنه لو تم العمل بشكل جماعي في إطار الإتحاد لساعدها على التفاوض بشكل موحّد مع الإتحاد الأوروبي.[2] لكنها ضيّعت تلك الفرص بسبب المسائل السياسية التي تتعارض فيها فيما بينها بما فيها مسألة الصحراء الغربية .

أما عن موقف الجزائر من التكتل الإقليمي الذي تم تأسيسه وبقيت هي خارجا عنه أي الإتحاد العربي الإفريقي، فإنها اعتبرته مبعثرا للجهود، ومشتتا للصفوف، ويبعد بلدان المغرب العربي عن تطلعاتها إلى وحدة أصيلة،حسب ما أدلى به الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد.[3]

ويبق بذلك حجر العثرة الذي هو نزاع الصحراء الغربية قائما دائما ومعرقلا لأي تطوّر على مستوى إتحاد المغرب العربي، وأخّر عملية الاندماج والتكامل الإقتصادي، بالرغم من الحاجة الملحة لتفعيله بسبب نمو اقتصادي المنخفض لدوله. وبالرغم مما يهدد المنطقة من مخاطر عابرة للحدود بسبب تهديدات أمنية تعود إلى تحول المنطقة الخاضعة لسوء التسيير(التي تغطي كل من الصحراء الغربية وجنوب غرب الجزائر وشمال موريتانيا)، إلى منطقة لتهريب المخدرات والأفراد والسلع، خاصة مع افتقار

---

[1] حامد نور الدين، بن عيشى بشير، **المرجع السابق الذكر** ، ص 154.

[2] **المرجع نفسه**، ص 152-154.

[3] علال الأزهر، **المرجع السابق الذكر** ، ص 218

الدول المعنية للتعاون الأمني،[1] إلى جانب كل أنواع التجارات غير الشرعية خاصة تجارة الأسلحة إلى جانب الإرهاب المتفشي في المنطقة، وغيرها من المخاطر التي تهدد حتى وجود الدولة بنفسها.

إلا أن فشل إتحاد المغرب العربي لا يرتبط بنزاع الصحراء الغربية بقدر ما يرتبط بضعف المبادرة ذاتها، وبالمشاكل الداخلية والخارجية التي تعاني منها دوله، والتي لها تأثير على القيام بتأسيس أي إتحاد. ففشل تحقيق وحدة دول المغرب العربي يعود في واقع الأمر إلى غياب مؤسسات مشتركة لها سلطة وأطر قانونية، بما يمكنها من تحقيق التقارب بين دول المغرب العربي، كما أن الأجهزة المستحدثة غير فعالة، مع وجود تماثل في هياكل إنتاج دول المغرب العربي وضيق أسواقه المحلية، وندرة رأس المال في بعضها(في تونس والمغرب)، والتبعية للخارج، وتأثير العوامل السياسية والإجتماعية والثقافية، لتستمر الأمور على حالها لغاية الثمانينات، أين بدأت مرحلة التعاون الثنائي من خلال المعاهدات السابقة (بين الجزائر وتونس وموريتانيا وبين المغرب وليبيا).[2]

وبعدما كانت بداية سنوات التسعينات قد عرفت ليونة في الموقف الجزائري كما سبق الإشارة إليه، ولما بدأت الجزائر تخرج من أزمتها عادت إلى مواقفها الصارمة، ففي فترة حكم الرئيس اليمين زروال اتخذ موقفا صارما اتجاه المغرب حول نزاع الصحراء الغربية، ليعود إلى موقفه عن تسويته الذي لن يتم إلا بالاستفتاء حسب إحصائيات السكان الصحراويين لسنة 1974.[3]

مابين سنتي 1999 و2001 حدثت مجموعة من التغيرات على مستوى النظامين الجزائري والمغربي، باستلام محمد السادس العرش في المغرب سنة 1999، وتولي عبد العزيز بوتفليقة السلطة في الجزائر، ففي نفس السنة وخلال عدّة خطابات للرئيس الجزائري ركّز على العلاقات الجزائرية المغربية معتمدا على بعدها العربي الإسلامي.[4]

كان ينتظر خلال ذلك أن تحدث تلك التغيرات انفراجا في العلاقات الجزائرية المغربية، خاصة مع زيارة الرئيس الجزائري للمغرب لتشييع جنازة الملك الحسن الثاني، وتكثيف مسئولين مغربيين لزياراتهم للجزائر، إلا أن أزمة جديدة وقعت بين البلدين، باتهام الجزائر المغرب بإيوائه لمتطرفين متسللين نفذوا مذبحة على الحدود الجزائرية المغربية. ولقد حاول المغرب تجاوز المسألة منذ سنة 1999 وتفعيل إتحاد المغرب العربي بعدما كان مسئولا عن تجميد مؤسساته سنة 1994، وذلك من خلال تنظيم زيارات إلى تونس وموريتانيا وليبيا، وللجزائر في القمة العربية المنعقدة سنة 2005، بهدف إعادة العلاقات المغاربية، لكون التكتل السياسي والاقتصادي يعدّ خيارا إستراتيجيا لا بديل له.[5] لكن هذا لم يؤدي إلى تراجع موقفه إزاء توظيف نزاع الصحراء الغربية في علاقاته المغاربية.

---

[1] "الصحراء الغربية تكاليف النزاع"، **المرجع السابق الذكر**، ص //.

[2] محمد علي داهش ، اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر،ا **لمرجع السابق الذكر**، ص 62.

[3] George Mutin , **op.cit** , p 89 .

[4] Benjamin Stora , Algérie Maroc histoire parallèles destins croisés , **op.cit** , p 76.

[5] خير الله خير الله، **المرجع السابق الذكر**، ص 183.

تمكنت الجزائر من كشف محاولة انقلاب زنجية ضد نظام ولد الطايع في موريتانيا، وهو ما قرّب بين الطرفين بعدما ساءت العلاقات الموريتانية المغربية لغاية انقلاب سنة 2005 على ولد الطايع (بقيادة ولد محمد فال)، وهو ما باركه المغرب، لكنه بارك حتى الانقلاب الحاصل بعده بقيادة محمد ولد عبد العزيز سنة 2008(ضد محمد ولد الشيخ عبد الله)، بسبب تقارب المغرب ونظام محمد ولد عبد العزيز، فمن مصلحته إزاحة نظام محمد ولد سيدي الشيخ عبد الله، لأنه أقلقه بتقاربه من اليسار الحاضن التاريخي لجبهة البوليساريو، وكان يسعى إلى الحياد الصارم في نزاع الصحراء الغربية، ما جعل المغرب يساند نظام محمد ولد عبد العزيز. لذا تجنبا لأي توتير للعلاقات، حاولت موريتانيا قدر الإمكان من سنة 1975 إلى سنة 2010 الحفاظ على وضع الحياد الإيجابي فيما يخص ملف الصحراء الغربية.[1]

وسبب ذلك راجع إلى ارتباطها بالمصالح بكلا الطرفين، لكن علاقاتها توترت مع المغرب لدعوته إلى فتح قنصلية في الدخلة، وهو ما رفضته موريتانيا. وتعتبر موريتانيا مهمة في ملف الصحراء الغربية، حيث يعتبر المغرب أنه تشكل عليه تحد سياسي وأمني، فأمنيا تعرقلها المسألة في أنها في حالة أقدمت على منح الصحراويين جوازات موريتانية فسيشكل ذلك خطرا لعدم تمكنها من التفريق بين الصحراويين والموريتانيين، مما يسمح لهم بالتنقل عبر العالم وحتى في المغرب. أما اقتصاديا فمنطقة إفريقيا الغربية مهمة للمغرب كسوق لمنتجاتها الزراعية، من ضمنها السوق الموريتانية، ففي مجال الاتصالات مثلا يسيطر المغرب على ما نسبته 61 % من هذا القطاع في موريتانيا، وبالنسبة للأخيرة هذه العلاقات تنشط حركة تجارة السيارات والبضائع المختلفة، وتنشط السوق الإقتصادية الحرة، لكن ذلك لا يمنعه من إقامة علاقات مع الجزائر، كونها تعد بديلا مهما، فيعتبر خط تندوف– الزويرات طريقا للتبادل مع الجزائر، كما تمثل موريتانيا للجزائر معبرا نحو المحيط الأطلسي، وما سيسهل عليها التعامل مع عدّة دول، وهو ما يضعف خط الدخلة–نواذيبو الرابط بين موريتانيا والمغرب.[2]

وحتى علاقات موريتانيا مع النظام الليبي لمعمر القذافي كانت مقلقة للمغرب بسبب دعمه لجبهة البوليساريو، ولاعتبار ليبيا حليفا للجزائر، لهذا وجد المغرب نفسه بعيدا عن التأثير على موريتانيا، خاصة وأن الدعم السياسي والاقتصادي الليبي والجزائري هو من مكّن موريتانيا من تجاوز أزمتها السياسية والاقتصادية، وهو ما وجهها لتمتين علاقاتها مع الجزائر وليبيا دون المغرب، بسبب ما يحققه لها من مصالح سياسية واقتصادية.[3]

أما تونس فبعد ما مرّت به بسبب الربيع العربي، فضّلت الحياد، وهذا ما عبّر عنه رئيس الوزراء التونسي حبيب الصيد بعد زيارة له للمغرب، حيث تفضّل تونس بذلك مسك العصا من وسطه،خاصة وأنها تجمعها اتفاقيات تعاون ثنائية مع المغرب والجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، وترى بأن حل نزاع

---

[1] محمد سالم ، **المرجع السابق الذكر**.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] **المرجع نفسه**.

الصحراء الغربية هو في الأمم المتحدة، وستحترم تونس أي اتفاق للطرفين في هذا الإطار، وهو ما أغضب المغرب اعتبر موقف تونس هذا نتيجة هيمنة للجزائر.[1]

أ- عودة الإهتمام بالمشروع المغاربي

إن المشروع المتوسطي الذي سارعت إليه الدول المغاربية لم يحقق لها ما كانت تنتظره لعدم رصد أوروبا الأموال اللازمة لتحقيق نمو الدول الجنوبية للمتوسط، على عكس دول أوروبا الشرقية، وأدرك كل من المغرب وتونس، اللذان سارعا إلى عقد اتفاقات شراكة مع الإتحاد الأوروبي، أن الاتفاقات كانت غير متوازنة، وكانت لصالح الإتحاد الأوروبي فقط، الذي أبقى على الحماية الإقتصادية الزراعية لدوله، وهو ما أضر بتونس والمغرب، اللذان تشكل المنتجات الزراعية أهم صادراتهما نحو أوروبا،كما أن تأخر الإتحاد الأوروبي في تقديمه للمساعدات والقروض مقابل التخفيض التدريجي للحواجز الجمركية أدى إلى إلحاقهم بأضرار.[2]

لقد أثر عدم تفعيل دور إتحاد المغرب العربي على اقتصاديات هذه الدول لدرجة أصبحت هذه المسألة موضوعا للدراسة من طرف العديد من المؤسسات الدولية. وقدّرت الحكومة التونسية أن ذلك كلّفها حوالي 1% من النمو الإقتصادي سنويا، وحسب هذه النتيجة كان بإمكان دول المغرب العربي تحقيق فائض قيمة سنوي يقدّر بـ10 مليار دولار، ما يعادل 5% من مجمل منتجاتها الوطنية الخامة. وقدّر البنك العالمي ما قد يحققه الاندماج المغاربي من الإنتاج الوطني الخام على مستوى الفرد بين سنتي 2005و2015، لكل من الجزائر والمغرب و تونس بـ 34%و27 %، و24% على التوالي.[3]

كانت سنة 1999 بداية لإدراك أن العلاقات بين دول المغرب العربي سياسيا واقتصاديا خيار إستراتيجي ليس له بديلا، لاستناده لروابط تاريخية وحضارية مشتركة من جهة، ولأنها الإطار الملائم لحوار أشمل مع الإتحاد الأوروبي ومختلف التكتلات الإقتصادية الإقليمية والدولية.[4] واحتاج ذلك إلى إعادة النظر في ملف الصحراء الغربية في الحوار الجزائري المغربي، وأكدت الجزائر على ضرورة الفصل بين العلاقات المغاربية و نزاع الصحراء الغربية على أساس أنه مطروح على مستوى الأمم المتحدة، وأنها تضع المسألة بين قوسين، في حين بقي المغرب متمسّكا بالمفهوم الشامل لطرح الملفات، أي لا يزال يرفض فصلها عن نزاع الصحراء الغربية .[5]

---

[1] أمين ل ،"حياد رئيس الوزراء التونسي في مسألة الصحراء الغربية يغضب الرباط " في الفجر، يومية جزائرية ، العدد 4746، الصادر في 12 ماي 2016 ، نسخة الكترونية ،من الموقع **http://www.al-fadjr.com/ar/special/video_youtube/261154.html**، اطلع عليه يوم 13 ماي 2016 ، على الساعة 18:34.

[2] حامد نور الدين، بن عيشى بشير، **المرجع السابق الذكر**، ص 153 ، 154.

[3] Camille Sari , **op.cit** , p 381.

[4] خير الله خير الله ، **المرجع السابق الذكر**، ص 183.

[5] **المرجع نفسه** ، ص 184.

وقبل بداية الفوضى الناتجة عن الربيع العربي ظهرت رغبة المغرب في بعث نشاط المغرب العربي من خلال تفعيل محتوى دستورها بجعل الخيار المغاربي أولوية السياسة الخارجية المغربية، وبدا الأمر ممكنا في البداية بمحاولة التقارب مع الجزائر من خلال لقاء وزير خارجية المغرب السيّد العثماني مع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة من أجل البحث في سبل للعمل على فتح الحدود بينهما من أجل بعث إتحاد المغرب العربي، لكن نتائج الربيع العربي والتوترات الناتجة عنه أنهى طموح الدول المغاربية بسبب اتجاهها للاهتمام بالأعباء الأمنية ومنه تأجيل المشروع المغاربي.[1]

وإن استمر النزاع كحجر عثرة بين الجزائر والمغرب على المستوى المغاربي، إلا أن كلاهما مهتم ببعث العمل في المنطقة وشمال إفريقيا، وإن اتضح ذلك في رغبات دول المنطقة إلا أن واقعها لا يترجم ما تبديه من رغبات، ويرجع هذا التردد في واقع الأمر إلى عدم الرغبة في تفويت الفرص ومحاولة تمرير القضية في نفس الوقت.

ما ينبغي التوقف عنده هو ما كلّفه النزاع لدول المغرب العربي، فبالرغم من وجود قطاعات تتطلب التعاون كالطاقة والبنوك والنقل والصناعات الغذائية والتعليم والثقافة والسياحة،وتوفر المغرب العربي على عدّة ثروات كالبترول والغاز والفوسفات، ومنتجات زراعية متنوعة وبعضها ذات جودة، مع قدرات سياحية مغرية تجذب ملايين السائحين سنويا،إلا أن التبادل التجاري بين دوله لا يتجاوز 1,3 % من تجارتها الخارجية، وهي نسبة التبادل الإقليمي الأضعف في العالم. ويدفع ثمن ذلك شعوب دول المنطقة، وحتى في إطار التعاون على مستويات غير المستوى المغاربي، فمبادرات دول المغرب العربي في إطار مشترك منعدمة، حيث لم تقدم أي مبادرة للإتحاد الأوروبي في إطار مسار برشلونة، ولا في إطار الإتحاد من أجل المتوسط[*] بسبب عرقلة الصراعات السياسة لها.[2]

لماذا لم تتمكّن دول المغرب العربي من تجاوز ملفاتها العالقة لتفعيل إتحاد المغرب العربي رغم الضرورة الملحّة التي تمليها ظروفها، وعجز كل دولة على حدا عن تجاوز أزماتها في ظل عالم تسوده التكتلات الإقليمية؟

يظهر لنا تاريخ الشعوب والدول أنه ولا قوّة تتخلى عن أهدافها الإستراتيجية باسم "الأخوّة ،" ولا تتخلى عن أي مبدأ خاص، في حين التحالف والتكامل بين الدول هي حالات موضوعية أين تقبل الدول توحيد قدراتها وقواتها في إطار أجهزة وهياكل رسمية، فالإتحاد الأوروبي تحقق بوضع الدول الأوروبية لمصالحها الخاصة من أجل تحقيق أهداف مشتركة، فالنواة الفرنسية الألمانية الصلبة عرفت كيف تستغل هذا التعدد من أجل وضع تقسيم عادل للأرباح الإستراتيجية التي ستتحقق مع هذا التنظيم الأوروبي، وينبغي وضع نزاع الصحراء الغربية في هذا الإطار، لكن رغم الطابع القانوني لهذا النزاع إلا أن الرهانات

---

[1] الحسن بوقنطار، **المرجع السابق الذكر**، ص 44.

[*] الأول أسس له سنة 1995 بين الاتحاد الأوروبي و 10 دول لحوض المتوسط ، الثاني اقترحه الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي.

[2] Francis Ghilès , « Divisé , le Maghreb se marginalise » , **op.cit** , pp 54 , 55.

الإستراتيجية لكل من الجزائر والمغرب يفسّر لنا استمرار النزاع، حيث حل هذا النزاع بالنسبة للتصور المغربي يكون من خلال حوارات إستراتيجية مغربية–جزائرية قادرة على الأخذ بعين الاعتبار ثلاث عناصر مع بعضها، والتي تتمثل في السيادة المغربية، الخصوصية الصحراوية، وتقسيم الزعامة في المغرب العربي بشكل متوازن. [1]إلا أن هذا الطرح أثبت صعوبة تحقيقه كونه طرح ينفرد به المغرب ويحقق مصلحته فقط.

ب- الربيع العربي وتأثيره على العلاقات المغاربية

تعرّضت منطقة المغرب العربي لثورتين نتج عنهما تغيرا في النظام في بلدين، بانسحاب الرئيس زين العابدين بن علي في تونس، وإسقاط نظام الجماهيرية في ليبيا بعد الانتفاضة الشعبية المسلّحة بدعم من غارات الحلف الأطلسي. نتج عن ذلك مغاربيا تصاعد التيار الإسلامي واستلامه للسلطة في كل من تونس والمغرب، في حين أعلن مجلس الثورة الليبي جعل الشريعة القانون الأساسي في ليبيا، مما أثار مخاوف الدول المغاربية في وجود إمكانية لمستقبل ديمقراطي في المغرب العربي، وإمكانية تحوّل"الربيع العربي إلى خريف عربي،"[2] بسبب النتائج التي حققتها الاتجاه الإسلامي في تونس في انتخابات 23 أكتوبر 2011[*] وإعلانه عن إقامة خلافة إسلامية، ما أثار المعارضة الليبرالية في تونس لخوفها على اقتصاد البلاد مع خوف المستثمرين الأجانب. كما أن التقارب الحاصل بين النهضة في تونس مع قطر وحركة حماس الفلسطينية في تلك الفترة أثار مخاوف إمكانية إحداث تغييرات جيوبوليتيكية في تونس.[3]

في ليبيا، وبعد ثمانية أشهر من الحرب الأهلية سقطت طرابلس في 23 أوت، وأعدم القذافي في 20 أكتوبر 2011، فظهرت عدّة اتجاهات للفاعلين في الثورة في ليبيا، ما بين اتجاه ليبرالي واتجاه إسلامي وبعض من قادة النظام السابق الراغبين في التحوّل الديمقراطي.[4] لكن سرعان ما تحوّلت الاختلافات السياسية إلى انفلات أمني وهو ما هدّد وحدة ليبيا.[5]

خلال المرحلة الأولى ضل النظام الجزائري يردد أن الشعوب في الدول هي من تصنع تاريخها، وأن الجزائر سوف تحترم سيادة جيرانها، لذلك لم تظهر موقفها أهي مساندة للثورات أو للأنظمة القائمة، لكن سمح لها الوقوف ودعم النظام الجديد بالظهور بوضع حيادي إيجابي، وكعامل استقرار لا

---

[1] Jacques Frémeaux et autres(Dir) , **op.cit** , pp 109 , 110.

[2] Khalifa Chater , « Un an après le printemps arabe : bilan d'étape et nouveaux enjeux au Maghreb » , in **Défense Nationale** , revue mensuelle Française, n° 746, janvier 2012, p 88.

[*]حيث تشكل الاتجاه الإسلامي بالتحالف بين حركة النهضة41 %، و التشاور من أجل الجمهورية 13% و التكتل 9%.

[3] Khalifa Chater ,**op.cit** , p 89.

[4] **Idem**.

[5] خلاف م " الدبلوماسية الجزائرية تجابه تحديات محيطها الجيوسياسي :دحض للأخطار و التدخلات الخارجية" ،ا **لمرجع السابق الذكر**.

يمكن الإستغناء عنه في المنطقة، وعزّز مكانتها أمام الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، حيث تقدمت بمساعدة مالية و بشروط لصالح تونس في مارس 2011.[1]

كما عملت الجزائر على دعم النظام الجديد في تونس من خلال تقديم مساعدات مالية تقدّر بـ 100 مليون دولار في شكل قرض بـ 40 مليون دولار بفائدة 1 % وبقرض يقدر بـ 50 مليون دولار من دون فوائد، ومساعدة تقدّر بـ 10 مليون دولار.[2] ودعمت الحكومة التونسية في محاربتها للإرهاب في جبال الشعانبة منذ نهاية 2013، من خلال إرسال قوات إضافية تقدّر بـ 10 آلاف جندي إلى الحدود لتقوية علاقات التعاون بين البلدين في محاربة الإرهاب، لتخرج من الحياد الذي قرّرته في بداية الثورة في تونس. لكنها لم تظهر نفس الحياد مع النظام الليبي بسبب استقبالها لبعض أفراد عائلة القذافي،[3] في حين في نفس الوقت عملت على تقديم الكثير من المساعدات للحكومة الليبية القائمة بعد الإطاحة بالنظام الليبي، وهذا للعلاقات الجيّدة التي تجمع مسئولين جزائريين برئيس الحكومة الجديد (علي زيدان) .[4]

بقيت الجزائر ثابتة في سياستها الخارجية حول حل المشاكل الناجمة عن الثورات في المنطقة العربية ككل، وفي المغرب العربي على الخصوص، من خلال الإستمرار في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأشارت إلى أن ما يحدث للدول العربية لا يعبر عن الديمقراطية وإنما هي نتاج لمخططات وراءها مصالح لا تتماشى ومصالح الدول والشعوب في المنطقة، وسيكون لذلك نتائج وخيمة خاصة في ليبيا، وهو ما حدث فعلا بسبب الانفلات الأمني في ليبيا وتهدد وحدتها.[5]

انتقل التنافس الجزائري المغربي إلى مبادرات الحلول للأوضاع في ليبيا، فبعد عجز منظمة الأمم المتحدة في إيجاد حل للأزمة وانسحاب المبعوث الأممي، بدأ السباق بين الجزائر والمغرب حول إيجاد حل بين الأطراف المتنازعة من خلال تكثيف الاتصالات واللقاءات في كل من الجزائر والمغرب(بل وفي تونس) من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية ومواجهة الإرهاب.[6]

أدت اللقاءات المتعاقبة في عاصمتي المغرب والجزائر بين الفرقاء الليبيين من أجل حل الأزمة إلى إثارة التساؤلات عن التسابق بين البلدين من أجل توجيه الحل في ليبيا، رغم ذلك يبدو أن الأزمة الليبية جمعت بين التصورين الجزائري والمغربي، بل المغاربي حول طريقة حل المسألة، وهذا من خلال

---

(1) Salim Chena ,« Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo-maghrébine » , **op.cit**, p111.

(2) Salim Chena , « Le Sahara et le Sahel dans la politique Algérienne , territoires menacés espaces menaçants » , **op.cit** , p 142.

(3) **Ibid** , pp 143 -145.

(4) حسام الدين يقين، " مفاوضات الليبيين بين المغرب والجزائر مبادئ مشتركة تمهّد للحكومة"، في 9 مارس 2015، من الموقع **http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/3/9/**، اطلع عليه يوم 22 فيفري 2016 ، على الساعة 17.00.

(5) خلاف م ، **المرجع السابق الذكر**.

(6) "الجزائر والمغرب وتونس تتسابق نحو حل الأزمة في ليبيا"، في هسبريس من الرباط الصادر في 29 نوفمبر 2015 من الموقع **http://www.hespress.com/politique/285983.html** اطلع عليه يوم 22 فيفري 2016، على الساعة 14:28.

رفض التدخل العسكري الأجنبي، والذي قد يؤدي إلى تعقيدات أكثر في المنطقة، بما يخلق الظروف لمزيد من الفوضى، مع إصرار الدول المغاربية على الحل السياسي. وتظهر بذلك كل المنطقة المغاربية بقناعة إستراتيجية موحّدة، مفادها أن كل تدخل عسكري أجنبي قد يؤدي إلى تعقيدات أمنية في المنطقة وسيشجع الفوضى والإرهاب، مما سيؤثر على المنطقة المغاربية وعلى الساحل الإفريقي، لهذا من الضروري إقناع الفرقاء الليبيين بالحل السياسي.[1]

أدى التفاهم المغربي الجزائري حول حل المسألة الليبية إلى إظهارهما أمام المراقبين الخارجيين على أنهما أصبحا يتجهان نحو اتجاه وهدف واحد متجاوزين الخلاف حول الصحراء الغربية، واعتبر ذلك معطى إقليمي جديد قد يؤدي إلى تداعيات مستقبلية إيجابية على المنطقة.[2] واتضحت إيجابية ذلك من خلال ما عرفته العلاقات السياسية بين البلدين من نشاط بعد الثورات العربية من خلال الزيارات المتبادلة للوزراء، واتفاق حول الغاز وحملة إعلامية حول إعادة فتح الحدود بين البلدين وتكثيف لمفاوضات منهاتان حول الصحراء الغربية وإن كانت نتائج هذه الأخيرة لم تتغير عما كانت عليه في السابق.[3]

من النتائج المترتبة عن الربيع العربي إحداث تحولات على المستوى السياسي في كل المنطقة، في حين لم تكن دول المنطقة مهيأة لمواجهة الصعوبات الناجمة عن ذلك، وما زاد الأوضاع تأزما التطورات الخطيرة التي عرفتها الأوضاع في الدول المعنية بالثورة والدول المجاورة لها، بل وأصبحت تسمية الربيع العربي وثورة الياسمين التي أطلقت على ما حدث لا تناسب ما آلت إليه الظروف، خاصة في ليبيا، وما يوحي بسطحية التصورات التي وضعت لمستقبل ليبيا في تلك الفترة. وإن كانت في البداية تحمل آمالا للشعب في حالتي تونس ومصر لدرجة أن بعض المحللين للأحداث اعتبروها مؤثرا مستقبليا إيجابا لكل من الجزائر والمغرب والعالم العربي ككل.[4] لكن ملامح النتائج السلبية بدأت تظهر من خلال تفاقم الهجرة غير الشرعية للمواطنين التونسيين نحو إيطاليا ودول أوروبية أخرى، مما أوحى للمحللين أن شعوب المنطقة لا أمل لهم في تطابق النتائج الآنية لثورة الياسمين مع الرغبات التي وضعوها في تلك المرحلة مباشرة مع سقوط الأنظمة.[5]

أثّر الربيع العربي في كل من تونس وليبيا على المغرب العربي، حيث ظهرت الاحتجاجات ضد النظام خاصة من طرف الشباب، بسبب تأثير وسائل الإتصال الحديثة (الشبكة العنكبوتية) ويطالبون

---

(1) " أزمة ليبيا تجبر الجزائر و المغرب على تجاوز الخلافات " ، في الحياة اكونوميست الصادرة في 11 مارس 2015، من الموقع **http://alhayaheco.com/main/art61158-cat**، اطلع عليه يوم 22 فيفري 2016 ،على الساعة 15:11.

(2) **المرجع نفسه** .

(3) Salim Chena, « Le Sahara et le Sahel dans la politique Algérienne , territoires menacés espaces menaçants » , **op.cit** ,p 143.

(4) Hubert Colin De Verdière , « Le Maghreb , l'UMA , l'Union Européenne et la France » , in **Maghreb Machrek,** n°208, revue française trimestrielle , Eté 2011, pp 11 , 12.

(5) **Idem** .

بتوفير مناصب الشغل وإشراكهم في عملية التنمية موجهين اتهاماتهم للنظام، حيث أدى إلى موجة من الإصلاحات في تونس ومصر ثم الجزائر والمغرب.[1]

ومن إيجابيات الظروف التي عرفتها المنطقة بعد الربيع العربي، بداية ظهور نوع من الإهتمام بتحقيق الانفراج وتطبيع للعلاقات بين الطرفين الجزائري والمغربي، من خلال تفعيل التعاون الإقتصادي، كما بدا الأمر واضحا من خلال تصريحات عدّة لوزراء البلدين، واتضح في اللقاء الذي جمع بوزيري خارجيتهما على هامش منتدى التعاون العربي التركي المنعقد في الرباط، أعرب فيه الطرفان عن ضرورة عقد مجلس وزراء لإتحاد المغرب العربي المجمّد منذ سنة 1994، كما تناول الطرفان العلاقات الثنائية والإصلاح الداخلي والوضع في المنطقة العربية (خاصة سوريا).[2]

لكن من جهة أخرى من نتائج تفاقم الأوضاع في منطقة المغرب العربي بعد الربيع العربي أن أعطيت أكثر أهمية للحدود، بل وحتى المجتمع الدولي أخذ يضغط نحو هذا الاتجاه، حيث يرى أن الحدود تعطي صورة سواء حقيقية أو رمزية للسلطة، مما يساهم في تقوية قوّة الدولة. فبالنسبة لليبيا رقابة حدودها يعني الرغبة في عودة الدولة إليها، عكس ذلك في الجزائر، حيث الخطاب حول اللاأمن في الحدود بعد الربيع العربي أدى إلى تخويف الشعب من انفجار الأوضاع لذلك قام النظام بتعزيز المؤسسات المكلّفة بالأمن. أما المغرب فاللاأمن في الحدود جعله يتخذ برنامج لوضع جدار مسيّج على الحدود مع الجزائر، في حين اتجهت تونس إلى التعاون مع الجزائر لخبراتها في مكافحة الإرهاب، بعد ظهور النشاط الإرهابي منذ ماي 2013 على حدودها مع الجزائر.[3]

يبقى الوضع صعبا بالنسبة لموريتانيا فيما يتعلق بعلاقتها مع الجزائر والمغرب، كون العلاقات بالنسبة لها ملغمة سياسيا ودبلوماسيا وأمنيا، بسبب العداء بين البلدين، ولقد تحوّلت موريتانيا من الدعم المغربي لها بعد انقلاب الرئيس محمد ولد عبد العزيز إلى الدعم الجزائري، كون ملف الأمن والإرهاب يجمعهما بشكل كبير، وهذا لمعاناة موريتانيا من هذا المشكل بدورها، كما يشتركان في حدودهما مع مالي، الحاضن الأساسي للجماعات المسلحة، اضطرت موريتانيا للتعاون مع الجزائر في ميدان الأمن والاستخبارات لحماية حدودها، ولهما نفس النظرة السلبية للربيع العربي، في حين اعتبرت موريتانيا انحناء المغرب للربيع العربي خطرا على استقراره، خاصة لما دعت المعارضة في موريتانيا لرحيل النظام. وإن تمكّن المغرب من إدارة أزمته مع التيار الإسلامي بحنكة، فالجزائر وموريتانيا تتقاسمان الرؤية الصدامية والإقصائية تجاه إسلاميي الربيع العربي.[4]

---

(1) Hubert Colin De Verdière , **op.cit** , p 13 .

(2) " العلاقات الجزائرية المغربية وبوادر انفراج تلوح في الأفق " ، 20 نوفمبر 2011 ، في **http://www.oujdacity.net/regional-article-53966-ar/.html**، اطلع عليه يوم 18 أوت 2015 ، على الساعة 12:15.

(3) Louis Martinez , « L'Afrique du nord en 2013, à l'aune de la crise au Mali » , **op.cit** , pp 75 , 76.

(4) محمد سالم، **المرجع السابق الذكر**.

رغم كل ما تستدعيه الأوضاع بعد الربيع العربي من تعاون، بقيت دول المغرب العربي تتخوّف من التقارب الذي قد يحدث لها مع الطرفين، مخافة أن يوتر ذلك علاقاتها بالطرف الآخر، لذا تفضل موريتانيا إتباع سياسة الحياد، ورغم ذلك توترت علاقاتها بالجزائر بسبب التصريح الذي أدلى به دبلوماسي جزائري حول المغرب،[1]حيث كان محتوى التصريح أن موريتانيا ستقدّم شكوى لدى الأمم المتحدة ضد المغرب لإغراقها بالمخدرات، و تمّ تبرئة الدبلوماسي الجزائري فيما بعد.[2] لكن أدى ذلك إلى دخول علاقات البلدين في أزمة في أفريل 2015، حيث طردت موريتانيا المستشار الأول بالسفارة الجزائرية لاتهامه بالإساءة للعلاقات المغربية الموريتانية، فردت الجزائر على ذلك بالمثل. واستمر التوتر رغم حضور الجزائر للدورة الخامسة لمجلس وزراء الداخلية لإتحاد المغرب العربي في نواقشط. ولم يُخف على الجزائر تأثير المغرب على موريتانيا الذي بدا واضحا من خلال حجم الحضور المغربي فيها، من خلال مشاريع الاستثمار والدعم، على عكس الجزائر.[3]

لكن العلاقات الموريتانية المغربية توترت بعدها بسبب استقبال المغرب لمعارضين موريتانيين(محمد ولد بوعماتو) في أراضيها، في حين أن مشاركة موريتانيا في المؤتمر الاستثنائي لجبهة البوليساريو التي تم فيها تنصيب رئيس جديد بعد وفاة الرئيس محمد بن عبد العزيز، وتماطلها في دعوة المغرب في جوان من سنة 2016 لحضور القمة العربية في نواقشط أغضب المغرب، وهو ما وتر العلاقات بينهما.[4]

أما مع ليبيا فأوضاعها لم تعد تسمح بالحديث عن موقفها حول نزاع الصحراء الغربية، حيث أصبحت تشكل تخوفا لدول المغرب العربي الأخرى، لما وصلت إليه الأوضاع فيها، زادت تدهورا مع انهيار الدولة فيها ودخول أطرافها في حرب أهلية، ولغياب حكومة مركزية قوية وجيش قوي استفادت القاعدة في بلاد المغرب، فأنشأت فيها معسكرات للتدريب وجمع الأسلحة، وجنّدت العديد من المسلحين الليبيين، وأعلنت بعض من التنظيمات في ليبيا انضمامها إلى تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) الذي تأسس بعد التطورات الحاصلة في العراق وسوريا.[5]

---

[1] كريمة اموساين، "الأزمة الدبلوماسية الجزائرية الموريتانية تلقي بضلالها على العلاقات المغاربية "، **الجزائر**، يومية جزائرية ،27 أفريل 2015، من الموقع **http://www.eldjazaironline.net/home/index.php?option=com_k2&view=item&id**، اطلع عليه يوم 17 أوت 2015، على الساعة 11:20.

[2] حمزة ب ،" الدبلوماسي الجزائري لا علاقة له بمقال المخدرات المغربية و هذا ما قلته للمحققين" النهار الجديد،25 أفريل 2015 ، من الموقع **http://www.ennaharonline.com/ar/latestnews.html**، اطلع عليه يوم 18 أوت 2015 ، على الساعة 11:55.

[3] كريمة اموساين، "**المرجع السابق الذكر**.

[4] "هكذا رفض الرئيس الموريتاني استقبال مبعوثي الملك الى نواقشط" في قناة الأيام 24 المغربية ليوم 17 جويلية 2016 من الموقع **http://www.alayam24.com/articles-26200.html**، اطلع عليه يوم 28 جويلية 2016 ، على الساعة 16:54.

[5] عبد اللطيف حجازي ، "تهديدات القاعدة في شمال افريقيا "، **المرجع السابق الذكر**.

ارتفع جراء ذلك عدد المنخرطين في الميلشيات، وتزايد عدد الليبيين الملتحقين بالجهاد في سوريا والذين شكلوا الآلاف.[1] ولاختراق قوات القاعدة في ليبيا الحدود التونسية توسّع نشاطها ليمتد إلى تونس، مستغلة الأوضاع المتدهورة فيها، ولعجز الدولة عن ملأ الفراغ السلطوي، ولارتفاع مستوى الفقر والبطالة، خاصة في الأرياف. كانت نتيجته سلسلة من الاغتيالات السياسية وتصاعد العنف بتنظيم هجمات على عدة أماكن عمومية، ما حتّم على السلطة تبني سياسة أمنية صارمة أدت إلى تراجع العمليات.[2]

زاد من تخوّف دول المغرب العربي على إستقرارها جراء ما يحدث في ليبيا مع الإشاعات المنتشرة بقيام تنظيمات الإرهاب) بحفر أنفاق تمتد بين الحدود الليبية الجزائرية وبين الحدود الجزائرية المغربية من أجل نقل الأسلحة والمتفجرات، هذه المخاوف غذّها القصف الجوي الذي تعرضت له طرابلس ما أثار مخاوف دول الجوار من امتلاك المليشيات الليبية لتلك الإمكانيات(طائرات للقصف)[3]

أدت الأوضاع إلى إثارة المخاوف والاهتمام المشترك لدول المغرب العربي بالمنطقة المغاربية والتهديدات التي تواجهها، حتى لا تنفلت الأمور، فاتجهت إلى الإهتمام بتوحيد جهودها من أجل تحقيق الأمن في المنطقة والعمل على ألاّ يلتحق الشباب بهذه التنظيمات، من خلال الاجتماع الذي جمع وزراء الشبيبة والرياضة لدول المغرب العربي في العاصمة التونسية لوضع إستراتيجية أمنية دائمة، تأخذ في عين الاعتبار مطالب الشباب المغاربي، وتسعى الى إقامة فضاء مغاربي مستقر ومندمج. فتم الإعلان عن تأسيس "لجنة استشارية مغاربية دائمة للشباب"، تهدف في الأساس إلى منح فرصة للشباب وإدماجهم في عملية التنمية المغاربية، ومحاربة التهميش والفقر والبطالة، والأسباب المباشرة انتشار الفساد والتطرف والإرهاب، والدعوة إلى ضرورة وضع إستراتيجية موحّدة فيما يتعلق باستعمال الشباب للشبكات التواصل الحديثة بشكل إيجابي. حضرت كل من الجزائر والمغرب هذا اللقاء، وأكد المغرب على ضرورة تفعيل نشاط مؤسسات إتحاد المغرب العربي قبل نهاية سنة 2013.[4] لكن ذلك لم يتم.

دفعت هذه المخاوف دول المغرب العربي(تونس والجزائر والمغرب) إلى الإهتمام بالأمن من خلال تعزيز إجراءاتها الأمنية،[*] فالمغرب بالرغم من بعده عن ليبيا، وضع تحت تصرف قواته العسكرية

---

(1) Jean Pierre Chevènement et Gérard Larcher , « Une approche globale pour stabiliser le Sahel » in **Défense nationale** , revue mensuelle française, n° 763, oct 2013, p 7.

(2) عبد اللطيف حجازي، **المرجع السابق الذكر**.

(3) Mireille Duteil «La Libye sème la panique au Maghreb» , Le point publié le 20 Aout 2014 , in **http://www.lepoint.fr/editos-du-point/mireille-duteil/la-libye-seme-la-panique-au-maghreb-20-08-2014-1855159_239.php**, consulté le 07 novembre 2014 , à 10 :10 .

(*) لتخوفها من الأوضاع ألغت حتى العطل السنوية لقواتها العسكرية

(4) «Sécurité au Maghreb vers la mise en place d'une stratégie sécuritaire durable », publié le 18 mai 2013, in **http://www.lemag.ma/Securite-au-Maghreb-vers-la-mise-en-place-d-une-strategie-securitaire-durable_a71187.html,** consulté le 07novembre 2014, à 11 :10.

الملكية كل الإمكانات لضمان حماية المواقع الإستراتيجية، مظهرا بذلك تخوفه من هجمات جوية أو اختراق من الحدود الجزائرية، بل وأخذ في رقابة حدوده مع الجزائر جوا.[1]

كما أخذت الجزائر في الإستعداد لكن بشكل أقل من المغرب، من خلال مراقبة حدوده مع تونس، لمواجهة الجهاديين الليبيين المتواطئين مع الإرهابيين في تونس. وانتشرت إثر ذلك التساؤلات عن إمكانية تدخل الجزائر عسكريا في المنطقة، لكن الأخيرة ترفض أي تدخل عسكري في أي دولة لتمسكها بالأساليب الدبلوماسية في حل الأزمات من خلال الوساطة، إلا أن هذه الأساليب لم تأت بنتيجة في ليبيا. كما دعت الجزائر إلى تأسيس قوة عسكرية موحدة لدول شمال إفريقيا تضم المغرب (ومصر)، لكن الدعوة لقيادة هذه القوة من طرف الإتحاد الإفريقي كان يقصي المغرب المنسحب منه (لعضوية الصحراء الغربية).[2] مما يعتبر طريقة غير مباشرة لترك المغرب خارج الإستراتيجية الأمنية الموحّدة التي تقترحها الجزائر للعمل على محاربة الإرهاب في شمال القارة الأفريقية.

ويظهر أنّ مفهوم الأمن بالنسبة لحكومات المغرب العربي لا علاقة له بالسعي لتحقيق أمن شعوبها واستقرارها، بل هو مفهوم مرتبط برغباتها في الحفاظ على نفوذها ومشروعيتها من خلال تلميع صورتها السياسية أمام الغرب من أجل الحصول على مساعداتها وعائدات اتفاقيات مكافحة الإرهاب والجرائم الأخرى (المخدرات، الهجرة السرية...) واستغلال الصراعات الإقليمية لأغراض سياسية وطنية جهوية. لذلك ما وصلت إليه حكومات المغرب العربي هو التوجه نحو اللااستقرار مع الربيع العربي، والزيادة في هدر مواردها الطبيعية والبشرية، وزيادة التفكك بين حكوماتها، وهذا ما يظهر من خلال نزاع الصحراء الغربية وتدهور العلاقات الجزائرية المغربية.[3]

2-المواقف العربية و نزاع الصحراء الغربية

كانت مسألة النزاع حول الصحراء الغربية موضوعا هامشيا بالنسبة للدول العربية بالمقارنة مع قضية الشرق الأوسط التي كانت مركز إهتمام دولي، فالمواجهة الصهيونية والحرب العراقية الإيرانية، وتواجد كوبا في القرن الإفريقي المحاذي لليمن تعد الأكثر أهمية مقارنة بالنزاع في الصحراء الغربية، المناقض لمبدأ الوحدة العربية،[4] لذا كان تأييد الدول العربية للطرح المغربي حول تصفية الإستعمار من الصحراء الغربية واضحا منذ مؤتمر القمة العربية السابع المنعقد في الرباط في أكتوبر 1974، حيث تم التعبير من خلاله عن الارتياح حول ما توصل إليه كل من المغرب وموريتانيا، ومساندتهما التامة وتأييدهما الكامل فيما توصلا إليه على مستوى الجمعية العامة. فمسألة الصحراء الغربية وتصفية

---

(1) Mireille Duteil , **op.cit.**

(2) **Ibid .**

(3) محمد الإدريسي ، " إتحاد المغرب العربي والإرهاب وتجارة المخدرات ومشكل الصحراء" ، **المستقبل العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد 447، سنة 39 ، ماي 2016 ، ص 142.

(4) مسعود شعنان ،**المرجع السابق الذكر**، ص 145.

الإستعمار منها قضية جوهرية تهم كل الدول العربية، لذا تطالب من إسبانيا باعتبارها صديقة تقليدية للعرب بالإسراع بقبول طلب المغرب وموريتانيا.[1]

أما عن مسألة ضم المغرب للصحراء الغربية فالأنظمة العربية انقسمت لفريقين، الأول يمثل الدول العربية المحافظة، ساندت سياسة المغرب، لكن المغرب فشل في الحصول على تأييد الفريق الثاني الذي تمثله الدول القومية، وهذا بالرغم من تشويه المغرب لصورة الخصم الصحراوي، لكن الصحراويين تمكّنوا من الحصول على الإعتراف بالجمهورية الصحراوية كون شعب الصحراء أدرى بتقرير مصيره، فعدده القليل ومساحة الصحراء الصغيرة ليست مبررا لرفض تأسيس دولة لهم، لأن العديد من الدول الصغيرة والمجهرية تأسست وأصبح لها مقعدا في الأمم المتحدة.[2]

وقفت دول الخليج إلى جانب المغرب ودعمته، لكن من دون رفض مطالب وحق الصحراويين في تقرير مصيرهم، وهو ما أبدته خاصة الكويت. أما مصر فكانت مع المبدأ الذي تبنته منذ البداية في منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والمتمثل في حق تقرير المصير، وعبّرت عن ذلك في قمتي منروفيا سنة 1979، ونيروبي سنة 1981. وأيّدت مشروع المغرب حول استفتاء تقرير المصير في اجتماع أديس أبابا لسنة 1982. كما أيّدت منظمة التحرير الفلسطينية مسألة تحرير الصحراء من إسبانيا فاعتبرتها مثل تحرير فلسطين، ولقد اعتبر تصريحها عن المسألة أنها في غنى عنه حتى لا تخسر مؤيديها من الداعمين لجبهة البوليساريو وتحرير الصحراء.[3]

أما السعودية فلها علاقات مع كل من المغرب والجزائر، بل ولعبت دور الوسيط بينهما بعد اللقاء الذي جمع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد والعاهل المغربي الحسن الثاني بحضور الملك السعودي فهد في 24 ماي 1988، في الحدود بين الجزائر والمغرب، أين تمكن الطرفان من إبداء رغبتهما في فتح الحوار حول إيجاد حل للنزاع في الصحراء الغربية.[4] إلاّ أن السعودية تبقى حليف المغرب كونها عدوّة للنزعة الثورية، لذا قدّمت مساعدات عسكرية سرّية للمغرب، وموّلت مشاريعه الإقتصادية من أجل تقويته، وليكون حاجزا ضد المد الثوري الذي تقوده الجزائر وليبيا في المنطقة.[5]

أيّدت عدّة دول عربية المغرب لاعتقادها أن خلق دولة صحراوية صغيرة سيشجع محاولات الانفصال للأقليات القومية في الدول العربية، وهي المسألة التي يتفاداها العرب بإسم الوحدة العربية، ومن

---

[1] ميلود بن غربي، **موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية** ، الجزائر، كنوز الحكمة، 2011، ص 72.

[2] "مقتطفات من كتاب نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو للمؤلف طاهر سعود " ،**المرجع السابق الذكر**.

[3] ميلود بن غربي، **المرجع السابق الذكر**، ص 72، 73.

[4] Djamel Edine Ghechi , **op.cit** , p 30.

[5] مسعود شعنان ،**المرجع السابق الذكر**، ص 146.

هذه الدول مصر والسودان والعراق والأردن والعربية السعودية ودول الخليج، في حين أيّدت سوريا واليمن الجنوبي وإلى حّد ما منظمة التحرير الفلسطينية جبهة البوليساريو.[1]

في نفس الوقت ضلّت الدول العربية حريصة من خلال سياستها على ألاّ تتسبب في أي زيادة في التوتر القائم بين الجارين الجزائر والمغرب.[*] لكن في عهد الرئيس اليامين زروال انتقل الإهتمام بالنزاع إلى دول الخليج (تحديدا إلى البحرين، قطر،الإمارات العربية المتحدة)، بل ازداد حدّة مع وصول الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة، وهذا بسبب العلاقات الوطيدة التي تربطه ببعض القيادات الخليجية،[2] في حين قامت السعودية في بداية سنة 2002، بالتوسّط لصالح المغرب عند الدول الغربية لتمكّنه من شراء كمية معتبرة من السلاح، واعتبر ذلك تأجيجا للفتنة في المنطقة، ومناف لتعهدات السعودية في مجال خدمة السلام.[3]

وبذلك أخذ إهتمام دول الخليج بالمنطقة وبعلاقات الجزائر والمغرب يظهر من جديد، حيث كشف موقع ويكيليكس عن وجود برقيات لسفارات السعودية في العالم ومنها سفارة المملكة السعودية بالجزائر والمغرب توضح إهتمامها بعلاقات الجزائر في المنطقة خاصة مع جيرانها، وكشفت عن استفسار قطر خلال زيارة أميرها للمغرب، من وزيرها الأول بن كيران عن العلاقات الجزائرية المغربية، وتفاءل المغرب من وجود إشارات إيجابية حول ذلك، كونه سيغيّر كل الحسابات في المنطقة.[4]

لكن يبقى سبب التقارب القائم بين المغرب ودول الخليج تقليديا، أي لا علاقة له بملف الصحراء الغربية إطلاقا، حيث يعود إلى التشابه القائم بين هذه الأنظمة والمغرب، وكذا لأسباب سياسية واقتصادية، لكن اقتراح مجلس التعاون الخليجي على المغرب الانضمام إليه سيغيّر الأمور في حال قبول المغرب، حيث سيؤدي إلى التحالف بينهم ومنه إتباع المغرب وجهات نظر المجلس، في حين الجزائر بالرغم من تقاربها مع دول الخليج، احتفظت بنفس مقاربتها التقليدية، ويظهر ذلك جليا من خلال موقفها مما يحدث في ليبيا وسوريا مع الربيع العربي.[5]

وإن كانت سياسة دول الخليج على رأسها السعودية تقوم على توجيه العلاقات الإقليمية من خلال الثنائية المذهبية السنة والشيعة في الأزمات التي تعرفها المنطقة (الشرق الأوسط)، إلا أن هذا الصراع

---

[1] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[*] انتقد المغرب قطر في علاقاته المميزة مع الجزائر بسبب التعاون القطري الجزائري العسكري، ترتب عنه سحب المغرب لسفيرها في الدوحة، لتعارضه مع المصالح الوطنية المغربية، ولتزويدها الجزائر بأسلحة بريطانية ، ادعى المغرب أنها ستحوّل لتسليح البوليساريو.أكدت قطر تمسكها بسلامة الوحدة الترابية المغربية، لذا كانت تتبع سياسة متوازنة بين الجزائر والمغرب.

[2] عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق الذكر**، ص 80.

[3] إسماعيل معراف، **المرجع السابق الذكر**، ص 252.

[4] عبد الله ندور ، **المرجع السابق الذكر**.

[5] Abdennour Benantar , « Maghreb, Levant et Golfe : des recompositions à l'œuvre » , in **Défense Nationale**, revue mensuelle Française , N° 772, juillet/aout/ septembre 2014, pp 57, 58.

المذهبي لا وجود في المغرب العربي،ل أنّ معظم شعوبه مذهبها سني، كما أن المذهب الشيعي لم يكن يخلق أي توترات في المنطقة، عكس المذهب الوهابي بإمكانياته المادية. وعجزت السعودية عن إقناع دول المنطقة بإستراتيجيتها التي تعتبر إيران الشيعية تهديدا آنيا، عكس إسرائيل التي تعتبرها تهديدا بعيدا. وهذا لكون أن هذا المذهب هو بديل محتمل لمذهبها، ومنه تهديد لنظامها. كما أن موقف العربية السعودية من الربيع العربي قد خالف إستراتيجيتها، سواء من خلال تحذيرها من التهديد الشيعي أو من خلال استهداف الإخوان المسلمين في مصر بعد فوزهم في الانتخابات، وهذا لخوفها من قيام نظام جمهوري إسلامي منتخب قد يمس بمكانة النظام الملكي السعودي. في حين أنّ الإتجاهات التي تتبذها السعودية تعتبر ذات شعبية في المغرب العربي، فحزب الله في هذه الدول لا يعتبر مصدرا للإيديولوجية في حين تعتبر دول المغرب العربي الوهابية في جميع مستوياتها(الرسمية وغير الرسمية) مصدرا أساسيا للإيديولوجية السلفية التي أدت إلى عدم الإستقرار في المغرب العربي.[1]

كان المغرب وفي المسائل التي تهم الدول العربية خاصة حلفاءه، يفضل الحياد (إلا مع الجزائر)، إلا أنه مع الربيع العربي أخذت تظهر بعض الفروق مع بعض المسائل الدقيقة، والتي جعلته يبدي أو يتخذ مواقف مختلفة،[2] وكان قبلا لا يظهر أي إهتمام بالمحيط العربي، حتى وإن كانت القضايا التي تهدد المحيط مهمة وقد تعنيه، وحتى مع ظهور تخوّف الدول العربية من التهديدات الأمنية في المنطقة العربية بعد الثورة الإيرانية وما جاء بعدها [*]، وسبب عدم اهتمامه هو فقده الثقة في جامعة الدول العربية[3] ولقد أخذ يبدي في مواقفه قبل الأحداث التي سبقت الربيع العربي، حيث قام الملك محمد السادس بقطع علاقات المغرب مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ سنة 2009 بسبب المطالب الإيرانية تجاه البحرين، وبدأ يوجه لها نقدا بشدة منذ سنة 2011.[4]

لذا بدورها عملت دول الخليج منذ سنة 2011 على التشجيع على ضم أعضاء جدد من بينهم المغرب، وأخذ مجلس تعاون دوله يتجه أكثر (فرديا أو جماعيا) نحو سياسة أكثر نشاطا لمواجهة اللااستقرار على المستوى الإقليمي، وصل دوره إلى المغرب العربي، من خلال المساهمة دبلوماسيا وعسكريا في الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي في ليبيا[*] [5]لكن المغرب لم يرحب بتلك الدعوة في تلك

---

[1] **Idem** .

[2] Bouchera Rahmouni Benhida (Dir) , **Le Maroc stratégique rupture et permanence d'un royaume** , Paris , Descartes et Cie , 2013, p 21.

[*] بعد نجاح الثورة الإيرانية سنة 1979،واندلاع الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980،الى جانب التهديد السوفياتي لقربها الجغرافي منه ومعارضته لها في التوجهات السياسية خاصة مع نجاحه في غزو أفغانستان،ولتخوّفها من كل ذلك أسست تنظيم إقليمي هو مجلس التعاون لدول الخليج العربي سنة 1981.

[3] سعود التمامي، "توسيع عضوية مجلس التعاون الخليجي: الخيارات والمحددات " في15 جانفي 2015 من الموقع **http://studies.aljazeera.net/files/gccpath/2015/01/2015114124159988287.html** اطلع عليه يوم 9 أكتوبر 2015، على الساعة 12:15.

[4] Bouchera Rahmouni Benhida (Dir) , **op.cit** , p 21.

[*] إلى جانب دوره في دعم المعارضة في سوريا، كما لعب دورا في الأحداث ما بعد الإطاحة بنظام حسني مبارك،وفي ما يحدث في اليمن

الفترة، معتبرا أن مكان المغرب الطبيعي هو المغرب العربي رغم جموده وتوتر علاقاته مع الجزائر. وجاءت هذه الدعوة مع "الربيع العربي"، ولم تقبل بعض الدول العربية ذلك لتخوفها من خلق أحلاف داخل جامعة الدول العربية.[1]

مع الإهتمام الكبير لدول مجلس الخليج بالمغرب أخذ بعض المحللين للنظر في الأمر، وتوصلوا إلى أن ذلك يعود لعاملين، الأول مرتبط بتعزيز وتقوية التعاون الدفاعي بإرسال الرباط المدربين والمستشارين لدول الخليج، أو لمناورات عسكرية مشتركة أو بإرسال قوات عسكرية مثلما حدث في حرب تحرير الكويت(1990-1991) بإرسال المغرب للسعودية لآلاف من جنودها. والعامل الثاني هو تجنيب المغرب الاضطرابات. إلا أن دراسات وتحليلات أكثر عمق مثل التقرير السنوي" الميزان العسكري" الصادر عن المعهد الدولي الدراسات الإستراتيجية، فوضّ أن قدرات المغرب حتى وإن جمعت مع قوات الأردن المدعو الثاني للانضمام، لا تمكنها من القيام بانتشار عسكري خارج حدودها. أما عن العامل الثاني الذي هو تجنيب المغرب الاضطرابات فيمكن تقديم مساعدات له دون أن يستدعي الأمر انضمامها إليه. أما عن انضمام المغرب إلى المجلس فسوف يجعل الأخير بذلك معنيا بشكل مباشر بنزاع الصحراء الغربية، وهو ما قد يعرضه لخلافات مع هيئة الأمم المتحدة والجزائر، وقد يدخلها في مواجهات دبلوماسية مع هذه الأخيرة.[2] فبالتالي هل المغرب من خلال ذلك يبحث عن حلفاء عرب خارج القارة الإفريقية أم أن هذه الدول هي الراغبة في استغلال حلفها مع المغرب للتدخل في المنطقة؟

إثر تطوّر الأوضاع في سوريا والعراق بعد إعلان تنظيم الدولة الإسلامية بالعراق والشام وإعلانها الخلافة، تمّ الكشف عن تعاون عسكري بين دول الخليج والمغرب، حيث أوضحت تقارير أمريكية إرسال المغرب طائرات من نوع F16 للإمارات العربية، شاركت في هجمات قوات التحالف الدولي على مواقع تنظيم داعش، وذلك بعد استبعاد الولايات المتحدة وفرنسا لأي دور فعلي مغربي في هذه الحرب مما جعل دول الخليج تمنح المغرب وضعية شريك إستراتيجي، في حين أنه يبرر ذلك بوضع نفسه في دائرة الدول المستهدفة بموجة الإرهاب، فحسب تقديراته يوجد حوالي 1200 مغربي في تنظيم داعش.[3]

اتضح مع ذلك تغيّر موقف هذه الدول من نزاع الصحراء الغربية، حيث أبدت دول مجلس التعاون الخليجي في مؤتمر الدوحة المنعقد في نوفمبر 2014، دعمها لمشروع الحكم الذاتي المغربي كأساس للتفاوض للوصول لحل نهائي للنزاع ،[4] لكن دون أن تضمنه في البيان الختامي للقمة.[1]

---

[5] سعود التمامي، **المرجع السابق الذكر**.

[1] محمود معروف، "المغرب حليف وشريك ولكن دون الانضمام الى مجلس التعاون الخليجي"، يومية القدس العربي، 13 ديسمبر 2014، من الموقع **http://www.alquds.co.uk/?p=264557**، اطلع عليه يوم 9 أكتوبر 2015 ، على الساعة 20:30.

[2] سعود التمامي، **المرجع السابق الذكر**.

[3] محمود معروف، **المرجع السابق الذكر**.

[4]" البيان الختامي لوزراء خارجية الخليج والأردن والمغرب أكد التعاون لمحاربة الإرهاب"، في **مجلة الشرق الأوسط**، عدد 13147، 26 نوفمبر 2014 ، من الموقع

توترت العلاقات الجزائرية السعودية لعدم تقاسم الجزائر للمواقف الدبلوماسية السعودية حول ما يحدث في سوريا واليمن، حيث بقيت متمسكة بمواقفها في القضايا الإقليمية ورفضها لتدخل جيشها خارج حدودها. وتحاول السعودية اللعب بورقة النفط، بعد الأزمة التي عرفها سعر برميل النفط وتأثيره على الجزائر، مع رفض السعودية البحث عن مخرج لوقف انخفاض أسعاره في السوق الدولية مما أدى إلى توتر العلاقات الجزائر والسعودية.[2]

وتدخل العربية السعودية لعبة التحالفات في المنطقة، متخذة موقفا علنيا حول نزاع الصحراء الغربية من خلال تعبيرها عن دفاعها عن الوحدة الترابية المغربية، بما فيها الصحراء الغربية، التي تلتزم بالاستثمار فيها. جاء ذلك الموقف بعد زيارة الأمين العام الأممي لمخيمات اللاجئين، وقرار المحكمة الأوروبية إبطال اتفاقية الفلاحة بين المغرب والإتحاد الأوروبي، كونها تشمل منتجات من الصحراء الغربية، ليجد بذلك المغرب بديلا للاستثمار في المنطقة الصحراوية من خلال السعودية.[3]

ما يلاحظ من خلال العلاقات العربية الجزائرية المغربية، وعلاقتها بملف الصحراء الغربية، أنها لا ترتبط بإيمان الدول العربية أو المغاربية بمبدأ حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، ولا بتحقيق المغرب لما يراه وحدته الترابية، بقدر ما هو مرتبط بمسائل سياسية أخرى مرتبطة بمصالحها، وهي المسألة التي تحدد مساندتها لطرف دون الآخر. ويبق المغرب يربط علاقاته على المستويين العربي والمغاربي بمواقف دول المنطقتين(العربية والمغاربية) من ملف الصحراء الغربية، في حين لا يظهر ذلك واضحا مع علاقات الجزائر التي يبقى تصورها أوسع من هذا النزاع، وهو حلم الزعامة الإقليمية، الذي هو أيضا هدف المغرب من خلال مشروع المغرب الكبير، الذي سيحقق له توسيع وجوده الجغرافي ومنه السيطرة على مناطق إستراتيجية في القارة الإفريقية.

المطلب الثاني: تأثير نزاع الصحراء الغربية على علاقات الجزائر والمغرب بالقارة الإفريقية

قبل الحديث عن موقف الدول الإفريقية من نزاع الصحراء الغربية لا بد أن نعود إلى نظرتها للإستعمار وموقفها من تحرير الشعوب، والمشاكل المترتبة عن الإستقلال، أي قبل ظهور النزاع، لتوضيح نظرتها إلى حق إستقلال الشعوب المستعمرة في إفريقيا عامة وفي الصحراء خاصة، وموقع كل من

---

http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&article=795956&issueno=13147#.VleAYdFxldg، اطلع عليه يوم 9 أكتوبر 2015 ، على الساعة 19:05.

(1) سعود التمامي، **المرجع السابق الذكر**

(2) " الجزائر تتهم السعودية بمحاولة شراء مواقفها الدبلوماسية مقابل النفط" ، في العالم اليوم ، 4 جانفي 2016 ، من الموقع **http://www.worldakhbar.com/maghreb/algeria/46096.html**، اطلع عليه يوم 30 جويلية ، على الساعة 13:29.

(3) Yacine Babouche , « l'inquiétante implication d'Arabie Saoudite dans le conflit du Sahara occidental » , tout sur l'Algérie , le 9 mars 2016 , **in http://www.tsa-algerie.com/20160309/linquietante-intrusion-de-larabie-saoudite-conflit-saraha-occidental/** ,consulté le 1 Aout 2016, à 16 :58.

الجزائر والمغرب في مواقف القارة الإفريقية إزاء القضايا الإفريقية و الإستعمارية، وما مدى تطابق ذلك مع نزاع الصحراء الغربية، ثم تأثير ذلك على انخراطهما في قضايا القارة الإفريقية.

إن موقف الدول الإفريقية حول مسألة الإستعمار واستقلال الشعوب كانت واضحة منذ سنوات الأربعينيات، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي سنة 1945 قامت مجموعة من الدول الإفريقية بعقد مؤتمر مانشستر بناءا على دعوة الإتحاد الفيدرالي للجامعة الإفريقية، شارك فيه العديد من القوى الإفريقية، من أهم نتائجه رفض التقسيمات المصطنعة من قبل الإستعمار للحيلولة دون إقامة وحدة سياسية متجانسة للشعوب القارة، كما دعى إلى الإستقلال التام لكل شعوبها، وأيّد مطالب شمال إفريقيا باستقلالها.[1]

كان للاضطهاد الاستعماري الذي تعرضت له القارة دور في توحيد كلمتها ضد الإستعمار، إلا أن هذا الأخير عمل على عدم تحقيق ذلك، وظهر ذلك خلال الانقسام الذي عرفته القارة و ظهور تيارين ارتباطا بمسألة الإستقلال أو التبعية للإستعمار وهما:

منظمة إتحاد الدول الإفريقية والملغاشية: بعد صدور الدستور الفرنسي لديغول De gaule سنة 1958 المعدّل سنة 1960، والذي يخيّر المستعمرات الفرنسية بين البقاء في وضعها كمستعمرات أو أن تلحق بفرنسا[*]، أو أن تستقيل وتلتحق بتنظيم شبيه بالكومنولث الإنجليزي، أو أن تنفصل عن فرنسا ولا تنظم إلى المجموعة الفرنسية.[**]لذلك عملت الدول الإفريقية على تكوين مجموعة إفريقية محضة مستقلة عن الدول الأوروبية، انتهت باجتماع مجموعة من دول القارة في أبيدجان(ساحل العاج) سنة 1960، للدعوة إلى تعزيز التعاون بتكثيف عقد هذه المؤتمرات، فكان أول مؤتمر هو"مجموعة برازافيل" المنعقد في ديسمبر سنة 1960 في برازافيل، لوضع مشروع لمنظمة إفريقية، ويهدف للعمل من أجل السلام، وعدم التدخل في شؤون الدول، والحياد وعدم الإعتراف بحكومات في المنفى.[2]

في نفس الفترة ظهرت "مجموعة دول الدار البيضاء، " تأسست إثر انعقاد مؤتمر الدار البيضاء بمبادرة من الملك المغربي محمد الخامس سنة1961. عقدت بعدها عدّة لقاءات واجتماعات نتيجتها إبرام ميثاق منظمة الدار البيضاء، بهدف النظر بشكل جماعي في مشاكل القارة، والعمل على تحرير دولها، وتدعيم استقلالها والتعاون فيما بينها، لكن العديد من الدول الإفريقية لم تنظم لكلا التنظيمين، لاختلاف اتجاهاتها ما بين المحافظة والثورية. ولتجاوز خلافات واختلافات المجموعات السابقة عقد مؤتمرا في لاغوس عاصمة نيجيريا سنة1962، مهّد لوضع أسس لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية.[3]

إلا أن المغرب، الذي له دور على المستوى الإفريقي، بدأت تتراجع اهتماماته بالقارة، بسبب تعارض فكرته حول ضم الصحراء الغربية بعد الانسحاب الإسباني، والسياسة التي اتبعتها الدول الإفريقية

---

[1] علي صبح، **النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995**، ط 2، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2006، ص 88.

[*] وهو ما يسمى بأقاليم ما وراء البحار

[**] الاقتراح الأول اختارته افريقيا الوسطى،تشاد،الغابون،كونغو ،برازافيل،السودان الفرنسي،مالي مدغشقر،النيجر موريتانيا، والثاني غينيا فقط.

[2] علي صبح، **المرجع السابق الذكر**، ص 88-91.

[3] **المرجع نفسه**، ص 92-94.

بعد خروجها من الإستعمار، والرامية إلى الإبقاء على الحدود كما تركها الإستعمار، وهو الموقف الذي تدافع عنه الجزائر بشدة في حين يرفضه المغرب.

بعد إستقلال الدول الإفريقية واجهتها عدّة مشاكل، وكانت أكثرها هي مشاكل الحدود والتخطيط العشوائي لها، والتي نتج عنها تفتيت لعدد كبير من وحدات إفريقيا. أدى التفتيت الاستعماري إلى ظهور عدّة وحدات سياسية وما ترتب عن ذلك من مشاكل.[*][1]ولقد تضررت القارة كثيرا من تقسيم للحدود، وهو أكثر تقسيم تعسفي عرف في سياسات الإستعمار مقارنة بما حدث في القارات الأخرى، لكونه لم يراع لا التوازن الإقتصادي ولا الوحدة الاثنية، وإنّما فقط مصالح الدول الأوروبية المتنافسة.[2]

أدت هذه "البلقنة" إلى نتائج وخيمة، حيث لم تحترم لا التركيبة البشرية ولا المصالح الإجتماعية والاقتصادية للسكان الأصليين.[3] أدى ذلك إلى تعدد جيران كل دولة[**] وإلى احتكاكات بينها ترتبت عنها أضرارا اقتصادية وآثارا على التنمية، وإخلال بالتكوين الطبيعي، والنشاطات الإقتصادية، حيث لم تقسم الشعوب فقط بل وكذلك القبائل، التي وجدت نفسها موزّعة على عدّة وحدات سياسية. كان السكان ينتقلون بكل حرّية بين الأماكن المختلفة للبحث عن فرص للعمل أو عن ظروف اقتصادية أو مناخية أحسن ليصطدموا بحاجز الحدود الفاصلة بين الدول،[4] وهي مفهوم غربي جديد وغريب بالنسبة إليهم.

عرفت الدول المغاربية نفس مشكل الحدود، وكان من المنتظر ألا تعرف هذه الصراعات، نظرا للروح التضامنية التي عرفتها في فترة الإستعمار، وكان ينتظر أن تستمر في هذا الخط التضامني، والعمل على تحقيق التعاون الذي كان سيوصلها تدريجيا إلى تحقيق وحدة متجانسة، إلا أن الأمر لم يتحقق بسبب انشغال زعمائها ببناء دولة قوية بالإبقاء على الحدود الموروثة عن الفترة الإستعمارية، وكانت مسألة الحدود أول مشكلة تواجه المنطقة والقارة الإفريقية ككل.[5] وتسببت مشاكل الحدود في توتير العلاقات بين دول المغرب العربي منها الجزائر والمغرب، وهذا في أزمة الحدود بينهما لسنة 1963، ثم نزاع الصحراء الغربية، وتعتبر الأخيرة السبب في طي مشروع الوحدة المغاربية، الذي كان يطمح إليه كل منهما قبل الإستقلال.

1-السياسة الجزائرية والمغربية إزاء القارة الإفريقية قبل وبعد ظهور نزاع الصحراء الغربية

---

[*] ظهرت 46 وحدة سياسية، 15 منها داخلية رغم قربها من المحيط،ما عزلها اقتصاديا،وجعلها تتكمش اقتصاديا أو تقع تحت رحمة دول الجوار.

[1] شوقي عطا الله الجمل،" التكامل الإقليمي في إفريقيا تطوّره،وأشكاله،ودوافعه،وانعكاساته على التنمية في القارة"، في **أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية المنعقد في جامعة القاهرة من 29 الى 30 ماي 2005**، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005، ص 38 ، 39.

[2] Guy de Bosschère , **Clefs pour le tiers monde** , 2ème éd , Paris , Seghers , 1975 , p 224.

[3] **Idem** .

[**] فالكونغو مثلا وصل عدد جيرانها 9 دول.

[4] شوقي عطا الله الجمل، **المرجع السابق الذكر**، ص 39 ، 40.

[5] Khadija Mohsen-Finan (Dir) , **Le Maghreb dans les relations internationales**, , Travaux et recherche de l'IFRI , paris , éd CNRS ,2011, p 32 .

اعتبرت الجزائر والمغرب الدولتين الوحيدتين على مستوى المغرب العربي اللتين أقامتا علاقة مع باقي دول جنوب القارة الإفريقية منذ استقلالهما، ووجهتا دبلوماسيتهما نحوها بشكل قوي. فعلاقات المغرب مع الساحل الإفريقي تاريخية ومتعددة الميادين، مكّنته من إقامة علاقات صداقة متينة في جنوب الصحراء.أما الجزائر فكانت مثالا لدول العالم الثالث منذ استقلالها، وقائدا لحركة عدم الانحياز في فترة السبعينيات، حيث دعّمت الحركات التحررية في المستعمرات البرتغالية، ومنظمة شعوب جنوب غرب إفريقيا في ناميبيا، وكفاح السود في جنوب إفريقيا ضد نظام الأبارتايد. وإن كانت العلاقات الإقتصادية بين جزئي القارة الشمالي والجنوبي هامشية وجد محدودة، فالعلاقات السياسية بينها تطوّرت بشكل معتبر إلى غاية قيام نزاع الصحراء الغربية، الذي ألقى بضلاله على الدبلوماسية الإفريقية، وجعل الفتور في العلاقات يستمر بعدها لعدّة سنوات.[1]

كانت الدبلوماسية الجزائرية الإفريقية متطابقة مع دبلوماسيتها عامة، حيث ينظر إليها على أنها قانونية، فما عدا في فترة الرئيس أحمد بن بلة الذي سعى إلى تصدير الثورة، فالوقوف مع كفاح شعوب العالم الثالث هو الموقف السائد في سنوات السبعينيات والثمانينيات. وكان المبدآن الأساسيان للجزائر إزاء القارة الإفريقية هما احترام الحدود الموروثة عن الإستعمار، الذي كانت تسعى من خلاله الجزائر إلى تجنيب تهديد استقرار الأنظمة السياسية الإفريقية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتم إدراجهما في إطار ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، ما يعني أن الجزائر اتبعت سياسة محافظة في علاقاتها مع الدول الإفريقية على المستوى الإيديولوجي (وإن كان بمحتوى متناقض في إطار رغبتها في العمل على وضع نظام دولي جديد). مكّنها ذلك إفريقيا من الحصول على مصداقية واحترام يتجاوز حتى محيط الدول المعروفة "بالتقدمية"، وجعلها بمثابة زعيم لدول العالم الثالث، وتبقى إفريقيا في المستوى الثالث بالنسبة للجزائر بعد المستوى المغاربي والعربي حسب النصوص الرسمية للدولة، إلا أن ذلك لا يعبر عن الإهتمام والمساهمة الفعلية للجزائر في القارة، التي أصبحت الميدان المفضل للدبلوماسية الجزائرية خدمة للأهداف الأساسية في العالم الثالث.[2]

أما بالنسبة للمغرب فيرى الباحث عبد الله ساعف أن سياسته الخارجية إزاء القارة الإفريقية عرفت ثلاث مراحل، وهي:

المرحلة الأولى: وهي في عهد السلطان محمد الخامس، تمتد من إستقلال المغرب إلى غاية سنة 1961، وكانت تتدرج ضمن التيار التقدمي. قامت هذه السياسة على ثلاث محاور: دعم الدول المستعمرة في إفريقيا ليصل إلى حد الدعم العسكري المباشر لها،[*] والدفاع عن وحدتها الترابية، واستقلاله الذاتي تجاه فرنسا، وهو ما جعله ينظم إلى دول عدم الانحياز في إطار مؤتمر باندونغ. دافع المغرب عن الدول

---

[1] Yves Lacoste et Camille (Dir) , **L'Etat du Maghreb** , Paris , La Découverte , 1991, p 515.

[2] Bassma Kodmani-Darwish (Dir), **op. cit** , pp 296 , 297.

[*] الدعم الذي قدّمته للجزائر والكونغو.

المستعمرة، وتوّجت مساعيه بلقاء الدار البيضاء المناهض للإستعمار لسنة 1961، الذي شكل نجاح الدبلوماسية المغربية.

المرحلة الثانية: والتي تبدأ مع إستقلال الجزائر سنة1962 إلى غاية سنة 1969، فأدت مساعي الجزائر وتشجيعها تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية سنة1963، إلى تأجيل أشغال مجموعة الدار البيضاء ومنه المساعي المغربية. و تأخر المغرب في الانضمام إلى المنظمة بسبب إستقلال موريتانيا وحرب الرمال مع الجزائر، والتي دفعت بالدول الإفريقية إلى إتباع سياسة معادية للمغرب بسبب سياسته التوسعية في المنطقة، ما جعل الملك الحسن الثاني يتحول عن القارة الإفريقية ليتجه نحو الغرب، رغم علاقات الجيّدة مع المعسكر الإشتراكي، فخلافاته مع الجزائر القريبة من المعسكر الشرقي، والتنافس المستمر للطرفين، دفعت بالمغرب إلى تمتين علاقاته بالمعسكر الغربي.[1]

المرحلة الثالثة: تبدأ من سنة 1969 بعد اعتراف المغرب بموريتانيا، وعُرفت هذه الفترة بانتعاش العلاقات المغربية مع الدول الإفريقية، توجت بعدّة برامج اقتصادية وثقافية مشتركة، إلا أن نزاع الصحراء الغربية أدى إلى تراجع هذه العلاقات، وبقي المغرب معزولا إفريقيا، ورفض في البداية التعامل مع كل الدول المعترفة بالجمهورية الإسلامية الصحراوية، لكن مع نهاية سنوات الثمانينات أقام علاقات مع عدّة دول إفريقية، حتى المعترفة منها بالجمهورية الصحراوية.[2]

وبعكس الجزائر التي كان لها نظرة حول القارة الإفريقية تندرج مع نظرتها الشاملة للنظام الدولي، فالمغرب لم يتبع سياسة شاملة إزاء القارة، فالتنافس بينه وبين الجزائر كان بالنسبة للمغرب مصدر التهديد الوحيد للأمن المغربي، والمحدّد للسياسة التي اتبعها المغرب إزاء جنوب الصحراء. فمطالبته بموريتانيا ثم بالصحراء الغربية وكذلك المشكل الحدودي بينه وبين الجزائر، أثرت على سياسته الخارجية إزاء القارة، التي أخذت طابعا مرتبطا بالمغرب العربي، وطموح المغرب في تأسيس "المغرب الكبير"، الذي كان مشروعه للقضاء على التوازن الجيوسياسي القائم لصالح الجزائر، والطريقة الوحيدة ليصبح قوّة إفريقيا. لهذا كان ينظر إلى المبادرات المغربية إفريقيا تحت غطاء إيديولوجي على أنها تكتيكية يسعى وراءها للتأثير على القارة، من خلال استغلال شعارات مضادة للإستعمار وللاشتراكية، من أجل منح شرعية لمطالبه الترابية والحصول على دعم ما يعتبره "حقوقا تاريخية"على موريتانيا، ثم الصحراء الغربية من طرف الدول الإفريقية.[3]

أخذت بذلك علاقات الجزائر والمغرب مع القارة الإفريقية بدورها طابعا تنافسيا بينهما حول من يكسب دول القارة على حساب الآخر، وهذا منذ أن بدأت القضايا الحدودية في الظهور، خاصة حول الصحراء الغربية. كان موقف المغرب على مستوى القارة الإفريقية قائم على رفض أن يتم تأسيس دولة

---

(1) Alain Antil , **Royaume du Maroc et sa politique envers l'Afrique sub-saharienne** , Paris , institut français des relations internationales IFRI , 2003 , pp 25 , 26.

(2) **Ibid** , p 26.

(3) May Chartouni-Dubary , **op.cit** , p 299.

مستقلة هي موريتانيا، وبعدها انصب اهتمامه على تدويل نزاع الصحراء الغربية، ووضعه في إطار التنافس القطبي بين الشرق والغرب، وإظهار المغرب قويا إقليميا وغير متشدد، وعامل استقرار، ومدافع عن قيم "عالم حر". والتشّدد الإيديولوجي الذي عرفه المغرب لم يتغير فيما يتعلق بنزاع الصحراء الغربية، وفي علاقاته الإفريقية، مما أدى إلى عزله تدريجيا على الساحة الإفريقية.[1]

بالمقابل تمكنت الجزائر من كسب الدول الإفريقية، من خلال مناداتها بالوحدة الإفريقية كطريقة وحيدة من أجل تحقيق استقلالها السياسي والاقتصادي، وبإتباع سياسة معادية للإمبريالية وعدم الانحياز، والدفاع عن الكفاح المسلح من أجل تحقيق إستقلال الدول التي لا تزال تحت الإستعمار، خاصة بفضل السمعة التي اكتسبتها بفضل كفاحها المسلح، لكن سياسة الموجه هذه للجزائر أثار قلق بعض الأنظمة ذات التوجه المعتدل في القارة الإفريقية.

أصبح فيما بعد دفاعها عن حق الشعوب في تقرير مصيرها محورا أساسيا في علاقاتها إفريقيا، حيث وضعت تحت تصرف بعض الدول مخيمات للتدريب ومكاتب للتمثيل، وكذلك تقديم –بشكل محدود–الدعم المالي والعتاد الحربي، وأصبحت الجزائر منعرجا في تنقل القادة المشاركين في لقاءات التنظيمات الوطنية للمستعمرات البرتغالية، وحقق لها إستقلال بعض من الدول الإفريقية نصرا دبلوماسيا في سنوات السبعينات.(*) [2]

عملت الجزائر من جهة أخرى على الجمع بين البعدين العربي والإفريقي، من خلال اعتبار حرب العرب ضد إسرائيل والصهيونية مثل الأبارتايد في إفريقيا. وفي مرحلة حكم الرئيس بومدين وحتى في فترة حكم الرئيس بن جديد، بدأت سياسة الجزائر تظهر أكثر واقعية، ليتراجع الحماس الثوري الذي كان قائما من قبل، وأخذت الجزائر تتراجع عن سياسة الرئيس بن بلة السابقة التي كانت تدعم الحركات المعارضة المنادية بإقامة حكومات مستقلة، ليصبح الدفاع عن الوحدة الوطنية والوحدة الترابية أولى من الدفاع عن حقوق الشعوب في تقرير مصيرها(**).[3]

أدركت الجزائر أن الاختلافات الإيديولوجية على مستوى القارة تؤدي إلى اختلاف الرؤى بين الدول الإفريقية، لذا عملت منذ عهد بومدين على التركيز على الرهانات المشتركة في القارة، خاصة مشكل التنمية والدفاع عن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، لكن التنمية المنتظرة لم تتحقق رغم الإمكانيات التي منحتها الدول الريعية للدول الإفريقية والعلاقات التجارية الجزائرية الإفريقية، والتي لم تكن

---

(1) **Ibid** , p 300.

(*) مثل الموزمبيق،أنغولا، الرأس الأخضر.

(2) May Chartouni–Dubary , **op .cit** , p 297.

(**) كدفاع الجزائر عن الحكومة المركزية في نيجيريا ضد معارضة بيافارا.

(3) **Ibid** , pp 298 , 299.

كافية. كما أثرت بعض مشاكل الدول الإفريقية الداخلية وظهور نزاع الصحراء الغربية على الجزائر، فانصبّ اهتمام دبلوماسيتها على الدفاع عن الصحراء الغربية وجعل النزاع مشكلة إفريقية.[1]

أصبحت المواجهة الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب قوية على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية حول مسألة الصحراء الغربية، التي طرحتها الجزائر منذ سبتمبر 1977، وتمكنت على الحصول على دعم مجموعة من الدول لها. ويرى المغرب أن الجزائر استفادت من موقعها في حركة عدم الانحياز وتوسع النفوذ السوفياتي والجزائري في القارة الإفريقية التي تبنت عدّة دولها النهج الماركسي. إلا أنّ الجزائر أخفقت في طرح عضوية الصحراء الغربية في منظمة الوحدة الإفريقية في اجتماع فريتاون سنة 1980، أين تمكن المغرب في اجتماع نيروبي الأول لسنة 1981، بقطع الطريق أمامها بالموافقة على الاستفتاء في الصحراء الغربية. لكن المغرب يرى أن الجزائر ضغطت على أمين المنظمة فتمكّنت من استدعاء الصحراء الغربية للمؤتمر التاسع عشر في أديس أبابا سنة 1983، أي تمّ دعوة الطرفان المغربي والصحراوي إلى التفاوض، وتمكنت الصحراء الغربية في الأخير في مؤتمر المنظمة العشرين في أديس أبابا سنة 1984 من الحصول على العضوية في المنظمة.[2]

تأثرت العلاقات داخل منظمة الوحدة الإفريقية بالحرب الدبلوماسية القائمة بين الجزائر والمغرب، فمن جهة عملت الجزائر على الحصول على أكبر عدد ممكن من المعترفين بالصحراء الغربية، بمواجهة الأطروحة المغربية بالحقائق القانونية والتاريخية، في حين عمل المغرب على إقناع الأعضاء على أن الدول الإفريقية لمّا استقلت معظمها لم تحقق بعد وحدتها الترابية. وفي الأخير نجحت الدبلوماسية الجزائرية في الحصول على اعترافات بالصحراء الغربية، لينسحب منها المغرب.[3]

يعود سبب عدم وقوف الدول الإفريقية إلى جانب المغرب لتخوفها من أن يؤدي ملف المطالب الترابية إلى اللااستقرار في إفريقيا، مما قد يفجر الأوضاع من جهة، ورغبة بعض الدول الإفريقية في وضع حد لطغيان التنافس العربي على المنظمة للتفرغ للمشاكل القارة من جهة أخرى.[4] واتبعت الدول الإفريقية سياسة معادية للمغرب بسبب سياسته التوسعية في المنطقة، وهو ما جعل الملك الحسن الثاني يتحول عن القارة ليتجه نحو الغرب، وإن كانت تجمعه علاقات جيّدة مع المعسكر الإشتراكي، فخلافاته مع الجزائر القريبة من المعسكر الشرقي جعلت الطرفين في تنافس مستمر، وأدّت بالمغرب إلى تمتين علاقاته بالمعسكر الغربي.[5]

تراجعت العلاقات المغربية مع القارة الإفريقية بعد ما حققته جبهة البوليساريو على مستوى القارة الإفريقية، بعد إعلان قيام الجمهورية العربية الإسلامية الصحراوية، وحصولها على اعتراف أغلبية أعضاء

---

(1) **Ibid** , p 299.

(2) مصطفى الخلفي، **المرجع السابق الذكر**.

(3) May Chartouni-Dubary , **op .cit** , pp 301 , 302.

(4) **Ibid** , p 302.

(5) Alain Antil , **op .cit** , pp 25 , 26

المنظمة ثم حصولها على العضوية فيها. فانسحب المغرب من المنظمة التي كان عضوا مؤسسا لها.[1] أدى ذلك إلى تحوّل تعامل منظمة الأمم المتحدة مع القضية، حيث كانت قبل ذلك وفي حال تعثر الحل الإقليمي تتبع قرارات منظمة الوحدة الإفريقية حتى لا تتعارض معها، لكن مع إنسحاب المغرب تمّ تحويل النزاع نحو منابر الأمم المتحدة بشكل نهائي.[2]

بدأ المغرب منذ سنوات الثمانينات بعدما قاطع الدول الإفريقية المعترفة بالصحراء وانسحابه من المنظمة الإفريقية، في التوجه منذ الثمانينات إلى إتباع سياسة أخرى براغماتية من خلال التقرب من الدول الإفريقية والضغط عليها للحصول على مساندتها لطرحه حول مسألة الصحراء الغربية، وهذا من خلال الإقتصاد، حيث ظهرت علاقات شراكة بين عدّة دول إفريقية مع المغرب دون أن يكون بينهما أي تقارب إيديولوجي. ووصل ببعض الدول الإفريقية الصديقة له (الغابون والسنغال وغينيا) إلى العمل على تحقيق التفاوض المباشر للمغرب مع جبهة البوليساريو.[3]

أدرك المغرب الخطأ الذي ارتكبه، فعاد على مستوى القارة الإفريقية بشكل أكثر مع بداية سنوات التسعينيات لتفعيل علاقاته الإفريقية، وباغتنام فرصة المشاكل الداخلية التي عانت منها الجزائر في تلك السنوات، والتي أجبرت المسئولين الجزائريين على الإهتمام بالشؤون الداخلية، حيث اضطرت الجزائر إلى إتباع سياسة الإصلاحات الإقتصادية، فعجز عن دعم جبهة البوليساريو دبلوماسيا وماليا. كما أثر انهيار المعسكر الإشتراكي على القارة الإفريقية، حيث نتج عنه تخلي العديد من دول القارة عن أساليب التسيير السياسية والاقتصادية الماركسية اللينينية، فكان عليها أن تبحث عن مستثمرين في القارة الأفريقية أو خارجها لإعادة بناء اقتصادياتها، فاغتنم المغرب الفرصة من خلال الربط بين السياسات الحكومية والفاعلين الاقتصاديين للتوجه نحو الإقتصاد. كما كان للصعوبات المواجهة لمنظمة الأمم المتحدة في تطبيق حل الاستفتاء وتأخر ذلك دور في مساعدة المغرب في تمتين علاقاته بالدول الإفريقية.[4]

تمكّنت الجزائر من العودة مع نهاية التسعينات، بعد العزلة التي تعرّضت لها وغيابها في المحافل الدولية، وبشكل قوي على الساحة القارية، من خلال تنظيم قمة منظمة الوحدة الإفريقية في جويلية 2000، التي اعتبرت تمهيدا من أجل إعادة التأكيد على دورها القيادي في المنطقة ومواجهة تطلعات المغرب والمنافسين الآخرين في القارة.[*] وتمكّنت من أن تثبتت وجودها قاريا من خلال جهودها في التوسط بين إريتريا وإثيوبيا، ولإظهار إهتمامها بشؤون القارة استحدثت وزارة للشؤون الإفريقية، وهذا من أجل إصلاح صورتها في الخارج، و جلب الاستثمار الأجنبي.[5] إلا أن المغرب اعتبر تحركات الجزائر

---

(1) Camille et Yves Lacoste (Dir) , **L'état du Maghreb** , Paris , éd La découverte, 1991 , p 520

(2) مصطفى الخلفي، **المرجع السابق الذكر**.

(3) Alain Antil , **op.cit** , p 30 .

(4) **Ibid** , p 39

(*) وهما مصر وليبيا

(5) عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق الذكر**، ص 82.

إقليميا محاولة لتطويقه، لذلك عمل على منافستها، ويظهر ذلك من خلال محاولته تطويق الجزائر بانضمامه إلى "تجمع دول ساحل الصحراء،" [*] الذي لم تنظم الجزائر إليه، سعيا منه إلى عزل الجزائر في دعمها للبوليساريو.[1]

يرى المغرب أن الجزائر اتجهت للحصول على الدعم على المستوى الإفريقي بعدما عجزت عن الحصول عليه على مستوى القوى الكبرى، وذلك بانتهاز الفرص على مستوى الإتحاد الإفريقي من خلال الخطاب الدبلوماسي المتشدد من جهة، وبسياسة التحالف الاستراتيجي مع إفريقيا الجنوبية والشراكة مع نيجيريا من جهة أخرى.[2] في سنة 1997، وتأثرا بالأزمات التي عرفتها الكونغو، بعد سحب المغرب قناصيها من كونغو برازافيل، تمكّن المغرب بدوره من تحسين علاقاته مع عدّة دول افريقية، بل ونجح في إيصال بعض دول القارة لسحب اعترافها بالصحراء الغربية.،[3] كالطوغو،البنين، ليبيريا وسوازيلندا.

لكن بقي للجزائر تأثير ووزن على مستوى الإتحاد الإفريقي، ودور حتى في قراراته، حيث لعبت دور في اختيارات رئاسة الإتحاد الإفريقي مثلما حدث مع حصول موريتانيا على رئاسة الإتحاد سنة 2014، والذي لم يكن ليتحقق لولا الدعم الجزائري.[4] موريتانيا بدورها لما حصلت على رئاسة منظمة الإتحاد الإفريقي، قامت بتعيين جواكيم شيساني(رئيس دولة الموزمبيق سابقا) منسقا خاصا بملف الصحراء الغربية، فيتهم المغرب ذلك التعيين على أنه تمّ بسبب مساندته لجبهة البوليساريو، ما يعني عدم حياده في النزاع، ويبقى المغرب يبدي مواقفه عن الإتحاد بالرغم من أنه لم يعد عضوا فيه، ويعتبرها مؤسسة غير صديقة، كون أن الجزائر وجنوب إفريقيا هما المتحكمتان في المواقف السياسية والأمنية فيه.[5]

من الواضح أنه قاريا لم يتمكن المغرب من إحداث اختراقات دبلوماسية في شأن النزاع على الصحراء الغربية، حيث تستمر العديد من دول القارة في الإعتراف بالجمهورية الصحراوية رغم سحب البعض لاعترافها بها، كما أن الصحراء الغربية بقيت عضوا في الإتحاد الإفريقي. وتتمكن الجزائر من إحراز نصر مع اعتراف جنوب إفريقيا بها بعدما توطّدت العلاقات بين البلدين، وأصبحا يمثلان فاعلين أساسيين بفضل مبادرتهما في الشراكة الجديدة من أجل التنمية (النيباد)، وتمثيل إفريقيا على مستوى مجموعة الدول الثمانية الصناعية، مما قد يدفع بالمغرب إلى الرغبة في العودة إلى الإتحاد الإفريقي.[6]

---

[*] الذي تأسس بمبادرة ليبية،وبعضوية 16 دولة عربية وافريقية.

[1] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة .

[2] Jacques Frémeaux et autres, , (Dir) , **op.cit** , p 111 .

[3] Alain Antil , **op.cit** , p40

[4] " موريتانيا ورئاسة الاتحاد الإفريقي سنة في ظل الجزائر(تحليل)" في السراج الإخباري ليوم 6 مارس 2015 ، من الموقع **http://www.essirage.net/node/1061** ، اطلع عليه يوم 31 جويلية 2016 ، على الساعة 17:10.

[5] محمد سالم ، **المرجع السابق الذكر**.

[6] عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق الذكر** ، ص 81.

هذه الرغبة عبّر عنها المغرب خلال الرسالة التي وجهها الملك محمد السادس للقمة 27 للإتحاد الإفريقي المنعقدة في كيغالي برواندا في جويلية 2016، ورغبته في ترك القضايا التي تؤدي إلى الانقسامات، على أن تترك نزاع الصحراء الغربية ليحل على مستوى منظمة الأمم المتحدة وتخليص الإتحاد من قضية آخر مستعمرة فيه. غير أن طلبه لم يلق الترحيب لانتقاده الدول المساندة للصحراء الغربية.[1] في حين تمكّن من الحصول على توقيع 28 دولة على البيان الذي قدّمه للقمّة السابقة، والذي يطالب فيه بتعليق عضوية الصحراء الغربية كونها تعرقل عمل الإتحاد للإسهام في الجهود الأممية لحل للنزاع. ورغم التقارب الذي حدث بينه وبين تونس ومصر لم يتمكن من الحصول على توقيعهما لأن تعاونهما مع الجزائر في مسألة الأمن يعدّ أهم، خاصة بسبب التهديدات المتأتية من ليبيا.[2]

والغريب أن المغرب أبدى اعتماده على الجزائر في عودته إلى الإتحاد، من خلال زيارة وزير المغرب المنتدب للخارجية والمبعوث الخاص للملك محمد السادس، بعد النشاط الذي عرفته الزيارات المغربية للجزائر، في حين نفت الجزائر تدخلها في ذلك كون المسألة تخضع لشروط ميثاق المنظمة.[3] وتمكّن في الأخير المغرب بعد كل جهوده من استعادة عضويته ليصبح العضو 55 في المنظمة، في قمّة الإتحاد المنعقدة في إثيوبيا في جانفي 2017. وكانت خطوة المغرب الأولى لإستعادة عضويته هو المطالبة بعدم الإعتراف بالصحراء الغربية، في حين يرى ممثل الصحراء الغربية في المنظمة أن عودة المغرب هي فرصة للجلوس لمناقشة موضوع النزاع في المنظمة.[4]

2 - تحديات القارة الإفريقية والتنافس الجزائري المغربي

تواجه منطقة المغرب العربي خاصة منها الجزائر والمغرب عدّة تحديات على المستوى الجيوسياسي، ترتبت عن الأزمات والمشاكل التي تعاني منها القارة خاصة المناطق الحساسة منها، كالساحل والصحراء، بسبب مشاكلها المعقّدة والمتعددة الأبعاد التي خلقت للمنطقة تهديدات أمنية(خاصة الجريمة وتجارة انتشار الأسلحة وتفاقم الهجرة غير الشرعية وانتشار الأمراض وتوسع نشاط شبكات التهريب)، وتنتشر على طول إمتداد الواجهة الأطلسية إلى غاية القرن الإفريقي. يضاف إليها التهديدات الإيكولوجية المرتبطة بالتصحر والتعرية الساحلية والتي تهدد الأمن الغذائي للمنطقة، خاصة مع الأزمة

---

(1) " ملك المغرب يحاول تضليل الأفارقة في رسالة الى قمة كيغالي" في المستقبل الصحراوي ، 18 جويلية 2016 من الموقع **http://futurosahara.net/archives/23385** ، اطلع عليه يوم 31 جويلية 2016 على الساعة 18:27.

(2) آية أمان ،" عودة المغرب الى الاتحاد الإفريقي ...مناورة دبلوماسية مغربية في سلسلة النزاع الإقليمي حول الصحراء الغربية" ، في المونيتور، 27 جويلية 2016 ، من الموقع **http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2016/07/morocco-join-african-union-western-sahara-dispute-egypt.html** ، اطلع عليه يوم 1 أوت 2016 ، على الساعة 18:43.

(3) "وزير جزائري يكشف سر الزيارة التي قام بها الوفد المغربي الى بلاده" من قناة الأيام 24 المغربية ، 21جويلية 2016، من الموقع **http://www.alayam24.com/articles-26333.html** ، اطلع عليه يوم 28 جويلية 2016 ، على الساعة 16:06.

(4) "المغرب يستعيد عضويته في الاتحاد الإفريقي والصحراويون يحتفلون" ، يوم 30 يناير 2017 ، من الموقع **http://www.panapress.com** ، اطلع عليه يوم 4 فيفري 2017 ، على الساعة 21:35.

الإقتصادية العالمية. فاجتمعت عليها الأزمات الإنسانية والغذائية والتحديات الإيكولوجية والبيئية، وظهور الحركات الانفصالية وانعدام الإستقرار السياسي مع الأزمة المالية، ما خلق فوضى بكل منطقة الساحل والصحراء المهدد لاستقرار كل المحيط الإقليمي، وهو ما يتطلب العمل الجماعي لمواجهتها.[1]

ومنطقة الساحل جغرافيا منطقة حساسة، وأي تدهور فيها له تأثير إقليمي. بالرغم من اختلاف التحديات التي تواجهها المنطقة من بلد لآخر ومن بيئة سياسية لأخرى، إلا أن أي تدهور في أوضاع دول المنطقة سيكون له تأثير سريع على المنطقة ككل، وخاصة على شمال إفريقيا والدول ذات المصالح فيها. ويظهر ذلك من خلال الهجرة السرية نحو أوروبا وما يشكله من مخاطر على دول العبور ودول الوصول، التي أصبحت تغذي في الأساس الجماعات المتطرفة في المنطقة، وأدت إلى تزايد عدد المهاجرين واللاجئين من إفريقيا نحو أوروبا، وهو ما يزيد من ضغوط المراقبة على الحدود(برا وبحرا). لكن التحدي الأكثر خطورة هو تحدي الإرهاب الذي توسع انتشاره وتضاعفت قوّته بسبب انتشار الأسلحة، كما تضاعف نشاطه مع عمليات الاختطاف التي ينتهجها.[2]

تبقى تحديات الأمن والتنمية أكبر التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية لارتباط بعضها البعض، خاصة تحدي الأمن الصعب مواجهته لكونه لا يمكن النظر إليه من منظور موحد، بسب اختلاف الثقافات والأوضاع السياسية والاقتصادية والإجتماعية، والتنوع في الأقاليم. حيث تتحكم في الرهانات الأمنية للقارة أربع عوامل :

- اللاتوازن الحاصل بين مساحات دوله والقوات المسخّرة التي تجنّد لمراقبتها، والتي هي محدودة في الواقع، خاصة أن المناطق التي لا تتوفر فيها إمكانيات الحياة هي التي تتوسع فيها النشاطات الإجرامية وغير الشرعية، في حين نقص القوات الموجهة لمراقبة المناطق لا يعوّض من طرف دوله بالطرق التكنولوجية للرقابة.

- اعتماد مؤسسات النظام للعوامل الاثنية والدينية في توزيع الثروات والسلطة، وإن كانت هذه المشاكل داخلية إلا أنها تؤدي إلى توترات على الحدود.

- هشاشة الحدود التي تعد مشكلا آخر خاصة لما يظهر عدم الاتفاق الداخلي أو إخفاق النظام السياسي. فاللاتوازن الداخلي يؤثر على المدى القصير أو البعيد على دول الجوار، وأحسن دليل تأثير الأزمة في الساحل على دول الجوار.[3]

لذا أصبح الأمن الإستقرار أكبر تحد تواجهه القارة إلى جانب التنمية، وهذه المسائل تفرض عليها التعاون، وتستدعي جهودا جماعية، فالأمن أصبح جماعيا، وهو أساسي من أجل مواجهة الأزمات

---

[1] محمد ولد الفاضل، "أزمة مالي وتداعياتها على منطقة الساحل والصحراء"، الحوار المتمدن، عدد 4127، الصادر في18 جوان 2013، من الموقع **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=364679**، اطلع عليه يوم 21 جانفي 2016، على الساعة 14:52.

[2] محمد ولد الفاضل ، **المرجع السابق الذكر**.

[3] Jean pierre Chevènement et Gérard Larcher , **op.cit** , p 12.

التي تعاني منها القارة الإفريقية بالعمل الجماعي لمكافحة الإرهاب، لهذا لا بدّ من تعزيز دور الإتحاد الإفريقي والتنسيق في مكافحة الإرهاب، وهو ما تمّ تقنينه في الاتفاقية المبرمة سنة 1999 في قمة الجزائر من أجل تحقيق الأمن والسلم، إلى جانب الإهتمام بالاستثمار والتنمية.[1]

إنّ التحديات السابقة أدت إلى خلق تحديات أخرى في القارة الإفريقية، بدأت في التفاقم منذ بداية سنوات التسعينات مع ارتفاع عدد المهاجرين الذين يسعون إلى الالتحاق بالضفة الجنوبية لأوروبا (إسبانيا وايطاليا خاصة)، وتوسعت المنطقة المعنية بالظاهرة لتمس كل إفريقيا السوداء، معها السنيغال وغامبيا ومالي ونيجيريا والكاميرون وغيرها، مما أدى إلى زيادة أهمية دول العبور وبوابة الدخول لدول المغرب العربي نحو السواحل الأوروبية عبر المغرب العربي، مع استقرار نسبة منهم فيها، ومحاولة الآخرين عبور البحر المتوسط للالتحاق بأوروبا بطرق غير قانونية.[2]

فالمناطق الصحراوية تشكل أكبر مساحة تضم مناطق العبور الأساسية للمهاجرين، وأصبح لها أهمية بالغة مع ظهور العولمة التي جعلتها أكثر تفتحا، وكانت الصحراء مهمة حتى في طرق الهجرة التقليدية. وبسبب المشاكل الإقتصادية والمناخية التي تعاني منها الدول المتواجدة على جنوبها ارتفع عدد المهاجرين واللاجئين فيها، ذلك دفع بالصحراء إلى نوع من النمو والتحضر، كما أصبحت مجمعا لعدة حضارات بسبب المهاجرين المارين عليها، وهو ما زاد من الإهتمام بها[3] بهدف التحكم أكثر فيها، ولرقابة فضاءات التنقل فيها بشكل فعال. وأصبحت الصحراء بفضل ذلك حضرية خاصة في مدنها الأساسية المرتبطة بالثروات الباطنية المتواجدة في الصحراء، [*]الأمر الذي جعلها أكثر استقطابا.[4]

مع توسع التهديدات في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء والتي تضم منطقة جنوب المغرب العربي، تحوّلت المنطقة من منطقة معرّضة للخطر بسبب ما تعانيه من مشاكل بيئية وسوسيو–اقتصادية إلى منطقة خطرة بسبب الإرهاب وحركة التجارة غير الشرعية، والاختطافات، وما زادها تعقيدا انتفاضة الطوارق سنة 2012. والمشكلة أن إرادة دول المنطقة محليا في مواجهتها ضعيفة لضعف سيادتها، الناتجة عن سياسات النهب المتبعة من طرف المؤسسات الدولية المالية التي زاد من حدّتها فساد نخبها المحلية، ووجود الشركات العابرة للقارات التي عليها أن تحمي استثماراتها، وتورّط بعض مسئوليها في الجرائم المنتشرة في المنطقة.

---

[1] إسماعيل حمداني،" في موضوع التعاون المغاربي الإفريقي وتفعيل آلياته" ، عن أشغال الندوة السابعة حول المغرب العربي في مفترق الشراكات ، المنعقدة في 15 أفريل 2008 لجامعة الدول العربية بتونس، نسخة الكترونية، ص 32 ،33، من الموقع **http://www.arableaguetunis.org/congress/maghrebcongress2008.pdf** ، اطلع عليه يوم 16 أوت 2015 ، على الساعة 11:05.

[2] George Mutin , **op cit** , p 151.

[3] **Ibid** , p 149.

[*] حاسي الرمل مدينة الغاز وحاسي مسعود مدينة البترول في الجزائر، والزويرات في موريتانيا مدينة للحديد.

[4] **Ibid** , p 148.

زاد الأمور تعقيدا حدّة التعدد الثقافي والعرقي في هذه الدول، وانحصار الثروة الطبيعية في مناطق استوائية "مفيدة" على حساب المناطق الصحراوية "غير المفيدة"، مما ساهم في بروز أمم غير منسجمة تسيّرها مؤسسات غير تمثيلية للمجتمع، وهو ما حدّ من تحقيق توازن تنموي داخلي، وساهم في ظهور خطاب سوسيو– سياسي تنافسي. لكن في نفس الوقت الدولة لم تختفي في هذا الفضاء الساحلي– الصحراوي بل لا تزال قائمة فهي من قادت الهجوم في شمال مالي.[1] كل هذه التهديدات الإقليمية جعلت القارة محل تنافس جزائري مغربي من خلال توجيه مختلف وسائلهم من أجل حل مشاكل القارة التنموية والأمنية، آخذين بعين الاعتبار أهدافهم الأساسية.

أ–الجزائر وسياستها في القارة الإفريقية: الدبلوماسية والهيمنة الأمنية.

إن طابع التهديدات التي تواجهها القارة الإفريقية جعل السياسات التي ينبغي إتباعها ذات أهداف متعددة الأبعاد، وتستدعي تعاونا إقليميا يقوم على أساس الشراكة بين دول القارة، بل وتتعداه للتعاون الدولي خاصة في مسألة الأمن.

تبق الجزائر في خط سياستها الخارجية القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والدفاع عن القضايا العادلة، والوقوف مع خيارات الشعوب ومطالبه المشروعة، والذي أصبح من المسلمات في سياستها الخارجية. إلا أن ذلك لا يعني أنها لا تنخرط في المسائل ذات الإهتمام المشترك، وإن ترفض أي تدخل أجنبي فإنها تنادي بالعمل من خلال الوسائل السلمية، ورفض الخيارات العسكرية والعنف لحل الأزمات الداخلية، لهذا على المستوى الإقليمي تعتبر الجزائر فاعلا أساسيا في إطار التنظيمات الموجودة على مستوى القارة، حيث تعمل على إيجاد حلول لمشاكل القارة خاصة على المستوى الدبلوماسي والأمني.[2]

ويظهر إهتمام الجزائر بالقارة الإفريقية من خلال عملها على تفعيل آليات الإتحاد الإفريقي من أجل الدفاع عن انشغالات القارة الإفريقية، وهذا في المحافل الدولية على مستوى منظمة الأمم المتحدة (خاصة مجلس الأمن)، وبدعم من جنوب إفريقيا، خاصة مع الظروف والاضطرابات التي تعاني منها القارة. أخذت الجزائر في التركيز في دبلوماسيتها على منطقة الساحل على الخصوص في إطار ما تعانيه من أزمة سياسية وأمنية، لهذا احتضنت اجتماعا رفيع المستوى حول السلم والأمن في إفريقيا، حيث جدّد من خلاله مطالبة الأمم المتحدة بتخصيص مجلسين إفريقيين دائمين على مستوى مجلس الأمن، وهذا لكون 60 % من محتوى جدول أعمال المجلس مرتبط بنزاعات وأزمات تمس أساسا القارة الإفريقية.

تبقى الجزائر في نفس مسارها الداعي إلى حل مختلف القضايا سلميا، وعدم التدخل في شؤون الدول، ودعم القضايا العادلة، ومحاربة الإرهاب، لكن ذلك يبق صعب في إطار وجود لاعبين دوليين لهم مصالح في المنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وحتى الصين. مثال ذلك في الأزمة الأمنية في

---

[1] سليم شنة، "الدولة في العلاقات العابرة للأوطان حالة الفضاء الصحراوي–الساحلي" ترجمة سناء بوزيدة ، **المرجع السابق الذكر**، ص 43 ،44.

[2] خلاف م ، " الدبلوماسية الجزائرية تجابه تحديات محيطها الجيوسياسي :دحض للأخطار والتدخلات الخارجية"، **المرجع السابق الذكر**.

الساحل وشمال مالي، أين سعت إلى جمع الأطراف من خلال عقد لقاءات تصر فيها على الحلول السلمية ومكافحة الإرهاب، وتجريم دفع الفدية للإرهابيين، والتركيز على المفهوم الواسع للأمن، وتكريس التنمية الإقليمية الواسعة التي تضمن الأمن الإستقرار الدائمين.[1]

وفي إطار محاربة السياسات المتبعة من طرف الإرهاب في الساحل رحّبت الجزائر بإعلان مجموعة الثمانية سنة 2013، الذي جاء بناءا على طلب بريطانيا الرامي إلى رفض دفع الفديات مقابل إطلاق سراح المختطفين من طرف الإرهاب في منطقة الساحل. كما قامت الجزائر باحتضان دورات فريق العمل حول الساحل والمنتدى العالمي لمحاربة الإرهاب التابع لمنظمة الأمم المتحدة [*]، ويرى روبير كوكس Robrert COX[**]أن ما مكّنها من الهيمنة على المنطقة هو علاقاتها مع المؤسسات والأفكار والقوة المادية على المستويين المالي والأمني. فالجزائر كانت تملك امتيازين من جهة تجربتها في محاربة الإرهاب وقوّتها العسكرية، إلى جانب ما حققته من مداخيل في تلك السنوات، كما أنها تحتضن المركز الإفريقي للدراسات والبحث في الإرهاب بمشاركة الإتحاد الإفريقي والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

عملت الجزائر أيضا على المستوى الإقليمي من خلال الإتحاد الإفريقي بتقديم مشروع قانون نموذجي إفريقي لمكافحة الإرهاب، ودعت للعمل على البحث عن صيغة توحّد بها التشريعات في مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود. وتقوم الجزائر اليوم بدور المنسق والفاعل الإقليمي المحوري في منطقة الساحل لمواجهة تحدي القاعدة في المنطقة، وهذا لما أظهره جيشها من قدرات في مواجهة الإرهاب في المنطقة.[3] فما سهّل على الجزائر هو خبرتها في مواجهة الجماعات الإرهابية، فبعض الجماعات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل ما هي إلا إمتداد لبعض الجماعات الإسلامية المحاربة للنظام الجزائري في فترة التسعينات، فحين شدّد عليهم النظام الجزائري الخناق في المدن اتجه بعضهم نحو جنوب الجزائر.[4]

منذ سنة 2001، بعد هجمات 11 سبتمبر، وظهور الإرهاب كتهديد دولي، أصبحت السياسة الخارجية الجزائرية يسيطر عليها الطابع الأمني، ولقد سمح هذا التهديد للجزائر بأن تندمج مرّة أخرى في الساحة الدولية، بعد ما تمّ عزلها بسبب ما عانته داخليا، وسمح لها ذلك بأن تبث تصوّرها حول مفهوم

---

[1] **المرجع نفسه.**

[*] ترأسته الجزائر إلى جانب كندا مابين 2011 و2013.

[**] باحث كندي في العلوم السياسية .

[2] Salim Chena , « Le Sahara et le Sahel dans la politique Algérienne, territoires menacés espaces menaçants » , **op.cit** , p 132.

[3] خلاف م "، **المرجع السابق الذكر.**

[4] Salim Chena , « Le Sahara et le Sahel dans la politique Algérienne, territoires menacés espaces menaçants » , **op.cit** , pp 132 ,133

الأمن بعدما كانت محل اتهامات حول انتهاك حقوق الإنسان، ومكّنها من ذلك تحُّسن مداخيلها[*] بعدما فرضت عليها المؤسسات المالية الدولية إعادة هيكلة اقتصادها.[1]

ويمكن تفسير هيمنة الجزائر على ميدان الأمن في المنطقة لكونها تحارب إرهابا معروفا مسبقا من طرفها، فهو إمتداد للجماعات الإرهابية الناشطة في الجزائر سابقا. لهذا تجربتها في محاربة الإرهاب أصبحت مطلوبة أكثر في المنطقة للاستفادة من خبرتها، وتستغل بذلك هذه النقطة للعب أدوار إفريقيا في هذا المستوى، بعكس المغرب الذي لا يمكن له الاعتماد على الجانب الأمني. لا ينحصر الوجود الجزائري في المنطقة في الجانب الأمني فقط، وإنما التنموي كذلك، خاصة وأنه لم يعد بالإمكان فصل ما هو أمني عن ما هو تنموي، لارتباط التهديدات التي تعاني منها المنطقة بالمشاكل التنموية والسياسية.

عملت الجزائر على تفعيل جهودها إفريقيا من خلال إقامة شراكة جديدة للتنمية في القارة من خلال مبادرة النيباد، التي ساهمت الجزائر في اقتراحها سنة 2001. وحرصت الدبلوماسية الجزائرية من خلال النيباد على تبني طرح إفريقي يقوم على أساس إستراتيجية جديدة، وشراكة حقيقية، تأخذ في اعتبارها المصالح المشتركة والفرص المتكافئة لدول القارة . وتتمثل المبادرة في خطة عمل مفصلة لإخراج القارة من الفقر والتهميش، اللذان تعاني منهما، بإقامة الحكم الراشد والديمقراطية وحقوق الإنسان، لتحقيق السلم والأمن لتجسيد تلك الشراكة عن طريق المشاركة مع الأطراف الخارجية .[2]

تضمنت المبادرة عدّة قطاعات أساسية، واعتبرها الخبراء خطة مارشال القارة الإفريقية، وتتولى كل دولة من الدول المؤسسة مسؤولية حسب التخصص[**]. وبادرت الجزائر بإنشاء الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء كجهاز للنيباد في 23 نوفمبر 2004 في قمة الجزائر، مع تزويدها بآليات يتم الإنفاق عليها إفريقيا ومن دون أي دعم خارجي. وكان هدف هذه المبادرة هي تنمية القارة الإفريقية من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف، حدّدت مدتها بسنة 2015 لمعالجة مشاكل القارة، ويكون ذلك بربط التنمية المستدامة، اقتصاديا واجتماعيا بالتنمية السياسية من خلال بناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد وحقوق الإنسان، مما سيؤدي إلى تحقيق الإستقرار والأمن، مع بيئة آمنة للإنسان في إفريقيا خاصة في الساحل الإفريقي.[3]

أثبتت بذلك الجزائر ما يمكن أداءه من دور في تنمية القارة الإفريقية من أجل مواجهة المشاكل التي تعاني منها، بل ومن أجل دعم الدول الإفريقية قامت الجزائر في سنة 2013 بإلغاء ديون مجموعة

---

[*] والتي تأتي من المحروقات في تلك الفترة والتي حققت لها احتياطي صرف يقدّر بحوالي 200 مليار دولار، كما تمكّنت من تسديد قسم أكبر من ديونها بعد مفاوضات مع دائنيها.

[1] Salim Chena, « Le Sahara et le Sahel dans la politique Algérienne, territoires menacés espaces menaçants » , **op.cit** , pp 131 , 132.

[2] دالع وهيبة،" المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي– النيباد كآلية للتنمية الشاملة–"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، جزائرية، العدد 18، جانفي 2013 ، ص 51–53.

[**] كالزراعة والتعليم والصحة والتكنولوجيا والبنية التحتية والبيئة والاتصالات والأمن والاستثمارات. ومن نصيب الجزائر الصحة والتعليم

[3] **المرجع نفسه**، ص 53.

من الدول الأفريقية، 14 منها دول منطقة الساحل، والتي تقدّر بـ902 مليون دولار، وقبلها في سنة 2012، ألغت 30 مليون دولار لـ 10 دولة أفريقية أخرى.[1] وهذا كله لمواجهة السياسة التي انتهجها المغرب في القارة لكسب الدول الإفريقية.

ب- المغرب والدبلوماسية الإقتصادية في القارة الإفريقية:

يركّز المغرب في سياسته الإفريقية على الدبلوماسية الإقتصادية واستغلال الإرث الديني واللغوي والتاريخي مع الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، خاصة وأن علاقاته السياسية مع عدّة دول إفريقية قد تراجعت بسبب اعترافها بالصحراء الغربية، واعتمادها كعضو في منظمة الوحدة الإفريقية(الإتحاد الإفريقي حاليا)، الأمر الذي دفع بالمغرب للانسحاب من المنظمة.

كانت التبادلات التجارية المغربية مع الدول الإفريقية في نهاية سنوات السبعينات وبداية سنوات الثمانينات متراجعة[*] لاعترافها بالصحراء الغربية،[2] لكن بداية من سنة 1985 بدأ المغرب يتجه نحو تكوين علاقات ثنائية مع العديد من دول القارة، خاصة مع حلفاءه التقليديين رغم وجود بعض من الحساسيات مع بعضها بسبب ملف الصحراء الغربية، كما قام بتفعيل علاقاته مع الدول الصديقة[**] وحتى مع التي لم تقم معها علاقات لاختلافها في طبيعة أنظمتها السياسية أو لاعترافها بالصحراء الغربية، حيث بدأ يكثّف العلاقات معها بداية من سنة 1985 لحملها على التراجع عن اعترافها بالصحراء الغربية.[3]

عرفت هذه المرحلة تأسيس المغرب للوكالة المغربية للتعاون الدوليAMCI، موجهة لتكوين إطارات أجنبية. واعتمد المغرب على قطاع الصيد البحري، حيث اتجه الملك الحسن الثاني إلى رفع عدد الشركاء الأفارقة للقضاء على العزلة التي وضع فيها، بسبب ملف الصحراء الغربية وانسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية. توسعت هذه السياسة أكثر في سنة 1996 مع وصول الحزب الاشتراكي للقوات التقدمية لرئاسة الحكومة مع عبد الرحمان اليوسفي.خاصة وأن المغرب كان يعرف مشاكل على المستوى الداخلي بسبب الصعوبات الاقتصادية،فلهذا فضّل الملك توجيه الأنظار نحو السياسة الخارجية والاستمرار في أداء دور المدافع عن الوحدة الترابية وملف الصحراء الغربية. ظهر نشاطه خلال تلك السنة بتكثيف الزيارات الرسمية المتبادلة بين الدول الإفريقية والمغرب، وتوطيد العلاقات الدبلوماسية بفتح سفارات لعدّة دول إفريقيا السوداء في المغرب والعكس.[4]

---

(1) Salim Chena , « Le Sahara et le Sahel dans la politique Algérienne , territoires menacés espaces menaçants » , **op.cit** , p 142.

(*) حيث كانت تتراوح ما بين 3% و8% .

(2) Alain Antil , **op.cit** , p 31.

(**) فعلاقاتها حساسة مع السنيغال والغابون والكاميرون في حين تربطها علاقات صداقة مع التشاد والنيجر والكونغو

(3) **Ibid** , pp 34-36

(4) **Ibid** , pp 36 , 37

استمر المغرب في نفس السياسة مع الملك محمد السادس بمنح أهمية للعلاقات الاقتصادية، بل تزايد الاهتمام بالتعاون الاقتصادي بين المغرب والدول الإفريقية بتنويع مجالاته، حيث تم تأسيس لجان حكومية مشتركة جديدة وتفعيل القديمة منها، كما تم تكثيف الزيارات الرسمية،والعمل على إشراك القطاع الخاص في إطار هذا التعاون الاقتصادي، مركزا في التعاون على دول إفريقيا الغربية وجنوب إفريقيا، التي أصبحت أهم شركاء المغرب جنوب الصحراء،[1]

لقد أعلن الملك محمد السادس منذ اعتلاءه العرش سنة 1999 عن نيته في الاعتماد على الإقتصاد في علاقاته مع القارة الإفريقية، من خلال أول قمة بين إفريقيا والإتحاد الأوروبي المنعقدة سنة 2000. وللتعبير عن حسن نيته قام بإلغاء ديون دول إفريقيا جنوب الصحراء التي تعاني الفقر، كما قام بإلغاء الحقوق الجمركية على منتجاتها،مكثفا الزيارات التي أخذت الطابع الاقتصادي إلى الدول الإفريقية، وأمضى على العديد من الاتفاقات المتبادلة مع العديد من الدول الإفريقية في عدّة قطاعات [*] وأصبح بذلك المغرب يعتمد في علاقاته مع القارة الإفريقية على الدبلوماسية الإقتصادية من خلال الصادرات المغربية والوكالة المغربية للتعاون الدولي، وكذا مختلف سفارات الدول الإفريقية المعتمدة في المغرب، والمساعدات التنموية بل وحتى من خلال استقبال المدارس العليا المغربية للطلبة الأفارقة.[2]

اتبع المغرب هذه السياسة الخارجية في تلك الفترة في إطار فك العزلة على المغرب سياسيا بسبب ملف الصحراء الغربية، وجغرافيا بسبب الحدود المغلقة بينه وبين الجزائر وبينه وبين موريتانيا(التي لم تفتح إلا في فيفري 2002) وحدوده الجدّ ضيقة مع أوروبا، وفي نفس الوقت للتعويض عن غيابه في التنظيمات الإقليمية الموجودة في المنطقة كالإتحاد الإفريقي والنيباد، والتي يرفض المغرب الانضمام إليها لعضوية الصحراء الغربية فيها. ويرى المغرب أن هذه المقاربة ستمكّنه من إقامة شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية، والتي ستمكّنه بدورها لاحقا من التأثير في المنطقة.[3]

رغم إنسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا) إلا أن الملك محمد السادس ضلّ يبحث عن منابر أخرى على المستوى الدولي من أجل إبلاغ توجهات المغرب وإيصالها إلى إفريقيا، من خلال احتضان مقرات المنظمات الدولية في المغرب بل وأصبح الناطق الرسمي باسم الدول التي تعاني من المديونية، وأصبح الملك محمد السادس ممثل المجموعات الإفريقية في منظمة التجارة

---

(1) **Ibid** , p 41.

(*) كالتربية والسياحة والزراعة والمياه والبحث العلمي والصحة وترقية الاستثمار وغيرها

(2) Pascal Airault , « L'Afrique, nouvelle terre promise pour le Maroc » , le 9 avril 2015 , in **http://www.lopinion.fr/9-avril-2015/l-afrique-nouvelle-terre-promise-maroc-23133** , consulté le 21 janvier 2016 , à 10h48.

(3) Alain Antil , **op.cit** , pp 48-50.

العالمية ومنظمة الأمم المتحدة، كما أصبح رئيسا لمجموعة السبعة وسبعون التي تأسست سنة 1964، في إطار أول دورة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.[1]

كان الملك يطمح لجعل المغرب جسرا بين أوروبا وإفريقيا، في حين عمل على التقرب من بعض المنظمات الإقليمية في القارة مثل الإتحاد الإقتصادي النقدي لدول غرب إفريقيا، الذي يمثل منطقة ذات وحدة نقدية وإتحاد جمركي، فوقع المغرب مع مجموعة من دول هذا التنظيم اتفاقيات تفضيلية في التجارة والاستثمار، أدت إلى إلغاء جزئي للحقوق الجمركية. وفي 2001 انظم المغرب إلى مجموعة دول الساحل والصحراء التي تمّ تأسيسها سنة 1998 بمبادرة ليبية،[*] من أجل محاربة الفقر وتحقيق التنمية الإقتصادية وإقامة سوق مشتركة للمنتجات الزراعية والتوسط في حالة النزاعات الإقليمية لدول الأعضاء.[2] كان التنظيم السابق ذات طابع اقتصادي وأمني، وإلى جانب ذلك تم تأسيس جهازين من أجل تحقيق اندماج اقتصادي بين دول المنطقة وهما المجلس الإقتصادي والاجتماعي في باماكو، والبنك الإفريقي للتنمية والتجارة BADC ، ولقد حاول المغرب فرض نفسه ومنافسة ليبيا فيها.[3]

كما عمل المغرب على إيجاد حلول للأزمات التي تعاني منها المنطقة بتفعيل دور المجموعة الإقتصادية لدول الساحل والصحراء، مغتنما فرصة عزلة الجزائر دبلوماسيا منها. وعمل على الاعتماد على الأنظمة الملكية المحافظة لدول الخليج على مستوى جامعة الدول العربية التي تدافع عن الثورات بعد الربيع العربي،[4] في حين عملت مجموعة دول الصحراء والساحل على إبعاد الجزائر والصحراء الغربية لصالح المغرب وفق السياسية التي وضعها نظام القذافي في تأسيسه لهذه المجموعة،[5] والتي كانت ردا على عمل الجزائر على عزلها على المستوى الإفريقي، ليضيّع بهذه السياسة البلدين فرصة إيجاد حلولا إقليمية للمشاكل الإقليمية في إطار يجمع كل الأطراف دون استثناء، ويبقى إيجاد جهاز بتلك الصفة غير ممكن.

على المستوى الأمني ونظرا للأوضاع المتدهورة في كل المنطقة وأهمية الجزائر كفاعل له دور مهم لتجربته في مكافحة الإرهاب، فإن المغرب يبق متأخرا على هذا المستوى، ولكن وحتى من هذا الجانب فالمغرب لم يترك ملف الصحراء الغربية جانبا، من خلال ربط عناصر من جبهة البوليساريو بملف الإرهاب والتجارة غير الشرعية من أجل تحويلها إلى تهديد في المنطقة، حيث يضل المغرب يندد بضلوع عناصر من إطارات جبهة البوليساريو في نشاطات إرهابية وتورطهم في تجارات غير شرعية،

---

(1) **Ibid** , pp 44-46.

(*) يضم 16 دولة: ليبيا،السودان،النيجر،التشاد،مالي،بوركينافاسو ثم انضم إليه المغرب،نيجيريا،مصر،تونس،الصومال،جمهورية إفريقيا الوسطى،السنيغال،غامبيا،جيبوتي،أريتيريا.

(2) Alain Antil , **op.cit** , pp 46 , 47.

(3) **Ibid** , p 59.

(4) Salim Chena, « Le Sahara et le Sahel dans la politique Algérienne , territoires menacés espaces menaçants » , **op.cit** , p 142.

(5) **Ibid** , p 144

مشيرا إلى إطار سابق فيها وهو سلطان ولد بادي، الذي أصبح يعتبر عضوا في حركة الوحدة والجهاد في افريقيا الغربية(MUJAO)، وكأحد المسئولين المنخرطين في شبكة تجارة المخدرات في المنطقة، ويتهم الجزائر بأنها تستمر في الدفاع غير المشروط عن الصحراء الغربية ضمانا للمصالح الإستراتيجية في المنطقة للنخبة الحاكمة في النظام الجزائري، لما من ثروات طبيعية في المنطقة.[1]

أوضح ما سبق إمكانية اعتماد المغرب على العلاقات الإقتصادية لتحسين علاقاته بالدول الإفريقية، وما تمكّن من تحقيقه من نتائج، حيث ارتفعت قيمة المعاملات التجارية المغربية مع هذه الدول من 3 مليار درهم سنة 2000 لتصل إلى حوالي 14 مليار درهم سنة 2013. وفي دراسة إستراتيجية للتنمية في المغرب إلى غاية سنة 2025 لكل من كريم العيناوي و بيير ريشار أجينور Pierre-Richard Agénor[*] فالمغرب بإمكانها استغلال موقعها الجغرافي للانتقال نحو الاعتماد على الصناعات الخفيفة التي تعتمد على الاستغلال المكثّف لليد العاملة القليلة التأهيل من دول إفريقيا الفرانكفونية خاصة،حيث بإمكان المغرب استغلال وجودها في عدّة قطاعات اقتصادية، وكذا استغلال الإرث الثقافي المشترك(اللغوي والتاريخي والديني) مع هذه الدول لمواجهة المنافس الصيني في المنطقة، بل وتحقيق منتجات تنافسية تلبي الطلبات الدولية.[2]

على ما يبدو فالمغرب متأثر بفكرة استعمال "القوة الناعمة" Soft Power في العلاقات الدولية، والتي جاء بها جوزيف ناي، تقوم على استعمال الوسائل غير القسرية للتأثير في العلاقات الدولية، وترفض العلاقات القائمة على أساس القوة.[3]

يسعى المغرب خلال هذه الإستراتيجية المتبعة في القارة خاصة في منطقة غرب إفريقيا، إلى فك العزلة السياسية المفروضة عليه إفريقيا بسبب ملف الصحراء الغربية، إلا أن هذا الهدف السياسي لا يعتبر الهدف الوحيد، حيث يسعى المغرب في الوقت ذاته إلى تحقيق مكاسب اقتصادية، بالرغم من أن المغرب على دراية بأن السوق الإفريقية ليست مربحة على المدى القصير، إلا أنه يملك إستراتيجية بعيدة المدى. خاصة اتجاهه في الإقتصاد إلى القطاعات ذات الطابع التقني، العالية التقنية منها، كالاتصال والأشغال العمومية والبنوك والمناجم والري والزراعة وغيرها.[4]

ولكن يستمر المغرب في انتهاج سياسة دفاعية إزاء القارة الإفريقية، لأن الأولوية المطلقة في سياسته تبقى ملف الصحراء الغربية والدفاع عن مغربية الصحراء، وبسبب ذلك فضّل الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي)، وعزله أكثر إقليميا، لهذا السبب أصبحت له أولويتان في

---

(1) Salim Chena , « Le Sahara et le Sahel dans la politique Algérienne , territoires menacés espaces menaçants » , **op.cit** , p 141.

(*)الأول مدير مركز الحكامة المغربي (تابع للمكتب الشريفي للفوسفات)، والثاني بروفيسور انجليزي في جامعة مانشستر.

(2) Pascal Airault , « L'Afrique, nouvelle terre promise pour le Maroc » , **op.cit.**

(3) سليم شنة، "الدولة في العلاقات العابرة للأوطان حالة الفضاء الصحراوي–الساحلي" ترجمة سناء بوزيدة ، **المرجع السابق الذكر**، ص 45.

(4) Alain Antil , **op.cit** , p 47.

سياسته الخارجية، من جهة العمل على إقناع أكثر عدد ممكن من الدول من خلال علاقات ثنائية وضمان استمرار ثقة الدول التي تحميه وهما فرنسا والولايات المتحدة إلى حدّ ما، وهذا بالاعتماد على سياسة التأثير. حيث حاول الملك محمد السادس الاعتماد على علاقاته الشخصية متبعا سياسة والده الملك الحسن الثاني، إلا أن جهوده في هذا المجال تبقى محدودة. كما يفضل التركيز على أوروبا في حين أن دول القارة الإفريقية التي تربطه بها علاقات اقتصادية في إطار ثنائي(غرب إفريقيا) تعتبر هامشية ولا أهمية لها بالنظر إلى دورها في اتخاذ القرار، سواء على الصعيد السياسي أو الإقتصادي. وتبقى السياسة المغربية الإفريقية محدودة بسبب ضعف الإمكانيات المادية المغربية، في حين وصفها البعض على أنها قريبة من السياسة التسويقية لا غير.[1]

استمر ملف الصحراء الغربية يثير البلدين ويدخلهما في سباقات توسعت إعلاميا بربطها بالتحرك الجزائري إفريقيا، حيث استمر المغرب في حربه الإعلامية على الجزائر، واعتبرها طرفا رئيسيا في النزاع الصحراوي، واتهمها على لسان وزير خارجيته صلاح الدين مزوار بالتحرك إفريقيا لإقحام الإتحاد الإفريقي في المسألة الصحراوية بتعيين موفّد للنزاع والذي رفضه المغرب، باعتبار أن العديد من الدول الإفريقية، والتي يبلغ عددها 33 دولة، قد سحبت اعترافها بالبوليساريو منذ سنة 2000، في حين تستمر 33 دولة أخرى في الإعتراف بها. ويرى المغرب أن هذه الأخيرة مستعدة بدورها لسحب الإعتراف منها حين تكون الظروف مواتية رغم مساعدة بعض الدول للبوليساريو (ويقصد الجزائر وجنوب إفريقيا).[2]

في فترة بداية الألفية الجديدة تراجعت بل وأخفقت جهود منظمة الأمم المتحدة في كل قراراتها ومقترحاتها لحل نزاع الصحراء الغربية، ما أثبتته خاصة بعد إعلانها سنة 2002 عن إنهاء مهام المينورسو، وفرض سياسة الأمر الواقع التي يعمل عليها المغرب بعد التطورات التي عرفها إقليم الصحراء الغربية من توسّع مغربي على أساس أنه صاحب السيادة فيه(من خلال منحه لعقود تنقيب واستغلال للشركات الأجنبية في الصحراء الغربية)، وهو ما قد يؤدي إلى نتائج سلبية في المنطقة. فحسب الجزائر فضمّ المغرب للإقليم وفرضه للأمر الواقع سيفتح المجال في المنطقة ككل للحروب والنزاعات الدموية أي سينعكس هذا الأمر سلبا على المنطقة ككل (مغاربيا وإفريقيا).[3]

وستتأثر من ذلك خاصة منطقة الساحل التي تعتبر منطقة متوترة ومثيرة للتوتر بسبب خصائصها البشرية والثقافية، التي تستدعي الإهتمام بمسألة الأمن وأمننة هذا الفضاء. وبسبب توسع نشاط الإرهاب فيها(القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) خاصة مع تمكن تنظيماته من تقوية إستراتيجيتها ونفوذها ودعمها لسكان المنطقة، من خلال تكوين علاقات قرابة مع بعض من القبائل المحلية، إلى جانب

---

[1] **Ibid** , pp 60 ,61.

[2] عادل الزبيري ،" المغرب. الجزائر الخصم الرئيسي بنزاع الصحراء الغربية" ، في العربية نت ،11 جويلية 2014، من الموقع **http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/morocco/2014/07/11.html**، اطلع عليه يوم 17 أوت 2015، على الساعة 14.20.

[3] إسماعيل معراف، **المرجع السابق الذكر** ، ص 247.

مخاطر انتشار التجارة غير الشرعية، خاصة وأنه قرّب بين الفواعل التقليديين في المنطقة في هذا الميدان مع التجار غير الشرعيين والإرهاب الإسلامي المتطرف والمتورطين في الفساد من قوات الأمن مع تجار الممنوعات على المستوى الدولي. [1] وجبهة البوليساريو وجدت نفسها لم تجني شيء من وقف القتال مع المغرب، مما قد يعيدها إلى ميدان الحرب في منطقة قد دخلت في فوضى مع الربيع العربي.

3- توسع التهديدات مع الربيع العربي في شمال القارة الإفريقية

توسعت النشاطات الإرهابية مع انهيار بعض الأنظمة بعد الربيع العربي(تونس ومصر وليبيا)، ومع فشل الأساليب الدبلوماسية المقترحة لإعادة الإستقرار للمنطقة، ظهرت محاولات لتفعيل دور الإتحاد الإفريقي وإشراكه في حل أزماتها. اقترحت الجزائر على لسان وزير الخارجية رمطان لعمامرة ضرورة تأسيس قوّة عسكرية لشمال افريقيا(معها مصر)،خاصة مع وجود قوة أخرى تضم الدول الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، تكون تحت رعاية منظمة الإتحاد الإفريقي. رحبت كل من الولايات المتحدة وفرنسا بهذا الحل حرصا على عدم التدخل في منطقة المغرب العربي وإعادة الإستقرار إلى ليبيا كبلد له أهمية بسبب إمكانياته البترولية، ودفعت بدول المنطقة لمحاربة الإرهاب، لكن المغرب ليس عضوا في الإتحاد الإفريقي مما شكّل عرقلة في تطبيق المشروع الذي لا يمكن تصور قيامه من دون المغرب كبلد ينتمي للمنطقة المعنية.[2] فالاقتراح الجزائري حول قيادة مثل هذا المشروع من طرف الإتحاد الإفريقي يقصي المغرب.

وأما في أساليب وسياسة الجزائر لمواجهة تحديات المنطقة فهي تبقى تعتمد على الجوانب الدبلوماسية والتقريب بين الفرقاء الداخليين من أجل حل الأزمات الداخلية، والعمل على خلق الإستقرار فيها من خلال العمل على إقامة أنظمة ديمقراطية. كما تراهن الجزائر على الحلول الإقتصادية من خلال خلق العمل على تحقيق التنمية، لأن هذا سينعكس حتما ايجابيا على دول الجوار. كما اتجهت إلى الحل العسكري من خلال تأسيس قوة عسكرية إقليمية تحت إطار الإتحاد الإفريقي من أجل تحقيق الأمن في المنطقة، من خلال اعتمادها على تجربتها الخاصة في مكافحة الإرهاب.

لهذا سوف نجد تعويض للمغرب عن محدودية تأثيره وضعف قدرته في التأثير على المستوى الإقليمي بالعمل على التأثير على المستوى الغربي (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) للحصول على دعم في مسألة الصحراء الغربية، ما أدى إلى انتقال التنافس الجزائري المغربي من التنافس على التأثير وكسب التأييد على مستوى إقليمي إلى التنافس على الحصول على دعم على المستوى الغرب

المبحث الثاني:التنافس الجزائري المغربي على المستوى الأوروبي والأمريكي

(1) Salim Chena , «Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo-maghrébine» , **op.cit** , p114.

(2) Mireille Duteil , **op.cit.**

بعدما اختار المغرب الانسحاب من منظمة الإتحاد الإفريقي كان عليه أن يبحث على من يحتمي به في الدفاع عن موقفه بالبحث عن حلفاء له خارج القارة، فوجدهم في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإن كان بشكل أقل من الأولى.[1] فيجب البحث في مكانة كل من المغرب والجزائر بالنسبة لهاتين القوتين اللتان أصبحتا تتنافسان على النفوذ في المنطقة، في المقام الأول فرنسا بحكم علاقتها التاريخية كاستعمار تقليدي في المنطقة، تريد الحفاظ على مصالحها ونفوذها فيها، والولايات المتحدة كقوة عالمية بعدما نجحت في فرض تصورها بانتصارها في الحرب الباردة، وأصبحت بدورها تضع المنطقة ضمن سياساتها البراغماتية، وما قد يلعبه كل منهما من دور في توجيه مسار حل نزاع الصحراء الغربية، وما ستجنيه من مصالح وراء ذلك، وتأثيره ذلك على المستويات الأخرى لعلاقاتهم(السياسية والاقتصادية)

عرف المغرب في سياسته الخارجية وعلى مرّ التاريخ بالاستقلالية، حيث ضل يتحرك بصفة منفردة. فلقد شكّل أمة مستقلة حتى في ظل قيام الخلافة في المشرق، ولم يكن تحت الخلافة العثمانية، واتبع سياسيا النظام الملكي منذ أن كان تحت نظام الحماية.[2] لقد اعتمد المغرب منذ استقلاله على سياسة خارجية دفاعية تقوم أساسا على طريقة عمل هدفها هو التقرب من المعسكر الغربي من أجل الحصول على دعمه في حربه من أجل وحدته الترابية. ومن أجل ذلك شارك في عدّة عمليات الحفاظ على السلام، فمنذ سنوات الستينيات لم يتخلف عن الاستجابة لدعوات المجموعة الدولية من أجل تجنيب الصراعات وإحلال السلام في العالم.[3]

ويرى عبد النور بن عنتر أنّ الإستراتيجية المغربية تقوم على ثلاث اعتبارات أساسية هي: الأول هو الاصطفاف مع مواقف الحلفاء الغربيين (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا)، والثاني هو نزاع الصحراء الغربية، الذي من أجله يضل عمليا متناغم مع حلفائه الغربيين، لضمان دعمهم لرؤيته، والثالث هو التنافس الإقليمي مع الجزائر.[4]

أما الجزائر، فبعد استقلالها أقامت سياستها الخارجية على أربع متغيرات مرتبطة ببعضها البعض وتتمثل في: التضامن مع الحركات التحررية المضادة للامبريالية، تقوية استقلالها وسيادتها الوطنية، وعدم الانحياز،[5] خاصة وأن هذا الإستعمار وهذه الإمبريالية التي تكافح ضدها الحركات التحررية كانت يمثلها العالم الغربي. وحتى بعد حصول العديد من الدول بعد كفاحها على الإستقلال، ولتجنب الدخول في أي حرب فضّلت عدم الانحياز لأي من المعسكرين المتنازعين أثناء الحرب الباردة.

---

(1) Alain Antil , **op.cit** , p 60.

(2) Khadija Mohsen-Finan (Dir) , **Maghreb dans les relations internationales** , **op.cit** , p 218,

(3) Brahim Saidy , **op.cit** , p 129.

(4) محمد بوبوش ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 188.

(5) Centre d'études internationales (Dir) , **op.cit** , p 101.

عرفت الجزائر كذلك نوعا من الإستقلالية في سياستها الخارجية، لكنها كانت تعتبر نفسها قائدا في المنطقة، فكدولة حديثة النشأة، عرفت ثورة ضد أحد الأعضاء الرئيسيين في الحلف الأطلسي، لهذا اعتبرت نفسها كقائد للعالم الثالث. ولموقعها الإستراتيجي في المنطقة فإنها تعتبر حجر أساس للمغرب العربي.[1]

يبق أن نبحث عن مدى استقلالية كل من الجزائر والمغرب في توجيه سياستهما نحو تحقيق أهدافهما، من خلال نزاع الصحراء الغربية بربط ذلك بالقوى والمصالح الغربية(الأوروبية خاصة منها الفرنسية، والأمريكية)، وتركيزنا على أوروبا هو بسبب العلاقات التاريخية الإستعمارية والمصالح التي تربطها بالمنطقة المغاربية وبالقارة، وبالولايات المتحدة بحكم هيمنتها على العالم منذ انهيار المعسكر الشرقي، وحرصها على استمرار ذلك من خلال فرض سياسة التدخل في كل مناطق العالم من أجل التحكم فيه، والمنافسة التي ظهرت بين كل منهما(أوروبا والولايات المتحدة) من أجل السيطرة على المنطقة المغاربية عامة، وعلى الجزائر والمغرب على الخصوص.

المطلب الأول: أوروبا والتنافس الجزائري المغربي في ظل تطوّر نزاع الصحراء الغربية

1- أثناء الحرب الباردة

أ- قبل ظهور النزاع على الصحراء الغربية

تعدّ إسبانيا المعني الوحيد في أوروبا بمسألة الصحراء الغربية، كونها استعمرتها وطالبت بتطبيق تصفية الإستعمار فيها مثلما تمليه عليها قرارات منظمة الأمم المتحدة، لكن كيف كان موقف إسبانيا من رغبة المغرب في ضمّ الصحراء الغربية؟

في الواقع لم تكن الصحراء الغربية هي المنطقة الوحيدة التي احتلتها إسبانيا وطالب بها المغرب، فبعدما استعاد منها منطقة ترفاية، وبعد فشل مطالبه على موريتانيا، وتوتر علاقاته مع الجزائر بسبب مشاكلهما الحدودية، توجه اهتمامه نحو المناطق التي تحتلها إسبانيا[*]، لكن الأخيرة رفضت فتح المفاوضات حول سبتة ومليلية، في حين أعادت إليه منطقة إفني سنة 1969، وبدأت المفاوضات معها حول منطقة الصحراء الغربية، لكن إسبانيا تمكنت من تدويل مسألة الصحراء الغربية لتحوّلها إلى منابر منظمة الأمم المتحدة، حيث استغلت حينها التنافس القائم بين المغرب والجزائر وموريتانيا حول ملف الصحراء الغربية.[2]

إ

---

[1] Khadija Mohsen-Finan (Dir) , Maghreb dans les relations internationales , **op.cit** , p 224

[*] الصحراء الغربية، افني، سبتة و مليلة، شبه جزيرة فيليز وجزيرة الهاشمية والجزر الجعفرية.

[2] Rémy Leveau (Dir) , **Afrique du Nord Moyen Orient Espace et Conflits** , Paris , La documentation française ,2003 , pp 134 , 135.

استغل الحسن الثاني مطالبه حول سبتة ومليلية والجزر التي تديرها إسبانيا للضغط عليها لتوقيع اتفاق حول الصحراء الغربية، حيث بعث وزير خارجية المغرب برسالة إلى منظمة الأمم المتحدة اعتبر فيها وضعية منطقتي سبتة ومليلية تاريخيا وسياسيا وعسكريا مشابهة لوضع منطقة جبل طارق التي هي تابعة لبريطانيا منذ القرن 18، لذا طالب وضعها في نفس وضع المستعمرات التي ينبغي تصفية الإستعمار منها، إلا أن إسبانيا رفضت أي حوار مع المغرب حول المسألة لوجود اتفاقيات عدّة أبرمت حول المنطقتين مع المغرب. ولقد توترت علاقتهما بعدما أصدرت إسبانيا سنة 1985 قانونا خاصا بوضعية الأجانب، مما أدى إلى وقوع أحداث و اشتباكات في منطقة مليلة.[1]

ومع تزايد الضغوط الدولية على إسبانيا من أجل التعجيل بعملية تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية، ومع ضعف نظامها داخليا، استغل المغرب ذلك للتعجيل ببدء المحادثات المباشرة معها حول منطقة الصحراء الغربية. وفي ظل الصراع بين الطرفين كان على إسبانيا أن تجد مبررا لإقناع الرأي العام الإسباني المعارض لفكرة الانسحاب من الصحراء الغربية. ففي الواقع ظروفها الداخلية في تلك الفترة هي من سرّعت في المحادثات حول الصحراء الغربية، لدخول إسبانيا في أزمة سياسية حول من يتولى الحكم بعد وفاة الجنرال فرانكو. وانقسمت بعده الطبقة السياسية في موقفها حول مصير الصحراء الغربية بين أنصار اتجاه الجنرال فرانكو العسكريين بقيادة رئيس الحكومة كارلوس أرياس نافارو Carlos Arias Navarro ومعه زعيم الكتائب العسكرية، مدعّم من الجهاز العسكري، والذين يفضلون تحويل السلطة في الصحراء الغربية لصالح اللوبي المغربي. أما الاتجاه الثاني فيمثله التيار التقدمي بقيادة وزير الخارجية الإسباني بيدرو كورتينا موري Pedro Cortina Mauri وجزء من الجيش، مدعّمين من طرف التكنوقراط وضباط الجيش في إفريقيا واليساريين، فيقفون مع طرح جبهة البوليساريو في الإستقلال.[2]

بالنسبة لإسبانيا زادت مسألة مستعمراتها[*]من حدّة التوترات الداخلية، وهذا بسبب الاختلاف في وجهة نظر كل طرف حول مصيرها، خاصة منها الصحراء الغربية. ففي حين اعتبر البعض،على رأسهم الوزير في رئاسة الجمهورية كارو مارتينيز Carro Martinez، الاتفاقية مجرد مسألة لتصفية الإستعمار لا مفر منها، وأن الصحراء الغربية لا تستدعي لأن يقدّم من أجلها تضحيات بشرية ونفقات مالية، اعتبرها في المقابل وزير خارجية إسبانيا بيدرو كورتينا موري مسألة ذات أهمية، لدرجة أنه استقال مباشرة بعد قرار الحكومة بالانسحاب، حيث كانت الصحراء الغربية تعتبر في الإستراتيجية العسكرية والجيوسياسية لأنصار نظام فرانكو كخلفية لجزر الكناري، كما تخوّفوا من انتشار الحركة التحررية الصحراوية لتصل

---

(1) **Ibid** , p 135.

(2) Driss Abdessamad , « L'aspect géopolitique du conflit du Sahara occidental et son impact sur la scène régionale et internationale » ,**Thèse de Doctorat** , Université Paris 8 Vincennes , école doctorale pratiques et théories du politique pouvoir et relations sociales , 2010 , p 33

(*) جزر الكناري والصحراء الغربية.

إلى جزر الكناري، لذا كانت إسبانيا بحاجة للتنازل عن المنطقة لصالح حليف لها في القارة، والذي لن يكون إلا المغرب، وبرّرت إسبانيا الوضعية هذه بكون الجزائر تدافع عن الحركة التحررية في الكناري.[1]

ووقفت كل من الولايات المتحدة وفرنسا إلى جانب المغرب، وعملتا على الضغط على الحكومة الإسبانية ليسير نحو الاتجاه الذي يكون في صالحه. فالولايات المتحدة ضغطت عليها من خلال قواعدها العسكرية المتواجدة في إسبانيا، وفي نفس الوقت لم تكن راغبة في أن يدخل حليفيها(المغرب وإسبانيا) في حرب. أما فرنسا فضغطت عليها من خلال دعم انضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة، وبذاك دفع الطرفان الحكومة الإسبانية لقبول المحادثات وإمضاء اتفاقية مدريد الثلاثية.[2]

إن تدخل أوروبا في المغرب العربي يعود إلى أن المنطقة ذات أهمية بالنسبة للإتحاد الأوروبي ككل، حيث يعتبره مجالا لمصالحه الحيوية، خاصة في مجال الطاقة التي يزوّد بها أوروبا(خاصة الجزائر)، كما عمل على إقامة علاقات اقتصادية مع دوله لاعتبارها امتدادا وعمقا إستراتيجيا لأمن واستقرار أوروبا، وجسّدت ذلك فعليا خلال اتفاقية تعاون ثنائية أبرمتها مع كلا الطرفين(الجزائر ومع المغرب) كل على حدا سنة 1976.[3]

لهذا ومنذ انضمام إسبانيا إلى المجموعة الأوروبية سنة 1986، أعادت النظر في أولويات سياستها الخارجية من خلال بعث نشاطاتها على المستوى المتوسطي، وبمنح الأولوية لمنطقة المغرب العربي. وظهر ذلك من خلال الدفاع عن مصالحه على مستوى المجموعة الأوروبية في بروكسل، والعمل على تحقيق استقرار منطقة المغرب العربي، ووضع حد للتوترات في العلاقات بينهم، من خلال إقامة شبكة من المصالح الإقتصادية القطاعية.[4] حيث طوّرت علاقاتها بالمغرب وجعلته البلد الأول الذي يتلقى مساعداتها، كما قامت بتقوية الشراكة المالية معه، من خلال عدّة مخططات تقوم على سدّ النقص الذي تعاني منه في قطاع الاستثمار، من ضمنها مشاريع في قطاع الطاقة.[*][5]

بالنسبة لفرنسا وإن كانت قد وقفت مع المغرب كما سبق الإشارة إليه إلاّ أنّها كانت تجمعها علاقاتها مع الجزائر، ففي عهد الرئيس الجزائري هواري بومدين ضلّت علاقاتهما عموما جيّدة اقتصاديا، وإن تخللتها خلافات وصراعات، حيث حتى وإن كانت العلاقات اقتصاديا قد بلغت في تلك الفترة أوجها، وبدا من خلالها أن البلدان تمكنا من تجاوز مشاكلهما، إلا أنها سياسيا لم تكن جيّدة بسبب وقوف فرنسا إلى جانب المغرب في نزاع الصحراء الغربية.[6]

---

(1) **Ibid** , pp 33, 34.

(2) Driss Abdessamad , **op.cit** , p 34.

(3) علي ربيج ، **المرجع السابق الذكر**، ص 288.

(4) Rémy Leveau (Dir) , **op.cit** , p 135

(*) مشروع أنبوب نقل الغاز المستورد من الجنوب الجزائري عبر المغرب نحو أوروبا، ومشروع تركيب رابط كهربائي عبر مضيق جبل طارق.

(5) **Ibid** , p 136.

(6) رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، **المرجع السابق الذكر**، ص 238.

توترت العلاقات حتى قبل ظهور نزاع الصحراء الغربية بسبب تشكيل فرنسا محورا مع المغرب منذ صعود الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان إلى السلطة سنة 1974، والذي تجسّد من خلال تشكيل تحالف عسكري في شمال غرب القارة الإفريقية لمنع أي تحرك جزائري، وكانت تعتبر ذلك كحرص منها لتحقيق التوازن العسكري الإقليمي، من خلال الدعم العسكري للمغرب صديق الغرب. وبوصول اليسار الفرنسي بقيادة فرانسوا متيران سنة 1981، أملت الجزائر مساندة حكومته للاستفتاء في الصحراء الغربية، لكن ذلك لم يتحقق.[1]

عرفت الجزائر كيف تدير علاقاتها مع فرنسا وأن تبقيها جيّدة إلى غاية سنوات الثمانينات، إلا أن المغرب تمكّن من استمالتها إلى جانبه من خلال الاعتماد على عدّة شخصيات (سياسية وإعلامية وصناعية)، بل اعتبر المغرب الغرب كحليف ضروري لضمان استقراره الداخلي، وللتقرب من الإتحاد الأوروبي.[2] كما عملت فرنسا على التأثير على منظمة الوحدة الإفريقية التي أدارت هذا الملف لصالح المغرب، وهذا لكون هذه المنظمة ترتبط ارتباطا كبيرا بسياسة فرنسا، فعملت لأجل جعل اللعبة السياسية تميل لصالح المغرب، إلا أن هذه المنظمة اعترفت في الأخير بالجمهورية الصحراوية، فانسحب المغرب منها، لينتهي الأمر بتحويل القضية إلى منابر الأمم المتحدة بسبب التدخل الأمريكي المنافس لفرنسا في المنطقة، وهذا من أجل الإشراف بدوره مباشرة على هذا الملف.[3]

بقيت فرنسا حليفة المغرب في نزاع الصحراء الغربية، بل وتعمل على التأثير حتى إقليميا في القارة الإفريقية على أن يكسب المغرب حلفاء ومساندين من القارة، وتدخلت فرنسا لمساعدة المغرب حتى للإطاحة ببعض الأنظمة المعارضة لها في نزاع الصحراء الغربية، حيث ساعدت في الإطاحة سنة 1984 بالنظام الموريتاني المعترف بالبوليساريو.[*][4]

ب-بعد نهاية الحرب الباردة

أدت نهاية الحرب الباردة إلى اختفاء الإتحاد السوفياتي من المثلث المؤثر على المغرب العربي(الإتحاد السوفياتي- فرنسا- الولايات المتحدة الأمريكية)، فاحتفظت أوروبا وعلى رأسها فرنسا بوضعية المسيطر، وإن تأثرت قليلا بالعولمة وبتعدد الأقطاب إلا أنها لا تزال لها نفوذ فيها.[5]

بالنسبة للدول الأوروبية بعد الحرب الباردة، وفي إطار الإتحاد الأوروبي تزايد إهتمامها بالمغرب العربي، لرغبتها في لعب الدور القوي والمهيمن في المنطقة، خاصة بعد المنافسة التي أبدتها الولايات المتحدة الأمريكية، ورغبتها في قيادة العالم، بعد تفكك الإتحاد السوفياتي. وبدت الإستراتيجية الأمريكية

---

(1) Nourredine Abdi (Dir) , **op.cit** , pp 163 , 164.

(2) Pierre Vermeren ,« Le Maroc dans le contexte régional maghrébin », **op. cit** , pp 52,53.

(3) أمين البار، منير بسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية**، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص 48.

(*) حيث أطاح الكولونال معاوية ولد سيد أحمد الطايع بالرئيس الموريتاني محمد خونا ولد هيدالة.

(4) Alain Antil , **op.cit** , p . 52

(5) Khadija Mohsen-Finan (Dir) , Maghreb dans les relations internationales , **op.cit** , p 216

واضحة من خلال تعليمة التخطيط للدفاع Planning Guidanle Defence لسنوات 1994-1999 التي أصدرها البنتاغون الأمريكي سنة 1992، حيث كشفت عن إستراتيجية أمريكية عالمية شاملة في إطار النظام الدولي الجديد، وكشفها لمخاوف الولايات المتحدة في صعود دولة أو مجموعة دول إلى مستوى القوى العظمى خاصة اقتصاديا، لكون الصراع أصبح اقتصاديا.[1]

أمام التحدي الأمريكي، وما لذلك من خطورة على الإتحاد الأوروبي، سارع الأخير إلى وضع إستراتيجية متوسطية جديدة للتحكم في منطقة المتوسط، يضمن من خلالها استمرار التنمية لمواجهة منافسيه، خصوصا الولايات المتحدة، ليحقق ذلك فعلا في مؤتمر برشلونة في نوفمبر1995، والذي تمخض عنه تبني ثلاث مقاربات، تتمثل في حوار سياسي منتظم وتعاون اقتصادي مالي والتقارب الإجتماعي الإنساني، انتهت بتوقيع كل من الجزائر والمغرب لاتفاقيات ثنائية(ومعهما تونس).[2]

نفس الحال بالنسبة للعلاقات الإسبانية المغربية بعد الحرب الباردة، حيث كانت في قمّتها، وقام الطرفان بالتوقيع على معاهدة صداقة وحسن الجوار في الرباط في جويلية 1991، والتي من مضمونها حل المشاكل بين الطرفين عن طريق المفاوضات من دون اللجوء إلى القوّة، ودخلت حيّز التنفيذ بعد المصادقة عليها سنة 1995.[3] إلا أن التوتر ظهر في نفس السنة بسبب تنديد المغرب برغبة الحكومة الإسبانية بإضفاء الصفة الإسبانية على منطقتي سبتة ومليلية، من خلال إصدار قانون خاص بالحكم الذاتي فيها.[4] وفي هذه المرحلة اتجهت إسبانيا إلى دعم الصحراء الغربية ودعم استقلالها مخافة أن يتحرك المغرب للمطالبة بسبتة ومليلية والجزر التي احتلتها.[5]

كان المغربّ يعتبر نفسه كجسر بين القارة الإفريقية والأوروبية بل وكممثل لمصالحه في القارة، حيث بعد فشله في كسب تأييد منظمة الإتحاد الإفريقي بعدما اعترف بعضوية الصحراء الغربية، اتخذ اتجاه آخر قائم على سياسة اقتصادية في القارة الإفريقية، وهذا من خلال بناء علاقات اقتصادية ثنائية أو متعددة الأطراف مع الدول الإفريقية، والعمل كهمزة وصل للشركات الدولية الغربية في القارة، والتي يمكن لها أن تستثمر فيها من خلال المغرب.[6] وهذا ما يفسّر عدم اهتمامه الكبير بالقارة الإفريقية لوجود البديل الأوروبي، بل حتى العلاقات التي يقيمها مع الدول الإفريقية يوجهها لأن تكون نحو أوروبا كواصل ووسيط بين القارتين.

---

[1] علي ربيج ، "العلاقات الجزائرية الأوروبية بين الشراكة والاتحاد من أجل المتوسط"، **فكر ومجتمع**، مجلة فصلية جزائرية، عدد8، أفريل2011، ص 288 ، 289 .

[2] **المرجع نفسه** ، ص 289.

[3] Rémy Leveau (Dir) , **op.cit** . p 135 , 136.

[4] **Ibid** , p 136.

[5] مصطفى الخلفي، **المرجع السابق الذكر**.

[6] Alain Antil , **op.cit** , pp 46,47.

علاقات فرنسا مع دول المغرب العربي عموما منذ استقلالها إلى غاية سنة 1990[*] كانت جيّدة، رغم وجود فترات عرفت فيها توترا في علاقاتها الثنائية مع أحد عواصم المغرب العربي الثلاث.[1] أما أوروبا فتربطها على العموم مع الجزائر والمغرب في إطار دول المغرب العربي علاقات اقتصادية قوية من خلال الإتحاد الأوروبي، لكنها ظلت مرهونة بمنطق القوي والضعيف، والتبعية للإستعمار الجديد، فأوروبا تظل الطرف القوي بسبب تقاربها الإقتصادي واستقرارها السياسي، بينما دول الجنوب تعيش حالة من التدهور السياسي ومشاكل الإقتصاد وضعفه، اللااستقرار الداخلي، ونزاعات الحدود المرتبطة بنزاع الصحراء الغربية سبب الخلاف بين الجزائر والمغرب، ومع الحصار المفروض على ليبيا، وعجزها عن إيجاد إستراتيجيات تمكنها من تحسين وضعها، جعل كل ذلك علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي غير متكافئة، تميل لصالح أوروبا.[2]

أصبحت دول المنطقة محط أنظار الدول الغربية، التي تسعى إلى إحداث تغيرات في التوجهات العامة للدول المغاربية، لكن باتجاه ليس لصالح دول المنطقة، حيث اتجهت نحو عملية تفكيك وإعادة تركيب المنظومة الإقتصادية للمنطقة المتوسطية ككل، بما يخدم أوروبا والولايات المتحدة، في إطار علاقات غير متكافئة، وسياسات غامضة فيما يتعلق بنظرة الإتحاد الأوروبي للمشاكل التي تعانيها منطقة المغرب العربي، وهذا خاصة في مسألة إيجاد حلول للقضايا العالقة، إلى جانب موقفه غير الواضح حول نزاع الصحراء الغربية وعدم اكتراثه بإيجاد حل نهائي وسريع له، مما يظهر عدم إهتمام الإتحاد الأوروبي بخلق محيط يسمح له بتطوير علاقات التعاون معه في المنطقة.[3]

يبدو واضحا أن الإتحاد الأوروبي لا يسعى لحل المسائل السياسية العالقة في المنطقة المغاربية، فهو يعرف أنه من مصلحته ألا يسعى لذلك، مادام أن كل دولة تعمل منفردة، مما يجعل الأمور أقل تعقيدا له.

كان الأمر أكثر صعوبة للجزائر مع الإتحاد الأوروبي في فترة التسعينات، وهي أصعب مرحلة مرّ بها النظام الجزائري بسبب أزمة العنف التي دخل فيها جراء توقيف المسار الانتخابي، خاصة وأنّ الرأي العام العالمي اعتبره قطعا للطريق أمام الديمقراطية، لكن بالنظر إلى المواقف الدولية السياسية بالنسبة للوضع ومصالحها الإقتصادية، كان التباين والتناقض أحيانا واضحا في تلك المواقف.

وكانت فرنسا بعد توقيف المسار الانتخابي في الجزائر أول من يطلع على الأمر، بل وكانت على علم بمشاريع النظام، بل وساندت توقيف المسار الانتخابي، لتخوّفها من التيار الإسلامي الذي أبدى الرئيس الشاذلي الرغبة في التعايش معه،[4] رغم أن الخطاب الرسمي الفرنسي أظهر العكس، فخلال

---

[*] هي سنة وقوع حرب الخليج الثانية.

[1] Yves Lacoste et Camille (Dir) ,**op.cit** , p 503.

[2] علي ربيج ،**المرجع السابق الذكر**، ص 289، 290 .

[3] **المرجع نفسه** ، ص 290 ، 291.

[4] Lyes Laribi, **L'Algérie des généraux** , Paris , éd Max Milo, 2007 , p 119.

التصريح الذي أدلى به الرئيس الفرنسي فرانسوا متيران، في لقاء صحفي في لوكسمبورغ في 14جانفي سنة 1992، وصف توقيف المسار الانتخابي بالعمل غير الطبيعي، وأنه على النظام الجزائري العودة إلى الحياة الديمقراطية، في حين حسب بعض الشخصيات السياسية المقربة من النظام الفرنسي، فباريس منحت الضوء الأخضر للانقلابيين لتجنب وصول التيار الإسلامي للسلطة، بل ويرى الرئيس الفرنسي متران أن ذلك من مصلحة الجميع. وتتقاسم الطبقة السياسية الفرنسية هذا الرأي متحججة بأنه حتى هتلر وصل إلى السلطة بطريقة شرعية، لكن لو تدخل الجيش سنة 1933 للانقلاب عليه لكان أحسن.[1]

ولقد ذكّر المؤرخ الفرنسي بنجامين ستورا Benjamin Stora سنة 1995 أن فرنسا أعلنت رسميا دعمها للنظام الجزائري في حربها ضد الإرهاب، وأسباب ذلك الدعم من جهة إيديولوجية مرتبطة بالخوف من التوجه الإسلامي التطرفي، وحتى لا تقطع الجزائر علاقاتها بالإرث الكولونيالي، ومن جهة أخرى للمصالح الإقتصادية للشركات الفرنسية. وفي تلك الفترة توطّدت أكثر علاقات الجزائر الفرنسية الإقتصادية ودعمها المالي، وارتفعت زيارات شخصيات فرنسية للجزائر، واعتبرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ذلك بمثابة إعلان فرنسا للحرب.[2]

انتهجت عدّة دول نفس النهج الفرنسي، فبعد إعلان المجلس الأعلى للدولة لحالة الطوارئ يوم 9 فيفري 1992 بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة، وطّدت دول أخرى علاقاتها بالجزائر كايطاليا واليابان.[*] وحاولت الجزائر بدورها إغراء الدول الغربية بالمحروقات حتى لا تقاطعها، وبعد ذلك بفترة وجيزة (أسبوع فقط) منح البنك الدولي للبحث والتنمية BIRD قرضا للجزائر قدّر بـ 350 مليون دولار، ثم قرضا آخر في22 أفريل لتحرير التجارة. بدأت بعدها تظهر شركات تعمل في مجال الاستيراد والتصدير لاستغلال المال الجزائري الذي حوّلته نحو الخارج.[3]و تمكنت لاحقا العديد من المؤسسات الأجنبية من الحصول على موافقة لاستغلال آبار البترول في الجزائر.[4]

زادت الأوضاع الأمنية تدهورا في الجزائر، لذا في نهاية سنة 1992 تم التصويت على قانون مكافحة الإرهاب، وتم فرض حضر التجول وسط البلاد. وكانت الجزائر تبدي تقاربها مع النظام الفرنسي، حيث لمّا تورّط أحد الرعايا الفرنسيين في إحدى العمليات الإرهابية، قامت بتسليمه للسلطات الفرنسية تعبيرا عن حسن نية النظام الجزائري، وبالمقابل حصلت الجزائر على قروض تجارية من فرنسا وعلى مساعدات مالية، تبعتها في نفس السنة زيارات لوزراء فرنسيين للجزائر، تم الإعلان خلالها أن فرنسا تدعّم

---

(1) Lounis Aggoun et Jean-Baptiste Rivoire, **Françalgérie, crimes et mensonges d'états** , Paris , la Découverte , 2005 , pp 253 , 254.

(2) **Ibid** , pp 315 , 316 .

(*) منحت ايطاليا للجزائر أول قرض قدّر بـ 300 مليون دولار لدعم الاستيراد، نفس قيمة القرض منحتها اليابان. ارتفعت معها الواردات الجزائرية من العالم الغربي من 17%سنة 1973 إلى 33% سنة 1993.

(3) Lyes Laribi , **op.cit** , pp 124-127.

(4) **Ibid** , p 136.

الجزائر في محنتها، وفي نفس الوقت عمل النظام الجزائري على إقناع الغرب بكل الطرق على أنه لم يخطئ في اتخاذه قرار وقف المسار الانتخابي، ومواجهة خطر التطرف.[1]

استمرت الجزائر في إغراء المستثمرين الأجانب، وأمضت ما بين سنتي 1995 و1996 على عدّة مشاريع في ميدان التنقيب عن المحروقات مع عدّة شركات أجنبية[*]. وفي سنة 1996 تم تدشين رسميا أنبوب الغاز الرابط بين المغرب العربي وأوروبا، مع كل ما تحمله هذه الصفقات من علاقات مشبوهة.[2] لتبق المصالح الإقتصادية هي المتحكم الأساسي في علاقات الدول الغربية بالجزائر، بل وتجعل هذه المصالح حتى الجزائر والمغرب متفقتان على خدمتها حيث تفاهمتا رغم علاقاتهما المتوترة في تلك الفترة على إمداد أوروبا بالغاز عبر أنبوب يمر على المغرب. فحتى وإن لم تقف دول أوروبا أو فرنسا في صف دعم إستقلال الصحراء الغربية الذي تدعّمه الجزائر، وبالرغم من وضوح دعمها للمغرب في هذه المسألة، إلا أنها لا تتراجع عن مصالحها في الجزائر حتى ولو على حساب أفكارها الديمقراطية.

وظلّت الجزائر تعمل على تحسين صورتها دوليا، وتمكّنت من ذلك بفضل الجهود التي قام بها المسئولون السياسيون الجزائريون منذ نهاية سنة 1993، من خلال زياراتهم المكثّفة لعدّة عواصم أوروبية، للتأكد من دعمها، خاصة بعد الحملة والضغوط التي تعرضت لها على المستوى الدولي منذ انقلاب جانفي 1992.[*][3] فقبول الجزائر خدمة مصالح أوروبا هو لأجل إسكاتها على ما يحدث في الداخل.

في واقع الأمر، وحسب بعض المصادر في النظام الفرنسي، فهذا الأخير ساعد أجهزة المخابرات الجزائرية في مراقبة المعارضين للنظام الجزائري المتواجدين على ترابها، إلاّ أنّ هذا الموقف المعادي للتيار الإسلامي لا يتقاسمه الجميع على مستوى النظام الفرنسي، فالمعارضين لهذا الاتجاه كانوا يرون أن الحل بالنسبة للجزائر هو في الإصلاحات الإقتصادية والسياسية لمواجهة الأوضاع وليس بالقوّة.[**]

بعد نهاية فترة سلطة المجلس الأعلى للدولة،(سنة 1993)، بدأت العديد من الأطراف في النظام الفرنسي تساند الاتجاه السابق، أما التيار الإسلامي بزعامة عباسي مدني، فأخذ في التحرك على المستوى الأوروبي، حيث أسس في 14 سبتمبر 1993 "الهيئة التنفيذية للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الخارج"، مما أثار مخاوف النظام الجزائري في أن تتمكن الجبهة من إقامة علاقات مع الحكومات الأوروبية، لكن بسبب العمليات الإرهابية التي استهدفت رعايا فرنسيين في الجزائر عادت مخاوف الأنظمة الأوروبية من

---

(1) Lyes Laribi , **op.cit** , pp141-144.

(*) في سنة 1995 أمضت الجزائر على أكبر مشروع تنقيب واستغلال الغاز والبترول مع شركة BP بقيمة 3.5مليار دولار، وتبعتها اتفاقيات مع عدة شركات أجنبية،كتوتال Total، وأركو ARCO، وصلت 24 اتفاقية تنقيب، سبعة منها حققت نتائج في التنقيب.

(2) **Ibid** , pp 183 , 184.

(*)خاصة أنه في 2مارس1993 نشرت منظمة العفو الدولية في لندن تقريرا تدين فيه النظام الجزائري باختراقه لحقوق الإنسان.

(3) Lounis Aggoun et Jean-Baptiste Rivoire , **op.cit** , pp 316 , 317.

(**)رفض وزير الخارجية الفرنسي آنذاك ألان جيبي تلك المساعدات ومساندة النظام الجزائري، ودعى إلى الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

جديد من التيار الإسلامي،(***)[1] وأصبحت فرنسا معنية بالتهديد الإرهابي بعد الاختطاف الذي تعرضت له الطائرة التابعة للخطوط الجوية الفرنسية في 24 ديسمبر 1993.[2]

ومع تزايد سلسلة الاغتيالات والاختطافات التي مسّت حتى الأجانب، زادت الأمور حدّة مع الخلافات مع المغرب التي انتهت بغلق الحدود بين البلدين في 27 أوت1994 بسبب فرض الأخير للتأشيرة على الرعايا الجزائريين، لاتهامه للجزائر في التفجيرات التي تعرض لها المغرب، وضلّت فرنسا في نفس توجهها السابق، وأنها تدعّم الجزائر في حربها ضد التطرف.[3]

إنّ الظروف التي مرّت بها الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي، أدت الى تعرّضها للعزل الدبلوماسي، كما تعرضت خلالها لحملة إعلامية دولية شرسة، وأدانتها عدّة منظمات حقوق الإنسان. بل وقام الإتحاد الأوروبي بإرسال لجنة للنظر في الأوضاع في الجزائر، وطالبت لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة مناقشة الوضع واتهمت النظام بممارسة "إرهاب الدولة"، واعتبرت الجزائر ذلك مؤامرة من أعداءها.[4] رفضت العديد من الدول مساعدتها، ورفضت حتى فرنسا دعمها في حربها هذه، إلى غاية سنة 1998. لهذا ولسنوات عدّة بعد مرور الأزمة، رفضت الجزائر شراء الأسلحة الفرنسية مفضلة الاتجاه نحو ألمانيا وإيطاليا.[5]

إن العزلة التي فرضت على الجزائر تسبب في تعطل مسار التنمية، وذلك لضعف حجم الاستثمارات الأجنبية بسبب تخوف المستثمرين من انعدام الأمن والإستقرار. رغم التحسُّن الذي عرفته لاحقا، إلاّ أنّ ذلك لم يحسن من مستواها رغم العلاقة الإقتصادية التي تربطها مع الإتحاد الأوروبي إلا أنها علاقات استغلالية، جعلت منها دولة غير منتجة بسبب ظروفها.[6]

أما المغرب فإنّ علاقاته مع الإتحاد الأوروبي تحسّنت أكثر، حيث حصل على مكانة "الشريك المميّز" بعد التوقيع مع الإتحاد الأوروبي على اتفاقية شراكة سنة 1996، والتي دخلت حيّز التنفيذ منذ سنة 2000، وهذه العلاقات الإقتصادية مكّنته من تعميق علاقاته السياسية بالإتحاد، مستغلا بذلك الرئاسة الفرنسية للإتحاد الأوروبي. وبفضل ذلك أصبح المغرب أكثر مستفيد في المغرب العربي من

(***) وهذا بعد تعرض موظفين فرنسيين قي القنصلية الفرنسية للاختطاف في الجزائر في أكتوبر 1993.

[1] **Ibid** , pp 335 , 337.

[2] بومدين بلكبير، **الربيع العربي المؤجل الكوابح السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للتغيير في الجزائر**، ط1، عمان، دار فضاءات للنشر والتوزيع والطباعة، 2015، ص 136 .

[3] Lounis Aggoun et Jean-Baptiste Rivoire, **op.cit** , p 321.

[4] Rémy Leveau (Dir) , **op.cit** , pp 151 , 152.

[5] Luis Martinez , « L'Afrique du Nord en 2013 à l'aune de la crise au Mali» , **op.cit** , p 78.

[6] علي ربيج ، **المرجع السابق الذكر**، ص 292.

سياسة الجوار الأوروبية، والمساعدات المالية التي أصبح يتحصل عليها بشكل بارز.[*][1] وهو بذلك متقدم عن الجزائر في علاقاته مع الإتحاد.

بقيت فرنسا على نفس الخط، منذ عهد الرئيس الراحل هواري بومدين إلى حكم الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة، ولم تتغيّر مساندتها للمغرب. وظل النظام الجزائري طوال كل هذه المراحل يشك في أن فرنسا تدعّم المغرب عسكريا في هذه المسألة. لكن في فترة حكم الرئيس جاك شيراك ظهر نوعا ما سعي فرنسا لخلق نوع من التوازن بين الجزائر والمغرب، حيث في زيارة له للمغرب في نهاية سنة 2002 أشار إلى مقاطعات المغرب الجنوبية في حديثه عن الصحراء الغربية، في حين في زيارته إلى الجزائر اتخذ خطابا آخر بالحديث عن جبهة البوليساريو مشيرا إلى أن حل هذا النزاع متواجد على المستوى الأممي. وهذا الخطاب غير الواضح لم يطمئن الثنائي المتنافس(الجزائر والمغرب).[2]

بعد التطور الذي عرفته علاقات الجزائر مع الولايات المتحدة، والموقع الذي أصبحت تشغله هذه الأخيرة، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر في المغرب العربي وكل المنطقة، ظهر التنافس واضحا بين الولايات المتحدة وفرنسا، خاصة على الدول الفرانكفونية، وحلفائها الجديّين ومنهم المغرب.[3] بل وكان لهم دور في ما دخلت فيه كل من الجزائر والمغرب، حيث عرفتا تسابق نحو التسلح مع تطوّر التعاون الأمني في إطار الشراكات مع أوروبا والولايات المتّحدة الأمريكية، وظهر خلالها صراع غربي أوروبي أمريكي لتسويق العتاد العسكري للجزائر والمغرب، كما أنّ الولايات المتّحدة طوّرت علاقاتها بالجزائر ليس فقط لدواعي أمنية وإنّما لأهميتها كمصدر للطاقة، وكذلك لرغبتها في التواجد في المغرب العربي.[4]

وكرد فعل على الانتشار الجيوسياسي الأمريكي في المنطقة، عملت فرنسا على تطبيع ثم تعزيز العلاقات الفرنسية الجزائرية، ما زاد من حدّة التنافس بين باريس وواشنطن، فتكثّفت اتصالات باريس والجزائر لتأخذ أبعادا عسكرية، باتفاقهما على إرساء قواعد شراكة في الدفاع، مع التشاور على تطوير الشراكة والتعاون في الميدان العسكري والتكوين والتجهيز والمخابرات، وتبادل المعلومات ومكافحة الإرهاب، أدى إلى التوقيع على اتفاقين(الأولى حول تسليح الجزائر بأسلحة فرنسية، والثاني للصداقة). وهو ما يعتبر قطيعة مع سياسات الفتور السابقة تجاه الجزائر، بل ولما اتضح لها النفوذ الأمريكي في

---

[*]خاصة بعدما أصبح يتمتع بصفة "الوضع المتقدم" لدى الاتحاد الأوروبي ،ويصبح في وضعية أكثر من شريك عادي وأقل من عضو كامل. ولهذا بلغت المساعدات الأوروبية للمغرب 200 مليون يورو سنويا.

[1] "الاتحاد الأوروبي والمغرب" للدبلوماسية الفرنسية ، وزارة الشؤون الخارجية ، 2016 ، من الموقع **http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/maroc/l-union-europeenne-et-le-maroc/**، اطلع عليه يوم 18 جويلية 2016 ، على الساعة 18:37.

[2] Nourredine Abdi (Dir) , **op.cit** , pp 163 , 164.

[3] عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق الذكر**، ص 77 .

[4] رشيد روكبان ، "المغرب العربي وقضايا الأمن العسكري –المغرب والجزائر أنموذجا– أية رؤية متوسطية؟" ، **مجلة البحثية** ، مجلة مغربية للعلوم الإنسانية والإجتماعية ، عدد 4 ، خريف 2015 ، ص 236 ، 237 .

المنطقة فضّلت التركيز على ثلاث دول من المغرب العربي، وهي الجزائر والمغرب وتونس، من خلال مجموعة 3+4 بعدما كانت 5+5، وهذا لأهميتها بالنسبة إليها.[1]

في هذه المرحلة نجحت الجزائر وبرزت من خلال دبلوماسيتها، ما دعم مكانتها الدولية، وتمكنت من إعادة بعث دورها على مستوى القارة، واستعادت مكانتها كحليف للولايات المتحدة وأوروبا في الحرب على الإرهاب، وقيام التعاون الأمني.[2]

بعث ذلك نوع من التنافس في علاقاتها مع فرنسا، التي أرادتها الجزائر خارقة، خاصة مع المنافسة الإيطالية والإسبانية، وتأمل من ذلك أن تتوسط لها فرنسا مع الإتحاد الأوروبي من أجل جلب المستثمرين. وفعلا تطوّرت العلاقات الجزائرية الفرنسية في تلك الفترة، وأصبحت فرنسا المزوّد الرئيسي للجزائر بنسبة 25 %، وأصبحت الجزائر الشريك التجاري الثاني لفرنسا. بل نجحت الجزائر في إدراج فصل كامل عن مكافحة الإرهاب في اتفاق الشراكة، الأمر الذي كان يرفضه الإتحاد من قبل. مكّنها ذلك من فك عزلتها وإقامة حوار مع منظمة معاهدة الشمال الأطلسي، والذي أقصيت منه سنة 1990.[3]

لم يرحب المغرب بالتقارب الفرنسي الجزائري، حيث أثار الأمر مخاوفه، واعتبره موجها ضده، خاصة وأن الحكومة الفرنسية سعت لتنمية صفة المتحالف الإستراتيجي المتميّز لكلا البلدين، وهو ما أفقد هذه الميزة قيمتها، مع توسيع منحها لعدّة دول. في حين عملت فرنسا على استغلال واستثمار التوتر القائم بين الجزائر والمغرب بسبب نزاع الصحراء الغربية، ومنعت من تكوّن محور جزائري –مغربي، والذي يعدّ أساسيا لبعث إتحاد المغرب العربي، رغم أنها ظلّت تشير إلى أنه من مصلحتها التعامل مع تنظيم متماسك، ليكون شريكا قويا للإتحاد الأوروبي في الضفة الغربية للمتوسط.[4]

رغم علاقات الدول الأوروبية مع الجزائر إلا أنه في نزاع الصحراء الغربية فهي لا تزال تدعّم الطرح المغربي، حيث دعّم الإتحاد الأوروبي اقتراحه لمشروع الحكم الذاتي، وظهر ذلك من خلال عمل بعض من نواب الإتحاد على التأثير بوزنهم السياسي والاقتصادي من خلال حملة لدعم مبادرة حكم المغرب في سنة 2007، والتي يعتبرونها الحل الأفضل والتوافقي والمقبول لحل النزاع.[5]

فالمغرب مهم لأوروبا، فهي تعتمد عليه حتى في أمنها، باعتبارها له بلدا مستقرا، حيث استقراره ضمان لاستقرار أوروبا وحصن لها ضد التطرف، بل وحذّر بعض من النواب الأوروبيين من خطر الاضطراب الذي يحدث في الساحل والصحراء، وما قد يؤدي به إلى التأثير على الشباب الصحراويين ليورّطهم في التطرف والإرهاب، في حين يرى الأوروبيون من مشاريع المغرب في الصحراء إمكانية

---

(1) **المرجع نفسه** ، ص 77 ، 78 .

(2) فخر الدين ميهوبي، **المرجع السابق الذكر** ، ص 206.

(3) خالد شايب، **بوتفليقة الرئيس وحصيلة التحدي**، ترجمة كابويا عبد الرحمان، الجزائر ، دار الحكمة،2004، ص 214 ، 215.

(4) Nourredine Abdi (Dir) , **op.cit** , pp 164 , 165.

(5)"حملة داخل الاتحاد الأوروبي ضد البوليساريو لدعم مغربية الصحراء" ، هبة بريس المغربية ، من الموقع **http://hibapress.com/details-76621.html** ، اطلع عليه يوم30 جويلية 2016 ، على الساعة 18:03.

لتحسين معيشة الصحراويين بتوفير مناصب الشغل لهم، وإبعادهم بذلك عن الانخراط في النشاطات الإرهابية.[1] وهو ما يدخل في إطار السيناريو المغربي في إمكانية تحوّل منطقة الصحراء إلى مرتع للإرهاب، باستقطاب الصحراويين من طرف التنظيمات الإرهابية المنتشرة في المنطقة، حيث يحاول المغرب جاهدا تحويلهم إلى مهددين لأمن المنطقة، وليس كحركة تسعى لتحرير الصحراء الغربية.

عمل الإتحاد الأوروبي على بناء علاقات اقتصادية وسياسية قوية مع المغرب، كما قام بتقوية التعاون الأمني معه، حيث العديد من الدول الأوروبية لها علاقات وثيقة مع المغرب، بل وتصدر لها الأسلحة منذ عقود، مخالفة بذلك مدوّنة وقواعد السلوك الأوروبية لسنة 1998، والتي أصبحت الموقف المشترك منذ سنة 2008. حيث حجم التحويلات نحو المغرب التي تم السماح بها مابين سنتي 2003 و2008 تجاوزت 832,275,926 أورو، وعلى رأس الدول المصدرة فرنسا وإسبانيا، إلى جانب عقود أخرى حول تسليح المغرب، لترتفع أكثر سنة 2009، بحيث 10 % من الصادرات الأوروبية موجهة للمغرب لوحده، ومعظمها معدات حربية، وهذا بالرغم من النزاع القائم بين المغرب والصحراء الغربية، وما تمليه المعايير الثمانية للسلوك المشترك الذي اتفقت عليه الدول الأوروبية (أنظر الملحق رقم 7).[2]

ومحاولة من الجزائر لاستدراك التأخر الذي سجلته في علاقاتها مع أوروبا مقارنة بالدول المغاربية الأخرى، فإنها عملت على توسيع إهتمامها بالقضايا الدولية من أجل تحقيق مصالح إقليمية، فبعدما وقفت مع السياسة الأمريكية المضادة للإرهاب في منطقة الساحل، أخذت في تطبيق فعلا للسياسة الأوروبية حول مشاكل الهجرة واللجوء، من خلال إتباع سياسة "الثورة السلبية" révolution passive مع الإتحاد الأوروبي، حيث أخذت بنفس الخطاب الأوروبي الذي يعتبر الهجرة تهديدا، لتلتحق بذلك بالدول المغاربية التي سبقتها في ذلك، تحت ضغط الشروط الأوروبية وتأثير بعض المؤسسات كحوار مجموعة 5+5. واستغلت الجزائر مكانتها الهامة في منظومة الهجرة الأورو- إفريقية باعتبارها دولة عبور، من أجل الحصول على استثمارات واندماج اقتصادي كفيل بتفعيل اقتصادها التابع للمحروقات. ولكن ينظر إلى هذه "الثورة السلبية"على أنها متناقضة مع ما تفعله الجزائر في المهاجرين على ترابها، وما تطالبها من امتيازات للمهاجرين الجزائريين في الخارج خاصة في مسألة إعادة التفاوض مع فرنسا حول اتفاقية سنة 1968.[3]

أصبحت كل من المغرب والجزائر مهمتان بالنسبة لأوروبا في إطار علاقات هذه الأخيرة بدول شمال إفريقيا وتحديدا بدول المغرب العربي، حيث سعت إلى تطوير العلاقات معها في إطار التقارب الأورومتوسطي، بالنظر إلى المصالح وأوجه التعاون التي تربط الضفتين، ومن أجل جعل المنطقة منطقة سلام وتعاون لابد لها من تجاوز الظروف الدولية الراهنة الناتجة عن تداعيات العولمة، أي عليها التعاون

---

[1] **المرجع نفسه** .

[2] Jihan Seniora , **op.cit** , pp 76 , 77.

[3] Salim Chena ,«Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo-maghrébine » , **op.cit** , p111.

في مختلف الأصعدة، مما يسمح بإعادة الإهتمام للمنطقة المغاربية بعد تهميشها بسبب نتائج الحرب الباردة. وحتى تصبح هذه المنطقة آمنة لابد من تحييدها من خلال التعاون والأمن بين دوله، بدل إدخالها في نزاعات ومواجهات عسكرية، وهذا بحكم العلاقات التاريخية التي تربط الطرفين حتى بعد إستقلال دول المغرب العربي، والتي يمكن أن تقام من خلاله علاقات مشتركة تحقق مصالح الطرفين. إلى جانب أن الإتحاد الأوروبي يعتبر منطقة المغرب العربي مجالا لمصالحه الحيوية، خاصة على صعيد تزويد أوروبا بالطاقة والتي تعد الجزائر مصدرها الأساسي، مما جعلها تعتبر الدول المغاربية امتدادا وعمقا إستراتيجيا لأمن أوروبا واستقرارها الإقتصادي، وهو ما جعل قادة الدول الأوروبية يهتمون بإقامة علاقات تعاونية معها.[1]

هذه الأسباب دفعت بالرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي إلى تبني مشروع الإتحاد المتوسطي الجديد، والذي يعّبر عن مسعى فرنسي أوروبي لتدارك ما وصل إليه مسار برشلونة من انسداد، جراء فشل الدول الأوروبية في إيجاد حلول للمسائل العالقة كالهجرة السرية والأمن، إلى جانب محاولة تجنب القضايا الخلافية المرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي، ونزاع الصحراء الغربية.[2]

بعدما كانت فرنسا ولفترة طويلة تساند الطرح المغربي، فبهذا المشروع تسعى إلى الوقوف موقفا محايدا في المسألة التي يوجد فيها خلاف بين الجزائر والمغرب، حتى لا تخسر أي طرف، وتضمن بذلك مصالحها واستمرار علاقاتها، خاصة مع الجزائر. فالجزائر تعتبر بالنسبة لها إحدى حلقات التعاون الأساسية لأهميتها الإستراتيجية اقتصاديا وسياسيا، ودولة محورية لثروتها الطاقوية المهمة للإقتصاد الأوروبي. وتحاول الجزائر بدورها استغلال ثقلها الإقتصادي في المنطقة للعب أدوار جديدة في إطار التحولات التي تعرفها المنطقة، من خلال مؤسسات دولية وإقليمية وعن طريق المشاريع التي تقترحها أوروبا و أمريكا، وهذا للتخلص من السلبيات المترتبة عن سنوات الأزمة التي عرفتها في التسعينات.

إلا أنّ الإتحاد من أجل المتوسط أظهر منذ البداية فشله، ويعود ذلك إلى سياسة الطرف الأوروبي التي تعتمد على الكيل بمكيالين، وغظها الطرف من أجل تحقيق مصالحها، عن الانتهاكات والتجاوزات التي تعرفها حقوق الإنسان في الضفة الجنوبية للمتوسط، وفي منطقة الصحراء الغربية جراء الأوضاع والانتهاكات المتكررة للمملكة المغربية، وهو الأمر الذي كانت ترفضه الجزائر.[3]

تحسّنت العلاقات الجزائرية الفرنسية في فترة الرئيس الحالي فرانسوا هولاند مقارنة بفترة رئاسة نيكولا ساركوزي، الذي تميل علاقاته لصالح المغرب، لكنها توتّرت مجددا بسبب نزاع الصحراء الغربية، وبسبب مشروع فرنسا الجديد لمجموعة "رونو" في المغرب الذي اعتبر طعنة في العلاقات الإقتصادية الفرنسية الجزائرية، يضاف إليها مسائل أخرى (أوراق باناما، ونشر الصحف الفرنسية لفضائح الفساد في

---

[1] علي ربيج، **المرجع السابق الذكر** ،ص 287 ، 288.

[2] **المرجع نفسه**، ص 392 ، 393.

[3] **المرجع نفسه**، ص 291 – 295.

الجزائر، وتعرض وزير الإتصال الجزائري للتفتيش في مطار باريس)، وكانت لصالح العلاقات الفرنسية المغربية، لوقوف فرنسا المستمر مع المغرب في نزاع الصحراء الغربية.[1] لذا جاء على لسان سفير الصحراء الغربية في الجزائر بشرا حمودي أنّ فرنسا تستمر في مساندة الطرح المغربي، وتعرقل جهود الأمم المتحدة، حتى وإن لم تستعمل حق الفيتو فهي تهدد باستعماله في حالة اتخاذ مجلس الأمن قرارا حاسما في النزاع، لدرجة أنها أصبحت في وضعية محرجة أمام العالم لمخالفتها الشرعية الدولية المساندة لقضية الصحراء الغربية.[2]

كما شملت الاتفاقيات الإقتصادية التي جمعت بين الإتحاد الأوروبي والمغرب حتى مناطق في الصحراء الغربية، وهي المسألة التي أدت بالبوليساريو إلى رفع القضية إلى محكمة العدل الأوروبية حول الاتفاقية الأوروبية المغربية التي تخص المنتجات الزراعية، الأمر الذي قضت فيه المحكمة لصالح البوليساريو، كون أن المنطقة قد صنفت منذ سنة 1963 من طرف الأمم المتحدة على أنها إقليم ينبغي تصفية الإستعمار منه، لذا ألغي الجزء المرتبط بالصحراء الغربية من محتوى الاتفاقية التجارية لسنة 2012 بين الإتحاد الأوروبي والمغرب في ديسمبر 2015، مما أدى بالمغرب إلى التهديد بقطع علاقاته الدبلوماسية مع الإتحاد، إلا أن مجلس الإتحاد الأوروبي، لتدارك ذلك، لم يمنح حق رفع مثل هذه الدعوة لجبهة البوليساريو لأنها ليست بدولة، بل كناطق بإسم الصحراويين فقط، مما اعتبره نصرا للمغرب.[3]

تراجع الموقف الأوروبي الذي طالما دعّم المغرب في سياسته في الصحراء الغربية وغض البصر عنها، الأمر الذي أغضب المغرب، حيث في تقرير أعدّه البرلمان الأوروبي بعنوان "احتلال أم إلحاق.." قارن التقرير بين القضية الصحراوية والقضايا الأخرى المماثلة، كالقضية الفلسطينية وشبه جزيرة القرم التي ألحقتها روسيا بأراضيها إثر النزاع مع أوكرانيا، ودرس القضية وفق منظور القانون الدولي، وخلص إلى أنّ الوجود المغربي في الصحراء الغربية يعتبر احتلالا، وهو الأمر الذي صرّح به الأمين العام الأممي في زيارته للمنطقة في النصف الأول سنة 2016، حيث أكّد التقرير على أن اللاجئين الصحراويين في تندوف ما هم إلا جزء من الشعب الصحراوي، فروا من انتهاكات القوات المغربية لحقوقهم في المنطقة المحتلة. وكانت مسألة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية هي المسألة التي تقلق المغرب

---

[1] إسماعيل فويار، " صحيفة جزائرية : أزمة وتصعيد بين الجزائر وفرنسا والمستفيد المغرب"، في قناة الأيام 24 المغربية، 9 أفريل 2016 ، من الموقع **http://www.alayam24.com/articles-22118.html**، اطلع عليه يوم 28 جويلية 2016 ، على الساعة 12:55.

[2]" السفير الصحراوي بالجزائر للاذاعة: انحياز فرنسا للمغرب جعلها تعرقل كل الجهود الأممية لحل القضية الصحراوية"، الإذاعة الجزائرية ، وكالة الأنباء الجزائرية ، من الموقع**http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160726/84495.html**، اطلع عليه يوم 27 جويلية 2016 ، على الساعة 12:01.

[3] Nadia Lamlili , « Maroc-UE :le maintient du Sahara Occidental hors de l'accord agricole plaidé par Bruxelles », le 13 septembre 2016 ,in **http://www.jeuneafrique.com/356875/economie/maroc-ue-maintien-sahara-occidental-de-laccord-agricole-plaide-a-bruxelles/?utm_source=Facebook&utm_medium=+Articles&utm_campaign=PostFB_13092016** consulté le 14 septembre 2016 , à 15 :30.

وظل يتهرب من مناقشتها. فعلى مستوى اجتماعات مجلس الأمن الذي أراد إدراجها ضمن مهام البعثة الأممية في الصحراء الغربية "المينورسو". وزاد قلقها أكثر لما أثارها بدوره البرلمان الأوروبي.[1]

ويظهر أنّ الدول الأوروبية تتبع نفس السياسة الأمريكية، في حين كان على البناء الأوروبي أن يفرض نفوذه السياسي المؤثر في العلاقات الدولية، من خلال طرح رؤاه الإستراتيجية لإيجاد حلول للقضايا والمشاكل الدولية، بطرق عادلة وذات مصداقية، وعلى رأس هذه القضايا نزاع الصحراء الغربية، حيث كان عليه الابتعاد عن لعب دور المؤيد للسياسات الأمريكية غير المتوازنة الفاقدة للمصداقية الدولية. وإن نجح الإتحاد في بناء قوة اقتصادية إلا أنه لم ينجح في بلورة سياسة أوروبية موحّدة، ورسم سياسة خارجية متجانسة تصل إلى مستوى التحديات التي تعرفها العلاقات الدولية. كما تغيب لديه رؤية أمنية دفاعية أوروبية خارج إطار حلف الناتو، وهو الأمر الذي كان بإمكانه خلق نوع من التوازن العسكري في ظل نظام دولي تطغى عليه الأحادية القطبية الأمريكية.[2] لذلك فالإتحاد الأوروبي يتعامل مع نزاع الصحراء الغربية وفق المنظور الأمريكي، الداعم للسياسة المغربية في الصحراء الغربية.

مع وجود أمريكا في المغرب العربي أصبح الأمر يقلق أوروبا، خصوصا فرنسا، حيث بدأ التنافس بينهما يظهر واضحا للعلن مع كشف فرنسا لوجود قوات أمريكية على الحدود الليبية الجزائرية مما أغضبها، وهذا لوجود تقسيم للمصالح بين الولايات المتحدة وحلفاءها في الدول التي يضربها الإرهاب للسيطرة عليها. وتواجد الولايات المتحدة في شمال إفريقيا وضّح أنّ فرنسا فشلت في دفعها للعراق وسوريا للإنفراد بشمال إفريقيا. وتوسّع الصراع بين الطرفين في ظل توسع تنظيم داعش في ليبيا. كما أغضب الأمر قبول ليبيا التعاون مع الولايات المتحدة، لتناقض الأمر والتزامات ليبيا مع دول الجوار، وتعهداتها للجزائر حول التنسيق معها في ميدان الأمن وحماية الحدود ومنع تدفق السلاح والإرهاب.[3]

ظهر التنافس الأمريكي الفرنسي خلال زيارة الرئيس الأمريكي أوباما لتونس ونجاحه في استقطابها في مجال الأمن، فاتجه الرئيس الفرنسي بدوره نحو الجزائر في زيارة في 15 جويلية 2015، لاستقطابها في مجال مكافحة الإرهاب والنفط والغاز وفي مجال الدفاع (بيع السلاح) والأمن(الهجرة غير الشرعية) لاستخدام ورقة الجزائر كدولة عربية قوية لها نفوذ في ليبيا، وحدود مشتركة ضخمة، ولتكثيف الشراكة الإستراتيجية الموقعة بين البلدين منذ سنة 2012،[4] وهو ما يظهر لنا أن التنافس لم يعد جزائري مغربي فقط وإنّما غربي، لكن من منظور تنافس كل منهم على مصالحه لا غير.

---

[1] وليد ع ،" التواجد المغربي في الصحراء احتلال...والصحراويون رافضون له" ، في الشروق اونلاين ،من الموقع **http://www.echoroukonline.com/ara/articles/497354.html**، اطلع عليه يوم 13 سبتمبر 2016 ، على الساعة 18:36.

[2] عبد الوهاب بن خليف، **المرجع السابق الذكر**، ص 119.

[3] "الإرهاب في ليبيا وكارثة الاستقطاب الأمريكي الفرنسي لتونس والجزائر" ، **المرجع السابق الذكر**.

[4] **المرجع نفسه**.

المطلب الثاني:الولايات المتحدة الأمريكية والعلاقات الجزائرية المغربية في ظل تطوّر نزاع الصحراء الغربية

1- تاريخ علاقات الجزائر والمغرب مع الولايات المتحدة الأمريكية

كانت أول الروابط التي تجمع الولايات المتحدة مع شمال إفريقيا بعد استقلالها عن التاج البريطاني، هي روابط وعلاقات تجارية، فلما كانت المستوطنات تحت الحماية البريطانية كانت الأخيرة هي من تتولى العلاقات التجارية مع أوروبا وشمال إفريقيا، وكانت الجزائر وقتها تحوّل الأمريكيين المسافرين على السفن البريطانية الذين توقفهم في مياهها إلى عبيد. مع إستقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا فقدت حماية بريطانيا على سفنها. أما المغرب فالسلطان المغربي كان أول من يعترف باستقلالها سنة 1777، والوحيد في شمال إفريقيا الذي منح لسفن الولايات المتحدة الحماية.[1]وهو أول من أقام علاقات معها، ووقعا سنة 1787 اتفاقية صداقة، وتعد أقدم اتفاقية تربط الولايات المتحدة بدولة أجنبية، ولم تفسخ إلى يومنا هذا.[2]

في حين علاقاتها مع الجزائر كانت متوترة بسبب إيقاف الجزائر لسفنها عرض البحار، دامت التوترات بينهما 12 سنة، حجزت الجزائر فيها 12 سفينة أمريكية و150 بحارا، معظمهم حوّلوا إلى عبيد. اضطرت الولايات المتحدة لدفع فدية (بمليون دولار) مقابل إطلاق سراح من ظلّ فيهم على قيد الحياة. وكانت الولايات المتحدة عاجزة على الصد للجزائر لعدم امتلاكها لأسطول عسكري، مع رفض الدول القوية حمايتها. لما تمكّنت من تكوين أول أسطول لها توصلت دبلوماسيا إلى اتفاق مع الجزائر، وفي أول نزول للأسطول الأمريكي في البحر المتوسط تمكّن من السيطرة على طرابلس، والتي دخلت في حرب ضدها سنة 1801، كما كانت في صراع مع تونس. تمكّن الأسطول الأمريكي من التفاوض مع المسئولين في المنطقة للتوصل إلى اتفاقيات سلام، في حين كان يدفع لدول شمال افريقيا جزية نقدية.[3]

لم يغادر الأسطول الأمريكي سواحل شمال إفريقيا إلا بقيام الحرب مع بريطانيا مابين سنتي 1807و1815، وتناقص بعدها إهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة إلى غاية سنة 1825،حيث بعثت بأول طالب إلى الجزائر لتعلم اللغات العربية والبربرية والتركية لتحسين علاقاتها ووجودها بالمغرب العربي، وفي سنة 1867 أمضت أول التزام دولي متعدد الأطرف، وكانت لها اتفاقية لبناء منارة في رأس سبارتل غرب طنجة على الجانب الإفريقي لمضيق جبل طارق.[4]

لما بدأت الدول الأوروبية تتنافس على منطقة شمال إفريقيا لم تعارض الولايات المتحدة ذلك، ولم تتدخل في القضية، ولم تحدث لها أي مشاكل في المنطقة، إلا في سنة 1904 لما تم اختطاف مواطن أمريكي مقيم في طنجة، حيث أطلق سراحه بتوسط أوروبي لدى السلطان المغربي مقابل فدية. ما

---

(1) Bassma Khoudmani-Darwish (Dir) ,**op.cit** , p 362.

(2) Khadija Mohsen-Finan (Dir) , Le Maghreb dans les relations internationales , **op.cit** , p 215

(3) Richard Parker , «La politique des Etats-Unis au Maghreb», **op.cit** , pp 362 , 363.

(4) **Ibid** , pp 363 , 364.

عدا ذلك لم يكن للولايات المتحدة أي تدخل في المنطقة حتى في مسألة احتلالها، إلا في حالة المغرب حيث تدخل الرئيس روزفلت للتوسط بين فرنسا وألمانيا. كما حضرت الولايات المتحدة الأمريكية مؤتمر الجزيرة سنة 1906، والذي بموجبه تمّ فرض رقابة دولية على الإصلاحات في المغرب، والحماية الفرنسية والإسبانية عليها، لكن لم تعترف بالأخيرة إلا سنة 1917.[1]

في تلك الفترة كانت المنطقة محل إهتمام دولي، حيث بدأت الصراعات بين الدول الأجنبية على المغرب العربي، وخاصة المغرب بين كل من ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وبريطانيا والبرتغال وايطاليا، ما ظهر واضحا منذ مؤتمر الجزيرة سنة 1906، وما يحدث حاليا ما هو إلا استمرار للسياسة الدولية التنافسية من خلال التدخلات الأجنبية في دول المنطقة بمختلف الأشكال الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية، من أجل تحديد شروط غلبة إستراتيجية أطراف النزاع.[2]

بالعودة إلى علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع دول منطقة المغرب العربي ككل في فترة استعمارها فإنها كانت جيّدة، ونادرا ما توترت، ومع الإحتلال الفرنسي والإيطالي للمنطقة اهتمت الولايات المتحدة بالمنطقة في إطار علاقات دول المغرب العربي بالاستعمار، من خلال العلاقات الثنائية لكل دولة مع مستعمرها.[3] عملت الحرب العالمية الثانية على إعادة توزيع مصالحها على المستوى الجغرافي، حيث أعدّ الحلفاء للنزول على سواحل البحر المتوسط لأوروبا، فنزلوا على سواحل المغرب والجزائر سنة1942، ولعبت الولايات المتحدة دورا على مستوى الحركات التحررية في المنطقة، حيث التقى الرئيس الأمريكي روزفلت بالسلطان محمد بن يوسف(الملك محمد الخامس)، في حين ألقى جون فيد جيرالد كينيدي سنة 1959 خطابا في مجلس الشيوخ الأمريكي لصالح إستقلال الجزائر.[4]

أ- العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الحرب الباردة

أولا - قبل ظهور نزاع الصحراء الغربية

أثناء الحرب الباردة حرصت دول المغرب العربي على الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع القطبين، وإن كانت الجزائر قريبة من المعسكر الشرقي إلا أنها احتفظت بعلاقاتها مع الغرب، في حين فضل المغرب الغرب دون أن يقلص علاقاته مع المعسكر الشرقي. وكان للمعسكر الغربي وزن في المنطقة بسبب احتفاظ دول المغرب العربي بعلاقات تاريخية مع استعمارها، فاستفادت الولايات المتحدة من هذا الوضع، خاصة أن دول المغرب العربي كانت تستعمل علاقاتها معها لتقليص تبعيتها لأوروبا. لكن تبقى العلاقات مع فرنسا المحدّد الرئيسي للعلاقات مع مثلث الولايات المتحدة - فرنسا - والإتحاد السوفياتي.[5]

---

(1) **Ibid** , pp 365 ,366.

(2) مصطفى الخلفي، **المرجع السابق الذكر**.

(3) Khadija Mohsen-Finan (Dir) , Maghreb dans les relations internationales , **op.cit** , p 215

(4) **Ibid** , pp 215 , 216.

(5) **Ibid** , p 216.

اعترفت الولايات المتحدة بالأهمية الجيواستراتيجية للمغرب منذ سنوات الأربعينات، بنزول الحلفاء في المغرب في نوفمبر 1942، حيث اختارته ليكون ميدانا للسياسة العالمية لواشنطن،[1] في حين عرفت العلاقات الجزائرية الأمريكية توترات أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث استعملت الولايات المتحدة سواحل الجزائر كخلفية لقواتها استعدادا للنزول بايطاليا وجنوب فرنسا. كما أنّ الحركة الوطنية الجزائرية لم تحض بتعاطف الولايات المتحدة الأمريكية (بعكس المغرب) لأهمية فرنسا كعضو في الحلف الأطلسي، واعتبارها الجزائر مقاطعة تابعة لها. لكن لما كان كينيدي عضوا في مجلس الشيوخ الأمريكي أشار إلى المسألة الجزائرية، بل واعترف باستقلالها قبل اغتياله سنة 1963.[2]

أما بالنسبة للإتحاد السوفياتي فبالرغم من الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة المغرب العربي إلا أنها لم تحض إلا بالاهتمام القليل بالنسبة لستالين(ماعدا ليبيا)، لاعتباره المغرب العربي(تونس والجزائر والمغرب) جزءا من الإمبراطورية الإستعمارية الفرنسية، وكانت أوروبا المنطقة الرئيسية للمصالح السوفياتية، حيث كانت تسعى إلى إرضاء فرنسا حتى تواصل في خط منعها لدخول ألمانيا للقطب الغربي ومنع إعادة تسليحها، لهذا لم تتدخل في المناطق التي تعتبرها فرنسا داخلة في شؤونها الداخلية، وكانت تشجّع وضعية فرنسا في منطقة المغرب العربي حتى لا تتمكن الولايات المتحدة من فرض هيمنتها عليها، فإلى غاية سنة 1950 لم يكن يهتم السوفيات بتصاعد نشاط الحركات الوطنية في المغرب العربي.[3]

بعد إستقلال المغرب أقام علاقات جيّدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فهو أول من يعترف بها، كما تربطهم معاهدة صداقة، واعتبر الملك الحسن الثاني صديق ومستشار رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، واشترط لأن يكون للممثل الدبلوماسي الأمريكي في الرباط علاقات شخصية مع الرئيس الأمريكي. وعمل المغرب على تقوية علاقاته معها الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة علاقاته المتراجعة مع فرنسا التي لا تزال متواجدة في المغرب، لهذا ضلت إلى الآن العلاقة بين الأطراف الثلاثة تطرح مشاكل بل وخلقت اختلافات في الرؤى وسط القادة المغربيين.[4]

رغم ما سبق عرفت علاقات المغرب مع الولايات المتحدة بعد استقلاله فترات توترات حادة،[*] لكن ضلت الولايات المتحدة تحترم الوضع السياسي في المغرب رغم تاريخها المعادي للأنظمة الملكية. وبعد حل البرلمان المغربي سنة 1965 والمحاولات الانقلابية التي تعرض لها الملك الحسن الثاني(سنتي 1971 و1972) بدأت تشك في استمرارية النظام الملكي المغربي، بل وفي نهاية سنة 1970 في فترة

---

(1) Moumen Diouri, **op.cit** , p 106

(2) Khadija Mohsen-Finan (Dir) , Maghreb dans les relations internationales , **op.cit** , p 224.

(3) Khadija Mohsen-Finan (Dir) , **Maghreb les années de transitions** , Paris , éd CNRS, 2011,pp341,342.

(4) Khadija Mohsen-Finan (Dir) , Maghreb dans les relations internationales , **op.cit** , pp 218 , 220.

(*)بسبب وجود قواعد عسكرية أمريكية في المغرب والتي تم إقامتها في إطار الحلف الأطلسي في فترة الحماية من دون استشارة المغرب، وهو ما واعتبره مساسا بسيادته. استغرقت المسألة 22 سنة ليتم حلّها سنة 1982، باستعادة المغرب لتلك القواعد.

حكم الرئيس كارتر رفض الكونغرس إرسال طائرات مكافحة العصابات لمساعدة المغرب ضد جبهة البوليساريو، مما أدى إلى تدهور العلاقات بين البلدين.[1]

أما مع الجزائر فعلى مستوى سياستها الخارجية ضلّت في مواقفها تقلق واشنطن منذ سنة 1960، وبعد إستقلال الجزائر وقبولها كعضو في منظمة الأمم المتحدة في 8 أكتوبر 1962، زار الرئيس الجزائري بن بلة هافانا بعد عودته مباشرة من الولايات المتحدة، وكانت أزمة الصواريخ في تلك المرحلة قد بلغت ذروتها، بل وطلب الرئيس الجزائري مع فيدال كاسترو إنسحاب الولايات المتحدة من قاعدة غوانتانامو. في سنة 1963 قامت الجزائر بتأميم الممتلكات الأمريكية في الجزائر، ودعّمت شمال الفيتنام، ووطّدت علاقات مع الدول الاشتراكية، فارتفعت في تلك المرحلة المساعدات العسكرية الأمريكية للمغرب(وتونس التي لها كذلك خلاف حدودي مع الجزائر) رغبة منها في خلق لا توازن في القوة مع الجيش الجزائري في حرب الرمال، مما جعل الجزائر تتهم الولايات المتحدة بمساعدتها للمغرب،[2]

توترت العلاقات الجزائرية الأمريكية أكثر سنة 1967 بسبب اختراق البحرية الأمريكية (الأسطول السادس) المياه الإقليمية الجزائرية، وكانت العلاقات الجزائرية المغربية حينها متأزمة بسبب تأخر حل الخلاف الحدودي بينهما. تزامن ذلك مع نشر نائب الأميرال هاينز الأمريكي لتقرير يتحدث فيه عن عدم ترك الأمور تتأزم في المغرب العربي للمستوى الذي قد يصل فيه كل من تونس والمغرب إلى العجز عن الدفاع عن نفسهما، أو عدم القدرة على الصمود، واعتبرت الجزائر ذلك كاستفزاز لا أسس له، يدخل في إطار تخطيط مشترك مغربي–أمريكي.[3] وظلّت الجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية حسب الباحث يحي زوبير غير مهمة حيويا، وإستراتيجيا، واقتصاديا، وسياسيا، واستمرت غير مهتمة بما يحدث فيها إلى غاية سنة 1991، بعد وصول التيار الإسلامي للسلطة فيها.[4]

بالنظر إلى عنصر الإيديولوجية، وإن شكل التقارب الإيديولوجي عاملا محددا لعلاقات الدول فيما بينها أثناء الحرب الباردة، إلا أن الجزائر كانت لها علاقاتها مع المعسكرين، ومنذ فترة حكم الرئيس هواري بومدين، كانت علاقاته مع الإتحاد السوفياتي وطيدة في المجال العسكري، حيث كان من يزوّد الجزائر بالعتاد والأسلحة والمدرّبين والأساتذة، لكن العلاقات الإقتصادية مع الدول الشيوعية كانت ضعيفة حيث نسبة التعامل الإقتصادي معها لم تتجاوز 10 %، لكن علاقات الجزائر مع الإتحاد السوفياتي لم تصل إلى المستوى الذي تمس بمبدأ الحياد الإيجابي الذي اتبعته الجزائر أثناء الحرب الباردة.[5]

---

(1) **Ibid** , pp 220 , 221.

(2) Khadija Mohsen–Finan (Dir) , Maghreb dans les relations internationales , **op.cit** , pp 224, 225.

(3) Abdelkhaleq Berramdane, **Le Maroc et l'occident 1800– 1974** , Paris , Karthala ,1987, p 324.

(4) عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق الذكر**، ص 69.

(5) رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، **المرجع السابق الذكر**، ص 236 ، 237 .

بالمقابل كان تعامل الجزائر مع البلدان الرأسمالية الغربية مرتفع يصل إلى80 %. وكانت العلاقات الجزائرية مع الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا جيّدة،[1] فرغم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بسبب دور الولايات المتحدة في حرب الست أيام سنة 1967، إلا أن العلاقات الإقتصادية بقيت مستمرة، وتجمعهما عقود لبيع الغاز الجزائري منذ سنة 1969، بقيمة 10 مليار دولار في السنة ولمدة 25 سنة، تم مضاعفتها بنسبة 50 % سنة 1971، وتبعها إمضاء عقود مع عدّة شركات أمريكية، وكانت الجزائر ضمن أكبر مزودي الولايات المتحدة الأمريكية بالغاز الطبيعي المميّع، بالمقابل قدّمت لها قروضا من أجل توسيع عملية التنقيب، كما كانت الجزائر تشتري منها العتاد، وتجمعهم مشاريع أخرى في قطاعي الفلاحة والأشغال العمومية.[2]

أدت حرب أكتوبر إلى قطع العلاقات بينهما، ومن نتائجها حضر منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبيب)، التي تعد الجزائر عضوا فيها، بيع البترول للولايات المتحدة، ليرتفع سعر البرميل بنسبة 400 %، فاضطر كاتب الدولة للشئون الخارجية الأمريكي هنري كيسنجرH.Kissinger لزيارة الجزائر لمرّتين لمقابلة الرئيس هواري بومدين.[3]

عادت العلاقات بينهما للتحسّن سنة 1974، لكن الرئيس هواري بومدين كان شديد الحرص على منع العلاقات بين الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا حتى لا تسيطر الولايات المتحدة على منابع النفط.[4] وظل حذرا من المعسكر الرأسمالي، في حين كانت علاقته تعرف التقارب مع المعسكر الإشتراكي والتي حرص على تفعيلها، وكذا مع باقي العالم(الثالث)، على أساس دفاعه عن حق الشعوب الشرعي في تقرير مصيرها. هذه السياسة مكثّفة على المستوى الدبلوماسي أكثر منها على المستوى الإقتصادي، فالتبادل التجاري للجزائر مع دول العالم الثالث لا يتجاوز نسبة 5%، وهو ما وصفه الجميع بالتناقض بين المبادئ التي تدافع عنها خلال خطابها السياسي، ونشاطها على المستوى الدولي.[5]

ثانيا – بعد ظهور نزاع الصحراء الغربية

أما في علاقات كل من الجزائر والمغرب مع الغرب وربطها بنزاع الصحراء الغربية، فإنّ المغرب حرص على إدخال هذا النزاع في إطار الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، ولم يعتبر النزاع حدوديا بل إيديولوجيا، فبالنسبة للملك الحسن الثاني المغرب يواجه تيارا إيديولوجيا، وما الجزائر إلا جزء صغير منه. واعتبر النزاع محاولة لمحاصرة المغرب وعزله إقليميا وعن الغرب. والجذور الإفريقية مهمة سواء بالنسبة للمغرب أو للغرب. واعتبر المغرب مسألة الصحراء الغربية جزء من خطة الشرق لخلق توترات في إفريقيا من خلال جبهة البوليساريو، لأنّ أسلحة هذه الأخير تأتي من الإتحاد السوفياتي،

---

(1) **المرجع نفسه** ، ص 237 .

(2) Khadija Mohsen-Finan (Dir) , Maghreb dans les relations internationales , **op.cit** , pp 225 , 226.

(3) **Ibid** , p 226

(4) رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، **المرجع السابق الذكر**، ص237.

(5) Jacques Frémeaux et autres (Dir) , **op.cit** , pp 110 , 111.

وتخطيطها التكتيكي من الكوبيين (كوبا)، فالتهديدات التي تعرف في الصحراء هي كذلك تهديد على الغرب، لهذا دعى الملك المغربي الغرب لدعمه في نزاعه على الصحراء الغربية.[1]

بل ويرى المغرب أن مسألة الصحراء تعني ثلاث دول في الأساس، إسبانيا بحكم القرب الجغرافي وماضيها الاستعماري للصحراء الغربية، الولايات المتحدة الأمريكية بسبب مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، وفرنسا لأنها تدخل ضمن منطقة تأثيرها ونفوذها التقليدي. وبذلك تشكل محور لعلاقات رباعية في العلاقات المغربية مع الغرب ويتمثل في باريس–الرباط وواشنطن–الرباط.[2]

أما الجزائر رغم دوره في تلك الفترة على مستوى دبلوماسيتها، ونجاحها في حل بعض القضايا النزاعية كالنزاع الحدودي العراقي الإيراني حول منطقة شط العرب، الذي انتهى باتفاق الجزائر سنة 1975، وتمكّنها من إنهاء مسألة الرهائن الأمريكيين في إيران سنة 1981،إلا أنّ في طرحها حول نزاع الصحراء الغربية لم تتمكن من الحصول على الدعم المنتظر، حيث بقي الإتحاد السوفياتي حذرا إزاء المسألة، ولم ترغب الدول العربية في قيام دولة جديدة بعدد مواطنين محدود. في حين تمكّن المغرب من الحصول على دعم الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، وجمعته علاقات اقتصادية بالإتحاد السوفياتي من خلال عقود اقتصادية وتجارية في ميدان الصيد والفوسفات.[3]

كانت العلاقات المغربية الأمريكية بذلك جيّدة رغم تراجع مكانة المغرب منذ سنة 1976 بسبب مغادرة الولايات المتحدة الأمريكية لقواعدها العسكرية المتواجدة في المغرب بعد مضي 36 سنة على تواجدها فيه، وبكلفة سنوية للخزينة الأمريكية تقدر بأكثر من7 ملايين دولار، وهذا لتعويضها بالأقمار الصناعية، واستعاد المغرب تلك القواعد باتفاقية بين الطرفين من دون أي تعويض(ما عادا العمال)[4]

لكن مقابل ذلك عوّضت الولايات المتحدة المغرب بالرفع من المساعدات التي كانت تقدّمها له في إطار دّعمها العسكري، حيث منذ بداية الحرب في الصحراء الغربية سنة 1975 تحصل المغرب على أكثر من خّمس مجمل المعونات العسكرية الأمريكية في إفريقيا، مما كان له أثر حاسم في تغيير مسار الحرب في الصحراء الغربية بسبب مستوى الدّعم الإقتصادي والعسكري واللوجستيكي.[5]

وحتى بعد نهاية الحرب الباردة استمرت تلك المساعدة، وتم تأكيد ذلك من خلال الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الأمريكي وليام كوهين للرباط في فيفري2000 حول تقوية الروابط الأمنية بين الطرفين وتمديد المغرب بحاجياته العسكرية، حيث عمل المغرب بفضل ذلك على تحديث قواته المسلحة وإعادة هياكله وبمساعدة البنتاغون.[6] وفي واقع الأمر كان يتم ذلك حتى أثناء الحرب الباردة، ففي ضل حكم

---

(1) Abdelkhaleq Berramdane , Le Sahara occidental enjeu maghrébin , **op.cit**, p 103

(2) **Ibid**, p 104.

(3) Yves Lacoste et Camille (Dir) , **op.cit** , p 508.

(4) Abdelkhaleq Berramdane , Le Sahara occidental enjeu maghrébin , **op.cit** , pp 143 , 144.

(5) عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق الذكر**، ص 90

(6) **المرجع نفسه**، نفس الصفحة .

الرئيس كارتر(1977_1981) أبرم المغرب مع الولايات المتحدة عقدا بـ 250 مليون دولار لشراء رادارات إلكترونية بقدرات تغطية لكل الإقليم المغربي ومعه حتى الصحراء الغربية.[1]

في نفس الوقت أدت الحرب في الصحراء الغربية بالعلاقات التاريخية الأمريكية المغربية إلى التراجع عن اعتبار المغرب الحليف المفضل الوحيد في شمال إفريقيا، حيث تطوّرت في تلك الفترة العلاقات الأمريكية مع الجزائر لاستغلال الولايات المتحدة الأمريكية لفتور العلاقات بينها وفرنسا، ولقد فضلت ترك نزاع الصحراء الغربية لحله في إطارها الإقليمي، حتى لا تخسر الجزائر كشريك مفضل، ولكن في الوقت ذاته سهرت على استمرار النظام المغربي الذي كان يعاني من صعوبات اقتصادية واجتماعية وعسكرية. وتحقيقا لأهداف دبلوماسيتها في المغرب العربي لم تكن ترغب في المشاركة في خلق أي اضطرابات في شمال إفريقيا.[2]

ما لوحظ كذلك أنّه بقيت الإدارة الأمريكية في فترة حكم الرئيس كارتر محتارة في مسألة حيادها في نزاع الصحراء الغربية، مخافة إثارة استياء الجزائر والمغرب، بين أن تمتنع عن دعم المغرب الذي يحضا بدعم فرنسي قوي، ومنه رفع مركز الجزائر، وبين تقليص دعم المغرب دون رفع دعمها للجزائر. وبذلك يكون نزاع الصحراء الغربية قد وضع الولايات المتحدة أمام خيارات سياسية صعبة، [3] خاصة وأن للوساطة الجزائرية في نهاية السبعينيات دور في حل أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران(1979)، وهو ما أرادت من خلاله الجزائر التقرّب من أمريكا، لكن رغم ذلك ضلّت العلاقات بين البلدين غامضة، لتذهب جهودها سدا مع وصول ريغان للحكم بسبب عدم منحه أي أهمية للنزاع في الصحراء الغربية.[4]

بعد وصول ريغان إلى الحكم سنة 1981، تضاعف الإهتمام الأمريكي بالمغرب، وعلى الخصوص في ميدان التسليح، حيث أعلن عن بيع المغرب 108 دبابة كريزلر الصنعChrysler بقيمة 182 مليون دولار، وبتزويده بـ 6 طائرات من نوع OV-10Bronco و20 طائرة مقاتلة من نوع Northrop F-52 و F-5، بل وعبّر نائب كاتب الدولة للشؤون الأمريكية في الشرق الأوسط وآسيا الجنوبية موريس درابرMorris Draper في الكونغرس في مارس 1981، على ضرورة تفتح الإدارة الأمريكية على مطالب الملك الحسن الثاني لأهمية المغرب بالنسبة لمصالح وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا لتقاسم الطرفان قلقهما من الإتحاد السوفياتي[*][5]

---

(1) Moumen Diouri, **op.cit** , p 106

(2) Abdelkhaleq Berramdane, Le Sahara occidental enjeu maghrébin , **op.cit** , pp 142 ,143.

(3) **Ibid** , p 143.

(4) Khadija Mohsen-Finan (Dir) , Maghreb dans les relations internationales , **op.cit** , p 226.

(*) معارضة تواجده في أفغانستان،إرساله لقوات إلى الزائير لمواجهة التحريض الخارجي،قبوله بالقواعد العسكرية الأمريكية لغاية 1963،وتقديمه لتسهيلات التنقل البحري لصالح الولايات المتحدة لغاية سنة 1978.

(5) Moumen Diouri , **op.cit** , pp 106 ,107

في نفس الوقت استمرت الولايات المتحدة وكل القوى الدولية الكبرى أثناء الحرب الباردة وبداية ظهور نزاع الصحراء الغربية في سياسة التوازن الإستراتيجي بين الجزائر والمغرب، ففي نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، رغم التطور الذي عرفه التعاون العسكري بين الولايات المتحدة والمغرب، اعترض الكونغرس على صفقة لمعدات عسكرية للمغرب، وهذا لتخوفه من استخدامه لها خارج حدوده، خاصة في الصحراء الغربية. وكان ظاهرا على أنّ القوتين العظميين أثناء الحرب الباردة اتفقتا –ولو ضمنيا–على عدم إمداد كلا الطرفين بالأسلحة.[1] فقيام الحرب بين الطرفين، وأي حرب أخرى، لن يجني المعسكرين منها شيئا.

رغم تلك السياسات يظهر أنّ الولايات المتحدة تتقارب أكثر مع المغرب، وهو ما بدا واضحا بعد اللقاء الذي جمع بين الملك المغربي الحسن الثاني وشيمون بيريس Shimon Pérès في ايفران، وبعد إلغاء المغرب لمعاهدة وجدة التي تجمع بينها وبين ليبيا[(**)]، فأبدت الولايات المتحدة رضاها بالولاء المغربي ووصفت ما قام به بالعمل الشجاع. تبع ذلك زيارة للرباط لوفد من البنتاغون على رأسه كاسبار وينبرغر Caspar Weinberger [(***)]، وبدأ بعدها التعاون العسكري الأمريكي المغربي، قدّمت خلاله الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات عسكرية للمغرب، بلغت سنة 1986 ما قيمته 52 مليار دولار من مجمل المساعدات البالغة 140 مليار دولار.

اتّضحت بذلك نية الولايات المتحدة الأمريكية مع تقديمها للأسلحة للمغرب، الداخل في حرب مع البوليساريو، وذلك بالرغم من معارضة منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وبدت مساندتها للمغرب واضحة، بإدراج قوات المغرب بشكل متزايد في المنظومة العسكرية الأمريكية في إفريقيا والحوض المتوسط،[2] بل وخلال سنة 1986 قامت الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب باستعراض عمليات مشتركة على سواحل الصحراء الغربية، وفي الواقع ظلت الولايات المتحدة تساند الطرح المغربي حول مسألة الصحراء الغربية، رغم محاولتها إظهار عكس ذلك.[3]

ب– العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة

من نتائج الحرب الباردة أن اختفى تأثير الإتحاد السوفياتي في المغرب العربي، ليبقى المجال بذلك للثنائي الفرنسي والأمريكي، احتفظت أوروبا وعلى رأسها فرنسا من خلال ذلك بوضعية المسيطر، في حين بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ومع اختفاء منافسها (الإتحاد السوفياتي) فلم تجد ما يبرر

---

[1] عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق الذكر**، ص78.

[(**)] بسبب الحصار الذي تعرضت له ليبيا بعد قضية لوكربي.

[(***)] وزير الدفاع في حكومة ريغان (1981، 1987).

[2] Moumen Diouri , **op.cit** , pp 105 , 106.

[3] Bichara Khader , **op.cit** , p 58 .

مصالحها في المنطقة، لكنّها استمرت في اعتبار المغرب العربي ذو أهمية بسبب موقعه الجغرافي الإستراتيجي، فهو يمثل خلفية لأوروبا في الشمال، ومدخل للشرق الأوسط في الشرق.[1]

اعتبر المغرب تمسّك الجزائر بالدفاع عن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها واستغلالها لدفع جبهة البوليساريو لتطبيقه في الصحراء الغربية بمثابة الدفاع عن مبادئ الإيديولوجية الماركسية اللينينية القائمة أثناء الحرب الباردة، ولكن مع انتهاء الحرب الباردة كان لا بدّ–بالنسبة للمغرب– لأن تضع الجزائر حدّا لذلك، ما يعني أن تتوقف عن دعم البوليساريو.[2] لكن في تلك الفترة كانت الجزائر منشغلة بأزمتها الداخلية بعد توقيف المسار الانتخابي مما صرفها عن المسائل الخارجية، إلا أن الرأي العام الدولي سرعان ما بدأ يظهر اهتمامه بما يحدث في الجزائر.

لا يعني هذا أنّ الجزائر لم تعبر عن مواقفها إزاء بعض القضايا الدولية البارزة بعد الحرب الباردة مثل دفاعها عن سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وهو ما كلّفها الكثير، كما دافعت عن الدول المهمّشة ومبدأ حرية الحصول على الطاقة النووية، ما أظهرها كمدافع عن إيران ووسيط بين طهران والمجتمع الدولي، وإلى جانب رفضها المبادرة الدولية للمحكمة الجنائية ودعمها عمر البشير(رئيس السودان)، وعلاقاتها مع روسيا، واستمرارها في رفض أي تدخل أجنبي في السياسات الداخلية، وعدم اعترافها بكوسوفو.[3] كل هذه المواقف كلّفتها الكثير إلى جانب معاناتها الداخلية.

بالرغم من أنه ومباشرة بعد الإعلان عن توقيف المسار الانتخابي لم يظهر أي إهتمام دولي بما يحدث في الجزائر، ولم تعلن أي دولة إدانتها رسميا،(ماعدا فرنسا لروابطها التاريخية بالجزائر)،[4] لكن بعد الاغتيالات التي تعرض لها العديد من المثقفين الجزائريين، عبّرت المجموعة الدولية في تلك الفترة عن مساندتها، من ضمنها دول المجموعة الإقتصادية الأوروبية. [5]

بعد بداية تحرك الدول الأجنبية إزاء ما حدث في الجزائر، كانت ردّة فعل الولايات المتحدة هي اتهام الجزائر بامتلاكها للقنبلة الذرية وصواريخ حديثة، وطالبت بضرورة إجراء رقابة على المواقع النووية، لكن بعد إلغاء النظام السياسي للدور الثاني من الانتخابات المبرمج في جانفي 1992، أعلنت أن الجزائر ليست بقوة نووية.[6] وهو ما يوضح أن الولايات المتحدة كانت متخوّفة فقط من صعود التيار الإسلامي.

وخلال الفترة التي عاش فيها النظام الجزائري أزمة داخلية فرض عليه حظر في مجال اقتناء الأسلحة،[7] حتى لا يستعملها في حربه ضد التيار الإسلامي. أما الجبهة الإسلامية للإنقاذ فحاولت في

---

(1) Khadija Mohsen–Finan (Dir) , Maghreb dans les relations internationales , **op.cit** , p 216

(2) Centre d'études internationales (Dir) , **op.cit** , pp 99 , 100

(3) Salim Chena ,« Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo–maghrébine » , **op.cit** , pp 110 , 111.

(4) Lyes Laribi , **op.cit** , p 119.

(5) **Ibid** , pp 119 , 120

(6) **Ibid** , p 107

(7) عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق الذكر**، ص 78.

بداية الصراع الاستنجاد بالجماعة الدولية، طالبة منها تولي مسؤوليتها، ورفضت الإعتراف بأي اتفاق قد يبرمه النظام الجديد، بل وحذّرت الدول الغربية من التعاون مع هذا النظام.[1]

تعرضت الجزائر بسبب ما يحدث لها للعزلة الدبلوماسية، خاصة بعد سنة 1997، واتهم نظامها من طرف منظمات غير حكومية بانتهاك قوات أمنه لحقوق الإنسان. ففرض عليها نوع من الحضر الأخلاقي، وتمّ شن حملة إعلامية شرسة ضدها، واتهم نظامها بممارسة "إرهاب الدولة"، وما كان من موقف الجزائر إلا أن اعتبرت الأمر مؤامرة من أعداءها.[2] وترى الجزائر أنها مؤامرة خارجية من أعدائها المغرب وإيران، وسياسة الوكالة المركزية للمخابرات الأمريكية، CIA، والتي دعّمت حرب الإسلاميين ضد الإتحاد السوفياتي.[3]

في هذه المرحلة كان موقف الولايات المتحدة بعد وصول التيار الإسلامي في الجزائر للسلطة غير معارض، شريطة أن يحترموا مبادئ الديمقراطية، وألاّ يتحدّوا مصالحها في الشرق الأوسط(حول أمن إسرائيل، والسلام في الشرق الأوسط وتحرير الإقتصاد وحصولها على النفط)، بل وفي دراسة طلبها الجيش الأمريكي، فإنها اعتبرت الحكومة الإسلامية، وإن كانت ذات مخاطر، الأقل سوءا. [4]

بدأت الدول العربية تظهر مخاوفها مما يحدث في الجزائر ومنها المغرب، وبدأ النقاش في الولايات المتحدة يظهر حول الإسلام السياسي، خاصة بعد الأحداث التي عرفها الوسط الدولي كتفجيرات باريس سنة 1995، والتي تورّط فيها جزائريون. وبذلك بدأ البنتاغون يحذّر من وصول معادين للغرب للسلطة في الجزائر، ما يهدد المصالح الأمريكية ويخل باستقرار المغرب العربي، والتخوف من تهديده لأمن حتى جنوب أوروبا.[5]

في فترة حكم جورج بوش الأب، وكما هو معروف على الإدارات الجمهورية، كانت السياسة الخارجية الأمريكية يسيطر عليها الهاجس الأمني وفكرة الزعامة الأمريكية، حيث عّبر المتحدث بإسم الخارجية الأمريكية إدوارد جيرجيان أن واشنطن لا تضمر شيئا للإسلام وللمسلمين المتمسكين بدينهم، لكنها ترتاب من الذين يستخدمون هذا الدين لتغطية أهداف إرهابية. نفس المنظور الأمني كان سائدا في فترة حكم جورج بوش الابن، لكن إدارة كلينتون فضّلت التخلي عن أسلوب الجمهوريين التصنيفي في تعامله مع الإسلام، لأن ذلك لا يتوافق والطبيعة البراغماتية للسياسة الأمريكية إزاء العالم، لهذا في فترته تركز الولايات المتحدة على "المنظور الإقتصادي الهادئ"، حيث توسّعت خلاله العلاقات الإقتصادية بين

---

(1) Lyes Laribi , **op.cit** , p 122

(2) Rémy Leveau (Dir) , **op.cit** , pp 151 , 152.

(3) Salim Chena,«Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo-maghrébine» , **op.cit** , p 157.

(4) عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق الذكر**، ص 69.

(5) **المرجع نفسه** ، ص 70.

البلدين لتصبح الجزائر الثانية بعد المملكة السعودية في التبادل التجاري مع الولايات المتحدة، بحوالي 5,3 بليون دولار سنة 2000.[1]

بدأت بذلك مرحلة جديدة لسياسة واشنطن حول الجزائر، خاصة مع تزايد إهتمام حلفاء أمريكا في الأطلسي بما يحدث فيها من عنف الإرهاب، وتخوفها من مخاطر تصديره إلى أوروبا، خاصة مع تفكك التيار الإسلامي وظهور المتشددين. لكن نجاح الجزائر في محاربتها للإرهاب بإجرائها لانتخابات رئاسية تعددية منح للنظام شرعية، وهو الأمر الذي فتح المجال للتقارب بين الطرفين.[2]

مع إدارة جورج بوش الابن، في البداية إتسم تعامله بالهدوء النسبي مع ملف الجزائر، بالرغم من أن الاعتبارات الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة كانت تقوم على تصنيف الدول على أساس كونها تابعة أو مارقة للإدارة الأمريكية، إلا أنها كانت تفضل المنظور الإقتصادي الذي لا يورطها في أي صراع، لهذا مع الجزائر لم تكن تريد التورط في أي عمل عنف داخلي، لكن تفجيرات سبتمبر 2001 أدت إلى فتح الملف الأمني في كل العالم بما فيه الجزائر.[3]

فمع أحداث 11 سبتمبر، أصبحت محاربة الإرهاب أكثر شرعية من ذي قبل، وخلالها أرسل الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة للرئيس الأمريكي جورج بوش الابن رسالة بعد الهجمات مباشرة لمواساة الشعب الأمريكي، عبر فيها عن أن الجزائر هي الدولة الأكثر تقديرا للوضع، كونها قد عانت من الإرهاب، لذلك فهي تدعم أي إجراء سيتخذ دوليا لمحاربته، بل وكخطوة أولى تقدّمت الجزائر بقائمتين للولايات المتحدة الأمريكية، الأولى تضم أسماء 1000 شخص محتمل انتماءهم للجماعة الإسلامية المسلّحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال التابعة لحسان حطاب، والتي تنشط في الجزائر، وتضم الثانية 350 اسما للجزائريين الذين مكثوا في أفغانستان، ويحتمل انضمامهم للقاعدة. فلأحداث 11 سبتمبر أثر على تغيّر نظرة العالم عامة والولايات المتحدة خاصة لما حدث في الجزائر.[4]

كما تغيّر حتى تفسير العنف لدى المسئولين الجزائريين، فهو لم يعد نتيجة لتوقيف المسار الانتخابي في سنة 1992، ولم يعد يمثل سياسة الاضطهاد المنتهجة بين سنتي 1992 و1994، وإنّما هو نتيجة لمؤامرة دولية لجعل الجزائر منطلقا للجهاد. فالحرب ضد الإرهاب التي أعلن عنها جورج والتر بوش جاءت لتدّعم تحليل المسئولين السياسيين والعسكريين الجزائريين والتي اتضحت من خلال المؤتمر الدولي حول الإرهاب المنعقد في الجزائر سنة 2002، والتي تظهر من خلال كلمة الوزير الأول السابق رضا مالك الذي يلخصها في أن الإرهاب الأصولي مصدره حرب أفغانستان وتوسع بمساعدات خارجية،

---

[1] أمين البار، منير بسكري ، **المرجع السابق الذكر**، ص 78- 81.

[2] عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق الذكر**، ص 70.

[3] أمين البار، منير بسكري، **المرجع السابق الذكر**، ص 80 ، 81 .

[4] Salim Chena ,« Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo-maghrébine » , **op.cit** , pp 153 , 154

وشجعها لا مبالاة النظام في تلك الفترة. فتأسيس الجبهة الاسلامية تزامن مع عودة الجزائريين الأفغان الذين شكلوا نواة العنف الذي عرفته الجزائر في تلك الفترة.

نتائج كل ذلك أن تم رفع الحضر المعنوي المفروض على الجزائر، لتتمكّن من الإستفادة من المساعدة العسكرية الأمريكية، ومن الدعم الدولي الذي طالما ناشدته. وعطّل، حسب المسئولين الجزائريين، عملية محاربة الإرهاب بسبب عدم امتلاك وحداتها العسكرية وجيشها للأسلحة خاصة الوسائل التي تسمح بضبط مواقع وبالتعقب ليلا للإرهابيين.[1] لهذا منحت الولايات المتحدة الأمريكية مكانة مهمة للجزائر في منطقة المغرب العربي واعتبرتها ذات أهمية جيوإستراتيجية.[2] وأصبحت الجزائر في إطار الإستراتيجيات الدفاعية الأمريكية كهدف أساسي لإنجاح مشروع تحقيق الأمن والإستقرار والقضاء على الإرهاب، بل اعتبرته البلد الأكثر استعدادا للانخراط في مخططات أمريكا في المنطقة، لذلك تحاول واشنطن الإستفادة من تجربتها.[3]

لقد تركت أحداث 11 سبتمبر آثارا على العالم عامة وعلى العالم العربي الإسلامي على الخصوص، فبعد الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة ضد العراق ونظام صدام حسين بين أفريل ومارس 2003، أعلنت من خلالها الولايات المتحدة أنها سوف تتدخل بشكل فعلي- أكثر من ذي قبل- في كل الشؤون والقضايا في العالم، معلنة بذلك نيتها في إجراء تعديلات وتغييرات على المستويات الإقليمية، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى منطقة المغرب العربي بشكل مختلف عن نظرتها إلى أفغانستان والشرق الأوسط، وأصبحت في سياستها التدخلية تطمح للتعاون مع كل من الجزائر والمغرب. فلهذا كان كل منهما يطمح لأن يكون شريكا مميّزا للولايات المتحدة الأمريكية [4]

لذلك اتجهت الجزائر للتسليح أكثر لمواجهة الإرهاب بعد التخلص من الحضر الذي وضعته الدول الغربية عليها، فأبرمت عدّة عقود مع قطر والصين وجنوب إفريقيا وروسيا خاصة، والتي تجمعها بها اتفاق "الشراكة الإستراتيجية"، مما جعل بعض الأطراف في المغرب تعتبرها تحالفا ضد بلدهم، بالرغم من تأكيد الجزائر وروسيا على أن ذلك ليس حلفا عسكريا-سياسيا، وليس موجه ضد أي دولة.[5]

إلا أن تقارب الولايات المتحدة من الجزائر لا يعني أنها تخلت عن المغرب بل بالتوازي مع ذلك، وطّدت العلاقات التقليدية التي كانت معه، فاقتصاديا تم توقيع اتفاق التبادل الحر بين الطرفين في سنة 2004، ليصبح المغرب ثالث دولة عربية توقعه مع الولايات المتحدة(بعد الأردن والبحرين)، وفي نفس السنة في الجانب العسكري، منح جورج بوش المغرب صفة الحليف الإستراتيجي الأساسي للولايات المتحدة خارج الحلف الأطلسي(كخامس بلد عربي يحصل على هذه الصفة)، في حين لم يمنحها للجزائر،

---

(1) **Ibid** , p 154.

(2) عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق الذكر**، ص 70.

(3) أمين البار ، منير بسكري، **المرجع السابق الذكر**، ص 83 ،84 .

(4) Khadija Mohsen-Finan, « Sahara Occidental : un conflit oublié », **op.cit** , p 141.

(5) عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق الذكر**، ص 86 ، 87.

مما يعني أن للجزائر مقاربة أمنية مستقلة،لأن صفة الحليف تقضي توفير تسهيلات عسكرية بل وقواعد عسكرية ظرفية مما يجعلها تحت المظلة الأمريكية على الأقل في الجانب الردعي.أدى الأمر إلى إغضاب القيادة السياسية العليا في الجزائر والمحافظين الإسبان، خاصة وأنه لا مبرر لمنح ذلك للمغرب كون المنطقة أصلا لم تكن تعتبر بؤرة للتوتر عكس المشرق العربي والشرق الأوسط.[1]

يبقى المغرب ركيزة واشنطن في منطقة المغرب العربي في إطار إستراتيجيته الإقتصادية للسيطرة على إفريقيا، ولهذا ليس بالغريب أن يكون أول بلد يمضي اتفاق التبادل الحر مع الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي يعود في الحقيقة إلى التحالف التقليدي القائم بين الطرفين منذ الحرب الباردة، إلى جانب دعم المغرب لحرب الخليج سنة 1991، وكذلك لدوره المزعوم في محاربة الإرهاب الدولي والقاعدة، ولسياسته التي يزعم أنها معتدلة تجاه الحرب العربية –الإسرائيلية، ولدوره كجسر رابط مع إفريقيا، والتفتح المستمر لنظامه السياسي، ويتلقى المغرب من الولايات المتحدة سنويا مساعدات من أجل التنمية قدرها 20 مليون دولار.[2]

ورغم تفضيلها للمغرب، تبقى كل منطقة المغرب العربي مهمّة بالنسبة للولايات المتحدة لعدّة أسباب، والتي ترتبط بموقعها الجغرافي الإستراتيجي، حيث يمثل الجزء الغربي من العالم العربي الإسلامي، ويتواجد على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، وكذا بسبب تهديدات توسع الإرهاب في المنطقة، وغناها بالثروات الطبيعية والفرص الإقتصادية التي تتيحها. لهذا كله حافظت الولايات المتحدة على علاقات تاريخية مع المنطقة منذ استقلالها، وتعتبر مهمة كذلك لكونها رهانا مهما لمناطق لها علاقات مباشرة مع الولايات المتحدة مثل الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط (المشرق العربي)، حيث سياسة المغرب العربي مع المشرق مرتبطة بعملية السلام فيها وانتمائه لجبهة الرفض، وتتضاعف أهمية المغرب العربي في نظر الولايات المتحدة لأهميته في محاربة الإرهاب أكثر منه لقربه من البحر المتوسط، نظرا للوضع في الصحراء وخطر انتشار الإرهاب والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي المتواجدة في المنطقة.[3] وهو الأمر الذي منح للجزائر مكانة أكثر في هذه المسألة من المغرب، للتجربة التي مرّت بها الجزائر في محاربة الإرهاب.

لكن لم يكن تحقيق التوازن بين الجزائر والمغرب أمرا سهلا على الولايات المتحدة بسبب خلافهما حول نزاع الصحراء الغربية، لكن طبيعة دور كل منهما بمنظور إستراتيجية أمريكا هو الذي جعل الأمر ممكنا ومبررا، فبالنسبة للمغرب فهو حليف جدي يقيم علاقات مع إسرائيل، أي يمكن أن يستمر في التحرك في عملية الشرق الأوسط، كما يمكن أن يلعب دور في محاربة الإرهاب خاصة بعد العمليات الإرهابية التي تقوده جماعات مغربية قريبة من القاعدة.[4]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 70-72.

[2] Bichara Khader , **op.cit** , p 59.

[3] Khadija Mohsen-Finan (Dir) , Maghreb dans les relations internationales , **op.cit** , pp 213 , 214.

[4] عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق الذكر**، ص 74

أما الجزائر فهي مهمة بسبب إمكانياتها الإقتصادية (في توفيرها لمواد أولية، وكسوق داخلية كبيرة، وتوفيرها لفرص للاستثمار) ومشاركتها في أمن المنطقة من خلال محاربة الإرهاب، من أجل تأمين مصادر النفط وطرق الإمداد، وهذا ما أدى إلى تعزيز العلاقات الإقتصادية بين البلدين. كما أنه يمكن الاعتماد على الدبلوماسية الجزائرية في القارة في حل النزاعات في إفريقيا (مثل مابين أريتيريا وإثيوبيا) وإلى جانب دورها في الحرب على الإرهاب، خاصة من خلال التعاون متوسطيا ومع الساحل الإفريقي. فالجزائر نقطة ارتكاز جيوسياسية أساسية لتحرك أمريكا مغاربيا وساحليا.[1]

لكن هذا لا يعني أن الجزائر تأخذ بالتوجه الأمريكي، حيث تبقى معارضة لها في بعض المسائل، كرفضها للتصويت على المشروع الأمريكي حول أزمة دارفور، ورفض الجزائر لسياسة الاستئصاليين داخليا بتبنيه لسياسة الوئام المدني، ورفضها السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وانحيازها الكامل لإسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني، حيث تعتبر الجزائر مقاومة الفلسطينيين حركة تحرر شرعية، في حين تعتبره الولايات المتحدة إرهابا.[2] عكس المغرب الذي يسعى إلى إرضاء حلفاءه.

نتج عن الإهتمام الأمريكي بدور الجزائر توسّع الشراكة بينهما منذ سنة 2001 في عدّة ميادين، منها ميدان الأمن، فعند زيارة قائد المخابرات الأمريكيةFBI مجّد بمستوى مساهمة الجزائر في التعاون من أجل محاربة الإرهاب.[3] وترتب عن ذلك آثارا على المستوى الإقليمي وبالنسبة للقوى الكبرى.

وعملت الجزائر بدورها على تفعيل علاقاتها مع الولايات المتحدة من خلال مضاعفة جهودها بالاعتماد على الجانب الأمني، وباقتراح نموذجها في مكافحة الإرهاب، وبتعظيم موقعها الجغرافي الإستراتيجي في منطقة ينتشر فيها الإرهاب واستغلال المحروقات، أي الاعتماد على الريع الأمني والريع البترولي. وبدورها عملت الولايات المتحدة على التقريب بين الدول المغاربية ودول الساحل بعد توسع الإرهاب في منطقة الساحل الصحراوي، من خلال القيادة العسكرية الأوروبية (EUCOM)، ومؤتمر شتوتغرت Stuttgart الذي جمع منذ مارس 2004 قيادات أركان دول المنطقة: التشاد ومالي وموريتانيا والنيجر وتونس والجزائر والمغرب.[4] ويبدو أن الولايات المتحدة نجحت في جمع الجزائر والمغرب في مشروع واحد من أجل حماية مصالحها في المنطقة، في حين عجزت الجزائر والمغرب على إدراك هذه المصلحة كدولتين تمسهما أخطار وتهديدات المنطقة بشكل مباشر، إلا من منظور المصلحة الغربية.

يبقى التساؤل إن كان فعلا المغرب العربي بهذه الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أم أنها لا ترغب فقط في ترك المنطقة للنفوذ الأوروبي (الفرنسي على الخصوص)، فبعض المحلّلين الأمريكيين يستغربون من اعتبار المغرب العربي ذات أهمية بالنسبة للولايات المتّحدة، ففي سنة 2009

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 73 ، 74.

[2] عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق الذكر**، ص 74 ، 75.

[3] Lyes Laribi , **op.cit** , p 209.

[4] Salim Chena ,« Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo-maghrébine » , **op.cit** , p 111.

صدر مقال لمجموعة باحثين جامعيين ودبلوماسيين أمريكيين، من بينهم كاتبة الشؤون الخارجية السابقة مادلين أولبرايت Madeleine Albright وكاتب الدولة للتجارة والمالية السابق ستيوارت ايزنستات Stuart Eizenstat بعنوان" لما المغرب مهم؟"« Why the Maghreb matters»، وبمعنى ذلك أن المغرب العربي ليس مهما بالقدر الذي يعتقده البعض، ويريده بعض المختصين في السياسة الخارجية الأمريكية وشمال افريقيا، وما يثبت ذلك الدراسة التي صدرت عن مركز الاستشراف الأمريكي Center for Preventive Action ومجلس العلاقات الخارجية Concil On Foreign Relations، والتي تضمنت قائمة لـ "27 أولوية للولايات المتحدة لسنة 2011"، ولم تعن أي منها المغرب العربي.[1]

تبقى هذه العلاقات أكثر أهمية بالنسبة للمغرب والجزائر، الذي بدأ خلافهما يأخذ بعدا آخر بدخول الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة، ومنافستها فيها لأوروبا خاصة فرنسا صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة، وإن ظهرت جهود الإتحاد الأوروبي من أجل تفعيل إتحاد المغرب العربي ،بمحاولة مصالحة الجزائر مع المغرب في القمة المغاربية التي عقدت في الجزائر في ديسمبر 2003، والذي تمّ تأجيله. في حين كثّفت الولايات المتحدة زياراتها للمنطقة، بدأت مع زيارات كولين باول لثلاث دول في المنطقة في ديسمبر 2003.[2] تزامنا مع فتور وبرودة العلاقات بين الجزائر وفرنسا، بعدما كانت قد عرفت انتعاشا في سنوات مابين 1999 و2001، والذي نتج عن قانون 23 فيفري 2005 الذي يعترف بالدور الإيجابي للوجود الفرنسي في مستعمراتها القديمة. فالتقارب الحاصل بين الولايات المتحدة الأمريكية ليس إلاّ لتراجع العلاقات بين الجزائر وفرنسا، أي ناتج عن التنافس القائم بين فرنسا والولايات المتحدة، لا غير. [3]

أخذت بذلك العلاقات الجزائرية مع الولايات المتحدة في تلك الفترة في التحسن، وبعد سنة 2005 قام ثلاث مسئولين أمريكيين بزيارة للجزائر من بينهم رامسفيلد في فيفري 2006، ثم بعده المستشار الشخصي في قضايا الأمن للرئيس الأمريكي جورج بوش. وأصبحت الجزائر الشريك الأمريكي المفضل، بعدما غيّرت موقفها منها. فاستولت من خلال ذلك على العديد من المشاريع في الصحراء الجزائرية.[4] وضلت في نفس الوقت علاقاتها مع المغرب جيّدة، حيث منحتها مكانة الحليف خارج بلدان الحلف الأطلسي، بعد المناورات العسكرية الضخمة التي قام بها الحلف مع القوات المغربية في الساحل الأطلسي المحاذي للأقاليم الجنوبية(أي الصحراء الغربية)، وهو ما أثار شكوك الجزائر، إلا أن الولايات المتحدة وفي نفس الوقت تقدّمت بمذكرة للأمم المتحدة تصف فيها المغرب بـ " بلد يحتل الصحراء".[5] لترضي بذلك الطرفين الجزائري والمغربي في نفس الوقت في إطار لعبتها القائمة على التوازن بين الطرفين.

---

[1] Khadija Mohsen-Finan (Dir) , Maghreb dans les relations internationales , **op.cit** , p 213.

[2] خالد السرجاني،" أسباب الحرب الباردة بين الجزائر والمغرب"، في **ملف الأهرام الاستراتيجي**، عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،مصر، السنة العاشرة،العدد 109، جانفي 2004، ص 9.

[3] أمين البار، منير بسكري، **المرجع السابق الذكر**، ص 84 ، 85 .

[4] Lyes Laribi , **op.cit** , pp 209 , 210.

[5] خير الله خير الله ، **المرجع السابق الذكر**، ص 185 ، 186.

تلك النظرة الأمريكية المتغيرة إزاء المغرب والجزائر تعود لأحداث 11 سبتمبر، وسعي الولايات المتحدة للحصول على دعمهما في تطبيق سياسة التدخل في المنطقة، مما أدى الى زيادة التنافس بين الجزائر والمغرب حول من سيصبح شريكها في المنطقة، لكن في نفس الوقت يسعى البلدان إلى الاحتفاظ بعلاقتهما مع فرنسا التي أصبحت تخاف من أن تفقدها، بل وأظهرت طموحها في وضع حد لنزاع الصحراء الغربية.[1]

أما عن هذا الملف في تلك الفترة، فالولايات المتحدة وفرنسا فشلتا من خلال منظمة الأمم المتحدة في تمرير اتفاق الإطار الذي كانتا راعيتين لتنفيذه، كما فشلت كل المشاريع الأخرى المقترحة من طرف منظمة الأمم المتحدة، لهذا اقتنعتا في الأخير بأن الحل لا يمكن أن يكون إلا بالحوار المباشر بين الجزائر والمغرب.[2]

وإن حاولت الولايات المتحدة في علاقاتها مع البلدين انتهاج سياسة متزنة، إلا أن تصورها عن حل النزاع يبقى قريب من التصور المغربي، فهي مثل التصور الفرنسي الرامي إلى قبول طرح الحكم الذاتي الواسع في إطار السيادة المغربية. ويعتبر البعض أنها تقريبا قد تكون النقطة الوحيدة التي تلتقي فيها السياستين الفرنسية والأمريكية في المغرب العربي. وهو موقف معارض لخطة السلام الأممية القاضية بتنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، بل وخرقا للقرارات الأممية المتعلقة بالنزاع. لكن رغم انحياز أمريكا للمغرب فإنها ترى استحالة تسوية النزاع من دون إشراك الجزائر، فمساندتها للمغرب ليست بشكل مطلق، فرغم ذلك تعمل على إيجاد حل نهائي للنزاع من أجل استقرار المنطقة. فلا تزال مستمرة هي وفرنسا في حث البلدين على الشروع في حوار ثنائي مباشر.[3] مما يعني إدراكهما بأن حل المسألة لا يتم بإرضاء طرف دون الآخر، و إنّما بحل يرضي الطرفين، ضمانا لاستقرار المنطقة.

لكن هذا التوجه لم يحلله البعض في رغبتها في خلق استقرار في المنطقة وتجنيب الاصطدام بين البلدين، من خلال إيجاد حل لنزاع الصحراء الغربية بطريقة سلمية حوارية ترضي الطرفين، بقدر ما هو في الحقيقة إقرار صريح على أن الجزائر طرف في النزاع، في حين فنّدت الجزائر هذا الأمر منذ البداية، كما أن تشجيع حل المسألة بين الجزائر والمغرب هو سحب للقضية من الأمم المتحدة وتحويلها من كونها قضية تصفية استعمار إلى خلاف ثنائي، ومنه إسقاط حجج الجزائر حول التمسّك بالشرعية الأممية، وهذه الأسباب كلها جعلت الجزائر ترفض الاقتراح الأمريكي– الفرنسي .[4]

ما يمكن التوصل إليه خلال ما سبق أن ملف الصحراء الغربية والتنافس بين الجزائر والمغرب بالنسبة للولايات المتحدة كان وسيلة لاختراق المنطقة لا غير، وهذا بعدما كانت فرنسا تنفرد بالمنطقة ولفترة طويلة. ولقد عملت الولايات المتحدة على إتباع نفس السياسة الفرنسية حول التنافس الجزائري

---

(1) Khadija Mohsen–Finan, « Sahara Occidental : un conflit oublié » , **op.cit** , p 141.

(2) خير الله خير الله ، **المرجع السابق الذكر**، ص 185.

(3) عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق الذكر**، ص 83 ، 84.

(4) **المرجع نفسه**، ص 84 ، 85 .

المغربي أي عدم مساندة أي طرف علنا على حساب الآخر، فتمكنت بذلك من شد انتباه الطرفين وإثارة تنافسهما في تقديم تنازلات لصالحها، ولقد استغلت الولايات المتحدة هذا النزاع لجر المغرب لمجاراتها حتى في مسألة الصراع العربي الإسرائيلي من أجل اختراق المنطقة لا غير.[1]

كما اتجهت لأجل ذلك إلى استغلال دبلوماسية التجارة مع كل من الجزائر والمغرب(وتونس)، لهذا جاءت مبادرة ايزانستات (نسبة إلى وكيل وزارة الخارجية لشؤون الإقتصاد والزراعة ستيوارت ايزانستات) سنة 1998، بهدف رفع حجم الاستثمارات الأمريكية في المنطقة باعتبارها كوحدة اقتصادية، واعتبرت دول المنطقة ذلك كتحوّل لنظرة الولايات المتحدة للمنطقة بعدما كانت تنظر إليها من زاوية إستراتيجية عسكرية، لتصبح تنظر إليها كشريك اقتصادي محتمل، وهي الفترة التي عرفت بتكاثف زيارات الوفود الأمريكية للمنطقة.[2]

وحتى في مسألة تطوير العلاقات الإقتصادية، لم يغب التنافس المغربي الجزائري، فأثناء هذه المبادرة وللاهتمام الذي أولته الولايات المتحدة في المشروع السابق للنفط، ولإعلانها عن تطوير العلاقات مع الجزائر ليس فقط في القضايا العسكرية وإنما حتى في الشؤون الإقتصادية، أخذ المغرب يعبر عن تخوّفه من أن يفيد هذا المشروع الجزائر، مما قد يعطيها ثقلا إقليميا، بل دفع هذا التخوف بعبد الرحمن اليوسفي الذي كان في المعارضة المغربية للقول بأنّ واشنطن لا تهتم إلا بالدول التي تملك النفط. ولإدراك الولايات المتحدة لحساسية العلاقات الجزائرية المغربية ظلت تتفادى خلق التوتر بينهما من خلال انتهاج سياسة متوازنة، لدرجة أنها تحرص في زيارات وفودها لمنطقة المغرب العربي لأن تبدأ بزيارة تونس أولا قبل الجزائر والرباط حتى لا يفسّر إحدى الطرفين بأن ذلك مساندة لأي واحد منهما. وظلت الولايات المتحدة تطمئن المغرب على أن التطوّر الذي عرفته العلاقات مع الجزائر من أجل دعم السلام والإستقرار في المنطقة ليس على حساب المغرب بل هي مفيدة لكل المنطقة بما فيه المغرب.[3]

نستنتج في الأخير مع هذه السياسة المتوازنة، أن الموقفين الأمريكي مثله مثل الموقف الفرنسي قريب من التصور المغربي فيما يخص حل نزاع الصحراء الغربية، فكلاهما يشجع الصحراويين لقبول الحل الثالث، أي حكم ذاتي واسع في إطار السيادة المغربية(الذي اقترحه المغرب سنة 2007)، وتعتقدان أن انتصار الصحراويين هو تهديد لاستقرار المغرب، حيث سيؤدي بزعزعة المغرب والملك محمد السادس، الذي يشجع على التحرير السياسي والاقتصادي للمغرب،[4] حيث صرّحت بذلك كاتبة الدولة الأمريكية هيلاري كلينتون في لقاء صحفي في 23 مارس 2011 بحضور نظيرها المغربي الطيب فاسي فهري، أن واشنطن عبّرت عن اقتناعها بأن مشروع الحكم الذاتي المقترح من طرف المغرب هو اقتراح جدي وواقعي وذات مصداقية، وهو قريب من إرضاء طموح الصحراويين في تسيير شؤونهم في إطار

---

[1] أمين البار، منير بسكري، **المرجع السابق الذكر**، ص 48 ، 49 .

[2] **المرجع نفسه**، ص 55-57.

[3] عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق الذكر**، ص 78 ، 79.

[4] **المرجع نفسه**، ص 83 ، 84.

سلمي يحفظ لهم كرامتهم.[1] وبالرغم من أن هذا معارض تماما لخطة السلام الأممية الرامية لإجراء استفتاء في الصحراء بما يسمح بتطبيق حق الصحراويين في تقرير مصيرهم. إلا أن الولايات المتحدة تبقى مدركة لاستحالة فرض حل على الأطراف المعنية. [2]

تبقى سياسات القوى الدولية تجاه المنطقة مرتكزة على التحكم في العلاقات الجزائرية المغربية والموازنة بين الطرفين منذ الحرب الباردة، التي لا تزال مستمرة بين الجزائر والمغرب حسب أولويات القوى الأجنبية التي تعتبر الجزائر خزانا نفطيا والمغرب ذو موقع إستراتيجي، إلى جانب كونهما سوقا للسلاح. هذه العناصر عزّزها الماضي الاستعماري لفرنسا التي لا تزال تعتبر المنطقة مجالا لنفوذها التقليدي، ولا تزال الحرب الباردة قائمة في منطقة المغرب العربي رغم زوال الإتحاد السوفياتي، ويظهر ذلك من خلال احتفاظ الجزائر بعلاقاتها العسكرية الإستراتيجية مع روسيا، التي لا تزال مع موقف الجزائر في نزاع الصحراء الغربية، في حين الولايات المتحدة تقف إلى جانب الطرح المغربي وإن ظهرت لديها نزعة توظيفية للمسألة بغية فتح البوابة العسكرية الجزائرية.[3]

ظلت منطقة المغرب العربي منطقة حيوية للأمن الإستراتيجي لأوروبا ولحوض المتوسط، وهذا جعلها تصبح بؤرة من بؤر الصراع الدولي، حيث ساهم في توظيف نزاع الصحراء الغربية من أجل تحقيق عدّة أهداف، كالتحكم في الممرات المائية وتشكيل الأحلاف العسكرية، لكن أهم ما ساهمت فيه هو الإبعاد بين الغرب الإسلامي العربي وشرقه، خاصة وأن الجزائر والمغرب أخذتا في الإهتمام بالقضايا العربية والإسلامية حسب الدراسة التي أفاد بها الدكتور الشامي في دراسته "الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي". كما أدت الصراعات في المنطقة إلى تزايد الدعم الأجنبي عسكريا واقتصاديا مما جعل مسألة الصحراء تستغل لاستنزاف إمكانيات البلدين وتعميق تبعيتهما. كما يرى الشامي أن "التعاطي مع موضوع الصحراء الغربية يعد إحدى الوسائل الهادفة إلى إطالة عمر المصالح الأجنبية في شمال إفريقيا خصوصا وعموم القارة"، وهذا ما جعل الدول الأجنبية تعمل على سياسة اللاحسم للمسألة الصحراوية من أجل تحقيق فوائد أمنية وإستراتيجية، ومن أجل تجزئة المنطقة والاستنزاف والتبعية، من خلال خلق توازن دقيق بين الجزائر–البوليساريو والمغرب، وهذا ما قامت به فرنسا منذ المرحلة الأولى من النزاع ثم الولايات المتحدة ،وإن كان بشكل أقل في المرحلة الأولى، لتصبح متحكمة في زمام الأمور في مرحلة لاحقة.[4]

إن الدخول في أعماق الأزمة القائمة بين الجزائر والمغرب يكشف لنا علاقات جدلية تحكم الأزمات الواقعة بين البلدين بطريقة تخلق تأثير وتأثر مستمر بينهما، وهذا يعني استمرار دوران العلاقات بين البلدين في حلقة مفرغة، فمسألة نجاح مجهوداتهما في تسوية خلافاتها أو دخول طرف ثالث لتحقيق

---

(1) Bichara Khader, **op.cit** , p 58 .

(2) عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق الذكر**، ص 84.

(3) مصطفى الخلفي، **المرجع السابق الذكر**.

(4) **المرجع نفسه** .

ذلك سيكون أمرا صعبا، إلا إذا تمكن الطرفان من تسوية القضايا الهيكلية التي هي جذور الخلافات، على رأسها نزاع الصحراء الغربية. والمشكل الذي دخلت فيه كل من المغرب والجزائر منذ التسعينيات هو إدارتها لهذا الصراع بنفس أساليب ووسائل وفلسفة الحرب الباردة.[1]

حتى الدول الغربية ومنذ البداية كانت تدير هذه المسألة على أساس أنها داخلة مباشرة في إطار الحرب الباردة. كما يرى الخبير في الشؤون العسكرية الإفريقية دانيال فولمان أن الدعم العسكري الذي كانت تقدّمه كل من فرنسا والولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي لكل من الجزائر والمغرب هو من أدى إلى إطالة الحرب في المنطقة. وخلق نوعا من الجمود العسكري، في حين يرى الخبير في دراسات شمال افريقيا روبرت أمولتيمر أن القوى العظمى اعترفت بعدم قدرتها على التحكم في مسار الصراع.[2]

[1] خالد السرجاني ، **المرجع السابق الذكر**، ص 9.

[2] Yahia H Zoubir and Daniel Volman , International Dimensions of the Western Sahara Conflict. Connecticut, Praeger Publishers ,1993. p xv in **https://www.questia.com/read/27280754/international-dimensions-of-the-western-sahara-conflict** , consulted the 9th august 2006 , at 13:10.

خلاصة الفصل

نستنتج من خلال هذا الفصل أنّ نزاع الصحراء الغربية قد أثّر فعلا على علاقات الجزائر والمغرب، وتنافسهما على المستوى الإقليمي والدولي. حيث إقليميا وعلى المستوى المغاربي ظهر اتجاههما نحو البحث عن حلفاء بين دول المغرب العربي، التي استغلت المسألة، حيث انتقلت من حلف لآخر بناءا على مصالحها، وإن ظهر الأمر أقل تأثيرا على المستوى العربي، بسبب اتخاذ معظم دوله موقفا مساندا لطرح المغرب في ضمّ الصحراء الغربية، لاقتناعها بفكرة الوحدة العربية التي لا تخدمها فكرة ظهور دول صغيرة وضعيفة، إلى جانب انشغالها أكثر بقضايا المشرق العربي، إلا أنها بدورها تبدي إهتمامها بطرف على حساب آخر كلما كانت لها مصلحة في ذلك.

على المستوى الإفريقي، والذي عرف فيه التنافس الجزائري المغربي بحدّة، فمعظم دول القارة الإفريقية تساند طرح إستقلال الصحراء الغربية، الذي تدافع عنه الجزائر، وهو ما ظهر من خلال مواقفها على مستوى الإتحاد الإفريقي، وهذا لمصلحتها في الدفاع عن الحدود كما تركها الإستعمار حتى لا يفتح ذلك مجالا لمطالب أخرى، بما قد يدخل القارة في حروب جديدة. ومن خلال التنافس الجزائري المغربي قاريا حاول كل منهما السيطرة من أجل فرض زعامته عليها، مستعملين الآليات الدبلوماسية والإمكانيات الإقتصادية لتحقيق ذلك، لكن يبق أن الجزائر لها تقدم على المستوى الإفريقي مقارنة بالمغرب، وهو الأمر الذي دفع بهذا الأخير للاتجاه نحو الغرب من أجل الحصول على الدّعم، مدخلا النزاع في إطار الصراع القطبي والحرب الباردة، وهو المنطق الذي لا يزال يدار به نزاع الصحراء الغربية.

وعلى هذا المستوى يتمكّن المغرب من الحصول على وقوف الدول الغربية (فرنسا والولايات المتحدة) إلى جانبه، إلا أنّ سياسة كل من فرنسا والولايات المتحدة كمتنافسين على المنطقة جعلتهما يتّبعان سياسة متوازنة إزاء الجزائر والمغرب، فمساندة كل منهما للمغرب لم يحسم القضية لصالحه، ولا تقاربهما من الجزائر جعلهما تغيّران موقفيهما، حيث الإستمرار في هذا الوضع يخدمهما، طالما أن التنافس الجزائري المغربي يحقق مصالحهما الحيوية في المنطقة.

الـخـاتمـة

يبقى وضع منطقة الصحراء الغربية مستمرا كآخر إقليم في القارة الإفريقية، الذي لم تتمكّن منظمة الأمم المتحدة من تنفيذ قرار تقرير مصيره، بعد إنسحاب إسبانيا منه و قيام المغرب بالاستيلاء عليه على أساس ارتباط المنطقة التاريخي والروحي بالملوك المغربيين. و أمام عجز الأمم المتحدة في فرض قرارها وتطبيق الاستفتاء الذي اقترحه المغرب بنفسه، لا يزال النزاع مستمرا بسبب ذلك بين المغرب وجبهة البوليساريو، الناطق الرسمي بإسم حقوق الشعب الصحراوي. و نظرا لاهتمام الجزائر بهذا النزاع، ولوقوفها بجانب الصحراء الغربية في نزاعها من أجل تطبيق حقّها في تقرير مصيرها، المبدأ الذي أوصلها بنفسها إلى الإستقلال، جعل ذلك المغرب يعتبرها طرفا في النزاع بل ويطالب بالتفاوض معها لا مع جبهة البوليساريو، التي يرفض الإعتراف بها لاعتبارها أداة جزائرية، أدى كل ذلك إلى خلق عداوة بين الطرفين، وترك آثارا لدرجة خلق توترات وتنافسا بينهما على عدّة مستويات. تنافس وراءه ليس فقط من أجل فرض أي طرف لموقفه بل هو أبعد من ذلك، حيث يرتبط برغبة كل منهما في زعامة المنطقة وقيادتها.

للصحراء الغربية أهمية اقتصادية وجيواستراتيجية، وتاريخيا أهميتها هذه هي سبب التنافس عليها من طرف الدول الأوروبية إلى أن احتلتها إسبانيا، وهي كذلك سبب تمسّكها بها، بعد اكتشاف ثرواتها(الفوسفات، الحديد...)، ولأجل اتخاذها كركيزة لها وكخلفية للانسحاب والتحكم في مستعمراتها، بهذا يثبت لنا أن الصحراء لها قيمة اقتصادية وإستراتيجية على مر تاريخها، مما جعلها محل أطماع. وهي الأهمية التي بعثت بالمغرب للتمسك بها. ولدفاع الجزائر عنها ظهر التنافس الجزائري المغربي، والذي جعل النزاع بين الصحراء الغربية والمغرب يبدو وكأنّه نزاع بين الجزائر والمغرب، فالمغرب بالنسبة إليه منطقة الصحراء الغربية بوابة نحو الصحراء وما يسميه بامتداده نحو الجنوب(والذي يصل إلى غاية السنيغال وأجزاء من الأراضي الجزائرية)، وسعيا منه لتحقيق طموح مشروع "المغرب الكبير "، وما يخوّف الجزائر من توسّع المغرب هو أن تمتد المطالبة المغربية من جديد على مناطق من حدودها رغبة في استكمال مشروعه.

في حين تعتبر الجزائر توسع المغرب تهديدا لكل المنطقة نظرا لأطماعه التي تشمل عدّة مناطق من عدّة دول بما فيها الجزائر ومالي والسنيغال وموريتانيا والصحراء الغربية. ولهذا دافعت الجزائر عن مبدأ صحراوية الصحراء الغربية وحقها في الإستقلال حتى لا تدخل المنطقة في توترات التي ليست من مصلحة أي دولة. كما أنّ توسّع المغرب في المنطقة يهدّد سعي الجزائر للزعامة في المنطقة. ولهذا الأمر يبدو نزاع الصحراء الغربية وكأنّه نزاع بين طرفين الجزائر والمغرب. في حين أنّه مجرّد نزاع بين تصوّرين مختلفين حول مصير المنطقة لا غير.

إذن يبقى وأنّ المصلحة تفسّر لنا جزئيا ما وراء تمسّك كلّ واحد منهما بموقفه إزاء مصير الصحراء الغربية.

تاريخيا، لم يكن نزاع الصحراء الغربية سبب توتر علاقات الجزائر بالمغرب فجذور توترها تعود للنزاع الحدودي بين البلدين بعد إستقلال الجزائر مباشرة، حيث أدّت المطالبة المغربية ببعض من المناطق من الجزائر إلى أزمة في العلاقات بينهما وصلت بهما إلى حدّ الحرب سنة 1963، وهو في الواقع أصل التوتر بين البلدين والعداوة المستمرة بينهما، وليس نزاع الصحراء الغربية. حيث استغل المغرب فترة الاستقلال والأزمة الداخلية التي عانها النظام الجزائري لإعلان الحرب عليها، بحجّة أنّ المناطق المطالب بها كانت تابعة له قبل الإحتلال الفرنسي، بالرغم من وجود اتفاقيات حدود منذ العهد العثماني ومع الإستعمار الفرنسي تثبت عكس ذلك.

شكّلت حرب الرمال سبب توتر العلاقات الجزائرية المغربية، فالغزو الذي تعرضت له الجزائر من طرف بلد شقيق في فترة عرف فيها النظام توترات، اعتبرتها خيانة، جعلها لم تنس ذلك، في حين هذا الأخير يعتبر الأزمة الحدودية خيانة من طرف القادة الجزائريين بعدما ساعدهم في حرب التحرير، ووعدهم له بالنظر في مسألة الحدود بعد الاستقلال، واعتبر المغرب ذلك وقوفا من الجزائر ضد تحقيقه لوحدته الترابية. ولمّا أتت مسألة الصحراء الغربية كانت أزمة الحدود بين الجزائر والمغرب في طريقها نحو التسوية، لكن عدم الثقة المتبادل بين الطرفين جعل نزاع الصحراء الغربية يدخل كضامن لكلا الطرفين لدفع الآخر لتبني مشاريعه، وبذلك وما الحرب في الصحراء الغربية إلا استمرار للنزاع الحدودي القديم بين الجزائر والمغرب. وسببه مخاوف الجزائر من تراجع المغرب عن المصادقة عن اتفاقية الحدود بينهما، ما دفعها إلى مساندته في البداية في مطالبه في استعادة الأراضي المستعمرة من إسبانيا (ترفاية، افني، سبتة....) وتصفية الإستعمار من منطقة الصحراء الغربية، في حين أنّ المغرب كان متجها نحو حل مسألة الحدود بينه والجزائر لضمان وقوفها معه في مسألة ضم الصحراء الغربية، لكن عدم الثقة في النظام المغربي دفع بالجزائر إلى مساندة جبهة البوليساريو في إعلانها عن قيام الدولة الصحراوية خوفا من السياسة التوسعية المغربية التي تهدّدها في المنطقة، وخوفها من عودة المغرب إلى المطالبة بالمناطق الحدودية التي يعتبرها جزءا منه، أمّا المغرب فكان يتخوّف من الجزائر التي كانت تدافع عن الحركات التحررية في القارة وفي العالم، وأصبحت تسعى لإيجاد بذلك مكانة لها على المستوى الإقليمي، مما خوّف المغرب في أن تصبح قوّة إقليمية. وهذا كله جزء آخر من التفسيرات حول العلاقات المتوترة بين البلدين واستمرار العداء بينهما.

في حين من جانب النظامين وفي خطابهما الرسمي، مبرر العداء هو تخوّف الطرف الثاني من طبيعة النظام القائم لدى الآخر، حيث يعتبر المغرب أنّ نموذجه الليبرالي والتعددي الذي يسمح بقيام المعارضة، وهو ما ترفضه الجزائر وقاومته منذ الإستقلال في نظامها (أزمة السلطة في 1962) هو ما يخيف النظام الجزائري غير المتفتح والقائم على الاشتراكية الثورية ونظام الحزب الواحد، الذي بدوره

يخوّف المغرب من انتقال الثورة الاشتراكية من الجزائر الراغبة في تصدير نموذجها، خاصة وأنّ من يتحكّم في زمام السلطة هو الجيش الذي خاض حرب الرمال مع المغرب ولا زال لم يطو صفحتها.

أرجع البعض نزاع الصحراء الغربية إلى التناقض القائم بين البلدين في فكرة الوحدة، بسبب اختلاف مفهوم الدولة الأمة لدى النظامين، فبالنسبة للجزائر إقليم الدولة كركن من أركانها يعتبر مجالا سياسيا، خلقه التاريخ الاستعماري والكفاح ضده، فهو ليس موجودا من قبل. أما بالنسبة للمغرب فإنّ تكوّن الدولة ليست مسألة مرتبطة بالتحكيم الدولي، بل هي نتاج للتطوّر التاريخي للبلاد. فالثقافة السياسية الجزائرية تكوّنت مع انتصار الاتجاه الوطني في الكفاح المسلح ضد الإستعمار، أي ليست قديمة من حيث تاريخها، في حين بالنسبة للمغرب فالاستقلال هو إعادة للعلاقة بين حاضره وماضيه البعيد.

ويفسر واقع علاقتهما العدائي كذلك بسبب اختلاف النمط السلطوي في شرعنة الحكم السائد في كلا البلدين، فبالنسبة للمغرب أولوية استمرارية الملكية هو محوره الإستراتيجي، في حين بالنسبة للجزائر الثورة مهدّدة بالفشل إن توقفت عند الحدود مع المغرب. لكن واقع البلدين لا يبعث على كل هذا الخوف، لما أثبته كلّ منهما من إخفاق سياسي واقتصادي في ظل أنظمة يستفيد منها فئة قليلة.

إذن مبرر النظامين على أن توتر العلاقات وعدائهما المستمر المبرّر بهذا التخوّف لا يثبته واقع ما وصل إليه النظامين من فشل.

ومن الآثار الداخلية لنزاعات الحدود (سواء في حرب الرمال أو مع نزاع الصحراء الغربية) استفادة النظامين داخليا من خلال هذه العداوة التي كانت قد وصلت بهما حدّ الحرب، حيث من خلال أزمة الحدود واجه كل منهما أزماته الداخلية بتوحيد واستقطاب المعارضة، بل والتضحية بالإصلاحات الداخلية من أجل الحفاظ على وحدة الوطن. وهذا من أجل توجيه أنظار شعبيها نحو المسائل الخارجية بدل المسائل الداخلية، بل وكانت الحرب الهاء للمعارضين وإبعادهم بالحرب عن الإهتمام بالسلطة. في حين خارجيا تستمر تطورات نزاع الصحراء الغربية تلقي بضلالها على العلاقات السياسية والدبلوماسية القائمة بين الطرفين، والتي تمّ قطعها منذ اعتراف الجزائر بالصحراء الغربية، وأتت الأزمة الأمنية في الجزائر لتزيد من توتر تلك العلاقات السياسية، لاتهام المغرب للجزائر برغبتها بنقل الأزمة إليه، لتحسين صورتها و إقناع الرأي العام الدولي بتهديد الإرهاب لكل المنطقة.

إذن حرب الحدود بين الطرفين منذ استقلال الجزائر هي السبب الفعلي لتوتر العلاقات السياسية بين البلدين، والتي زاد من حدّتها نزاع الصحراء الغربية وثمّ الأزمة الأمنية في الجزائر.

وإن كلّف استمرار انسداد الوضع في الصحراء الغربية و الحرب فيها كلا الطرفين اقتصاديا. إلاّ أنّه يبقى الإقتصاد هو الجانب الوحيد الذي يمكن أن يعوّل عليه الطرفين، حيث حتى مع تصعيد الأزمة بين الجزائر و المغرب، فالتعامل الإقتصادي بينهما تجاوز – نسبيا – الانسداد السياسي، بل ولم يحدث أن هدّدت الأزمة ما كان يربط الطرفين من علاقات اقتصادية، لدرجة اعتبرت هذه العلاقات علاقات آمنة. ورغم تصعيد الأزمة ووصولها في بعض المراحل إلى أوجها، فإنّه لم يسبق أن هدّد ذلك العلاقات الإقتصادية القائمة بين الطرفين وإن كانت علاقات محدودة، مما يفتح المجال لاحتمال اعتماد الإقتصاد كمدخل لتجاوز توتر العلاقات السياسية الدائم بين الطرفين، وهذا بتفعيلها أكثر.

في البعد الأمني للعلاقات الجزائرية المغربية، تنعدم العلاقات و التعاون الأمني بين الطرفين، لكن لم يكن نزاع الصحراء الغربية هو سبب ذلك، فاعتبار كل طرف منهما للآخر مهددا لأمنه سببه يعود إلى حرب الحدود القائمة بينهما بعد إستقلال الجزائر، وإن زاد الحذر والتنافس الأمني مع نزاع الصحراء الغربية، حيث بالنسبة للجزائر كون أنّ نزاع الصحراء الغربية يقوم على حدودها فهذا يحتّم عليها اليقظة. في حين أنّ المغرب يقلقه وقوف ودعم الجزائر للبوليساريو حيث يرى أنّ الجزائر تقود حربا غير مكشوفة ضدّه، متستّرة وراء دعم البوليساريو، والتي تعتبرها أداة جزائرية، لذلك يعلن المغرب أنّ الجزائر هي الطرف الثاني الذي ينبغي التفاوض معه في النزاع وليس البوليساريو.

كما زادت بعدها الأزمة الأمنية ومشكلة الإرهاب في الجزائر في توتر العلاقات الأمنية، لاعتبار المغرب الجزائر مهدّد له بمحاولتها نقل الإرهاب إليه. في حين تعتبر الجزائر أنّ المغرب يدعّم ويسمح بتنقل بعض الحركات الإرهابية على أراضيه، وهو ما يردّ المغرب عليه أنّه تعاملا بالمثل لإيوائها للبوليساريو في تندوف. ونتيجة كلّ ذلك انعدام كلي للتعاون الأمني بين الطرفين بسبب المخاوف المتبادلة من تهديد الآخر، واحتمال وصول التوترات إلى حدّ الحرب، وهو ما بعث على التنافس بين الطرفين وتسابقهما نحو التسلّح منذ قيام حرب الحدود.

إذن نزاع الصحراء الغربية أمنيا ما هو إلاّ استمرار لحرب الحدود بين الجزائر والمغرب واستمرارية للمخاوف السابقة، حيث بالنسبة للجزائر إمكانية الاعتداء المغربي على الجزائر وارد بسبب وجود سابقة تاريخية له، وبسبب حربه مع الصحراء الغربية على مشارف حدودها، وبالنسبة للمغرب إمكانية شنّ الجزائر لحرب غير مباشرة ضدّها من خلال دعمها للبوليساريو والوقوف بذلك أمام مشروعها أو وحدتها الترابية. زاد من المخاوف والتنافس والتسابق نحو التسلّح توسّع تهديدات الإرهاب بعدما كان أزمة أمنية جزائرية ليتحوّل إلى تهديد إقليمي دولي، ومعه انتشار التهديدات الأمنية الأخرى المتمثلة في الجريمة المنظّمة (المخدرات،الأسلحة، الهجرة غير الشرعية...) المتفشية في كل منطقة الساحل المعروفة بالأزمات، بما يهدّد كل من الجزائر والمغرب على حدّ سواء.

وهو ما يعني أنّ أمنيا تأثّرت العلاقات الجزائرية المغربية لثلاث أسباب هي: حرب الرمال ثم نزاع الصحراء الغربية وبعدها التهديدات الأمنية التي توسّعت بسبب الأزمة الأمنية في الجزائر وتوسّع انتشارها في كلّ المنطقة، إلى جانب انتشار التهديدات الأمنية الأخرى(الجريمة المنظّمة).

نتيجة كلّ ذلك تفويت فرص التعاون الثنائية، أمام تنامي كل تلك التهديدات الأمنية، فبدل أن يبعث ذلك على التعاون بعث بالتنافس، بل وعمل كل طرف على إقصاء الآخر على مستوى أي مبادرة إقليمية و دولية يدخل فيها إحداهما، والسبب وراء ذلك هو السعي وراء الزعامة في المنطقة.

إنّ نزاع الصحراء الغربية ما هو إلاّ مواصلة لحرب الحدود بين الجزائر والمغرب، ما بين قناعة الجزائر بعدالة القضية الصحراوية، و ضرورة دعمها، ورغبتها في وجود دولة مجاورة صديقة غير مهدّدة لحدودها، وبين مغرب يرى في دعم الجزائر للصحراويين حرب أخرى تعلنها عليه الجزائر من خلال غطاء دعم جبهة البوليساريو للثأر لحرب الرمال، ووقوفا منها ضدّ وحدته الترابية، وما يختفي وراء ما قد يحقّقه انتصار موقف أي منهما في جعله بذلك يفرض زعامته الإقليمية. إذن هي حرب بين من سيفرض موقفه. وهو ما أدى بهما إلى التسابق نحو التسلّح بميزانيات أثقلت اقتصادياتها المتدهورة، وكلّفتهم الحرب في الصحراء ما كان بإمكانه تحقيق التنمية في كلا البلدين، وكان بإمكانه تفادي الخسائر في الطرف الصحراوي(بشريا وماديا).

كما أثّر نزاع الصحراء الغربية على سياستي وعلاقات الجزائر والمغرب الخارجية، وهذا على المستوى الإقليمي، أي المغاربي و العربي والإفريقي، وبعلاقاتهما بالدول الغربية أي مع أوروبا خاصة فرنسا ومع الولايات المتحدة الأمريكية.

تأثّرت العلاقات المغاربية على المستوى المغاربي، وأخذت تتشكّل محاور وتحالفات بين مدافع عن مطالب جبهة البوليساريو في الاستقلال أي مساند لموقف الجزائر، وآخر مدعّم للمغرب في مطالبته بضمّ منطقة الصحراء الغربية إلى حدودها وما يعتبره وحدته الترابية، إلاّ أنّه ما لوحظ على تلك المواقف أنّها لم ترتبط بنزاع الصحراء الغربية مباشرة ، ولا بإيمان تلك الأطراف بمبدأ معين بحدّ ذاته، بقدر ما هو مرتبط بمسألة سياسية أخرى حولَها خلاف، ليصبح بذلك ملف الصحراء الغربية في هذا المستوى خاضع للمساومات، و إن تمكّنت دول المغرب العربي في الفترة التي عانت فيها من الأزمات الاقتصادية أن تتجاوز النزاع– ظرفيا– رغبة في الخروج من أزماتها من خلال تأسيس إتحاد المغرب العربي، إلا أن التجربة لم تدم طويلا. ما يعني أن المشاكل السياسية لدول المغرب العربي ومصالحها هي من توجّهها في مسألة مساندتها لطرف على حساب الآخر.

بالنسبة للدول العربية وإن ساندت مسألة تصفية الإستعمار الإسباني من الصحراء الغربية منذ البداية، إلاّ أنّها حرصت على عدم توتير العلاقات بين الجزائر والمغرب بسبب النزاع، لكن مع ما حدث بعد الربيع العربي ومع تزايد الاضطرابات في المنطقة العربية وموقف دول الخليج منها وخاصة السعودية، أصبحت الأخيرة تميل نحو الطرح المغربي بسبب رفض الجزائر للسياسة الإقليمية (التدخلات العسكرية خاصة) التي تتبعها هذه الدول، لذلك اتّجه دعمها للمغرب الذي يتقاسم معها توجهات، بعدما أصبحت تقدّم له مساعدات عسكرية، لكن تبقى الدّول العربية أقل اهتماما بما يحدث في المغرب العربي مقارنة بمسائل المشرق العربي.

إذن فالدول العربية والمغاربية تتخذ مواقف إزاء نزاع الصحراء الغربية حسب تقاسم الطرفين لاتجاهاتها السياسية، أي تبقى خاضعة لمصالح سياسية خاصّة وضيّقة لا غير.

أما على مستوى القارة الإفريقية، وهو المجال الذي يسعى كل طرف منهما إلى فرض زعامته فيها، فالتنافس على هذا المستوى يظهر بشكل شديد، حيث النزاع أثّر بشكل واضح، إلا أنّ مواقف دول القارة مرتبطة بمبدئها المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية(الإتحاد الإفريقي)، وهو الإبقاء على الحدود كما تركها الاستعمار لتجنيب القارة الدخول في حروب حدودية بعد استقلالها، إلى جانب مواقفها في مساندة كل الحركات التحررية بما فيها تحرير الصحراء الغربية، لهذا فضّلت مساندة ودعم الطرح الجزائري بالوقوف مع الصحراء الغربية، ورفضت فكرة المغرب في ضمّها، وتصدّت لسياسته التوسعية في القارة، لأن ذلك سيشجع أي دولة ترى وجود علاقات لها مع منطقة أخرى، مما قد يدخل القارة في حروب جديدة. إذن يتضح أنّ موقف الإتحاد الإفريقي يصبّ في مصلحة القارة وهو بذلك موضوعي. ومن جانب آخر تفضّل دول القارة الإهتمام بالمسائل الإفريقية أكثر منه المغاربية، كمشاكل التنمية والأمن.

نجاح الجزائر في فرض نفسها إفريقيا لا يعود إلى نزاع الصحراء الغربية، فهو راجع إلى مكانتها في العالم الثالث كمدافع عن حركات التحرر وعن حل مشاكل القارة التنموية، وكقائدة لحركة عدم الانحياز على المستوى الدولي، واهتمامها بأمن القارة بعد انتشار الإرهاب والتهديدات الأمنية الأخرى. كما أنّ سياستها الخارجية القائمة على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى و إتباع الوسائل الدبلوماسية السلمية في حل نزاعات ومشاكل القارة ساعدها على إيجاد مكانة لها إفريقيا، والأمر بذلك لا علاقة له بنزاع الصحراء الغربية، بل دفاعها عن قضايا القارة هو ما مكّنها من الحصول على دعم دول الإتحاد الإفريقي لاستقلال الصحراء الغربية، إلا أنّ محاولة المغرب التوسع في المنطقة من خلال الاستيلاء على الصحراء الغربية يهدّد مكانتها ورغبتها في زعامتها، في حالة تمكّن المغرب من تحقيق مشاريعه، فالجزائر من خلال نزاع الصحراء الغربية تحاول إبعاد المنافسة المغربية.

تمكّنت الجزائر من الحصول على دعم أقوى دول الإتحاد الإفريقي (جنوب إفريقيا) وهو ما مكّنها من تكوين حلف قوي لها على مستوى الإتحاد الإفريقي. كما أنّ إهتمام الجزائر بمواجهة مشاكل القارة من خلال مبادرات إقليمية والعمل المشترك بين دول القارة(كمبادرة النيباد، والدفاع العسكري المشترك) من أجل تحقيق أمن وتنمية القارة، دعّم مكانتها.

انسحاب المغرب من الإتحاد الإفريقي بعد حصول الصحراء الغربية على اعتراف عدّة دول إفريقية وقبول عضويتها فيه جعله يعتبره مؤسسة غير صديقة. ويعدّ ذلك إخفاقا دبلوماسيا له بسبب ارتكاز سياسته الخارجية وعلاقاته على محور أساسي هو الدفاع عن الوحدة الترابية، وهو ما يقصد به ضمّه للصحراء الغربية، كمبدأ أساسي في سياسته الخارجية وفي علاقاته مع الدول الأخرى، وهو ما يثير مخاوف على مستوى القارة الإفريقية بسبب سياسته التوسعية، التي يمكن أن تثير نزاعات وتوترات على مستوى القارة، وتفتح المجال لحروب هي بغنى عنها. و كل ذلك دفع بالمغرب إلى إتباع الدبلوماسية الإقتصادية من خلال التعاون الإقتصادي مع الدول الإفريقية بشكل فردي أو في تكتلات اقتصادية (المجموعة الإقتصادية لدول الساحل و الصحراء) وهذا للتمكّن من إقناع الدول الإفريقية بعيدا عن تأثير الجزائر، وهو الأمر الذي حقّق له نتائج إيجابية من خلال تراجع اعتراف العديد من الدول المعترفة بالصحراء الغربية عن ذلك، بل وساعده الأمر كذلك في الاعتماد على تلك الدول للعودة إلى الإتحاد الإفريقي حتى لا يترك المجال للجزائر(خاصة وأنّ ليبيا المنافس الشرس في القارة قد دخلت في أزمة بعد إنهيار نظام القدافي). فتأثير نزاع الصحراء الغربية على سياسة وعلاقات البلدين الإفريقية جعل كل طرف ينوّع من أساليب تدخله في القارة (بين الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية) من أجل فرض نفسه إقليميا.

يظهر نجاح الجزائر نسبيا على مستوى القارة الإفريقية من خلال تنظيم الإتحاد الإفريقي الذي يبقى ثابتا مع مبدأ ترك الحدود كما خلّفها الإستعمار، حفاظا على مصلحة كل القارة، و لكن تمكّن المغرب من خلال علاقاته خارج الإتحاد بالدول الإفريقية بأن يقنع بعض منها للتراجع عن موقفها.

إنّ سيطرة موقف الجزائر إقليميا دفع بالمغرب إلى انتهاج سياسة أخرى من خلال تحويل المنافسة إلى مستوى آخر وهو الدولي، بإدخال النزاع في إطار الصراع القطبي والحرب الباردة بين مغرب ليبرالي وجزائر اشتراكية، وهذا لكسب دعم المعسكر الغربي، من خلال اعتبار نفسه ممثل المصلحة الأوروبية في القارة و بوابته إليها، و شريك للولايات المتّحدة الأمريكية.

إنّ علاقات كل من الجزائر و المغرب مع الدول الأوروبية والإتحاد الأوروبي تضل علاقات غير متكافئة، وتنتهج الدول الأوروبية سياسات غامضة فيما يتعلق بنظرتها لمشاكلهما وفي المنطقة، خاصة فيما يتعلّق بحلول قضاياها العالقة، ويبقى موقفها غير واضح حول نزاع الصحراء الغربية كما أنّه لا

تكترث لإيجاد حل نهائي وسريع له. ما يعني عدم اهتمامها بالسعي لخلق محيط يسمح بتطوير علاقات التعاون في كل المنطقة.

وإن كان بالنسبة للإتحاد السوفياتي الأمر أقل أهمية بسبب علاقاته الجيّدة مع الطرفين، إلاّ أنّه على مستوى أوروبا والولايات المتحدة ظهر التنافس واضحا بسبب ما يمكن أن يحدثه الطرفان من تأثير، نظرا لنفوذهم أو لدخول المنطقة ضمن اهتماماتهم الإستراتيجية.

تحوّلت منطقة المغرب العربي من منطقة تنافس على النفوذ بين الجزائر والمغرب إلى ميدان تنافس أوروبي أمريكي، وهو الأمر الذي أدى بذلك إلى استغلال نزاع الصحراء الغربية من خلال إتباع سياسة متوازنة بين الجزائر والمغرب للمصالح المرتبطة بكليهما، وإن بدا موقف الدول الأوروبية والولايات المتّحدة لصالح المغرب في نزاع الصحراء الغربية إلاّ أنّه لم يعمل على تحقيق النصر لها في حربها، كما أنّها في نفس الوقت لم تفرّط في العلاقات مع الجزائر رغم توترها أحيانا خاصة في فترة الأزمة الأمنية، لكن ظلّت هذه العلاقات قائمة، مما يظهر أن من مصلحة كل من أوروبا والولايات المتّحدة استمرار الوضع ، أي عدم حل النزاع. وهو ما يفسّر الانسداد في النزاع.

هذا ما يظهر أنّ تطبيع العلاقات بين الجزائر والمغرب لا حل له على هذا المستوى، بل عليه أن يعود إلى مستواه الثنائي، أي الجزائري المغربي، بعيدا عن نزاع الصحراء الغربية.

لأنّه في واقع الأمر وبالنظر إلى عمق تأزم العلاقات فالحل لا يتوقف على هذا النزاع، لأن المشكل بين البلدين مشكل معنوي، أي لا وجود له على الخريطة السياسية، فهو مرتبط برغبتهما في زعامة وقيادة المنطقة. خاصة وأنّ استراتيجيات القوى الكبرى(أوروبا والولايات المتّحدة) المؤثرة في المنطقة تعمل على الإبقاء على الانسداد والاستثمار في استمرار الوضع لتحقيق مصالحها فيها.

ولهذا فالغوص في أعماق الأزمة بين البلدين يكشف لنا وجود جدل في العلاقات بينهما، هذا الجدل هو الذي يحكم الأزمات الواقعة بينهما، بطريقة تخلق لنا نوع من التأثير والتأثر المستمر بين الطرفين، لكن استمرار دوران هذه العلاقات يبقى دائما في حلقة مفرغة. بسبب عدم تجاوزهما سبب الأزمة. وحتى مجهوداتهما في تسوية خلافاتها أو دخول طرف ثالث لتحقيق ذلك سيكون أمرا صعبا، إلا إن تمّ تسوية القضايا التي هي جذور الخلافات، وهذه القضايا تبقى هي مشاكل الحدود التي تعود إلى تصفية الاستعمار من المنطقة، على رأس هذه المشاكل نزاع الصحراء الغربية التي هي في الواقع ما هي إلا تكملة لحرب الرمال.

إنّ المشكل الذي دخل فيه النزاع منذ التسعينيات هو إدارته بنفس أساليب ووسائل وفلسفة الحرب الباردة، مع استمرار الغرب في النظر إلى هذه النزاع بنفس منظار الحرب الباردة، لكن في نفس الوقت دون العمل على تحقيق نصر كلي لأي طرف حتى لا يخسر الآخر، وهذا لوجود مصالح مع كلا الطرفين المغربي والجزائري، حيث المغرب حليفها الجدي والجزائر تجمعها معها مصالح اقتصادية وأمنية هي محاربة الإرهاب ولها دور دبلوماسي إقليميا، ليتمكن بذلك كلاهما من الحصول على الدعم الأمريكي. ولقد أصبح هذا الوضع المتميّز بالانسداد، حيث لا رابح ولا خاسر في السباق القائم حول نزاع الصحراء الغربية، يخدم المصالح الغربية أكثر، حيث دخل البلدين في التنافس على من سيستمر في كسب ودهم ويتجنب سخطهم (خاصة مع ما حدث بعد الثورات العربية للأنظمة العربية) في حين هي استغلت الوضع لاختراق المنطقة من خلال المغرب والجزائر حتى لا تترك الساحة لفرنسا.

يبقى على المستوى الدولي نزاع الصحراء الغربية أقدم نزاع في العالم لم يحل، وهو إلى جانب ذلك النزاع الأكثر إهمالا، ويظهر لنا هذا الملف مدى عجز منظمة الأمم المتّحدة في فرض شرعيتها، في حين أنّ أي إنسحاب منها عنه سيقضي على كل الجهود التي بذلتها لتسويته بشكل عادي، بعد كل ما صرفته عليه(بعثات المينورسو)، و هو ما يوحي بعدم مصداقيتها، حيث ستدعّم بذلك أطروحة المغرب في ضمّ الإقليم إليه، ما قد ينعكس على كل الدول الأخرى بفتح الطريق للنزاعات والحروب في كل المنطقة.

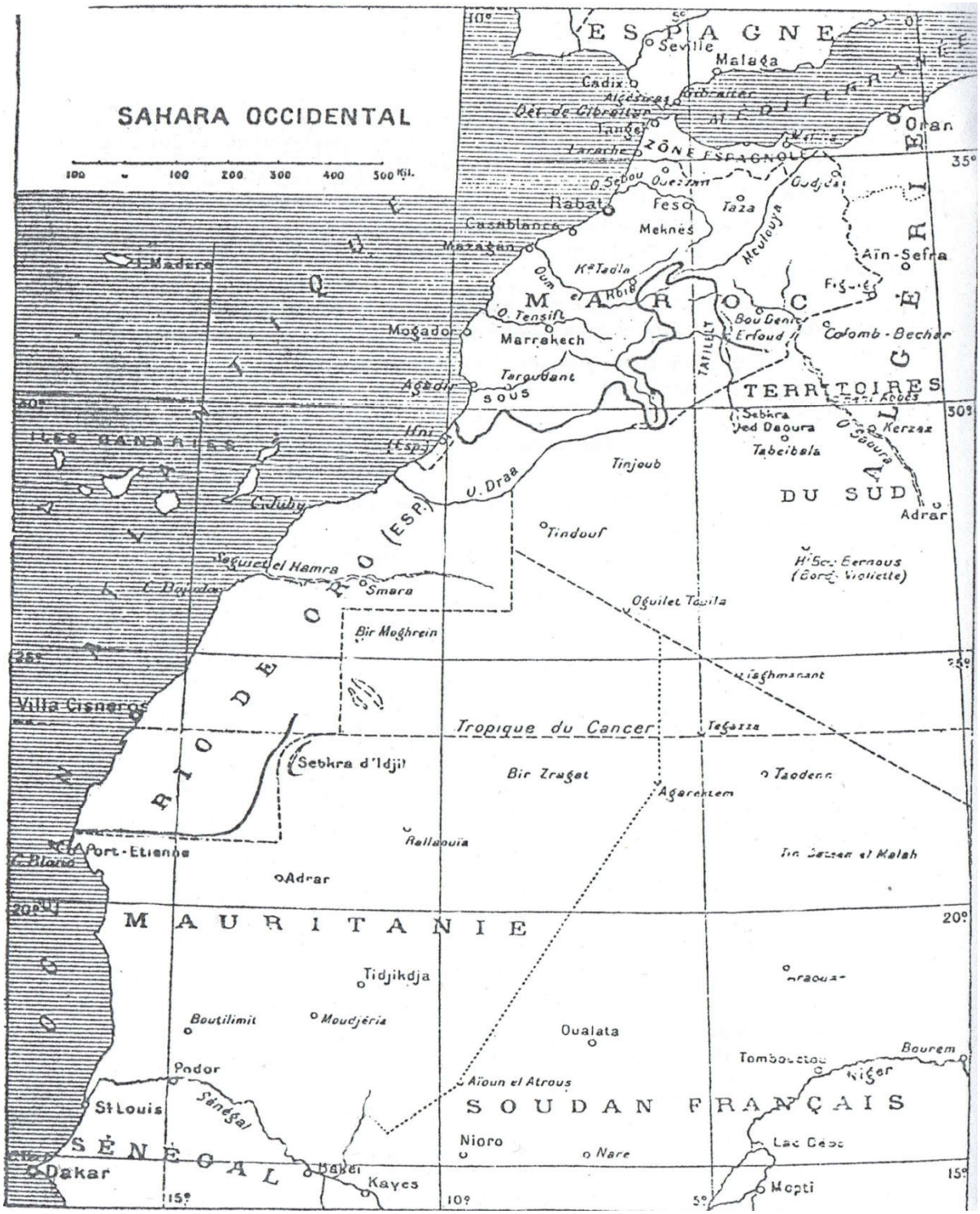
وإن فرضت نفسها من خلال تقديم تسوية قد لا ترضي طرف قد يؤدي إلى عواقب، فبالنسبة للمغرب قد يكون للتسوية غير المرغوب فيها عواقب وخيمة وخطيرة جدا محليا، لكون النظام الملكي قد حوّل المسألة لتصبح قضية نفوذ فيما يتعلق بالوحدة الوطنية، حيث أصبح وسيلة لمنع التهديد الموجه لنفوذه وسلطته من قبل بعض الأحزاب والجيش. وبالنسبة لجبهة البوليساريو فإن أي تسوية غير مرغوب فيها فهي ضربة لها كمنظمة سياسية، ومذلة لكبار الشخصيات الذين عقدوا السلام مع المغرب، وبالنسبة للاجئين فإن السنوات التي أمضوها في مخيمات تندوف وفي المنفى قد ذهبت سدا، أما بالنسبة للجزائر فإن أي تسوية غير مرغوب فيها هي خسارة لنفوذها، وقوتها في علاقاتها مع المغرب، وهزيمتها في تحقيق المبادئ التي كانت تدافع عنها لسنوات.

السؤال الذي يطرح نفسه بذلك هل من حل آخر لا خاسر ولا رابح فيه ينهي الوضع بين البلدين بما يحقق تكامل واندماج مغاربي، لطالما طمح إليه القادة المغاربة أثناء الفترة الإستعمارية ؟ لقد أثبت الاقتصاد قدرته على تجاوز الخلافات السياسية في القارة الأوروبية فلما لا يتم استثمار ذلك في العلاقات الجزائرية المغربية؟ خاصة وأن العلاقات الإقتصادية الجزائرية المغربية– رغم محدوديتها– أثبتت أنّها الوحيدة الصامدة أمام النزاع، لما وصفت به من علاقات آمنة، إذ لم يحدث ولو لمرّة أن تعطّلت العلاقات القائمة حتى في أوج الأزمة.

توصلنا خلال الدراسة إلى أن حل نزاع الصحراء الغربية يتطلب جدية وصرامة من طرف الهيئات الأممية، وهذا في تطبيق مبدأ تقرير المصير بكل حياد ونزاهة، والعمل على ضمان احترام النتائج التي ينتهي بها تقرير المصير. ولا يمكن إلا للشرعية الدولية تحقيق ذاك. وإن تحققت الشرعية الدولية وتم تطبيق حق تقرير الشعب الصحراوي لمصيره، سيكون ذلك كفيلا بإعادة العلاقات الجزائرية المغربية لطبيعتها، وينهي أي أطماع توسعية لأي دولة في المنطقة.

الملاحق

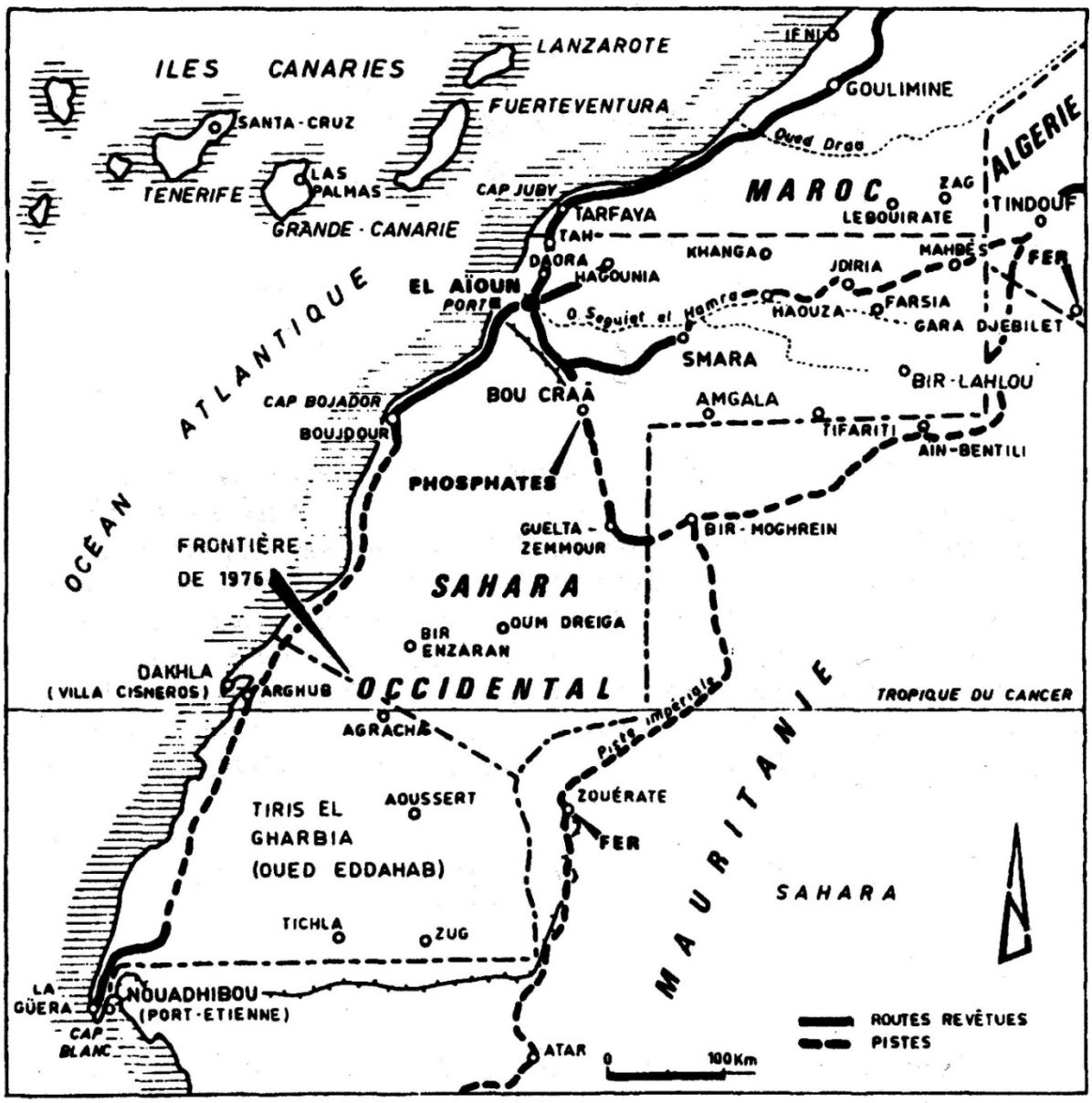
الملحق رقم 01 :خريطة توضح حدود وامتداد الصحراء الغربية



المصدر

Boualem Boughetaia, **Les frontières méridionales de l'Algérie** , Alger :sned ,1981 , p217.

الملحق رقم 02 :خريطة توضح الجغرافيا البشرية والاقتصادية للصحراء الغربية.

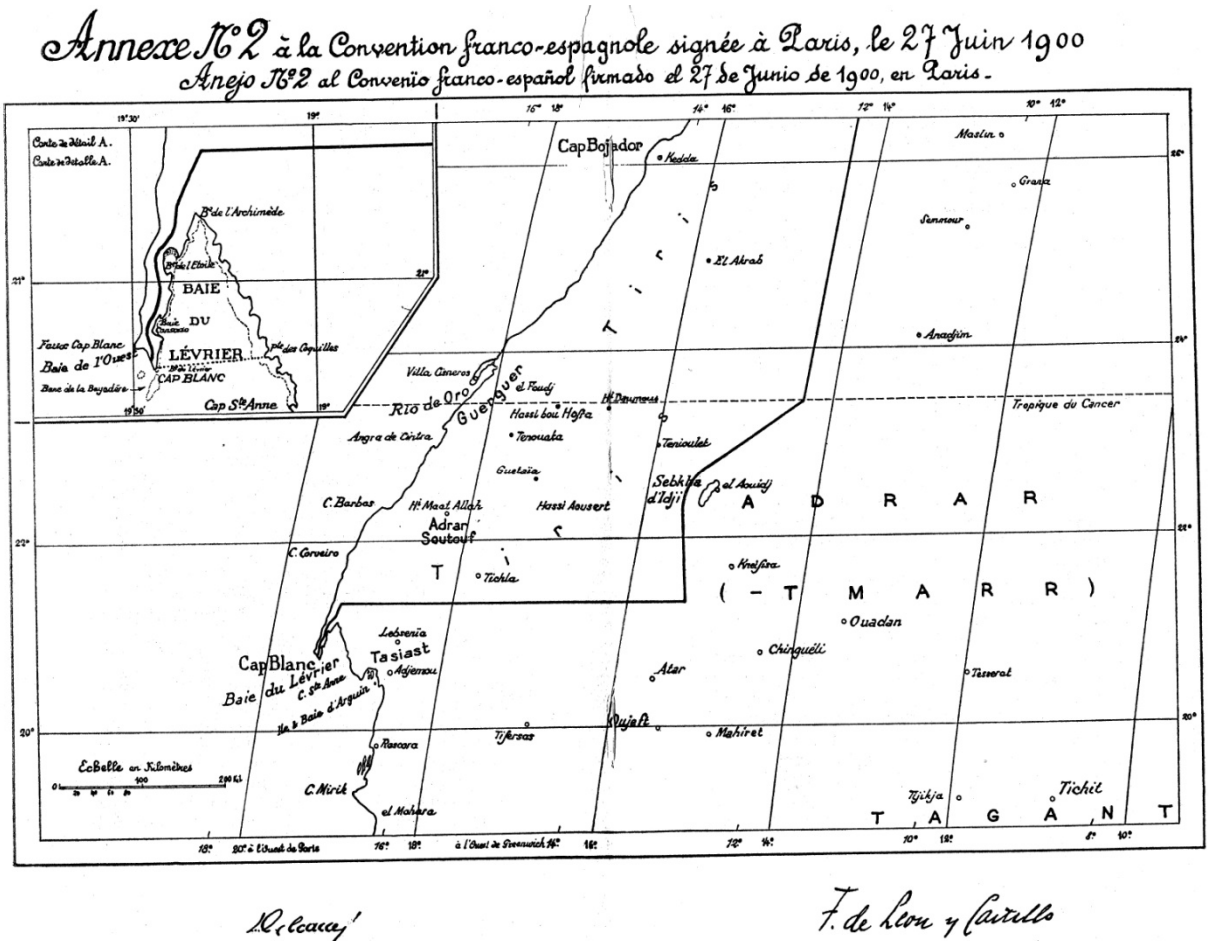


Sahara occidental : géographie humaine et économique

المصدر

Maurice Barbier, **Le conflit du Sahara occidental**, Paris , l'Harmattan, 1982, p 94

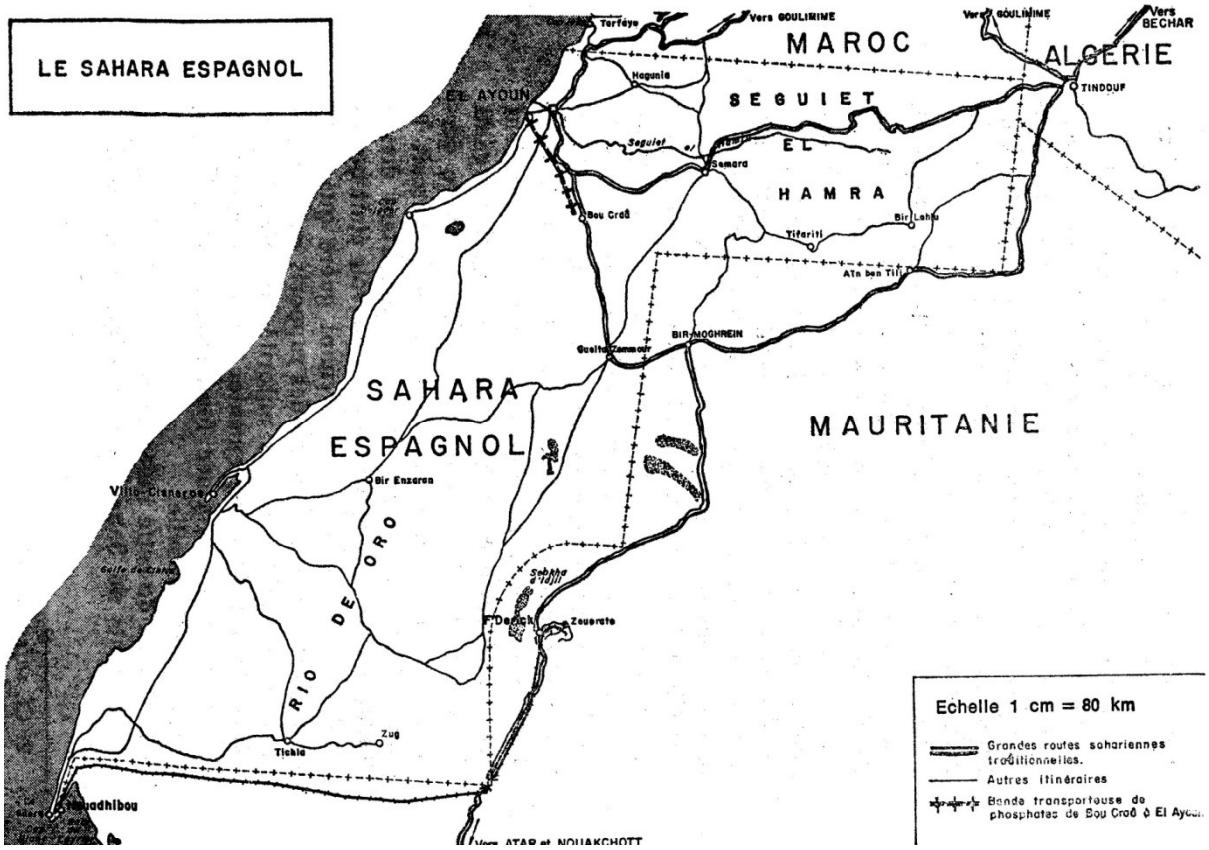
الملحق رقم 03:خريطة تبين الحدود الفاصلة بين المغرب والصحراء الغربية حسب الاتفاقية الفرنسية الاسبانية لسنة 1900.



المصدر

Robert Rézette, **Le Sahara occidental et les frontières marocaines**, Paris : Nouvelle éditions Latines ,1975, pp72,73.

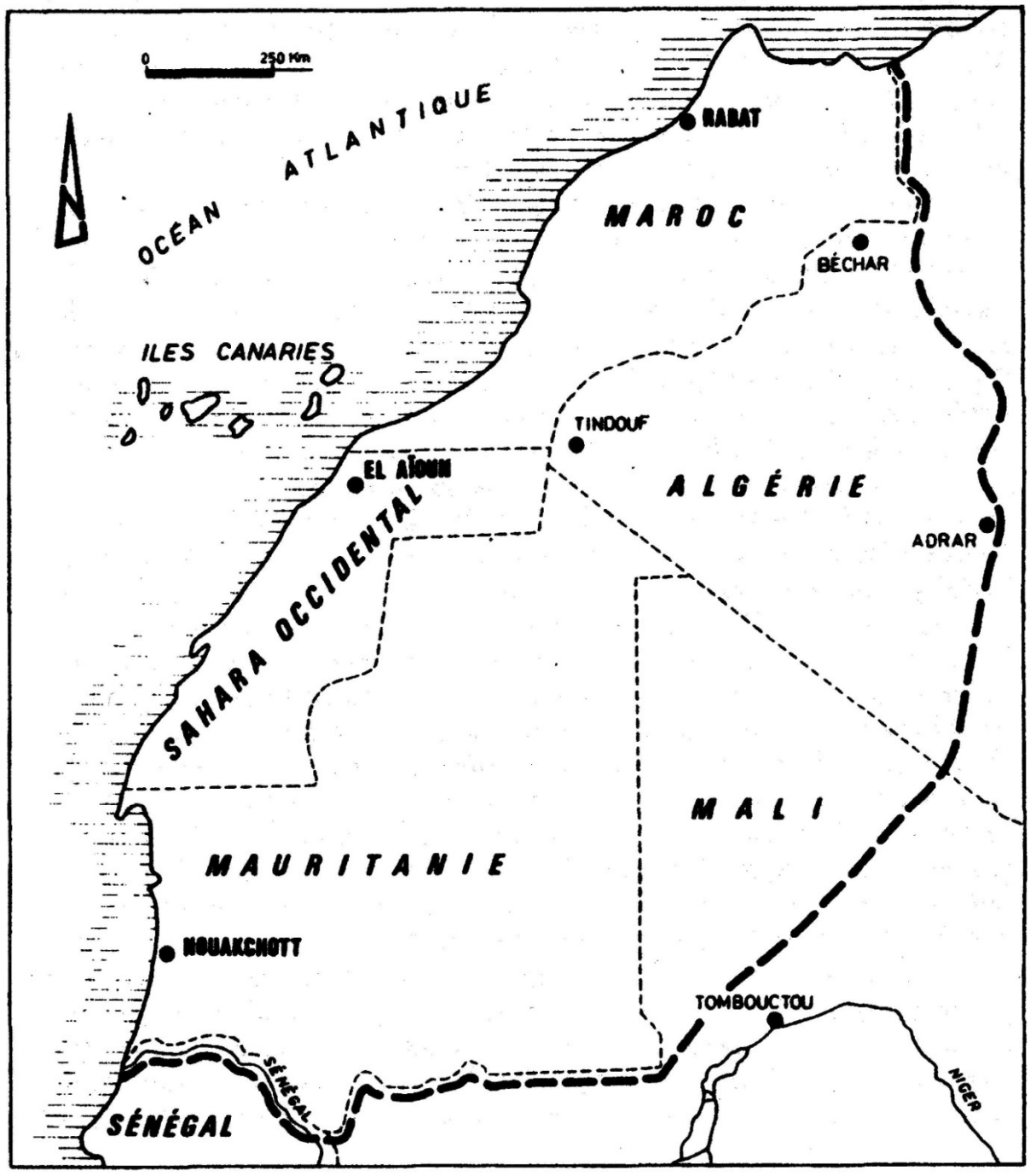
الملحق رقم 04:خريطة تمثل الصحراء الغربية في فترة الاحتلال الاسباني



المصدر

Robert Rézette, **op.cit**, p 30 .

الملحق رقم05 :خريطة توضح مشروع "المغرب الكبير" للمغرب



Limites du « Grand Maroc »

المصدر

Maurice Barbier, ,**op.cit ,** p 77.

الملحق رقم حول 06:جدول يوضح حجم الواردات والصادرات بين الجزائر والمغرب وتونس بمليون دولار

	الجزائر	المغرب	تونس	**مجموع الصادرات البينية داخل المنطقة**	مجموع الصادرات	نسبة الصادرات والصادرات البينية داخل المنطقة
الجزائر	-	4071	42667	176814	9152077	1,93
المغرب	169188	-	25431	194619	11533401	1,69
تونس	74430	57907	-	132337	8565831	1,55
مجموع الواردات البينية داخل المنطقة	243618	61978	130076	-	-	-
مجموع مجمل الواردات	22031280	7431847	5850020	-	-	-
نسبة الواردات والواردات داخل المنطقة	1,10	0,83	2,22	-	-	-

المصدر

Abdi Nourredine, **Algérie, Maghreb le pari méditerranéen**, Paris : Méditerranée,2005 ,p210.(مترجم)

الملحق رقم 07: يوضح المعايير الثمانية التي حدّدها الاتحاد الأوروبي في سلوكه أو الموقف المشترك بين دوله حول بيع الأسلحة.

Les 8 critères de la position commune

1er critère :Respect des engagements internationaux des états membres de l'UE ,en particulier des sanctions décrétées par le conseils de sécurité des nations unies et de celle décrétées par la communauté des accords en matières , notamment , de non-prolifération, ainsi que des autres obligations internationales ;

2e critère :Respect des droits de l'homme et du droit international humanitaire dans le pays de destination finale ;

3e critère :Situation intérieure dans les pays de destination finale(existence de tensions ou de conflits armées) ;

4e critère :Préservation de la paix ,de sécurité et de la stabilité régionale ;

5e critère :Sécurité nationale des états membres et des territoires dont les relations extérieurs relèvent de la responsabilité d'un état membre, ainsi que celle des pays amis ou alliés ;

6e critère :Comportement du pays acheteur à l'égard de la communauté internationale, et notamment son attitude envers le terrorisme, la nature de ses alliances et le respect du droit international ;

7e critère :Existence d'un risque de détournement de l'équipement à l'intérieur du pays acheteur ou de réexportation de celui-ci dans des conditions non souhaitées ;

8e critère : Compatibilité des exportations d'armement avec la capacité technique et économique du pays destinataire, compte tenu du fait qu'il est souhaitable que les états répondent à leurs besoins légitimes de sécurité et de défense en consacrant un minimum de ressources humaines et économiques aux armement .

Source : Jihan Seniora , « Exportations Européennes d'armes vers l'Afrique du Nord et le Moyen-Orient » in Les **Cahiers de l' Orient** , revue mensuelle Française, n°105 ,juin 2012 , p68.

الملحق رقم 08: جدول يمثل قدرات القوات المغربية و الجزائرية عام 2008 .

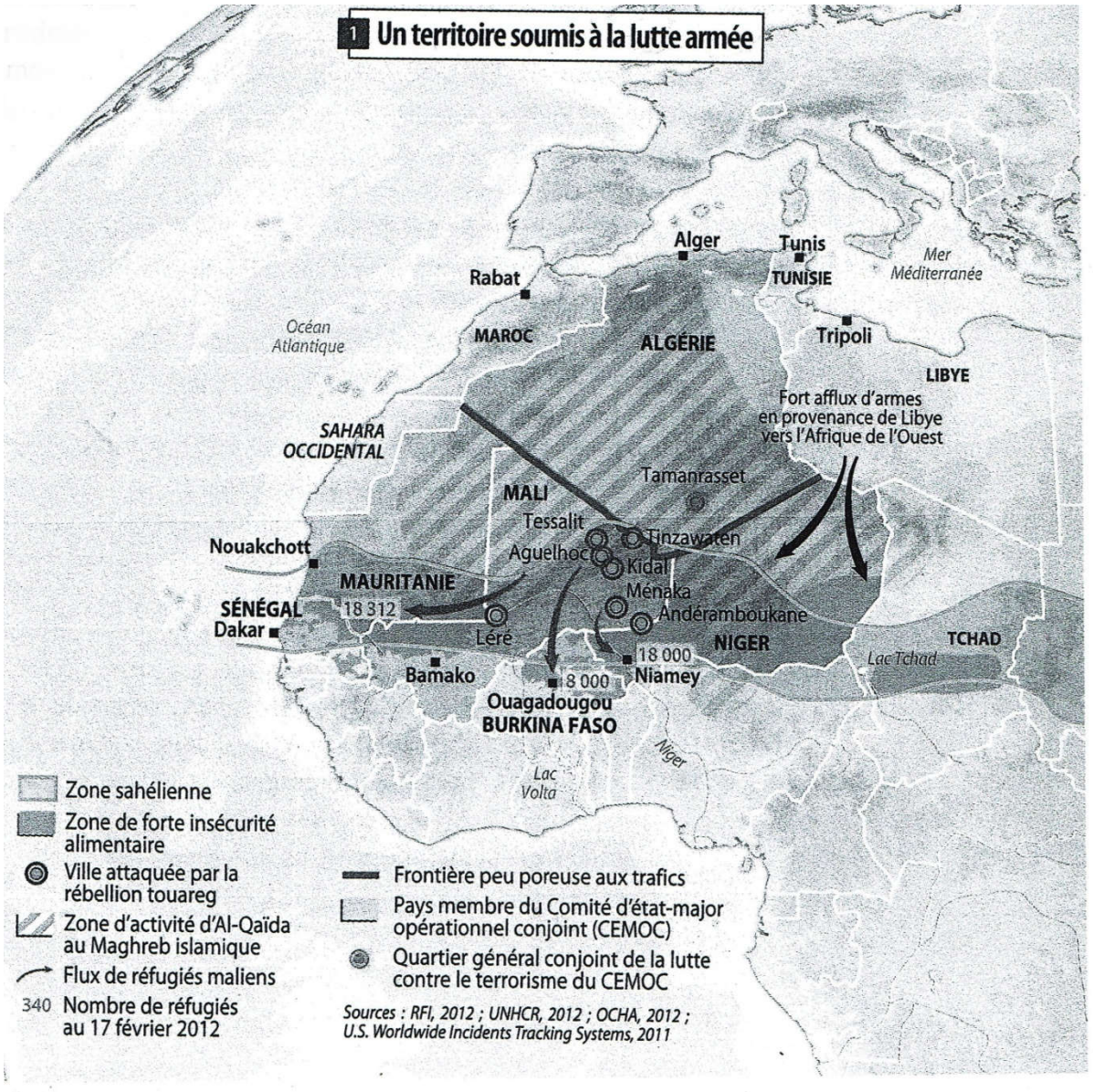
نوعية السلاح	الجزائر	المغرب
التعداد الكلي للمجندين الفعليين	147000	195800
المجندين و الاحتياط	297000	345800
تعداد الشبه عسكري	187200	50000
المعارك الدبابات الأساسية mbt	895	380
العربات المصفحة لنقل المشاةaifv	1040	186
حاملات الأشخاص المصفحة	840	1149
راجمة الصواريخ الموجهة ضد الدبابات	+200	790
المدفعية المتحركة ذاتيا	170	199
المدفعية المجرورة المقطورة	375/375	118
المدفعية	330	1706
راجمة صواريخ برجو	+288	107
مجموع طائرة مقاتلة	141	72
المقاتلات	55	19
مجموع الحوامات	175	92
صواريخ أرض جو	140	00
الغواصات	02	00
المقنبلات	09	03
الطوارىء	09	03
قوارب الدوريات الساحلية	11	23

المصدر : الباحث قويدر سي الطيب، " دراسة حتمية الحرب بين الجزائر والمغرب من منظور جان ميرشايمر" جامعة لندن الحضرية، 26 ماي 2015 من الموقع

http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=416:-marocuerre-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.V6xAeBKP5qc ، بالتصرف من المصدر الأصلي

Antony H Gordesman& Aram Nergizian, "The North African military balance, force development in the Maghreb", Centre for Strategic and International Studies, Washington DC, USA, 2009,p 11.

الملحق رقم09: يوضح المناطق التي تعاني من التوترات في القارة الإفريقية



المصدر:

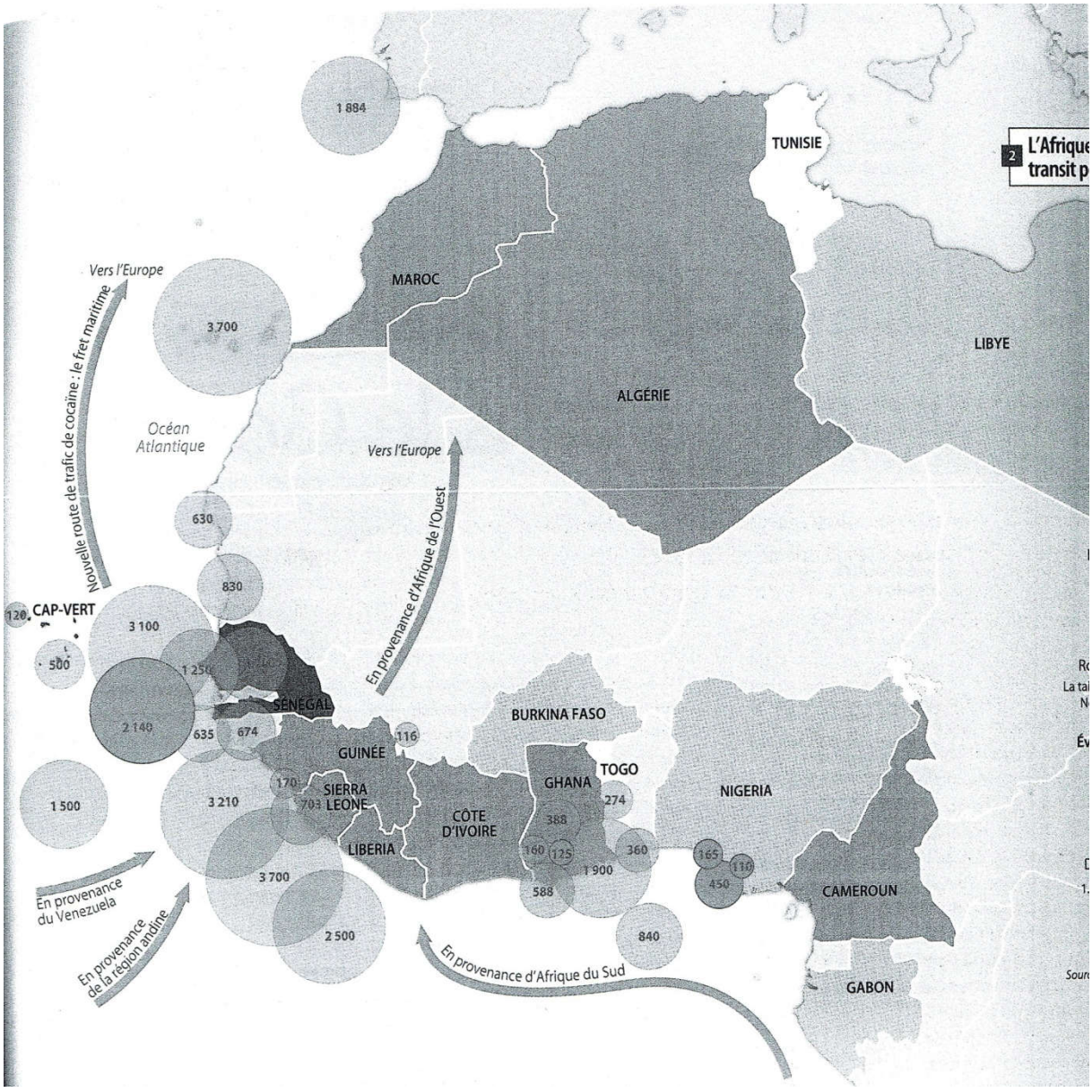
M P , « Le Mali en proie à une nouvelle rébellion touareg » , in **Revue Le monde en carte(Carto)** , n° 10, Mars/avril 2012 , p 48.

الملحق رقم 10: خريطة توضح توزيع الطوارق



المصدر: قوي بوحنية ، "إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي " تقرير مركز الجزيرة للدراسات يوم 3جويلية 2012. من الموقع **http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html** اطلع عليه يوم 14 أوت 2016 على الساعة 10:28.

الملحق رقم11 : يوضح الطريق الذي تسلكه تجارة المخدرات.



المصدر

C R « L'Afrique de l'ouest : Carrefour mondial de la drogue» , **Revue CARTO Le monde en cartes.** Revue française bimensuelle, N° 11, mai- juin 2012,p 49

الملحق رقم 12:جدول يوضح التعاملات التجارية بين دول اتحاد المغرب العربي سنة 2000.

مليون دولار

إلى من	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	الصادرات إلى المغرب العربي
تونس	-	83	301,5	60,5	1,8	446,8
الجزائر	64	-	2	8,5	2	76,5
ليبيا	277,5	0,1	-	121,5	1	400,1
المغرب	26,5	124	30	-	0,2	180,7
موريتانيا	2		0	0	-	25
الواردات من دول اتحاد المغرب العربي	370	230.1	333,5	190,5	5	1129,1
أهمية التجارة البينية في التجارة الخارجية %	5	2	4	2	1	3

عن التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2000

المصدر : حامد نور الدين، بن عيشى بشير،"مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة" في **أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية حول التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات** المنعقد بالقاهرة 29-30 ماي 2005. ط 1 القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،2005. ص 162.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أ / الموسوعات

1- الكيالي (عبد الوهاب)، **موسوعة السياسة**، ج6، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.

2- الخوند (مسعود)، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج 19، بيروت، الشركة العالمية للموسوعات ،2003.

ب /الكتب

1- الأزهر (علال)، **الصحراء المغربية، الوحدة والتجزئة في المغرب العربي**، المحمدية ، دار الخطابي للطباعة والنشر، 1988.

2- البار (أمين)، بسكري (منير)، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية**، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية،2014.

3- البديوي (إبراهيم)، المقديسي (سمير)، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

4- الجابري (محمد) عابد وآخرون، **وحدة المغرب العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،1987.

5- الجمل (شوقي) ،**المغرب العربي الكبير من الفتح العربي إلى الوقت الحاضر**، القاهرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات،2003.

6- المدني (أحمد توفيق)، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية**، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب،2006.

7- المدني (توفيق) ، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل**، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب،2006.

8- المخادمي (عبد القادر رزيق) ، **نزاعات الحدود العربية**، القاهرة،، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004.

9- المغيربي (محمد زاهي بشير) ، **قراءات في السياسة المقارنة**، ط 2، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس،1998

10-أنور (مالك) ،**المخابرات المغربية و حروبها السرية على الجزائر**، الجزائر، الشروق للإعلام والنشر،2011.

11-السيّد (محمود)،**تاريخ المغرب العربي ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،2000.

12-العقاد (صلاح)، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر-تونس-المغرب الأقصى**، ط6، د م ن ، مكتبة الانجلوالمصرية،1993.

13-الشطي (إسماعيل) وآخرون، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،2004.

14-بديوي (يوسف علي)،**عصر الدويلات الإسلامية في المغرب والمشرق من الميلاد إلى السقوط**، الجزائر، دار الأصالة،2010.

15-بهلول (محمد بلقاسم حسن)، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية تشريح وضعية**، الجزائر، مطبعة دحلب،1993.

16- بوبوش (محمد)، **تطور قضية الصحراء الغربية في ظل التحولات الإقليمية والدولية**، وجدة ، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، 2014 .
17- بوحوش (عمار)، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط 3، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.
18- بلحاج (صالح)، **النظام السياسي الجزائري من1962 إلى 1978 السلطة-المؤسسات-الاقتصاد والسياسة-الايديولوجيا**، الجزائر ، دار الكتاب الحديث، 2013.
19- بلكبير (بومدين)،**الربيع العربي المؤجل.الكوابح السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للتغيير في الجزائر**، عمان، دار فضاءات للنشر والتوزيع والطباعة، 2015.
20- بلقزيز (عبد الإله) وآخرون،**الحركة الوطنية المغربية والمسالة القومية 1947-1986 محاولة في التاريخ**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
21- بن عنتر (عبد النور)، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري،الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**، د م ن ، المكتبة العصرية،2005.
22- بن غربي (ميلود)، **موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية**، الجزائر، مؤسسة كنوز الحكمة، 2011
23- بوقنطار (الحسن)، **السياسة الخارجية المغربية**، ط 1، الرباط ، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2014
24- براهيمي (عبد الحميد)، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ضل التحولات العالمية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
25- داهش (محمد علي)، **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب،2004.
26- دبش (إسماعيل)، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية(1954-1962)**، الجزائر، دار هومه،2007.
27- هميسي (مصطفى)، **من بربروس إلى بوتفليقة كيف تحكم الجزائر؟** ، الجزائر ، دار هومة، 2011.
28- حاروش (نور الدين)، **رؤساء الجزائر**، الجزائر ، دار الأمة، 2012.
29- لونيسي (رابح)، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين**، الجزائر، دار المعرفة، د ت ن .
30- ـــــ (ـــــ)، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ** ،الجزائر، دار هومه، 2011.
31- ـــــ (ـــــ)، **مستقبل الجزائر في ضوء الاستراتيجيات الدولية – دراسة استشرافية –** ، الجزائر، دار المعرفة، 2015 .
32- ليمام (محمد حليم) ، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والآثار والإصلاح**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2011.
33- مالك (رضا) ،**الجزائر في افيان المفاوضات السرية 1956-1962**،(تر:فارس غصوب)، ط3، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار،2003.
34- مالكي (أمحمد) ، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
35- محافظة (علي)، **فرنسا والوحدة العربية1945_2000** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

36- مياسي (إبراهيم)، **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934**، الجزائر، دار هومه، 2005.
37- ميهوبي (فخر الدين)، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي،دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**، الإسكندرية ، مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
38- معراف (إسماعيل)، **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث عن الشرعية الدولية** ، الجزائر، دار هومة، 2010.
39- مصباح (عامر)، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008
40-ـــــــ (ـــــ)، **تكامل المغرب العربي الأبعاد والمقاربات**، القاهرة ، دار الكتاب الحديث، 2010.
41- سعد الله (عمر)، **الحدود الدولية بين النظّرية والتطبيق** ، الجزائر، دار هومه،2007.
42- عارف (نصر محمد)، **نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية-مقاربة ابستيمولوجية**، فيرجينيا، مؤسسة انترناشيونال غرافيكس، 1998.
43- صبح (علي)، **النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995**، ط 2، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2006.
44- قدورة (زاهية)، **تاريخ العرب الحديث**، بيروت، دار النهضة العربية،1967.
45- قطوش (عز الدين) ،**الناتو والجزائر من العداء الى الشراكة**، الجزائر، دار الكتاب الحديث،2015.
46- رجب (سها)، **نزاعات الحدود في العالم العربي من نهايات القرن العشرين إلى بدايات القرن الواحد والعشرين**، ط1، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر،2009.
47- رضوان (محمد)، **منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية**، بيروت، إفريقيا الشرق،1999.
48- شايب (خالد)، **بوتفليقة الرئيس وحصيلة التحدي**، (تر: كابويا عبد الرحمان)،الجزائر، دار الحكمة، 2004.
49- شلبي (محمد)، **المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر**، د د ن ، 1997.
50- خير الله (خير الله)، **المغرب في عهد محمد السادس ماذا تغيّر**، د م ن، دار الساقي، 2008.

ج/الدوريات:

1- الإدريسي (محمد)، " إتحاد المغرب العربي والإرهاب وتجارة المخدرات ومشكل الصحراء" ، **المستقبل العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد 447، سنة 39 ، ماي 2016.
2- السرجاني (خالد)، " أسباب الحرب الباردة بين الجزائر والمغرب " في **ملف الأهرام الاستراتيجي**، السنة العاشرة، عدد 109، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،جانفي 2004.
3- بودراع (أحمد) ،"نزاع الصحراء الغربية: خطة بيكر الثانية والسلام الموعود " في **المستقبل العربي** ، عدد 315، السنة 28، مركز دراسات الوحدة العربية ، ماي 2005.
4- بن خليف (عبد الوهاب)،" الاتحاد الأوروبي ورهان التعددية القطبية" **فكر ومجتمع**، مجلة فصلية جزائرية، عدد 8، أفريل 2011.
5- داهش(محمد علي) ، "دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي"، **دراسات إستراتيجية**، عدد 87، الإمارات المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2003.
6- دالع (وهيبة)، " المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي- النيباد كآلية للتنمية الشاملة-"، **مجلة دراسات إستراتيجية**،العدد18 الجزائر، جانفي 2013.

7- لعجال أعجال (محمد لمين)، "معوقات التكامل المغاربي – دراسة تحليلية-" ، **مجلة دراسات إستراتيجية**، عدد 9 ، الجزائر، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية ، الجزائر، ديسمبر 2009.

8- سركالي (إنصاف)، " دول الإتحاد المغاربي في ظل التحولات الإستراتيجية الإقليمية و الدولية" ، **مجلة المنارة** ، مجلة مغربية فصلية للدراسات القانونية والإدارية ، عدد 10، جويلية 2015.

9- عجاج (حميدة)، " الصحراء الغربية آخر مستعمرة في إفريقيا، محطات تاريخية ورهانات"، **الجيش**، مجلة جزائرية، عدد620، مارس 2015.

10- علاق (جميلة)، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، مجلة فصلية جزائرية ، عدد 19، ديسمبر 2014.

11- ربيج (علي) ، "العلاقات الجزائرية الأوروبية بين الشراكة والاتحاد من أجل المتوسط" ، **فكر ومجتمع**، مجلة فصلية جزائرية، عدد8، أفريل2011.

12- روكبان (رشيد)، "المغرب العربي وقضايا الأمن العسكري –المغرب والجزائر أنموذجا- أية رؤية متوسطية؟" ، **مجلة البحثية** ، مجلة مغربية للعلوم الإنسانية والإجتماعية ، عدد 4 ، خريف 2015

13- شنة (سليم) ،"الدولة في العلاقات العابرة للأوطان حالة الفضاء الصحراوي-الساحلي" (تر: سناء بوزيدة). في مشرق مغرب صحراء ساحل المعطى الاستراتيجي الجديد، **مجلة الدراسات و النقد الاجتماعي**، العدد 31، دورية جزائرية، سبتمبر2012- مارس 2013.

14- خاوة (الطاهر) ،" واقع وآفاق المشاركة السياسية في الجزائر والمغرب دراسة مقارنة"، **فكر ومجتمع**، مجلة فصلية جزائرية، عدد 8، أفريل 2011.

د/ الملتقيات والندوات والمؤتمرات المنشورة:

1- الجمل (شوقي عطا الله)، " التكامل الإقليمي في إفريقيا تطوّره،وأشكاله،ودوافعه،وانعكاساته على التنمية في القارة" في **أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية المنعقد في جامعة القاهرة من 29 الى 30 ماي 2005**.ط1.القاهرة:معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005.

2- حامد (نور الدين)، بن عيشى (بشير)،"مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة" في **أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية حول التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات** المنعقد بالقاهرة 29-30 ماي 2005، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، 2005.

هـ/ الأطروحات :

1- شعنان (مسعود) ،" نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية ، حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير "، **أطروحة دكتوراه غير منشورة** ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2007.

و/المواقع الإلكترونية:

1- أبو زكريا (يحي) ، " العلاقات الجزائرية المغربية " في **http://www.arabtimes.com/writer/zakaria/doc31.html** ، اطلع عليه يوم 17 أوت 2015، على الساعة 12:40.

2- الزبيري (عادل) ،" المغرب. الجزائر الخصم الرئيسي بنزاع الصحراء الغربية" العربية نت ،11 جويلية 2014. في **http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/morocco/2014/07/11.html** ، اطلع عليه يوم 17 أوت 2015، على الساعة 14.20.

3- أبو يحي (الحسن) " التهديدات الإرهابية مدخل محتمل لحل نزاع الصحراء الغربية" ،الجزيرة نت، 19 مارس 2015، من الموقع **http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/3/19** ، اطلع عليه يوم 13 أوت 2016 ، على الساعة 17:38.

4- أمان (آية) ،" عودة المغرب الى الاتحاد الإفريقي ...مناورة دبلوماسية مغربية في سلسلة النزاع الإقليمي حول الصحراء الغربية" في المونيتور الصادر في 27 جويلية 2016 ، من الموقع **http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2016/07/morocco-join-african-union-western-sahara-dispute-egypt.html** ، اطلع عليه يوم 1 أوت 2016 ، على الساعة 18:43

5- اموساين (كريمة) ، "الأزمة الدبلوماسية الجزائرية الموريتانية تلقي بضلالها على العلاقات المغاربية " **الجزائر**،يومية جزائرية،27 أفريل 2015، من الموقع **http://www.eldjazaironline.net/home/index.php?option=com_k2&view=item&id**، اطلع عليه يوم 17 أوت 2015، على الساعة 11:20.

6- التمامي (سعود)، "توسيع عضوية مجلس التعاون الخليجي : الخيارات والمحددات " في15 جانفي 2015، من الموقع **http://studies.aljazeera.net/files/gccpath/2015/01/2015114124159988287.html**، اطلع عليه يوم 9 أكتوبر 2015 ،على الساعة 12:15.

7- الخلفي (مصطفى) ،"أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية" ،من الموقع **http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/09d2f2cc-a1e7-4681-9c2e-d92da5e12078#TOP** ، اطلع عليه يوم 30 أفريل 2016، على الساعة 20:30.

8- ب (حمزة) ،" الدبلوماسي الجزائري لا علاقة له بمقال المخدرات المغربية و هذا ما قلته للمحققين" النهار الجديد،25 أفريل 2015، من الموقع **http://www.ennaharonline.com/ar/latestnews.html**، اطلع عليه يوم 18 أوت 2015، على الساعة 11:55.

9- ب (سعاد) ، "خبراء اقتصاديون يؤكدون تحسن العلاقات بين الجزائر والمغرب" في يومية صوت الأحرار الجزائرية ، من الموقع **http://sawt-alahrar.net/oldsite/modules.php?name=News&file=article&sid=3096** ، اطلع عليه يوم 28 جويلية 2016، على الساعة 10:42.

10- بورعة (علي جهاد) ، "الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية"، من الموقع **http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=123:-securite-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.VoFbJk-P6n8** ، اطلع عليه يوم 17 فيفري 2016، على الساعة 11:11.

11- بوحنية (قوي) ،"إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي" تقرير مركز الجزيرة للدراسات 3جويلية 2012، من الموقع **http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html**، اطلع عليه يوم 14 أوت 2016 ، على الساعة 10:28.

12- بن عبد الله (عبد الرزاق)، "الجزائر تتحرك دبلوماسيا وعسكريا لاحتواء الأزمة الأمنية في منطقة الساحل" في 28 أكتوبر 2013، من الموقع **http://www.alquds.co.uk/?p=97657/October** ، اطلع عليه يوم 16 مارس 2016 ، على الساعة 21:03.

13- جارش (عادل)، "تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري" المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، من الموقع **http://democraticac.de/?p=2448** ، اطلع عليه يوم 5 أفريل 2017 ،على الساعة 19:55.

14- هامل (توفيق)،" الجزائر :تعقيدات تجديد بنية السلطة وتحديات البيئة الأمنية " مقال صادر يوم 31 ماي 2015، من الموقع

http://studies.aljazeera.net/reports/2015/05/201553110544958793 9.htm ، اطلع عليه يوم 21 جوان 2015 ، على الساعة 10:20.

15- ولد آدّه (محمد عبد الله)، **"**الوضع الأمني في الساحل والصحراء بعد سنة من التدخل الفرنسي بمالي**"** تقرير لمركز الجزيرة للدراسات،25 فيفري 2014 ، من الموقع

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/02/201422385727314727.html ، اطلع عليه يوم 13 أوت 2016 ، على الساعة 16:33.

16- ولد الفاضل (محمد)،**"**أزمة مالي وتداعياتها على منطقة الساحل والصحراء**"** في الحوار المتمدن، عدد 4127، الصادر في18 جوان 2013 ، من الموقع

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=364679 ، اطلع عليه يوم 21 جانفي 2016، على الساعة 14:52.

17- ح (سليمان) ، سقوط اتهامات محمد السادس لفتح الحدود" يومية الخبر الجزائرية الصادرة في 15 جويلية 2015، من الموقع

http://www.elkhabar.com/press/article/85594/#sthash.vOKBdCOp.dpbs اطلع عليه يوم 29 جويلية 2016، على الساعة 14:20.

18- حجازي (عبد الطيف)، "تهديدات القاعدة في شمال افريقيا" غي أوراق الشرق الأوسط، عدد 64 ،18 نوفمبر 2014 ، من الموقع **http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-papers/222** ، اطلع عليه يوم 14 أكتوبر 2015 ،على الساعة 18:15

19- حدوم (هشام) ،"المغرب يلجأ الى "اتفاق الغاز" لابتزاز الجزائر" في البلاد أون لاين الصادر في 21 ديسمبر 2014 ، من الموقع **http://www.djazairess.com/elbilad/227274** ، اطلع عليه يوم 26 جويلية 2016 ، على الساعة 18:33.

20- حمداني (إسماعيل) ،" في موضوع التعاون المغاربي الإفريقي وتفعيل آلياته" عن أشغال الندوة السابعة حول **المغرب العربي في مفترق الشراكات** المنعقدة في 15 أفريل 2008 لجامعة الدول العربية بتونس. من الموقع **http://www.arableaguetunis.org/congress/maghrebcongress2008.pdf** ، اطلع عليه يوم 16 أوت 2015 ، على الساعة 11:05 .

21- حرات (مليكة) ،" الجزائر تلجأ للتعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة " في أخبار اليوم الصادر في 6 ماي 2012، من الموقع **http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/56301** ، اطلع عليه يوم 22 مارس 2016 ، على الساعة 10:50

22- حرزلاوي (لمياء) ،"الجزائر صدّرت حوالي مليون دولار من المحروقات الى المغرب " يومية الفجر الجزائرية ، من الموقع **http://www.al-fadjr.com/ar/national/272889.html** ، اطلع عليه يوم 29 جويلية 2016 ، على الساعة 12:39.

23- يقين (حسام الدين) ، " مفاوضات الليبيين بين المغرب والجزائر مبادئ مشتركة تمهّد للحكومة" في 9 مارس 2015 ، من الموقع **http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/3/9/** ، اطلع عليه يوم 22 فيفري 2016 ، على الساعة 17.00.

24- كاغو (غيسيما) ، " سياسة المغرب الإفريقية:الرهانات والدوافع والآفاق" نائب عميد كلية الحقوق باماكو لمركز الجزيرة للدراسات في يوم 13 جويلية 2014، من الموقع **http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/07/201471119204587781 0.html** ، اطلع عليه يوم 14 أوت 2016 ، على الساعة 12:54.

25- ل (أمين) ،"حياد رئيس الوزراء التونسي في مسألة الصحراء الغربية يغضب الرباط " في الفجر، يومية جزائرية،العدد 4746، الصادر في 12 ماي 2016 ، نسخة الكترونية ، من الموقع **-http://www.al fadjr.com/ar/special/video_youtube/261154.html** ، اطلع عليه يوم 13 ماي 2016، على الساعة 18:34.

26- م (رضوان) ، " المغرب يشوش على الجزائر انتقاما لفشل منتدى كرانس منتانا بالدخلة الصحراوية "، من الموقع **-http://www.al-fadjr.com/ar/#** ، اطلع عليه يوم 21 جانفي 2016 ،على الساعة 15:30

27- م (خلاف)، " الدبلوماسية الجزائرية تجابه تحديات محيطها الجيوسياسي :دحض للأخطار والتدخلات الخارجية" في المساء الصادر يوم 30 ديسمبر 2013 ، من الموقع **http://www.djazairess.com/elmassa/79770.htm** ، اطلع عليه يوم 21 فيفري 2016 ، على الساعة 16:11.

28- مسلم (محمد)، "المغرب تبحث عن دور لها في حل أزمة مالي والجزائر تتصدى"في 21جويلية 2014،من الموقع **http://www.echoroukonline.com/ara/articles/211185.html** ، اطلع عليه يوم 5 فيفري 2016، على الساعة 10:10

29- معروف (محمود)، المغرب حليف وشريك ولكن دون الانضمام الى مجلس التعاون الخليجي" يومية القدس العربي 13 ديسمبر 2014 ، من الموقع **http://www.alquds.co.uk/?p=264557** ، اطلع عليه يوم 9 أكتوبر 2015 ، على الساعة 20:30.

30- مقدم (إيمان)، "إغلاق الحدود بين الجزائر والمغرب وراء هزالة المبادلات التجارية مغاربيا" في يومية الفجر الجزائرية الصادرة في 09 أوت 2015، من الموقع **http://www.djazairess.com/alfadjr/311256**، اطلع عليه يوم 29 جويلية 2016 ، على الساعة 17:53.

31- مرابطي (أمال)، "المقاربة الأمنية الأوروبية للهجرة غير الشرعية ليست الحل"، مقابلة مع الأستاذ حسام حمزة أستاذ العلوم السياسية، جريدة الشعب الصادرة في 5 ماي 2015 ، من الموقع **-http://www.ech chaab.com/ar/%d8%a7/item/27129.html?tmpl=component&print=1** ، اطلع عليه يوم 22 مارس 2016 ، على الساعة 17:55.

32- ندور (عبد الله)، " الرباط تتوقع إعادة فتح الحدود مع الجزائر قريبا" 22جوان 2015 ، من الموقع **http://www.elbilad.net/article/detail?id=40060** ، اطلع عليه يوم 18 أوت 2015 ، الساعة 16:55.

33- سالم (محمد) ، " موريتانيا والمغرب:محفزات التوتر فرص ترميم العلاقة"، يوم 3 فيفري 2015 ، من الموقع **http://studies.aljazeera.net/reports/2015/02/20152395919271630.htm** ، اطلع عليه يوم 13 نوفمبر 2015 ، على الساعة 10:50.

34- سي الطيب (قويدر)، " دراسة حتمية الحرب بين الجزائر والمغرب من منظور جان ميرشايمر" جامعة لندن الحضرية، 26 ماي 2015 ، من الموقع **http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article &id=416:-marocuerre-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.V6xAeBKP5qc** ، اطلع عليه يوم 11 أوت 2016 ، على الساعة 11:17

35- سكية (عبد السلام)، " المغرب يسيّج حدوده مع الجزائر" في بوابة الشروق الصادر يوم 25 ديسمبر 2013، من الموقع **http://www.echoroukonline.com/ara/articles/189463.html** ، اطلع عليه يوم 27 جويلية 2016، على الساعة 12:37.

36- سليماني (هيثم) ، "ملف الصحراء الغربية الى أين 2/2" 9 جانفي 2015 في الموقع **http://www.noonpost.net/content/4969** ، اطلع عليه يوم 19 أوت 2015، على الساعة 16:15.

37- ع (وليد) ،" التواجد المغربي في الصحراء احتلال...والصحراويون رافضون له" في الشروق أون لاين ، من الموقع **http://www.echoroukonline.com/ara/articles/497354.html** ، اطلع عليه يوم 13 سبتمبر 2016 ، على الساعة 18:36.

38- عابد (شريفة)، "المغرب تحرك الأزواد للاحتجاج وإفشال اتفاقية الجزائر بين الماليين" ، من الموقع **http://www.al-fadjr.com/ar/#** ، اطلع عليه يوم 21 جانفي 2016 ، على الساعة 15:20.

39- عياش (عبد الله) ، " الجيش الجزائري يوسع الخندق الفاصل بين المغرب والجزائر" من الموقع **http://www.hibapress.com/details-63074.html** ، يوم الاطلاع 27 جويلية 2016، على الساعة 13:14.

40- فويار (إسماعيل) ، " صحيفة جزائرية : أزمة وتصعيد بين الجزائر وفرنسا والمستفيد المغرب" في قناة الأيام 24 المغربية ليوم 9 أفريل 2016 من الموقع **http://www.alayam24.com/articles-22118.html** اطلع عليه يوم 28 جويلية 2016 ، على الساعة 12:55.

41- صواليلي (حفيظ) ، "الجزائر ترفع إمداداتها من غاز البوتان والبروبان لمصر والمغرب" في الخبر الصادر يوم 16 أوت 2011 من الموقع **http://www.djazairess.com/elkhabar/262258** ، اطلع عليه يوم 26 جويلية 2016 ، على الساعة 18:47

42- ـ (-) ، " الجزائر في قلب الأزمة " في يومية الخبر الجزائرية ليوم 26 أوت 2015 من الموقع **http://www.elkhabar.com/press/article/88749/#sthash.bvXJWfDP.vEvIaXOo.dpbs**، اطلع عليه يوم 21 أوت 2016، على الساعة 11:50.

43- رفاش (سمية)، " التجربة الاقتصادية المغربية والجزائرية: الواقع والمتغير" في مجلة القانون والأعمال ، جامعة الحسن الأول ، ماي 2015 ، من الموقع **http://www.droitetentreprise.org/web/?p=2722** ، **اطلع عليه** يوم 21 أوت 2016 ، على الساعة 14:35.

44- شوار (الخير) ،"توجه جديد للعلاقات الجزائرية المغربية:هل يصلح الاقتصاد ما أفسدته السياسة؟" في الجزائر نيوز ، الصادر في 18 نوفمبر 2011، من الموقع
http://www.djazairess.com/djazairnews/31313 ، اطلع عليه يوم 26 جويلية 2016 ،على الساعة 16:45.

45- شعلان (جاسم)، "مشكلة الصحراء الغربية وانعكاسها على مستقبل الأمن القومي العربي-بحث في الجغرافية السياسية-،جامعة بابل،كلية التربية الأساسية، جوان 2015 ، من الموقع
https://www.researchgate.net/publication/290475912_mshklt_alshra_alghrbyt_w_ankasha_ly_mstqbl_alamn_alqwmy_alrby_bhth_fy_aljghrafyt_alsyasyt ، اطلع عليه يوم 20 أوت 2016 ، على الساعة 11:35.

46- خشانة (رشيد)،"تمدد داعش في شمال افريقيا : الاحتمالات والتحديات" تقرير لمركز الجزيرة للدراسات ،10 سبتمبر 2015، من الموقع
.http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/09/201591011252869606.html
اطلع عليه يوم 12 أوت 2016 ، على الساعة 15:45.

47- **"**مقتطفات من كتاب نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو للمؤلف طاهر سعود **"** ،من الموقع **http://documents.tips/documents/-pdf55cf93f5550346f57b9ee705.html** ، اطلع عليه يوم 16 أوت 2016 ، على الساعة 14:14.

48- "معهد أمريكي يصنف الجيش الجزائري في المراتب الأولى عالميا" في 19 فيفري 2014 ، من الموقع **http://algeriatimes.net/algerianews27390.html** ، اطلع عليه يوم 4 أفريل 2014، على الساعة 16:28.

49- "بوتفليقة يدعو الى توثيق علاقات الأخوة مع المغرب" في 18 نوفمبر 2014 ، من الموقع **http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2014/11/18/html** ، اطلع عليه يوم 17 أوت 2015 ، على الساعة 13.55.

50- "الإرهاب في ليبيا وكارثة الاستقطاب الأمريكي الفرنسي لتونس والجزائر"19 جوان 2015 ، من الموقع **http://arabic.rt.com/news/786302** ، اطلع عليه يوم 15 أوت 2016 ، على الساعة 18:50 .

51- "ماذا تعرف عن المغاربة المطرودين من الجزائر" 17 مارس 2015 ، من الموقع
http://www.noonpost.net/content/5878 ، اطلع عليه يوم 18 أوت 2015 ،على الساعة11:45.

52- " العلاقات الجزائرية المغربية وبوادر انفراج تلوح في الأفق " 20 نوفمبر 2011، من الموقع **http://www.oujdacity.net/regional-article-53966-ar/.html** ، اطلع عليه يوم 18 أوت 2015 ، على الساعة 12:15.

53- "الجزائر والمغرب وتونس تتسابق نحو حل الأزمة في ليبيا" في هسبريس من الرباط الصادر في 29 نوفمبر 2015 ،من الموقع **http://www.hespress.com/politique/285983.html** ، اطلع عليه يوم 22 فيفري 2016، على الساعة 14:28.

54- " أزمة ليبيا تجبر الجزائر و المغرب على تجاوز الخلافات " في الحياة اكونوميست الصادرة في 11 مارس 2015، من الموقع **http://alhayaheco.com/main/art61158-cat** ، اطلع عليه يوم 22 فيفري 2016، على الساعة 15:11

55- "المغرب:المقاربة الاستباقية والدينية في محاربة الإرهاب"،في فرانس24، يوم27 نوفمبر2015 ، من الموقع **http://www.france24.com/ar/20151127** ، اطلع عليه يوم 3 مارس 2016 ،على الساعة 9:29.

56- ملخص ورشة حول"الهجرة غير الشرعية "المنظمة من طرف المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر بتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظم في القاهرة في 3 أوت 2009 ، من الموقع **http://www.startimes.com/?t=18573184** ، اطلع عليه يوم 22 مارس ، على 2016 الساعة 11:43.

57--"التشريعات والوسائل المتبعة في مكافحة الجريمة المنظمة في الجزائر والعالم" في 9 نوفمبر 2013، من الموقع **http://droit7.blogspot.com/2013/11/blog-post_6787.html** ، اطلع عليه يوم 22 مارس 2016، على الساعة16:31.

58- "الصحراء الغربية تكاليف النزاع" .تقرير international crisis group working to prevent conflict worldwide ، تقرير رقم 65 حول الشرق الأوسط،القاهرة/بروكسل 11 جويلية 2007، من الموقع **http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/North%20Africa/Western%20Sahara/Arabic%20translations/Western%20Sahara%20The%20Cost%20of%20the%20Conflict%20Arabic.pdf** ، اطلع عليه يوم 20 أفريل 2016 ،على الساعة 14:50.

59- "الصحراء الغربية: الخروج من المأزق"، تقرير international crisis group working to prevent conflict worldwide، تقرير رقم 66 حول الشرق الأوسط،القاهرة/بروكسل11جويلية 2007. من الموقع **http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/North%20Africa/Western%20Sahara/Arabic%20translations/Western%20Sahara%20Out%20of%20the%20Impasse%20Arabic.pdf** ، اطلع عليه يوم 16 ماي 2016 ،على الساعة 11:11.

60- "السفير الصحراوي بالجزائر للاذاعة: انحياز فرنسا للمغرب جعلها تعرقل كل الجهود الأممية لحل القضية الصحراوية"، الإذاعة الجزائرية ، وكالة الأنباء الجزائرية ، من الموقع **http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160726/84495.html** ، اطلع عليه يوم 27 جويلية 2016، على الساعة 12:01.

61- "العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر والمغرب"، جريدة الوجدية المغربية،الصادرة يوم 24 نوفمبر 2011، من الموقع **http://www.maghress.com/oujdia/13779** ، اطلع عليه يوم 26 جويلية 2016 ، على الساعة 17:43.

62- "وزير جزائري يكشف سر الزيارة التي قام بها الوفد المغربي الى بلاده" ،من قناة الأيام 24 المغربية، ليوم 21جويلية 2016، من الموقع **http://www.alayam24.com/articles-26333.html**، اطلع عليه يوم 28 جويلية 2016 ،على الساعة 16:06.

63- "هكذا رفض الرئيس الموريتاني استقبال مبعوثي الملك الى نواقشط" في قناة الأيام 24 المغربية، ليوم 17 جويلية 2016 ،من الموقع **http://www.alayam24.com/articles-26200.html** ، اطلع عليه يوم 28 جويلية 2016 ، على الساعة 16:54.

64- "تقرير :الجزائر تعتبر الشريك التجاري الأول للمغرب بإفريقيا" في 22 أكتوبر 2015، من الموقع **http://www.lakome2.com/mobile/economie/6290.html** ، اطلع عليه يوم 29 جويلية 2016، على الساعة 11:33.

65- " البيان الختامي لوزراء خارجية الخليج والأردن والمغرب أكد التعاون لمحاربة الإرهاب" في **مجلة الشرق الأوسط**، عدد 13147، 26 نوفمبر 2014 ، من الموقع **http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&article=795956&issueno=13147#.VleAYdFxldg** ، اطلع عليه يوم 9 أكتوبر 2015، على الساعة 19:05.

66- " الجزائر تتهم السعودية بمحاولة شراء مواقفها الدبلوماسية مقابل النفط" في العالم اليوم ، 4 جانفي 2016 ، من الموقع **http://www.worldakhbar.com/maghreb/algeria/46096.html** ، اطلع عليه يوم 30 جويلية 2016 ، على الساعة 13:29.

67- "حملة داخل الاتحاد الأوروبي ضد البوليساريو لدعم مغربية الصحراء" هبة بريس المغربية ، من الموقع **http://hibapress.com/details-76621.html** ، اطلع عليه يوم 30 جويلية 2016 ، على الساعة 18:03.

68- " موريتانيا ورئاسة الاتحاد الإفريقي سنة في ظل الجزائر(تحليل)"، في السراج الإخباري، ليوم 6 مارس 2015 ، من الموقع **http://www.essirage.net/node/1061** ، اطلع عليه يوم 31 جويلية 2016، على الساعة 17:10.

69-" ملك المغرب يحاول تضليل الأفارقة في رسالة إلى قمة كيغالي" ، في المستقبل الصحراوي ، 18 جويلية 2016، من الموقع **http://futurosahara.net/archives/23385** ، اطلع عليه يوم 31 جويلية 2016، على الساعة 18:27.

70- "الاتحاد الأوروبي والمغرب" للدبلوماسية الفرنسية ، وزارة الشؤون الخارجية ، 2016، من الموقع **http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/maroc/l-union-europeenne-et-le-maroc/** ، اطلع عليه يوم 18 جويلية 2016، على الساعة 18:37.

71- "الجيش المغربي ،حطب نار الحروب" من الموقع **http://blog-sahara.blogspot.com/2015/12/blog-post_84.html**، اطلع عليه يوم 11 أوت 2016، على الساعة 18:49.

72- "الحقائق المثيرة للحروب الثلاث بين المغرب والبوليساريو" الأيام 24 المغربية ليوم 3 مارس 2016 ، من الموقع **http://www.alayam24.com/articles-18689.html**، اطلع عليه يوم 18 أوت 2016، على الساعة 16:49.

73- "الحقائق المثيرة للحروب الثلاث بين المغرب والبوليساريو" الأيام 24 المغربية ليوم 3 مارس 2016 ، من الموقع **http://www.alayam24.com/articles-18689.html** ، اطلع عليه يوم 18 أوت 2016، على الساعة 16:49.

74- " الغزو المغربي لسفارة الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية بالجزائر" ، من الموقع **http://www.amb-rasd.org/ARAB/1ar64.htm**، اطلع عليه يوم 18 أوت 2016، على الساعة 16:30.

75- "أنور مالك: البوليساريو كلّفت 200 مليار للجزائر" منتديات ستار تايمز في 16 نوفمبر 2008، من الموقع **http://www.startimes.com/?t=12944373** ، اطلع عليه يوم 20 أوت 2016 ، على الساعة 13:35.

76- "لماذا تدعم الجزائر بسخاء جبهة البوليساريو؟" في CNN بالعربية 1 أفريل 2016، من الموقع **http://arabic.cnn.com/world/2016/04/01/why-does-algeria-support-polisario**، اطلع عليه يوم 20 أوت 2016، على الساعة 14:19.

77- مركز أنباء الأمم المتحدة، "المفاوضات حول الصحراء الغربية تستأنف في شهر آب/أغسطس من الشهر القادم"، من الموقع **http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=7470#.V9fAeDWP5qc**، اطلع عليه يوم 13 سبتمبر 2016 ، على الساعة 10:11.

78- مركز الأمم المتحدة للأنباء،" اختتام محادثات نيويورك حول الصحراء الغربية برعاية الأمم المتحدة"، من الموقع **http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=8903#.V9fEwDWP5qc**، اطلع عليه يوم 13 سبتمبر 2016 ،على الساعة 10:28.

79- الأمم المتحدة، مجلس الأمن ،"تقرير الأمين العام عن الحالة فيم يتعلق بالصحراء الغربية"، من الموقع **http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/minurso/reports.shtml** ، اطلع عليه يوم 13 سبتمبر 2016 ،على الساعة 11:05.

80- "مينورسو ، بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية " ، معلومات أساسية حول بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية" ، من الموقع **http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/minurso/background.shtml** ، اطلع عليه يوم 13 سبتمبر 2016، على الساعة 11:27.

81- " قلق أممي من وقوع مواجهة بين المغرب والبوليساريو" الخبر أون لاين يوم 8 سبتمبر 2016،من الموقع **http://www.elkhabar.com/press/article/111608/**، اطلع عليه يوم 13 سبتمبر ،2016 على الساعة 15:17.

82- "مجلس الأمن يعقد جلسة طارئة حول إقليم الصحراء "، على شبكة بالعربي، ليوم 9 سبتمبر 2016 ، من الموقع **http://www.belarabinews.net/news/190781.html** ، اطلع عليه يوم 13 سبتمبر 2016، على الساعة 16:36.

83- "المغرب يستعيد عضويته في الاتحاد الإفريقي والصحراويون يحتفلون" ، يوم 30 يناير 2017 ، من الموقع **http://www.panapress.com** ، اطلع عليه يوم 4 فيفري 2017 ، على الساعة 21:35.

باللغات الأجنبية

A / LES LIVRES

1- ABDI (Nourerdine) (Dir) , **Algérie, Maghreb le pari méditerranéen** ,Paris ,éd Méditerranée ,2005.

2- AGGOUN (Lounis) et Rivoire (Jean-Baptiste), **Françalgérie, crimes et mensonges d'états** , Paris , la Découverte, 2005.

3- ANTIL (Alain) , **Royaume du Maroc et sa politique envers l'Afrique sub-saharienne** , Paris , institut français des relations internationales IFRI, 2003 .

4- AMER (Taib Said), **L'Algérie face à son avenir** , Alger , éd El Hikma , 2000.

5- BARBIER (Maurice), **le conflit du Sahara occidental** , Paris, L'harmattan, 1982.

6- BALTA (Paul) ,**Le Grand Maghreb des indépendances à l'an 2000,** Paris ,éd la Découverte,1990

7- BENAFLA (Karine) et autres , **Géopolitique du Maghreb et du Moyen orient** , Paris, éd sedes ,2012.

8- BERRAMDANE (Abdelkhaleq) , **Le Sahara occidental enjeu maghrébin**, Paris ,Karthala, 1992 .

9- _____ (_____) , **Le Maroc et l'occident 1800- 1974** , Paris , Karthala ,1987.

10- BOUGHETAIA (Boualem) **, Les Frontières méridionales de L'Algérie**, préface de C A Colliard ,Alger , sned ,1981.

11- BOUSELHAM (Abdelkader), **Regard sur la diplomatie Algérienne** , préface de Mohamed El BEDJAOUI ,Alger , Casbah éd,2005 .

12- BOUTEFNOUCHET (Mostafa), **La Société Algérienne en Transition**. Alger, OPU, 2004.

13- BROUKSY (Omar), **Mohamed VI derrière les masques, Le fils de « notre ami »,** préface de Gilles PERAULT, Paris , nouveau monde éd, 2014.

14- Centre d'études internationales (Dir) , **Maroc-Algérie Analyses croisées d'un voisinage hostile** , Paris , éd Karthala, 2011.

15- CHENTOUF (Tayeb) , **Le Maghreb au présent**, Alger : OPU, 2003.

16- CUBERTAFOND Bernard , **Le système politique marocain** , Paris , L'Harmattan 1997.

17- DASQUE (Jean- Michel) , **Géopolitique du terrorisme** , Paris , éd Ellipses, 2013.

18- DE BOSSCHERE (Guy), **Clefs pour le tiers monde** ,2ème éd ,Paris , Seghers,1975

19- DE FROBERVILLE (Martine), **Sahara occidental le droit a l'indépendance**, Alger , ANEP, 2009

20- DEKKAR (Taib), **Maroc-Algérie La méfiance réciproque** ,Paris , éd l'Harmattan,2013

21- DIOURI (Moumen), **A qui appartient le Maroc** ? ,Paris , L'Harmattan , 1992.

22- EL HOUDAIGUI (Rachid), **La politique étrangère sous le règne de Hassan II**, préface JOUVE Edmond ,Paris , L'Harmattan,2003.

23- DJILALI (Soufiane), **L'Algérie Une nation en chantier**, Alger , Casbah éditions, 2002.

24- FAUCHER (Michel), **Fronts et frontières un tour du monde géopolitique** ,Paris, éd Arthème Fayard,1988 .

25- FREMEAUX (Jacques) et autres(Dir) , **Menaces en Afrique du Nord er au Sahel et sécurité globale de l'Europe** ,Paris , ellipses, 2013.

26- FILALI (Abdellatif), **Le Maroc et le monde arabe** ,Paris , éd Scali,2008

27- GALLISSOT (René),**L'économie de l'Afrique du nord** ,Paris ,Presse Universitaire De France,1961

28- GHECHI (Djamel Edine) , **L'union du Maghreb Arabe** , Alger , Casbah éd ,2002.

29- HODGES (Tony) , **Sahara occidental origines et enjeux d'une guerre du désert**, traduit par KUGLER Dominique, Paris , L'Harmattan ,1987.

30- JENSEN (Erik), **Western Sahara Anatomy of stalemate**, London, Lynne Rienner Publishers.

31- _____ (____), **People place and the role of Spain in western Sahara anatomy of stalemate**, London, Lynne Rienner peblishers.

32- KHOUDMANI –DARWISH (Bassma) (Dir), **Maghreb les années de transition,** (collection enjeux internationaux Travaux et recherches de L'IFRI) , Paris , éd Masson ,1990.

33- LARIBI (Lyes), **L'Algérie des généraux** , Paris , éd Max Milo,2007

34- LAROUI (Abdallah) , **Le Maroc de Hassan II un témoignage**, Casablanca , Centre culturel Arabe ,2010

35- LACOSTE (Yves) et CAMILLE(Dir) , **L'état du Maghreb**, Paris , éd La découverte, 1991.

36- LACOSTE (Yves). **Géopolitique de la Méditerranée** ,Paris , Armand colin,2006.

37- LEVEAU (Rémy), **Le sabre et le turban**, Paris , éd François Bourin, 1993.

38- _____ (_____) (Dir), **Afrique du Nord Moyen-Orient Espace et conflit** , (collection les études de La documentation Française). Paris , La documentation Française, 2003.

39- MOHSEN- FINNAN (Khadidja), **Sahara occidental, les enjeux d'un conflit régional**, préface de ZARTMAN William , Paris , CNRS ,1997.

40- _____ - _____ (_____) (Dir) **Le Maghreb dans les relations internationales**, Travaux et recherche de l'IFRI .Paris, éd CNRS ,2011.

41- _____ -_____ (_____) (Dir) ,**Maghreb les années de transitions** , Paris , éd CNRS, 2011

42- MORIN (George), **L'Algérie**, Paris : Le Cavalier Bleu éd, 2003.

43- MUTIN (George) , **Géopolitique du monde arabe** ,1ére éd. Paris , Ellipse.2001.

44- _____ (_____) , **Géopolitique du monde arabe** , 4éme éd. Paris ,Ellipse,2012.

45- OULD ISMAIL OULD ES -SWEYIH (Mohamed Fadel), **La République Sahraouie**, Paris , L'Harrmattan, 1998.

46- PERRAULT (Gilles) , **Notre ami le roi ,** Paris , éd Gallimard ,1990.

47- POINTIER (Laurent). **Sahara occidental la controverse devant les nations unies**, Paris , Karthala, 2004.

48- RAHMOUNI BEHINDA (Bouchera) (Dir) **Le Maroc stratégique rupture et permanence d'un royaume**, Paris , Descartes et Cie , 2013.

49- REZETTE (Robert), **le Sahara occidental et les frontières marocaine**s, Paris, nouvelles éditions latinas, 1975.

50- SARI (Camille), **Algérie et Maroc quelles convergences économiques ?,**Paris , Cabrera éditions,2011.

51- SAYEH (Ismail), **Les Sahraouis**, Paris , L'Harmattan, 1998

52- STORA (Benjamin) ,**Algérie Maroc histoires parallèles destins croisés** ,Paris, éd Maisonneuve et larose(Zellige),2002.

53- _____ (_____) , **Les guerres sans fin, une histoire entre la France et l'Algérie**, Paris , Fayard -pluriel ,2013 .

54- _____ (_____) , **Algérie histoire contemporaine 1830-1988,** Alger , Casbah éd,2004.

55- VERMEREN (Pierre) , **Histoire du Maroc depuis l'indépendance** , 3éme éd ,Paris , La Découverte ,2002 .

56- YEFSAH (Abdelkader), **La Question Du Pouvoir En Algérie**, Alger , En A P éd, 1990.

57- YOUSSFI (M'hamed), **Le pouvoir 1962-1978 ,** Alger , éd mimouni,2012.

58- ZAATER (Miloud), **L'Algérie de la guerre à la guerre (1962-2003)** ,Paris , L'Harmattan,2003.

B /Les articles :

1- AMMOUR (Laurence Aida), «La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel :L'ambivalence de l'Algérie » in **Bulletin de la sécurité Africaine** ,centre d'étude stratégique de l'Afrique , n°18 , février 2012.

2- BENANTAR (Abdennour) , « Maghreb, Levant et Golfe : des recompositions à l'œuvre » in **Défense Nationale** , revue mensuelle Française, N° 772, juillet/aout/ septembre 2014.

3- BICHARA (Khader), « Maroc-Etats-Unis : un axe stratégique au Maghreb » ,dossier géopolitique du Maroc , in **Magazine moyen orient** , France, n° 14, avril-juin 2012.

4- BOURRAT (Flavien), « L'armée Algérienne : un état dans l'état? » in **Les champs de mars**, revue trimestrielle française , n° 23 , hiver 2011/2012.

5- CHATER (Khalifa) ,« Un an après le printemps arabe : bilan d'étape et nouveaux enjeux au Maghreb » in **Défense Nationale** , revue mensuelle Française , n° 746 , janvier 2012.

6- CHENA (Salim) , « Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo-maghrébine », in revue **Hérodote** sur la Géopolitique du Sahara, revue trimestrielle française sur la géographie et la géopolitique , n°142 ,3éme semestre, 2011.

7- CHENA (Salim), « Le Sahara et le Sahel dans la politique Algérienne , territoires menacés espaces menaçants » in **Recherches internationales** ,revue trimestrielle Française, n° 27,octobre – décembre 2013.

8- CHEVENEMENT (Jean Pierre) et LACHER (Gérard) , « Une approche globale pour stabiliser le Sahel » , in **Défense nationale** , revue mensuelle française , n° 763, oct 2013.

9- CHOUVY (Pierre- Arnaud), « Le Maroc producteur de haschich » in **Moyen-Orient**, revue trimestrielle française , n°11, juillet-septembre 2011.

10- COLIN DE VERDIERE (Hubert), « Le Maghreb , l'UMA , l'Union Européenne et la France » in **Maghreb Machrek,** revue trimestrielle Française , N°208 , Eté 2011.

11- DAGUZAN (Jean-François) , « D'Al-Qaïda à AQMI, de la menace globale aux menaces locales » in **Maghreb Machrek**, revue trimestrielle Française , n°208, été 2011 .

12- DEYCAR (Frédéric), « Une région à l'importance internationale croissante » Dossier Le Sahel en crises, in **Questions Internationales**, Revue bimensuelle Française, n° 58, nov.-déc 2012

13- GIRAUD (Eric) et VILLARD (Emma) , «Vers une politique migratoire européenne : L'exemple du Maroc » in **Cahiers de la sécurité**, revue semestrielle Française , n°17-18 ,juillet, décembre 2011.

14- HACHEMAOUI (Mohamed), « Institutions politiques et corruption politique .L'Algérie et le Maroc en perspective comparée » in **revue internationale de politique comparée** , revue Française, vol 19 ;n° 2. 2012 .

15- HUGON (Philippe), « Enjeux africains de sécurité : Grands Lacs, Corne de l'Afrique et Sahel » , **Défense Nationale**, revue mensuelle Française, n° 758, Mars 2013.

16- JAVIER CASAS (François), « Fragilités et complexité du nouveau contexte de sécurité en Afrique de l'ouest » in **Défense Nationale** , revue mensuelle Française, n°769 , Avril 2014.

17- MAGORD (Laurent), « Contre les trafics de cannabis en Méditerranée : une Task Force européenne ? » in **Défense Nationale** , revue mensuelle Française, n°768. Mars 2014.

18- MARMIE (Nicolas), enquête sur « Harraga un tabou maghrébin » in **Jeune Afrique** , hebdo international indépendant , n°2510, 15-21 février 2009.

19- MARTINEZ (Luis) , « Algérie : L'après Bouteflika a commencé », **Politiques internationales,** revue trimestrielle française, n°140, juillet –aout 2013.

20- _____ (____) ,« L'Afrique du nord en 2013, à l'aune de la crise au Mali » , in **Annuaire de l'Afrique du nord et moyen orient**, dossier sur l'échec du rêve démocratique, sous la direction de Fréderic Charillon et Alain Dieckhoff , France, 2014-2015.

21- MOKHLISS (Brahim), « Transition en Afrique du nord : conséquences sécuritaires » in **Géopolitique Africaine**, revue trimestrielle Française, n°42,1er trimestre , 2012.

22- MONGRENIER (Jean-Sylvester) , « Sahara occidental un conflit sans fin », in **Afrique Magazine,** revue mensuel Française, N° double 303-304 , déc2010, jan 2011.

23- NEESE BYBEE (Ashley), « The twenty-first century expansion of the transnational drug trade in Africa » in **Journal of international affairs ,** by Columbia University, School of international and public affairs , USA ,vol66 , n°1 , winter 2012.

24- OUAZANI (Cherif) , « Algérie l'amère patrie » , in **Jeune Afrique** , hebdo international indépendant , n°2510 , 15-21 février , 2009.

25- SAAF (Abdallah) ,« violences islamiste » , in **Les Cahiers de Chaillot** , numéro spécial sur Violence politique et paix dans le monde Arabe , revue mensuelle Française, N° 122, octobre 2010.

26- SAIDY (Brahim), « La politique de défense marocaine : articulation de l'interne et de l'externe » in **Maghreb Machrek,** revue trimestrielle française, n° 202, hiver 2009 /2010.

27- SENIORA (Jihan), « Exportations Européennes d'armes vers l'Afrique du Nord et le Moyen-Orient » in **Les Cahiers de l'Orient** , revue mensuelle Française, n°105, juin 2012.

28- SIMON (Julien), « Le Sahel comme espace de transit des stupéfiant. Acteurs et conséquences politiques » in **revue Hérodote** , revue trimestrielle Française de géographie et de géopolitique , n°142 , 3éme trimestre , 2011.

29- SOUIAH (Farida), « Les harraga Algériens » in **Revue migration Société** , Revue trimestrielle Française, vol XXIV ,n°143,sep-oct 2012

30- TISSERON (Antonin), « Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans le Sahara » in **revue Hérodote,** sur la Géopolitique du Sahara, revue trimestrielle française de géographie et de géopolitique , n° 142, 3eme trimestre,2011.

31- VERMEREN (Pierre) , « Le Maroc dans le contexte régional maghrébin » in **Magazine Moyen-Orient** , France, N°14, avril-juin 2012 ..

32- C R « L'Afrique de l'ouest : Carrefour mondial de la drogue» , **Revue CARTO Le monde en cartes.** Revue bimensuelle française , N° 11, mai- juin 2012.

33- « Djihadistes de tout les pays », entretien avec Mathieu Guidère islamologue spécialistes de géopolitique et des groupes terroristes, in **La nouvelle revue géopolitique**, revue trimestrielle Française ,n°#126, juillet/septembre, 2014 .

.C /les thèses :

1- ABDESSAMAD (Driss), « L'aspect géopolitique du conflit du Sahara occidental et son impact sur la scène régionale et internationale »,**Thèse de Doctorat** .Université Paris 8 Vincennes ,école doctorale pratiques et théories du politique pouvoir et relations sociales, 2012-2013.

2- CHEKLAT (Kamal), « L'intégration régionale à l'épreuve des régimes autoritaires : l'exemples des états du Maghreb » , **Thèse de Doctorat** , écoles doctorale pratiques des théories du sens , sciences politiques, université paris 8 Vincennes ,st Denis, France,2013.

D /les sites :

1- AIRAULT (Pascal) , « L'Afrique, nouvelle terre promise pour le Maroc » le 9 avril 2015 in **http://www.lopinion.fr/9-avril-2015/l-afrique-nouvelle-terre-promise-maroc-23133**. consulté le 21 janvier 2016 à 10h48.

2- BABOUCHE (Yacine) , « l'inquiétante implication d'Arabie Saoudite dans le conflit du Sahara occidental » in tout sur l'Algérie le 9 mars 2016 **in http://www.tsa-algerie.com/20160309/linquietante-intrusion-de-larabie-saoudite-conflit-saraha-occidental/** . consulté le 1 Aout 2016, à 16 :58.

3- BRUNEAU (Charlotte) ,«Sahraouis sont engagés dans un bras de fer avec l' UE sur l'accord commercial marocain » , Al- monitor du 21 juillet 2016, in **http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2016/07/morocco-eu-farm-trade-deal-western-sahara.html** . consulté le 1 Aout 2016 , à 17 :49.

4- CHERIF (Ali) , « Migrants clandestins d'Afrique : Faut-il que l'Algérie les régularise ? » in **http://www.lematindz.net/news/18288-migrants-clandestins-dafrique-faut-il-que-lalgerie-les-regularise.html** . consulté le 30 mars 2016, à 15h22

5- DUTEIL (Mireille), «La Libye sème la panique au Maghreb» Le point publié le 20 Aout 2014 , in **http://www.lepoint.fr/editos-du-point/mireille-duteil/la-libye-seme-la-panique-au-maghreb-20-08-2014-1855159_239.php** . Consulté le 07 novembre 2014, à 10 :10 .

6- GHANA (Imani), « Immigration africaine :pour quoi quittent-ils leurs pays » ,publié le 12 février 2014 ,in **https://www.contrepoints.org/2014/02/12/156396-immigration-africaine-pourquoi-quittent-ils-leur-pays**. consulté le 30 mars 2016 , à 17h30.

7- KADER (Abderrahim) et GUEMACHE (Lounes),« Algérie-Maroc une dangereuse dégradation » in **http://www.tsa-algerie.com/2014/10/20/algerie-maroc-une-dangereuse-degradation** . consulté Le 26 janvier 2016 , à 14h48.

8- LAMLILI (Nadia), « Maroc-UE :le maintient du Sahara Occidental hors de l'accord agricole plaidé par Bruxelles » le 13 septembre 2016 ,in **http://www.jeuneafrique.com/356875/economie/maroc-ue-maintien-sahara-occidental-de-laccord-agricole-plaide-a-bruxelles/?utm_source=Facebook&utm_medium=+Articles&utm_campaign=PostFB_13092016**. Consulté le 14 septembre 2016 , à 15 :30.

9- MEBTOUL (Abderrahmane)**,** « La sécurité de l'Algérie face aux enjeux géostratégiques en Afrique du nord » in **http://www.lematindz.net/news/15339-la-securite-de-lalgerie-face-aux-enjeux-geostrategiques-en-afrique-du-nord.html** . , consulté le 21 janvier 2016 , à 12 :54.

10- MONGRENIER (Jean- Sylvestre) et LESUEUR (Jean-Thomas), « 10 points sur l'immigration clandestine, l'Europe et la méditerranée », étude faite pour l'institut Thomas More in **http://www.institut-thomas-more.org/fr/actualite/10-points-cles-sur-limmigration-clandestine-leurope-et-la-mediterranee-2.html** . consulté le 30 mars 2016, à 15h03.

11- MUTUME (Gumisai) , « l'émigration africaine : tentions et solutions » in **http://www.un.org/africarenewal/fr/magazine/january-**

2006/l%E2%80%99%C3%A9migration-africaine-tensions-et-solutions , consulté le 27 mars 2016, à 20 :23

12- SAINT –PROT (Charles),« point de vue :Sahel, le temps de la coopération Maghrébine » in **https://groupedamitieuemaroc.wordpress.com/tag/sahara-occidental-sahara-marocain-sahel-aqmi/ .** consulté le 10janvier 2016 , à 16h00.

13- VINCENT (Léonard) , « Des lois pour des étrangers inviter à rester et travailler au Maroc » publier le 3 avril 2014 **in http://www.rfi.fr/mfi/20140404-lois-integration-etrangers-travail-maroc** . consulté le 30 mars 2016, à 15h30.

14- ZOUBIR (Yahia H) and VOLMAN (Daniel) , International Dimensions of the Western Sahara Conflict. Connecticut: Praeger Publishers ,1993. p xv in **https://www.questia.com/read/27280754/international-dimensions-of-the-western-sahara-conflict.** Consulted the 9th august 2006, at 13:10.

15- Service européen pour l'action extérieure , « Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel » p 1,in **http://eeas.europa.eu/index_fr.htm** , consulté le 10 janvier 2016 , à 16h15.

16- «Sécurité au Maghreb vers la mise en place d'une stratégie sécuritaire durable », publié le 18 mai 2013, **in http://www.lemag.ma/Securite-au-Maghreb-vers-la-mise-en-place-d-une-strategie-securitaire-durable_a71187.html**. consulté le 07novembre 2014, à 11 :10.

17- «Maroc: la sécurité au Maghreb et au sahel au menu d'une réunion internationale » , in **http://www.jeuneafrique.com/actu/14-11-2013**. consulté le 24 novembre 2014, à 7h54.

18- Service européen pour l'action extérieure , « Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel »,in **http://eeas.europa.eu/index_fr.htm** ,consulté le 10 janvier 2016 , à 16h15.

19- . « L'armée algérienne est riche, mais celle du Maroc plus puissante » publier le 7 aout 2012 , in **http://www.slateafrique.com/92341/larmee-marocaine-plus-puissante-que-larmee-algerienne** .consulté le 6 mars 2016 , à 14 :18.

20- « Maroc novelle terre d'immigration » in **http://lavieeco.com/news/societe/le-maroc-nouvelle-terre-d-immigration-30643.html** . consulté le 28 mars 2016, à 17 :15.

21- « Le défis de l'immigration clandestine en Méditerranée » in Questions d'Europe ,n°352, du 13 avril 2015, in **http://www.robert-schuman.eu/fr/questions-d-europe/0352-le-defi-de-l-immigration-clandestine-en-mediterranee** .consulté , le 30 mars 2016 , à 15 :40

22- « Le Maroc porte d'entrée de l'Europe pour les migrants clandestins » publier le 19 juin 2015 , **in http://www.rfi.fr/afrique/20150619-maroc-migrants-immigration-ceuta-melilla-espagne-syriens-clandestins.** consulté le 30 mars 2016 , à 15h27.

23- « Quelle politique l'Europe mène-t elle en matière d'immigration et d'asile ? » de Catherine Wihtol de Wenden, Atlas des migrations dans le monde, réfugiés ou migrants volontaires, Collection Atlas/Monde, éditions Autrement, 2005, p. 24-25.in **http://www.histoire-immigration.fr/histoire-de-l-immigration/questions-contemporaines/politique-et-immigration/quelle-politique-l-europe-mene-t-elle-en-matiere-d-i** . consulté le 30 mars 2016, à 15 :16

24- « Pacte européen sur l'immigration et l'asile » in **http://www.immigration.interieur.gouv.fr/Europe-et-International/Le-pacte-europeen-sur-l-immigration-et-l-asile**. consulté le 30 mars 2016 , à 15 :19.
25- « Europe : vers des quotas pour lutter contre l'immigration illégales ? » ,France 24 , le 14 mai 2015 , in **http://www.france24.com/fr/20150513-commission-europeenne-lutter-contre-immigration-illegale-quotas-mediterranee**. consulté le 30 mars 2016 , à 15 :09.

الفـهـرس

الصفحة

مقدمة.....01

الفصل الأول: تاريخ وأهمية منطقة الصحراء الغربية و تطور النزاع حولها.....10

المبحث الأول: الصحراء الغربية من الإحتلال إلى الدعوة للإستقلال.....12

المطلب الأول: طبيعة وتاريخ منطقة الصحراء الغربية.....12

المطلب الثاني: التواجد الأوروبي في الصحراء الغربية و الإحتلال الإسباني.....25

المبحث الثاني: إنسحاب إسبانيا و قيام النزاع بين المغرب والصحراء الغربية.....42

المطلب الأول: تطور وضع الصحراء الغربية إلى غاية إنسحاب إسبانيا منها.....42

المطلب الثاني: الصحراء الغربية بين الأطراف المتنازعة عليها والأطراف المهتمة بالنزاع.....53

الفصل الثاني: تداعيات نزاع الصحراء الغربية على العلاقات السياسية والاقتصادية الجزائرية المغربية.....83

المبحث الأول:توتر العلاقات السياسية الجزائرية المغربية.....85

المطلب الأول: تصفية الإستعمار وأزمة الحدود بين الجزائر والمغرب 85

المطلب الثاني:نزاع الصحراء وعودة توتر العلاقات السياسية 99

المبحث الثاني: تأثير تصوّر البلدين للنظام الآخر على العلاقات الجزائرية المغربية.....111

المطلب الأول:الأوضاع السياسية والتنمية الاقتصادية وتأثير النزاع في الصحراء الغربية.....111

المطلب الثاني: الأزمة الاقتصادية وتكاليف الحرب الصحراوية.....144

الفصل الثالث: تأثير نزاع الصحراء الغربية على البعد الأمني للعلاقات الجزائرية المغربية.....165

المبحث الأول: مواجهة التهديدات الأمنية الداخلية و بروز الإرهاب الدولي 167

المطلب الأول: مابين الأمنين الحدودي والداخلي الجزائري والمغربي.....167

المطلب الثاني:الإرهاب من تهديد داخلي إلى تهديد دولي.....189

المبحث الثاني: تهديدات الجريمة المنظمة 225

المطلب الأول:تجارتي المخدرات والأسلحة ومشكلة التهريب.....225

المطلب الثاني:الهجرة غير الشرعية.....240

الفصل الرابع: تأثير نزاع الصحراء الغربية على علاقات الجزائر والمغرب الخارجية.....264

المبحث الأول:تأثير نزاع الصحراء الغربية على علاقات الجزائر والمغرب الإقليمية.....266

المطلب الأول:البعد المغاربي والعربي لنزاع الصحراء الغربية.....266

المطلب الثاني: تأثير نزاع الصحراء الغربية على علاقات الجزائر والمغرب بالقارة

الإفريقية.....294

المبحث الثاني:التنافس الجزائري المغربي على المستوى الأوروبي و الأمريكي.....315

المطلب الأول:أوروبا والتنافس الجزائري المغربي في ظل تطوّر نزاع الصحراء الغربية.....316

المطلب الثاني:الولايات المتحدة الأمريكية والعلاقات الجزائرية المغربية في ظل تطوّر

نزاع الصحراء الغربية.....331

الخاتمة.....351

الملاحق.....362

قائمة المراجع.....375

الفهرس.....,,,,,,,.....396